محمود شاكر

التاريخ الإسلامي

التاريخ المعاصر

وادي النيل

مصر والسودان

١٣٤٢ - ١٤٠٩ هـ

١٩٢٤ - ١٩٨٩ م

المكتب الإسلامي



-١٣-

التاريخ المعاصر

وادي النيل

مصر والسودان

التاريخ الإسلامي

- ١٣ -

التاريخ المعاصر

وادي النيل

مصر والسودان

١٣٤٢ - ١٤٠٩هـ

١٩٢٤ - ١٩٨٩م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - برقياً : اسلاميا - تلكس : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٦٤٨٥٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله إمام المرسلين وخاتم النبيين وعلى إخوانه وآله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد :

فإن التاريخ المعاصر لوادي النيل ذو أهمية خاصة ، إذ للموقع الذي يحتله مكانة بين دول العالم وعند المسلمين . إن وقوعه في منطقة التقاء القارات ، ومنطقة صلة الغرب بالشرق عن طريق قناة السويس قد جعل العالم يتجه بأنظاره إلى هذا الموقع وتُفكِّر القوى الكبرى في السيطرة عليه أو جعله على الأقلّ تحت نفوذها ، وفي الوقت الذي يُفكِّر حُكّامه بالتمكين لأنفسهم والتميّز تعمل الدول الكبرى على الاعتداء على المنطقة لإبقائها تحت هيمنتها كما حدث عام ١٣٧٦ هـ ، وإن كان الذي تمّ يومذاك يرمي إلى هدفٍ آخر وهو إبراز ذلك الحاكم ليتناسب مع الدولة التي يحكمها وموقعها وليتسجم الموقف مع القوة المحرّكة في المنطقة والتي أرادت تثبيت أقدامها في مصر بشكلٍ قويّ ، هذا بالإضافة إلى إمكانات المنطقة الاستهلاكية بالنسبة إلى الدول الصناعية ، والمواد الخام المتوفّرة في أراضيها والتي يُمكن أن تمدّ بها معامل تلك الدول والتي هي بأشدّ الحاجة إليها .

ويجب ألا ننسى أبداً الموقع المهمّ الذي تُجاور فيه المنطقة دولة اليهود التي أقامتها الدول الصليبية من غربيةٍ وشرقيةٍ لتكون امتداداً لها ولحضارتها

المادية ولتنقل فكرها والمبادىء التي تقوم عليها إلى المسلمين في سبيل تهديم عقيدتهم وإبعادهم عن مبادئهم مع العمل الدائب لنشر الفساد بين أبنائهم كي يتخلوا عن دينهم وفكرهم. ولتكون هذه الدولة المغروسة بين المسلمين شوكةً في حلوقهم تؤرقهم في كل وقتٍ، وتعمل على ضرب كلّ من تُسوّل له نفسه بالخروج من قبضة القوى التي أنشأتها، أو لتُبقيهم على حالةٍ من الضعف والتجزئة كي لا تقوم لهم قائمة، ولتتفق مع كلّ حاكمٍ مُستغربٍ، وكلّ مسؤولٍ مُرتبطٍ، وكلّ زعيمٍ مُتحررٍ من مبادئه وتعاليم دينه تدعمه وتتفق معه سرّاً حتى لا يفتضح أمره، ويضعُف مركزه بين شعبه، ويبتعد عنه أنصاره، وينتهي وضعه بل ربّما تُظهر له العداء كي يبرز في رعيته ويُظنّ به الخير والإخلاص، حتى أصبح الذين تتكلّم عنهم بالسوء وتُردّد تخوّفها منهم إن هم إلاّ أنصاراً لها، وتسكت دائماً عن أعدائها وقد تُثني على بعض مواقفهم ليرتاب الناس في أمرهم، ويشكّوا في إخلاصهم، وتُوجّه إليهم التهم. وقد يأتي قريباً اليوم الذي تُكشّر فيه عن أنيابها، وتُظهر تحالفها صراحةً مع من تؤيّد، وتُعلن عداوتها بوضوحٍ لمن تكره وتُحارب، وربّما كان هذا بعد أن يتمكّن أنصارها، ويُذلّ المسلمون، ويقبلون الخنوع، ويرضخون للطغاة الذين يقبلون بالدولة المزروعة بينهم ويعترفون بها وبنظامها ويعملون على التعاون معها، وذلك بعد ان يُقدّمون هذا لشعوبهم جرعةً بعد جرعةٍ إذ يرفض المسلمون قبول هذا، ويخشى الطغاة على أنفسهم من هذا الرفض الذي قد يُطيح بعروشهم، ولكن قد يتجرّعون دفعةً بعد أخرى بشيء من الصعوبة والإكراه ولكن ما العمل وقد ذلّوا من كثرة النكبات الداخلية والخارجية وشدّة الضربات حتى طأطؤوا رؤوسهم وخنعوا.

وتعمل دولة اليهود على التوسّع حسب خطّتها المرسومة والتي تحلم بها وتعمل على تحقيقها وهي امتداد سيطرتها من النيل إلى الفرات، ولن يكون هذا التوسّع إلاّ على حساب المسلمين، وهذا ما ترمي إليه دولة اليهود

حيث تعدّ هذا ثأراً لما أصاب أسلافها في المدينة، ووادي القرى، وخيبر، وفدك نتيجة جرائمهم وما اقترفته أيديهم، كما تعدّ ذلك مرحلةً من مراحل تحقيق سيطرتها على العالم، وهذا من أهداف الصليبيين خاصةً وأعداء الله عامة من كل نوعٍ وأصحاب كل عقيدةٍ غير عقيدة الإسلام فهذا إذلال للمسلمين، وإضعاف لشوكتهم، وإخماد لثارهم، وتحقيق لمآرب أصحاب القوى والأطماع.

يُدرك المسلمون هذا، ويعرفون لسكان وادي النيل مكانتهم لموقع بلادهم، وفضل علمائهم، ومراكزهم العلمية، وإمكاناتهم القتالية لما يملكون من أعدادٍ كبيرةٍ من الجند، وقدراتهم الدفاعية، وجهادهم أعداء الله خلال مراحل التاريخ.

ويُدرك الأعداء هذا أيضاً، لذا فهم يُوجّهون اهتمامهم إلى هذه المنطقة لتسليط البُغاة عليها، ومُحاولة نشر الفساد بين أهلها، ونشر الأفكار الخبيثة والمُغرضة، ومنها أن مصر من الناحية الحضارية مرتبطة بأوربا أو أنها جزء منها وأنها تُدير ظهرها للشرق تماماً، ويعمل الأعداء على إبراز الذين يحملون هذه الأفكار، ويُظهرونهم على كل صعيدٍ، ويُطلقون عليهم الألقاب العلمية، ويرفعونهم إلى أعلى المراتب، ولا شكّ أن هذا لا يأتي من فراغٍ، فإن لديهم إمكاناتٍ، ويملكون مواهب أمثال طه حسين وأضرابه. كما يدعمون أولئك الذين يعملون على الحطّ من شأن الإسلام وإلقاء الشُبه على تعاليمه أو النيل من اللغة العربية لأنها لغة القرآن ومصدر الثقافة الإسلامية من أمثال علي عبد الرازق وسلامة موسى وغيرهم، وفي الوقت نفسه يعملون على الحطّ من شأن الذين ينهجون النهج السليم ويرسمون للأمّة معالم الطريق القويم وإذا أدّى الأمر إلى قتلهم كان ذلك أفضل أمثال حسن البنا وسيد قطب، وإن مُقاومة الحركات الإسلامية وضربها باستمرار غدا من الأمور المعروفة، وإن العمل على احتواء الشخصيات والحركات أصبح شائعاً، وإن اتّهام الذين يصمدون أمام

الأعداء، ويعتزّون بإسلامهم، ويدعون لدينهم، ويتميّزون عن غيرهم بخطّهم ومواقفهم ليُحاربون في كل مكان، ويجتمع الشرق والغرب، وأتباع هذا وأزلام ذاك على مُطاردتهم أينما حلّوا وفي أي مكانٍ نزلوا، وربما لم يبق لبعضهم موضع قدمٍ على هذه الأرض على رحبها، ومع ذلك لم يهنوا ولم يحزنوا ويشعرون دائمًا أنهم الأعلون بإيمانهم، وعندهم ثقة كبيرة بنصر الله ما داموا معه يسيرون على الطريق الحق.

وربما نجد أنّ التركيز في هذا على مصر أكثر من غيرها من الأمصار وإن كانت البقية لا تخلو من هذا أبداً، وخاصةً بلاد الشام التي يُركَّز عليها الأعداء منذ أيام الحروب الصليبية بل منذ رحيل الروم عنها. وما التركيز على مصر إلا بسبب الذي ذكرنا، وسنرى هذا بوضوح أثناء دراستنا لتاريخها المعاصر في هذا الجزء من هذه الموسوعة ـ إن شاء الله ـ.

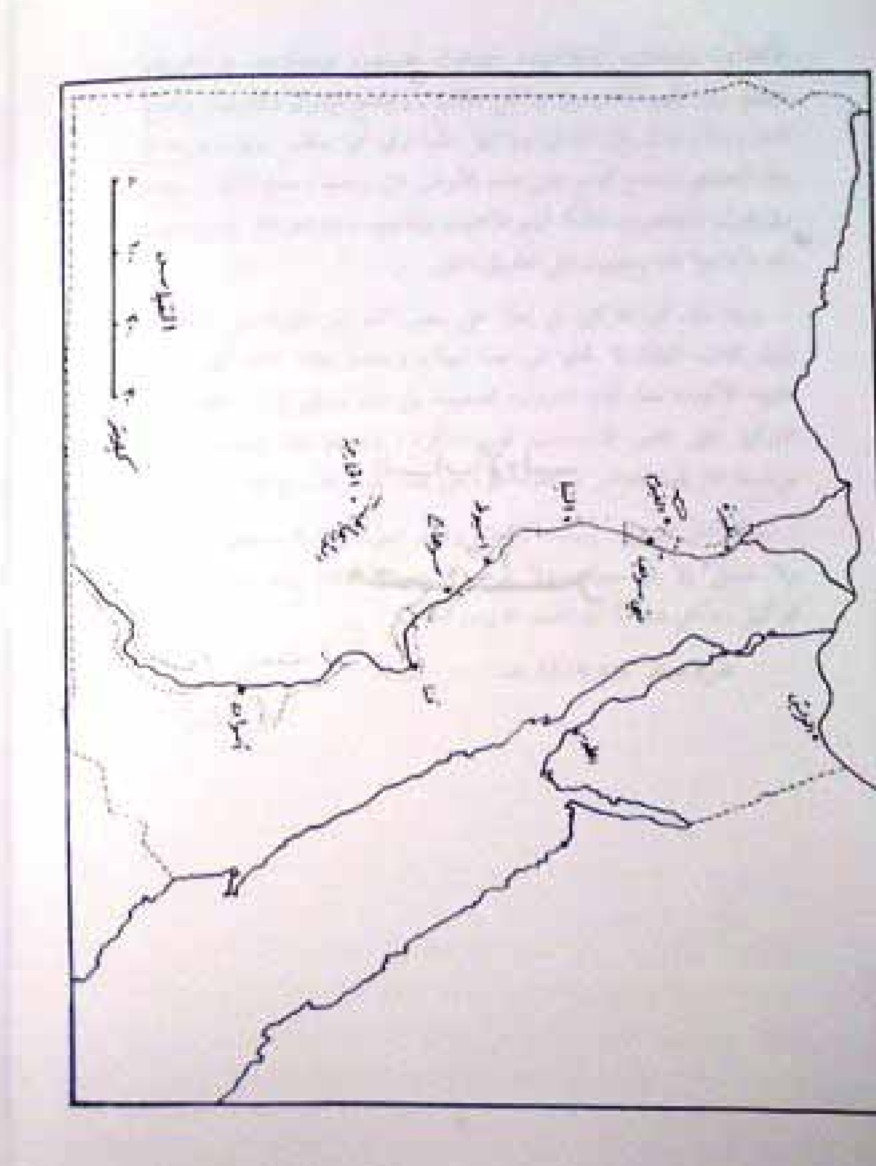
نسأل الله التوفيق، وسداد الخُطا، وقول الحقّ، وإنّا لا نستعين إلاّ به، ولا نعمل إلاّ في سبيله، ولا نرجو الأجر إلاّ منه، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

غرة صفر عام ١٤٠٩ هـ

محمود شاكر

الباب الأول

مصر



لمحة تاريخية

من احتلال انكلترا لمصر حتى الغاء الخلافة

بعد فتح قناة السويس، ومدّ مصر بالقروض المالية الفرنسية والإنكليزية، وبعد مناورات سياسية فإنّ انكلترا قد احتلّت وادي النيل حيث دخلت مصر إثر الثورة العرابية عام ١٢٩٩هـ كما دخلت السودان أو جدّدت احتلالها بعد الثورة المهدية، ورغم هذا الاحتلال إلاّ أنّ مصر قد بقيت مرتبطةً بالدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى. وقد عقدت انكلترا مع مصر عام ١٣١٧هـ مُعاهدةً ثنائيةً لحكم السودان حيث قضت هذه المعاهدة أن يكون الحكم مشتركاً بين الدولتين حتى أطلق على البلاد اسم السودان المصري - الإنكليزي.

حرصت انكلترا منذ احتلالها لمصر أن تبحث عن عناصر قوية تستطيع عن طريقها التمكين لنفسها في مصر أو تثبيت دعائمها لإبقاء سيطرتها على البلاد وتنفيذ مُخطّطاتها الاستعمارية فيها. وهي تعلم أن الذين يرتمون أمام أصحاب السلطة كثيرون وأن الذين يتزلّفون لكل حاكم جديد أكثر غير أن هؤلاء لا يمكن الاعتماد عليهم إلاّ من أجل الغوغاء، ونشر الشائعات والتجسّس، أما استمرارية ذلك وتنفيذ المُخطّطات الاستعمارية فإن الأمر يحتاج إلى من هم أصلب منهم عوداً وأرسخ قواعد بين الشعب وأثبت على المؤازرة أثناء الشدائد، فإن المتزلّفين وأصحاب المصالح لا يثبتون على وضع إلا ينصرون دائماً الوضع القائم ويقفون مع القوي فإذا بدا عليه

شيء من الضعف تخلّوا عنه وتفرقوا من حوله إذ يميلون مع الريح حسب مصالحهم للين عُودهم وشدّة خوفهم.

كان أكثر رجالات مصر ينضوون تحت لواء الحركة الوطنية أو ما عُرف بالحزب الوطني، ويُعادون الاحتلال، ويرون أنه مؤقت، وخاصة أن البلاد تتبع اسمياً الدولة العثمانية فهي صاحبة الحقّ الشرعي، وليست انكلترا سوى دولةٍ مُحتلّةٍ باغيةٍ مُستعمرةٍ، وإن أغلب هؤلاء الرجال قد تأثروا بفكر جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده، الفكر الذي يظهر من مُعاداة المُحتلّين ومُحاربة أعداء الإسلام إذ لم يكونوا على درجةٍ من الوعي ليُدركوا خفايا النفوس، وخُبث النوايا، وسرية الأهداف، حيث لم تعرف بعد أبعاد المُخطّطات، ومكر الأعداء، وشرّ المؤسسات الماسونية ومحافلها، وخرج جمال الدين الأفغاني من مصر، وأيّد الشيخ محمد عبده الحركة العرابية ودفع الناس وحرّضهم ضدّ التدخّل الأجنبي في شؤون البلاد، فأُبعد إلى بلاد الشام وانتقل بعدها إلى فرنسا حيث عمل مع أستاذه الأفغاني في تحرير «العروة الوثقى»، واستمرّت الحركة الوطنية تؤدّي دورها.

أما الخديوي توفيق بن إسماعيل فقد انحنى أمام المحتلّين الإنكليز وخضع لأوامرها بعد ان كان ضدّهم قبل أن يؤول إليه الأمر، وبذا فقد أصبح الوضع في قبضة الأعداء تماماً، وانطلقوا يبحثون عن ضالتهم، وبذروا بعض الحبّ ونثروا شيئاً من الإغراءات، فرجع الشيخ محمد عبده عام ١٣٠٦هـ، وتولّى منصب القضاء، ثم كان مُستشاراً في محكمة الاستئناف، ثم مُفتياً للديار المصرية عام ١٣١٧هـ. وبرز الذين رغب فيهم المحتلّون ولم يرغبوا إلا في الذين عندهم استعداد للتخلّي عن مبادئهم والتحرّز من كل ما تفرضه عليهم العقيدة الإسلامية، وظهر سعد بن إبراهيم زغلول الذي كان قد لازم جمال الدين الأفغاني مُدّةً، واشتغل مع الشيخ محمد عبده بتحرير مجلة «الوقائع»، واشترك في الثورة العرابية،

وسُجن بعدها، وخرج فاشتغل بالمحاماة، ثم عُيّن قاضياً، واختير مُستشاراً، ونجح في الاختبار إذ أُوكلت إليه وزارة المعارف، ثم وزارة العدل والحقانية، ووكالة الجمعية التشريعية وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى، وبعد نجاحه بدأت عملية إظهاره إثر تلك الحرب، فكان رجل مصر وخطيبها، وأول من خلعت زوجه الحجاب. كانت عليه تبعة تنفيذ المخطّطات الاستعمارية، وإليه تُوجّه الأنظار، وفي الوقت نفسه تُعلن له العداوة الظاهرة لتبدو وطنيته وليزداد تألّقاً ولمعاناً.

ومات الخديوي توفيق عام ١٣١٠ هـ، وقام مكانه ابنه عباس حلمي «الثاني»، وكان يُساير الحركة الوطنية، ويكره الاحتلال الإنكليزي ولكن يُخفي ذلك ولا يُبديه، غير أنه إذا اشتدّ الضغط عليه أعلن خضوعه وإمكانية تلقّيه الأوامر منهم، وبذا كانت هناك فئات ثلاث أو قوى ثلاث هي: جماعة قصر عابدين التي تؤيّد الخديوي، وجماعة الاحتلال التي تتلقّى الدعم من الإنكليز وتعيش على مُساعدتهم وتحقيق رغباتهم، والحركة الوطنية التي تلتقي مع الخديوي أحياناً في مُحاربة الاحتلال، وربما كان بعض رجال الحركة الوطنية يرون ان التعاون مع الدولة العثمانية امر واجب من جانبٍ إسلامي، وما دامت هي صاحبة السلطة الاسمية في مصر إضافةً إلى ما في ذلك من غيظٍ للمحتلّين، وقد بدأ الصراع بين هذه القوى الثلاث وظهر على صفحات الصحف والمجلات إذ كان لكلّ جماعةٍ وسائل إعلامٍ خاصة بها، كما تكوّنت عام ١٣٢٥هـ الأحزاب السياسية التي نشأت على هذه التقسيمات فكان الحزب الوطني الذي يتزعمه مصطفى كامل، والذي أعلن تأسيسه في ١٦ رمضان ١٣٢٥هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٠٧) رغم قيامه قبل هذا التاريخ، ويرى العمل على الاستقلال ضمن دولة الخلافة، ومن الضروري بمكان وجود حزبٍ واحدٍ تنضوي تحت لوائه كلّ العناصر الوطنية لمقاومة المحتلّين. ورغم أن معظم رجال الأحزاب كانوا في هذه المرحلة من الطبقة العليا (إن صحت هذه التسمية) وهم

غالباً من الأعيان والمُلّاك ثم من المثقفين، والمُلّاك غالباً هم الذين يتسلّمون الوظائف، وإن الذين يشتغلون بالأعمال الحزبية والسياسية يعملون بها بمقدار ما يحصلون على سلطةٍ ونفوذٍ، ومع هذا فإن الحزب الوطني كان يضمّ عناصر من فئاتٍ أخرى وقد انضموا إليه بسبب سوء وضعهم فثاروا على المحتلّين وانخرطوا في صفوف هذا الحزب الذي يرفع هذا الشعار ويعمل له. ولهذا فقد اتّهمه أعداؤه أنه حزب الطبقة الواطئة، وكان ردّهم عليهم بأن هذه الطبقة تُشكّل تسعة أعشار الأمة.

وظهر حزب الأمة في ١١ شعبان عام ١٣٢٥هـ بعد أن تحوّلت شركة الجريدة إلى حزبٍ، ويُعدّ حزب المُلّاك، ورئيسه محمود سليمان ووكيلاه حسن عبد الرازق، وعلي الشعراوي، وأمين سرّه أحمد لطفي السيد، ويرى الاستقلال الكامل، وضرورة الاشتراك بالحكم، ولم يُطالب بالدستور. وكان تأثير الشيخ محمد عبده واضحاً على هذا الحزب، وقد كانت سياسته تقوم على اللين والاعتدال مع الاحتلال، وعلى مُعاداة الخديوي.

وبرز حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية، وقد عرض الخديوي عباس الثاني على شركة الجريدة قبول علي يوسف صاحب جريدة «المؤيّد» فيها، غير أن محمود سليمان رئيس الشركة قد رفض ذلك، فخاف الخديوي من الجريدة، وأسّس حزب الإصلاح، وكان الشيخ علي يوسف رئيساً له، وأحمد حشمت وكيلاً، ويُعدّ هذا الحزب حزب الخديوي عباس حلمي، أو حزب القصر، ومن مهمته السرية تفتيت حزب الأمة. وكان عبد العزيز فهمي محامي هذا الحزب وفي الوقت نفسه محامي جريدة الحزب «المؤيّد».

هذه الأحزاب الرئيسية الثلاثة في مصر قبيل الحرب العالمية الأولى، وربّما كان الحزب الوطني أهمها وأكبرها، وعندما أعلن مصطفى كامل تأسيسه أزعج الحزبين الآخرين لأن الطلّاب قد اتّجهوا نحوه، وكان

زعماؤه يعدّون حزب الأمة قد فتّت الحركة الوطنية التي يجب أن تبقى ضمن تجمّعٍ واحدٍ، والحزب الوطني له جذوره القديمة التي تعود إلى ما قبل الحركة العرابية وإن كان إعلان تأسيسه قد ظهر بعد قيام حزب الأمة. ويصرّ هذا الحزب على عداء الاحتلال، والتعاون مع الخديوي، والولاء للخلافة الإسلامية.

وإضافةً إلى هذه الأحزاب الثلاثة الكبيرة وجدت أحزاب أخرى صغيرة، وتسير في فلك إحدى القوى البارزة الخديوي أو الاحتلال أولها صفة التجمّع الطائفي أو العرقي ومن أبرز هذه الأحزاب. حزب الأحرار الوطني الحر، ورئيسه محمد وحيد، ووكيله نشأت بك، ويرى تأييد الاحتلال الذي يُعدّ ـ في نظره ـ أسعد عصور مصر لما فيه من خيرٍ لأبناء مصر.

والحزب الدستوري الذي يرى تأييد الخديوي والاحتلال. والحزب المصري الذي كان أكثر أعضائه من الأقباط، ويرأسه «أخنوخ فانوس»، ويميل إلى انكلترا، وقد انسحب أكثر الأقباط من الحزب الوطني عندما تأسّس الحزب المصري. وحزب النبلاء وأكثر أعضائه من السكان ذي الأصول التركية. والحزب الجمهوري الذي يرأسه محمد غانم، وشعاره (حرية ـ إخاء ـ مساواة) وهو شعار الثورة الفرنسية أو شعار «الماسون» وأكثر أعضائه من ذوي التأثّر بالثقافة الفرنسية. والحزب الاشتراكي.

وقد تمثّل الصراع بين الأحزاب على صفحات الجرائد إذ كان لكل حزب صحيفته الخاصة به، إن لم يكن له أكثر من صحيفة فكانت جريدة «اللواء» صحيفة الحزب الوطني الرئيسة، ويرأس تحريرها عبد العزيز جاويش، هذا إضافةً إلى جريدته «الدستور» التي يُحرّرها محمد فريد وجدي، و«مصر الفتاة» التي يُحرّرها «سيد علي»، و«ضياء الشرق» في

القاهرة ويُحرِّرها محمود حبيب، و«وادي النيل» في الإسكندرية ويُحرِّرها «أحمد الكلزة»، و«البلاغ المصري» ويُحرِّرها إسماعيل شيمي، و«القطر المصري» ويُحرِّرها أحمد حلمي، وجريدة «العلم». هذا إضافةً إلى جريدتين إحداهما تصدر بالفرنسية والأخرى بالإنكليزية.

وكانت صحيفة «المؤيد» تنطق بلسان حزب «الإصلاح»، وقد صدرت منذ عام ١٣٠٧ هـ بتأييد من رئيس الوزراء رياض باشا، ونطقت باسم الاحتلال في بداية الأمر. وكانت تنفرد بنشر شعر أحمد شوقي، كما كتب فيها الكثير من الشخصيات مثل: مصطفى كامل، ومصطفى لطفي المنفلوطي، ومحمد عبده، وأحمد تيمور، وقاسم أمين، وسعد زغلول و...

وكانت صحيفة الجريدة تنطق بلسان حزب الأمة، ورئيس تحريرها أحمد لطفي السيد، وهناك الصحف الثانية التي عمل فيها الشاميون أو عملوا على تأسيسها إذ أنّ الاحتلال الإنكليزي لمصر قد شجّع كثيراً من نصارى الشام للقدوم إلى مصر لدعمه، وقد عمل يعقوب صرّوف جريدة «المقتطف» وجرجي زيدان مجلة «الهلال»، وكان شبلي شميل يكتب في الأخبار، وفرح أنطون في الجامعة، وأنس فيلب تقلا جريدة «الأهرام»، ...

وأعطى المحتلّون نصارى الشام والأرمن كثيراً من الوظائف الكبرى حتى كان بأيديهم ٣٠٪ من تلك المناصب على حين لم يكن بيد المصريين سوى ٢٨٪ منها.

كان المعتمد البريطاني في هذه المدة من الاحتلال وحتى عام ١٣٢٦ هـ يتصرّف تصرّف المستعمر، وخاصةً «كرومر» الذي وجد صداقات مع بعض الرجالات أمثال الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، وسعد زغلول

وأمثالها. ووقعت حادثة «دانشواي» عام ١٣٢٤ هـ، فثار الناس على عام الإنكليز بعد أن ألّب مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني حماسة الشعب، واضطرت انكلترا لسحب المعتمد البريطاني «كرومر».

وفي هذه الأثناء وقعت حادثتان غيّرت من السياسة العامة قليلاً حتى كان عام ١٣٢٦ هـ عام وفاق تقريباً. أما الحادثتان فأولاهما وفاة زعيم الحزب الوطني مصطفى كامل وهو في ريعان الشباب، وعمره لا يزيد على خمسة وثلاثين عاماً، وكانت وفاته في العاشر من شهر محرم عام ١٣٢٦ هـ (١٠ شباط ١٩٠٨ م)، وانتُخب مكانه في رئاسة الحزب محمد فريد وكان موقفه مع الخديوي أصلب من مصطفى كامل، وذلك أن مصطفى كامل كان في حالة اجتماعية متوسطة فكان يقبل دعم الخديوي ومساعدته للحزب فهو على لينٍ ومرونةٍ معه على حين كان محمد فريد من كبار المُلّاك ولا يقبل أيّة مُساعدةٍ ومن هنا جاءت صلابته. غير أنه قد وُجد في صفوف الحزب من يُؤيّد الإبقاء على التعاون مع الخديوي وينطق بلسان هؤلاء صحيفة «الدستور» وصحيفة «مصر الفتاة» التي وُجدت لتحمل هذا الرأي. وأما الحادثة الثانية فهي وجود تقارب بين الخديوي عباس حلمي وبين المعتمد البريطاني «غورست» الأمر الذي قرّب نسبياً بين الأحزاب الثلاثة الكبرى على الأقلّ.

لم تلبث أن عادت سياسة القهر بعد مُضي عام ١٣٢٦ هـ، وذلك أنه حدث الشقاق في صفوف حزب الأمة وانفصل عنه أحمد عفيفي، وفتحي زغلول، وتمّ تقارب بين الحزب الوطني وحزب الأمة. ثم حدث الانقلاب في الدولة العثمانية ضدّ السلطان عبد الحميد في جمادى الآخرة من عام ١٣٢٦ هـ الأمر الذي قلّل من الدعوة إلى الولاء لدولة الخلافة، وخفّف من هيبة الخديوي ما دام يُمثّل رسمياً الدولة العثمانية. وبدأ الحزب الوطني

ينتقد وزارة بطرس غالي انتقاداً قوياً، وهي أول وزارة تألّفت بناءً على رأي الخديوي وليس حسب رغبات المحتلين وذلك في شوال من عام ١٣٢٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٠٨ م). وبدأ الخديوي يسعى لدبّ الخلاف بين الحزب الوطني وحزب الأمّة، والعمل لتفتيت الحزب الوطني وقد نجح في العمل على إصدار جريدة «مصر الفتاة» من قبل جماعة من الحزب الوطني، وتُنادي بضرورة بقاء التعاون بين الحزب الوطني والخديوي على خلاف مع بقية أعضاء الحزب الذي يرون البُعد عن الخديوي. واغتيل رئيس الوزراء بطرس غالي[1] في صفر عام ١٣٢٨ هـ (شباط ١٩١٠ م)، وتمّ تقارب بين حزب الأمة وبين الخديوي عباس حلمي وحزبه «الإصلاح»، وبدأ العمل بتطبيق قانون المطبوعات للضغط على الحريات، واضطر الحزب الوطني إلى العمل السري.

ولم يمض عام ١٣٢٨ هـ حتى عاد الخلاف بين الخديوي والمعتمد البريطاني الجديد «كتشنر» الذي تسلّم المنصب الجديد بعد وفاة المعتمد السابق «غورست»، فاستمرّ في سياسة القهر، وعمل الخديوي[2] على التقرّب من ممثلي الحركة الوطنية ولكنه فشل مع الحزب الوطني على حين نجح مع حزب الأمّة، واقتنع عدد من رجالات هذا الحزب باستقلال مصر

---

(١) اغتيل رئيس الوزراء بطرس غالي على يد ابراهيم ناصف الورداني من جمعية التضامن الأخوي، وأنهم أعضاء آخرون من الجمعية، وقد ذكر القاتل ان أسباب الجريمة:
١ ـ مد امتياز شركة قناة السويس الى عام ١٩٩٩ م بعد أن كانت الى عام ١٩٦٥ م.
٢ ـ التوقيع على اتفاقية السودان ١٨٩٩ م.
٣ ـ إصدار القوانين الجائرة.
وأعدم القاتل شنقاً في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ (٢٨ حزيران ١٩١٠ م).

(٢) جرت محاولة لقتل الخديوي عباس حلمي أثناء زيارته لاستانبول على يد الطالب محمود مظهر، فأخطأه، وقتل أحد الحراس محمود مظهر بالسيف، واستدل الستار على الحادث.

عن دولة الخلافة بعد أن تسلّط الاتحاديون على حكم الدولة العثمانية، وإن لم تكن الخلافة قد أُلغيت بعد.

اندلعت الحرب العالمية الأولى، ووقفت فيها الدولة العثمانية بجانب ألمانيا ضدّ الحلفاء الذين هم دول: انكلترا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، واليابان و... ولما كانت مصر لا تزال تتبع الدولة العثمانية رسمياً، وفيها من يدعو إلى توطيد الصلة مع العثمانيين على أنهم يُمثّلون الخلافة الإسلامية، وأنّ العاطفة الإسلامية تدعو إلى ذلك، وكان الحزب الوطني أكبر التجمعات المصرية وأهمها يتبنّى هذا الاتجاه، لذا وبسبب ظروف الحرب فقد أعلنت انكلترا الأحكام العرفية في مصر، وفرضت الحماية عليها، وأعلنت فصلها عن الدولة العثمانية رسمياً، وخلعت الخديوي عباس حلمي الذي يحمل عاطفةً طيبةً تجاه دولة الخلافة وعيّنت مكانه عمّه حسين كامل، وأطلقت عليه لقب سلطان نكايةً بالسلطان العثماني ومُضاهاةً له، ومنعت الاجتماعات، وراقبت الصحافة، وألغت الأحزاب، وسخّرت اقتصاد البلاد لمصلحة الجيش الإنكليزي، وفرضت على الشعب أعمال السخرة في تعبيد الطرق، وحفر الآبار، ومدّ أنابيب المياه. وتُوفّي حسين كامل[1] قبل نهاية الحرب فعيّنت مكانه أخاه أحمد فؤاد بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي باشا.

---

(١) جرت عدة محاولات لقتل السلطان حسين كامل:
أ ـ كانت أول محاولة على يد الطالب محمد خليل من بلدة المنصورة وذلك في مطلع شهر جمادى الآخرة ١٣٣٣ هـ (نيسان ١٩١٥ م). وقد أعدم محمد خليل بعد عدة أيام.
ب ـ وكانت المحاولة الثانية على يد محمد نجيب الهلباوي في ٢٧ شعبان ١٣٣٣ هـ (٩ تموز ١٩١٥ م)، ولقد ألقى الهلباوي قنبلة على السلطان لكنها لم تنفجر، وقضى ثمانية أعوام في السجن مع زملائه المشتركين معه في محاولة القتل.

انتهت الحرب العالمية الأولى وخرجت انكلترا وحلفاؤها منها منتصرين، وتوقّعت بدء المطالبة بالاستقلال مع انتهاء الحرب، ومع الأماني التي كانت تُقدِّمها للشعوب المغلوب على أمرها بمنحها الاستقلال بعد الحصول على النصر، وحسب السياسة البريطانية المُتّبعة بتسليم البلاد لبعض أبنائها الذين يمكنهم أن يُنفِّذوا سياستها، ويُطبِّقوا مخططاتها، ويحلّوا محلّها إذ ترى ذلك أفضل من السيطرة العسكرية لأنها تُكلِّف الكثير، وتحتاج إلى الجنود، وتؤدي في النهاية إلى المفاصلة التامة بينها وبين البلاد التي تستعمرها فتخسرها كسوقٍ تُصرِّف فيها مُنتجاتها، وكمركزٍ للحصول على المواد الخام منها، هذا إضافةً إلى ما يفقده الطرفان من أبنائهما في حركات المقاومة والثورات والعمل على إخمادها، وربما كانت هذه السياسة الإنكليزية الاستعمارية تختلف عن سياسة باقي دول أوروبا الاستعمارية التي تتبع فرصة السياسة العسكرية وهيمنتها التامة على مقدرات البلاد كلها على حين كانت انكلترا تُكلِّف غيرها للقيام بهذه المُهمة، وهي سياسة أكثر ليونةً، وأكثر حنكةً، وأكثر مكراً ودهاءً، وأطول عهداً، وأقلّ كُلفةً، وأقلّ ضجةً في العالم.

ووقع اختيارها للقيام بهذه المُهمة على سعد زغلول وأعوانه فقد نجح في الاختبار الذي قامت به عليه أثناء تسلّمه الوزارة قبل الحرب العالمية الأولى وعند تولّيه مُهمة وكيل رئيس الهيئة التشريعية قبل الحرب كذلك، وأظهر الاستعداد اللازم، كما وجدت فيه الإمكانات التي تُحرِّكه مثل ذلك المنصب الخطير.

أظهرت انكلترا اللين، وأبدت الاستعداد لفكرة الاستقلال، وأعطت الضوء الأخضر للعمل، وأوحت إلى سعدٍ بالتحرك، فدعا إلى اجتماع في ٦ صفر عام ١٣٣٧ تمخّض عن المطالبة بالاستقلال، وتشكيل وفدٍ للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح، وتشكّل هذا الوفد من

سعد زغلول، وعلي شعراوي[1]، وعبد العزيز فهمي[2]. غير أن الأمر لا يصحّ بهذه الصورة من الهدوء إذ لا بدّ من إحداث ضجةٍ وتسليط الأضواء على هؤلاء الرجال أعضاء الوفد.

قابل الوفد المندوب السامي البريطاني «رجينالد وينغت»، وطلبوا منه السماح لهم بالسفر إلى انكلترا ليُطالبوا باستقلال البلاد، ورفض المندوب السامي ذلك. واتجه سعد وأصدقاؤه إلى جهةٍ ثانيةٍ وهي استعدادهم للسفر إلى باريس ليُدافعوا عن قضية البلاد أمام مؤتمر الصلح، فعدّت انكلترا هذا تمرّداً منهم، فألقت القبض على سعد زغلول[3]، وإسماعيل صدقي[4]، ومحمد محمود[5]، وحمد الباسل[6]. وكان سعد زغلول قد أبرق إلى الرئيس

---

(1) علي شعراوي: من حزب الأمة سابقاً والذي يرى المرونة مع الاحتلال.

(2) عبد العزيز فهمي: محامي حزب الإصلاح، حزب الخديوي، وقد زال الخديوي وأصبح مكانه سلطان نُصِّب من قبل المُحتلين.

(3) سعد زغلول: ولد في (إبيانة) من قرى الغربية عام ١٢٧٣، وتوفي أبوه وهو في الخامسة، فتعلم في كتّاب القرية، ودخل الأزهر عام ١٢٩٠، ولازم جمال الدين الأفغاني مدة، واشتغل بالتحرير في جريدة الوقائع المصرية مع الشيخ محمد عبده، واشترك بالثورة العرابية، وقبض عليه عام ١٢٩٩ هـ، ودخل السجن عدة شهور، وأفرج عنه، واشتغل بالمحاماة عام ١٣٠١، واختير قاضياً، ثم مستشاراً، وتولى وزارة المعارف، فالعدل فوكالة رئاسة الجمعية التشريعية، وقاد مصر بعد الحرب العالمية الأولى، وتسلّم رئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٤٦ هـ.

(4) إسماعيل صدقي: ابن احمد شكري بن محمد سيد أحمد، ولد بالإسكندرية عام ١٢٩٢، وتعلم بمدرسة «الفرير» النصرانية، ودرس الحقوق، وولي نظارة الزراعة، وعمل مع الوفد في بدء تأسيسه، ثم اختلف معه اعتقل مع سعد زغلول شهراً في مالطة، وعيّن وزيراً للمالية عام ١٣٣٩، واشترك مع عبد الخالق ثروت في مفاوضاته مع الجنرال اللنبي التي انتهت بتصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢، وتولى رئاسة الوزارة من ١٣٤٩ - ١٣٥٢، وغيّر الدستور المصري، وأسس حزب الشعب، ورأس الوزارة ١٣٦٥ - ١٣٦٦ هـ وفاوض وزير الخارجية البريطانية «بيفن»، ورفض ذلك منه المصريون، فاستقال من الوزارة، وسافر الى فرنسا فمات في باريس عام ١٣٦٩ هـ، ونقل الى القاهرة.

(5) محمد محمود سليمان بن عبد العال بن عثمان بن نصر بن حسب النبي، من بني سليم، ولد

الأمريكي محتجاً على التصرف الإنكليزي، ومطالباً بإلغاء الحماية، ولكنه لم يتلقَّ جواباً، فأخذ بعقد الاجتماعات، وكتابة العرائض، وأخذ التوقيعات تحت سمع وبصر السلطات الإنكليزية، ورأت السياسة الاستعمارية أن تُعطيهم صفة الوطنية فنفتهم إلى مالطة، فقامت في البلاد ثورة عارمة شملت كل أرجائها، وقُطعت الاتصالات مع القاهرة، وقامت مجموعات من السكان بحصار الحاميات الإنكليزية حيثما وجدت في الصعيد، وحصلت اعتداءات على جنود الاحتلال، واستُعملت الطائرات لنقل الجنود، وبقيت البلاد دون وزارة بعد استقالة وزارة حسين رشدي[٧] إذ كان رئيسها متعاطفاً مع الحركة الوطنية. وقامت مظاهرة نسائية برئاسة هدى شعراوي[٨]، زوجة علي شعراوي، وصفيّة بنت مصطفى فهمي[٩] زوجة سعد

= في بلدة ساحل سليم بأسيوط عام ١٢٩٤ هـ. تعلم بأسيوط والقاهرة وجامعة أكسفورد بانكلترا، تسلّم مديراً للفيوم، ثم محافظاً للقناة، ثم مديراً للبحيرة. انتقل مع الوفد بعد عودتهم إلى مصر، واختير وكيلاً ثم رئيساً لحزب «الأحرار الدستوريين»، رأس الوزارة عام ١٣٤٦ وحلّ البرلمان، وفاوض هندرسون، واستقال عام ١٣٤٧، وشارك في مفاوضات ١٣٥٥ هـ ثم عاد لرئاسة الوزارة، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٦٠ هـ.

(٦) حمد الباسل: ابن محمود بن محمد الباسل، عربي الأصل، مصري المولد والوفاة. كان عمدة لقبيلة «الرماح» بالفيوم، توفي بالقاهرة عام ١٣٥٩ هـ، ودفن بالفيوم.

(٧) حسين رشدي: ولد في القاهرة عام ١٢٨٠، وتعلم فيها، وفي باريس، تولى وزارة العدل، واستلم رئاسة الوزارة أربع مرات، وفي أولاها خلع عباس حلمي من الخديوية، وكان مع عدلي يكن في المفاوضات، وبعدها عين في مجلس الشيوخ، ثم رئيساً لذات المجلس وبقي في هذا المنصب إلى أن توفي في القاهرة عام ١٣٦٤ هـ.

(٨) هدى شعراوي: ولدت في المنيا، مصر الوسطى، عام ١٢٩٦ هـ، وكان أبوها محمد سلطان رئيس أول مجلس نيابي في مصر، ونشأت في القاهرة إذ انتقل أبوها إليها، وتزوجت علي شعراوي أحد أعضاء الهيئة التشريعية، وقد خرجت في المظاهرة النسائية سافرة، فهي أول امرأة مسلمة ترفع الحجاب في مصر. ومات زوجها عام ١٣٤٠ هـ وترك لها ثروة ضخمة كانت من أسباب بطرها، وألفت جمعية «الاتحاد النسائي» بمصر، وحضرت عدة مؤتمرات نسائية، وتوفيت بالقاهرة عام ١٣٦٦ هـ.

(٩) سلّم الانكليز مصطفى فهمي الوزارة ثلاث مرات ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١٢ واستمرت =

زغلول، والغريب في هذه المظاهرة أن النساء خرجن ينددن بالإنكليز فلست أدري لماذا انقلب غضبهن من مُعاداةٍ للمحتلّ الدخيل إلى الحجاب حيث نزعت كل من هدى شعراوي، وصفية زغلول حجابها وأحرقته وكذلك فعلت بعض النساء من أمثالهن؟ لا شك أنه كان وراء هذا التصرف أيدٍ قذرة تحرّك المظاهرات ضدّ الإسلام عن طريق بعض النسوة بينهن، فلو كان الإنكليز هم الذين فرضوا الحجاب على النساء لكان التصرف سليماً وطبيعياً ولكنه أمر ديني لا علاقة للإنكليز به، بل هذا التصرف من الأمور الأساسية التي يعمل لها الإنكليز، وهذا يؤيّدهم، ويسرّهم، ويُظهر الرضا عنهم، وعن سياستهم وأسلوبهم فهذا تقليد لهم.

بدأت الثورة بتظاهر كلية الحقوق يوم ٧ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ (٩ آذار ١٩١٩ م) ثم انضم إليهم طلبة الهندسة والزراعة، والطب، والتجارة، وتصدّى الإنكليز للمظاهرات بالرصاص فوقع عدد من القتلى والجرحى.

وفي يوم ٩ جمادى الآخرة أي بعد يومين أضرب المحامون احتجاجاً على المقاومة العنيفة التي قامت بها السلطات ضد الطلاب.

وبعد ٤ أيام أخرى (١٣ جمادى الآخرة) أضرب عمال العنابر، وتتابع إضراب الفئات الأخرى، وإذا كانت المظاهرات قد بدأت سليمة إلا أنها تحوّلت مع الأيام، ومع تصرّف السلطات إلى قطع أسلاك الهاتف، وتعطيل المواصلات والقيام ببعض أعمال التخريب.

وكانت مظاهرة النساء التي ألمحنا عنها يوم ١٤ جمادى الآخرة.

= الأخيرة حتى عام ١٣٢٧ هـ وأقاله الخديوي عباس حلمي فغضب كرومر، وخالف الخديوي، وقد عرفت صفية بعد زواجها من سعد زغلول باسم «صفية زغلول» على العادة الأجنبية حيث تنسب المرأة لزوجها، وكذلك كان أمر سابقتها هدى شعراوي.

وأخيراً أضرب الموظفون جميعاً في ٣ رجب ١٣٣٧ هـ (٢ نيسان ١٩١٩ م)، وتركوا العمل، ووزّعت المنشورات، واستمرّ إضراب الموظفين ثلاثة وعشرين يوماً حيث أصدرت اللجنة العليا للموظفين منشوراً أعلنت فيه إنهاء الإضراب يوم ٢٥ رجب ١٣٣٧ هـ (٢٥ نيسان ١٩١٩ م)، ورافق ذلك كله موجة من الاغتيالات السياسية.

وأذيع يوم ٢٢ رجب اعتراف الرئيس ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر حتى استأنف الشعب المظاهرات.

وتتابعت الوزارات بعضها يعقب بعضه فقد كلّف محمد سعيد[1] بتشكيل الوزارة بعد استقالة حسين رشدي في ٢١ شعبان ١٣٣٧ هـ (٢١ أيار ١٩١٩ م)، غير أن محمد سعيد قد قدّم استقالة حكومته في ١٢ صفر ١٣٣٨ هـ (٥ تشرين الثاني ١٩١٩ م)، وخلفه يوسف وهبة[2] الذي استقال أيضاً يوم ٢ رمضان ١٣٣٨ هـ (١٩ أيار ١٩٢٠ م) وبعد ثلاثة أيام شكّل الوزارة محمد توفيق نسيم[3].

كانت انكلترا قد استدعت مندوبها السامي (ريجنالد وينغت) لتعرف

---

(١) محمد سعيد: ولد في الإسكندرية عام ١٢٧٩ هـ، وأسس العروة الوثقى فيها، ودرس الحقوق بالقاهرة، وتسلم وزارة الداخلية، وأسندت إليه رئاسة مجلس الوزراء عام ١٣٢٩ هـ، فقاوم الحزب الوطني، وجارى السياسة الإنكليزية واستقال ١٣٣٢ هـ، ثم عاد إلى رئاسة مجلس الوزراء عام ١٣٣٧ هـ فناصر الحركة الوطنية، واستقال، وأخيراً شغل منصب وزير المعارف في وزارة سعد زغلول، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٤٧ هـ.

(٢) يوسف وهبة: ولد عام ١٢٦٩ هـ، قبطي الأصل، كان مستشاراً لمحكمة الاستئناف المختلطة، وتسلم وزارة الخارجية عام ١٣٣١ هـ، وأسندت إليه رئاسة مجلس الوزراء، وتوفي عام ١٣٥٣ هـ.

(٣) محمد توفيق نسيم: محمد توفيق بن محمد نسيم بن حسن بن حسين، تركي الأصل، مصري المولد والنشأة والوفاة، تخرج من مدرسة الحقوق، تولى وزارات الأوقاف، والمالية، وتسلم رئاسة مجلس الوزراء مرتين، وتوفي عام ١٣٥٧ هـ.

أحوال مصر منه بشكل دقيق غير أن الواقع قد استدعيه لتُنهي عمله، فغادر مصر في ١٩ ربيع الثاني عام ١٣٣٧ هـ (٢١ كانون الثاني ١٩١٩م)، واندلعت الثورة وهو غائب عن البلاد، ولم يأت خلفه بعد، وجاء الجنرال (اللنبي) مندوباً سامياً، وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع من لندن يوم ١٩ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ (٢١ آذار ١٩١٩م) أنه (وُكّل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يُعيد القانون والنظام في هذه البلاد، وحتى يُدبر جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة).

وصل الجنرال اللنبي إلى القاهرة يوم ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ (٢٥ آذار ١٩١٩م) فجمع الأعيان وكبار مسؤولي الدولة وبيّن مهمته وحدد الأساس الذي يجب عمله:

١ - وضع حدٍّ للاضطرابات الحالية.

٢ - عمل تحرّياتٍ دقيقةٍ في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكوى.

٣ - إزالة كل الشكاوي التي تستوجب العدالة إزالتها.

أراد الجنرال اللنبي جعل المصريين يقبلون الحماية البريطانية لهم لذا فقد أبدى شيئاً من اللين وأظهر التعاطف مع الشعب، وأبدى رغبته في التعرّف على مطالب المجتمع بكل صراحةٍ ووضوح.

أرسل إلى انكلترا يوم ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ (٣١ آذار ١٩١٩م) ينصح بإطلاق سراح المنفيين في مالطة، والسماح لهم بالسفر إلى أوربا لعرض مطالبهم، وإبداء آرائهم، فما كان من انكلترا إلا أن وافقت على ذلك، وكانت قد انتهت من الاتفاقات مع الدول الثانية مثل فرنسا والولايات المتحدة وحلّت المشكلات الخاصة فيما بينها، وادّعت أنها قد

منحت مندوبها كل الصلاحيات في التصرف فهي توافقه على الخطة التي يُريد أن يسير عليها وتُسهّل له الطريق.

وفي ٧ رجب (٧ نيسان) أذاع «اللنبي» بلاغًا أعلن فيه أنه بالاتفاق مع صاحب العظمة السلطان فؤاد، لم يبق حجز على السفر، وأن جميع المصريين الذين يُريدون مُغادرة البلد لهم مُطلق الحرية، وأن المنفيين في مالطة قد أطلق سراحهم من الاعتقال ولهم حقّ السفر كذلك، وما أن أذيع هذا البلاغ حتى سارع بعض الشخصيات إلى تنظيم أنفسهم، وتشكيل وفدٍ للسفر إلى أوربا مؤلفٍ من: علي شعراوي، سينوت حنا، جورج خياط، مصطفى النحاس، حافظ عفيفي، على أن ينضمّ إليهم في مالطة الذين كانوا منفيين فيها، سعد زغلول، إسماعيل صدقي، حمد الباسل، محمد محمود. وبدأ جمع التبرعات لهذا الغرض، فأبدى المواطنون أريحيةً طيبة جدًا وتسابقوا في الدفع.

وفي ١١ رجب ١٣٣٧هـ (١١ نيسان ١٩١٩م) غادر الوفد البلاد، ووصل إلى باريس بعد ثمانية أيام، وبدأ الاتصال بالمسؤولين في مؤتمر الصلح غير أن كل شيءٍ كان مُهيأً ضدّهم، وهو ما فعلته انكلترا في المدة السابقة. وأرسل سعد زغلول إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية ـ صاحب مبدأ حقّ تقرير المصير ـ يطلب منه الإذن في مُقابلة خاصة للوفد المصري، فجاء الجواب بعدم الإمكانية، وأن الولايات المتحدة قد اعترفت بالحماية البريطانية على مصر يوم ١٩ رجب (١٩ نيسان) أي يوم وصول الوفد المصري إلى باريس.

وفي ٢٢ رجب أذاعت دار الحماية في القاهرة نص الكتاب الذي تلقته من (هامسون غاري) مُعتمد الولايات المتحدة بمصر ويقول فيه: «أتشرّف بإخباركم أن حكومتي قد كلّفتني أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ كانون

أول ١٩١٤م (١ صفر ١٣٣٣ هـ). ومع مُوافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج من هذا القرار فيما يمسّ حقوق الولايات المتحدة، وبهذه المناسبة فقد كُلّفت أن أقول: إن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أماني الشعب المصري المشروعة لتوسعة نطاق الحكم الذاتي، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أيّ مجهود يُبذل لتحقيق ذلك باللجوء إلى القوة والشدّة».

أعلنت شروط الصلح التي قرّرها الحلفاء، وسلّمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر (فرساي) يوم ٧ شعبان ١٣٣٧ هـ (٧ أيار ١٩١٩م)، وفيها ثمان مواد تتعلق بمصر، وأرقامها من ١٤٧ـ ١٥٤، وتُلزم ألمانيا على الاعتراف بالحماية البريطانية، والتنازل عن الامتيازات في مصر، ونقل السلطات المخوّلة إلى تركيا (الدولة العثمانية) بموجب اتفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا.

وقرّرت انكلترا إرسال لجنة ملنر للتحقيق في شأن الاضطرابات، واقتراح القانون الضروري للحكم الذاتي، وضمان المصالح الأجنبية في ظلّ الحماية البريطانية.

كان حسين رشدي قد عاد إلى رئاسة الوزارة في ٩ رجب ١٣٣٧ هـ أي قبل سفر الوفد بيومين، ولكن هذه الوزارة لم تطل مدتها إذ قدّم رئيسها حسين رشدي استقالة حكومته في ١٩ شعبان ١٣٣٧ هـ (١٩ أيار ١٩١٩ م) أي لم تحكم سوى شهرٍ وعشرة أيام، وذلك لأن حسين رشدي قد شعر بالحرج أمام مطالب الضباط الذين أصرّوا أن تكون الحراسة من اختصاصهم في الميادين العامة، وكذلك شعر بالحرج أمام مطالب الموظفين الذين شكّلوا لجنة مؤلّفةً من اثنين وثلاثين موظفًا تكون صلة بين الحكومة والموظفين في موضوع الأمور السياسية التي تتعرّض لها البلاد.

وشكّل الوزارة من جديد محمد سعيد في ٢١ شعبان، وكانت مُهمتها إعادة الهدوء وعدم التدخّل بالأمور السياسية التي تتعلّق بمركز مصر ووضعها الدولي. وقد نجحت هذه الحكومة نسبياً، إذ استطاعت تحويل قضايا المواطنين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية إذ تمكّن رئيسها من إقناع السلطات البريطانية للموافقة على ذلك، وأفرج عن بعض المعتقلين السياسيين، وإلغاء الرقابة عن الصحف. واعترض محمد سعيد على مجيء لجنة ملنر قبل توقيع الصلح مع تركيا، كما نصح الجنرال اللنبي بعدم مجيء اللجنة قبل عدة شهور (قبل شهر ايلول) حتى تستطيع الحكومة أن تثبت أقدامها في الحكم.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٧ هـ (٢٢ ايلول ١٩١٩م) أعلن في انكلترا تشكيل لجنة من جميع الأحزاب البريطانية للسفر إلى مصر والتحقيق في الاضطرابات التي حدثت، وكانت اللجنة برئاسة وزير المستعمرات (ألفريد ملنر).

وفي ١٥ صفر ١٣٣٨هـ (٨ تشرين الثاني ١٩١٩م) أعلنت دار الحماية البريطانية في مصر بلاغاً رسمياً ينبيء عن قرب وصول لجنة ملنر إلى البلاد، ويحدد مهمتها باقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية. فرد الحزب الوطني بشعاره المعروف لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام.

وبعد إعلان هذا البلاغ زادت المظاهرات، وتأججت نار الثورة فقدم محمد سعيد استقالة حكومته في ٢٧ صفر ١٣٣٨هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩م)، وشكّل الوزارة يوسف وهبة في ٢٨ صفر.

وصلت لجنة ملنر إلى مصر ١٦ ربيع الأول ١٣٣٨هـ (٨ كانون أول ١٩١٩م)، وما أن حطّت رحالها في البلد حتى وجدت مُعارضة شديدة لها، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الشعب

جاء فيه: لقد تم الإجماع على مُقاطعة لجنة «اللورد ملنر» وتعود أسباب تلك المقاطعة إلى:

١ - إن المسألة المصرية مسألة دولية، وقبول المفاوضة مع لجنة ملنر يُفقدها هذه الصبغة، ويجعلها مسألة داخلية بين مصر وانكلترا.

٢ - إن اللجنة تُريد المفاوضة على أساس الحماية، مع أن الشعب لم يقبل الحماية، بل رفضها رفضاً باتّاً، وأعلن انه لا يرضى إلاّ بالاستقلال التام.

٣ - إن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظلّ الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية. وإن إصرار انكلترا على إرسال هذه اللجنة على الرغم من الإجماع الذي تجلّى في كثير من المظاهر، لا يُفيد إلاّ أن السياسة الحاضرة تُريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع الوطني.

واتفقت كلمة الشعب على أن وفد مصر في باريس، هو صاحب الرأي في المفاوضة، واتصل «ملنر» بكل من حسين رشدي، وعدلي يكن، وعبد الخالق ثروت فرفضوا المفاوضة، وطلبوا أن يتوجّه إلى الوفد للمحادثة، وإنما كتبوا إلى الوفد في باريس يقترحون عليه العودة إلى القاهرة للمفاوضة مع لجنة ملنر، ولكن الوفد رفض العودة إلا إذا كان الغرض منها الوصول إلى مُعاهدة تضمن استقلال مصر التام. ولم يكن سعد يرفض المُفاوضة إذا حدثت في أوربا. وقد أرسل الوفد محمد محمود مندوباً إلى الولايات المتحدة للعمل هناك للقضية المصرية.

سافرت لجنة «ملنر» من مصر في ٢٨ جمادى الأخرة عام ١٣٣٨هـ (١٨ آذار ١٩٢٠م) وعندما وصلت إلى لندن، أرسلت أحد أعضائها إلى باريس ليدعو الوفد للسفر إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة.

سافر الوفد المصري إلى لندن في ١٩ رمضان ١٣٣٨ هـ (٥ حزيران ١٩٢٠م)، وبعد يومين بدأت المفاوضة، وقدّم (ملنر) مشروعاً رفضه الوفد المصري، وقدّم سعد مشروعاً رفضته لجنة ملنر، وتوقّفت المفاوضات، وتوسط عدلي يكن في الأمر فأرجأ الوفد عودته، وتسلّم المذكرة الثانية من لجنة ملنر في ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ (٥ آب ١٩٢٠م)، وبدأت المفاوضة من جديد واستمر ذلك حتى ١ ذي الحجة، واختلفت آراء الوفد، واقترح بعضهم عرض المشروع على الشعب، فأرسل الوفد أربعة أعضاء منه وهم: محمد محمود، وعلي ماهر، وأحمد لطفي السيد، وعبد اللطيف المكباتي، وينضمّ إليهم في القاهرة حافظ عفيفي، ومصطفى النحاس، وويصا أصف لعرض المشروع على الشعب والعودة إلى لندن لاستئناف المفاوضة مع لجنة (ملنر). وقام أعضاء الوفد في القاهرة بالمُهمة، وكان اتجاه أكثرية الشعب إلى قبول المشروع مع بعض التحفّظات التي تحدّ من تدخّل بريطانيا في شؤون مصر بعد عقد المعاهدة.

رجع سعد من لندن إلى باريس في ٢٠ ذي القعدة ١٣٣٨هـ، وتبعه في اليوم التالي بقية أعضاءه، وبعد يومين وصل عدلي يكن.

ورجع أعضاء الوفد من القاهرة إلى باريس، ودعا (ملنر) الوفد المصري إلى لندن فسافر عدلي يكن وتبعه سعد زغلول في ٨ صفر ١٣٣٩هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٢٠م)، وتبيّن من بداية المفاوضات أن (ملنر) يرفض رفضاً قاطعاً التحفّظات التي وضعها الوفد المصري على المشروع، ويقول: إما أن يُؤخذ المشروع كما هو أو يُرفض، وهكذا تعثرت المفاوضات فترك الوفد المصري لندن ورجع إلى باريس في ٢٨ صفر عام ١٣٣٩هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠م)، وفي باريس وقع الخلاف بين أعضاء الوفد المصري، إذ رأى أعضاء الوفد أن يتركوا عدلي يكن يُفاوض (ملنر)، ويُراقب الوفد المفاوضات غير أن سعداً قد رفض ذلك إذ عدّ نفسه أنه هو المُوكّل من الأمّة وحده وليس الوفد، وهو

مسؤول أمام الأمّة لا أمام غيرها ولا يحترم إلا إرادتها، ولن يخضع للأغلبية. وعاد أعضاء الوفد إلى مصر إلا سعداً.

رفع (ملنر) تقريراً إلى حكومته وأوصاها بالعدول عن سياسة الحماية، والعمل على مُعاهدةٍ يرضاها الطرفان، فيها تحقيق لأماني المصريين، ومصالح البريطانيين والأجانب كأن تحصل انكلترا على إبقاء قوة عسكرية في مصر لحماية مواصلاتها، وتكون لها الرقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب، وإبعاد السودان عن هذه التسوية وبعد ترك شؤون مصر الداخلية بيد أبنائها، وهو ما يُعرف بالاستقلال المُقيّد.

وافقت الحكومة البريطانية على ترك نظام الحماية واستبداله بعبارة العلاقة بين مصر وانكلترا، ورأت أن أعضاء الوفد يتفاوتون في خطة التسوية والمفاوضات، وقد أبلغت السلطات فؤاد في ١٧ جمادى الأولى ١٣٣٩ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٢١م) رغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات (ملنر) مع وفدٍ يُعيّنه السلطان للوصول إن أمكن استبدال الحماية بمعاهدةٍ تضمن مصالح انكلترا والأجانب وتُحقق أماني المصريين.

وفي ٦ رجب ١٣٣٩ هـ (١٥ آذار ١٩٢١م) عُرضت الوزارة على عدلي يكن[1] فقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات. شكّل عدلي الوزارة وعرفت بوزارة الثقة، وذلك لأن سعد كان يرى وهو في اوروبا تأليف وزارة ثقة تضع الدستور وتتولّى أمر المفاوضات. وقد جاء في بيان وزارة عدلي أن الحكومة ستعمل على وضع دستور للبلاد، وسيكون لممثلي الشعب كلمة الفصل في الاتفاق الذي سينتج عن المفاوضات التي تقوم بها الحكومة مع انكلترا.

---

(١) عدلي يكن: عدلي بن إبراهيم يكن، ولد في القاهرة عام ١٢٨٠ هـ، وتعلم في المدارس الأجنبية فيها، تسلّم وزارة الخارجية، والمعارف في عدة حكومات، ثم أسندت إليه رئاسة الوزارة ثلاث مرات، وذهب لمفاوضة انكلترا وفشل، وهو من مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين توفي في باريس ١٣٥٢ هـ، ونقل إلى القاهرة.

دعا عدلي يكن سعداً للاشتراك في المفاوضات، وكان سعد لا يزال في أوربا، فأجاب بأنه سيحضر إلى مصر، وفعلاً فقد وصل إلى الاسكندرية في ٢٦ رجب ١٣٣٩هـ (٤ نيسان ١٩٢١م) وفي اليوم التالي وصل إلى القاهرة.

لم يلبث أن وقع الخلاف بين عدلي يكن وسعد زغلول، وذلك لأن سعداً يرى نفسه ممثلاً للأمة وقائماً بأمر الشعب، لذا يجب أن يكون هو رئيس الوفد المفاوض، ويجب أن يكون الوفد من أنصاره ومؤيديه، من صفاته أنه عندما لا تكون المهمة ملقاة على عاتقه يظهر من أشد الوطنيين ومن أكثر المخلصين بل من المتطرفين، ولكن عندما يكون على رأس مهمة يلين ويتنازل، ومن خالفه على كل حال فهو خائن أثيم، ولو كانت المخالفة على أبسط الأمور. أما عدلي فكان يرى أن يكون الوفد رسمياً تشكل الحكومة أمره. غير أن الخلاف بين الرجلين قد ظهر من قبل وذلك أن سعداً تقدم بشروطه عندما تسلم بيان وزارة عدلي يكن ولا يزال في أوربا، وقد تضمنت هذه الشروط:

١ - الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاءً تاماً صريحاً أي إلغاء الحماية التي فرضت على مصر عندما قامت الحرب العالمية الأولى غرة صفر عام ١٣٣٣هـ (١٨ كانون الأول ١٩١٤م).

٢ - الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاماً ودولياً عاماً سواء في الداخل أم في الخارج مع إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدمها الوفد للجنة (ملنر).

٣ - إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات.

٤ - يجب أن تكون غالبية المفاوضين للوفد، ورئاسة المفاوضات من الوفد.

وليس أكثر من هذا تطرف ومع ذلك فإن الخلاف إنما وقع حول الشرط الرابع إذ أن عدلي قد تمسك بأن تكون له الرئاسة ما دام رئيس الحكومة، مستنداً إلى التقاليد السياسية التي لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية لا يكون فيها رئيساً، وهذا أمر طبيعي ومنطقي بل لا يصح أن يكون غيره. وكان عدلي أيضاً مخطئاً إذ يظن أن الوفد يجابه لأنهم هم الذين اقترحوا أن يكون عدلي هو المفاوض، وما دام عدلي قد خالف سعداً فإن الغضب قد وقع عليه ويجب أن يحمل أوزار كل ما وقع وما سيقع، وهو خائن عميل. وفعلاً فقد ألقى سعد خطاباً في (شبرا) يوم ١٧ شعبان عام ١٣٣٩ هـ (٢٥ نيسان ١٩٢١م) أعلن فيه الخلاف، ووصف عدلي وإخوانه بأنهم برادع للإنكليز، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنكليز فإن ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يُفاوض جورج الخامس.

واستمرّ الخلاف ما يقرب من شهرين ألقى خلالها سعد حمماً وقذائف من التهم والخيانات، وفي هذا الجو الحار من الخلاف سافر عدلي مع وفده إلى لندن، واستغلّ الإنكليز هذا الوضع وتشددوا في مطالبهم وشروطهم، وفي ١٠ ربيع الأول ١٣٤٠هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٢١م) سلّم (كيرزون) الوفد المصري مشروع الحكومة البريطانية. فرأى الوفد أن هذا المشروع لا يُحقق الغاية التي سافر من أجلها، لذا لا يصحّ أن يُتابع موضوع المفاوضة، وفشلت المباحثات وسبب ذلك يعود إلى إصرار انكلترا على إبقاء حامية إنكليزية في مصر، وعدم الاتفاق على تحديد الإشراف على شؤون مصر الخارجية. ومع ذلك فقد حدّد هذا المشروع علاقات انكلترا مع مصر، واستمرّ ذلك مدة أربعة عشر عاماً. وقد أظهر (كيرزون) من قبل رفض المفاوضات مع سعد، ولكنه يمكنه التفاوض مع حسين رشدي وعدلي يكن، غير أن حسين رشدي قد رفض ذلك كي لا يحدث الانقسام داخل الحركة الوطنية.

رجع عدلي إلى مصر في ١٩ ربيع الأول ١٣٤٠هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٢١م)، ومع هذا الفشل في المفاوضات مع المعتدلين في مصر كان على بريطانيا إما أن تستجيب لمصر ولكن تقف أمامها عقبة سعد الذي لا يرضى شيئاً إلاّ إذا كان صادراً عنه، ويستمع الشعب منه وينقاد له. أي أنها لا ترضى عن المفاوضات فعندما تريدها تتفاوض مع سعد او تطلب منه الموافقة، ولكن لا تريدها هي فلا يمكن ان يقبل سعد، وإما أن تجبر مصر على الخضوع والخنوع غير أن هذا له نتائجه إذ تخشى استمرار الحركات وتأجّج نار الثورة، إضافةً إلى أن مندوبها السامي في مصر وهو الجنرال (اللنبي) كان ضدّ هذه السياسة.

رأت انكلترا أنه لا يوجد زعيم يدين له بقية رجالات مصر، وأن سعداً رغم ما هُيّئ له من فرص فلا تزال أمامه مُعارضة، فالأولى أن تفسح له مجالات أخرى كي يبذّ الآخرين، وأفضل هذه المجالات التي الذي يجعل الشعب يرتبط به، ويُطالب به، وفي الوقت نفسه يكون قد ضعُف خصومه وبدا أنهم يتساهلون مع المحتلّ، كما يمكن مرحلياً أن تتمّ المُفاوضة معهم، وعلى هذا جرت السياسة الإنكليزية في هذه المرحلة.

جرى اتفاق بين المعتمد البريطاني في القاهرة وبين عبد الخالق ثروت وعدلي يكن واسماعيل صدقي وذلك في ١٤ جمادي الأولى ١٣٤٠هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٢٢م)، وقد نص الاتفاق على تأليف وزارة برئاسة عبد الخالق ثروت شريطة موافقة الحكومة البريطانية على النقاط الآتية: إلغاء الحماية، والاعتراف بمصر دولةً مستقلةً ذات سيادةٍ، وإعادة وزارة الخارجية، وإنشاء مجلس نيابي، وتأليف حكومةٍ دستوريةٍ، وإلغاء الأحكام العسكرية، وأن أربع نقاط فقط للتسوية وهي: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية. الدفاع عن مصر ضد كلّ اعتداءٍ أو تدخُلٍ أجنبي بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، السودان.

طلب الجنرال اللنبي من حكومته اعتماد هذا الاتفاق، وبعد عدة اتصالات وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع ولكن أدخلت عليه بعض التعديلات منها جعل الهيئة التشريعية بيد مجلسين: مجلس للنواب ينتخبه الشعب، ومجلس للشيوخ يعينه الملك، وبهذا أصبح الملك ذا نفوذٍ وقوةٍ يستطيع أن يضغط بها.

وقد ضمّ المشروع المعدّل وثيقتين مُهمتين أولاهما تصريح ٢ رجب ١٣٤٠ هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢م) وينصّ على إنهاء الحماية عن مصر مع أربعة تحفّظاتٍ، وثانيهما كتاب مفصل عن السلطان.

وقد جاء في التصريح: بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال بالاعتراف بمصر دولةً مستقلةً ذات سيادةٍ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تُعلن المبادىء الآتية:

١ ـ انتهاء الحماية البريطانية عن مصر، وتُصبح مصر دولةً مستقلةً ذات سيادةٍ.

٢ ـ حالما تُصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات العسكرية التي اتّخذت باسم السلطات العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر، تُلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤م (١٤ ذي الحجة ١٣٣٢هـ).

٣ ـ إلى أن يحين الوقت الذي يتسنّى فيه إبرام اتفاقاتٍ بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلّق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوضاتٍ وديّةٍ غير مقيّدةٍ بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورةٍ مُطلقةٍ بتولّي هذه الأمور وهي:

أ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.

ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداءٍ أو تدخُّلٍ أجنبيٍ بالذات أو بالواسطة.

ج ـ حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

د ـ السودان.

أما السلطان أحمد فؤاد[1] فقد أصبح ملكاً على مصر.

(١) ولد أحمد فؤاد ١٢٨٦ هـ، وكان مع أبيه عندما نفي إلى إيطاليا عام ١٢٨٨، ولم يزد عمره على السنتين يومذاك، وتعلّم هناك الإيطالية، كما تعلم الفرنسية، ودخل الجيش الإيطالي ثلاث سنوات، ورجع إلى مصر، وعيّنه ابن أخيه عباس حلمي كبيراً لحاشيته، وأعطاه رتبة لواء بالجيش، وعندما مات السلطان حسين كامل أثناء الحرب الأولى بتاريخ ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٣٥ هـ (٩ تشرين الأول ١٩١٧ م) ورفض ابنه كمال الدين حسين العرش، رُشّح أحمد فؤاد، وكان قد اختاره لذلك أخوه الأكبر حسين كامل عندما رفض ابنه، وأعلنت انكلترا أنها هي التي رشحته فكان بيانه الأول اعترافه بعملها إذ أعلن أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين ونصف جنيه إلى انكلترا للأغراض العسكرية.

الفصل الأول

الملكيّة أو الاستقلال المقيّد

بعد تصريح ٢ رجب (٢٨ شباط) أصبحت مصر دولةً مستقلةً ذات سيادةٍ، ولكنها مُقيَّدة بشروطٍ. وشكَّل الوزارة عبد الخالق ثروت[1] بناءً على الاتفاق الذي سبق مع الجنرال (اللنبي). وفي الوقت نفسه نُفي سعد زغلول إلى عدن فجزيرة سيشل تمهيداً لظهوره بشكلٍ أفضل، وكانت

(١) عبد الخالق بن إسماعيل ثروت، ولد بالقاهرة عام ١٢٩٠ هـ، وتعلم الحقوق فيها، وعهد إليه وزارة العدل في عدة وزارات، وأصبح رئيساً للوزراء بعد الاستقلال، وكذلك شكّل وزارة ثانية بعد وزارته الأولى بأربع سنوات. وتوفي في باريس عام ١٣٤٧ هـ، ونقل إلى القاهرة.

وكانت وزارة عبد الخالق ثروت على النحو الآتي في ٣ رجب ١٣٤٠ هـ (١ آذار ١٩٢٢ م)

١ ـ عبد الخالق ثروت، رئيساً للوزراء.
٢ ـ إسماعيل صدقي، وزيراً للمالية.
٣ ـ ابراهيم فتحي، وزيراً للحربية والبحرية.
٤ ـ جعفر ولي، وزيراً للأوقاف.
٥ ـ مصطفى ماهر، وزيراً للمعارف العمومية.
٦ ـ محمد شكري، وزيراً للزراعة.
٧ ـ مصطفى فتحي، وزيراً للحقانية.
٨ ـ حسين واصف، وزيراً للأشغال العمومية.
٩ ـ واصف سميكة، وزيراً للمواصلات.

بحجّة نفيه أنه قام بجولة في الوجه القبلي يؤلّب فيها الشعب على حكومة عدلي، وحاولت السلطة منعه فحدثت اشتباكات بين الشعب والشرطة، فأصدرت أمراً بكفّه عن النشاط وعدم مواصلة رحلته فأبى فحدّدت إقامته ثم قامت بنفيه، وصدر كذلك الأمر إلى كل من فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، وجعفر فخري، وأمين عز العرب، وصادق حنين، ومكرم عبيد، وسينوت حنا، ولكنهم رفضوا الأوامر أيضاً، فقرّرت الحكومة نفي سعد زغلول، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا إلى سيشل يوم ٢ رجب ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢م) بعد أن كانت السلطة قد نفتهم إلى عدن ومعهم فتح الله بركات وعاطف بركات في ربيع الثاني ١٣٤٠هـ (كانون الأول ١٩٢١م).

وزارة عبد الخالق ثروت:

وفي ١٧ رجب ١٣٤٠هـ، أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد، واتّخذ لقب ملك مصر، وعهد إلى رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت اتّخاذ الإجراءات لوضع دستور البلاد.

وفي ٩ شعبان ١٣٤٠هـ ألّفت الوزارة لجنة لوضع الدستور، وقد ضمّت ثلاثين عضواً، وقد رفض كل من الحزب الوطني، وحزب الوفد الاشتراك فيها بحجّة أنها معيّنة، ويجب أن تكون منتخبة، وقد بدأ سعد كعادته بالهجوم عليها فأطلق عليها «لجنة الأشقياء»، وكانت هذه اللجنة نواة لحزب الأحرار الدستوريين.

وفي ١٣ محرم ١٣٤١هـ (٤ أيلول ١٩٢٢م) نقل سعد زغلول ومن معه إلى جبل طارق، وبقي في منفاه حتى ٣ شعبان ١٣٤١هـ (٢٠ آذار ١٩٢٣م) أي سبعة أشهر ونصف.

وزارة محمد توفيق نسيم[1]:

كان عبد الخالق ثروت قد قدّم استقالة حكومته، ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م) وعُهد إلى محمد توفيق نسيم بتشكيل وزارة جديدة فألّفها، ولم يطل عهدها إذا استقالت بعد شهرين، وبعد أن حذفت النصوص الخاصة بالسودان من مشروع الدستور.

وزارة يحيى إبراهيم:

عُهد إلى يحيى إبراهيم[2] بتشكيل الوزارة وبقيت مصر أكثر من شهر دون وزارة وفي عهده صدر الدستور في ٤ رمضان ١٣٤١هـ (١٩ نيسان

---

(١) كانت وزارة محمد توفيق نسيم قد شكلت على النحو الآتي:
١ ـ محمد توفيق نسيم: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ إسماعيل سري: وزيراً للأشغال العمومية.
٣ ـ أحمد ذو الفقار: وزيراً للحقانية.
٤ ـ يحيى إبراهيم: وزيراً للمعارف العمومية.
٥ ـ محمد توفيق رفعت: وزيراً للمواصلات.
٦ ـ محمود فخري: وزيراً للخارجية.
٧ ـ يوسف سليمان: وزيراً للمالية.
٨ ـ أحمد علي: وزيراً للزراعة.
٩ ـ محمد إبراهيم: وزيراً للأوقاف.
١٠ ـ محمود عزمي: وزيراً للحربية والبحرية.

(٢) يحيى إبراهيم: ولد عام ١٢٨٧ هـ في بلدة (بيشين) من قرى بني سويف، وتعلم بمدرسة الأقباط الكبرى في القاهرة، ودرس الحقوق، ودرّسها، وعمل رئيساً لمحكمة الاستئناف، وعمل وزيراً للمعارف ثم استلم رئاسة الوزراء، كما تسلّم منصب وزير المالية في وزارة أحمد زيور، وأسّس حزب الاتحاد، وأخيراً كان من أعضاء مجلس الشيوخ حتى توفي عام ١٣٥٥ هـ.
ألّف يحيى إبراهيم وزارته بعد شهرين من استقالة وزارة توفيق نسيم وكانت وزارته على النحو الآتي:
١ ـ يحيى إبراهيم: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ أحمد حشمت: وزيراً للخارجية.

١٩٢٣م)، ووصل سعد زغلول إلى البلاد بعد الإفراج عنه، وأصبح زعيماً لا منافس له، واطمأن الإنكليز إلى نهاية الصراع مع المصريين، ومرّ سعد على فرنسا مع زملائه بعد الإفراج عنهم، ومنها عادوا إلى مصر. وقد منح الدستور صلاحياتٍ واسعةً للملك ومنها:

١ ـ حقّ حلّ المجلس النيابي.

٢ ـ حقّ تأجيل انعقاد المجلس النيابي.

٣ ـ إصدار مراسيم تشريعية في حالة غياب المجلس.

٤ ـ تعيين الوزراء وإقالتهم.

٥ ـ تعيين خُمس أعضاء مجلس الشيوخ. أما الباقون فينتخبون من قبل الأشخاص الذين لا يقلّ دخلهم عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والمُلّاك الذين يؤدون ضريبةً لا تقلّ عن ١٥٠٠ جنيه في العام.

وزارة سعد زغلول:

وجرت الانتخابات النيابية، واجتمع أول مجلسٍ نيابي بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤م)، وأحرز حزب الوفد نجاحاً كبيراً، وقدّم يحيى إبراهيم استقالة حكومته، وكُلّف سعد

= ٣ ـ محمد محب: وزيراً للمالية.

٤ ـ أحمد زيور: وزيراً للمواصلات.

٥ ـ أحمد ذو الفقار: وزيراً للحقانية.

٦ ـ محمد توفيق رفعت: وزيراً للمعارف العمومية.

٧ ـ أحمد علي: وزيراً للزراعة.

٨ ـ محمود عزمي: وزيراً للحربية والبحرية.

٩ ـ حسن حافظ: وزيراً للأوقاف.

١٠ ـ فوزي جرجي المطيعي: وزيراً للأشغال العمومية.

زغلول بتأليف حكومة جديدة[1]، وقد تمّ تشكيل الحكومة في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ (٢٨ كانون الثاني ١٩٢٤م) وهي أول وزارة انتخابية. وقد استخدمت أحط الوسائل للحصول على الأكثرية في مجلس النواب، وكانت هذه الطريقة ـ مع الأسف ـ سلوك الأحزاب كلها.

وفي ١٠ ذي الحجة عام ١٣٤٢هـ (١٢ تموز ١٩٢٤م) سافر سعد زغلول إلى لندن للمفاوضة مع رئيس وزراء انكلترا (رامزي مكدونالد) رئيس حزب العمال، وكان قد زار مصر قبل ثلاث سنوات وقال لسعد يومذاك: سنحلّ معًا القضية المصرية قبل أن تنتهي من شرب فنجان القهوة، وفي التجربة عندما أصبح جديًا تعثّرت المفاوضات، ورجع سعد إلى مصر بعد غياب ما يزيد على ثلاثة أشهر.

وفي ٢٢ ذي الحجة عدّل سعد وزارته وهو غائب في لندن فعيّن أحمد زيور وزيراً دون وزارة.

ولما رجع سعد من لندن إثر فشل المفاوضات عيّن الملك أحمد فؤاد وكيلاً للديوان الملكي فؤاد حسن نشأت دون إقرار الوزارة لذلك التعيين، وثار سعد لتصرّف الملك وقدّم استقالته وأصرّ عليها وعلى أن لا يعود

(١) كانت وزارة سعد زغلول على النحو الآتي:

١ ـ سعد زغلول: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.

٢ ـ محمد سعيد: وزيراً للمعارف العمومية.

٣ ـ محمد توفيق نسيم: وزيراً للمالية.

٤ ـ أحمد مظلوم: وزيراً للأوقاف.

٥ ـ حسن حسيب: وزيراً للحربية والبحرية.

٦ ـ محمد فتح الله بركات: وزيراً للزراعة.

٧ ـ مرقص حنا: وزيراً للأشغال العامة.

٨ ـ مصطفى النحاس: وزيراً للمواصلات.

٩ ـ واصف بطرس غالي: وزيراً للخارجية.

١٠ ـ محمد نجيب غرابلي: وزيراً للحقانية (العدل).

للوزارة إلا إذا سلّم الملك ورضي أن يكون فقط حاكماً دستورياً للبلاد، وانتهت الأزمة ورضخ الملك فتراجع سعد عن استقالته، وكسب الجولة.

محاولة اغتيال سعد زغلول:

وعندما أراد سعد زغلول ان يركب القطار بمحطة القاهرة للسفر الى لندن لإجراء المفاوضات أطلق عليه شاب من الحزب الوطني، ويُدعى عبد اللطيف عبد الخالق الدليشاني النار من مسدس فأصيب في يده وتجلّد وتابع السفر بعد ان ضمدت جراحه، وحاول رجال حزب الوفد اتهام الحزب الوطني بتدبير المؤامرة وتوجهت الأنظار نحو عبد العزيز جاويش، ولم يثبت شيء، وحكم على الشاب بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة.

مقتل حاكم عام السودان:

واتجهت انظار بعض الفدائيين لقتل أمين سر (سكرتير) عام حكومة السودان الذي كان يقيم بميدان توفيق غير أنه في ذلك الوقت قد وصل إلى مصر حاكم عام السودان والذي كان في الوقت نفسه سردار الجيش المصري وهو (سيرلي ستاك) فتحولت الأنظار اليه، وبدأت مراقبته، وكان يزور وزارة الحربية يومياً، وتقرّر إطلاق النار عليه عند تقاطع شارع القصر العيني مع أحد الشوارع حيث يضطر سائق سيارته لتهدئة السرعة، وتمت الخطة وقتل حاكم عام السودان، وثارت ثائرة انكلترا وأعلنت عن مطالبها بدفع مصر غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وسحب الجيش المصري من السودان، والقبض على المجرمين ومعاقبتهم أشدّ عقوبة، واعتذار حكومة مصر عن الجريمة. وكان ذلك يوم ٢١ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤ م)، وبعد أربعة أيام انطلق المندوب السامي الإنكليزي الجنرال (اللنبي) مع عدد كبير من العسكريين مما يُشبه المظاهرة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ووجّه إنذاره إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وعاد. ورغم أن سعداً قد وافق على دفع الغرامة، والاعتذار، والقبض على المجرمين إلا

أن السلطات البريطانية لم تقتنع بذلك واحتلت جمارك الاسكندرية، واضطرت حكومة سعد إلى الاستقالة بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ.

وزارة أحمد زيور[1]:

بعد تقديم سعد زغلول استقالة حكومته عهد الى أحمد زيور بتأليف حكومة جديدة فألفها في اليوم نفسه[2]. ونفّذت هذه الحكومة كل ما

---

(١) أحمد زيور: ولد في الاسكندرية عام ١٢٨٢ هـ من أب قوقازي، وتعلم في مدرسة فرنسية بالاسكندرية ثم في كلية (اليسوعيين) في لبنان ـ بيروت حيث حصل على إجازة في الحقوق. وتقلب في وظائف النيابة العامة والقضاء، ورئاسة المحاكم، ثم اختير محامياً عاماً، ثم مستشاراً لمحكمة الاستئناف، ثم محافظاً للاسكندرية، وعين وزيراً للأوقاف في وزارة حسين رشدي، وللمعارف في وزارة محمد سعيد، وللمواصلات في وزارات محمد سعيد، ويوسف وهبة، ومحمد توفيق نسيم، وعدلي يكن، ثم عين وزيراً مفوضاً في روما، ثم اختير وزيراً للمواصلات في وزارة يحيى إبراهيم، ثم رئيساً لمجلس الشيوخ، فوزيراً دون وزارة في حكومة سعد، وتسلم رئاسة الوزارة وعمره ستون سنة، وكان يجيد الإنكليزية والفرنسية، والايطالية والتركية إلى جانب العربية.

(٢) كانت وزارة أحمد زيور على الشكل الآتي:

١ ـ أحمد زيور: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية والخارجية (استقال بعد أسبوع لأنه وفدي).

٢ ـ أحمد خشبة: وزيراً للمعارف، ووزيراً للحقانية بالوكالة (استقال بعد أسبوع لأنه وفدي)

٣ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.

٤ ـ محمد سيد أبو علي: وزيراً للزراعة.

٥ ـ محمد صدقي: وزيراً للأوقاف.

٦ ـ يوسف قطاوي: وزيراً للمالية، وهو يهودي.

٧ ـ نخلة جورجي المطيعي: وزيراً للمواصلات.

٨ ـ محمد صادق يحيى: وزيراً للحربية والبحرية.

٩ ـ أحمد موسى: وزيراً للعدل (الحقانية).

١٠ـ إسماعيل صدقي: عُين بعد أسبوعين وزيراً للداخلية.

١١ـ محمد توفيق: دخل الوزارة بعد استقالة العضوين الوفديين.

١٢ـ محمود صدقي: دخل الوزارة بعد استقالة العضوين الوفديين.

تريده انكلترا فقد دفعت التعويض المالي، وسحبت الجيش المصري من السودان، واعتذرت من انكلترا عما ارتكبه الجناة، وعبأت جهودها وكل أجهزتها السرية للبحث عن قتلة حاكم السودان، وجعلت عشرة آلاف جنيه لكل من يدل عليهم.

أعطي المجلس النيابي إجازة لمدة شهر، ثم صدر قرار بحله بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٤٣ هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٢٤ م) وحُدّد موعد ١١ شعبان ١٣٤٣ هـ لإجراء الانتخابات، وتمت عملية الانتخابات وفاز حزب الوفد على الأحزاب الأخرى المنافسة له، وكانت الحكومة قد عدلت قانون الانتخابات وجعلته على درجتين بعد أن كان على درجة واحدة وفي ١٨ شعبان قدّم أحمد زيور استقالة حكومته، ولكنه كُلّف في اليوم نفسه بتشكيل حكومة من الاتحاديين، والأحرار الدستوريين والمستقلين[1].

---

(١) شكل أحمد زيور وزارته الجديدة على النحو الآتي:

أولاً: المستقلون:

١ ـ أحمد زيور: رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.
٢ ـ إسماعيل صدقي: وزيراً للداخلية. يتعاطف مع الأحرار الدستوريين.
٣ ـ إسماعيل سري: وزيراً للأشغال العمومية.
٤ ـ يوسف قطاوي: وزيراً للمواصلات. وهو يهودي.

ثانياً: الأحرار الدستوريون:

٥ ـ عبد العزيز فهمي: وزيراً للعدل. رئيس الحزب.
٦ ـ محمد علي علوبة: وزيراً للأوقاف.
٧ ـ توفيق دوس: وزيراً للزراعة. كان وفدياً.

ثالثاً: الاتحاديون:

٨ ـ يحيى إبراهيم: وزيراً للمالية. رئيس الحزب.
٩ ـ علي ماهر: وزيراً للمعارف العمومية.
١٠ ـ اللواء فؤاد موسى: وزيراً للحربية والبحرية. نائب رئيس الحزب.

استقال يوسف قطاوي بعد مدة وحل مكانه حلمي عيسى من حزب الاتحاد.

اجتمع المجلس النيابي في ٢٨ شعبان وجرى اقتراع على رئاسة المجلس ففاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً نالها عبد الخالق ثروت الذي رشحته الأحزاب الأخرى. وحُدّد موعد لحلّ المجلس بعد شهرين أي في أول شهر ذي القعدة من العام نفسه على أن تجري الانتخابات بعد يومين من ذلك التاريخ إلا أنها لم تجر إلا بعد سنة كاملة.

وجرت الانتخابات النيابية في ١١ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ (٢٢ أيار ١٩٢٦ م) ولم يحصل فيها حزب الاتحاد إلا على أربعة مقاعد من أصل ٢٣٥ مقعداً على حين حصل حزب الوفد على ١٥٩ مقعداً وحصلت بقية الأحزاب والمستقلون على ٧٢ مقعداً.

وزارة عدلي يكن الثانية:

وقدّم أحمد زيور استقالة حكومته الثانية ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ. وعهد الملك إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين عدلي يكن[1] بتأليف حكومة فشكّل وزارة ائتلافية[2] من حزبه وحزب الوفد على حين تسلم سعد زغلول رئاسة المجلس النيابي.

---

(١) عدلي بن خليل بن إبراهيم يكن: ولد بالقاهرة عام ١٢٨٠ هـ. درس مبادىء العلوم في استانبول ثم رجع الى القاهرة فتعلّم في مدارس الإرساليات التنصيرية، ثم التحق بوظائف الدولة وترقى فيها، وتسلّم منصب وزارة الخارجية، فالمعارف، فالداخلية، وشكّل ثلاث حكومات، وهو من مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين، توفي في باريس عام ١٣٥٢ هـ، ونقل جثمانه الى القاهرة.

(٢) كانت هذه هي الوزارة الثانية لعدلي يكن إذ شكل وزارة قبل هذا العهد وتألفت على النحو الآتي:

١ ـ عدلي يكن: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ عبد الخالق ثروت: وزيراً للخارجية.
٣ ـ فتح الله بركات: وزيراً للزراعة.
٤ ـ محمد نجيب الغرابلي: وزيراً للأوقاف.
٥ ـ أحمد محمد خشبة: وزيراً للحربية والبحرية.

وزارة عبد الخالق ثروت:

شكّل عبد الخالق ثروت وزارته[1] في ٢٤ شوال ١٣٤٥ هـ (٢٦ نيسان ١٩٢٧ م)، في اليوم نفسه الذي استقالت فيه حكومة سلفه عدلي يكن. وجرت المفاوضات بينه وبين تشمبرلن، وقد تعثرت المفاوضات وفشلت، ورفض الشعب مشروع المعاهدة الذي قدّم.

وتوفي سعد زغلول في هذه الأونة بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٤٦ هـ (٢٣ آب ١٩٢٧ م)، وأصبح مصطفى النحاس بعد ذلك زعيم حزب الوفد.

واستقالت الحكومة في ١٣ رمضان ١٣٤٦ هـ (٤ آذار ١٩٢٨ م).

---

٦ ـ محمد محمود: وزيراً للمواصلات.
٧ ـ أحمد أبو السعود: وزيراً للحقانية.
٨ ـ مرقص حنا: وزيراً للمالية.
٩ ـ علي الشمسي: وزيراً للمعارف العمومية.
١٠ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ عبد الخالق ثروت: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
٢ ـ جعفر ولي: وزيراً للحربية والبحرية.
٣ ـ أحمد زكي أبو السعود: وزيراً للحقانية.
٤ ـ محمد فتح الله بركات: وزيراً للزراعة.
٥ ـ مرقص حنا: وزيراً للخارجية.
٦ ـ محمد نجيب الغرابلي: وزيراً للأوقاف.
٧ ـ علي الشمسي: وزيراً للمعارف العمومية.
٨ ـ أحمد محمد خشبة: وزيراً للمواصلات.
٩ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.
١٠ ـ محمد محمود: وزيراً للمالية.

وزارة مصطفى النحاس[1] الأولى:

كان لموت سعد زغلول أثر في مصر، الأمر الذي رفع أسهم خليفته فلما استقال عبد الخالق ثروت كلّف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة ائتلافية، ولكن لم يلبث أن تصدّع الائتلاف فأقيلت حكومة مصطفى النحاس بتاريخ ٧ محرم ١٣٤٧ هـ (٢٥ حزيران ١٩٢٨ م).

وزارة محمد محمود[2]:

كلّف محمد محمود بتشكيل الوزارة الذي أصبح رئيس حزب الأحرار

---

(١) مصطفى النحاس: ولد في (سمنود) عام ١٢٩٦ وتعلم بالقاهرة، وأجيز بالحقوق عام ١٣١٨ هـ. وعمل محامياً بالمنصورة، وعين قاضياً بالمحاكم الأهلية. وفصل من عمله، واعتقل مع سعد زغلول، وتولى وزارة المواصلات، ثم رئاسة الوزارة خمس مرات ورئاسة المجلس النيابي، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ.
تشكلت وزارة مصطفى النحاس الأولى في ٢٦ رمضان ١٣٤٦ هـ (١٦ آذار ١٩٢٨ م)، وكانت ائتلافية من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، وتشكلت على النحو الآتي:
١ ـ مصطفى النحاس: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية.
٢ ـ جعفر ولي: وزيراً للحربية والبحرية.
٣ ـ واصف بطرس غالي: وزيراً للخارجية.
٤ ـ محمد نجيب الغرابلي: وزيراً للأوقاف.
٥ ـ علي الشمسي: وزيراً للمعارف العمومية.
٦ ـ أحمد خشبة: وزيراً للأوقاف.
٧ ـ محمد محمود: وزيراً للمالية.
٨ ـ محمد صفوت: وزيراً للزراعة.
٩ ـ إبراهيم فهمي كريم: وزيراً للأشغال العمومية.
١٠ ـ مكرم عبيد: وزيراً للمواصلات.

(٢) شكّل محمد محمود وزارته على النحو الآتي:
١ ـ محمد محمود: رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.
٢ ـ جعفر ولي: وزيراً للحربية والبحرية، ووزيراً للأوقاف بالوكالة.
٣ ـ عبد الحميد سليمان: وزيراً للمواصلات.

الدستوريين بعد استقالة رئيسه الثاني عبد العزيز فهمي، وتمّ تأليف الوزارة في ٧ محرم ١٣٤٧ هـ، وقد وجّهت هذه الحكومة للمفاوضات مع انكلترا كثيراً، وتمّت المفاوضات مع هندرسون ولكن الشعب قد رفض أيضاً التصديق على مشروع المعاهدة، وأخيراً قدّم استقالته بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٢٩ م)، وقد حلّت هذه الوزارة المجلس النيابي، وعطلّت الدستور، وبقي معطلاً ثلاث سنوات.

وزارة عدلي يكن الثالثة:

بعد أن قدّم محمد محمود استقالة حكومته كُلّف عدلي يكن[1] بتأليف حكومة مهمتها الإشراف على الانتخابات، وقد أصبح عدلي يكن مُستقلاً بعد تركه رئاسة حزب الأحرار الدستوريين الذي أسسه وكان أول رئيس له.

---

٤ ـ أحمد محمد خشبة: وزيراً للحقانية.

٥ ـ توفيق دوس: وزيراً للزراعة.

٦ ـ علي ماهر: وزيراً للمالية.

٧ ـ إبراهيم فهمي كريم: وزيراً للأشغال العمومية.

٨ ـ حافظ عفيفي: وزيراً للخارجية.

٩ ـ أحمد لطفي السيد: وزيراً للمعارف العمومية.

(١) ألف عدلي يكن وزارته على النحو الآتي:

١ ـ عدلي يكن: رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.

٢ ـ أحمد مدحت سليم: وزيراً للخارجية.

٣ ـ عبد الرحيم صبري: وزيراً للمواصلات.

٤ ـ حسين درويش: وزيراً للحقانية.

٥ ـ مصطفى ماهر: وزيراً للمالية.

٦ ـ حسين واصف: وزيراً للأشغال العمومية.

٧ ـ واصف سميكة: وزيراً للزراعة.

٨ ـ أحمد علي: وزيراً للأوقاف.

٩ ـ حافظ حسن: وزيراً للمعارف العمومية.

١٠ـ أحمد أفلاطون: وزيراً للحربية والبحرية.

أجريت الانتخابات، وأسفرت عن فوز كبير لحزب الوفد، وعادت الحياة النيابية إلى البلاد، بعد أن تعطلّت مدةً ليست بالقصيرة، وقدّم عدلي يكن استقالته بعد أن أدّت مُهمتها بتاريخ ٣٠ رجب ١٣٤٨ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٢٩ م).

وزارة مصطفى النحاس[1] الثانية:

عهد إلى زعيم الحزب الذي فاز بالانتخابات بالأكثرية بتشكيل الوزارة، فشكّل الوزارة، ومنحه المجلس النيابي تفويضاً لإجراء المفاوضات مع بريطانيا، وأجريت المفاوضات ولكنها تعثرت بسبب المادة المتعلقة بالسودان، فقطعت من الطرفين، وعاد مصطفى النحاس إلى البلاد، وقامت العراقيل في وجه حكومته مما اضطره إلى الإستقالة في ٢١ محرم ١٣٤٩ هـ (١٧ حزيران ١٩٣٠ م).

وزارة إسماعيل صدقي[2]:

عيّن الملك إسماعيل صبري رئيساً للوزارة فبدأ بالقيام بالأمور التي

---

(١) ألف مصطفى النحاس وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ ـ مصطفى النحاس: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية.

٢ ـ واصف بطرس غالي: وزيراً للخارجية.

٣ ـ محمد نجيب الغرابلي: وزيراً للحقانية.

٤ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.

٥ ـ محمد صفوت: وزيراً للزراعة.

٦ ـ مكرم عبيد: وزيراً للمالية.

٧ ـ محمود فهمي النقراشي: وزيراً للمواصلات.

٨ ـ محي الدين بركات: وزيراً للمعارف.

٩ ـ محمود بسيوني: وزيراً للاوقاف.

١٠ـ حسن حسيب: وزيراً للحربية والبحرية.

(٢) ألف إسماعيل صدقي وزارته على النحو الآتي:

تجعله سيداً مستبداً من غير أن يُحاسبه أحد، فأجل انعقاد المجلس النيابي شهراً، ثم فضّ الدورة النيابية، ثم صدر الأمر الملكي بإلغاء دستور عام (١٩٢٣ م) وذلك بتاريخ ٣٠ جمادى الأولى عام ١٣٤٩ هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٣٠ م)، وحلّ مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ثم أصدر دستوراً، ودستوراً جديداً للانتخابات، وأخيراً أنشأ حزب الشعب الذي كان رئيسه، وأصدر صحيفة تحمل اسم الحزب «الشعب». فعمّت المظاهرات البلاد، وأضرب العمال، وقاطعوا الانتخابات، وقوبلت المظاهرات بالعنف فوقع عدد من القتلى، وجرح عدد آخر.

وافق المجلس النيابي الذي انتخب على يديه على التنازل عن واحة (جغبوب) لايطاليا التي كانت تحتل ليبيا على حين لم توافق على ذلك المجالس النيابية السابقة بعد أن تنازل عن ذلك أحمد زيور. واضطر إسماعيل صدقي إلى تقديم استقالته في ٨ رمضان ١٣٥١ هـ (٤ كانون ثاني ١٩٣٣ م)، وذلك بعد أن استقال وزير المعارف علي ماهر، ووزير الحقانية عبد الفتاح يحيى، ووقع خلاف في الوزارة بعد حادثة قتل مأمور البداري.

=

١ ـ إسماعيل صدقي: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية، والمالية.

٢ ـ محمد توفيق رفعت: وزيراً للحربية والبحرية.

٣ ـ عبد الفتاح يحيى: وزيراً للحقانية.

٤ ـ حافظ حسن: وزيراً للأشغال العامة والزراعة.

٥ ـ علي ماهر: وزيراً للمعارف.

٦ ـ توفيق دوس: وزيراً للمواصلات.

٧ ـ محمد حلمي عيسى: وزيراً للأوقاف.

٨ ـ حافظ عفيفي: وزيراً للخارجية.

ثم تم تعيين:

٩ ـ إبراهيم فهمي كريم: وزيراً للأشغال.

١٠ ـ مراد سيد أحمد: وزيراً للمعارف.

عهد الملك إلى إسماعيل صدقي بإعادة تشكيل الوزارة فشكلها في اليوم نفسه[1]، واستمرت حتى ٨ جمادى الآخرة ١٣٥٢ هـ (٢٧ ايلول ١٩٣٣ م).

وزارة عبد الفتاح يحيى:

عهد إلى عبد الفتاح يحيى بتشكيل وزارة جديدة[2]، كان عبد الفتاح

---

(١) كانت وزارة إسماعيل صدقي الثانية على النحو الآتي:

١ ـ إسماعيل صدقي: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية والمالية.

٢ ـ محمد شفيق: وزيراً للأشغال العمومية.

٣ ـ أحمد علي: وزيراً للحقانية.

٤ ـ حافظ حسن: وزيراً للزراعة.

٥ ـ عبد الله الطيبي: وزيراً للخارجية.

٦ ـ محمد حلمي عيسى: وزيراً للمواصلات.

٧ ـ إبراهيم فهمي كريم: وزيراً للمعارف العمومية.

٨ ـ علي جمال الدين: وزيراً للحربية والبحرية.

٩ ـ محمد مصطفى: وزيراً للأوقاف.

واستقال حافظ حسن، ومحمد مصطفى، ودخل الوزارة نتيجة التعديل الذي تم بعد استقالة الوزيرين:

١ ـ محمد علام: وزيراً للزراعة.

٢ ـ علي المنزلاوي: وزيراً للأوقاف.

٣ ـ محمود فهمي القيسي: وزيراً للداخلية.

(٢) شكل عبد الفتاح يحيى وزارته على النحو الآتي:

١ ـ عبد الفتاح يحيى: رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢ ـ أحمد علي: وزيراً للحقانية.

٣ ـ محمد نجيب الغرابلي: وزيراً للأوقاف.

٤ ـ محمد حلمي عيسى: وزيراً للمعارف العمومية.

٥ ـ إبراهيم فهمي كريم: وزيراً للمواصلات.

٦ ـ محمود فهمي القيسي: وزيراً للداخلية.

٧ ـ علي المنزلاوي: وزيراً للزراعة.

=

يحي وكيلاً لرئيس حزب الشعب إسماعيل صدقي غير أنه استقال من الوزارة تضامناً مع علي ماهر، وترك وكالة الحزب، فلما كلّف برئاسة الوزارة عاد يحتفظ بوكالة الحزب، فوافق إسماعيل صدقي على ذلك، ولكنه (إسماعيل صدقي) لم يلبث أن استقال من الحزب ومن عضوية المجلس النيابي. وقدم عبد الفتاح يحي استقالة حكومته في ٧ شعبان ١٣٥٣ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ م). واقترح حزب الوفد على المندوب السامي التدخل لتشكيل وزارة جديدة برئاسة محمد توفيق نسيم، إذ بدا الضعف واضحاً على الحكومة القائمة.

وزارة محمد توفيق نسيم:

شكّل وزارة جديدة[1] وألغى دستور ١٩٣٠، وحل المجلس النيابي، وفي عهد هذه الحكومة، صرح وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطاني صموئيل هوم أن دولته تعارض عودة دستور عام (١٩٢٣ م) وذلك بتاريخ ١٣ شعبان ١٣٥٤ هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٣٥ م) فقام الطلبة بمظاهرات صاخبة احتجاجاً على تصريح صموئيل هوم، وعلى ضعف

---

٨ ـ صليب سامي: وزيراً للحربية والبحرية.
٩ ـ عبد العظيم راشد: وزيراً للأشغال العمومية.
١٠ـ حسن صبري: وزيراً للمالية.

(١) شكّل محمد توفيق نسيم وزارته على النحو الآتي:
١ ـ محمد توفيق نسيم: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ أحمد عبد الوهاب: وزيراً للمالية.
٣ ـ أمين أنيس: وزيراً للحقانية.
٤ ـ كامل ابراهيم: وزيراً للخارجية والزراعة.
٥ ـ عبد العزيز محمد: وزيراً للأوقاف.
٦ ـ أحمد نجيب الهلالي: وزيراً للمعارف العمومية.
٧ ـ عبد الحميد عمر: وزيراً للأشغال العمومية والمواصلات.
٨ ـ محمد توفيق عبد الله: وزيراً للحربية والبحرية.

رئيس الوزراء، وقويلت المظاهرات فسقط عدد من القتلى، وكانت الهتافات كلها تطالب بالجلاء، وساعد الجنود الإنكليز المسلحين قوات الشرطة في مقاومة المظاهرات. وتحت الضغط ونتيجة الظروف الدولية لانت قناة انكلترا، وسكتت عن الممانعة في عودة دستور عام (١٩٢٣ م) وأعلن الملك عن عودة الدستور، وناشد الشعب الأحزاب في الاتفاق فيما بينها، وفعلاً تكوّنت في ١٨ رمضان ١٣٥٤ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٣٥ م) جبهة وطنية ضمت أقطاب الأحزاب، وعادت الحياة النيابية، وسقطت وزارة محمد توفيق نسيم في ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م).

وزارة علي ماهر[1]:

بعد سقوط وزارة محمد توفيق نسيم، عهد إلى علي ماهر بتشكيل وزارة ائتلافية، ولم يطل عهدها إلى أكثر من أربعة أشهر.

أصدر الملك فؤاد مرسوماً ملكياً بتشكيل وفد المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس[2] بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ (١٣ شباط ١٩٣٦ م)، إذ كانت مهمتها إجراء الانتخابات، وقد تمت.

---

(١) شكّل علي ماهر وزارته على النحو الآتي:
١ ـ علي ماهر: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية والخارجية بالوكالة.
٢ ـ أحمد علي: وزيراً للحقانية والأوقاف.
٣ ـ حافظ حسن: وزيراً للأشغال العمومية.
٤ ـ محمد علي علوبة: وزيراً للمعارف العمومية.
٥ ـ حسن صبري: وزيراً للمواصلات والتجارة والصناعة.
٦ ـ أحمد عبد الوهاب: وزيراً للمالية.
٧ ـ صادق وهبة: وزيراً للزراعة.
٨ ـ علي صدقي: وزيراً للحربية والبحرية.
(٢) تشكّل الوفد من: مصطفى النحاس رئيساً، وعضوية كل من: محمد محمود، إسماعيل صدقي، عبد الفتاح يحي، واصف بطرس غالي، أحمد ماهر، علي الشمسي، عثمان ـ

وفي ٧ صفر ١٣٥٥ هـ (٢٨ نيسان ١٩٣٦ م) مات الملك فؤاد، وكان ولي العهد فاروق في انكلترا لمتابعة علومه، فعاد في ١٥ صفر ١٣٥٥ هـ وتشكّل مجلس وصاية برئاسة الأمير محمد علي وعضوية عبد العزيز عزت، ومحمد شريف صبري واستمر المجلس يمارس وصايته إلى أن بلغ فاروق سن الرشد في (شهر تموز من عام ١٩٣٨ م).

وجرت الانتخابات النيابية في ١٢ صفر ١٣٥٥ هـ، وأسفرت عن نجاح حزب الوفد، وحصوله على أكثرية المقاعد، فدعا الملك زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس لتشكيل الوزارة.

وزارة مصطفى النحاس[1] الثالثة:

شكل مصطفى النحاس وزارته بتاريخ ١٩ صفر ١٣٥٥ هـ (٩ أيار

* محرم، حلمي عيسى، مكرم عبيد، حافظ عفيفي، محمود فهمي النقراشي، أحمد حمدي سيف النصر.
وتكتل الوفد مختلف الأحزاب باستثناء الحزب الوطني الذي رفض في الاشتراك على أساس رفعه لشعار (لا مفاوضات قبل الجلاء).

(١) كانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة على النحو الآتي:
١ - مصطفى النحاس: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية، ووزيراً للصحة.
٢ - واصف بطرس غالي: وزيراً للخارجية.
٣ - عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.
٤ - محمد صفوت: وزيراً للأوقاف.
٥ - مكرم عبيد: وزيراً للمالية.
٦ - محمود فهمي النقراشي: وزيراً للمواصلات.
٧ - أحمد حمدي سيف النصر: وزيراً للزراعة.
٨ - محمود غالب: وزيراً للحقانية.
٩ - علي فهمي: وزيراً للحربية والبحرية.
١٠ - عبد السلام فهمي جمعة: وزيراً للتجارة والصناعة.
١١ - علي زكي العرابي: وزيراً للمعارف العمومية.
والوزارة كلها من أعضاء حزب الوفد.

١٩٣٦ م) وفي ٩ جمادى الآخرة ١٣٥٥ هـ (٢٦ آب ١٩٣٦ م) وقع مصطفى النحاس المعاهدة مع انكلترا والتي عرفت بمعاهدة عام (١٩٣٦) وتنص هذه المعاهدة على:

١ - إنهاء الاحتلال العسكري والوصاية البريطانية مع استثناء بعض القواعد العسكرية للدفاع عن وادي النيل وقناة السويس ضد أي عدوان خارجي.

٢ - وضع الأراضي المصرية، وطرق مواصلاتها، ومطاراتها، وموانئها تحت تصرّف الجيش البريطاني في حالة قيام حرب.

٣ - تخلي انكلترا عن المصالح الأجنبية.

٤ - تعهّد انكلترا بقبول مصر في عضوية عصبة الأمم.

٥ - إبقاء السودان شركةً بين مصر وانكلترا.

٦ - تعهد الطرفين بعدم عقد معاهدة سياسية تتعارض مع مضمون هذه المعاهدة.

٧ - مدة المعاهدة عشرون سنة، ويُعاد النظر بعدها فيها.

وعاد مصطفى النحاس من لندن إلى مصر، وبدأ يُروّج لهذه المعاهدة ويدعو إلى تأييدها، وأطلق عليها اسم معاهدة (الشرف والاستقلال).

انشقّ أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي عن حزب الوفد وشكّلوا الهيئة السعدية، وبدأ الصراع بين الطرفين، وظهر هذا فيما بعد.

وألقيت قنبلة على دار للصور المتحركة (سينما) يرتادها الضباط الانكليز وكانت بجانب جمعية الشبان النصرانية، وذهب نتيجته عدد من القتلى والجرحى.

وجرت محاولة من عز الدين فهمي من أعضاء الحزب الوطني لقتل

مصطفى النحاس، ولكن أخطأه وحكم على عز الدين فهمي بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وزارة مصطفى النحاس الجديدة:

وعندما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية في ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ (٢٩ تموز ١٩٣٧ م) عهد إلى مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الرابعة[1]. وقد أخرج من وزارته السابقة أربعة وزراء ووضع غيرهم، وبقيت هذه الوزارة في الحكم حتى ٢٧ شوال ١٣٥٦ هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٣٧ م).

---

(١) كانت وزارة مصطفى النحاس الرابعة على النحو الآتي:
١ ـ مصطفى النحاس: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية
٢ ـ واصف بطرس غالي: وزيراً للخارجية
٣ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية
٤ ـ محمود بسيوني: وزيراً للأوقاف
٥ ـ مكرم عبيد: وزيراً للمالية
٦ ـ أحمد حمدي سيف النصر: وزيراً للمواصلات
٧ ـ محمد صبري أبو علم: وزيراً للحقانية
٨ ـ محمد محمود خليل: وزيراً للزراعة
٩ ـ عبد السلام فهمي جمعة: وزيراً للتجارة والصناعة
١٠ ـ علي زكي العرابي: وزيراً للمعارف
١١ ـ عبد الفتاح الطويل: وزيراً للصحة
أي أنه قد أخرج من وزارته السابقة أربعة وزراء هم: محمود فهمي النقراشي ـ محمد صفوت ـ محمود غالب ـ علي فهمي وحل مكانهم محمود بسيوني ـ محمد محمود خليل ـ عبد الفتاح الطويل ـ محمد صبري أبو علم.

وزارات محمد محمود:

شكّل محمد محمود الوزارة بعد إقالة حكومة مصطفى النحاس[1] التي كان في عهدها قد تسلّم الملك فاروق مهامه إذ كان قد بلغ سن الرشد، فعيّن علي ماهر رئيساً للديوان الملكي.

حلّت الحكومة المجلس النيابي خوفاً من فشلها في الحصول على الثقة، وأجرت الانتخابات ففاز أنصارها، وقدمت استقالتها، فعهد إليه الملك بتأليف وزارة جديدة[2] بعد مدة في ٢٧ صفر ١٣٥٧ هـ (٢٧ نيسان

---

(١) تألفت وزارة محمد محمود الثانية على النحو الآتي:
١ ـ محمد محمود: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية
٢ ـ إسماعيل صدقي: وزيراً للدولة ويتولى وزارة المالية
٣ ـ عبد الفتاح يحيى: وزيراً للدولة ويتولى وزارة الخارجية
٤ ـ أحمد محمد خشبة: وزيراً للحقانية
٥ ـ عبد العزيز فهمي: وزيراً للدولة
٦ ـ محمد حلمي عيسى: وزيراً للأوقاف
٧ ـ أحمد لطفي السيد: وزيراً للدولة
٨ ـ محمد بهي الدين بركات: وزيراً للمعارف العمومية
٩ ـ حسن صبري: وزيراً للمواصلات
١٠ ـ حسين رفقي: وزيراً للحربية والبحرية
١١ ـ حسين سري: وزيراً للأشغال العامة
١٢ ـ مراد وهبة: وزيراً للزراعة
١٣ ـ أحمد كامل: وزيراً للتجارة
١٤ ـ محمد حافظ رمضان: وزيراً للدولة
١٥ ـ محمد حسين هيكل: وزيراً للدولة
١٦ ـ محمد كامل البنداري: وزيراً للصحة

(٢) كانت وزارة محمد محمود الثالثة على الشكل الآتي:
١ ـ محمد محمود: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية
٢ ـ إسماعيل صدقي: وزيراً للمالية
٣ ـ عبد الفتاح يحيى: وزيراً للخارجية

١٩٣٨ م). واستقال علي ماهر من رئاسة الديوان الملكي في ٩ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ (٨ أيار ١٩٣٨ م)، ويطمح في رئاسة الوزارة، وتقدّم محمد محمود باستقالة حكومته في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ (٢٤ حزيران ١٩٣٨ م)، فعهد إليه الملك بتأليف وزارة قومية جديدة تشترك فيها الهيئة السعدية، وفي اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة[1].

---

٤ - أحمد محمد خشبة: وزيراً للحقانية
٥ - محمد حلمي عيسى: وزيراً للمواصلات
٦ - أحمد لطفي السيد: وزيراً للدولة
٧ - حسن صبري: وزيراً للحربية والبحرية
٨ - حسين سري: وزيراً للأشغال
٩ - مراد وهبة: وزيراً للتجارة والصناعة
١٠ - أحمد كامل: وزيراً للصحة
١١ - محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف
١٢ - رشوان محفوظ: وزيراً للزراعة
١٣ - مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف.

(١) كانت وزارة محمد محمود الرابعة على الشكل الآتي:
١ - محمد محمود: رئيساً للوزراء.
٢ - عبد الفتاح يحيى: وزيراً للخارجية
٣ - أحمد ماهر: وزيراً للمالية
٤ - أحمد محمد خشبة: وزيراً للحقانية
٥ - محمود فهمي النقراشي: وزيراً للداخلية
٦ - حسن صبري: وزيراً للحربية والبحرية
٧ - محمود غالب: وزيراً للمواصلات
٨ - حسين سري: وزيراً للأشغال العمومية
٩ - محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف العمومية
١٠ - رشوان محفوظ: وزيراً للزراعة
١١ - مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف
١٢ - حامد محمود: وزيراً للصحة
١٣ - سابا حبشي: وزيراً للتجارة والصناعة
وخرج من هذه الوزارة ممثلا الأحزاب الصغيرة محمد حلمي عيسى (حزب الاتحاد) وأحمد كامل (حزب الشعب).

وزارة علي ماهر:

قدّم محمد محمود استقالته لأسباب صحية فقبلها الملك في ٣ رجب ١٣٥٨ هـ (١٨ آب ١٩٣٩ م) وعين مكانه علي ماهر[1] رئيس الديوان الملكي فشكل الوزارة، وفي عهده اندلعت الحرب العالمية الثانية في ١٦ رجب ١٣٥٨ هـ، واستفادت انكلترا من بنود معاهدة (١٩٣٦) فدفعت الوزارة المصرية إلى إعلان الأحكام العرفية، ومراقبة المطبوعات، وقطع علاقاتها مع ألمانيا، وإلقاء القبض على رعاياها، ومصادرة أملاكها، وفي الوقت نفسه استولت انكلترا على أكثر المدن والموانيء المصرية، وصادرت الحاصلات الزراعية. وطلبت عزل رئيس أركان الجيش المصري عبد العزيز علي المصري متهمةً إياه بالانحياز إلى الألمان، كما طلبت تسريح القوة المصرية وتسليم أسلحتها للقوة البريطانية خوفاً من أن تطعنها من الخلف. واحتلّ الانكليز أيضاً ساحل مصر على البحر المتوسط من جهة الغرب،

---

(١) وتألفت وزارة علي ماهر على النحو الآتي:
١ - علي ماهر: رئيساً للوزراء[2]، ووزيراً للداخلية، والخارجية
٢ - محمد علي علوبة: وزير دولة للشؤون البرلمانية
٣ - محمود فهمي النقراشي: وزيراً للمعارف.
٤ - محمود غالب: وزيراً للمواصلات
٥ - حسين سري: وزيراً للمالية
٦ - حامد محمود: وزيراً للصحة
٧ - سابا حبشي: وزيراً للتجارة والصناعة
٨ - عبد الرحمن عزام: وزيراً للأوقاف
٩ - إبراهيم عبد الهادي: وزير دولة للشؤون البرلمانية
١٠ - مصطفى محمود الشوربجي: وزيراً للعدل
١١ - عبد السلام الشاذلي: وزيراً للشؤون الاجتماعية
١٢ - عبد القوي أحمد: وزيراً للأشغال
١٣ - محمد صالح حرب: وزيراً للدفاع الوطني
١٤ - محمود توفيق الحفناوي: وزيراً للزراعة
لقد ضمت الوزارة ستة من المستقلين وخمسة من الهيئة السعدية

وأوكلت إلى الجيش المصري مهمة الدفاع عن الجزء الداخلي المقابل لحدود ليبيا حيث الطليان والألمان ويتحركون نحو جهة الشرق باتجاه مصر. وكانت انكلترا قد تضايقت من وزارة علي ماهر إذ ترى فيها عدواناً عليها إذ ضمت بعض العناصر ذوي الاتجاهات الإسلامية الذين ترى أنهم لا يؤيدون سياستها ومنهم: محمد صالح حرب، وعبد الوهاب عزام، ومصطفى الشوربجي، وزاد الأمر تأكيداً تعيين عبد العزيز علي المصري رئيساً لأركان الجيش المصري لذا فقد كانت تحاربها وتعمل على إنهاء حكمها، وقدم علي ماهر استقالة حكومته في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ (٢٧ حزيران ١٩٤٠ م).

وزارة حسن صبري[1]:

كلف حسن صبري بتشكيل وزارة[2] في هذه الأوقات الحرجة، وزادت

(١) درس الحقوق، واشتغل بالمحاماة وعين في القضاء، وتدرج بالمناصب القضائية، ثم عين وزيراً مفوضاً في لندن عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م). تسلم رئاسة الوزارة ١٣٥٩.
(٢) شكل حسن صبري وزارته على النحو الآتي:
١ - حسن صبري: رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية.
٢ - عبد الحميد سليمان: وزيراً للمالية
٣ - محمد حلمي عيسى: وزيراً للعدل
٤ - محمود فهمي النقراشي: وزيراً للداخلية
٥ - محمود فهمي القيسي: وزيراً للدفاع الوطني
٦ - صليب سامي: وزيراً للتموين
٧ - محمود غالب: وزيراً للمواصلات
٨ - حسين سري: وزيراً للأشغال العمومية
٩ - محمد حافظ رمضان: وزيراً للشؤون الاجتماعية
١٠- محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف العمومية
١١- مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف
١٢- إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للتجارة والصناعة
١٣- أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة

على انكلترا حرجاً إذ قامت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وهددت الجيوش الألمانية ـ الإيطالية في ليبيا القوات الإنكليزية في مصر، واشتدت وطأة الهجوم الألماني على جزيرة مالطة، وقطعت الإمدادات الحربية عن مصر من جهة البحر المتوسط، وفكرت القيادة البريطانية بالانسحاب من حوض البحر المتوسط الشرقي وتركيز جهودها للدفاع عن جبل طارق.

وأحيل الفريق عبد العزيز علي المصري رئيس أركان حرب الجيش على التقاعد لكثرة حصوله على الإجازات وتم تعيين اللواء إبراهيم عطاالله مرافق الملك الخاص مكانه.

وفي ١٤ شوال ١٣٥٩ هـ توفي رئيس الوزراء وهو يلقي خطاب العرش أمام المجلس النيابي نيابة عن الملك فاروق الذي كان حاضراً الجلسة.

وزارة حسين سري[1] الأولى:

بعد وفاة حسن صبري في ١٤ شوال ١٣٥٩ هـ (١٤ تشرين الثاني

= ١٤- علي أيوب: وزيراً للدولة
١٥- علي إبراهيم: وزيراً للصحة العمومية
١٦- عبد المجيد ابراهيم صالح: وزيراً للدولة.

(١) ولد حسين سري عام ١٣١٠ هـ وتخرج من المدرسة السعيدية عام ١٣٢٨ هـ، وحصل على شهادة الهندسة من لندن عام ١٣٣٥ هـ، وعين في وزارة الأشغال مساعداً لمدير الري بالوزارة وترقى في المناصب حتى أصبح وكيلاً للوزارة، عين وزيراً للأشغال في وزارة محمد محمود عام ١٣٥٦ هـ، ثم تسلم وزارة الدفاع، والمالية، والمواصلات، ثم عهد إليه بمنصب رئيس الوزراء. وعين رئيساً للديوان الملكي عام ١٣٧٠ هـ، وقبل قيام الثورة بثلاثة أسابيع اختير رئيساً للوزراء، فبقي في منصبه ثلاثة أسابيع واستقال قبل قيام الثورة بيوم واحد.

١٩٤٠ م) عهد إلى حسين سري بتشكيل الوزارة، فألفها[1]، وقد رشحه لذلك الملك والسفير الانكليزي في القاهرة.

أعلنت مصر أنها على الحياد في الحرب، غير أن الطائرات الايطالية بدأت تقصف المدن المصرية، وخاصة الاسكندرية التي بدأ أهلها يرحلون عنها، وأعطت دولته راتب شهر لكل موظف يريد ترحيل أسرته من الاسكندرية. وبدأت التبرعات تجمع للمنكوبين. وأقيل الايطاليون الذين يعملون في مصر من مناصبهم وتقرر وقف الهجرة الداخلية الى مديرية البحيرة حيث اكتظت بالسكان.

في صباح يوم الجمعة ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٠ هـ (١٦ أيار ١٩٤١ م) قام اثنان من ضباط سلاح الطيران المصري ومعهما ثالث بالاستيلاء على إحدى طائرات السلاح، وأثناء محاولتهم الهرب اصطدمت الطائرة بسلك كهربائي في المنطقة ما بين (قها) و (قليوب) فسقطت الطائرة، وحاول ركابها الثلاثة الفرار وتمكنوا من الهرب والوصول الى القاهرة، وتبيّن بالتحقيق أن هؤلاء هم: الفريق المتقاعد عبد العزيز علي المصري، والطيار

(١) شكل حسين سري وزارته الأولى على النحو الآتي:
١ - حسين سري: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، وزيراً للخارجية
٢ - محمد حلمي عيسى: وزيراً للعدل.
٣ - صليب سامي: وزيراً للتجارة والصناعة.
٤ - محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف العمومية.
٥ - مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف.
٦ - عبد القوي أحمد: وزيراً للأشغال العمومية.
٧ - أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة.
٨ - عبد المجيد إبراهيم صالح: وزيراً للمواصلات والتموين.
٩ - علي إبراهيم: وزيراً للصحة العمومية.
١٠- حسن صادق: وزيراً للمالية.
١١- محمد عبد الجليل سمرة: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٢- يونس صالح: وزيراً للدفاع الوطني.

أول حسين ذو الفقار صبري، والطيار أول عبد المنعم عبد الرؤوف، وأعلنت الحكومة مكافأة ألف جنيه لمن يعاون أو يرشد أو يدلي ببيانات تساعد في القبض عليهم.

وزارة حسين سري الثانية:

قدم حسين سري استقالة حكومته في ٨ رجب ١٣٦٠ هـ (٣١ تموز ١٩٤١ م) فعهد إليه بتشكيل حكومة جديدة[1]، وقد ضمت هذه الوزارة خمسة وزراء من الهيئة السعدية، وخمسة من حزب الأحرار الدستوريين، وخمسة من المستقلين، وقد رفض حزب الوفد الاشتراك في الحكومة، واشترط حلّ المجلس النيابي.

وقد شهدت البلاد نقصاً في السلع التموينية، وغلاء في الأسعار، وأعلنت البلاد قطع علاقاتها السياسية مع اليابان، وسمحت لمن يريد من

(١) شكل حسين سري وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ - حسين سري: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية والخارجية
٢ - أحمد محمد حشمة: وزيراً للمواصلات.
٣ - عبد الحميد بدوي: وزيراً للمالية.
٤ - صليب سامي: وزيراً للخارجية.
٥ - محمود غالب: وزيراً للعدل.
٦ - محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف العمومية.
٧ - مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف.
٨ - حامد محمود: وزيراً للصحة العمومية.
٩ - إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للأشغال العمومية.
١٠- عبد القوي أحمد: وزيراً للوقاية المدنية.
١١- حسن صادق: وزيراً للدفاع الوطني.
١٢- إبراهيم دسوقي أباظة: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٣- محمد راغب عطية: وزيراً للزراعة.
١٤- عبد الرحمن عمر: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٥- محمد حامد جودة: وزيراً للتموين.

رعايا اليابان بالسفر، ومن رأت ضرورة باعتقالهم حفاظاً على الأمن أودعتهم السجن، كما وضعت الأموال والممتلكات اليابانية في مصر تحت الحراسة.

وصدر ميثاق الأطلسي بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس الأميركي (روزفلت) ورئيس وزراء انكلترا (ونستون تشرشل) وينصّ على احترامها لحق جميع الشعوب في اختيار شكل حكوماتها، وأن تسترد الأمم المغلوبة حقها المسلوب، وأن لا يقع أي تبدل إقليمي يتعارض مع رغبة الشعوب صاحبة الحق في ذلك. ولم يكن هذا الميثاق سوى محاولة لكسب ودّ الشعوب.

ثم تم اجتماع في القاهرة بين الرئيس الاميركي (روزفلت)، ورئيس وزراء بريطانيا (تشرشل)، ورئيس حكومة الصين (شان كاي شيك). واستغل زعماء المعارضة في مصر هذا الاجتماع فقدّموا مذكرة إلى هؤلاء الرؤساء يُطالبون فيها برفع القيود التي فرضتها معاهدة عام (١٩٣٦ م) على مصر، وبانسحاب القوات الأجنبية بعد انتهاء الحرب العالمية، وبالاعتراف باستقلال مصر. غير أن حزب الوفد قد رفض نشر هذه المذكرة في الصحف بل الإشارة إليها.

وفي منتصف محرم ١٣٦١ هـ (١ شباط ١٩٤٢ م) قامت المظاهرات تُطالب بإسقاط الحكومة حيث ظهر أنها توالي المعتدين الإنكليز، وصادف ذلك هوى في نفس الملك فاروق فأقال تلك الحكومة بحجة أنها قطعت العلاقة السياسية مع حكومة (فيشي) الفرنسية التي كانت برئاسة الجنرال (بيتان) دون الرجوع إلى الملك، وبناء على تعليمات السفير الإنكليزي في القاهرة، وأقيلت حكومة حسين سري أو قدم استقالته في ١٦ محرم ١٣٦١ هـ (٢ شباط ١٩٤٢ م)

أحداث ١٨ محرم ١٣٦١:

كلف علي ماهر بتشكيل الوزارة غير أنه لم يباشر البحث في تكوينها إذ استمرت المظاهرات، وأبدت عداءها الصريح لانكلترا حتى كانت تهتف «إلى الأمام يا روميل»، وكان الألمان قد استعادوا مدينة بنغازي وتملّك الخوف الانكليز حتى صاروا يغادرون البلاد.

وفي ١٧ محرم ١٣٦١ هـ (٣ شباط ١٩٤٢ م) اتصل السفير الانكليزي (مايلز لامبسون) بالملك فاروق وأخبره أن حكومته تصّر على تغيير الوزارة القائمة، وتشكيل حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس.

وردّ الملك فاروق على السفير في اليوم نفسه بأنه سيتصل في هذا اليوم بالشخصيات السياسية للتشاور في الأمر، ومن بين هذه الشخصيات علي ماهر ومصطفى النحاس، وذلك قبل أن يقطع بالأمر وحده، واجتمع الملك بالشخصيات السياسية فعلاً في اليوم نفسه وتشاوروا في إصرار انكلترا على تشكيل حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس.

وفي صبيحة يوم ١٨ محرم ١٣٦١ هـ سلّم السفير الإنكليزي لمكتب أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي إنذاراً إنكليزياً خطيراً وينصّ «إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساءً هذا اليوم أن مصطفى النحاس قد دعي لتشكيل الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتّب على ذلك من نتائج».

إن الملك كان يريد أن يُثبت وجوده أمام زعماء بلاده السياسيين وأمام انكلترا، وإن المحتلّ يريد أن يذلّ الملك ويذل الشعب ويُعرفه أن ما تريده انكلترا هو الذي يجب أن يكون ولا يصحّ أن تكون مخالفة أبداً من أية جهة كانت مهما تعاظمت هذه الجهة، بل على الجميع الطاعة والإذعان، والواقع أن الظروف كانت مساعدةً لانكلترا فالحرب عالمية، وأحداثها خطيرة لا يمكن معها المناقشة والجدال.

واجتمع الملك ثانية بزعماء مصر السياسيين، وقرأ عليهم رئيس الديوان الملكي الإنذار الإنكليزي، فأبدى الجميع تأثرهم الشديد، وشعروا بالإهانة التي لحقتهم، ولحقت بالشعب كله، فقرروا إرسال احتجاج للسفير ووقّعوه جميعاً، ومصطفى النحاس من بينهم، وأجمعوا على تشكيل وزارة وطنية برئاسة مصطفى النحاس للتخلص من المأزق الذي وقعوا فيه. غير أن مصطفى النحاس قد أصر على أن تكون الوزارة وفدية خالصة، فظهر الخلاف، ولكن هذا ما تريده انكلترا، فهي لا تثق إلا بمصطفى النحاس كما كانت تثق بسعد زغلول من قبله، وإن كانت تظهر عكس ذلك، وتبدي مخالفتها له لتُظهر وطنيته أمام الشعب، وتُبين أنها تخاف منه ليكبر في أعين الناس فتستفيد من إخلاصه لها والتمكين لقواتها، ويستفيد من بناء زعامته وتسلمه السلطة، وتظهر حربها له ولحزبه وقت الرخاء، وتستعين به وقت الشدة، وتفرضه وقت المحنة، وليس هناك من وقتٍ أفضل من هذا الوقت لتستفيد من زعامته أو لتأخذ مما سبق لها أن بنته له من مجد فالحرب في الأوج، وتخشى من اقتحام الألمان مصر وقد أصبحوا على مقربةٍ منها بل دخلوا جزءاً من أرضها، والمصريون ضدها يهتفون للقائد الألماني رومل، الذي غدا في (العلمين)، وليس لها من سندٍ كمصطفى النحاس وحزبه، وليس من زعيم يمكن أن يضبط وضع البلاد في مثل هذه الظروف غيره، لما له من شعبيةٍ وقد لعبت دوراً كبيراً في بنائها له ولسلفه سعد زغلول من قبل، وآن لها أن تقطف بعض صنائعها وآن له أن يُقدّم الشكر لما قدمته لها.

ورفض السفير الانكليزي احتجاج الزعماء المصريين، وأخطر رئيس الديوان الملكي أنه سيزور الملك بنفسه في الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم ليُبين له الأمر، وتأزم الموقف.

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٨ صفر ١٣٦١ هـ (٤ شباط ١٩٤٢ م) وقبل موعد زيارة السفير للملك بنصف ساعة تحركت

الدبابات البريطانية نحو قصر عابدين وطوقته، ومنع الجنود الدخول إليه والخروج منه، وجرّدوا الحرس فيه من أسلحتهم، ولا يزال الملك مجتمعاً بالزعماء السياسيين.

وفي الساعة التاسعة انطلق موكب السفير إلى القصر، وكأنه ملك العالم، واتجه مباشرة إلى مكان لقاء الملك بالزعماء، ودخل عليهم متغطرساً كأنه يريد أن يركل كل واحدٍ منهم، فوثبوا وقوفاً احتراماً له وأسرعوا يُسلّمون عليه، فجلس وخيّر الملك وهو غاضب بين أمرين لا ثالث لهما: إما التوقيع على وثيقة تنازله عن العرش وإما التوقيع على تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فوراً، وشعر مصطفى النحاس بنشوة الظفر، ثم تكلّم السفير فقال: إن الموقف لا يقبل التباطؤ أبداً، فالجيوش الألمانية داخل مصر على مشارف العلمين، ولا بدّ لبريطانيا العظمى من تأمين مركزها.

واختار الملك الأمر الثاني ووقّع على تكليف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة[1] فشكّلها من أعضاء حزب الوفد، وبدا أن الأزمة قد انفرجت.

---

(١) شكّل مصطفى النحاس وزارته الخامسة بتاريخ ١٨ محرم ١٣٦١ هـ (٤ شباط ١٩٤٢ م) على النحو الآتي:

١ ـ مصطفى النحاس: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، وزيراً للخارجية.
٢ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.
٣ ـ مكرم عبيد: وزيراً للمالية.
٤ ـ أحمد نجيب الهلالي: وزيراً للمعارف العمومية.
٥ ـ أحمد حمدي سيف النصر: وزيراً للدفاع الوطني.
٦ ـ عبد السلام فهمي محمد جمعة: وزيراً للزراعة.
٧ ـ علي زكي العرابي: وزيراً للمواصلات.
٨ ـ محمد صبري أبو علم: وزيراً للعدل.
٩ ـ عبد الفتاح الطويل: وزيراً للصحة العمومية.
١٠ ـ علي حسين: وزيراً للأوقاف.
١١ ـ كامل صدقي: وزيراً للتجارة والصناعة.

وزارة مصطفى النحاس:

يبدأ رئيس الوزراء الجديد مهمته بإرسال خطاب شكر للسفير الإنكليزي على ما قام به لتسلّمه رئاسة الوزارة، وكان نص الخطاب:

«يا صاحب السعادة

لقد كُلّفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية. وليكن مفهوماً أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أن لا المعاهدة البريطانية ـ المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة انكلترا بالتدخل في شؤون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها[1].

ولي الأمل يا صاحب السيادة أن تتفضلوا بتأييد ما في خطابي هذا من المعاني وبذلك تتوطّد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام».

١٩٤٢/٢/٥ م

وأجاب السفير:

«يا صاحب المقام الرفيع

لي الشرف أن أؤيّد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم، وإني أؤكّد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة في تنفيذ المعاهدة البريطانية ـ المصرية من غير أي تدخلٍ في شؤون مصر

(١) يريد مصطفى النحاس أن يقول للشعب: إنه لم يكن راضياً عما تم بالأمس، ولا يريد أن تتدخل انكلترا بشؤون مصر الداخلية، وإن ما حدث أمس لم يكن تدخلاً ويجب أن يقف عند هذا الحد وكفى.

الداخلية ولا في تأليف الحكومة أو تغييرها[1].

وإني لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لرفعتكم فائق احترامي».

وبعد تأليف الوزارة في اليوم نفسه ذهب السفير وهنأ مصطفى النحاس بين هتافات أفراد حزب الوفد بحياة بريطانيا.

واستمرت الحرب تتطوّر لمصلحة ألمانيا وحلفائها من طليان ويابانيين، وعادت المظاهرات في مصر ترحب بالألمان حقداً على الإنكليز، وبدأت القيادة البريطانية تستعد للرحيل عن مصر، وأخذت تحرق الوثائق، وتخلي مقرّها. لكن لم تلبث أن تغيّرت مجريات الحرب، ورجحت الكفّة لصالح الحلفاء انكلترا ـ الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفياتي. و... وانفرجت الغمّة عن انكلترا.

وزارة مصطفى النحاس السادسة:

كان قد عدل مصطفى النحاس وزارته بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٦١ هـ (٢٦ أيار ١٩٤٢ م) أي بعد أقلّ من أربعة أشهر من تكليفه بالوزارة على أسنة الحراب الانكليزية، أو فرضه من قبل انكلترا على مصر، وكان السبب الرئيسي في هذا التعديل الوزاري إخراج مكرم عبيد وزير المالية من الوزارة[2].

(١) أكد السفير ما يريده مصطفى النحاس، وأن من سياسة انكلترا عدم التدخل في شؤون مصر فهي دولة مستقلة ذات سيادة وهكذا طمس على ما وقع مساء أمس.

(٢) شكل مصطفى النحاس وزارته السادسة على النحو الآتي:

١ ـ مصطفى النحاس: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية، والخارجية.

٢ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.

٣ ـ أحمد نجيب الهلالي: وزيراً للمعارف العمومية.

٤ ـ أحمد حمدي سيف النصر: وزيراً للدفاع الوطني.

٥ ـ محمد صبري أبو علم: وزيراً للعدل.

٦ ـ عبد الفتاح الطويل: وزيراً للمواصلات.

بقي مصطفى النحاس على رأس الحكم حتى اتضح تماماً أن الوضع الانكليزي أصبح ثابتاً في مصر إذ زال الخطر الألماني في الغرب، وهُزم رومل في (العلمين) وتراجع، كما تصدّع موقف القوات الألمانية في روسيا وبدأت تتراجع، وعندها تراخت قبضة انكلترا عن مصر، ولم تعد انكلترا تهتم بالوزارة المصرية، وشعر الملك بذلك فأقال مصطفى النحاس وتعاونت هذه الحكومة كثيراً مع انكلترا إذ سلمتها كل ما طلبت من أراضي ومباني، وتدفقت جيوش الحلفاء إلى مصر، وأهدى الملك قصر التين ليكون مستشفى للضباط الانكليز، وفي عهد هذه الوزارة تأسست جامعة الدول العربية. وعيّن مكانه أحمد ماهر، رئيس الهيئة السعدية.

وزارة أحمد ماهر[1] الاولى:

عهد الملك بتشكيل الوزارة الى أحمد ماهر[2] بعد إقالة مصطفى

* ٧ ـ كمال صدقي: وزيراً للمالية.
٨ ـ محمد فؤاد سراج الدين: وزيراً للزراعة.
٩ ـ محمد عبد الهادي الجندي: وزيراً للأوقاف.
١٠ـ عبد الحميد عبد الحق: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١١ـ أحمد حمزة: وزيراً للتموين.
١٢ـ مصطفى نصرت: وزيراً للوقاية المدنية.
١٣ـ عبد الواحد الوكيل: وزيراً للصحة العمومية.
١٤ـ محمود سليمان غنام: وزيراً للتجارة والصناعة.

(١) أحمد بن محمد ماهر، ولد بالقاهرة عام ١٣٠٥ هـ، وتعلم بها، ودرس الحقوق بالقاهرة وبجامعة مونبليه بفرنسا، وعين استاذاً للاقتصاد والقانون، وعيّن وزيراً للمعارف في وزارة سعد زغلول، وهو من مؤسسي الهيئة السعدية التي انفصلت عن حزب الوفد، وتسلم رئاسة الوزارة، واغتيل عام ١٣٦٤ هـ، وهو رئيس للوزارة.

(٢) شكل أحمد ماهر وزارته على النحو الآتي:
١ ـ أحمد ماهر: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ محمود فهمي النقراشي: وزيراً للخارجية.
٣ ـ إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للصحة.

النحاس وذلك بتاريخ ٢١ شوال ١٣٦٣ هـ (٨ تشرين الأول ١٩٤٤ م). وقد أعاد أحمد ماهر الموظفين الذين عزلهم مصطفى النحاس، وألغى كافة الترفيعات التي تمت في عهد الحكومة السابقة، وأحال على التقاعد كل من تعاطف مع الوفد من كبار الموظفين، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في أيام الوزارة السابقة في ظل الأحكام العرفية.

وتشكلت لجنة برئاسة وزير المالية مكرم عبيد للتحقيق في التصرفات التي تمت في زمن حكومة مصطفى النحاس.

وحلّت الحكومة الجديدة المجلس النيابي ٣٠ ذي القعدة ١٣٦٣ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٤٤ م) وأجرت الانتخابات النيابية في ٢٤ محرم ١٣٦٤ هـ، ولم يشترك حزب الوفد في هذه الانتخابات، وإنما قاطعها لذا فقد حصلت الهيئة السعدية على ١٢٥ مقعداً، وحصل حزب الأحرار الدستوريين على ٧٤ مقعداً، وحصلت الكتلة الوفدية التي شكلها مكرم عبيد على ٢٩ مقعداً، وحصل المستقلون على ٢٩ مقعداً، وحصل الحزب الوطني على سبعة مقاعد، وهي مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعداً.

واجتمع المجلس النيابي في ٤ صفر ١٣٦٤ هـ، وصدر مرسوم بإعادة

* ٤ ـ مكرم عبيد: وزيراً للمالية.
٥ ـ محمود غالب: وزيراً للأشغال العمومية.
٦ ـ حافظ رمضان: وزيراً للعدل.
٧ ـ محمد حسين هيكل: وزيراً للمعارف العمومية، والشؤون الاجتماعية.
٨ ـ مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف.
٩ ـ إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للصحة العمومية.
١٠ـ أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة.
١١ـ إبراهيم دسوقي أباظة: وزيراً للمواصلات.
١٢ـ طه محمد عبد الوهاب الساعي: وزيراً للتموين.
١٣ـ راغب حنا: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٤ـ السيد سليم: وزيراً للدفاع الوطني.

الشيوخ الذين أخرجتهم وزارة مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ.

واستمر تقدم الحلفاء في الحرب على دول المحور، وأحست انكلترا باقتراب النصر، ولكن أخذت تستعجل به، ورأت أن تعلن كل الدول ذات السيادة الاسمية الحرب على دول المحور. فزار وزير الخارجية البريطانية (إيدن) مصر، وقابل أحمد ماهر رئيس الوزراء، وأطلعه على الموقف في جهات القتال، وطلب منه إعلان الحرب على دول المحور، وربما كان هذا الإعلان سبباً لقبول مصر في عضوية هيئة الأمم المتحدة، فرأى أحمد ماهر أن يُسرع في هذا الإعلان عسى أن تُصيب مصر منه خيراً في الحصول على الاستقلال التام.

وزارة أحمد ماهر الثانية:

قدم أحمد ماهر استقالة حكومته الأولى ليتسنّى له تأليف وزارة جديدة[1]

---

(1) شكل أحمد ماهر وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ - أحمد ماهر: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية
٢ - مكرم عبيد: وزيراً للمالية
٣ - محمود فهمي النقراشي: وزيراً للخارجية
٤ - محمود غالب: وزيراً للأشغال العمومية
٥ - حافظ رمضان: وزيراً للعدل
٦ - مصطفى عبد الرازق: وزيراً للأوقاف
٧ - إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للصحة العمومية
٨ - السيد سليم: وزيراً للدفاع الوطني
٩ - حمدي محمود: وزيراً للتجارة والصناعة
١٠- أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة
١١- إبراهيم الدسوقي أباظة: وزيراً للمواصلات
١٢- طه محمد عبد الوهاب السامي: وزيراً للتموين
١٣- راغب حنا: وزير دولة
١٤- عبد الرزاق السنهوري: وزيراً للمعارف العمومية
١٥- عبد المجيد بدر: وزيراً للشؤون الاجتماعية.

على ضوء الانتخابات التي حصل عليها حزبه فقبلت الاستقالة وكلّف بتشكيل وزارة جديدة في ١ صفر ١٣٦٤ هـ وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٦٤ هـ (٢٤ شباط ١٩٤٥ م) ألقى أحمد ماهر بياناً في جلسة سرية لمجلس النواب دعا فيه بحرارة إلى إعلان الحرب ضد دول المحور، ووجد تأييداً في مجلس النواب، وخرج ليُلقي البيان نفسه في مجلس الشيوخ، وهو في طريقه مبتهجاً بما حصل عليه من تأييد في مجلس النواب إذ يلقى عليه أحد شباب الحزب الوطني وهو محمود العيسوي الذي يعمل محامياً في مكتب عبد الرحمن الرافعي أربع طلقات أصابته في صدره فوقع قتيلاً، ولم يفر محمود العيسوي بل وقف مكانه، واعترف بالقتل، ورغم العذاب الشديد الذي ناله في السجن للاعتراف بشركاء له في الجريمة لم يعترف بشيء، وإنما ذكر أنه أقدم على هذه العملية بسبب ما يريد رئيس الوزراء من القيام بإعلان الحرب على دول المحور وهذا موضوع لا يهمّ مصر كثيراً أو قليلاً، وأعدم محمود العيسوي شنقاً بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٦٤ هـ (٢٨ تموز ١٩٤٥ م) أي بعد انتهاء الحرب، وقبل صعوده إلى حبل المشنقة توضأ وصلى ركعتين.

وزارة محمود فهمي النقراشي[1]:

وخلف أحمد ماهر في رئاسة الوزارة نائبه في رئاسة الهيئة السعدية، ورغب على ما يبدو في تهدئة الأوضاع، وحاول أن يكسب رضا الشعب، ورفع مذكرة إلى السفير الانكليزي بتاريخ ١٦ محرم ١٣٦٥ هـ (٢٠

---

(1) محمود فهمي بن علي النقراشي: ولد عام ١٣٠٥ هـ بالإسكندرية، وتعلم بها ثم بجامعة (نوتنغهام) بانكلترا، واشتغل بالتدريس، وتسلم إدارة تعليم أسيوط، وانضم إلى حزب الوفد فأصبح وكيلاً لمحافظة القاهرة، فوكيلاً للوزارة الداخلية، وتسلم وزارة المواصلات، وانشق عن حزب الوفد وأسس مع أحمد ماهر الهيئة السعدية، وعين رئيساً للوزارة بعد أن اغتيل أحمد ماهر، وتسلم رئاسة الوزارة الثانية، واغتيل وهو رئيس الوزارة بعد أن حل الإخوان المسلمين وذلك عام ١٣٦٨ هـ.

كانون الأول ١٩٤٥ م) يُطالب فيها بتحقيق أهداف الشعب المصري في الجلاء عن مصر، ووحدة وادي النيل غير أن السفير قد رفض المذكرة وادعى أن الوقت لم يحن بعد لبحث هذه الموضوعات، على الرغم من أن الحرب قد انتهت منذ أكثر من أربعة أشهر.

ووقف حزب الوفد موقف المعارض من هذه المذكرة لأنها لم تكن عن طريقه، فالصراعات كانت من أجل السلطة لا من أجل قضايا الشعب المهمة.

وجرت محاولة لاغتيال مصطفى النحاس في ٢ محرم عام ١٣٦٥ هـ، ولكن انفجرت القنبلة التي ألقيت عليه خلف السيارة وذلك في الاحتفال بذكرى رأس السنة الهجرية.

وبرز في هذه الآونة أمين عثمان[1] الذي كان أمين سر عام هيئة المفاوضات التي جرت بين مصر وانكلترا في لندن والتي وقّعت في ٩ جمادى الآخرة عام ١٣٥٥ هـ (٢٦ آب ١٩٣٦ م) وكان له يد في نجاحها، ثم كان صلة الوصل بين انكلترا وحزب الوفد. وقد أسس عام ١٣٦٣ هـ جماعة لتوثيق الروابط بين انكلترا ومصر سمّاها «رابطة النهضة»، واتخذ مقراً لها في ٢٤ شارع عدلي بالقاهرة، وأخذ يقوم بنشاطات واضحة في مقر الرابطة فيلقي المحاضرات، ويُعطي التصريحات، وكان مما صرّح به، وانتقده الكثيرون عليه «إن انكلترا ومصر متزوجتان زواجاً كاثوليكياً لا انفصام بينهما»، ففي الوقت الذي قدّم فيه الشعب

---

(١) أمين عثمان: ولد في الاسكندرية عام ١٣١٧ هـ، ودرس في كلية فيكتوريا بالاسكندرية، وحصل على الثانوية العامة منها عام ١٣٣٥ هـ، وسافر إلى انكلترا ودرس الحقوق في جامعة أكسفورد، ونال درجة الأستاذية عام ١٣٤٠ هـ وتزوج من السيدة كاثلين فريغوري الإنكليزية، وعاد إلى مصر عام ١٣٤٣ هـ، وسار في فلك انكلترا وعمل لنجاحها، وتدرج في الوظائف الحكومية وعين وزيراً للمالية في وزارة مصطفى النحاس أثناء الحرب العالمية الثانية.

الضحايا ويقوم بالمظاهرات ويُطالب بالجلاء ينادي أمين عثمان بزيادة الارتباط مع انكلترا، بل فعل أكثر من هذا إذ سافر بعد الحرب العالمية الثانية إلى انكلترا وقدّم للحكومة البريطانية مبلغ مائة ألف جنيه على أنه تبرع جمعه من الشعب المصري للمساهمة في إعادة بناء إحدى القرى التي دمّرتها الغارات الألمانية أثناء الحرب. قام بهذا الفعل والشعب المصري يتضوى جوعاً من الفقر، والقرى المصرية شبه خربة. وترددت شائعات أن انكلترا ترشحه لتشكيل الوزارة وسيكون من عداد أعضائها عدد ممن ترضى عنهم انكلترا. وفي ٢ صفر ١٣٦٥ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٤٦ م) أطلق عليه ثلاثة من الشباب الرصاص فأصيب ونقل إلى المستشفى غير أن المنية أدركته، واتهم في قتله حسين توفيق وألقي القبض عليه وسجن، ثم هرب من السجن، كما اتهم عزيز المصري، وأنور السادات، وسرت شائعات في هرب حسين توفيق كثيرة، والواقع أنه هرب الى مدينة (قنا) ومنها إلى القصير، وأبحر بزورق الى السعودية، وقد ساعده الأمير فيصل بن عبد العزيز تقديراً لوطنيته.

طالب رئيس الوزراء الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات للنظر في تعديل معاهدة (١٩٣٦ م) وخاصة أن الحرب قد انتهت، وأن مصر قد قدّمت خدمات وتضحيات لمصلحة الحلفاء، وقامت المظاهرات الطلابية في البلاد فاضطر إلى الإستقالة بعد إستقالة عددٍ من الوزراء.

وفي شهر ربيع الأول ١٣٦٥ هـ قدم محمود فهمي النقراشي استقالة حكومته، وعُين إسماعيل صدقي رئيساً للوزارة الجديدة.

وزارة إسماعيل صدقي الثالثة[1]:

وقد وجهت هذه الحكومة اهتماماً واضحاً في تطوير صناعة مصر، وفي شتى الجوانب الاقتصادية. وقررت في ١٦ ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ (١٩ آذار ١٩٤٦ م) تأليف هيئة للمفاوضات، وعرضت على حزب الوفد الاشتراك فيها، على أن يمثّل كل حزب بعضوٍ واحدٍ، ويُمثّل حزب الوفد بعضوين، لكن حزب الوفد قد رفض ذلك وطالب بأن تكون الأكثرية والرئاسة، فتكونت هيئة المفاوضات دون اشتراك حزب الوفد فيها، وكانت على النحو التالي:

١ - إسماعيل صدقي: رئيساً.

٢ - حسين سري: عضواً.

٣ - علي ماهر: عضواً.

(١) شكل إسماعيل صدقي وزارته من المستقلين إذا لم يقبل الاشتراك معه في الوزارة من الأحزاب سوى حزب الأحرار الدستوريين الذين شغلوا أربعة مناصب وزارية. وقد حدثت تعديلات وزارية كثيرة في أيام الحكومة الأولى لأنها خرجت على الأعراف الدستورية حيث لم تعتمد على قاعدة نيابية، وقد تشكلت على النحو الآتي:
١ - إسماعيل صدقي: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، والمالية.
٢ - أحمد لطفي السيد: وزير دولة، وزير خارجية.
٣ - صابا حبشي: وزيراً للتجارة، والصناعة، والتموين.
٤ - عبد القوي أحمد: وزيراً للأشغال العمومية.
٥ - محمد عبد الجليل سمرة: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
٦ - إبراهيم دسوقي أباظة: وزيراً للأوقاف.
٧ - حفني محمود: وزيراً للمواصلات.
٨ - اللواء أحمد عطية: وزيراً للدفاع الوطني.
٩ - محمد كامل مرسي: وزيراً للعدل.
١٠- محمد حسن العشماوي: وزيراً للمعارف العمومية.
١١- حسين عنان: وزيراً للزراعة.
١٢- سليمان عزمي: وزيراً للصحة العمومية.

٤ - محمود فهمي النقراشي: عضواً.

٥ - إبراهيم عبد الهادي: عضواً.

٦ - مكرم عبيد: عضواً.

٧ - لطفي السيد: عضواً.

٨ - حافظ عفيفي: عضواً.

٩ - عبد الفتاح يحيى: عضواً.

١٠- شريف صبري: عضواً.

١١- علي شمسي: عضواً.

١٢- محمد حسين هيكل: عضواً.

ورأس الوفد البريطاني (أرنست بيفن) وزير الخارجية.

وثارت صحف الوفد على سياسة إسماعيل صدقي في تشكيل هيئة للمفاوضات من غير أن يكون الوفد فيها كل شيء، وتكون له الرئاسة فيها والكبرياء في الأرض، وهذا ما اضطر إسماعيل صدقي إلى مصادرتها أولاً ثم إلغاء رخصة بعضها وإلقاء القبض على محرريها وزجهم في السجن.

كان رأي الوفد البريطاني في المفاوضات أن يكون الجلاء عن مصر بعد خمس سنوات، وأن يسمح لانكلترا باستخدام الأراضي المصرية كاملةً أثناء الحرب. أما الوفد المصري فكان يرى أن يتم الجلاء خلال سنتين، ومن الضروري وحدة وادي النيل، ولا علاقة للتهديدات أثناء وقوع الحرب، وأرادت الحكومة المصرية التساهل غير أن أكثرية هيئة المفاوضات قد رفضت ذلك.

ولما أخفقت المفاوضات رجع إسماعيل صدقي مع من معه، ورأى الملك فاروق أن يتعهد شخصياً بتنفيذ أية معاهدة يتم الاتفاق عليها وبعث برسالة خاصة إلى عبد الفتاح عمرو السفير المصري في انكلترا. ورأى الملك كذلك أن يُشكل وزارةً برئاسة خاله شريف صبري وكلفه بذلك بتاريخ

١٢ ذي القعدة ١٣٦٥ هـ (٧ تشرين الاول ١٩٤٦ م) بالاسكندرية، وبدأت المشاورات لتشكيل هذه الوزارة مع محمود فهمي النقراشي، ومحمد حسين هيكل، وحسين سري في منزل حسين سري ولكنها باءت بالفشل، واعتذر شريف صبري عن تشكيل الوزارة مما اضطر الملك إلى رفض إستقالة إسماعيل صدقي.

استمرت حكومة إسماعيل صدقي في الحكم، وعرض رئيسها السفر إلى لندن للمفاوضة غير أن الهيئة قد رفضت ذلك، وعرض علي ماهر وعلي شمسي أن لا تقوم مفاوضات مع انكلترا أبداً.

سافر إسماعيل صدقي رئيس الوزراء مع إبراهيم عبد الهادي وزير خارجيته إلى لندن، ووضع مشروع معاهدة، ولكن انكلترا أخذت تماطل بالتوقيع عليه رسمياً بعد أن وقعت عليه بالأحرف الأول. وذلك لأن الحكومة البريطانية كانت قد طلبت اشتراك حزب الوفد في المفاوضة لكنه لم يشترك، وهي لا تريد الاتفاق على معاهدة لا يكون حزب الوفد طرفاً فيها، هكذا سياستها التي عرفت بها، وأخيراً وقعت، ورجع إسماعيل صدقي وإبراهيم عبد الهادي يحملان مشروع المعاهدة. وأذيع في مصر أن المشروع يشمل وحدة وادي النيل فكذّبت انكلترا الخبر ببيان أذاعه رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد جاء فيه أن انكلترا لن تجلو عن السودان.

أما مشروع المعاهدة التي عرفت باسم (صدقي - بيفن) فينصّ على:

أولاً: إنهاء العمل بالمعاهدة ١٩٣٦ م.

ثانياً: جلاء القوات البريطانية التام عن الأراضي المصرية في موعد أقصاه أيلول ١٩٤٩ م.

ثالثاً: في حالة الاعتداء المسلح على مصر يتخذ الطرفان بالاتفاق أي إجراء يرونه ضرورياً.

رابعاً: تكوين لجنة دفاع مشترك من السلطات الحربية لدى الحكومتين لدرس وسائل الدفاع عنها براً، وبحراً وجواً.

خامساً: الاحتفاظ بمعاهدة ١٨٩٩ م المتعلقة بالسودان.

عرض المشروع على هيئة المفاوضات فرفضته، فحلّ إسماعيل صدقي الهيئة. وتقدم بالمشروع على الوزارة فاستقال لطفي السيد منها. وعرضه على مجلس النواب فانسحب من المجلس خمسة وخمسون عضواً يمثلون الحزب الوطني، وحزب الوفد، والكتلة الوفدية والمستقلين[1].

وخطر في نية إسماعيل صدقي إرسال وزير خارجيته إبراهيم عبد الهادي إلى لندن للتوقيع على مشروع المعاهدة، فقامت المظاهرات، وأعمال الشغب، وإلقاء المتفجرات، واضطر إسماعيل صدقي إلى تقديم إستقالته بتاريخ ١٣ محرم ١٣٦٦ هـ (٧ كانون الاول ١٩٤٦ م)، وعهد الملك إلى محمود فهمي النقراشي بتشكيل حكومة جديدة.

وزارة محمود فهمي النقراشي الثانية:

شكّل محمود فهمي النقراشي حكومته[2] في منتصف محرم أي بعد يومين

(١) انتقد الإخوان المسلمون هذه المفاوضات، فجرت اعتقالات في صفوفهم، وكان من بين المعتقلين أحمد السكري. وقامت مظاهرات ضد هذه المفاوضات فتصدت لها الشرطة، وأصيب حسن البنا بجرح في يده.

(٢) شكل محمود فهمي النقراشي وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ - محمود فهمي النقراشي: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، والخارجية.

٢ - أحمد محمد خشبة: وزيراً للعدل.

٣ - محمد علي علوبة: وزيراً للأوقاف.

٤ - إبراهيم عبد الهادي: وزيراً للمالية.

٥ - أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة.

٦ - عبد المجيد إبراهيم صالح: وزيراً للأشغال العمومية.

٧ - إبراهيم دسوقي أباظة: وزيراً للمواصلات.

من تكاليفه، وحاول إقناع إنكلترا بإعادة النظر في معاهدة (١٩٣٦ م) ورآها مناقضة للاتفاقات الدولية، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر ولوّح بأن الاحتلال لو استمرّ فلن يكون في إمكانية أحد إخماد ثورة الشعب العارمة. كما طالب بإنهاء النظام الإداري القائم بالسودان. غير أن انكلترا قد أصرت على موقفها من الرفض وتمسكت بتنفيذ شروط المعاهدة القائمة بينها وبين مصر، ولما فشل محمود فهمي النقراشي لجأ إلى مجلس الأمن في رمضان ١٣٦٦ هـ (آب ١٩٤٧ م) وعرض عليه القضية المصرية مطالباً بإصدار قرار فيها، ولكن مجلس الأمن يرعى شؤون الدول الكبرى ولا ينظر في قضايا الدول المغلوب على أمرها إلا بمقدار ما تريده الدول العظمى فلم يصدر أي قرار ولم يبالِ بما قاله محمود فهمي النقراشي أمامه بأن الشعب معدّ للثورة. وربما كان سبب إهمال مجلس الأمن للقضية المصرية المذكرة التي أرسلها حزب الوفد في أن لجنة المفاوضات لا تمثل مصر، بل تمثل نفسها وإنما يمثل مصر حزب الوفد الذي يملك الأغلبية. وهكذا تصرّف السادة إن لم يكونوا في المقدمة وعلى الواجهة مع الأعداء ضد إخوانهم. وما أن عاد النقراشي إلى البلاد حتى قامت المظاهرات في كل البلاد تطالب بالجلاء العاجل والاستقلال، ونتيجة للخطر الذي رعا ينجم عن هذه المظاهرات فقد بدأت القوات البريطانية ترحل عن داخل مصر إلى منطقة قناة السويس وتتركزّ فيها حيث أقامت هناك قاعدةً عسكريةً، ومطاراتٍ واسعةً، ومستودعاتٍ للذخيرة، ووصل عدد قواتهم هناك إلى ثمانين ألف جندي. ولكن المصريين لم يقبلوا بهذا الجلاء الجزئي فبقيت النفوس مُعبأة.

= ٨ ـ عبد الرزاق أحمد السنهوري: وزيراً للمعارف العمومية.
٩ ـ عبد المجيد بدر: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٠ ـ أحمد عطية: وزيراً للدفاع الوطني.
١١ ـ محمود حسن: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٢ ـ نجيب اسكندر: وزيراً للصحة العمومية.

عيّن الملك فاروق رئيساً جديداً للديوان الملكي هو إبراهيم عبد الهادي الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة. وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد في ٥ رجب ١٣٦٧ هـ بسبب أحداث فلسطين، وعيّن محمود فهمي النقراشي حاكماً عسكرياً.

جرت محاولة جديدة لاغتيال مصطفى النحاس إذ ألقيت قنبلة على غرفة نومه، ولم يصب بأذى.

وفي ٢٤ صفر ١٣٦٨ هـ (٢٥ كانون الأول ١٩٤٨ م) أصدر محمود فهمي النقراشي قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين، وبعد ثلاثة أيام أطلق عليه النار من المسدس الطالب عبد المجيد حسن الطالب في كلية الطب البيطري فأرداه قتيلاً وهو يهمّ بدخول وزارة الداخلية صباحاً، وكان الطالب يرتدي زيّاً عسكرياً، ولم يخطر بباله الهرب بل وقف مكانه حتى قبض عليه، وحُقّق معه واعترف ولكن التحقيق رغم التعذيب الشديد لم يستطع أن يأخذ منه شيئاً وأعدم شنقاً.

وعهد إلى رئيس الديوان الملكي إبراهيم عبد الهادي بتشكيل وزارة جديدة فهو نائب محمود فهمي النقراشي في رئاسة الهيئة السعدية.

وزارة إبراهيم عبد الهادي[1]:

أعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفية، وزجت في السجون مئات

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ إبراهيم عبد الهادي: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، والمالية.
٢ ـ أحمد عبد الغفار: وزيراً للأشغال العمومية.
٣ ـ إبراهيم دسوقي أباظة: وزيراً للخارجية.
٤ ـ عبد المجيد عبد الحق: وزيراً للتموين.
٥ ـ طه محمد عبد الوهاب الساعي: وزيراً للدولة.
٦ ـ عبد الرزاق أحمد السنهوري: وزيراً للمعارف العمومية. =

الإخوان المسلمين، وأوعزت إلى سلطات السجون بتعذيبهم أشدّ العذاب، ولكن لم يفدها ذلك شيئاً إذ كانوا كالكتلة من الصخر. وفي ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ اغتيل حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر.

جرت محادثات عسكرية مع الجنرال سليم قائد القوات البريطانية في قناة السويس، ولكنها لم تؤدّ إلى نتيجة، حيث كانت انكلترا باستمرار أنها لا تريد التفاوض مع أحزاب الأقليّة، أي تبغي المفاوضة مع حزب الوفد فقط.

عمل إبراهيم عبد الهادي لإجراء انتخاباتٍ جديدة، وكان هجوم المعارضة عليه عنيفاً فقد كان مصطفى النحاس يصف حكمه بالوضع الإرهابي نتيجة الأحكام العرفية القائمة.

وطلب الملك من إبراهيم عبد الهادي التفاهم مع حزب الوفد فلم يستطع فقدّم استقالته في ٤ شوال ١٣٦٨ هـ (٢٩ تموز ١٩٤٩ م)، وبعد أن اختلفت الأحزاب المشاركة للوزارة على تقسيم الدوائر الانتخابية.

= ٧ ـ محمود حسن: وزيراً للدولة.
٨ ـ نجيب اسكندر: وزيراً للصحة العمومية.
٩ ـ ممدوح رياض: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٠ ـ علي عبد الرازق: وزيراً للأوقاف.
١١ ـ الفريق محمد حيدر: وزيراً للحربية والبحرية.
١٢ ـ جلال فهيم: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٣ ـ أحمد مرسي بدر: وزيراً للعدل.
١٤ ـ رياض عبد العزيز سيف النصر: وزيراً للمواصلات.
١٥ ـ عباس أبو حسين: وزيراً للزراعة.
١٦ ـ مصطفى مرعي: وزيراً للدولة.

وزارة حسين سري الثالثة:

عهد الملك إلى حسين سري بتشكيل وزارة جديدة تكون ائتلافية من الأحزاب جميعها، وبدأ الخلاف من البداية إذ كان إبراهيم عبد الهادي زعيم الهيئة السعدية، ومحمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين يعترضان على تسلّم فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية. وأخيراً شُكّلت الوزارة[1].

ثم ظهر الخلاف في الوزارة حول الإفراج عن الإخوان، وإعادة نشاطهم فرئيس الوزارة حسين سري وحزب الوفد يوافقان على الإفراج عن

---

(١) ضمت الوزارة ٤ أعضاء من حزب الوفد، و٤ من الهيئة السعدية، و٤ من الأحرار الدستوريين، و٤ من المستقلين، و٢ من الحزب الوطني.
وكانت على النحو الآتي:
١ ـ حسين سري: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية.
٢ ـ أحمد محمد خشبة: وزيراً للعدل.
٣ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.
٤ ـ محمود غالب: وزيراً للدولة.
٥ ـ أحمد عبد الغفار: وزيراً للزراعة.
٦ ـ نجيب اسكندر: وزيراً للصحة العمومية.
٧ ـ الفريق محمد حيدر: وزيراً للبحرية والحربية.
٨ ـ محمد زكي علي: وزيراً للدولة.
٩ ـ محمد محمد الوكيل: وزيراً للدولة.
١٠ ـ أحمد علي علوبة: وزيراً للدولة.
١١ ـ علي أيوب: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٢ ـ إبراهيم دسوقي أباظة: وزيراً وزيراً للأوقاف.
١٣ ـ محمد فؤاد سراج الدين: وزيراً للمواصلات.
١٤ ـ مصطفى نصرت: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٥ ـ أحمد حسن بدر: وزيراً للمعارف العمومية.
١٦ ـ مصطفى مرعي: وزيراً للدولة.
١٧ ـ حسين فهمي: وزيراً للمالية.
١٨ ـ عبد الرحمن الرافعي: وزيراً للتموين.
١٩ ـ محمد هاشم: وزيراً للدولة.

الإخوان، ويرفض ذلك السعديون والأحرار الدستوريون، وأخيراً أفرج عن الإخوان.

وبدأ الخلاف في توزيع الدوائر الانتخابية فاختلف فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على ذلك فتصدع الائتلاف، وقدّم حسين سري استقالة حكومته في ١٢ محرم ١٣٦٩ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ م).

وزارة حسين سري الرابعة:

شكّل حسين سري وزارة محايدة[1] للإشراف على الانتخابات، وقد تمت الانتخابات وحصل حزب الوفد على الأكثرية حيث حصل على ٢٢٨ مقعداً على حين حصل السعديون على ثمانية وعشرين مقعداً، والأحرار على ٢٦ مقعداً، والحزب الوطني على ستة مقاعد، والحزب الاشتراكي على مقعدٍ واحدٍ على حين حصل المستقلون على ٣٠ مقعداً.

وبذا أصبحت رئاسة الوزارة من حقّ حزب الوفد، وكان الملك لا

---

(١) تشكلت وزارة حسين سري الرابعة، وهي المحايدة على النحو الآتي:

١ ـ حسين سري: رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ صليب سامي: وزيراً للتجارة والصناعة.
٣ ـ محمد حسن العشماوي: وزيراً للمعارف العمومية.
٤ ـ حسين عنان: وزيراً للزراعة.
٥ ـ الفريق محمد حيدر: وزيراً للحربية والبحرية.
٦ ـ محمد هاشم: وزيراً للدولة.
٧ ـ محمد المفتي الجزائرلي: وزيراً للأوقاف.
٨ ـ محمد عبد الخالق حسونة: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
٩ ـ عبد الشافي عبد المتعال: وزيراً للمالية.
١٠ ـ إبراهيم شوقي: وزيراً للصحة العمومية.
١١ ـ محمد علي راتب: وزيراً للتموين.
١٢ ـ مصطفى فهمي: وزيراً للأشغال العمومية.
١٣ ـ سيد مصطفى: وزيراً للعدل.
١٤ ـ محمد علي ثابت[?]: وزيراً للمواصلات.

يريد أن يتسلّم مصطفى النحاس رئاسة الحكومة، فعرض ذلك على أمين سر الحزب فؤاد سراج الدين فرفض تجاوز زعيمه، وكُلّف مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٥٠ م)، وبعد يومين قدّم حسين سري استقالة حكومته.

واجتمع مجلس الوزراء في أول جلسةٍ في ٢٥ ربيع الأول، واجتمع مجلس النواب في ٢٧ من الشهر نفسه.

وزارة مصطفى النحاس[1]:

جاء وزير خارجية بريطانيا (بيفن) الى زيارة مصر بتاريخ ٩ ربيع

---

(١) تشكلت وزارة مصطفى النحاس السابعة على النحو الآتي:

١ ـ مصطفى النحاس: رئيساً للوزراء.
٢ ـ عثمان محرم: وزيراً للأشغال العمومية.
٣ ـ علي زكي العرابي: وزيراً للمواصلات.
٤ ـ عبد الفتاح الطويل: وزيراً للعدل.
٥ ـ محمد فؤاد سراج الدين: وزيراً للداخلية.
٦ ـ أحمد حمزة: وزيراً للزراعة.
٧ ـ مصطفى نصرت: وزيراً للحربية والبحرية.
٨ ـ محمود سليمان غنام: وزيراً للصناعة والتجارة.
٩ ـ محمد محمد الوكيل: وزيراً للاقتصاد الوطني.
١٠ ـ أحمد حسين: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١١ ـ مرسي فرحات: وزيراً للتموين.
١٢ ـ ياسين أحمد: وزيراً للأوقاف.
١٣ ـ عبد اللطيف محمود: وزيراً للصحة العمومية.
١٤ ـ إبراهيم فرج: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
١٥ ـ حامد زكي: وزيراً وزيراً للدولة.
١٦ ـ محمد صلاح الدين: وزيراً للخارجية.
١٧ ـ طه حسين: وزيراً للمعارف العمومية.
١٨ ـ محمد زكي عبد المتعال: وزيراً للمالية.
١٩ ـ محمد حيدر: وزيراً القائد العام للقوات المسلحة.

الثاني ١٣٦٩ هـ (٢٨ كانون الثاني ١٩٥٠ م) حيث قابل وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين.

كانت الحكومة تنوي إجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية من أجل الجلاء، وإلغاء معاهدة (١٩٣٦ م)، والمباحثات تعني عدم كتابة محاضر للجلسات لتكون وثائق كما هي حال المفاوضات، وقد رأت أن يتولى شؤون المباحثات وزير الخارجية محمد صلاح الدين، ووزير الشؤون البلدية والقروية إبراهيم فرج، أما المفاوضات فيتولى أمرها رئيس الوزراء مصطفى النحاس.

بدأت المباحثات بين مصطفى النحاس والجنرال سليم بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٦٩ هـ (٥ حزيران ١٩٥٠ م) وكانت انكلترا ترغب إنشاء حلف للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ويكون مؤلفاً من انكلترا والولايات المتحدة الأميركية، وتركيا، والدول العربية، أما مصطفى النحاس فكان يرفض هذا الرأي كلياً، ويبدو أن فؤاد سراج الدين يرغب في إقامة دفاع بين الدول العربية فقط. وقد طالت المباحثات والتأجيل، وفي ٨ محرم عام ١٣٧١ هـ (٨ تشرين أول ١٩٥١ م) ألغى مصطفى النحاس المعاهدة بخطاب أمام مجلس النواب.

وقابل سفراء الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا، وتركيا وزير الخارجية محمد صلاح الدين، واحتجوا على إلغاء المعاهدة بتقديم كل واحد منهم مذكرة احتجاج باسم دولته.

وكانت العقبة الرئيسية هي السودان، فإن الجلاء عن مصر أمر مفروغ منه، ولكن موضوع السودان هو المشكلة، وهو الذي بحاجة إلى مناقشات ومباحثات. وطالبت مذكرات السفراء الرجوع إلى السودانيين وإجراء استفتاء حول قضية المصير، أما المصريون فإنهم يرون أن الموضوع منتهٍ فالسودان جزء لا يتجزأ من مصر، فالخرطوم والاسكندرية سواء. وعندما

عرضت مذكرات السفراء على مجلس الوزراء رفضت.

وشجعت الحكومة أعمال الفدائيين في قناة السويس بعد إلغاء المعاهدة، وكانت تمدهم بالسلاح عن طريق ضباط الشرطة، بل انضم إليهم عدد من ضباط الجيش، وكان أكثر الفدائيين من شباب الإخوان المسلمين وخاصة طلاب الجامعة منهم.

واحتجت الولايات المتحدة على مقتل راهبة بمرضة أمريكية قُتلت برصاص الإنكليز غير أن الحكومة قد رفضت هذا الاحتجاج.

وبعد إلغاء المعاهدة قدّم السفير البريطاني «رالف ستيفنسون» مذكرة إلى رئيس الحكومة في ١٣ محرم ١٣٧١ هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٥١ م) تنطوي على مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مقرّ قيادته القاهرة وتشترك فيه: الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا، وتركيا، وقد رفضت الحكومة هذه المذكرة أيضاً.

وبقيت وزارة النحاس حتى حريق القاهرة يوم ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ م) حيث نزل الجيش إلى المدينة بأمر وزير الداخلية بعد استئذان الملك. وفي المساء أقيلت الحكومة، وكُلّف علي ماهر بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ.

وزارة علي ماهر الثالثة[1]:

لم يطل عمر هذه الوزارة إلا مدةً قصيرةً تزيد على الشهر كانت كلها خلافاً مع القصر لأمورٍ بسيطةٍ، وتعييناتٍ. وطلب منه الملك حلّ المجلس

---

(١) شكل علي ماهر وزارته على النحو الآتي:
١ ـ علي ماهر: رئيساً للوزراء، وزيراً للخارجية، والحربية والبحرية
٢ ـ صليب سامي: وزيراً للزراعة
٣ ـ محمد عبد الخالق حسونة: وزيراً للمعارف العمومية

النيابي ذي الأكثرية الوفدية والقيام بحركة تطهير، ولكنه رأى أن تبدأ الحكومة بالمفاوضة مع الحكومة البريطانية ووضع حلّ للمشكلات الخارجية، ثم تلتفت بعدها إلى المشكلات الداخلية، وقد أعلنت الدولة الأحكام العرفية.

وقدم علي ماهر استقالة حكومته في ٦ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ (٢ آذار ١٩٥٢ م). وكلف أحمد نجيب الهلالي بتشكيل وزارة جديدة، وكان قد اعتذر من قبل عن تشكيل الحكومة، ورشح لها علي ماهر.

وزارة أحمد نجيب الهلالي[1]:

كان نجيب الهلالي من حزب الوفد، ثم تركه عندما أصبح فؤاد سراج

---

* ٤ - إبراهيم شوقي: وزيراً للصحة العمومية، والشؤون البلدية والقروية.
٥ - محمد علي قازي: وزيراً للعدل.
٦ - محمد زكي عبد المتعال: وزيراً للمالية والاقتصاد.
٧ - أحمد مرتضى المراغي: وزيراً للداخلية.
٨ - إبراهيم عبد الوهاب: وزيراً للتجارة والصناعة والتموين.
٩ - سعد اللبان: وزيراً للأوقاف.
١٠ - محمود حسن: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١١ - حامد سليمان: وزيراً للأشغال العمومية والمواصلات.

(١) أحمد نجيب الهلالي، ولد بأسيوط عام ١٣٠٨ هـ، ودرس بمدرسة الحقوق الخديوية، ودرّس بها، وعمل بالمحاماة، وتدرج بمناصب القضاء، ثم تسلّم وزارة المعارف، فوزارة التجارة، وله مصنفات بالقانون، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٧٨ هـ.
وقد شكل وزارته على النحو الآتي:
١ - أحمد نجيب الهلالي: رئيساً للوزراء.
٢ - صليب سامي: وزير للتجارة، والصناعة، والتموين.
٣ - محمد محمد عبد الوهاب الساعي: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
٤ - محمد كامل مرسي: وزيراً للعدل.
٥ - محمد المفتي الجزايرلي: وزيراً للأوقاف.
٦ - محمد عبد الخالق حسونة: وزيراً للخارجية.
٧ - محمد زكي عبد المتعال: وزيراً للمالية والاقتصاد.

الدين أميناً لسر الحزب، ورشح نجيب الهلالي اللواء محمد نجيب ليكون وزيراً للحربية غير أن الملك قد رفض ذلك. كما رفض نجيب الهلالي اقتراحاً للملك بتعيين أحمد النقيب وزيراً للصحة. وحذرت الحكومة إقامة فؤاد سراج الدين بحجة أنه لا يزال يحرّض الفدائيين في منطقة قناة السويس. وفشل نجيب الهلالي في جرّ الإخوان المسلمين إلى الاشتراك في الانتخابات. وأجلت الحكومة المجلس النيابي مدة شهر ثم حله، وأعلنت عن موعد للانتخابات ولكن تأجل الموعد...

قدم الهلالي استقالة حكومته في ١٠ شوال ١٣٧١ هـ (٢ تموز ١٩٥٢ م).

وزارة حسين سري:

شكل حسين سري الوزارة[1] في ١٠ شوال ولم تدم أكثر من عشرين يوماً، حيث استقال في ١ ذي القعدة ١٣٧١ هـ.

وكان قد نجح اللواء محمد نجيب في إدارة مجلس نادي الضباط على غير

---

* ٨ - أحمد مرتضى المراغي: وزيراً للداخلية، والحربية، والبحرية.
٩ - محمد رفعت: وزيراً للمعارف العمومية.
١٠ - محمد فريد زعلوك: وزير دولة للدعاية.
١١ - طراف علي: وزيراً للمواصلات.
١٢ - نجيب إبراهيم: وزيراً للأشغال العمومية.
١٣ - محمود عثمان غزالي: وزيراً للزراعة.
١٤ - راضي أبو سيف راضي: وزيراً للشؤون الاجتماعية، والصحة العمومية.

(١) كانت وزارة حسين سري على الشكل الآتي:
١ - حسين سري: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والحربية والبحرية.
٢ - محمد هاشم: وزيراً للداخلية.
٣ - محمد علي راتب: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
٤ - نجيب ابراهيم: وزيراً للأشغال، والمالية، والاقتصاد بالوكالة.
٥ - سامي مازن: وزيراً للمعارف العمومية.
٦ - كريم ثابت: وزير دولة =

رغبة القصر الذي عمل على حل مجلس إدارة النادي فاستقال اللواء محمد نجيب، وعمل رئيس الوزراء على إنقاذ الموقف بأن يُعيّن محمد نجيب وزيراً للحربية فلم يفلح فقدم استقالة حكومته. وكان قد اقترح من قبل تعيين عزيز علي المصري وزيراً للحربية، فرفض طلبه أيضاً بحجة أن صحته لا تسمح بذلك.

وحاول القصر وخاصة الملك ثني حسين سري عن تقديم استقالته، ولكن رئيس الوزراء لم يرضخ وأصرّ، فقبلت بشيء من الجفاء.

وزارة أحمد نجيب الهلالي:

وهي آخر وزارة قبل الثورة، ولم تستمر أكثر من يومين إذ شكلت يوم ٢٩ شوال وفي ٢ ذي القعدة قامت الثورة[1].

= ٧ - سيد عبد الواحد: وزيراً للمواصلات.
٨ - أحمد زكي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
٩ - محمد علي الكيلاني: وزيراً للزراعة.
١٠- حسين كامل الغمراوي: وزيراً للتموين.
١١- عبد المعطي خيال: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٢- محمود محمد صلاح الدين: وزيراً للصحة العمومية.
١٣- علي بدوي: وزيراً للعدل.
١٤- محمد أحمد فرج السنهوري: وزيراً للأوقاف.

(١) كانت وزارة أحمد نجيب الهلالي على الشكل الآتي:
١ - أحمد نجيب الهلالي: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - طه محمد عبد الوهاب السباعي: وزيراً للتموين.
٣ - محمد كامل مرسي: وزيراً للعدل.
٤ - محمد المفتي الجزائري: وزيراً للأوقاف.
٥ - محمد عبد الخالق حسونة: وزيراً للخارجية.
٦ - محمد زكي عبد المتعال: وزيراً للمالية والاقتصاد.
٧ - أحمد مرتضى المراغي: وزيراً للداخلية.

وقالوا فيما بعد: إن حافظ عفيفي الذي له علاقة بسفارة الولايات المتحدة قد ألحّ كثيراً ليتسلّم إسماعيل شيرين وزارة الحربية وقد تم ذلك، وهذا لتزداد نقمة الجيش والشعب على القصر، وليمهّد بذلك لحركة الجيش أن تقوم إذ كان إسماعيل شيرين معروفاً بتعلقه بالقصر، ومكروهاً، وهو زوج الأميرة فوزية أخت الملك. وقد أحسّ إسماعيل شيرين بما يجري، ولم يحلف اليمين الدستورية، وكان يرى أن يُكلف مصطفى النحاس برئاسة الوزارة وهو الطريق الوحيد للحيلولة دون حدوث انقلاب عسكري فإن البلاد مُقبلة عليه... وتردّد الملك، وفكّر بإرسال إسماعيل شيرين لاستقدام النحاس غير أن رئيس الديوان الملكي حافظ عفيفي سوّل غير ذلك... وكان الإعداد للحركة قد انتهى وبعد ثلاثة أيام حدثت الثورة...

وقد اشترط أحمد نجيب الهلالي شروطاً لرئاسة الوزارة، وهي:

أ - إخراج كريم ثابت من الإذاعة.

ب - أن يكون حافظ عفيفي المعتمد الوحيد بين القصر والوزارة.

جـ - أن يختار وزراءه حسب ما يريد دون تدخّل القصر.

د - إبعاد العناصر الفاسدة من رجال الشرطة.

= ٨ - محمد رفعت: وزيراً للمعارف.
٩ - محمد فريد زعلوك: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٠- طراف علي: وزيراً للمواصلات.
١١- راضي أبو سيف راضي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٢- إسماعيل شيرين: وزيراً للحربية والبحرية.
١٣- حسن كامل الشيشيني: وزيراً للزراعة.
١٤- يوسف سعد: وزيراً للأشغال العمومية.
١٥- مريت غالي: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
١٦- سيد شكري: وزيراً للصحة العمومية.

هـ - إلغاء الأحكام العرفية، وأن تقرر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات دون تدخل القصر.

وأمام الظروف القائمة لم يكن أمام الملك سوى قبول هذه الشروط التي تألفت بمقتضاها الوزارة.

وهذا ملخص عن الحكومات المتتالية في العهد الملكي:

١ - عبد الخالق ثروت «الأولى»: ٣ رجب ١٣٤٠ - ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١هـ. (١ آذار ١٩٢٢ - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م).

٢ - محمد توفيق نسيم «الثانية»: ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١ - ٢٣ جمادي الأخرة ١٣٤١ هـ. (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٩ شباط ١٩٢٣م).

٣ - يحيى إبراهيم: ٢٨ رجب ١٣٤١ - ٢٠ جمادى الأخرة ١٣٤٢هـ. (١٥ آذار ١٩٢٣ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٤ م).

٤ - سعد زغلول: ٢١ جمادى الأخرة ١٣٤٢ - ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ. (٢٨ كانون الثاني ١٩٢٤ - ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ م).

٥ - أحمد زيور «الأولى»: ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٣ - ١٨ شعبان ١٣٤٣هـ. (٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ - ١٣ آذار ١٩٢٥ م).

٦ - أحمد زيور «الثانية»: ١٨ شعبان ١٣٤٣ - ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤هـ. (١٣ آذار ١٩٢٥ - ٧ حزيران ١٩٢٦ م).

٧ - عدلي يكن «الثانية»: ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤ - ١٩ شوال ١٣٤٥هـ. (٧ حزيران ١٩٢٦ - ٢١ نيسان ١٩٢٧ م).

٨ - عبد الخالق ثروت «الثانية»: ٢٤ شوال ١٣٤٥ - ١٣ رمضان

١٣٤٦هـ. (٢٦ نيسان ١٩٢٧ - ٤ آذار ١٩٢٨ م).

٩ - مصطفى النحاس «الأولى»: ٢٥ رمضان ١٣٤٦ - ٧ محرم ١٣٤٧هـ. (١٦ آذار ١٩٢٨ - ٢٥ حزيران ١٩٢٨ م).

١٠- محمد محمود «الأولى»: ٧ محرم ١٣٤٧ - ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٨هـ. (٢٥ حزيران ١٩٢٨ - ٢ تشرين الأول ١٩٢٩ م).

١١- عدلي يكن «الثالثة»: ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٨ - ٣٠ رجب ١٣٤٨هـ. (٣ تشرين الأول ١٩٢٩ - ٣١ كانون الأول ١٩٢٩ م).

١٢- مصطفى النحاس «الثانية»: ١ شعبان ١٣٤٨ - ٢١ محرم ١٣٤٩هـ. (١ كانون الثاني ١٩٣٠ - ١٩ حزيران ١٩٣٠ م).

١٣- إسماعيل صدقي «الأولى»: ٢٣ محرم ١٣٤٩ - ٨ رمضان ١٣٥١هـ. (١٩ حزيران ١٩٣٠ - ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ م).

١٤- إسماعيل صدقي «الثانية»: ٨ رمضان ١٣٥١ - ٨ جمادى الأخرة ١٣٥٢ هـ. (٤ كانون الثاني ١٩٣٣ - ٢٧ أيلول ١٩٣٣ م).

١٥- وزارة عبد الفتاح يحيى: ٨ جمادى الأخرة ١٣٥٢ - ٧ شعبان ١٣٥٣هـ. (٢٧ أيلول ١٩٣٣ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ م).

١٦- محمد توفيق نسيم «الثالثة»: ٧ شعبان ١٣٥٣ - ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ. (١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ - ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م).

١٧- علي ماهر «الأولى»: ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ - ١٩ صفر ١٣٥٥هـ. (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ - ٩ أيار ١٩٣٦ م).

١٨- مصطفى النحاس «الثالثة»: ١٩ صفر ١٣٥٥ - ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ. (٩ أيار ١٩٣٦ - ٢٩ تموز ١٩٣٧ م).

١٩- مصطفى النحاس «الرابعة»: ٢١ جمادى الأول ١٣٥٦ - ٢٧ شوال ١٣٥٦ هـ. (٢٩ تموز ١٩٣٧ - ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧ م).

٢٠- محمد محمود «الثانية»: ٢٨ شوال ١٣٥٦ - ٢٧ صفر ١٣٥٧هـ. (٣١ كانون الأول ١٩٣٧ - ٢٧ نيسان ١٩٣٨ م).

٢١- محمد محمود «الثالثة»: ٢٧ صفر ١٣٥٧ - ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧هـ. (٢٧ نيسان ١٩٣٨ - ٢٤ حزيران ١٩٣٨ م).

٢٢- محمد محمود «الرابعة»: ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٧ - ٣ رجب ١٣٥٨هـ. (٢٤ حزيران ١٩٣٨ - ٨ آب ١٩٣٩ م).

٢٣- علي ماهر «الثانية»: ٣ رجب ١٣٥٨ - ٢٢ جمادى الأول ١٣٥٩هـ. (١٨ آب ١٩٣٩ - ٢٧ حزيران ١٩٤٠ م).

٢٤- حسن صبري: ٢٢ جمادى الأول ١٣٥٩ - ١٤ شوال ١٣٥٩هـ. (٢٧ حزيران ١٩٤٠ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٠ م).

٢٥- حسين سري «الأول»: ١٥ شوال ١٣٥٩ هـ - ٨ رجب ١٣٦٠هـ. (١٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ - ٣١ تموز ١٩٤١ م).

٢٦- حسين سري «الثانية»: ٨ رجب ١٣٦٠ - ١٨ محرم ١٣٦١هـ. (٣١ تموز ١٩٤١ - ٤ شباط ١٩٤٢ م).

٢٧- مصطفى النحاس «الخامسة»: ١٨ محرم ١٣٦١ - ١١ جمادى الأول ١٣٦١ هـ. (٤ شباط ١٩٤٢ - ٢٦ أيار ١٩٤٢ م).

٢٨- مصطفى النحاس «السادسة»: ١١ جمادى الأول ١٣٦١ - ٢١ شوال ١٣٦٣ هـ. (٢٦ أيار ١٩٤٢ - ٨ تشرين الأول ١٩٤٤ م).

٢٩- أحمد ماهر «الأول»: ٢١ شوال ١٣٦٣ - ١ صفر ١٣٦٤ هـ. (٨ تشرين الأول ١٩٤٤ - ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ م).

٣٠- أحمد ماهر «الثانية»: ١ صفر ١٣٦٤ - ١٢ ربيع الأول ١٣٦٤هـ. (١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ - ٢٤ شباط ١٩٤٥ م).

٣١- محمود فهمي النقراشي «الأول»: ١٤ ربيع الأول ١٣٦٤ - ١٤ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ. (٢٤ شباط ١٩٤٥ - ١٥ شباط ١٩٤٦ م).

٣٢- إسماعيل صدقي «الثالثة»: ١٥ ربيع الأول ١٣٦٥ - ١٥ محرم ١٣٦٦هـ. (١٦ شباط ١٩٤٦ - ٩ كانون الأول ١٩٤٦ م).

٣٣- محمود فهمي النقراشي «الثانية»: ١٥ محرم ١٣٦٦ - ٢٧ صفر ١٣٦٨ هـ. (٩ كانون الأول ١٩٤٦ - ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨م).

٣٤- إبراهيم عبد الهادي: ٢٧ صفر ١٣٦٨ - ٤ شوال ١٣٦٨ هـ. (٢٨ كانون الأول ١٩٤٨ - ٢٩ تموز ١٩٤٩ م).

٣٥- حسين سري «الثالثة»: ٤ شوال ١٣٦٨ - ١٢ محرم ١٣٦٩هـ. (٢٩ تموز ١٩٤٩ - ٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ م).

٣٦- حسين سري «الرابعة»: ١٢ محرم ١٣٦٩ - ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩هـ. (٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ - ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ م).

٣٧- مصطفى النحاس «السابعة»: ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ - ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ هـ. (١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ م).

٣٨- علي ماهر «الثالثة»: ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١ - ٦ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ. (٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ - ٢ آذار ١٩٥٢ م).

٣٩- أحمد نجيب الهلالي «الأول»: ٦ جمادى الآخرة ١٣٧١ - ١٠ شوال ١٣٧١ هـ. (٢ آذار ١٩٥٢ - ٢ تموز ١٩٥٢ م).

٤٠- حسين سري «الخامسة»: ١٠ شوال ١٣٧١ - ١ ذي القعدة ١٣٧١هـ. (٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٢ تموز ١٩٥٢ م).

٤١- أحمد نجيب الهلالي «الثانية»: ١ ذي القعدة ١٣٧١ - ٢ ذي القعدة ١٣٧١ هـ. (٢٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٣ تموز ١٩٥٢ م).

وهكذا تعاقبت إحدى وأربعون وزارةً في عهد الملكية في مدة لا تزيد كثيراً على الثلاثين سنة ونصف السنة من: ٣ رجب ١٣٤٠ إلى ٣ ذي القعدة ١٣٧١ هـ. (١ آذار ١٩٢٢ إلى ٢٣ تموز ١٩٥٢ م).

وإذا كان بعض هذه الوزارات قد زادت مدة حكمها على السنتين كوزارة محمود فهمي النقراشي الثانية ووزارة مصطفى النحاس السابعة فإن بعضها لم تصل مدتها إلى ٢٤ ساعة كوزارة أحمد نجيب الهلالي الثانية آخر وزارة في العهد الملكي.

وقد رأس حزب الوفد ثمان وزارات منها:	٨	مصطفى النحاس رأس سبع وزارات وسعد زغلول رأس وزارة واحدة.
ورأس حزب الأحرار الدستوريين ثمان وزارات أيضاً	٨	عبد الخالق ثروت رأس وزارتين. وعدلي يكن رأس وزارتين ومحمد محمود رأس أربع وزارات.
ورأس حزب الهيئة السعدية خمس وزارات	٥	أحمد ماهر رأس وزارتين. ومحمود فهمي النقراشي رأس وزارتين. وإبراهيم عبد الهادي رأس وزارة واحدة.
ورأس حزب الشعب أربع وزارات	٤	إسماعيل صدقي رأس ثلاث وزارات وعبد الفتاح يحيى رأس وزارة واحدة.
ورأس حزب الاتحاد ثلاث وزارات	٣	يحيى إبراهيم رأس وزارة واحدة. محمد توفيق نسيم رأس وزارتين.

أما باقي الوزارات فقد تسلمها مستقلون:

وتسلّم أحمد زيور وزارتين	٢
وتسلّم علي ماهر ثلاث وزارات	٣
وتسلّم حسين سري خمس وزارات	٥
أحمد نجيب الهلالي وزارتين	٢
وتسلّم حسن صبري وزارة واحدة	١

———

٤١ وزارة

———

الفصل الثاني

الجمهورية أو الاستقلال

انتهت الحرب العالمية الثانية، وظهر في العالم دولتين عُظميين: الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، ولها هيمنة على دول القارة الأمريكية وعلى دول غربي أوروبا بقوّتها العسكرية وضخامة اقتصادها، والاتحاد السوفيتي في الشرق وله سيطرته على أراضي الإمبراطورية الروسية ودول شرقي أوروبا. وكان في العالم معسكران أو حلفان: حلف شمالي الأطلسي أو المعسكر الغربي ويشمل دول غربي أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وحلف « وارسو » أو المعسكر الشرقي ويشمل دول شرقي أوروبا وما يُسيطر عليه الروس في القارة الآسيوية. ودول العالم الأخرى تبع لهذا أو ذاك، تسير في فلك دولةٍ كبرى أو تخضع لها أو تتلقّى دعماً مادياً أو مُساعدات عسكرية أو تعيش في ظلّ حمايتها والمحافظة على الحكم فيها.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن المعسكر الشرقي أكثر تكتّلاً وأكثر ترابطاً وانسجاماً إذ فيه رأس واحد هو « الإمبراطورية الروسية »، هو يُصدر الأوامر، ويستجيب الآخرون، ويضع الخطط ويُنفّذ الآخرون، هو الأصل وبقية دول المعسكر تسير في فلكه من غير رأيٍ ولا مُعارضة. أما المعسكر الغربي ففيه أكثر من رأس كلّ يُريد لنفسه الهيمنة، ويسعى إلى السيطرة، ويرغب في القوة ليتفوّق على الآخرين، وهناك إلى جانب الولايات المتحدة كل من انكلترا، وفرنسا، كما أن ألمانيا الغربية تمدّ

برأسها لتطاول أشقائها، بل وتتنافس فرنسا وانكلترا في مستعمراتهما ومناطق نفوذهما، حتى ليبدو أن في هذا المعسكر خللاً إذا ما قُورن مع خصمه المعسكر الآخر.

ورأت الولايات المتحدة أن الخلاص من هذا العمل على زيادة قوتها والسعي لزيادة اقتصادها كي يقوى نفوذها أكثر بين حلفائها، وتتمة للخطة لا بدّ من إضعاف دول معسكرها أمامها وليس أمام خصمها لتكون مكانتها كمكانة الاتحاد السوفييتي بين دول معسكره. وإن أقرب طريق لهذا هو أن تحلّ الولايات المتحدة محلّ انكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما فتزداد قوتها، ويتعاظم اقتصادها وفي الوقت نفسه تقلّ منافسة هاتين الدولتين لها لما يُصيبها من ضعف، وإن هذا لن يفقد المعسكر شيئاً فإن ما كان يأتيه من إمكاناتٍ لا يزال يأتيه بل يزيد نتيجة ضخامة رأس المال وتوحيد الجهود، وكل ما هنالك أنه كان يدخل عليه من جهةٍ فأصبح يدخل من جهةٍ ثانيةٍ. وإن من مناطق النفوذ هذه مصر التي كانت ضمن مناطق نفوذ انكلترا.

اتجهت الولايات المتحدة نحو مصر بعد أن كانت قد حلّت محلّ انكلترا وفرنسا في عددٍ من الدول التي كانت تخضع لتلك الدولتين، وكانت تجد مُقاومةً وعُنفاً في البلدان التي يكون نفوذ إحدى الدولتين ذا جُذور متينة حتى تضطر للتهيئة لعدّة انقلابات أو بذل رؤوس أموال أكثر ضخامةً، ولربما تجد في بلدٍ واحدٍ انقلاباً يتلو انقلاباً تُهيئ واحداً فيُعقبه من صديقتها المنافسة لها انقلاب ثانٍ وهكذا مراتٍ ومراتٍ، وقد لا يحتاج الأمر أكثر من صراعٍ واحدٍ، وحتى يكون هذا، وكي لا يُكلّفها كثيراً بدأت تُركّز بشكلٍ أفضل من السابق فالتجربة سيّدة العلم وقاعدة الدراسات.

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في مصر: ملك فاروق في لهوه، همّه بسط نفوذه وسيطرته كي لا تكون لأحدٍ سواه كلمة. وأحزاب تتصارع

على الحكم، لا تُبالي بالشعب إلا وقت الانتخابات، ومجلس نيابي يُحلّ بأمرٍ ويُرجع بآخر لا يختلف عن أحزابه المتعددة، والشعب فقير بائس مسحوق بالحكم ومطحون من قبل مُلاّك الأرض. وقد بدأت أعداد كبيرة من الشعب والتي تسمح لها ظروفها بالتعلّم والتحرّك تتجه نحو دعوة الإخوان المسلمين بحكم عاطفتها الدينية، ولعلّها تتخلّص مما تُعاني أو على الأقل ترتاح نفسياً من مُشكلاتها وخاصةً بعد أن برزت جماعة الإخوان المسلمين بالدعاية التي حصلت عليها في القتال في فلسطين، وفي حرب القناة، وبعد أن لاحظ الشعب سلوك أفراد هذه الجماعة الطيّب، خُلقاً، وعبادةً، ومُعاملةً، واستقامةً، وتزداد هذه الجماعة قوةً بنظامها الخاص، وضباطها في الجيش وقد غدت أكبر قوة مُنظّمة حزبياً في مصر.

وضعت الولايات المتحدة خطةً لنفسها وهي التهيئة لانقلاب عسكري بالاتصال بضباط الجيش الناقمين على الحكم لوضعه، اللهو، والفساد، وإهمال الجيش وقد ظهر ذلك في القتال في فلسطين، ويُؤيّد هذا الانقلاب شعبياً بالإخوان المسلمين نتيجة القنوات التي تصل بين الضباط الناقمين وضباط الإخوان، حتى إذا تمّ الأمر وحدث الانقلاب كان الضباط الناقمون على معرفةٍ تامةٍ بتنظيم الإخوان، وضباطهم، ومراكز قوتهم، ونقاط ضعفهم، بل ومن المفيد جداً أن تُهيأ مستمسكات على الإخوان أثناء العمل المشترك كمخازن للأسلحة أو غيرها، كما يجب العمل على ضمّ ما أمكن ضمّه من ضباط الإخوان إلى الضباط الناقمين على الحكم للإفادة منهم في الحركة، وفي ضرب الإخوان عندما يُباشر بذلك.

بدأ الاتصال بضباط الجيش الناقمين على الحكم، وقد كان لهم تنظيم سرّيّ في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، وكانت لأكثرهم صلة مع الإخوان، ثم انفرط عقد هذا التنظيم، وانقطعت الصلة مع الإخوان نتيجة الأحكام العرفية التي أعلنت لظروف الحرب، ثم نتيجة حلّ تنظيم جماعة الإخوان بعد مقتل النقراشي، واستمرّ ذلك حتى عام ١٣٦٩هـ

حيث رجع العمل إلى التنظيم كما عاد الاتصال مع ضباط الإخوان والتعرّف عليهم، ولم يكن هؤلاء الضباط الذين بدؤوا بالتنظيم من الضباط الذين يطلبون الدعم والمساعدة من الإخوان وإنما أظهروا انخراطهم في صفوف الجماعة، ولم يُبالِ قادة الإخوان بذلك -كثيراً بل على العكس شعروا بالارتياح حيث ظنّوا أن هذا الانضمام إيمان حقيقي بالدعوة وإيمان سليم في النفوس، وكذلك أحسّ قادة جماعة الإخوان أن حركتهم تنمو فالشعب ذو فطرة سليمة وعاطفة دينية صحيحة، ولم يُدركوا أن هذا تخطيط ماكر، وقد سبق أن خطب الحكام ودّ الإخوان غير أن الإخوان قد عزموا عن كل شيء لأنهم لم يكونوا طلّاب سلطة ولا أصحاب مصلحة وجاه، واستمرت المفاصلة مع الحكام.

وزاد عدد الضباط الناقمين على الحكم، وعُرف تنظيمهم باسم «الضباط الأحرار» وزادت صلتهم مع الإخوان، وتمّ التنسيق، وكثرت اللقاءات، وجاءت الظروف المناسبة، وفي صباح يوم الأربعاء، ٣ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م) تمّ الانقلاب، وسيطر القائمون بالحركة على الوضع تماماً، وكان التعاون بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، وقد أوعز الإخوان إلى ضباطهم في الجيش والشرطة بتنفيذ أوامر رجال الحركة، وقد تمّ ذلك إذ أدّى ضباط الإخوان كل ما طلبت الحركة منهم القيام به، كما أن أفراد جوّالة الإخوان وبعض أعضائهم قد سيطروا على طريق القاهرة - السويس حساباً لأية عملية قد تقوم بها القوات الإنكليزية الموجودة في منطقة القناة.

وكان المقدّم أنور السادات قد دخل بمجموعته دار الإذاعة، وسار إلى غرفة الأخبار ليُذيع بيان الثورة، ولكن المذيع رفض السماح له بذلك إلا بعد مُوافقة الرقيب العام أنور حبيب، فاتصل أنور السادات[1] هاتفياً

(١) كان حسين توفيق قد شكل جمعية سرية هو وأنور السادات، وقد اعتقل أنور السادات =

بأنور حبيب فوافق على إذاعة البيان على مسؤوليته الخاصة، وأعلن المقدّم أنور السادات من الإذاعة: انتهى عهد وبدأ عهد.

قدّم اللواء محمد نجيب إلى رئيس الوزراء نجيب الهلالي طلبات الجيش وهي:

١ - تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة.

٢ - تعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة.

٣ - طرد ستة من حاشية الملك.

رفع رئيس الوزراء طلبات الجيش إلى الملك فوافق عليها، وقدّم نجيب الهلالي استقالة حكومته، وكلّف الملك علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة. وكان الإخوان المسلمون هم الذين رشّحوا علي ماهر إلى رجال الثورة لرئاسة الوزارة فوافق الضباط الأحرار عليه.

وافق علي ماهر يوم الخميس ٣ ذي القعدة على قبول التكليف، وتحدّد موعد مقابلته مع الملك لأداء الوزارة لليمين الدستورية، وقد تمّ ذلك في اليوم نفسه حيث كان علي ماهر قد دبّر أموره مع الضباط والوزراء الذين

= في شهر ذي الحجة من عام ١٣٦١ هـ (كانون الأول ١٩٤٢ م) بتهمة صلته مع الألمان وقضى ما يقرب من عامين في السجن، وعندما أفرج عنه في شوال ١٣٦٣ هـ اختفى.
وألقى حسين توفيق قنبلة في أوائل شوال ١٣٦٤ هـ على سيارة مصطفى النحاس، وبعد ذلك بقليل قتل أمين عثمان بتهمة صلته مع الانكليز، فقبض على أنور السادات في ٩ صفر عام ١٣٦٥ (١٢ كانون الثاني ١٩٤٦ م).
وفي الوقت نفسه كان أنور السادات على صلة مع القصر حتى ٥ ذي القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ تموز ١٩٥٢ م) أي حتى اليوم الثالث من قيام الثورة، وكانت تلك الصلة عن طريق طبيب القصر يوسف رشاد، وعبد الرؤوف نور الدين الضابط في السلاح الحديدي الذي يقوم بالحرب من خلف في وجه القصر.

وقع الاختيار عليهم وأذيع يومها تأليف الوزارة[1].

وذهب اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة يوم الجمعة ٤ ذي القعدة إلى رئاسة مجلس الوزراء ومعه قائد الجناح جمال سالم والنقيب إسماعيل فريد، فاستقبلهم علي ماهر، وطلب اللواء محمد نجيب إبعاد الستة من حاشية الملك وهم: إلياس أندراوس، وأنطوان بوللي، والطيار حسن عاكف، والدكتور يوسف رشاد، ومحمد حلمي حسين، ومحمد حسن. كما أن كريم ثابت كان قد قدّم استقالته، ولما أخبر الملك وافق، وقدّم الجميع استقالاتهم. وأمر الملك بإعطاء محمد نجيب رتبة فريق. كما انتقل الملك من

---

(١) تم تشكيل وزارة علي ماهر على الشكل الآتي:

١ ـ علي ماهر: رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والخارجية والحربية والبحرية.

٢ ـ إبراهيم شوقي: وزيراً للصحة العمومية.

٣ ـ إبراهيم عبد الوهاب: وزيراً للتجارة والصناعة والتموين.

٤ ـ سعد اللبان: وزيراً للمعارف العمومية.

٥ ـ محمد علي رشدي: وزيراً للعدل.

٦ ـ عبد الجليل إبراهيم العمري: وزيراً للمالية والاقتصاد.

٧ ـ ألفونس جريس: وزيراً للزراعة.

٨ ـ محمد زهير جرانة: وزيراً للمواصلات والشؤون الاجتماعية.

٩ ـ محمد كامل نبيه: وزيراً للأشغال.

١٠ ـ فؤاد شيرين: وزيراً للأوقاف.

١١ ـ عبد العزيز عبد الله سالم: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

وفي ١٧ ذي الحجة ١٣٧١ هـ صدر مرسوم بقبول استقالة كل من:

١ ـ محمد كامل نبيه: وزير الأشغال.

٢ ـ عبد العزيز عبد الله سالم: وزير الشؤون البلدية والقروية.

وتعيين كل من:

١ ـ مريت غالي: وزيراً للشؤون القروية.

٢ ـ محمود محمد محمود: وزيراً للمواصلات.

٣ ـ مراد فهمي: وزيراً للأشغال.

٤ ـ إبراهيم بيومي مدكور: وزيراً للإنشاء والتعمير.

٥ ـ نور الدين طراف: وزيراً للشؤون البلدية.

قصر المنتزه إلى قصر رأس التين ومعه زوجته (ناريمان) وابنه ولي العهد أحمد فؤاد، وبناته وقاد الملك السيارة بنفسه.

واقترب بعض الجنود من قصر رأس التين فأطلق عليهم جنود القصر النار فردّوا عليهم النار بالمثل، ثم توقف الرمي، واستدعى الملك علي ماهر لمعرفة ما يُقصد من إطلاق النار، كما وصل المستشار بالسفارة الأمريكية مبعوثاً من السفير (جيفرسون كافري) لمعرفة الخبر. وعرف الجميع أن إطلاق النار لم يكن سوى خطأ وقع من جنود القصر إذ ظنّوا أن جنود الجيش يريدون الاعتداء على القصر فأطلقوا عليهم النار فردّوا عليهم بالمثل. كما وصل إلى القصر الفريق محمد نجيب وقدّم له إنذاراً من الجيش للملك بالتنازل عن العرش قبل الظهر، ومغادرة البلاد قبل آخر النهار وكان ذلك كله يوم السبت ٥ ذي القعدة. وذهب علي ماهر إلى قصر رأس التين، وقابل الملك، وأبلغه الإنذار، ونصحه بالقبول فوافق.

مطالب الملك فاروق:

طلب الملك أن يُسافر إلى إيطاليا بحراً على ظهر الباخرة «المحروسة»[1] وأن تصحبه زوجته ناريمان، وولي عهده، وبناته، وأن يقوم الأسطول المصري بحماية الباخرة حتى إيطاليا.

وأن يُودّع بصورة تتناسب بملكٍ تنازل عن عرشه باختياره.

وأن تشترك الحكومة في وداعه ممثّلة برئيسها.

وأن يشترك الجيش في الوداع ممثّلاً بالفريق محمد نجيب.

وأن يُقابل السفير الأمريكي «جيفرسون كافري» قبل السفر.

---

(١) أصبح اسم الباخرة «المحروسة» فيما بعد «الحرية»، وعلى ظهرها سافر جده إسماعيل باشا إلى إيطاليا متنازلاً عن الحكم.

ووافق محمد نجيب على هذه المطالب كلها عدا حراسة الباخرة، فإن حراسة الأسطول المصري لها سيكون حتى نهاية المياه الإقليمية لمصر، وليس إلى إيطاليا.

وصدر الأمر الملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢م.

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان.

لما كنّا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبغي سعادتها ورقيها.

ولما كنّا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة.

ونزولاً على إرادة الشعب.

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١هـ ٢٦ تموز ١٩٥٢م.

وغادر الملك القصر، وأنزل العلم الملكي، وسلّمه قائد الحرس الملكي إلى علي ماهر الذي قدّمه بدوره إلى الملك، واستقلّ الملك الزورق، وأطلقت الدفعية واحدةً وعشرين طلقةً، وأدّى حرس الشرف التحية العسكرية. وتحدث الملك مع علي ماهر والسفير الأمريكي، وصافح مُودّعيه، وجاء اللواء محمد نجيب ومعه العقيد أحمد شوقي، والمقدم حسين الشافعي، وقائد الجناح جمال سالم، والنقيب إسماعيل فريد، وأدّى محمد نجيب التحية العسكرية. وأوصى فاروق اللواء محمد نجيب بالجيش، وكان مع جمال سالم عصا، فأمره الملك بإلقائها، وحاول جمال الامتناع فأمره محمد نجيب بإلقائها فألقاها، وودّع فاروق الحضور، وأبحرت الباخرة، وفي مساء ذلك اليوم

نُودي بالملك أحمد فؤاد الثاني ملكاً على البلاد وأُعلن عن مجلس الوصاية، واستمرّ ذلك حتى أُعلنت الجمهورية في ٦ شوال ١٣٧٢هـ (١٨ حزيران ١٩٥٣).

وفي الساعة السادسة والنصف مساءً أذاع اللواء محمد نجيب بصوته البيان التالي:

بني وطني: إتماماً للعمل الذي قام به جيشكم الباسل في سبيل قضيتكم قمت في الساعة التاسعة من صباح اليوم ٢٦ تموز ١٩٥٢م الموافق الرابع من ذي القعدة عام ١٣٧١هـ بمقابلة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وسلّمته عريضةً مُوجّهةً إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول تحمل مطلبين على لسان الشعب.

الأول: أن يتنازل جلالته عن العرش لسمو ولي عهده قبل ظهر اليوم.

الثاني: أن يُغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة مساءً.

وقد تفضّل جلالته فوافق على المطلبين وتمّ التنفيذ في المواعيد المحددة دون حدوث ما يُعكّر الصفو. وإن نجاحنا الآن في قضية البلاد يعود إلى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة.

وإني أعلم أن الفرح قد يفيض عن صدوركم لهذا النبأ غير أني أتوسل إليكم أن تستمرّوا في التزام الهدوء حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان.

ولي كبير الأمل في أنكم ستُلبّون ندائي في سبيل الوطن، وفّقنا الله جميعاً لما فيه خيركم ورفاهيتكم والسلام.

وفي الساعة الثامنة أيضاً بثّت الإذاعة البيان الثاني لقائد الحركة اللواء محمد نجيب بصوته أيضاً وقد جاء فيه.

بني وطني: إن ما يُنسب إليّ من عملٍ مجيدٍ إن هو في الحقيقة إلا

جهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنودٍ وضباطٍ ولم يكن لي إلا شرف قيادتهم.

وقد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش إسناد منصب القيادة العامة إليّ بأن يُنعم عليّ برتبة فريقٍ بدرجة الوزير فلم أعلن رفضها حتى لا يعرقل ذلك فرضاً أسمى وهو تنازل الملك عن العرش.

والآن وقد انتهت الأمور فإني أعلن تنازلي عن هذه الرتبة قانعاً برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المادية.

وفي اليوم التالي غادر الفريق محمد نجيب الاسكندرية راجعاً إلى القاهرة، وشكّل الضباط الأحرار مجلس قيادة الثورة برئاسة الفريق محمد نجيب[1]، وصار الرائد عبد الحكيم عامر مديراً لمكتبه.

وفي ١٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢ آب ١٩٥٢م) صدر أمر بإلغاء الألقاب التي كان معمول بها رسمياً، وهي ألقاب تركية مثل (باشا) و(بك) و(أفندي)، وإن كانت قد ألغيت رسمياً إلا أنها بقيت سائدة

---

(١) تشكل مجلس قيادة الثورة من:

١ ـ الفريق محمد نجيب رئيساً.
٢ ـ المقدم جمال عبد الناصر عضواً.
٣ ـ المقدم زكريا محي الدين عضواً.
٤ ـ المقدم عبد اللطيف البغدادي عضواً.
٥ ـ المقدم جمال سالم عضواً.
٦ ـ المقدم حسين الشافعي عضواً.
٧ ـ المقدم عبد المنعم أمين عضواً.
٨ ـ الرائد خالد محي الدين عضواً.
٩ ـ الرائد عبد الحكيم عامر عضواً.
١٠ ـ الرائد حسن ابراهيم عضواً.
١١ ـ الرائد صلاح سالم عضواً.
١٢ ـ الرائد كمال الدين حسين عضواً.

على ألسنة الشعب المصري، ولم يستطع التخلّص منها، وكل رجل يُخاطب أعلى منه لا بدّ له من إضفاء أحد هذه الألقاب، ويعظم اللقب كلما كان يُريد المتكلّم إظهار التعظيم أو التزلّف.

وفي ١٨ ذي الحجة من العام نفسه، طلب من علي ماهر تقديم استقالة حكومته، وشكّل محمد نجيب بنفسه الوزارة[1].

---

(١) شكل محمد نجيب الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ اللواء أركان حرب محمد نجيب: رئيس مجلس الوزراء، وزير الحربية والبحرية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة.
٢ ـ سليمان حافظ: نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية.
٣ ـ عبد الجليل إبراهيم العمري: وزير المالية والاقتصاد.
٤ ـ عبد العزيز عبد الله سالم: وزير الزراعة.
٥ ـ مراد فهمي: وزير الأشغال.
٦ ـ نور الدين طراف: وزير الصحة العمومية.
٧ ـ أحمد حسني: وزير العدل.
٨ ـ إسماعيل محمود القباني: وزير المعارف.
٩ ـ حسين أبو زيد: وزير المواصلات.
١٠ـ أحمد محمد فراج طايع: وزير الخارجية.
١١ـ عبد العزيز علي: وزير الشؤون البلدية والقروية.
١٢ـ أحمد حسن الباقوري: وزير الأوقاف.
١٣ـ محمد فؤاد جلال: وزير الشؤون الاجتماعية.
١٤ـ محمد صبري منصور: وزير التجارة والصناعة.
١٥ـ فريد انطون: وزير التموين.
١٦ـ فتحي رضوان: وزير الدولة.

وفي ٢٩ صفر ١٣٧٢ هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢) صدر مرسوم بتعيين فتحي رضوان وزير الدولة وزيراً للإرشاد القومي.

وفي ٢٢ ربيع الأول ١٣٧٢ هـ (٩ كانون أول ١٩٥٢ م) صدر مرسوم بقبول استقالة كل من:

١ ـ عبد العزيز عبد الله سالم: وزير الزراعة.
٢ ـ أحمد محمد فراج طايع: وزير الخارجية.
٣ ـ عبد العزيز علي: وزير الشؤون البلدية والقروية.

ومن المفارقات في وزارة علي ماهر، أن الوزارة الأولى التي شكلها تولّت سلطات الملك الدستورية بعد وفاة الملك فؤاد، وتولي الملك فاروق عرش مصر، وها هو يُشكّل الوزارة الرابعة لتتولى سلطات الملك الدستورية بعد تنازل الملك فاروق عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد.

وفي ٢٠ ذي الحجة ١٣٧١هـ (٩ أيلول ١٩٥٢م) صدر قانون الإصلاح الزراعي حيث حدّد الملكية، وجعلها لا تزيد على ثلاثمائة فدان لمن له أولاد، ومائتين لمن ليس له أولاد.

وفي ٢٣ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (١٠ كانون الأول ١٩٥٢م) صدر أمر بإلغاء الدستور بحجة أن الملك كان يتّخذ من الدستور مطيةً لتحقيق أغراضه وتنفيذ أهوائه.

وجرت الاتصالات مع زعماء السودان من أجل المفاوضة مع بريطانيا من أجل الجلاء عن مصر، وحلّ مشكلة السودان، ولا بدّ من فصل المشكلتين بعضهما عن بعض لإمكانية نجاح المفاوضات وقد وافق الزعماء السودانيون على هذا الإجراء وهو فصل المشكلتين بعضهما عن بعض. وعمل زعماء مصر الجدد على دمج الأحزاب السودانية الاتحادية (التي تنادي بالاتحاد مع مصر) مع بعضها بعضاً ونشأ منها الحزب الوطني

---

٤ ـ فريد انطون: وزير التموين.

وتعيين كل من:

١ ـ محمد فؤاد جلال: وزير الشؤون الاجتماعية ووزيراً للإرشاد القومي

٢ ـ محمد صبري منصور: وزير التجارة والصناعة ووزيراً للتموين.

٣ ـ فتحي رضوان: وزير الإرشاد القومي ووزيراً للدولة.

٤ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.

٥ ـ عباس مصطفى عمار: وزيراً للشؤون الاجتماعية.

٦ ـ حلمي بهجت بدوي: وزيراً للتجارة والصناعة.

٧ ـ عبد الرزاق صدقي: وزيراً للزراعة.

٨ ـ وليم سليم حنا: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

الاتحادي[1]. وكان على الشعب السوداني أن يبحث في حق تقرير مصيره بالاتحاد مع مصر أو بالاستقلال.

بدأت المفاوضات المصرية ـ البريطانية، وتوصّل المتفاوضون إلى الاتفاق بسرعة ووقعت بينهما المعاهدة في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٢ شباط ١٩٥٣م) وكانت هذه المعاهدة تتألف من خمس عشرة مادة، ولعلّ أهمّ ما جاء فيها:

١ ـ الاحتفاظ بوحدة السودان شمالية وجنوبية.

٢ ـ تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لإنهاء الإدارة الثنائية.

٣ ـ انتخاب مجلس نيابي سوداني بإشراف لجنة.

٤ ـ تأليف لجنة للسودنة.

٥ ـ وضع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية.

وكان الرائد صلاح سالم هو المُكلّف بشؤون السودان، فقام بتصرفاتٍ أفسدت العلاقات بين السودانيين ومصر، إذ اختلف مع إسماعيل الأزهري، فاتصل مع نائبه محمد نور الدين بعد أن أوقع بينهما، كما اتخذ من الرشوة وسيلةً لكسب الزعماء إلى صفّ الاتحاد مع مصر، وقام بالتقرّب من الشيوعيين، وهذا ما كرّه السودانيين بالاتحاد، وحتى ابتعد عن الاتحاد كثير من الذين كانوا يؤيّدونه سابقاً، وسقطت وزارة إسماعيل الأزهري التي تشكّلت على أساس العمل للاتحاد مع مصر، وتألّفت وزارة عبد الله خليل التي كانت ترى الاستقلال. وأخيراً تمّ اتفاق زعماء السودان على استقلال بلادهم على أنها دولة مستقلة خاصة بالسودان من حدود مصر حتى حدود أوغندا.

---

(١) كان إسماعيل الأزهري رئيساً للحزب الجديد، ومحمد نور الدين نائباً للرئيس.

وفي ٢ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م) صدر قرار بحلّ الأحزاب السياسية واستثني من هذا القرار الإخوان المسلمون على أنهم جمعية دينية اجتماعية.

وفي ٦ شوال من عام ١٣٧٢هـ (١٨ حزيران ١٩٥٣م) أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري بمصر. وقد كانت مصر تحكم منذ ٥ ذي القعدة ١٣٧١هـ أي بعد قيام الثورة بثلاثة أيام ومنذ تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه باسم ذلك الطفل الصغير أحمد فؤاد بن فاروق. وبعد أن عدّد القرار سلبيات الأسرة التي كانت تحكم البلاد والتي ذكر منها الخيانة، والعبودية، وعدم احترام الدستور أعلن البيان التالي مُوقّعاً من مجلس قيادة الثورة.

١) ـ نُعلن اليوم باسم الشعب إلغاء النظام الملكي، وحكم أسرة محمد علي، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

٢) ـ إعلان الجمهورية وتولّي اللواء محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظلّ الدستور المؤقت الصادر في ١٠ شباط ١٩٥٣م (٢٦ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ).

٣) ـ يستمرّ هذا النظام طوال فترة الانتقال، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية، واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.

وكان قد صدر قرار في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ بتشكيل لجنة لوضع الدستور، وقد تألفت من خمسين عضواً، وقد ضمّت عدداً من رجال الأحزاب (إذ سبق هذا قرار حلّ الأحزاب بأربعة أيام) حيث شملت أربعةً من حزب الوفد، واثنين من حزب الأحرار الدستوريين، واثنين من الهيئة السعدية، وثلاثة من الإخوان المسلمين، وثلاثة من الحزب الوطني،

وثلاثة من رجال القضاء، وثلاثة من العسكريين، وعدداً من أساتذة الجامعة.

وبعد ثلاثة أيام صدر إعلان دستوري ينصّ على أن يتولّى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا، وأن يتولّى قائد الثورة اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة، ويكون من حقه تعيين الوزراء. وينظر مجلس قيادة الثورة مع مجلس الوزراء في سياسة البلاد العامة، وتكون السلطة بيد المجلسين، وذلك ريثما يصدر الدستور المؤقت. والذي لم يصدر إلّا بعد ثلاثة أعوام.

وقد شملت هذه المرحلة إلى الآن أربعة رؤساء جمهوريات وهم:

١ ـ محمد نجيب.

٢ ـ جمال عبد الناصر.

٣ ـ أنور السادات.

٤ ـ حسني مبارك.

١ ـ عهد محمد نجيب

مع انتهاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، استقالت وزارة محمد نجيب[١] الأولى، فشكّل وزارةً جديدةً ضمّت عدداً من العسكريين وفي الوقت نفسه قلّ فيها عدد المدنيين. وأصبح محمد نجيب رئيساً للجمورية، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً لمجلس الوزراء.

وكان أول قرار وقّعه الرئيس محمد نجيب مرسوم ترقية الرائد عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء، وتعيينه قائداًعاماً للجيش والقوات المسلحة.

أما نائب رئيس الوزراء السابق سليمان الحافظ فقد عين مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية.

وفي ٨ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٥٤م) صدر قرار بحلّ جماعة الإخوان المسلمين. واتخذ بعض رجال الثورة وخاصةً جمال

---

(١) ولد محمد نجيب بالخرطوم في ٢ ذي القعدة ١٣١٨ هـ، والتحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة عام ١٣٣٥، وعندما تخرج عُيّن بالخرطوم، ونقل عام ١٣٤٠ إلى القاهرة إلى الحرس الملكي.
حصل على الإجازة بالحقوق عام ١٣٤٦ هـ، وحصل على رتبة عميد (اميرلاي) عام ١٣٦٧ هـ، واشترك في حملة فلسطين، ونال عام ١٣٧٠ رتبة لواء، وعين مدير لسلاح الحدود، ثم لسلاح المشاة.

عبد الناصر، وجمال سالم، وصلاح سالم مضايقات لرئيس الجمهورية محمد نجيب، فكانت تُختصر كلماته في وسائل الإعلام، وتُهمل أحياناً، ويُطلب منه إبعاد بعض أعوانه دون سببٍ، ويُشتم أمام أنصاره ويطلب منهم إبلاغه، وأمام هذه المضايقات قدّم محمد نجيب استقالته إلى مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٢ شباط ١٩٥٤م)، وبعد ثلاثة أيام صدر قرار مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب على أن يقوم جمال عبد الناصر بكافة سلطاته حتى تُحقق الثورة أهدافها بجلاء المستعمر.

وزارة جمال عبد الناصر[١]:

قامت المظاهرات المؤيّدة لرئيس الجمهورية محمد نجيب وقد قادها الإخوان المسلمون، واشترك فيها كل العناصر المناوئة للاستبداد والمعارضة

---

(١) شكل جمال عبد الناصر وزارته على النحو الآتي:
١ ـ المقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ قائد الجناح جمال سالم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للمواصلات.
٣ ـ عبد الجليل إبراهيم العمري: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للشؤون الاقتصادية.
٤ ـ نور الدين طراف: وزيراً للصحة.
٥ ـ أحمد حسني: وزيراً للعدل والشؤون رئاسة الجمهورية.
٦ ـ أحمد حسن الباقوري: وزيراً للأوقاف.
٧ ـ فتحي رضوان: وزيراً للدولة.
٨ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
٩ ـ حلمي بهجت بدوي: وزير دولة للشؤون العامة.
١٠ـ سليم حنا: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
١١ـ عباس مصطفى عمار: وزيراً للمعارف.
١٢ـ عبد الرزاق صدقي: وزيراً للزراعة.
١٣ـ قائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادي: وزيراً للحربية.

للتسلّط العسكري، وكان من بينها بعض الضباط الذين لا يرون الحكم العسكري، وانطلقت هذه المظاهرات من الجامعات وقد شارك أكثر أعضاء هيئة التدريس الجامعي فيها. وساهمت الهيئة القضائية، ونقابة المعلمين، ونقابة الصحافة في هذه المظاهرات، وأعلنوا جميعاً ضرورة الإفراج عن المعتقلين، وعودة الحكم المدني، وانسحاب الجيش إلى الثكنات.

رأى بعض رجال مجلس الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر تصفية الإخوان المسلمين والشيوعيين وزعماء الأحزاب المنحلّة، ولكنه لم يُؤيِّد هذا الرأي، وخاصة أن المظاهرات كانت عنيفةً إذ يخشى مغبة الأمر فيما إذا حدثت تصفيات، كما أن سلاح الفرسان قد تحرك وطالب بعودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية، ورجوع الجيش إلى الثكنات ودخل ضباطه في نقاشٍ حادٍ مع جمال عبد الناصر.

وزارة محمد نجيب الثانية:

اجتمع مجلس قيادة الثورة في مبنى القيادة واتخذ قراراً بعودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية، وأن يُشكِّل خالد محي الدين وزارةً انتقاليةً لمدة ستة أشهرٍ مهمتها القيام بإجراء انتخابات جمعيةٍ تأسيسيةٍ تقوم بوضع دستورٍ للبلاد، ويعود أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى وحداتهم.

---

* ١٤ـ الرائد أركان حرب صلاح الدين سالم: وزيراً للإرشاد القومي ووزير دولة لشؤون السودان.
١٥ـ أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال العامة.
١٦ـ المقدم أركان حرب زكريا محي الدين: وزيراً للداخلية.
١٧ـ الرائد أركان حرب كمال الدين حسين: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٨ـ حسن أحمد بغدادي: وزيراً للصناعة والتجارة والتموين.
١٩ـ علي الجريتلي: وزيراً للمالية والاقتصاد.

واجتمعت مجموعة أخرى من الضباط[1] بعد هذا في مبنى القيادة نفسه واتخذت قرارات معاكسة لقرارات مجلس قيادة الثورة، وللمقاومة خطة خالد محي الدين التي كانت ترمي إلى أخذ محمد نجيب من منزله إلى قصر عابدين بمظاهرةٍ عسكريةٍ من سلاح الفرسان، وقد اتخذت هذه المجموعة القرارات التالية:

١ ـ أن يقوم سلاح الجو بالتحليق فوق سلاح الفرسان في أول بزوغ الفجر يحول دون حركة سلاح الفرسان.

٢ ـ أن تقوم الشرطة العسكرية باعتقال الضباط الذين يتزعمون الحركة في سلاح الفرسان.

٣ ـ أن يُعتقل محمد نجيب ويُحتفظ به في سلاح المدفعية بـ(ألماظة)، ويُمنع الاتصال به.

وقد قام النقيبان كمال رفعت، وداود عويس باعتقال محمد نجيب، وأبلغاه إلغاء ما اتفق عليه مجلس قيادة الثورة من إعادته رئيساً للجمهورية، ومن تشكيل خالد محي الدين للحكومة الانتقالية، كما أخبراه بأن سلاح الفرسان محاصر، وقد صدّق كل ما قيل له حيث كان سلاح الطيران يُحلِّق في الجو.

واجتمع مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٧ شباط ١٩٥٤م) وأصدر قرارات جديدة بعد تراجعه عما سبق أن أصدر قبل أقلّ من ٢٤ ساعة، وقد قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة إلى رئاسة

---

(١) ضمت هذه المجموعة النقيب كمال رفعت، والرائد صلاح نصر، والرائد مجدي حسنين، والرائد محمد وحيد أباظة، والنقيب سعد زايد، والنقيب حسن تهامي، والنقيب أحمد أنور، والنقيب داود عويس وغيرهم.

الجمهورية على أساس التحولات الآتية:

١) ـ تحويل جمهورية مصر إلى جمهورية نيابية باسم «الجمهورية النيابية المصرية».

٢) ـ تشكيل جمعية تأسيسية تمثّل كافة هيئات الشعب المختلفة، تؤدّي مهمة المجلس النيابي مؤقتاً، وتُراجع نصوص الدستور بعد أن يتمّ وضعها.

٣) ـ إجراء انتخابات بعد ذلك لإجراء الحياة النيابية في مدةٍ أقصاها المرحلة الانتقالية.

وقد قبل محمد نجيب أن يعود إلى رئاسة الجمهورية على هذا الأساس. واستمرّت المظاهرات، وأخذت الآن تُعلن فرحتها وابتهاجها بعودة الرئيس محمد نجيب.

اجتمع مجلس قيادة الثورة في مطلع شهر رجب ١٣٧٣هـ (٥ آذار ١٩٥٤م)، وقرّر أن تتشكّل اللجنة التأسيسية عن طريق الانتخاب، وأن تُلغى الأحكام العرفية، وأن تُلغى الرقابة عن الصحافة.

وفي ٣ رجب ١٣٧٣ هـ (٨ آذار ١٩٥٤ م) صدر أمر مجلس قيادة الثورة بتعيين: اللواء محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة رئيساً لمجلس الوزراء، والمقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين نائباً لرئيس مجلس الوزراء، كما صدر في اليوم نفسه أمر آخر بتأليف الوزارة برئاسة اللواء محمد نجيب[1].

أشاع الذين يُريدون التسلّط من الضباط أن نهاية الثورة معناه سوق

(١) تشكلت وزارة اللواء محمد نجيب على النحو الآتي: =

عددٍ منهم إلى السجن فخشي عدد كبير منهم وتنكّروا بمواقفهم ورغبوا في استمرارية الحكم العسكري، وكانوا أثناء هذه الأحداث قد تعرّفوا على مؤيدي محمد نجيب فعملوا على التخلص منهم وإخراجهم من الجيش بأية وسيلةٍ من الوسائل، وعملوا على إلقاء المتفجرات في عدد من أحياء القاهرة وروّجوا أن سياسة اللين لن تؤدّي إلا إلى خراب البلد لذلك يجب الضغط على الشعب، وإظهار قوة السلطة، وتهديد المغرضين. وصدر قرار بإعادة جماعة الإخوان المسلمين فتراجع عدد منهم عن المعارضة.

= ١ ـ اللواء محمد نجيب: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ المقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٣ ـ قائد الجناح جمال سالم: وزيراً للمواصلات.
٤ ـ عبد الجليل إبراهيم العمري: وزيراً للمالية والاقتصاد.
٥ ـ نور الدين طراف: وزيراً للصحة.
٦ ـ أحمد حسني: وزيراً للعدل والشؤون رئاسة الجمهورية.
٧ ـ أحمد حسن الباقوري: وزيراً للأوقاف.
٨ ـ فتحي رضوان: وزيراً للدولة.
٩ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
١٠ـ حلمي بهجت بدوي: وزير دولة للشؤون العامة.
١١ـ وليم سليم حنا: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
١٢ـ عباس مصطفى عمار: وزيراً للمعارف.
١٣ـ عبد الرزاق صدقي: وزيراً للزراعة.
١٤ـ قائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادي: وزيراً للحربية.
١٥ـ الرائد أركان حرب صلاح الدين مصطفى سالم: وزيراً للإرشاد القومي ووزير دولة لشؤون السودان.
١٦ـ أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.
١٧ـ المقدم أركان حرب زكريا محي الدين: وزيراً للداخلية.
١٨ـ الرائد أركان حرب كمال الدين حسين: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٩ـ حسن أحمد بغدادي: وزيراً للتجارة والصناعة والتموين.
٢٠ـ علي الجريتلي: وزيراً للمالية والاقتصاد.

واجتمع مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢١ رجب ١٣٧٣هـ (٢٥ آذار ١٩٥٤م) وتقدّم جمال عبد الناصر بعددٍ من المقترحات التي تناصر الحرية والحياة النيابية ومنها.

١ ـ يسمح بتشكيل الأحزاب ونشاطها.

٢ ـ لا يؤلف مجلس الثورة حزباً.

٣ ـ لا يحرم أحد من الحقوق السياسية.

٤ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حرّاً مُباشراً وتكون له سلطة السيادة وسلطة المجلس النيابي.

٥ ـ حلّ مجلس قيادة الثورة في ٢٤ تموز أي بعد مرور عامين عليها، وبذلك تكون قد انتهت.

٦ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية مجرّد انعقادها رئيس الجمهورية.

حدث إضراب عام للمواصلات بتدبير الرائد إبراهيم الطحاوي. فوافق المجلس على ذلك. وبعدها نزل عمال مديرية التحرير إلى القاهرة وهم يهتفون للثورة ويُنادون بسقوط محمد نجيب بتدبير من الرائد مجدي حسنين.

هاجم عمال مديرية التحرير وجنود الشرطة العسكرية بملابسهم المدنية وبإمرة الرائد حسين عرفة مجلس الدولة لأنه أيّد الحياة النيابية، وأجبروا عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وباقي الأعضاء على توقيع بيان بتأييد مجلس الثورة.

ونتيجة هذه الأحداث توقف نشاط المعادين لرجال الثورة.

واجتمع مجلس قيادة الثورة وأوقف تنفيذ قرارات ٢١ رجب (٢٥ آذار).

وجرت عدّة اعتداءات على محمد نجيب وصل بعضها إلى الضرب من المقدّم أحمد أنور، فتأثر، وأصبح صورة في الرئاسة.

وزارة جمال عبد الناصر:

قدّم محمد نجيب استقالته فاستلم مكانه جمال عبد الناصر وشكّل وزارته الثانية، في ١١ شعبان ١٣٧٣ هـ (١٧ نيسان ١٩٥٤ م)[1]، وبدا التسلّط

---

(١) شكل جمال عبد الناصر وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ ـ المقدم أركان حرب جمال عبد الناصر حسين: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ قائد الجناح جمال سالم: وزيراً للمواصلات.
٣ ـ نور الدين طراف: وزيراً للصحة.
٤ ـ أحمد حسني: وزيراً للعدل.
٥ ـ أحمد حسن الباقوري: وزيراً للأوقاف.
٦ ـ فتحي رضوان: وزيراً للدولة.
٧ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
٨ ـ عبد الرزاق صدقي: وزيراً للزراعة.
٩ ـ قائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادي: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
١٠ـ الرائد أركان حرب صلاح الدين سالم: وزيراً للإرشاد القومي، ووزير دولة لشؤون السودان.
١١ـ المقدم أركان حرب زكريا محي الدين: وزيراً للداخلية.
١٢ـ الرائد أركان حرب كمال الدين حسين: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٣ـ المقدم أركان حرب حسين الشافعي: وزيراً للحربية.
١٤ـ قائد الجناح حسن إبراهيم: وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.
١٥ـ أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.
١٦ـ محمد عوض محمد: وزيراً للمعارف.
١٧ـ حسن مرعي: وزيراً للتجارة والصناعة.
١٨ـ جندي عبد الملك: وزيراً للتموين.
١٩ـ عبد الحميد الشريف: وزيراً للمالية والاقتصاد.
٢٠ـ النقيب أركان حرب عبد الفتاح حسن: نائباً لوزير الدولة لشؤون السودان.
٢١ـ عبد المنعم القيسوني: نائباً لوزير المالية والاقتصاد.
٢٢ـ محمد أبو نصير: نائباً لوزير التجارة والصناعة.

واضحاً والاستبداد ظاهراً، ويتركّز على الحكم في يد فردٍ، وتدور أجهزة الدولة في اتجاه شخصٍ واحدٍ هو جمال عبد الناصر وإن كانت له حتى هذا الوقت مظاهر في بعض الضباط الآخرين يُوجّههم ويُقوّيهم ليخدموه، وأخذت بعض الإجراءات الاستبدادية تظهر بشكل قوانين جائرة تفوح منها روائح الحقد والتشفّي، ومن هذه الإجراءات:

١ - أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٤ شعبان عام ١٣٧٣هـ قراراً بحرمانه كل من تولّى الوزارة من عام (١٩٣٦م) حتى قيام الثورة من الوظائف العامة لمدة خمس سنوات.

٢ - فصل بعض الطلاب من الجامعات أو حرمان بعضهم من الامتحانات، ويقصد بذلك الطلاب الذين قادوا المظاهرات التي خرجت تطالب بعودة محمد نجيب إلى الرئاسة.

٣ - فصل بعض أعضاء هيئة تدريس الجامعة أو إحالتهم على التقاعد لدعمهم المظاهرات أو مشاركتهم فيها أو تشجيع الطلبة عليها.

٤ - طرد أفراد الأسرة التي كانت تحكم مصر من البلاد نهائياً.

٥ - وضع قوانين جائرة للصحافة ومصادرة بعض الصحف والمجلات.

٦ - حرمان بعض السياسيين القدامى من الحقوق السياسية ومحاكمة بعضهم دون سبب.

٧ - التخلص من بعض المحامين من أعضاء النقابة.

وكان نتيجة ذلك أن استقال معظم الوزراء من غير العسكريين، ولم تعد هناك قدرة لمحمد نجيب على الوقوف في وجه تيار الاستبداد، وأُبعد

* وفي ٢٤ شعبان ١٣٧٢هـ (٣٠ نيسان ١٩٥٤م) صدر أمر مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة كل من:

١ - محمد عوض محمد - وزير المعارف.

خالد محيي الدين عن مجلس قيادة الثورة، وعيّن سفيراً للبلاد دون سفارة وذلك لموقفه بجانب محمد نجيب أثناء الأزمة. وتخوّف السودانيون من هذا الظلم ففضلوا الاستقلال والابتعاد عن مصر حتى أولئك الذين كانوا يُنادون في الوحدة بين الجزأين. وأُتلفت الأشرطة التي كانت مسجلة خطب محمد نجيب كلها وكذلك الأشرطة التي فيها ثناء عليه.

وكانت حركة التحرير التي أُنشئت بعد ستة أشهر من قيام الثورة بمجال حركة العسكريين والنطق باسمها، والدعوة، والظلم، وتحقيق الأهداف باسمها ولمصلحتها وفي سبيل المحافظة عليها، واستمرّت هذه الحركة كحزبٍ للدولة مدة أربع سنوات.

اتفاقية الجلاء:

لقد كان موضوع السودان هو نقطة الخلاف دائماً بين المفاوضين المصريين والإنكليز، فالمصريون يعدّون السودان جزءاً من مصر لا يمكن التنازل عنه، والإنكليز يُريدون الفصل بين الجزأين ولهذا كانت تتعثّر المفاوضات بين الطرفين مدة ثلاثين سنةً كاملةً، فلما وافق رجال الثورة المصرية على الفصل سارت المفاوضات بشكلٍ سريعٍ نحو التوصل إلى الاتفاق بين وجهات النظر.

بدأت الاجتماعات لاتفاقية الجلاء عن مصر في ١٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٣م) غير أنها لم تلبث أن توقفت بعد عشرة أيام (٢٤ شعبان ١٣٧٢هـ). واستمرّت متوقفةً أكثر من سنة حيث عادت اللقاءات في شهر ذي القعدة وفي ٢٧ منه (٢٧ تموز ١٩٥٤م) تمّ التوقيع على بنود الاتفاقية بالأحرف الأولى. ثم تمّ التوقيع النهائي عليها في ١٤ صفر ١٣٧٤هـ (١١ تشرين الأول ١٩٥٤م)، ومما سهّل أيضاً التفاهم إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر في الأمن وأن مصر لن تعتدي على إسرائيل، ولن تحول دون استخدامها خليج العقبة للملاحة إذ كانت إسرائيل من قبل

تعدّ وجود القوات الانكليزية في قناة السويس حاجزاً بين مصر وإسرائيل فإن تم الجلاء، زال المانع في انتقال قواتٍ مصريةٍ ضخمةٍ من أرض مصر إلى سيناء وإلى ضفاف خليج العقبة الغربية، لذا كانت تُمانع في الجلاء، وتطالب انكلترا باستمرارها، فلما زار عبد الرحمن صادق المستشار الصحفي بجمال عبد الناصر إسرائيل سراً طمأن اليهود من ناحية مصر، وأن الخطر لا يمكن أن يأتي إلى إسرائيل من جهة الثورة المصرية، وصدر البلاغ المشترك بين انكلترا ومصر بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية وقد جاء فيه:

وقع اليوم في القاهرة رئيس وزراء جمهورية مصر وزملاؤه أعضاء الجانب المصري، والسيد (ناتنغ) وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطانية، والسفير البريطاني، وميجور جنرال (بنسون) اتفاقاً بشأن منطقة قاعدة السويس، الغرض منه إقامة العلاقات المصرية - الإنكليزية على أساسٍ جديدٍ من التعاون، ولقد بذل الجانبان جهداً كبيراً للوصول إلى اتفاقٍ واضحٍ شاملٍ يكون أداةً بناءةً لقضية السلام.

١ - انتهاء معاهدة (١٩٣٦م).

٢ - جلاء القوات البريطانية جلاءً تاماً عن الأراضي المصرية في مدةٍ أقصاها عشرون شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٣ - يحقّ للقوات البريطانية العودة إلى هذه القاعدة في حالة تعرّض مصر أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى معاهدة الضمان الجماعي أو تركيا إلى هجوم مسلح من الخارج، ومن أجل هذا تبقى القاعدة في حالةٍ صالحةٍ للاستعمال ومعدّةً للاستخدام فوراً، ويقوم بالإشراف عليها خبراء مدنيون بريطانيون لا يتجاوز عددهم ألف خبيرٍ.

٤ - إذا حدث ما يستدعي العودة للقاعدة فإن الجيوش البريطانية تخلو عنها بمجرد وقف القتال الذي استدعى العودة إليها.

٥ - في حالة التهديد بحرب في المنطقة السابقة تجري اتصالات بين

مصر وبريطانيا لتقرير ما يلزم.

٦ - مدة الاتفاقية سبع سنواتٍ، ويتشاور الطرفان في السنة الأخيرة منها لتقرير ما يلزم من تدابير. وكان رئيس الجانب المصري بالمفاوضات جمال عبد الناصر.

وبناءً على هذه الاتفاقية أخذت القوات البريطانية بالجلاء عن القناة في ٥ ذي القعدة ١٣٧٥هـ (١٣ حزيران ١٩٥٦م)، وانتهى بعد أكثر من شهر قليلاً في ١٠ ذي الحجة ١٣٧٥هـ (١٨ تموز ١٩٥٦م).

انتقد كثيرون اتفاقية الجلاء هذه إذ أبقت مصر مرتبطةً بانكلترا، ولانكلترا قاعدة في مصر تعود إليها، واحتمال الاعتداء على تركيا أمر قائم بل كان مُتوقعاً يومذاك في كل لحظةٍ، وكان الإخوان المسلمون أكثر من انتقد هذه الإتفاقية، ولكنه الرئيس جمال عبد الناصر لم يتعوّد أن يُنتقد في عملٍ يقوم به لذا فقد خطّط للإيقاع بالإخوان المسلمين.

حادثة المنشية:

أقيم حفل تكريم لجمال عبد الناصر ورفاقه الذين وقعوا اتفاقية الجلاء وكان مكان الحفل في حديقة المنشية بمدينة الاسكندرية في ٢٩ صفر ١٣٧٤هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٤م). وقد اتخذت الاحتياطات الأمنية اللازمة، وخُصّصت الأماكن كلها القريبة من جمال عبد الناصر لهيئة التحرير، ومديرية التحرير، والحرس الوطني. وأثناء الحفل أُطلقت ثمانية عياراتٍ نارية من مسدسٍ باتجاه جمال عبد الناصر، ولكنه لم يصب أحد وادُّعي أنّ محمود عبد اللطيف الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين هو الذي قام بإطلاق النار يُريد اغتيال جمال عبد الناصر بتخطيطٍ من الإخوان المسلمين، ورغم أن المسرحية واضحة إلا انها أخذت حقيقةً فالإخوان المسلمون لا يمكن أن يرسلوا فرداً واحداً لمثل هذه المهمة، وعندهم

الإمكانات الكافية. ولم يحدث ذعر في الحفل في المقاعد الأولى إذ كان من المفروض أن يحدث وأن يُغادر المكان بعضهم وأن تأتي قوة جدية من قوات الأمن ولم يحدث هذا أبداً مما يدل على أن الأمر كان معروفاً. ولم يوجد أي أثر للرصاص على الجدار الذي خلف جمال عبد الناصر فكأن الطلقات كانت محشوة باروداً فقط، بل إن أسرة جمال عبد الناصر لم تصب في منزلها بأي ذعر وكأنها تعرف ماذا سيتم من تمثيل. وبدأت بعدها الأخيلة تسبح في الأوهام، وكلها تُعطي دلالة على أن الحادثة لم تخرج عن كونها مسرحية، ومثلاً خرجت جريدة الأهرام بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٣٧٤هـ لتقول: اعترف محمود عبد اللطيف بأن الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين سلّمه المسدس الذي استخدمه في ارتكاب الجريمة، وأعطاه جنيهين للإنفاق على أسرته أثناء غيابه لارتكاب الحادث بالاسكندرية، وأن الأستاذ هنداوي دوير المحامي في أمبابة هو الذي حرّضه وأعطاه المسدس. (وكأن جنيهين فيهما إعالة أسرة).

كما ذكرت الصحف المصرية عقب الحادث أن نوبياً اسمه آدم خديوي عثر على المسدس الذي استعمل في الجريمة وذهب سيراً على الأقدام من الاسكندرية إلى القاهرة. يا سبحان الله، ألم يُؤخذ المسدس من الجاني؟ ألم يُسأل، عنه؟ لماذا السير على الأقدام؟ ألا يخشى أن يسأله أحد؟ أمور مضحكة، ورغم ذلك جعلوها حقيقة وأكثروا من الحديث فيها. وشكّلت محكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، وكانت على مستوى تلك المسرحية وصدر حكم الإعدام بحق ستة من كبار الإخوان المسلمين: حسن الهضيبي المرشد العام، ومحمد الفرغلي، وعبد القادر عودة، ويوسف طلعت، وإبراهيم الطيب، وهنداوي دوير، ثم محمود عبد اللطيف، ثم خُفّف الحكم عن المرشد العام لكبر سنه، ومرضه ونُفّذ بالآخرين. ثم زجّ بالآلاف في السجون، ومارس المسؤولون أبشع أنواع العذاب وأقساه وأحقره، ولم تنج النساء من ذلك.

ودارت الشائعات حول محمد نجيب، وتقرر تقديمه إلى المحكمة، ثم اقتصر جمال عبد الناصر على عزله من منصبه، وتحديد إقامته، وحرمانه من الحقوق السياسية، وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى توفي.

أما جمال عبد الناصر فسخّر بعدئذٍ وسائل الإعلام كلها لتمجيده والثناء عليه ورفعه فوق مستوى الشعب، حتى فُرض على المدارس أن تفتتح نهارها بأناشيد المدح له وتُنهي يومها بمثل ذلك، ولم يعد في الساحة ناقد بعد القضاء على الإخوان المسلمين. وبعد أن أمّن الوضع الداخلي اتجه نحو خارج مصر ليبني مجده أمام شعبه، وليحقق أماني النفس بالعظمة التي يبغيها، وكذلك كانت الدول التي وضعته في ذلك الموضع تُريد ذلك ليرتفع شأنه وتُنفذ من ورائه مخططاتها.

مؤتمر باندونغ:

عُقد في مدينة باندونغ في أندونيسيا مؤتمر حضرته تسع وعشرون دولة مما جعل له تلك الأهمية، وكانت الجلسات من ٢٦ شعبان - ٢ رمضان ١٣٧٤هـ (١٨ - ٢٤ نيسان ١٩٥٥م)، وقد زار باكستان في طريقه واستقبل كرئيس لدولة إسلامية استقبالاً ضخماً، وزار الهند وبالغت الهند في الترحيب به لتكسبه إلى جانبها ضد باكستان حيث الخلاف بينهما كبيراً، ولما وصلت أخبار استقباله في باكستان والهند أعدت أندونيسيا له استقبالاً مماثلاً، وفي كل هذه الجولة ووسائل الإعلام المرافقة تشيد وتُمجّد وتبعث بالمعلومات المبالغ فيها إلى وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام المصرية فتقوم بدور كبير وتُتمم أعمال الوسائل المرافقة، حتى عظم الرجل في أعين الجيل الناشئ من غير حق.

وفي أندونيسيا في مؤتمر باندونغ أعلن أنه سيتوجه إلى طلب السلاح من الشرق ويكسر احتكار الغرب للسلاح، وفعلاً طلب السلاح من روسيا وأرسلت له صفقة تشيكية أول الأمر وتلتها روسية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تُريد الحصول على بعض الأسرار والمعلومات الروسية، وتبغي مفتاحاً لها لتنفيذ هذا الغرض فاتّخذت من جمال عبد الناصر هذا المفتاح، ورسمت له الطريق فسار فيه، وكانت تُوجّه له النقد للتعمية ويقوم هو بالهجوم عليها للغرض نفسه. وتُظهر الابتعاد عنه ومحاولة إرباكه، ويُبدي النأي عنها والتعالي عليها ليرتبط في الشعب وتستطيع تنفيذ ما تُريد.

السدّ العالي:

سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها للسدّ العالي وحالت دون إمداد البنك الدولي له بالقروض، فاتّجه نحو روسيا فأعطته الخبراء، وتعهّدت ببناء السدّ العالي، وكان مجالاً آخر للدعاية والفخر، واستمر يتحرّك نحو اليمين ويُهاجمه ويُنادي بالتوجّه نحو الشمال ويُثني عليه.

المؤتمر الإسلامي:

عُقد في القدس المؤتمر الإسلامي، وكان يضمّ عدداً من زعماء الإخوان المسلمين، ويتسلّم سعيد رمضان أمانة سرّه فأغاظ ذلك جمال عبد الناصر، فعمل على إنشاء المؤتمر الإسلامي الدولي الذي شمل عدداً من الدول الإسلامية، وأوكل أمانته العامة إلى أنور السادات، وكان هذا العمل مجالاً آخر للدعاية رغم أنه لم يُقدّم شيئاً مع الإمكانات الضخمة التي وُضعت تحت تصرّفه من بعض الدول الغنيّة. ثم حلّ المؤتمر الإسلامي الدولي بعد أقلّ من عشر سنوات، وحلّ محلّه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الرئاسة:

انتهت المرحلة الانتقالية التي حدّدها مجلس قيادة الثورة، فقرّر جمال عبد الناصر التفرّد بالسلطة، والانتهاء من رجال الثورة إذ يُريد أن يضعهم تحت يديه يتصرّف بهم، ويتنقّل بهم حيث يشاء كأحجار الشطرنج، وأعلن

أنه يريد أن يسير بالبلاد نحو الحياة الدستورية، فيكون هناك رئيس للجمهورية، ومجلس تشريعي.

كان الدستور المؤقت قد صدر في ٣ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٥٦م)، فأعلن عن الترشيح لرئاسة الجمهورية، ورشّح نفسه وبشكلٍ طبيعي لم يترشّح آخر، حيث لا يجرؤ ثانٍ على ترشيح نفسه إلا إن كان يريد الانتحار، وبالنهاية يبقى جمال عبد الناصر وحده في الميدان، وجرى الاستفتاء على هذا الترشيح، والاستفتاء لعبة من ألاعيب الخداع لكسب الصفة الشرعية، وحصل على الأصوات كلها إلا ما استثنى لإظهار الحرية وكانت نسبة ما حصل عليه ٩٩,٩٩٩٪، وبذا أصبح رئيساً للجمهورية، وانتهت مهمّة مجلس قيادة الثورة وانتهى دوره وحلّ تلقائياً منذ تمّ الإستفتاء في ١٧ ذي القعدة ١٣٧٥هـ (٢٥ حزيران ١٩٥٦م).

وبعد مرور ثلاث سنواتٍ ميلاديةٍ تماماً على قيام الثورة عدّت المرحلة الانتقالية قد انتهت وجرى الاستفتاء على الدستور المؤقت، في ١٥ ذي الحجة ١٣٧٥هـ (٢٣ تموز ١٩٥٦م)، وتمّت الموافقة عليه وبذا أصبح لمصر رئيس جمهوريةٍ ولها دستور قد وافق عليه الشعب.

تعاقبت في هذه المرحلة ست وزارات وهي:

١ - وزارة علي ماهر: ٣ ذي القعدة ١٣٧١ - ١٨ ذي الحجة ١٣٧١هـ. (٢٤ تموز ١٩٥٢ - ٧ أيلول ١٩٥٢ م).

٢ - وزارة محمد نجيب الأولى: ١٨ ذي الحجة ١٣٧١ - ٦ شوال ١٣٧٢هـ. (٧ أيلول ١٩٥٢ - ١٨ حزيران ١٩٥٣ م).

٣ - وزارة محمد نجيب الثانية: ٦ شوال ١٣٧٢ - ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ. (١٨ حزيران ١٩٥٣ - ٢٢ شباط ١٩٥٤ م).

٤ - وزارة جمال عبد الناصر الأولى: ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٣ -

رجب ١٣٧٣ هـ. (٢٢ شباط ١٩٥٤ - ٨ آذار ١٩٥٤ م).

٥ - وزارة محمد نجيب الثالثة: ٤ رجب ١٣٧٣ - ١٤ شعبان ١٣٧٣ هـ. (٨ آذار ١٩٥٤ - ١٧ نيسان ١٩٥٤ م).

٦ - وزارة جمال عبد الناصر الثانية: ١٤ شعبان ١٣٧٣ - ١٧ ذي القعدة ١٣٧٥ هـ. (١٧ نيسان ١٩٥٤ - ٢٥ حزيران ١٩٥٦ م).

٢ - عهد جمال عبد الناصر

تسلّم جمال عبد الناصر مهمة رئاسة الجمهورية بعد انقضاء ثلاث سنوات على قيام الثورة أو بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ومارس صلاحياته من ذلك اليوم، وإن كان يمارسها حقيقةً ومن غير منازع منذ استقالة محمد نجيب وقبول ذلك ثم العودة عن القبول ورجوعه إلى الرئاسة في ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (٢٧ شباط ١٩٥٤ م).

تأميم قناة السويس:

كان أول عمل قام به جمال عبد الناصر بعد تسلّمه منصب رئاسة الجمهورية رسمياً إضافة إلى رئاسة الوزراء[1] تأميم قناة السويس في ١٨ ذي

---

(١) أصدر جمال عبد الناصر أمراً بتشكيل الوزارة على النحو الآتي:

١ - عبد اللطيف البغدادي، وزيراً للشؤون البلدية والقروية، ووزير دولة للتخطيط.

٢ - زكريا عبد المجيد محي الدين، وزيراً للداخلية.

٣ - حسين محمود الشافعي، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

٤ - عبد الحكيم عامر، وزيراً للحربية مع احتفاظه بالقيادة العامة.

٥ - كمال الدين حسين، وزيراً للتربية والتعليم.

٦ - نور الدين طراف، وزيراً للصحة.

٧ - أحمد حسني، وزيراً للعدل.

٨ - أحمد حسن الباقوري، وزيراً للأوقاف.

الحجة ١٣٧٥ هـ (٢٦ تموز ١٩٥٦ م) أعلن ذلك من الاسكندرية دون دراسة ومن غير نظرٍ إلى ما سيؤدي إليه هذا التصرّف ومن غير استشارة أحدٍ من مستشاريه أو من المقربين إليه بل من المسؤولين عن الجيش والقوات المسلحة لبحث إمكانية التصدي للاحتمالات المرتقبة. أعلن ذلك ردّ فعل للتصريح أدلى به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس وقال فيه: إن الاقتصاد المصري منهار.

ترك المرشدون الأجانب عملهم في القناة وعددهم ١٦٥ مرشداً، وبقي منهم سبعة فقط من اليونان إضافةً إلى أربعين آخرين من مصر، ولكن لم يلبث أن حلّ محلّهم غيره من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ويوغسلافيا، والهند وسار الأمر بشكل طبيعي ومنظّم.

وضعت مصر يدها على أموال الشركة في البنك العثماني وقيمتها خمسة ملايين جنيه.

كان ردّ فعل انكلترا أن جمّدت الحساب الجاري لمصر بالعملة الاسترلينية وقيمته مائة واثنا عشر مليوناً من الجنيهات، وفرضت الحماية على أموال الشركة في لندن.

---

٩ ـ فتحي رضوان: وزيراً للإرشاد القومي.
١٠ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
١١ ـ عبد الرزاق صدقي: وزيراً للزراعة.
١٢ ـ أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.
١٣ ـ عبد المنعم القيسوني: وزيراً للمالية والاقتصاد.
١٤ ـ محمد أبو نصير: وزيراً للتجارة.
١٥ ـ كمال رمزي استينو: وزيراً للتموين.
١٦ ـ عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
١٧ ـ مصطفى خليل كامل مصطفى: وزيراً للمواصلات.
١٨ ـ سيد مرعي: وزير دولة للإصلاح الزراعي.
١٩ ـ عبد القادر حسن: ملاك لوزير الخارجية.

وجمّدت فرنسا أرصدة مصر في البنوك الفرنسية.

وجمّدت الولايات المتحدة كذلك أرصدة مصر في البنوك الأمريكية وتقدّر بستين مليون جنيه.

رفضت فرنسا وانكلترا دفع رسوم على سفنها التي تمر في القناة وكانت من قبل تدفع الرسوم للشركة القديمة في لندن وباريس.

قررت الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا عقد مؤتمرٍ للدول البحرية وعددها ثمان وهي الموقّعة على معاهدة استانبول، إضافةً إلى ست عشرة دولةً منتفعةً بالقناة، وعُقد المؤتمر في لندن بتاريخ ١٠ محرم ١٣٧٦ هـ (١٦ آب ١٩٥٦ م)، وقرّر المؤتمر إنشاء هيئةٍ دوليةٍ لإدارة القناة مع مصر تعرف باسم «هيئة المنتفعين» مع الاعتراف بحقّ السيادة المصرية على القناة، وضمان دخلٍ عادلٍ لمصر منها، وأرسل لجنة إلى مصر برئاسة (روبرت منزيس) رئيس وزراء أستراليا لإبلاغها القرار غير أن مصر قد رفضت هذا القرار.

بدلت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها المتعنّت أو الذي كان يظهر عليه التعنّت، وأبدت التساهل مع مصر، وأعلن وزير خارجيتها جون فوستر دالاس أن قناة السويس لا تمثّل مركزاً رئيسياً من اهتمام الولايات المتحدة.

عرضت انكلترا وفرنسا الأمر على مجلس الأمن في ١ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٥٦ م) وبعد المناقشة أصدر مجلس الأمن القرار الآتي:

١ ـ تكون الملاحة حرةً في قناة السويس ومفتوحةً للجميع دون تمييز.
٢ ـ أن تحترم سيادة مصر عليها.
٣ ـ أن تكون إدارة القناة منفصلةً عن سياسات كل الدول.
٤ ـ أن تحدّد رسوم القناة بالاتفاق بين مصر والمنتفعين بالقناة.

٥ ـ أن تُخصّص نسبة عادلة للتحسينات والتطوير.

٦ ـ يسوّى الأمر في حالة النزاع بالتحكيم.

(يلاحظ في البند الأول أن عدم التمييز إنما يقصد به إسرائيل).

وقد وافقت مصر على هذا القرار الذي عُرف بالمبادىء الستة ولكن انكلترا وفرنسا قد أصرّتا على قرار هيئة المنتفعين، وأخذتا بالاستعداد لعمل شيءٍ حاسمٍ في الموضوع، وكانت الأمور تُشير إلى ذلك، فوصلت معلومات من الملحق العسكري المصري ثروت عكاشة في فرنسا تنبىء بذلك، ونقل الأمريكيون معلوماتٍ عن ذلك إلى السفير المصري في واشنطن غير أن جمال عبد الناصر لم يقتنع بهذا كله، واستبعد ذلك، أو هو يعلم ذلك ولكنه لا يريد أن يظهر هذه المعرفة، أو يحسب للأمر حساباً لذا بدا أنه غير مصدق وأن الخبر عارٍ عن الصحة. لذا لم يتخذ أية احتياطات وأفهمت انكلترا وفرنسا دولة إسرائيل في أن التأميم إنما يُقصد منه حصارها ومنع السفن القادمة إلى إسرائيل أو المنطلقة منها من المرور في القناة لذا عليها القيام بعملٍ ضدّ هذا الإجراء وإلاّ يعقبه آخر. ووصلت الأخبار بالحشود الإنكليزية والفرنسية في قبرص إلى زكريا العادل الملحق العسكري المصري في تركيا عن طريق الأتراك وأبلغ بذلك الحكم المصري، ولكن جمال عبد الناصر لم يُبدِ أي اهتمام.

وتقوم إسرائيل بالهجوم على سيناء يوم الاثنين مساءً تاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ م)، وأنزلت المظليين عند ممر (متلا). فصدرت الأوامر إلى رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية صدقي محمود لضرب القوات الإسرائيلية فأجاب بعدم الاستعداد لعدم توفّر الوقود اللازم للطائرات لديه.

أرسلت انكلترا وفرنسا إنذاراً إلى كلٍ من مصر وإسرائيل بسحب قواتها بعيداً عن قناة السويس مسافة لا تقلّ عن عشرة أميال. وأن قوات

انكلترا وفرنسا ستحتلّ النقاط الرئيسية في كلٍ من بور سعيد والإسماعيلية والسويس لضمان الملاحة بالقناة لجميع سفن العالم، وكان هذا الإنذار يوم الثلاثاء ٢٦ ربيع الأول، وذكرتا أن الإنذار إن لم يُنفّذ خلال ١٢ ساعة فإنهما ستضطران للتدخّل العسكري.

صدرت الأوامر إلى القوات المصرية في سيناء بالإنسحاب وذلك مساء يوم الأربعاء، وبدأت الغارات على القاهرة، واستمرّ ذلك يوم الخميس والجمعة، ودُمّرت الطائرات المصرية بضربةٍ واحدةٍ. وبدأ التعب على الجنود في القتال، وعلى المسؤولين في أماكنهم ويزداد ذلك ساعة بعد ساعةٍ يوم السبت والأحد. وسافر جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي يوم الأحد إلى بور سعيد، وزادت الغارات عليها، فتقرّر الإنسحاب من بورسعيد يوم الاثنين.

وتدخّل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ايزنهاور يوم الاثنين فأمر بوقف إطلاق النار فوراً، وأعلن يوم الثلاثاء أمين سر عام الأمم المتحدة (داغ همرشولد) موافقة انكلترا وفرنسا على وقف إطلاق النار في منتصف الليل حسب توقيت لندن. وبعد توقّف إطلاق النار بعث (خروتشوف) و(بلغانين) الإنذار الروسي بوقف إطلاق النار.

انسحبت انكلترا وفرنسا يوم ٢١ جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٥٦ م)، وبعد ثلاثة أشهر انسحبت إسرائيل، ولكن بقيت قوة دولية في (شرم الشيخ) كي تتمكّن إسرائيل من الملاحة في خليج العقبة والانطلاق منه إلى البحر الأحمر فشرقي إفريقية وجنوبي آسيا وشرقيها.

ورغم كل ما أصاب مصر فقد سمّى جمال عبد الناصر يوم انسحاب انكلترا وفرنسا ٢١ جمادى الأولى عيد نصرٍ، وبدأت الأناشيد والأغاني تُنشد بهذا النصر حتى كاد الناس يُكذّبون أنفسهم، ولكن الأطفال الناشئين قد ربّوا على هذا، واقتنعوا أنه كان نصراً على انكلترا وفرنسا.

الاتحاد القومي:

أسّس جمال عبد الناصر الاتحاد القومي كتجمع سياسي يحكم عن طريقه البلد، وقد بعث علي صبري إلى البرتغال لدراسة الاتحاد القومي هناك الذي نظّمه (سالازار) طاغية البرتغال. وقد نصّ دستور عام ١٩٥٦ م على هذا التنظيم، وذكر على أن هذا التجمع سياسي يعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ثورة عام ١٩٥٢م.

ولم يكن هذا التنظيم حزبًا سياسيًا كما جرت العادة، وإنما كان تنظيمًا حكوميًا، حيث تتحمل خزينة الدولة كامل نفقاته. وقد أعلن عن قيام هذا التنظيم في ٢٩ شوال ١٣٧٦ هـ (٢٨ أيار ١٩٥٧ م) وتولّى أنور السادات منصب الأمين العام له، ثم رأى جمال عبد الناصر غير ذلك، فأصدر مرسومًا بتعيين كمال الدين حسين مشرفًا عامًا عليه، يُمارس أعمال الأمين العام، وكان شعار هذا التجمع السياسي الحكومي (اشتراكيتنا اشتراكية تمليكٍ وليست اشتراكية مُصادرة)، وهذا يعني أن التنظيم كان اشتراكيًا من نوع جديد، أو عنوان اشتراكي يُمارس تحته مختلف أنواع الاستبداد. ولم يطل عمر الاتحاد القومي إذ حُلّ مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا، أي انتهى قبل أن يستدير العام على قيامه.

الانتخابات:

كان من المقرر أن تجري الانتخابات في البلاد بعد صدور الدستور الذي تحدث عنها، غير أنها تأجلت بسبب أحداث القناة، وما أن انتهت الأحداث، وجلت القوات المعتدية الإنكليزية والفرنسية حتى بدأ الاستعداد للانتخابات وذلك منذ يوم عيد الفطر ٢١ جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٥٦ م). وكان هناك اعتراض على حق الترشيح فيما إذا أراد أحد الرجال غير المرغوب فيهم أن يُرشّح نفسه، وكان الاتحاد القومي هو الذي يقوم بالترشيح لأعضاء مجلس الأمة، وقد أغلقت بعض الدوائر

الانتخابية وحصرت ببعض الضباط الأحرار كي يؤمّن نجاحهم.

انعقد مجلس الأمة بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٦ هـ (٢٢ تموز ١٩٥٧ م)، ولم يطل عمره أيضًا إذ حلّ مع قيام الوحدة كذلك، وقد كلّم جمال عبد الناصر أنور السادات ليتسلّم رئاسة هذا المجلس وذلك قبل انعقاده بثلاثة أيام، ثم عاد فعدل رأيه قبل الانعقاد بيوم واحد فكلّف عبد اللطيف البغدادي برئاسة المجلس.

الوحدة بين مصر وسوريا:

قام وفد نيابي من سوريا بزيارة مصر، ودعا إلى الوحدة بين الدولتين العربيتين، وردّ وفد مصري الزيارة ورُحّب به، وكذلك قام وفد عسكري، وكان جمال عبد الناصر يُريد أن يقوم اتحاد بين الدولتين، ولا يرى الدمج، غير أن الوضع في سوريا كان قلقًا جدًا، وكان الشعب يرى الوحدة رغبةً فيها وحبًا في التخلّص مما هم فيه من التسلّط العسكري، وتحكّم الغوغائيين من البعثيين والشيوعيين حتى صار الناس يخشون تصرّفاتهم فيضطرون للسكوت عنهم بل ومُسايرتهم. وكذلك فإن رئيس الأركان السوري عفيف البزري ذا الميول الشيوعية كان يُدركُ رغبة جمال عبد الناصر في الاتحاد وليس في الوحدة فأراد أن يُحرجه فيرفض الوحدة ويبقى بعيدًا عن سوريا التي تبقى في قبضة عفيف البزري والبعثيين ثم تقع في النهاية في أنياب الشيوعية العالمية. لذا فقد عرض عفيف البزري الوحدة فما كان من جمال عبد الناصر إلا أن قبلها وقد أدرك أيضًا نوايا رئيس الأركان السوري.

تم الاتفاق على الوحدة في ١٢ رجب ١٣٧٧ هـ (أول شباط ١٩٥٨ م) وجرى الاستفتاء عليها وعلى الرئيس جمال عبد الناصر في ٣ شعبان ١٣٧٧ هـ (٢٢ شباط ١٩٥٨ م).

عيّن جمال عبد الناصر أربعة نواب لرئيس الجمهورية اثنين من مصر

وآخرين من سوريا[1]. أما الوزارة فكانت هناك وزارة مركزية[2] في

---

(١) فمن عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي نائبين لرئيس الجمهورية وهما من مصر. أما من سوريا فقد عين أكرم الحوراني الذي كان رئيس مجلس النواب، وصبري العسلي الذي كان رئيس الوزارة، أما شكري القوتلي الذي كان رئيساً للجمهورية السورية فقد أطلق عليه اسم (المواطن العربي الأول) ولم يقم بأي عمل سواء أكان رسمياً أم غير رسمي.

(٢) وكانت الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ عبد اللطيف محمود البغدادي: نائب رئيس الجمهورية.

٢ ـ محمد عبد الحكيم علي عامر: نائب رئيس الجمهورية ووزيراً للحربية.

٣ ـ أكرم الحوراني: نائب رئيس الجمهورية.

٤ ـ صبري العسلي: نائب رئيس الجمهورية.

٥ ـ زكريا محي الدين: وزيراً للداخلية.

٦ ـ حسين الشافعي: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير التخطيط بالإقليم المصري.

٧ ـ حسن جبارة: وزير التخطيط بالإقليم السوري.

٨ ـ كمال الدين حسين: وزير التربية والتعليم.

٩ ـ نور الدين طراف: وزير الصحة بالإقليم المصري

١٠ـ أحمد حسني: وزير العدل بالإقليم المصري.

١١ـ عبد الوهاب حومد: وزير العدل بالإقليم السوري.

١٢ـ أحمد حسن الباقوري: وزير الأوقاف.

١٣ـ فتحي رضوان: وزير الإرشاد القومي.

١٤ـ محمود فوزي: وزير الخارجية.

١٥ـ صلاح الدين البيطار: وزير دولة.

١٦ـ نور الدين كحالة: وزير الأشغال بالإقليم السوري.

١٧ـ عبد المنعم القيسوني: وزير الاقتصاد والتجارة بالإقليم المصري.

١٨ـ خليل الكلاس: وزير الاقتصاد والتجارة بالإقليم السوري.

١٩ـ فاخر كيالي: وزير الخزانة بالإقليم السوري.

٢٠ـ كمال رمزي استينو: وزير التموين بالإقليم المصري

٢١ـ عزيز صدقي: وزير الصناعة.

٢٢ـ مصطفى خليل كامل مصطفى: وزير المواصلات بالإقليم المصري ـ

القاهرة التي أصبحت عاصمة الجمهورية العربية المتحدة، وهو الاسم الذي اختير لدولة الوحدة ومجلس تنفيذي في القاهرة لإدارة شؤون مصر، وآخر في دمشق لإدارة شؤون سوريا. وقد أطلق على شطري الوحدة اسم الإقليم المصري أو الإقليم الجنوبي، والإقليم السوري أو الإقليم الشمالي.

ولم يلبث جمال عبد الناصر أن عدّل الوزارة في ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م)، وقد ضمّت الوزارة المركزية (*) الجديدة تسعة عشر وزيراً بينهم تسعة ضباط. أما المجلس

ـ ٢٣ـ سيد مرعي: وزير الزراعة ووزير دولة للإصلاح الزراعي بالإقليم المصري.

٢٤ـ علي صبري: وزير شؤون رئاسة الجمهورية.

٢٥ـ حسن عباس زكي: وزير خزانة بالإقليم المصري.

٢٦ـ عبد الحميد السراج: وزير داخلية بالإقليم السوري.

٢٧ـ مصطفى حمدون: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالإقليم السوري

٢٨ـ أحمد عبد الكريم: وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم السوري.

٢٩ـ أحمد الحاج يونس: وزير الزراعة بالإقليم السوري.

٣٠ـ أمين النفوري: وزير المواصلات بالإقليم السوري.

٣١ـ شوكت القنواتي: وزير الصحة بالإقليم السوري.

٣٢ـ فتحي رزق أحمد: نائب وزير الحربية.

٣٣ـ كمال الدين محمود رفعت: نائب وزير شؤون رئاسة الجمهورية.

(*) تؤلف الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة من السادة:

١ ـ عبد اللطيف محمود البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للتخطيط.

٢ ـ عبد الحكيم علي عامر: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للحربية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

٣ ـ أكرم الحوراني: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للعدل.

٤ ـ زكريا عبد المجيد محي الدين: وزيراً للداخلية

٥ ـ حسين محمود الشافعي: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

٦ ـ حسن جبارة: وزيراً للخزانة.

٧ ـ أحمد حسن الباقوري: وزيراً للأوقاف.

٨ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.

٩ ـ صلاح الدين البيطار: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

التنفيذي في القاهرة فقد شمل خمسة عشر وزيراً بينهم خمسة ضباط[1]، وكان

١٠- أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.

١١- عبد المنعم القيسوني: وزيراً للاقتصاد.

١٢- فاخر كيالي: وزيراً للدولة.

١٣- كمال رمزي استينو: وزيراً للتموين.

١٤- عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.

١٥- علي صبري: وزيراً للشؤون رئاسة الجمهورية.

١٦- أحمد عبد الكريم: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

١٧- أمين نفوري: وزيراً للمواصلات.

١٨- كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للدولة.

١٩- بشير العظمة: وزيراً للصحة.

ثم صدر مرسوم بتعيين نائبين لوزير الخارجية وهما:

١ - حسين ذو الفقار صبري

٢ - فريد زين الدين.

(١) أما المجلس التنفيذي للإقليم المصري فقد صدر مرسوم بتعيينه على النحو الآتي:

١ - نور الدين طراف: رئيساً.

٢ - أحمد حسني: وزيراً للعدل.

٣ - محمد أبو نصير: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

٤ - مصطفى خليل كامل مصطفى: وزيراً للمواصلات.

٥ - حسن عباس زكي: وزيراً للاقتصاد.

٦ - فتحي رزق أحمد: وزيراً للصناعة.

٧ - ثروت عكاشة: وزيراً للثقافة.

٨ - عباس رضوان: وزيراً للداخلية.

٩ - محمد محمود نصار: وزيراً للصحة.

١٠- موسى عرفة: وزيراً للأشغال.

١١- أحمد نجيب هاشم: وزيراً للتربية والتعليم.

١٢- أحمد محمد المحروقي: وزيراً للزراعة.

١٣- حسن أحمد بغدادي: وزيراً للإصلاح الزراعي.

١٤- حسن صلاح الدين: وزيراً للخزانة.

١٥- محمد توفيق عبد الفتاح: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

المجلس التنفيذي في دمشق يضم أربعة عشر وزيراً بينهم أربعة ضباط[1]، وبذا فإن الحكومة كانت أقرب إلى العسكرية.

كما صدر مرسوم: يعتبر كل من رئيس المجلس التنفيذي للإقليم المصري، ورئيس المجلس التنفيذي في الإقليم السوري وزيراً للدولة في

(١) كما تم تعيين المجلس التنفيذي في الإقليم السوري على النحو الآتي:

١ - نور الدين كحالة: رئيساً، ووزيراً للأشغال والتخطيط.

٢ - عبد الوهاب حومد: وزيراً للخزانة.

٣ - خليل كلاس: وزيراً للاقتصاد.

٤ - عبد الحميد السراج: وزيراً للاقتصاد.

٤ - عبد الحميد السراج: وزيراً للداخلية.

٥ - مصطفى حمدون: وزيراً للإصلاح الزراعي.

٦ - أحمد الحاج يونس: وزيراً للزراعة.

٧ - شوكت القنواتي: وزيراً للصحة.

٨ - نهاد القاسم: وزيراً للعدل.

٩ - عبد الغني قنوت: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

١٠- وجيه السمان: وزيراً للصناعة.

١١- محمد العام: وزيراً للمواصلات.

١٢- أحمد الطرابلسي: وزيراً للتربية والتعليم.

١٣- طعمة العودة الله: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

١٤- رياض المالكي: وزيراً للثقافة.

وتقدم الوزراء البعثيون باستقالاتهم فقبلت وجرى تعديل وزاري محلي معين في ٢١ رمضان ٣٧٩ هـ (١٨ آذار ١٩٦٠ م).

١ - حسني الصراف: وزيراً للاقتصاد. مكان خليل الكلاس المستقيل.

٢ - أكرم الديري: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل. مكان عبد الغني قنوت الذي نقل إلى الوزارة.

٣ - أحمد الحنيدي: وزيراً للإصلاح الزراعي. مكان مصطفى حمدون المستقيل.

٤ - ثابت ثابت العريسي: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي. مكان رياض المالكي المستقيل.

ثم عين:

١ - جادو عز الدين: وزير دولة للشؤون رئاسة الجمهورية منصب جديد.

الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة. وعيّن عبد الحكيم عامر حاكماً لسوريا في ربيع الثاني ١٣٧٩ هـ (تشرين الأول ١٩٥٩ م). وفي العام التالي استقال وزراء حزب البعث ونائب رئيس الجمهورية البعثي اكرم الحوراني، وذلك لأنهم أقدموا على الوحدة وهم يظنّون أنهم سيحكمون مصر وسوريا ما داموا مُنظّمين، بل وسيُؤثّرون على جمال عبد الناصر، غير أنهم وجدوا غير ما توقّعوا، فقد أصبحت سوريا تعجّ بالمخابرات رغم كثرتها في السابق لكنها كانت لمصلحتهم في الماضي فأصبحت عليهم الآن، لذا لم يستطيعوا الصبر وقد اعتادوا أن يُسايرهم الحكم اتقاء شرّهم ويتودّد إليهم الناس خشية تسليط وسائل الإعلام ضدهم. أما بقية الأحزاب فقد كان لهم دور أيضاً. فالإخوان المسلمون بينهم وبين جمال عبد الناصر عداوة وقد حلّوا تنظيمهم في سبيل مصلحة الأمة بالوحدة، ومُسايرةً لبقية الأحزاب ولرغبة الشعب، أما وقد رأوا الاستبداد فمن واجبهم مُقاومته لذا عادوا إلى تنظم أنفسهم سرّاً برئاسة عصام العطار. وكان الشيوعيون من البداية ضدّ الوحدة وقد غادر رئيسهم خالد بكداش البلاد عندما تقرّر إقامة الوحدة. وأما بقية الأحزاب وهي حزب الشعب والحزب الوطني فهما تجمّعاتٍ مصلحيّة فكان لكل فردٍ رأيه وهواه حسب ما يُحقّق من مصالح في ظل الوحدة فكان بعضهم معها وبعضهم ضدها. وأما العامة فهم يُؤيّدون الوحدة عاطفةً.

حدث استياء عام في أوساط الطبقة المتعلمة في سوريا وفي الجيش. ففي مجال التعليم قدم إلى سوريا أعداد من المدرسين المصريين، وكلّ منهم يتولّى

٢ ـ يوسف مزاحم: وزيراً للأوقاف. منصب جديد.

٣ ـ جمال الصوفي: وزيراً للتموين. منصب جديد.

٤ ـ عبد الحميد السراج: رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للداخلية (في ٢٩ ربيع أول ١٣٨٠ والموافق ٢٠ أيلول ١٩٦٠ م).

٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م) أصبح كمال حسين رئيساً للمكتب التنفيذي في مصر حتى الانفصال.

شؤون (المدرس الأول) في المدرسة التي يعمل بها وعدد منهم له عمل خاص سرّيّ في المخابرات، وفي الجيش تسلّم عدد من الضباط المصريين قطعاتٍ في الجيش السوري، وكان كل صاحب رتبةٍ من مصر هو أقدم من أي ضابطٍ سوري يحمل الرتبة نفسها إضافةً إلى أن أكثرهم كان ينتظم أيضاً في سلك المخابرات، ولهذا كله حدث تذمّر في صفوف ضباط الجيش وفي نقابة المعلمين، ولكن لم يستطع أحد أن يُعبّر عن رأيه أو يُلمّح إلى ذلك خوفاً من البطش به. ولهذا كله تجمّع رجالات الأحزاب بعضها مع بعض، وبدأ بعض ضباط الجيش يعملون على تقريب العناصر التي يثقون بها من العاصمة أو يُوزّعونهم على القطعات بشكلٍ يستفيدون منهم إن دعت الحاجة إلى ذلك، ومن بين هؤلاء العقيد عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عبدالحكيم عامر ومدير شؤون الضباط، من غير فتح الموضوع إلى أي ضابطٍ، ودون علم أحدٍ بما كان ينويه، فكان يستعين بالكتمان على تدبير شؤونه، واستطاع أن يجمع حوله عدداً من الضباط من مختلف الاختصاصات وكلهم من ذوي الرتب الصغيرة التي دون رتبته، وينتظر الوقت المناسب.

أعاد الرئيس جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة في ٥ ربيع الأول ١٣٨١ هـ (١٦ آب ١٩٦١ م) وعيّن سبعة نوابٍ لرئيس الجمهورية[1].

(١) عين:

١ ـ عبد اللطيف محمود البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون التخطيط.

٢ ـ محمد عبد الحكيم علي عامر: نائباً لرئيس الجمهورية وزيراً للحربية.

٣ ـ نور الدين كحالة: نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج.

٤ ـ زكريا محي الدين: نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة.

٥ ـ حسين محمود الشافعي: نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية.

٦ ـ كمال الدين حسين: نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية.

٧ ـ عبد الحميد السراج: نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية.

أما الوزارة فتشكلت كما يلي:

مجلس الأمة الثاني:

جرت انتخابات للاتحاد القومي في الإقليمين على مستوى القرى، حيث

---

١ - نور الدين طراف: وزيراً للصحة.
٢ - أحمد حسني: وزيراً للدولة.
٣ - عبد الوهاب حومد: وزير دولة للتخطيط [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول سنة ١٩٦١ م)]
٤ - محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
٥ - أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.
٦ - عبد المنعم القيسوني: وزيراً للاقتصاد والخزانة.
٧ - فاخر كيالي: وزير دولة استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)]
٨ - كمال رمزي استينو: وزيراً للتموين.
٩ - عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
١٠- مصطفى خليل: وزيراً للمواصلات.
١١- سيد مرعي: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
١٢- علي صبري: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
١٣- أحمد الحاج يونس: وزيراً وزير دولة للزراعة والاصلاح الزراعي [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
١٤- عباس زكي: وزيراً للاقتصاد والخزانة.
١٥- شوكت القنواتي: وزيراً للصحة [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
١٦- كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للعمل ووزير دولة.
١٧- نهاد القاسم: وزيراً للعدل [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)]
١٨- طعمة العودة الله: وزيراً للإسكان المرافق [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)]
١٩- أحمد الطرابلسي: وزيراً للتعليم العالي [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)]
٢٠- ثروت عكاشة: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.
٢١- عباس رضوان: وزيراً للداخلية.
٢٢- موسى عرفة: وزيراً للسد العالي.

يكون لكل تجمع سكاني عدد من أعضاء الاتحاد القومي مع قلّ العدد، ويتناسب عدد الأعضاء مع عدد السكان، ثم صدر قرار بتعيين ستمائة عضو

٢٣- أحمد محمد المحروقي: وزير دولة للإصلاح الزراعي.
٢٤- أحمد عبدالله طعيمة: وزيراً للأوقاف.
٢٥- أحمد حنيدي: وزيراً للإصلاح الزراعي [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)]
٢٦- أكرم ديري: وزيراً للاقتصاد والخزانة [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
٢٧- جادو عز الدين: وزيراً للإدارة المحلية [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)]
٢٨- جمال الصوفي: وزيراً للتموين [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
٢٩- ثابت العريس: وزيراً للشؤون الاجتماعية [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
٣٠- يوسف مزاحم: وزيراً للأوقاف [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
٣١- محمد عبد القادر حاتم: وزيراً للدولة.
٣٢- عبد المحسن أبو النور: وزيراً للإدارة المحلية.
٣٣- فريد زين الدين: وزيراً للدولة [استقال في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١ م)].
٣٤- أحمد علي فرج: وزير دولة للتخطيط.
٣٥- محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
٣٦- صلاح الدين هدايت: وزيراً للبحث العلمي.
وفي التاريخ نفسه صدر أمر بتعيين:
١ - حسين ذو الفقار صبري: نائباً لوزير الخارجية.
٢ - محمد علي حافظ: نائباً لوزير التربية والتعليم.
٣ - عبد الوهاب البشري: نائباً لوزير الحربية.
وعندما استقال الوزراء السوريون في ١ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٠ تشرين أول ١٩٦١) بعد الانفصال صدر أمر بندب:
١ - زكريا محيي الدين: لوزارة العدل.
٢ - كمال رفعت: لوزارة الشؤون الاجتماعية.

في مجلس الأمة وقد اختيروا من بين أعضاء الاتحاد القومي، وكان أربعمائة من الإقليم الجنوبي ومائتان من الإقليم الشمالي، واختير أنور السادات رئيساً لمجلس الأمة هذا.

= ٣ - عبد المحسن أبو النور: لوزارة الإسكان.

٤ - محمد يوسف: لوزارة التعليم العالي.

ثم جرى التعديل التالي، وصدر مرسوم من رئيس الجمهورية في ٩ جمادي الأولى ١٣٨١ هـ (١٨ تشرين أول سنة ١٩٦١ م) بتعيين:

١ - عبد اللطيف محمود البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج ووزيراً للخزانة والتخطيط.

٢ - محمد عبد الحكيم علي عامر: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحربية.

٣ - زكريا عبد المجيد محي الدين: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للداخلية.

٤ - حسين محمود الشافعي: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية.

٥ - كمال الدين حسين: نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخدمات ووزيراً للإدارة المحلية وللإسكان والمرافق.

٦ - محمود فوزي: وزيراً للخارجية.

٧ - أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.

٨ - عبد المنعم القيسوني: وزيراً للاقتصاد.

٩ - كمال رمزي استينو: وزيراً للتموين.

١٠- عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.

١١- مصطفى خليل: وزيراً للمواصلات.

١٢- علي صبري: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.

١٣- كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للعمل.

١٤- ثروت محمود فهمي عكاشة: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

١٥- عباس رضوان: وزيراً للدولة.

١٦- موسى عرفة: وزيراً للسد العالي.

١٧- محمد عبد القادر حاتم: وزير دولة.

١٨- محمد عبد المحسن أبو النور: وزيراً للإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي.

١٩- أحمد علي فرج: وزير دولة للتخطيط.

٢٠- محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.

٢١- صلاح الدين هدايت: وزيراً للبحث العلمي. =

انعقد مجلس الأمة الثاني في أوائل عام ١٣٨٠ هـ (تموز ١٩٦٠ م)، وحلّ هذا المجلس مع قيام الانفصال.

الانفصال:

وقع الانفصال في ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (٢٨ أيلول ١٩٦١ م)، بتدبير عسكري قام به عدد من ضباط الجيش السوري بتخطيط من العقيد عبد الكريم النحلاوي[١]، ولم يعلم بهذا التخطيط أحد قبل التنفيذ إلا ما عرفه العقيد مهيب الهندي شقيق زوج عبد الكريم النحلاوي أما بقية المشاركين في التنفيذ فقد علموا به قبل يومين فقط، وبعد الانفصال كُلّف

= ٢٢- عبد العزيز السيد: وزيراً للتعليم العالي.

٢٣- فتحي الشرقاوي: وزيراً للعدل.

٢٤- محمد نجيب حشاد: وزيراً للزراعة.

٢٥- محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.

كما صدر في الأمر نفسه تعيين:

١ - حسين ذو الفقار صبري: نائباً لوزير الخارجية.

٢ - محمد علي حافظ: نائباً لوزير التربية والتعليم.

٣ - عبد الوهاب البشري: نائباً لوزير الحربية.

(١) كان أبرز ضباط الانفصال:

١ - اللواء عبد الكريم زهر الدين: وضع واجهة يوم التنفيذ.

٢ - العميد عبد الغني دهمان: قائد معسكرات قطنا.

٣ - العميد موفق عصاصة: قائد سلاح الجو.

٤ - العقيد عبد الكريم النحلاوي: مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر.

٥ - العقيد مهيب الهندي: رئيس أركان اللواء ٧١ في قطنا.

٦ - المقدم حيدر الكزبري: قائد قوات العشائر.

٧ - الرائد هشام عبد ربه.

٨ - الرائد فايز الرفاعي.

علي صبري برئاسة[1] المجلس التنفيذي.

---

(1) شكّل جمال عبد الناصر مجلساً للرئاسة في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (٢٧ أيلول ١٩٦٢ م) من السادة:

١ ـ جمال عبد الناصر: رئيس الجمهورية رئيساً.
٢ ـ عبد اللطيف البغدادي: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
٣ ـ عبد الحكيم عامر: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
٤ ـ زكريا محي الدين: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
٥ ـ حسين الشافعي: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
٦ ـ أنور السادات: نائب رئيس الجمهورية عضواً.
٧ ـ حسن إبراهيم: عضواً.
٨ ـ علي صبري: رئيس المجلس التنفيذي عضواً.
٩ ـ نور الدين طراف: عضواً.
١٠ ـ كمال الدين رفعت: عضواً.

وفي الأول من جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ (٢٩ أيلول ١٩٦٢ م) تشكّل المجلس التنفيذي برئاسة علي صبري على النحو الآتي:

١ ـ علي صبري: رئيساً للمجلس التنفيذي.
٢ ـ محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
٣ ـ عبد المنعم القيسوني: وزيراً للخزانة والتخطيط.
٤ ـ كمال رمزي استينو: وزيراً للتموين.
٥ ـ عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
٦ ـ مصطفى خليل: وزيراً للمواصلات.
٧ ـ عباس رضوان: وزيراً للإدارة المحلية.
٨ ـ محمد عبد القادر حاتم: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.
٩ ـ عبد المحسن أبو النور: وزيراً للإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي.
١٠ ـ محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
١١ ـ صلاح الدين هدايت: وزيراً للبحث العلمي.
١٢ ـ عبد العزيز السيد: وزيراً للتعليم العالي.
١٣ ـ فتحي الشرقاوي: وزيراً للعدل.
١٤ ـ محمد نجيب حشاد: وزيراً للزراعة.
١٥ ـ محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.
١٦ ـ حسن زكي: وزيراً للأشغال. =

السد العالي:

تعهد الروس ببناء السد العالي، ووضع الرئيس جمال عبد الناصر الحجر الأساسي له في ١١ رجب ١٣٧٩ هـ (٩ كانون الثاني ١٩٦٠ م)، وانتهت المرحلة الأولى منه عام ١٣٨٤ هـ. وكان مجمل النفقات على بناء السدّ ٣٢٠ مليون جنيه.

القوانين الاشتراكية:

في ٦ صفر ١٣٨١ هـ ولمدة أربعة أيام سُنّت عدة قوانين اشتراكية، وربما كان لهذه القوانين أثر في زيادة التذمر في الإقليم السوري والإسراع في قيام الانفصال.

الاتحاد الاشتراكي:

بعد قيام الانفصال، وحلّ مجلس الأمة الثاني، حلّ بشكل طبيعي الاتحاد القومي، فأقام الرئيس جمال عبد الناصر تنظيماً جديداً أطلق عليه

= ١٧ ـ عبد الوهاب البشري: وزيراً للحربية.
١٨ ـ أحمد زند: وزيراً للاقتصاد.
١٩ ـ أحمد محرم: وزيراً للإسكان والمرافق.
٢٠ ـ طلعت خيري: وزير الدولة للشباب.
٢١ ـ محمد صدقي سليمان: وزيراً للسد العالي.
٢٢ ـ عبد العظيم فهمي: وزيراً للداخلية.
٢٣ ـ محمد البهي: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
٢٤ ـ حكمت أبو زيد: وزيرة للشؤون الاجتماعية.
٢٥ ـ محمد عبد اللطيف سلامة: وزيراً للعمل.

كما صدر في الأمر نفسه تعيين كل من:

١ ـ حسين ذو الفقار صبري: نائباً لوزير الخارجية.
٢ ـ محمد علي حافظ: نائباً لوزير التربية والتعليم.
٣ ـ محمد لبيب شقير: نائباً لوزير التخطيط.
٤ ـ إبراهيم نجيب إبراهيم: نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

اسم الاتحاد الاشتراكي، وأعلن رئيس الجمهورية عن قيامه في ٢ صفر ١٣٨٢ هـ (٤ تموز ١٩٦٢ م) فحلّ محلّ الاتحاد القومي وانبثق عنه مجلس الأمة الثالث الذي انعقد في ١٣ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (٢٦ آذار ١٩٦٤ م) وعهد إلى علي صبري برئاسة الوزارة الجديدة[1].

---

(١) شكل علي صبري وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ - علي صبري: رئيساً للوزراء، ووزيراً للتخطيط.

٢ - نور الدين طراف: نائباً لرئيس الوزراء، ويشرف على وزارات: العدل، والعمل والشباب.

٣ - أحمد عبده الشرباصي: نائباً لرئيس الوزراء للأوقاف وشؤون الأزهر، ووزيراً للأوقاف.

٤ - كمال الدين محمود رفعت: نائباً لرئيس الوزراء للشؤون العلمية ويشرف على وزارات: التعليم العالي، والبحث العلمي.

٥ - محمود فوزي: نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية ويشرف على وزارات الخارجية، ووزارة العلاقات الثقافية الخارجية.

٦ - عبد المنعم القيسوني: نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزيراً للاقتصاد وللتجارة الخارجية ويشرف على وزارة الخزانة.

٧ - كمال رمزي استينو: نائباً لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية، ووزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

٨ - عزيز صدقي: نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية، ووزيراً للتعدين والبترول، ووزيراً للصناعة الخفيفة، ويشرف على وزارات: الصناعات الثقيلة، والقوى الكهربائية.

٩ - مصطفى خليل: نائباً لرئيس الوزراء للمواصلات والنقل ويشرف على وزارة المواصلات ووزارة النقل.

١٠ - عباس رضوان: نائباً لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات، ووزيراً للإدارة المحلية، ويشرف على وزارات: التربية والتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والإسكان والمرافق.

١١ - محمد عبد القادر حاتم: نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي ويشرف على وزارات: الإعلام، والسياحة والآثار.

١٢ - عبد المحسن أبو النور: نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي، ويشرف على وزارات: الري، والزراعة.

حرب اليمن:

عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا، أعلن الإمام أحمد إمام اليمن انضمام دولة اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة، ونشأ ما سُمّي باسم اتحاد الدول العربية، وبذلك ضمن الإمام أحمد عدم شنّ الحرب الإعلامية عليه

---

١٣ - محمد أبو نصير: وزيراً للإسكان والمرافق.

١٤ - محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.

١٥ - عبد العزيز السيد: وزيراً للتعليم العالي.

١٦ - محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.

١٧ - حسن زكي: وزيراً للري.

١٨ - عبد الوهاب البشري: وزيراً للحربية.

١٩ - محمد صدقي سليمان: وزيراً للسد العالي.

٢٠ - عبد العظيم فهمي: وزيراً للداخلية.

٢١ - حكمت أبو زيد: وزيرة للشؤون الاجتماعية.

٢٢ - محمد عبد اللطيف سلامة: وزيراً للعمل.

٢٣ - حسين خلاف: وزيراً للعلاقات الثقافية الخارجية.

٢٤ - بدوي إبراهيم حمودة: وزيراً للعدل.

٢٥ - محمد لبيب شقير: وزيراً للدولة للتخطيط.

٢٦ - محمد عزت سلامة: وزيراً للقوى الكهربائية.

٢٧ - محمود رياض: وزيراً للخارجية.

٢٨ - أحمد رياض تركي: وزيراً للبحث العلمي.

٢٩ - سمير حلمي إبراهيم: وزيراً للصناعات الثقيلة.

٣٠ - محمود محمد رياض: وزيراً للمواصلات.

٣١ - محمود عبد السلام: وزيراً للنقل.

٣٢ - نزيه أحمد ضيف: وزيراً للخزانة.

٣٣ - شفيق علي الخشن: وزيراً للزراعة.

وفي المرسوم نفسه صدر الأمر بتعيين كل من:

١ - محمد علي الحافظ: نائباً لوزير التربية والتعليم.

٢ - نجيب إبراهيم نجيب: نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

٣ - عبد الملك سعد: نائباً لوزير المواصلات.

وعلى دوله، والعيش بمنأى عن شتائم صوت العرب من القاهرة. فلما قام الانفصال في ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ حَلّ اتحاد الدول العربية تلقائياً لذا نالت اليمن قسطاً من الحرب الإعلامية ضدها.

توفي الإمام أحمد ٢٠ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٢ م) وخلفه في الإمامة ابنه البدر، ولم تلبث أن قامت الثورة عليه بإمرة العقيد عبدالله السلال وذلك في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٢ هـ (٢٦ أيلول ١٩٦٢ م)، وهرب البدر من البلاد، وأخذ يستعدّ للعودة. أيدت مصر الثورة في اليوم الثاني من قيامها ٢٨ ربيع الثاني، ووصلت طلائع القوات المصرية إلى اليمن في ٧ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ (٥ تشرين الأول ١٩٦٢م)، ووصل أنور السادات أيضاً حيث عقد مع اليمن معاهدة الدفاع المشترك.

قطعت مصر علاقتها السياسية مع المملكة العربية السعودية في ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ، وخسرت مصر في حربها باليمن الأموال الكثيرة وأعداداً من الجنود كبيرة، أو وقعت في ورطة لم تستطع التخلّص منها. وقد عزل كمال الدين حسين من مناصبه نتيجة معارضته للحرب في اليمن. وكانت إسرائيل تحرّض بصورة غير مباشرة على زيادة إشعال النار في اليمن لتُغطي على ما تقوم به. ولم يخرج الجنود المصريون من اليمن إلا بعد عام ١٣٨٧هـ بعد الحرب التي حدثت بين الدول العربية وبين إسرائيل، وكان الخروج نتيجة الاتفاق الذي تم بين الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، وبين الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وذلك في مؤتمر الخرطوم بالسودان.

مجلس الرئاسة:

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن تشكيل مجلس للرئاسة للحد من سلطته الفردية واستشارة الآخرين، وإنما على ما يبدو للحدّ من سلطة عبد

الحكيم عامر التي قويت بين العسكريين حتى خشيها، وتشكل هذا المجلس من نور الدين طراف، وأحمد عبده الشرباصي، وعلي صبري، وكمال الدين رفعت، ومن بقي من الأحياء من مجلس قيادة الثورة، وذلك في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ (٢٧ أيلول ١٩٦٢م)[1].

اقترح جمال عبد الناصر على مجلس الرئاسة أن يكون تعيين قادة الأسلحة من اختصاص مجلس الرئاسة، وفي الجلسة التي عقدت لبحث هذا الموضوع رأس الجلسة عبد اللطيف البغدادي لغياب جمال عبد الناصر، واعترض عبد الحكيم على هذا الاقتراح فأهمل، وأهمل معه المجلس... ثم بدأت الاستقالات حتى انتهى، وهذا يدلنا على الهدف من تشكيله.

وصدر دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ١١ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (٢٤ آذار ١٩٦٤م) وقام ما سمي بالتنظيم الطليعي الذي ترتبط به منظمات الشباب، ويرأس هذا التنظيم شعراوي جمعة، وسعد زايد، وسامي شرف، وحلمي السعيد، ومحمد فائق، وأحمد كامل، ويوسف غزولي، ومحمود عروق، ومحمود أمين العالم.

وفي ٦ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (١ تشرين الأول ١٩٦٥ م) عهد رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر برئاسة الوزراء إلى زكريا محيي الدين[2].

---

(١) انظر هوامش الصفحات السابقة.

(٢) صدر قرار التعيين على النحو الآتي:
المادة الأولى: عين زكريا محيي الدين: نائب رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية.
المادة الثانية عين كل من:
١ ـ أحمد عبده الشرباصي: نائب رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف، والشؤون الاجتماعية، وشؤون الأزهر.
٢ ـ محمود فوزي: نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية.
٣ ـ عبد المنعم القيسوني: نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية. =

ما قامت حرب في المنطقة إلا وزُجّ قبلها العلماء والإخوان المسلمون، ورجال الحركات الإسلامية في السجون، وفي الوقت نفسه يُطلق العنان

---

٤ - كمال رمزي استينو: نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية.
٥ - مصطفى خليل: نائب رئيس الوزراء للصناعة، والثروة المعدنية، والكهرباء، ووزيراً للصناعة والثروة المعدنية، والكهرباء.
٦ - محمد عبد القادر حاتم: نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي، والسياحة.
٧ - عبد المحسن أبو النور: نائب رئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للإصلاح، واستصلاح الأراضي.
٨ - محمود يونس: نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات، ووزيراً للمواصلات.
المادة الثالثة:
١ - محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
٢ - محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.
٣ - عبد الوهاب البشري: وزيراً للحربية.
٤ - محمد طلعت خيري: وزير دولة للشباب.
٥ - محمد صدقي سليمان: وزيراً للسد العالي.
٦ - محمد عبد اللطيف سلامة: وزيراً للعمل.
٧ - محمد لبيب شقير: وزيراً للاقتصاد، والتجارة الخارجية، والتخطيط.
٨ - محمد عزت سلامة: وزيراً للإسكان والمرافق.
٩ - محمود رياض: وزيراً للخارجية.
١٠- محمود عبد السلام: وزيراً للنقل.
١١- نزيه أحمد ضيف: وزيراً للخزانة.
١٢- شفيق علي الخشن: وزيراً للزراعة.
١٣- شعراوي محمد جمعة: وزيراً للدولة.
١٤- سليمان حزين: وزيراً للثقافة.
١٥- عبد الفتاح حسن: وزيراً للدولة.
١٦- محمد عصام الدين حسونة: وزيراً للعدل.
١٧- أحمد حمدي أحمد عبيد: وزير دولة للإدارة المحلية.
١٨- عبد الخالق الشناوي: وزيراً للري.
١٩- محمد نور الدين قره: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

للمفسدين والشيوعيين للحركة والنشاط وبثّ الأفكار.

لقد صدر عفو عام شامل عن العقوبات التي صدرت فيما مضى ضد الشيوعيين. وتشكّلت لجنة برئاسة عبد الحكيم عامر لتصفية الإقطاع وكان الغرض منها إثارة أصحاب الأملاك ضد عبد الحكيم عامر، وهذا ما يُريده جمال عبد الناصر، وإثارتهم أيضاً ضد الحكم عامة وهذا ما يهدف إليه الذين كانوا وراء التخطيط لهذا الموضوع.

وبدأت اعتقالات الإخوان المسلمين في ٢ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ (٣٠ تموز ١٩٦٥م)، وأجريت المحاكمات وحُكم على سيد قطب واثنين من إخوانه بالإعدام، ونُفّذ فيهم الحكم رغم وساطاتٍ كثيرةٍ من العالم الإسلامي، ومُظاهراتٍ تُنَدِّد بالظلم والطغيان.

وفي ٢٥ جمادى الأولى ١٣٨٦ هـ (١٠ أيلول ١٩٦٦ م) غيّر الرئيس جمال عبد الناصر الوزارة، وكلّف محمد صدقي سليمان برئاستها[1].

٢٠- عزيز أحمد ياسين: وزيراً للسياحة والآثار.
٢١- أمين حامد هويدي: وزيراً للإرشاد القومي.
٢٢- حسين محمد سعيد: وزيراً للتعليم العالي.
المادة الرابعة:
عين كل من:
١ - إبراهيم نجيب إبراهيم: نائباً لوزير الإسكان والمرافق.
٢ - عبد الملك سعد: نائباً لوزير المواصلات.
٣ - يوسف حافظ: نائباً لوزير الداخلية.
٤ - أحمد محمد خليفة: نائباً لوزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية.

(١) قرر رئيس الجمهورية.
المادة الأولى: عيّن السيد محمد صدقي سليمان، رئيساً للوزراء.
المادة الثانية: عيّن كل من:
١ - محمود فوزي: نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية.
٢ - عبد المحسن أبو النور: نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.

= ٣ - محمود يونس: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء، والبترول، والتعدين.
٤ - ثروت عكاشة: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثقافة.
المادة الثالثة: عُين كل من:
١ - حسن عباس زكي: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٢ - محمد يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
٣ - محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.
٤ - عبد الوهاب البشري: وزيراً للإنتاج الحربي.
٥ - محمد طلعت خيري: وزير دولة للشباب.
٦ - محمد عبد اللطيف سلامة: وزيراً للعمل.
٧ - محمد لبيب شقير: وزيراً للتخطيط.
٨ - محمد عزت سلامة: وزيراً للتعليم العالي.
٩ - محمود رياض: وزيراً للخارجية.
١٠- محمود عبد السلام: وزيراً للنقل.
١١- نزيه أحمد ضيف: وزيراً للخزانة.
١٢- شفيق علي الخشن: وزيراً للزراعة.
١٣- شعراوي محمد جمعة: وزيراً للداخلية.
١٤- محمد عصام الدين حسونة: وزيراً للعدل.
١٥- أحمد حمدي أحمد عبيد: وزير دولة للإدارة المحلية.
١٦- عبد الخالق الشناوي: وزيراً للري.
١٧- محمد نور الدين قره: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
١٨- عزيز أحمد ياسين: وزيراً للإسكان والمرافق والسياحة.
١٩- أمين حامد هويدي: وزيراً للدولة.
٢٠- شمس الدين بدران: وزيراً للحربية.
٢١- أحمد توفيق البكري: وزيراً للصناعة.
٢٢- محمد محمد فائق: وزيراً للإرشاد القومي.
٢٣- كمال هنري أبادير: وزيراً للمواصلات.
٢٤- أحمد محمد خليفة: وزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية.
المادة الرابعة:
عُين كل من:
١ - إبراهيم نجيب إبراهيم: نائباً لوزير الإسكان والمرافق. =

وبتوجيه منها لتحلّ محلّ انكلترا في مصر، واتجهت هذه الثورة في بداية أمرها إلى تسوية الوضع الداخلي بإزالة المعارضة، وما تُريد الدول الغربية تنفيذه، فأزاحت الشيوعيين ونكّلت بالإخوان المسلمين، وكمّت الأفواه، ولكن هذا التصرّف قد قطع الصلة بين الحكم العسكري القائم وبين الشعب في مصر بل وفي المنطقة العربية، لذا فقد اتّجه قادة الثورة بعدئذٍ إلى كسب الرعاية لأنفسهم في مصر والمنطقة العربية كلها، فكانت فكرة السدّ العالي، وتأميم قناة السويس، وكان العدوان الثلاثي على مصر، وقامت وسائل الإعلام بدورها فربح الحكام الجولة وكسبوا الدعاية، وأصبح جمال عبد الناصر الناطق الرسمي باسم الشعب العربي، وذلك كله بالتوجيه نفسه والرعاية ذاتها التي قامت الثورة في مصر مستندة عليها.

وبالتوجيه نفسه أخذت مصر بالتقرّب نحو الكتلة الشرقية، فكانت الولايات المتحدة تقوم بتصرّفٍ تجعل مصر تتجه نحو روسيا فتقبل روسيا ما رفضته الولايات المتحدة ويسير المخطط، ترفض الولايات المتحدة مثلاً مدّ مصر بالسلاح فتتجه مصر نحو الكتلة الشرقية فتقوم بإعطاء السلاح، تسحب الولايات المتحدة عرضها بتمويل السدّ العالي فتتحرك مصر نحو روسيا فتتعهد روسيا بتمويل السدّ العالي، وتقوم بتنفيذ ما تعهدت به.

وأحسّت روسيا بالدور الذي يقوم به جمال عبد الناصر، وأحسّت بوقوعها بالمخطط الذي رُسم لها لذا فقد وقفت موقفاً عدائياً للوحدة بين مصر وسوريا وكذلك وقف عملاؤها الشيوعيون في كلا البلدين لذا فقد لاحظنا أن الزعماء الشيوعيين في سوريا قد غادروا البلاد عندما تمت الوحدة إشارةً إلى رفضها ومُحاربتها، وقد نكّلَ عبد الحميد السراج وكيل جمال عبد الناصر في سوريا ببعض من بقي منهم، وقد أذاب فرج الله

= ٢ - عبد الملك سعد: نائباً لوزير المواصلات.
٣ - يوسف حافظ: نائباً لوزير الداخلية.

الحلو في حقل الكبريت المكثف.

غير أن روسيا لا ترغب أن تظهر بسذاجتها أمام الشعوب لذا فقد أبقت الصلة الظاهرة مع جمال عبد الناصر، وبقيت على مده بالسلاح مكتفيةً بما تربحه من دعايةٍ لنفسها ولنظامها بين أفراد الشعب، وبما تحققه لأنصارها من تمكين، لكنها لا تدخر وسعاً في المحاولة لتحطيم جمال عبد الناصر لتريه سوء عاقبة ما يقوم به.

وشعرت الولايات المتحدة أن روسيا قد أحسّت باللعبة الدولية، لذا فقد طلبت من جمال عبد الناصر أن يتجاهل ما يُريده الروس، وما يقوم به هو، وأن يزيد من صلته بالروس، ويُحقّق لهم بعض ما يرغبون فيه، لذا تراه يعفو عن الشيوعيين، ويُشكّل لجنةً لتصفية الإقطاع، ويبدأ باعتقال الإخوان وهذا ما يهمّ الروس ويعملون من أجله بل إنه يزور موسكو ومن هناك يتهم الإخوان ويُعلن عن اعتقالهم، وكل ذلك ليُبعد الروس عما ظنّوا به، ولكن الروس تجاهلوا أيضاً وأظهروا رضاهم، وأضمروا في أنفسهم شيئاً.

وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً توريط جمال عبد الناصر، فقد استُهلك ولم يعد لها رغبة فيه إذ كُشف للروس دوره، وهو في الوقت نفسه لم يُؤدّ مهمته إذ كان قد رسم له أن يخطو خطوةً واسعةً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية غير أن خطوته كانت أقلّ مما توقع الأعداء، لقد اقتصرت على عدم تقوية الجيش المصري، وتفرقة صفوف الدول العربية، والعمل على إبراز منظمة التحرير الفلسطينية لتؤدّي دورها في المستقبل نيابةً عن الحكومات العربية، والتهديدات المستمرة لليهود لتدعوهم إلى العمل الجاد. لذا كان من الضروري للولايات المتحدة أن يستبدل بشخصٍ آخر يمكنه أن يخطو خطوةً جديدةً وربما تكون أوسع لمصلحة اليهود ومن هذا المنطلق كان التخطيط.

وكان جمال عبد الناصر وحكام سوريا من البعثيين كفرسي رهان على المتاجرة بالعصبية العربية، ومحاولة كسب الشعب، وإرضاء الجماهير، لذا كان البعثيون يرغبون فعلاً في تحطيم جمال عبد الناصر، ولا يقلّ هو عنهم في نظرته إليهم بل لا ينسى كارثة الانفصال. ولهذا لم يُوضح البعثيون حقيقة الوضع على حدودهم مع فلسطين إذ لم تكن أية حشودٍ يهوديةٍ هناك[1]، كما كان يُذاع بل حرصوا على تأكيد ذلك لتوريط جمال عبد الناصر في الموضوع.

وأما إسرائيل فكانت تُريد التوسّع غير أنها خائفة، وتوجد في سيناء قوات دولية للطوارىء، وتخشى التوسّع في جهات الأردن، وسوريا، ولبنان قبل تأمين الجبهة الجنوبية لذا لا بد من حربٍ على تلك الجبهة وإخراج مصر من المعركة أولاً ثم التوجه إلى الجبهات الثانية.

لقد كانت اللعبة دولية، ومثّل كل طرفٍ دوره أحسن تمثيلٍ منهم من يدري أين يسير، ومنهم لا يدري وإنما يُنفّذ ما يُطلب منه، وربما كان يظنّ أنه يسير في طريقٍ تخدم أمته، وتُحقّق له مصلحته وزعامته إذ تُصبح وأنهم أن النتيجة ستكون كذلك.

قامت إسرائيل في ٢٧ ذي الحجة ١٣٨٦هـ (٧ نيسان ١٩٦٧م) بشنّ غارةٍ على سوريا انتقاماً من الفدائيين الذين دخلوا فلسطين من الجبهة

---

(١) كان الكاتب على الحدود قبل القتال بشهر ولم تكن هناك أية حشود، وبدأ القتال على الجبهة المصرية ومعظم جنود اليهود على تلك الجبهة، أما الجبهة السورية فكانت شبه خالية حتى جاء دورها في القتال. واستمر هناك الى أيام القتال، ولما أخليت القوات السورية تقاتل مدفعيتها على أرض فلسطين لم يكن هناك من جنود ويهود. وبقي الوضع على الحدود على هذه الحالة، ولم تتقدم القوات السورية في الأرض الفلسطينية رغم أنه لا يوجد ما يمنعها أو يحول دون ذلك، فلما جاءت القوات اليهودية حيث الدور للجبهة السورية، انسحب الجيش السوري أمامها، وكل ذلك بأوامر من وزارة الدفاع السورية.

السورية وقاموا ببعض العمليات، وتمكنت إسرائيل من إسقاط بعض الطائرات السورية التي تعرضت لها فوق أجواء ضواحي دمشق. وأبلغ الروس آنذاك جمال عبد الناصر أن إسرائيل قد حشدت عشرة ألوية على الحدود السورية لغزوها، ويريدون توريطه في حرب للقضاء عليه.

كانت المهاترات قائمة بين بعض حكام الدول العربية، وكان هجوم جمال عبد الناصر على الملك حسين ملك الأردن شديداً، وأراد الملك حسين الدفاع عن نفسه ورد الهجوم فأعلن أن مصر تضع قوات الطوارىء الدولية على أرضها وعلى نفقتها، وفي الوقت نفسه تفسح المجال لليهود بالملاحة عبر خليج العقبة حيث توجد أيضاً قوات للأمم المتحدة في (شرم الشيخ)، وكان هذا كله سراً ومجهولاً من قبل الشعب.

أخذت جمال عبد الناصر الحمية أو استُدرج إليها فأمر يوم ٥ صفر ١٣٨٧ هـ (١٤ أيار ١٩٦٧م) القوات المصرية أن تزحف إلى سيناء، وهي منزوعة السلاح منذ عام ١٣٧٦ هـ. وطلب في اليوم التالي من (يوثانت) الأمين العام للأمم المتحدة إنهاء عمل قوات الطوارىء الدولية في الأرض المصرية، فاستجاب يوثانت للطلب مباشرةً، فاحتلّ المصريون مكانها في سيناء وفي شرم الشيخ[1]، وتأزّم الوضع.

وأعلنت مصر في ١٤ صفر ١٣٨٧هـ (٢٣ أيار ١٩٦٧م) إغلاق خليج العقبة أمام السفن اليهودية، والسفن التي تحمل بضائع لإسرائيل ولو لم تكن السفن إسرائيلية، وأن ذلك هو ما كان معمولاً به قبل عام ١٣٧٦ هـ.

أما إسرائيل فقد أعلنت أنها ستقوم بفتح مضائق تيران بالقوة إن استدعى الأمر ذلك وإذا لم تجد الوسائل السياسية، وقد وقف جونسون

(١) شرم الشيخ: ميناء يطل على مضائق (تيران) التي تشرف على الملاحة بين خليج العقبة والبحر الأحمر.

رئيس الولايات المتحدة الامريكية، ورئيس وزراء بريطانيا ويلسون مؤيدين لإسرائيل.

وصل الأمين العام للأمم المتحدة (يوثانت) إلى القاهرة في ١٥ صفر عسى أن يحلّ الموضوع بشكلٍ سلمي، ولكن جمال عبد الناصر تعنّت ورفض ذلك أيما رفضٍ، ولكن خرج (يوثانت) من القاهرة وقد أخذ ضماناتٍ من مصر ألا تقوم بالهجوم، وهو المطلوب.

وفي اليوم التالي سافر وزير الحربية المصري شمس الدين بدران إلى موسكو، فنصحه الروس أن لا يكون المصريون مهاجمين، لأنهم لو قاموا بالهجوم لفسدت الخطة، وإنما يجب أن ينتظروا حتى يُباغتوا بالضربة لتكون القاضية وهذا ما حدث.

وبدأت وسائل الإعلام المصرية، وخطب جمال عبد الناصر تُذكي نار الحرب بالتهديدات التي تُطلق دون معرفةٍ للنتائج.

وفي ٢٠ صفر بُحث موضوع النزاع المصري - الإسرائيلي في مجلس الأمن دون فائدةٍ وذلك لأن اللعبة الدولية تقضي بقيام حربٍ لتحقيق الأهداف المرسومة.

ولإخراج الدور بشكلٍ جيد قام الملك حسين بزيارة للقاهرة يوم ٢١ صفر ووقّع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، ونُسي الخلاف الذي كان قائماً بين الطرفين قبل أيامٍ في سبيل مُواجهة العدو المشترك، ولم تلبث العراق أن انضمّت إلى هذه الاتفاقية بعد أربعة أيامٍ فقط أي قبل يومٍ واحدٍ من بدء القتال.

والواقع أن الجيش المصري لم يكن مُهيأً إذ لم يهتم به جمال عبد الناصر أبداً، ولم يكن يتوقع أن تكون هناك حرب في بداية الأمر أو منذ أن قام الجيش بحركته وكان يتصوّر أن الهدنة ستحول دون قيام نزاعٍ مسلحٍ،

يقول محمود رياض في مذكراته: (فتحدثت مع الرئيس جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أكثر من مرةٍ في بداية عام ١٩٥٣م حول ضرورة تقوية الجيش المصري بغرض الحفاظ على توازن القوى مما يحول دون إقدام ابن غوريون على مغامرةٍ عسكريةٍ من أجل التوسّع إلا أن الرئيس عبد الناصر كان من رأيه ضرورة إعطاء مشاريع التنمية الأولوية في الإنفاق، كما كان مقتنعاً بأن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاعٍ مسلحٍ.

وقد استمر عبد الناصر على موقفه هذا إلى أن قامت إسرائيل بهجوم على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥م، مما أدى إلى مقتل ثمانية وثلاثين من العسكريين المصريين، وكان ذلك الهجوم نقطة تحوّلٍ في المنطقة، فقرّر عبد الناصر ضرورة الإسراع بتقوية الجيش بعد أن تبيّن له بوضوح أن ابن غوريون لا يرغب في السلام لأنه يعوق خططه التوسعية)[1]. وقد عُقدت اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا في ٤ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥ م) وانضمّت إليها الأردن قبل أقلّ من عام، ولكن لم يكن لهذه الاتفاقية أيّ مفعولٍ فلم نجد لها أيّ أثرٍ في العدوان الثلاثي، وقد طلبت سوريا عدّة مراتٍ التدخّل في القتال وزحف الجيش على فلسطين من الشمال لتخفيف الضغط عن المصريين في الجنوب، وكذلك طلبت الأردن، ولكن جمال عبد الناصر أبى وحذّر، ولذا لا ندري هل كان عدم الاهتمام بالجيش المصري التفاتاً إلى مشروعات التنمية أم السير ضمن مخططٍ مرسومٍ، وأنا أميل إلى الجانب الثاني، يقول محمود رياض في مذكراته: (وعرضت سوريا والأردن معاونتها العسكرية لمصر بالهجوم على إسرائيل لتخفيف الضغط عليها، إلا أن الرئيس عبد الناصر طلب عدم اشتراكهما في المعركة حتى لا يتعرّضا للعدوان البريطاني ـ الفرنسي.

وقد حضرت جلسةً صاخبةً لمجلس الوزراء السوري يطلب من رئيس

(١) مذكرات محمود رياض البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ص ١٨.

الجمهورية شكري القوتلي لإقناع الوزراء، بأن مصر هي التي تلحّ في عدم خوض سوريا المعركة، وكان عدد من الوزراء يصرّ على دخول المعركة بجانب مصر مهما كانت النتائج، ويردّدون لا يحقّ أن يُسجّل التاريخ أن مصر كانت تضرب والشعب السوري ساكن لا يتحرك)[1].

وإذا كان جمال عبد الناصر قد اهتمّ بالجيش المصري قبيل العدوان الثلاثي وبعده كما يزعم محمود رياض، وهو غير صحيح، فقد شغله بأمورٍ ما له أن يُشغله بها إذ أرسل قوات إلى الكونغو، وإلى قبرص وساعد نكروما، ونقل أكفأ الضباط إلى وزارة الخارجية، وأشغل بعضهم بالسياسة فكان منهم الوزراء، ومديرو المديريات والمؤسسات، و هؤلاء الذين تدرّبوا على السلاح والقتال قبل الثورة، أما الذين دخلوا الكليات الحربية في ظلّ الثورة فقد تربّوا على المخابرات لذا فقد امتلأت بهم الدوائر في مصر، والسفارات خارج مصر، وعندما تتعرّض مصر للعدوان لا يجد الجنود وسيلةً لهم إلا التراجع بل يتلقّون أوامر الانسحاب قبل التفكير بالتراجع[2].

(١) المرجع نفسه ص ٢١.
كان من المفروض دخول سوريا والأردن المعركة إلى جانب مصر ليظهر للأعداء أن الشعب العربي متضامن حتى يحسبوا حساباً لكل عمل يقدمون عليه ضده في أية بقعة كانت.

(٢) وكان هناك تذمر في صفوف الجيش للتصرفات التي تحدث:
ففي ٨ شوال ١٣٨٦ هـ (١٩ كانون الثاني ١٩٦٧ م) تقدم عشرون ضابطاً بطلب إلى عبد الحكيم عامر لرفع الحجر المفروض على عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، وكان عبد اللطيف البغدادي قد أعفي من مهامه منذ عام ١٩٦٢ م ووضع تحت الإقامة الجبرية، وبعده كمال الدين حسين في عام ١٩٦٥ م.
وفي ١١ شوال ١٣٨٦ هـ بدأت المطالبة بالحريات الدستورية. ووضعت متفجرات في مكاتب أجهزة الإعلام المصري. وأعلنت حالة الطوارئه وفرض منع التجول في ست قرى مصرية. وأحرق مقر وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة، وشكلت لجنة برئاسة عبد الحكيم عامر لتقصي الأخبار عن العناصر المحركة المعارضة للحكم. =

الحرب:

قامت إسرائيل بالهجوم صباح ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) واستهدفت المطارات بغاراتٍ خاطفةٍ، وما هي إلا ساعة من الزمن إلا وغدا الطيران المصري خارج المعركة بعد أن فقد معظم طائراته، وتعطّلت المطارات، وبذا فقد الجيش المصري الحماية وأصبح مكشوفاً، وجاءت أوامر الإنسحاب، فكان الطيران الإسرائيلي يعمل حصداً في المنسحبين مما كان له أكبر الأثر في زيادة الخسائر، ولو أن الجيش المصري لم يتراجع وإنما تقدّم واشتبك مع الجيش الإسرائيلي في القتال لخفّ أثر الطيران الإسرائيلي وربما لم تكن الخسائر بهذه الصورة وخاصةً إذا علمنا أن اليهود لا يجرؤون على القتال إلا في قرىً محصّنةٍ أو من وراء جُدُرٍ، لذا فإن قتالهم الرئيسي إنما يعتمد على المدرعات والطيران فإن خفّفنا من أثر طيرانهم بالاشتباك ما دمنا قد فقدنا طيراننا فيجب أن ننازلهم بالبر ومدرعاتنا وأسلحتنا لم تصب بعد بأذى.

ونتيجة الإنسحاب فقد خسر الجيش المصري ٨٠٪ من سلاحه، وفقد عشرة آلاف جندي، وألف وخمسمائة ضابط، وترك من الأسرى خمسة آلاف جندي، وخمسمائة ضابطٍ، وطلبت مصر وقف إطلاق النار، وتوقّفت الحرب على الجبهة المصرية، والتفتت إسرائيل إلى الجبهة الأردنية، وكانت لا تزال حتى هذا الوقت هادئةً، فاحتلّت الضفة الغربية رغم المقاومة

* وضعت مذكرة على مكتب الرئيس جمال عبد الناصر بتوقيع الضباط الأحرار وفيها بعض المطالب ومن أهمها

١ - وجوب سحب القوات المصرية من اليمن.
٢ - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المدنيين والعسكريين.
٣ - إلغاء مجلس الأمة.
٤ - إلغاء الاتحاد الاشتراكي.
٥ - إلغاء الحلف بين موسكو والقاهرة.
٦ - إبعاد البعثة الروسية.

الشريفة، ولكن ما النتيجة والروح المعنوية منهارة والقوى غير متكافئة، وطلبت الأردن وقف إطلاق النار فكان لها، واتجهت إسرائيل نحو الجبهة السورية وكانت لا تزال هادئةً حتى ساعتئذاك، بل لم يكن على الجانب الإسرائيلي أية جنودٍ رغم ما ادُّعي قبل الحرب من وجود حشودٍ يهوديةٍ عليها، وجاءت الأوامر من وزارة الدفاع السورية بالإنسحاب قبل أن يكون اشتباك جاءت الأوامر للقوات الاحتياطية فقط دون تعميم على القوات العضوية لكن لم ير قادة القوات العضوية انسحاب الاحتياط حتى سبقوهم عشوائيّاً دون تخطيطٍ، ولم تحدث مقاومة إلا من القطاع الشمالي حيث بدأ الخرق الإسرائيلي من جهة (القلع) وكانت المقاومة في موقع (تل الفخار) حيث ظهرت البطولة إذ كان هناك من ضباط الإخوان المسلمين الذين أبعدوا إلى الجبهة، وسقطت مرتفعات الجولان مع قاعدتها مدينة القنيطرة، وتوقّف القتال، وتنفّست إسرائيل الصعداء بعد ما بذلته من جهدٍ، وشعرت بنشوة النصر، وشعر قادة الجيوش المنهزمة بالخزي.

أعلن الرئيس المصري أنه سيتخلّى عن السلطة ما دام قد هُزم في المعركة، غير أنه من جانبٍ آخر قد أوعز إلى المخابرات، وعمال مصانع الدولة والمؤيدين له بالقيام بالمظاهرات والهتافات له رئيساً للبلاد، وبحياته، ومُتابعة طريق العزة والكرامة التي أهداها للشعب المصري، فاستجاب الزعيم لهذه النداءات واستمرّ على رأس السلطة يتحمّل المسؤولية كاملةً بكل جرأةٍ لا يُبالي بالعواصف العاتية.

وظهرت نغمة جديدة تبريراً للهزيمة المنكرة، وهي أن إسرائيل قد فشلت في حربها فقد استهدفت الأنظمة القائمة في مصر وسوريا، ولم تستطع تحقيق هدفها إذ ثبتت الأنظمة وظهر صمودها، أما الأرض فلا قيمة لها حيث تسترجع وإن القيمة كل القيمة لهذه الأنظمة التي منحها الله للشعب في هذين المصرين.

وعاش الشعب يئِساً لهزيمته ولاستمرار هذين النظامين اللذين ابتلاه الله

بها، وبدأ يسعى لتضميد جراحه ليأتي النظام بجديد يوسّع فيه الجراح، ويزيد له جراحاً أخرى. وأعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة في ١١ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (١٩ حزيران ١٩٦٧ م) برئاسته[1].

---

(١) شكل جمال عبد الناصر الوزارة برئاسته وكانت على النحو الآتي:
جمال عبد الناصر: رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء.
زكريا محي الدين: نائباً للرئيس.
حسين محمود الشافعي: نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية.
علي صبري: نائباً للرئيس ووزيراً للإدارة المحلية.
محمد صدقي سليمان: نائباً للرئيس ووزيراً للصناعة، والكهرباء، والسد العالي.
وعُيّن كل من:
١ ـ كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للعمل.
٢ ـ عبد المنعم القيسوني: وزيراً للتخطيط.
٣ ـ عبد المحسن أبو النور: وزيراً للاستصلاح الأراضي.
٤ ـ محمد يونس: وزيراً للنقل، والبترول، والثروة المعدنية، والإسكان والمرافق.
٥ ـ ثروت عكاشة: وزيراً للثقافة.
٦ ـ سيد مرعي: وزيراً للزراعة، والإصلاح الزراعي.
٧ ـ عبد العزيز السيد: وزيراً للتربية والتعليم.
٨ ـ محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.
٩ ـ عبد الوهاب البشري: وزيراً للحربية والإنتاج الحربي.
١٠ـ محمد طلعت خيري: وزيراً للشباب.
١١ـ محمد لبيب شقير: وزيراً للتعليم العالي.
١٢ـ محمود رياض: وزيراً للخارجية.
١٣ـ نزيه أحمد ضيف: وزيراً للخزانة.
١٤ـ شعراوي محمد جمعة: وزيراً للداخلية.
١٥ـ محمد عصام الدين حسونة: وزيراً للعدل.
١٦ـ عبد الخالق الشناوي: وزيراً للري.
١٧ـ محمد نور الدين قره: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
١٨ـ أمين حامد هويدي: وزيراً للدولة.
١٩ـ أحمد شفيق البكري: وزيراً للدولة.
٢٠ـ محمد محمد فائق: وزيراً للإرشاد القومي.
=

بعد الحرب:

عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وتحدث جمال عبد الناصر في اللقاء الذي تم يوم ٢٧ و٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ، وانتقد نقداً شديداً نظام الحكم القائم، واقترح أن يكون حزباً آخر مُعارضاً غير الاتحاد الاشتراكي حتى لا يكون استبداد في المستقبل يُؤدّي إلى سيطرة فردٍ أو جماعةٍ على الحكم، واقترح إجراء انتخاباتٍ في شعبان (كانون الأول من عام ١٩٦٧ م) على أساس قيام حزبين.

ونتيجة المناقشات تم الاتفاق على عدم إجراء أي تعديلٍ في الحكم حتى إزالة آثار العدوان.

وعدّ جمال عبد الناصرّ قيادة عبد الحكيم عامر للجيش سبباً من أسباب الهزيمة حيث اتهمه بأنه قد سلّم القيادة لعناصر ليست بذات كفاءةٍ، موالية له، لذا فقد تم عزله، ثم مات بالسم مقتولاً أو منتحراً، وتم تعيين الفريق أول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة.

ورأى الحكم أن يكون الجيش بعد الآن لتحرير الأرض لا لحماية النظام.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية فقد وقفت موقفاً تظهر فيه الشدّة ضدّ مصر، واتفقت مع روسيا بشأن عدم جواز غزو الأراضي بواسطة الحرب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبطلب مشروع القرار الذي تم

= ٢١ـ كمال هنري أبادير: وزيراً للمواصلات.
٢١ـ أمين مصطفى شاكر: وزيراً للسياحة.
تم صدر في ٢٤ شوال ١٣٨٧ هـ (٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨ م) قرار بتعيين:
١ ـ عبد المحسن أبو النور: وزيراً للإدارة المحلية.
٢ ـ محمد فوزي: وزيراً للحربية.
٣ ـ أمين حامد هويدي: وزيراً للدولة.

الاتفاق عليه من كل أطراف النزاع أن تقوم إسرائيل دون تأخير بسحب قواتها من الأراضي التي تم احتلالها بواسطتها بعد ٤ حزيران ١٩٦٧م. لكن الولايات المتحدة عادت فسحبت موافقتها على مشروع القرار لبزول الشك من الصلة مع الحكم المصري القائم. وفي الوقت نفسه فقد ارتأى جمال عبد الناصر أن يلتجيء إلى الروس نهائياً أمام الموقف الأمريكي، وأعلم بذلك الروس الذين خُدعوا للمرة الثانية، وطلبوا زيارة جمال عبد الناصر لموسكو غير أنه قد ردَّ عن طريق السفير الروسي في القاهرة الذي قابل وزير الخارجية المصري محمود رياض أن العرف المتبع أن يُزار المصاب في بيته ولا يذهب لزيارة الآخرين. وبالفعل فقد وصل إلى القاهرة يوم ١٤ ربيع الأول ١٣٨٧هـ (٢١ حزيران ١٩٦٧م) من موسكو بودغورني، ورئيس أركان الجيش المارشال زخاروف، وتمت اللقاءات وحضرها من الجانب المصري إلى جانب الرئيس جمال عبد الناصر كل من زكريا محي الدين، وعلي صبري، ومحمود رياض، والفريق أول محمد فوزي. وبدأ الخبراء الروس بعدها يصلون إلى مصر، وتتدفق الأسلحة الروسية وفي الوقت نفسه تتراكم الديون على مصر.

وعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في ٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٧هـ (٢٩ آب ١٩٦٧م) وتعهدت دول النفط وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، وليبيا تقدم مساعدات كتعويض للخسائر التي مُنيت بها الدول العربية التي اعتدت عليها إسرائيل، وقد تعهدت أن تدفع الكويت ٥٥ مليون جنيه استرليني والسعودية ٥٠ مليون جنيه استرليني. وليبيا ٣٠ مليون جنيه استرليني (١٣٥ مليون جنيه استرليني)، وهو المبلغ الذي طُلِبَ من هذه الدول. ولم تحصل سوريا على شيء، إذ كانت تهاجم المملكة العربية السعودية باستمرار، ولم تحضر مؤتمر القمة هذا.

وكان الضغط على مصر من كل جهة لعقد صلحٍ منفردٍ مع إسرائيل غير أن الحكم لم يستطع أن يخطو هذه الخطوة أمام الشعب الذي يحقد على

اليهود لما يراه من جرائم وعدوان. وأعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة[1].

---

(١) أعاد جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة برئاسته أيضاً وكانت على النحو الآتي:

١ ـ حسين محمود الشافعي: نائباً للرئيس، ووزيراً للأوقاف.
٢ ـ محمد صدقي سليمان: وزيراً للكهرباء والسد العالي.
٣ ـ كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للعمل.
٤ ـ عزيز صدقي: وزيراً للصناعة، والبترول، والثروة المعدنية.
٥ ـ عبد المحسن أبو النور: وزيراً للإدارة المحلية.
٦ ـ ثروت عكاشة: وزيراً للثقافة.
٧ ـ محمد أبو نصير: وزيراً للعدل.
٨ ـ سيد مرعي: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٩ ـ حسن عباس زكي: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
١٠ـ محمد النبوي المهندس: وزيراً للصحة.
١١ـ محمد عبد الوهاب البشري: وزيراً للإنتاج الحربي.
١٢ـ محمد لبيب شقير: وزيراً للتعليم العالي.
١٣ـ محمود رياض: وزيراً للخارجية.
١٤ـ شعراوي محمد جمعة: وزيراً للداخلية.
١٥ـ أمين حامد هويدي: وزيراً للدولة.
١٦ـ محمد محمد فائق: وزيراً للإرشاد القومي.
١٧ـ كمال هنري أبادير: وزيراً للمواصلات.
١٨ـ محمد حلمي مراد: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
١٩ـ محمد فوزي (فريق أول): وزيراً للحربية.
٢٠ـ محمد عبدالله مرزبان: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
٢١ـ إبراهيم زكي قناوي: وزيراً للري.
٢٢ـ علي زين العابدين صالح: وزيراً للنقل.
٢٣ـ أحمد مصطفى أحمد: وزيراً للبحث العلمي.
٢٤ـ السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
٢٥ـ حسن حسني مصطفى: وزيراً للإسكان والمرافق.
٢٦ـ محمد بكر أحمد: وزيراً لاستصلاح الأراضي.
٢٧ـ عبد العزيز محمد حجازي: وزيراً للخزانة.
٢٨ـ محمد حافظ غانم: وزيراً للسياحة.

وقد جرى الاستفتاء في ٤ صفر ١٣٨٨هـ (٢ أيار ١٩٦٨م)، كما جرت انتخابات الاتحاد الاشتراكي.

حرب الاستنزاف:

بدأت المناوشات بين المصريين والإسرائيليين في شهر جمادى الآخرة عام ١٣٨٨هـ (أيلول ١٩٦٨م) كما جرت كذلك على الجبهة السورية، وعرفت هذه المناوشات باسم حرب الاستنزاف إذ كان السوريون والمصريون يُريدون إنهاك العدو الإسرائيلي بهذه المناوشات إضافة إلى ما يقوم به الفدائيون الفلسطينيون من عمليات جريئة داخل فلسطين، ولا شك فإن حالة اليهود الاقتصادية السيئة في فلسطين ستضطرهم إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلوها لأن الاستنفار الدائم في الجيش

= ٢٩ـ محمد صفي الدين أبو العز: وزيراً للشباب.

٣٠ـ ضياء الدين محمد داود: وزيراً للشؤون الاجتماعية، ووزير دولة للشؤون مجلس الأمة.

وعين:

عبد العزيز كامل: نائباً لوزير الأوقاف.

وفي ٦ شعبان ١٣٨٨ هـ (٢٨ تشرين أول ١٩٦٨ م) صدر أمر بتعيين:

١ ـ عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف.

٢ ـ محمد حمدي عاشور: وزيراً للإدارة المحلية.

٣ ـ عبد الوهاب علي البرلسي: وزيراً للتعليم العالي.

٤ ـ محمد عبد الوهاب شكري: وزيراً للصحة.

٥ ـ حافظ بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وفي ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٩ هـ (١٠ تموز ١٩٦٩ م) صدر أمر بتعيين:

١ ـ محمد حافظ غانم: وزيراً للتربية والتعليم.

وفي ١٨ جمادى الآخرة ١٣٨٩ هـ (٣١ آب ١٩٦٩ م) صدر أمر بتعيين:

١ ـ مصطفى كامل إسماعيل: وزيراً للعدل.

وفي ١٠ رجب ١٣٨٩ هـ (٢٢ أيلول ١٩٦٩ م) صدر أمر بتعيين:

١ ـ محمد عوض القوني: وزيراً للسياحة.

يُكلّف نفقاتٍ باهظة إضافة إلى التدمير الذي يحدث في البلاد، والروح المعنوية التي تضعف تدريجياً بالمناوشات، وبالمقابل فإن اليهود أخذوا يشنّون غاراتٍ جوية على مصر وسوريا، ثم أخذت تدخل في الأعماق، وتستهدف المؤسسات الاقتصادية بل والمنشآت الاجتماعية، فهي أغارت في شهر ذي الحجة ١٣٨٩هـ على مصنع أبي زعبل وقتلت سبعين عاملاً وجرح مثلهم، وأغارت في شهر صفر عام ١٣٩٠هـ على مدرسة بحر البقر وقتلت ستة وأربعين طفلاً وجرح أكثر منهم.

ورحّب جمال عبد الناصر بمبادرة روجرز للسلام فبدأ الهجوم الفلسطيني عليه من إذاعة صوت فلسطين في القاهرة فأغلق الرئيس المصري هذه المحطة.

وفي ١٠ شوال ١٣٨٩هـ (١٩ كانون الأول ١٩٦٩م) عيّن جمال عبد الناصر زميله أنور السادات رئيساً أول لرئاسة الجمهورية، وذلك قبيل مغادرته القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربي في الرباط، وقد فشل المؤتمر وانسحب الرئيس المصري منه.

ووقعت مصر اتفاقية عسكرية مع سوريا.

وجرى خلاف بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية أدّى إلى صدامات واسعة بين الطرفين في شهر رجب ١٣٩٠هـ (أيلول ١٩٧٠م) قدّم الفلسطينيون خلالها كثيراً من الضحايا، ودعا الرئيس المصري إلى عقد مؤتمر قمة عربي مستعجل في القاهرة لتدارك الوضع، وتمّ اللقاء ولم تُدع الأردن إلى ذلك المؤتمر، وأرسل المؤتمرون وفداً إلى الأردن، فأبلغهم الملك بأنه سيحضر إلى القاهرة وقد حضر وشرح للمجتمعين الموضوع، وانتهى المؤتمر، وأخذ الممثلون يُغادرون القاهرة، ويُودّعهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكان آخر المغادرين أمير الكويت، وخرج جمال لوداعه، فكانت وفاته يوم الاثنين ٢٨ رجب ١٣٩٠هـ (٢٨ أيلول ١٩٧٠م) أثناء الوداع.

وهكذا دامت رئاسة جمال عبد الناصر أكثر من أربعة عشر عاماً، وتعاقبت خلالها عشر وزارات.

شكل جمال عبد الناصر منها	أربع وزارات	٤
ونور الدين طراف	وزارة واحدة	١
وكمال الدين حسين	وزارة واحدة	١
وعلي صبري	وزارتين	٢
وزكريا محي الدين	وزارة واحدة	١
ومحمد صدقي سليمان	وزارة واحدة	١
		١٠

١ ـ جمال عبد الناصر (الثالثة): ١٧ ذي القعدة ١٣٧٥ ـ ١٥ شعبان ١٣٧٧ هـ. (٢٥ حزيران ١٩٥٦ ـ ٦ آذار ١٩٥٨م).

٢ ـ جمال عبد الناصر (الرابعة): ١٥ شعبان ١٣٧٧ ـ ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ. (٦ آذار ١٩٥٨ ـ ٧ تشرين الأول ١٩٥٨).

٣ ـ نور الدين طراف: ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٨ ـ ٩ ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ. (٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ـ ٣٠ أيلول ١٩٦٠ م).

٤ ـ كمال الدين حسين: ٩ ربيع الثاني ١٣٨٠ ـ ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ. (٣٠ أيلول ١٩٦٠ ـ ٢٨ أيلول ١٩٦١ م).

٥ ـ علي صبري (الأولى): ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ ـ ١٢ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ. (٢٨ أيلول ١٩٦١ ـ ٢٥ آذار ١٩٦٤ م).

٦ ـ علي صبري (الثانية): ١٢ ذي القعدة ١٣٨٣ ـ ٦ جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ. (٢٥ آذار ١٩٦٤ ـ ١ تشرين الأول ١٩٦٥ م).

٧ ـ زكريا محي الدين: ٦ جمادى الآخرة ١٣٨٥ ـ ٢٥ جمادى الأولى

١٣٨٦ هـ. (١ تشرين الأول ١٩٦٥ ـ ١٠ أيلول ١٩٦٦ م).

٨ ـ محمد صدقي سليمان: ٢٥ جمادى الأولى ١٣٨٦ ـ ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ. (١٠ أيلول ١٩٦٦ ـ ٥ حزيران ١٩٦٧م).

٩ ـ جمال عبد الناصر (الخامسة): ١٢ ربيع الأول ١٣٨٧ ـ ٢١ ذي الحجة ١٣٨٧ هـ. (١٩ حزيران ١٩٦٧ ـ ٢٠ آذار ١٩٦٨م).

١٠ ـ جمال عبد الناصر (السادسة): ٢١ ذي الحجة ١٣٨٧ ـ ٢٨ رجب ١٣٩٠ هـ. (٢٠ آذار ١٩٦٨ ـ ٢٨ أيلول ١٩٧٠م).

٣ - عهد أنور السادات

انتهى جمال عبد الناصر في نظر الغرب والشرق. فالولايات المتحدة شعرت أن روسيا قد أحسّت بالدور الذي يلعبه جمال عبد الناصر في التفاهم مع المعسكر الشرقي لمصلحة الغرب، ولذا فلم يعد يصلح لها للقيام بهذه المهمة، ومن جانب آخر فإنه لم يستطع أن يخطو خطوةً واسعةً لمصلحة إسرائيل التي يُطالب بها اليهود حكومة الولايات المتحدة ويستعجلونها في ذلك ويؤكّدون عليها باستمرار، ومع أنه قد انسحب مرتين أمام إسرائيل، وتخلّى في المرتين لها عن سيناء إلا أنه لا يزال يخشى الضغط الشعبي مع أنه قد وصل إلى مرحلةٍ يستطيع معها أن يحرّك الشعب العربي وكثيراً من الشعوب الإسلامية التي تؤيّد العرب من باب العاطفة الإسلامية والشعور بوحدة الأمة غير أنه يخاف أن يهدّم ذلك المجد الذي بناه لنفسه لذا فهو يترنّح في الجرأة السياسية التي عُرف بها، ويحذر التقدّم نحو إسرائيل أو الركوع أمامها أكثر مما فعل، لذا يجب استبداله من جهة الولايات المتحدة بآخر يخطو خُطوةً أخرى وأوسع نحو إسرائيل. وانكشف أمره أمام المعسكر الشرقي وانتهى. إذن لا بدّ من التخلّص منه بأية صورةٍ، ووضع له الزئبق في الطعام، وكان ما كُتِب له من حياةٍ قد انتهى بأمر الله ومات فجأةً ـ كما رأينا ـ.

تسلّم أنور السادات النائب الأول لرئيس الجمهورية في عهد جمال عبد

الناصر منصب الرئاسة بالنيابة ريثما تتفق الهيئات العليا للدولة على اختيار رئيس جديد، ثم رشّح أنور السادات نفسه من قبل الاتحاد الاشتراكي لتولّي المنصب، وقد تمّ هذا في الاستفتاء الذي أجري في ١٤ شعبان ١٣٩٠هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٧٠م). وقدّم وزير الإعلام محمد حسنين هيكل استقالته من الوزارة وقبل ذلك الرئيس، واستقالت الحكومة، وعهد إلى محمود فوزي تشكيلها[1] وصدر القرار بالتعيين في ١٩ شعبان ١٣٩٠هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٧٠م).

---

(١) صدر قرار عن رئاسة الجمهورية في مصر، يقضي بتشكيل الحكومة الجديدة على الشكل الآتي:

١ ـ محمود فوزي: رئيساً للوزراء.
٢ ـ محمد صدقي سليمان: وزيراً للكهرباء والسد العالي.
٣ ـ كمال الدين محمود رفعت: وزيراً للعمل.
٤ ـ عزيز صدقي: وزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية.
٥ ـ ثروت عكاشة: وزيراً للثقافة.
٦ ـ سيد مرعي: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٧ ـ حسن عباس زكي: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٨ ـ محمود رياض: وزيراً للخارجية.
٩ ـ شعراوي محمد جمعة: وزيراً للداخلية.
١٠ـ أمين حامد هويدي: وزيراً للدولة.
١١ـ محمد محمد فائق: وزيراً للإرشاد القومي.
١٢ـ كمال هنري بادير: وزيراً للمواصلات.
١٣ـ محمد فوزي: وزيراً للحربية.
١٤ـ محمد عبد الله مرزبان: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
١٥ـ علي زين العابدين صالح: وزيراً للنقل.
١٦ـ إبراهيم زكي قناوي: وزيراً للري.
١٧ـ أحمد مصطفى أحمد: وزيراً للبحث العلمي.
١٨ـ سيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
١٩ـ حسن حسن مصطفى: وزيراً للإسكان والمرافق.
٢٠ـ محمد بكر أحمد: وزيراً لاستصلاح الأراضي.

لم تكن شخصية أنور السادات تلك الشخصية البارزة في العهد السابق، ولست أدري فيما إذا كانت قوة شخصية جمال عبد الناصر قد طغت عليه، أم طبيعة أنور السادات هي كذلك لا يمكنها الظهور فيما إذا كانت تعمل تحت إدارة غيرها وهي مُنفِّذة وليست صانعة للقرار، ولكنها تلمع عندما تكون القرارات بأيديها؟. وربما كانت المهمة المنوطة به هي التي جعلته يُؤدّي دور الصموت في المرحلة الأولى ودور الخطا الواسعة والتحدّي في المرحلة الثانية، وكلها أسئلة ربما كانت أجوبتها واحدةً او متكاملةً بعضها مع بعض.

بدأ الرئيس السادات يُبدي أنه يسير على غرار ما سار عليه جمال عبد الناصر، ولكنه يغمز منه، ويُلمّح إلى عدم الحكمة في منهجه في الحكم وفي

=
٢١ـ عبد العزيز محمد حجازي: وزيراً للخزانة.
٢٢ـ محمد حافظ غانم: وزيراً للتربية والتعليم.
٢٣ـ محمد صفي الدين أبو العز: وزيراً للشباب.
٢٤ـ عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
٢٥ـ محمد حمدي عاشور: وزيراً للإدارة المحلية.
٢٦ـ عبد الوهاب البرلسي: وزيراً للتعليم العالي.
٢٧ـ حافظ علي بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
٢٨ـ عبده محمود سلام: وزيراً للصحة.
٢٩ـ مصطفى كامل إسماعيل: وزيراً للعدل.
٣٠ـ محمد عوض القوني: وزيراً للسياحة.
٣١ـ حسن محمد التهامي: وزيراً للدولة.
٣٢ـ محمد سعد الدين زايد: وزيراً للدولة.
٣٣ـ عبد الرؤوف سامي شرف: وزيراً للدولة.
وأصدر الرئيس أنور السادات قراراً بتعيين الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء مساعداً لرئيس الجمهورية للشؤون السياسية.
وأصدر قراراً ثانياً بتعيين محمد محمد فائق وزير الإرشاد القومي وزيراً للخارجية بالنيابة.
وأصدر قراراً ثالثاً بتعيين حسين الشافعي وعلي صبري نائبين لرئيس الجمهورية.

أسلوب مُعالجته للموضوعات، ويعود في نهاية الخطبة أو في آخر الحديث إلى الترحّم عليه، وعلى كلٍّ فقد استطاع تدريجياً أن يُقوّي مركزه، وأن يُثبّت أعوانه في مراكز السلطة، وأن يُقلّل من مكانة جمال عبد الناصر من النفوس، ويُخفّف من هيبته التي فرضها بالقوة، وأخاف بها الناس بالتجسس عليهم وبالقتل وعدم الخوف من الله، وارتكاب أبشع الجرائم بمخالفيه.

وفي ١٧ رمضان ١٣٩٠هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٠م) قدّم محمود فوزي استقالته للرئيس المصري أنور السادات الذي قبلها، وكلّفه بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ. وطلب من الوزراء الاستمرار في أعمالهم حتى صدور قرارات إعادة التشكيل التي تمت بعد يومين[1].

(١) شكّل محمود فوزي وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ ـ محمود فوزي: رئيساً للوزراء.
٢ ـ عزيز صدقي: نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للصناعة والنفط والثروة المعدنية.
٣ ـ سيد مرعي: نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٤ ـ محمود رياض: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٥ ـ شعراوي محمد جمعة: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
٦ ـ محمد محمد فائق: وزيراً للإعلام.
٧ ـ كمال هنري بادير: وزيراً للمواصلات.
٨ ـ محمد فوزي: وزيراً للحربية.
٩ ـ محمد عبد الله مرزبان: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
١٠ـ إبراهيم زكي قناوي: وزيراً للري.
١١ـ علي زين العابدين صالح: وزيراً للنقل.
١٢ـ أحمد مصطفى أحمد: وزيراً للبحث العلمي.
١٣ـ السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
١٤ـ محمد بكر أحمد: وزيراً لاستصلاح الأراضي.
١٥ـ عبد العزيز حجازي: وزيراً للخزانة.

وحذّر محمود فوزي إسرائيل من أنه ليست هناك فرص للسلام طالما ظلّت فوق الأرض العربية. وأعلن أن مصر تُريد السلام، وقد قبلت قرارات الأمم المتحدة، ومُبادرة وزير الخارجية الأمريكية «وليم روجرز»، ووافقت على وقف إطلاق النار ولكن ليست هناك استجابة من إسرائيل.

وأخذ الرئيس السادات يُصرّح بضرورة الحرية الفكرية، وطرق المناقشة والحوار، وأن حكومته لن تكون حكومة الرأي الواحد مثل طريق المرور. فالاستبداد هو عدم السماح بإبداء الرأي وعدم سماع آراء غير رأي أصحاب السلطة.

= ١٦- محمد حافظ غانم: وزيراً للتربية والتعليم.
١٧- محمد صفي الدين أبو العز: وزيراً للشباب.
١٨- عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
١٩- محمد حمدي عاشور: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
٢٠- عبد الوهاب البرلسي: وزيراً للتعليم العالي.
٢١- حافظ بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية، ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة.
٢٢- عبده سلام: وزيراً للصحة.
٢٣- محمد سعد الدين زايد: وزيراً للإسكان والمرافق.
٢٤- سامي شرف: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
٢٥- حلمي السعيد: وزيراً للكهرباء.
٢٦- محمد حافظ إسماعيل: وزيراً للدولة.
٢٧- محمد أحمد محمد: وزيراً للإدارة المحلية.
٢٨- حسن فهمي البدوي: وزيراً للعدل.
٢٩- عصمت عبد المجيد: وزيراً للدولة.
٣٠- أحمد السيد درويش: وزيراً للسياحة.
٣١- بدر الدين أبو غازي: وزيراً للثقافة.
٣٢- عبد اللطيف بلطية: وزيراً للعمل.
٣٣- محمد الخواجة: نائباً لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
ثم صدر قرار بتعيين أحمد نوح وزيراً للدولة لشؤون الطيران المدني.
كما ألحق بقرار آخر بتعيين محمد عبد السلام الزيات وزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة.

كما بدأ بالتركيز على موضوع السلاح، والثناء على موقف الروس في تزويد مصر بالأسلحة ويُطالب بالمزيد منها، ويبدو أنه كان يُفكّر بموضوع يحمل له، ويسعى إليه، ثم يقوم فجأة بالتنفيذ.

كانت الوزارة دائمة التغيير، رغم أن معظم وزرائها هم أنفسهم لم يتغيّروا أبداً، ورئيس الوزراء نفسه وهو الدكتور محمود فوزي، وقد شكّل أربع وزاراتٍ مُتلاحقة، وكانت مدة الوزارة حوالي ستة أشهر، ففي ١٩ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٤ أيار ١٩٧١م) شكّلَ محمود فوزي الوزارة الثالثة[1].

---

(١) كانت الوزارة الثالثة على النحو الآتي:
١ - محمود فوزي: رئيساً للوزراء.
٢ - عزيز صدقي: نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج والتجارة، ووزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية.
٣ - محمد عبد القادر حاتم: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإعلام.
٤ - سيد مرعي: نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والري، ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.
٥ - محمود رياض: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.
٦ - كمال هنري بادير: وزيراً للمواصلات.
٧ - محمد عبد الله مرزبان: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزيراً للتموين بالنيابة.
٨ - السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
٩ - عبد العزيز حجازي: وزيراً للخزانة.
١٠- محمد حافظ غانم: وزيراً للتربية والتعليم.
١١- عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
١٢- محمد حمدي عاشور: وزيراً للإدارة المحلية.
١٣- عبد الوهاب البرلسي: وزيراً للبحث العلمي.
١٤- حافظ بدوي: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٥- عبده محمود سلام: وزيراً للصحة.
١٦- محمد حافظ إسماعيل: وزير دولة للشؤون الخارجية.
١٧- محمد أحمد محمد: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.

وكان أنور السادات على خلاف مع بعض الشخصيات التي كانت تحيط بجمال عبد الناصر والتي كانت تقوم بدورٍ كبيرٍ في الحكم، وتتسلّط على الناس، وكانت الكراهية تتحكّم في الفريقين ولا بُدّ من أن يأكل أحدهما الآخر، فلما تسلّم السلطة أنور السادات أبدى أنه سيترك الأمور على حالتها الأولى، وسيُبقي كلاً في مكانه الذي يحتلّه ومركزه الذي يُشغله. ثم وجد أعواناً له واعتمد على الفريق محمد صادق قائد الجيش، وعلى ممدوح سالم قائد الشرطة، واتفق معهما على إنهاء وضع المتسلّطين، وقد أوكل إلى الفريق محمد صادق وزارة الحربية، وإلى ممدوح سالم وزارة الداخلية في وزارة محمود فوزي الثالثة وفي اليوم التالي لاستلام هذه الحكومة

= ١٨ـ حسن فهمي البدوي: وزيراً للعدل.
١٩ـ أحمد عصمت عبد المجيد: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.
٢٠ـ أحمد السيد درويش: وزيراً للسياحة.
٢١ـ عبد اللطيف بلطية: وزيراً للعمل.
٢٢ـ أحمد نوح: وزيراً للدولة لشؤون الطيران المدني.
٢٣ـ محمد عبد السلام الزيات: وزيراً للدولة لشؤون مجلس الأمة.
٢٤ـ ممدوح سالم: وزيراً للداخلية.
٢٥ـ محمد أحمد صادق: وزيراً للحربية.
٢٦ـ محمد مرسي أحمد: وزيراً للتعليم العالي.
٢٧ـ أحمد سلطان: وزيراً للكهرباء.
٢٨ـ علي السيد محمد: وزيراً للإسكان والمرافق.
٢٩ـ سليمان عبد الحي: وزيراً للنقل.
٣٠ـ محمد عبد الرقيب: وزيراً للري.
٣١ـ علي والي: وزيراً للدولة للبترول والثروة المعدنية.
٣٢ـ مصطفى كمال طلبه: وزيراً للشباب.
٣٣ـ إسماعيل غانم: وزيراً للثقافة.
٣٤ـ إسماعيل صبري عبد الله: نائباً لوزير التخطيط.
ثم عين محمد فتح الله الخطيب: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
وعين عبد الملك سعد: وزيراً للمواصلات وأعفي كمال هنري بادير.
وعينت عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية.

السلطة ضرب أنور السادات ضربته واعتقل مخالفيه[1]، وقد صبّ أنور السادات عداءه على منافسيه على حين ترك الذين يلعبون بشؤون الناس من المحتكرين وتجار المخدرات وغيرهم يمرحون كما يحلو لهم.

ولما نجح أنور السادات في مساعيه أعاد تشكيل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي بل ومجالس المؤسسات والأندية وأصبح للعهد الجديد صفة خاصة تختلف عما كانت عليه أيام جمال عبد الناصر، وغدا السادات سيّد البلاد، وله حاشية جديدة.

وأصدر قراراً بإعادة إطلاق كلمة (مصر) على البلاد، وأصبح الاسم الرسمي هو «جمهورية مصر العربية» بعد أن حلّت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» ما يقرب من اثني عشرة سنةً أي منذ الوحدة بين مصر وسوريا حتى بعد وفاة جمال عبد الناصر بسنةٍ واحدةٍ.

وشكّل محمود فوزي وزارته الرابعة والأخيرة[2] في ٢٩ رجب ١٣٩١هـ

(١) كان على رأس مخالفيه علي صبري نائب رئيس الجمهورية في عهد جمال عبد الناصر وشعراوي محمد جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق، ومحمد فوزي وزير الحربية، وسامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وشمس بدران، وصلاح نصر و......

(٢) كانت وزارة محمود فوزي على النحو الآتي:
١ ـ محمود فوزي: رئيساً للوزراء.
٢ ـ عزيز صدقي: نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء.
٣ ـ محمد عبد القادر حاتم: نائب لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للثقافة والإعلام.
٤ ـ سيد مرعي: نائب لرئيس مجلس الوزراء للزراعة والري ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.
٥ ـ محمود رياض: نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.
٦ ـ محمد عبد الله مرزبان: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزيراً للتموين والتجارة الداخلية بالنيابة.
٧ ـ السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
٨ ـ عبد العزيز حجازي: وزيراً للخزانة.

(١٩ أيلول ١٩٧١م). وبدأ الرئيس محمد أنور السادات يعمل على إطلاق الحريات، ذلك لأن المهمة المهيأة لم تقتضِ أن يكون ذلك، فالحرب مثلاً إذا دخلها مستبداً ولم تكن نتائجها في مصلحته أثارت عليه الرعية، وربما قضى ذلك قبل أن يؤدّي الدور المعدّ له وهو بالنسبة إلى الرئيس المصري أنور السادات القيام بخطوة واسعة نحو التقارب مع إسرائيل لذا فقد وُجّه نحو إطلاق الحريات فأخرجت أفواج من السجون، وبدأ الحديث عن الحريات، وجرى شيء من الانفتاح بالنسبة إلى الصحف والمجلات، كما أخذ الرئيس نفسه يستمع إلى بعض رجالات البلاد وأبناء الشعب.

---

٩ ـ محمد حافظ غانم: وزيراً للتربية والتعليم.
١٠ـ عبد العزيز كامل: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
١١ـ محمد أحمد محمد: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
١٢ـ أحمد عصمت عبد المجيد: وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
١٣ـ أحمد السيد درويش: وزيراً للصحة ووزيراً للشؤون الاجتماعية بالنيابة.
١٤ـ عبد اللطيف بلطية: وزيراً للقوى العاملة.
١٥ـ أحمد نوح: وزيراً للدولة لشؤون الطيران المدني.
١٦ـ ممدوح سالم: وزيراً للداخلية.
١٧ـ محمد أحمد صادق: وزيراً للحربية.
١٨ـ محمد مرسي أحمد: وزيراً للتعليم العالي.
١٩ـ أحمد سلطان: وزيراً للكهرباء.
٢٠ـ علي السيد محمد: وزيراً للإسكان والتشييد.
٢١ـ سليمان عبد الحي: وزيراً للنقل والمواصلات.
٢٢ـ محمد عبد الرقيب: وزيراً للري.
٢٣ـ علي والي: وزيراً للدولة لشؤون البترول والثروة المعدنية.
٢٤ـ إبراهيم نجيب: وزيراً للسياحة.
٢٥ـ محمد سلامة: وزيراً للعدل.
٢٦ـ محمد إبراهيم حسن سليم: وزيراً للدولة لشؤون الإنتاج الحربي.
٢٧ـ محمد مراد غالب: وزيراً للدولة لشؤون الخارجية.
٢٨ـ محمود حمدي: وزيراً للنقل البحري. (توفي بعد ثلاثة أشهر وقام سليمان عبد الحي بأعمال الوزارة).

وفي أول ذي الحجة ١٣٩١هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٧٢م) شكّل عزيز صدقي الوزارة[1] بعد استقالة حكومة محمود فوزي الرابعة.

---

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:
١ ـ عزيز صدقي: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ محمد عبد القادر حاتم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإعلام والثقافة.
٣ ـ محمد عبد السلام الزيات: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٤ ـ محمد عبد الله مرزبان: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٥ ـ ممدوح سالم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
٦ ـ محمد أحمد صادق: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحربية والإنتاج الحربي.
٧ ـ محمود رياض: وزيراً للمواصلات.
٨ ـ السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
٩ ـ عبد العزيز حجازي: وزيراً للخزانة.
١٠ـ أحمد نوح: وزيراً للطيران المدني.
١١ـ أحمد سلطان: وزيراً للكهرباء.
١٢ـ محمد سلامة: وزيراً للعدل.
١٣ـ محمد إبراهيم حسن سليم: وزيراً للإنتاج الحربي.
١٤ـ محمد مراد غالب: وزيراً للخارجية.
١٥ـ عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية.
١٦ـ عبد العزيز كمال محمد: وزيراً للإسكان والتشييد.
١٧ـ إسماعيل صبري عبد الله: وزيراً للدولة للتخطيط.
١٨ـ محمد حسن الزيات: وزيراً للخارجية.
١٩ـ يحيى الملا: وزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية.
٢٠ـ فؤاد موسى: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
٢١ـ أحمد محمد عفت: وزيراً للنقل البحري.
٢٢ـ مصطفى الجبلي: وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
٢٣ـ عبد الحليم محمود: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
٢٤ـ علي عبد الرزاق: وزيراً للتربية والتعليم.
٢٥ـ عزيز يوسف سعد: وزيراً للري.
٢٦ـ زكي هاشم: وزيراً للسياحة.
٢٧ـ عبد المنعم يونس عمارة: وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.

طرد الخبراء الروس:

ومنذ ٢٧ جمادى الأولى ١٣٩٢هـ (٨ تموز ١٩٧٢م) أخذ الروس يتباطؤون بإرسال الأسلحة إلى مصر، وأحسَّ الرئيس أنور السادات أن الموضوع مُتعمّداً إذ اكتشف الروس أن الانحياز المصري للغرب بيّن وواضح، ويجب ألا يُخدعوا أكثر من مرّة لذا أخذوا لا يُبالون في إرضاء مصر أم غضبها، فأبلغ الرئيس المصري السفير الروسي بإنهاء عمل الخبراء الروس في مصر، مع استبقاء الوحدات العسكرية الروسية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفي حالة رفض الطلب فعليها أن تُغادر الأراضي المصرية قبل يوم ٦ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (١٧ تموز ١٩٧٢م). وغادر الروس مصر، واستعادت مصر القاعدة العسكرية التي كانت قد منحتها للخبراء الروس، وشنَّ الروس على مصر حملةً إعلامية شعواء في أنها دولة تسير ضمن المخطط الاستعماري، وأنها تأتمر بأوامر الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٢٢ صفر ١٣٩٣هـ (٢٧ آذار ١٩٧٣م) شكّل رئيس الجمهورية أنور السادات حكومةً جديدةً برئاسته[1]، وأحسَّ أنه سائر في درب تنتهي

---

* ٢٨ـ عثمان عدلي بدران: وزيراً لاستصلاح الأراضي.
٢٩ـ شمس الدين الوكيل: وزيراً للتعليم العالي.
٣٠ـ حسن عبيدة: وزيراً للنقل.
٣١ـ محمود محمد محفوظ: وزيراً للصحة.
٣٢ـ صلاح الدين محمد غريب: وزيراً للقوى العاملة.
٣٣ـ أحمد كمال أبو المجد: وزيراً للدولة للشباب (عين فيما بعد).
ثم عُيّن: أحمد إسماعيل علي: وزيراً للحربية.
أحمد كامل البدري: وزيراً للإنتاج الحربي.

(١) شكّل أنور السادات الحكومة على النحو الآتي:
يتولى رئيس الجمهورية محمد أنور السادات رئاسة مجلس الوزراء.
١ ـ محمد عبد القادر حاتم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام.

به إلى حرب، فالروس لا يُقدّمون السلاح حيث لا يُريدون لمصر أن تنتصر على إسرائيل بل لا يستطيعون ذلك لأن الولايات المتحدة لا تُوافق

---

٢ ـ ممدوح محمد سالم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
٣ ـ عبد العزيز محمد حجازي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٤ ـ عبد العزيز عبد القادر كامل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الدينية ووزيراً للأوقاف.
٥ ـ أحمد إسماعيل علي: وزيراً للحربية.
٦ ـ محمود رياض: وزيراً للمواصلات.
٧ ـ السيد جاب الله السيد: وزيراً للتخطيط.
٨ ـ محمد مراد غالب: وزيراً للإعلام.
٩ ـ عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية.
١٠ـ إسماعيل صبري عبد الله: وزيراً للدولة للتخطيط.
١١ـ محمد حسن الزيات: وزيراً للخارجية.
١٢ـ علي عبد الرازق: وزيراً للتربية والتعليم.
١٣ـ عزيز يوسف سعد: وزيراً للري.
١٤ـ عثمان عدلي بدران: وزيراً لاستصلاح الأراضي.
١٥ـ محمود محمد محفوظ: وزيراً للصحة.
١٦ـ صلاح الدين محمد غريب: وزيراً للقوى العاملة.
١٧ـ أحمد كمال أبو المجد: وزيراً للدولة للشباب.
١٨ـ أحمد كامل البدري: وزيراً للإنتاج الحربي.
١٩ـ يوسف السباعي: وزيراً للثقافة.
٢٠ـ فتحي محمد عبد الغني: وزيراً للعدل.
٢١ـ محمد نجيب محمد زكي: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٢٢ـ أحمد فؤاد محي الدين: وزير الدولة لأمانة الحكم المحلي والمنظمات الشعبية.
٢٣ـ محمود أمين عبد الحافظ: وزيراً للإسكان والتشييد.
٢٤ـ أحمد عز الدين حسن هلال: وزيراً للبترول والثروة المعدنية.
٢٥ـ إبراهيم سالم محمدين: وزيراً للصناعة.
٢٦ـ حسن أحمد الشريف: وزيراً للتأمينات.
٢٧ـ عبد الفتاح عبد الله محمود: وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
٢٨ـ أحمد محمد ثابت: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية. *

على هذا، وروسيا تُخطّط مع دولة كبرى هي الولايات المتحدة ولا تُخطّط مع مصر أو أية دولة أخرى صغيرة وهكذا تكون لعبة الأمم، وكذلك لا تريد الولايات المتحدة أن تنتصر مصر على إسرائيل لما لإسرائيل نفوذ في الولايات المتحدة أولاً ثم لأن مصر لو انتصرت على اسرائيل لأسرعت خطا المنطقة نحو التجمّع والاتحاد ولكان لها شأن ربما أزعج الولايات المتحدة وروسيا معاً، وهذا ما ترفضانه وتحولان دونه كل الحيلولة.

حرب رمضان:

شعر العرب بالمرارة في حرب ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) إذ تظاهر عليهم الشرق والغرب، وحتى في البلدان العربية أصبحت فجوة بين الشعب الذي اعتقد أن أصحاب السلطة قد قصّروا في الاستعداد وتهاونوا في القتال وبين الذين بيدهم الأمر إذ اعتمدوا على سلاح الشرق فخذلهم، ولم يتوقّعوا من الغرب دعم لإسرائيل بهذه الصورة نتيجة الصلة معه فخاب الظنّ، ووقف الغربيون بجانب اليهود وخذلوا العرب. وكان الشعب العربي والمسلمون من ورائه يتألّمون لما أصابهم.

٢٩- إسماعيل فهمي: وزيراً للسياحة.
٣٠- عبد العزيز محمد عيسى: وزيراً لشؤون الأزهر.
٣١- محمد كامل ليلة: وزيراً للتعليم العالي.
٣٢- عبد المعطي أحمد إسماعيل العربي: وزيراً للنقل البحري.
٣٣- الحسيني عبد اللطيف عبد الرحمن: وزيراً للنقل.
ثم عُيّن:
عثمان أحمد عثمان: وزيراً للتعمير
عبد الحميد حسن محمد: نائباً لوزير الدولة للشباب
ثم جرى تعديل فأصبح
إسماعيل فهمي وزيراً للخارجية
ومحمد حسن الزيات مستشاراً لرئاسة الجمهورية
ومحمد عبد القادر حاتم وزيراً للإعلام

وأصبح عندهم أمل للاندفاع ذاتياً دون الاعتماد على أحدٍ علّهم يُحرزون بعض ما عجزت عنه الجيوش.

ودرس الغرب والشرق هذه الظاهرة وحاولوا التخفيف من مرّها على العرب خوفاً من حركاتٍ داخليةٍ تقوم دون إمكانية استيعابها وخاصة أنهم قد وجدوا تحركاً في العمل الفدائي الفلسطيني وتأييداً متزايداً له بل واندفاعاً نحوه. وإذا كانت رؤوس خيطانه بأيديهم لكنهم لا يضمنون تفلّت بعض هذه الخيوط تحت تأثير الضغوط المتزايدة والرغبة في قيادة التيارات الهائجة والظهور على أكتافها وتجاوز القيادات القائمة وخاصة أن الأسلحة قد أصبحت في متناول الأيدي، أيدي الأفراد الذين تأخذهم الحماسة وربما انفلتوا من عقالهم وتركوا قياداتهم.

وجد الغرب والشرق مُتفاهمين تخفيف المرارة على سكان المنطقة، ورأوا إعادة الربط بين السلطة والشعب إلى حدٍّ، فتغيّرت الواجهات السياسية في مصر وسوريا قطبي المعركة والقتال، وإن لم تكن الواجهات الجديدة بعيدة عن الساحة عام ١٣٨٧هـ إلا أنه تغيير، وإذا كان التغيير في مصر قد أعلن سيره نحو الغرب فقد أبدى المسؤولون في سوريا تحركهم نحو الشرق أو المحافظة على ما كان سلفهم عليه مع اتهام من سبقهم بالتوجّه نحو الغرب، والحقيقة التي لا مراء فيها أن كلا الواجهتين سواء أكانتا قبلاً أم حديثاً فإنهما تشربان من منهلٍ واحدٍ وتسيران في فلكٍ واحدٍ، مع ادّعاءاتٍ مُتباينة، وتصريحاتٍ تُشير إلى خطٍ وتسير في خطٍ، ومع وعودٍ بالتحرير ومُناداةٍ بالاستعداد صبر الناس وانتظروا وهم على يقين ألا يحدث جديد ولا يتمّ إلا ما هو مُخطّط له أن يتمّ.

ورأى الغرب والشرق مُتفاهمين أن يحدث جديد بعد التغيير يُخفّف من المرارة ويُعيد للشعب شيئاً من الطمأنينة بعدم التكالب على المسلمين من كل الجهات، كما يُعيد للقيادات شيئاً من الثقة في نفوس رعاياهم، ولكنه

لن يكون هذا أبداً على حساب إسرائيل بل لا يصحّ أن يكون، وإنما يمكن أن يكون انتصاراً وهمياً، وحبذا لو كان سياسياً، أو يكون بتقدم طرفٍ في قطاعٍ وتراجعه في قطاعٍ ثانٍ فيكون كل فريقٍ قد أحرز نصراً أمام شعبه، وتأتي صافرة الحكم التي هي مجلس الأمن الدولي ويقف كل فريقٍ في مكانه، وتكون إسرائيل قد تفوّقت أمام اليهود في القطاع الذي تقدّمت فيه، أو الجبهة التي أحرزت فيها نصراً وتبقى في أعين شعبها ذات إمكاناتٍ دفاعيةٍ متطورةٍ، وتكون الحكومات العربية التي دخلت المعركة قد استرجعت بعض الأجزاء التي فقدتها، ولو كان الاسترجاع لمدة محدودةٍ أو في معركةٍ فاستعادت شيئاً من هيبتها أمام رعاياها بل استعادت مكانتها أمام جيرانها، وهذا ما كان من سير المعركة، وإن كنا نتوقّعه من بعد انتهاء حرب عام ١٣٨٧هـ بمدةٍ وجيزةٍ، ويجب ألا ننسى أن الحقد العربي على الدول الكبرى يقلّ إذ يمتصّه النصر الوهمي الذي تُنادي به وسائل الإعلام كلها.

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتمّ العملية سياسياً فلم تُوفّق إذ استمرّت سنةً ونصف السنة قبل المعركة وهي تُحاول توقيع اتفاقيةٍ بين مصر وإسرائيل تحت رعايتها، وأخيراً بذل جهده وزير خارجيتها «كيسنجر» فلم ينجح، إذ أن الشعب العربي لا يمكنه أن يرضى عن هذا ولا يمكن أن يسير السادة إلا في التيار نفسه خوفاً من الغرق.

وكان الاتفاق والتنسيق بين مصر وسوريا على حرب إسرائيل ومُتابعة القتال لتحرير الأرض المحتلّة عام ١٣٨٧هـ، وعلى هذا الإعلان للشعب دخلتا الحرب بعد تخطيطٍ وتوقيتٍ، ولم تكن الأردن بعيدةً عن المخطط، وإن كان طول جبهتها لا يسمح لها بزجّ قواتها في المعركة قبل جلاء بعض النتائج ووضوح سيرها.

في ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ (٦ تشرين الأول ١٩٧٣م) اجتازت القوات

المصرية قناة السويس، وانتقلت إلى الضفة الشرقية، والتحمت خط بارليف الذي أقامه اليهود على حدود شبه جزيرة سيناء الغربية والذي حصّنوه جيداً ووضعوا أمامه تلاً ترابياً ليحمي تحركهم عن أعين المصريين الراصدة، وكان هذا العبور وهذا الاقتحام المُفاجىء والسريع قد زاد في مبالغة وسائل الإعلام العربية كلها بل والعالمية حتى أصبح مُعجزةً في نظر العرب عامةً والمصريين خاصةً، وتاجرت به القيادة مدةً طويلةً ولا تزال تتغذّى عليه، ولكن الجيش المصري مع الأسف لم يُتابع تقدّمه في سيناء ليُحرّرها مع وجود الإمكانية يومذاك، كما لم يتجه نحو المضائق ليُغلقها في وجه إسرائيل ويحصرها من جهة الجنوب، وإنما اتخذ له مواقع دفاعيةً على بعد عشرة كيلومترات من شاطىء القناة الشرقي في داخل سيناء، وهذا ما عرّض مصر للنقد السوري إذ أن إسرائيل استطاعت بهذا التصرف المصري أن تنقل قواتها من الجبهة المصرية إلى الشمال وترمي بثقلها وبإمكاناتها كاملةً ضدّ الجيش السوري بينما اتخذ الجيش المصري موقف المدافع في الوقت الذي هو فيه قادر على الهجوم والتقدّم لتحرير الأرض ولتخفيف الضغط الإسرائيلي عن الجبهة السورية، ولكنّه مُخطط مرسوم لا يمكن للجيش المصري أن يتجاوزه. وبهذا نال الجيش المصري شرف هذا النصر واستعادت القيادة هيبتها واكتفت بهذا تُردّده، واستمرّت في ترديده حتى بعد قيام اليهود بالهجوم المعاكس والحصول على النصر.

وفي ٢٠ رمضان عبرت عدة دباباتٍ يهوديةٍ قناة السويس في منطقة (الدفرسوار)، وفتحت ثغرةً في القوات المصرية فتبعت الدبابات دبابات أخرى وقوات انتشرت على طول القناة على الضفة الغربية، وحاصرت مدن القناة، وحجزت القوات المصرية في سيناء، وبهذا انقطعت وسائل الاتصال بين القطعات المصرية، وبدت إسرائيل أمام اليهود جميعاً أنها المنتصرة، وأنها مُتحكّمة في القوات المصرية في سيناء، ويمكنها أن تعدّها أسيرةً لديها، كما حاولت دخول مدن القناة إذ قامت بعدّة هجماتٍ في سبيل

اقتحام السويس، والإسماعيلية، وبور سعيد ولم تنجح، وبذا لم تفقد شيئاً من مكانتها السابقة التي حققتها بعد حرب ١٣٨٧هـ.

أما الجبهة على الحدود السورية فقد تقدّمت القوات السورية بشكلٍ سريعٍ في القطاع الجنوبي، ووصلت إلى مياه بحيرة طبريا أي استعادت في هذا القطاع كلّ ما فقدته في حرب ١٣٨٧هـ، ولكنها لم تُنظّف المنطقة التي استعادتها بشكلٍ جيدٍ فبقيت فيها بعض الجزر اليهودية في تحصيناتها، ولكن القوات الإسرائيلية تقدّمت في القطاع الشمالي ودخلت عدّة قرى جديدةٍ إذ وصلت إلى قرب قرية «سعسع» وتراجعت أمامها القوات السورية، ولكن تصوير المعركة في وسائل الإعلام لم يكن واضحاً وخاصة بالنسبة إلى الذين لا يعرفون المنطقة، إذ تصمد القوات السورية أمام القوات الغازية في موقعٍ في معركةٍ، ثم تنسحب إلى موقعٍ خلفي، ولكن لا تذكر وسائل الإعلام هذا الانسحاب، ثم تعود إلى الصمود في الموقع الخلفي ثانية، وهكذا فيتصور المستمع أن الصمود مستمر في المواقع المتقدّمة ما دام لا يعرف المنطقة.

ولمّا اتخذت القوات المصرية خطّة الدفاع، واتخذت مواقع لذلك، ووقفت عندها، نقل اليهود قواتهم من الجبهة المصرية إلى السورية وزجّوا بقواتهم كلها في المعركة واستطاعوا احتلال ما خرجوا منه من القطاع الجنوبي، وخسر الجيش السوري كثيراً في هذا التراجع إذ حاول التشبّث فيما دخله ولكن دون جدوى. وإذا كان السوريون قد عزوا هذا الانسحاب الذي اضطروا إليه إلى المصريين الذين لم يتقيّدوا بما اتفقوا عليه من دخول المعركة معاً والخروج منها معاً، واستمرار القتال على الجبهتين حتى لا تتهيأ الفرصة لإسرائيل لنقل قواتها من جبهةٍ إلى جبهةٍ وتجميع قواتها ضدّ طرفٍ واحدٍ[1]. إلا أن هذا النقد السوري كان سرياً وعلى

(١) انظر الجزء العاشر من هذه الموسوعة، موضوع حرب رمضان.

المستويات الرسمية دون إعلانه، أو إذاعة شيءٍ منه. أما من حيث الإعلام فقد كانت سوريا أيضاً تُردّد تقدّمها في الأيام الأولى في القطاع الجنوبي وتبني من ذلك أمجاداً، وتُردّد وسائل الإعلام كلها ذلك مما أعاد للسلطة شيئاً من المكانة التي فقدتها في حرب ١٣٨٧هـ، حيث كان المستمع يسمع هذا من أية محطةٍ إذاعيةٍ استمع إليها، وغدت حقيقةً في الأوساط الرسمية والشعبية. وفي الوقت نفسه فإن إسرائيل كانت تفخر أمام شعبها بتقدّمها في القطاع الشمالي والرجوع إلى ما تخلّت عنه في القطاع الجنوبي وأعلمت شعبها أنها لم تخسر شبراً واحداً من الأرض التي سبقت أن احتلتها عام ١٣٨٧هـ بل زادت فيها وبذا فقد احتفظت بمكانتها أيضاً. وعلى هذا فقد تمّ ما خطّط له الشرق والغرب.

كانت فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهرٍ تنتهي في ١٤ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (٧ كانون الثاني ١٩٧٤م) وقد عقد الرئيس أنور السادات مجلس الدفاع لمناقشة هذا الموضوع في ١٦ ذي الحجة، ورأى أعضاء تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهرٍ أخرى بالإجماع.

وكانت مصر قد وافقت على ما تقدّم به وزير خارجية الولايات المتحدة (كيسنجر) من حيث وقف إطلاق النار وذلك في ١٤ شوال ١٣٩٣هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٣م).

وزار كيسنجر الرئيس المصري في أسوان فوافق على فضّ الاشتباك بين مصر وإسرائيل في ٢٤ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٧٤م)، أما سوريا فقد تمت الموافقة منها على فضّ الاشتباك بعد ستة أشهر من موافقة مصر.

الهجوم على الكلية الفنية العسكرية:

وفي شهر ربيع الأول من عام ١٣٩٤هـ (نيسان ١٩٧٤م) وقع الهجوم على الكلية الفنية العسكرية بإمرة صالح عبد الله سرية، فقُدّم هو وزملاؤه

إلى المحكمة التي حكمت على بعضهم الإعدام وعلى بعضهم الآخر بالسجن لمدد مختلفة، وقد صادق الرئيس المصري على الأحكام في ٨ شوال ١٣٩٥هـ. وقد نُفّذ حكم الإعدام بصالح عبد الله سرية وكارم عزت الأناضولي.

تخلّص الرئيس أنور السادات قبل حرب رمضان ١٣٩٣هـ من بقايا أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم يبق منهم سوى حسين الشافعي الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية ولم يكن سوى صورةٍ في هذا المنصب الذي يتقلّده، وبعد الحرب أُنهيت مهمة حسين الشافعي، وعُيّن مكانه نائباً لرئيس الجمهورية حسني مبارك. وبذا انتهت آثار الثورة التي هزّت المنطقة بوسائل الإعلام، وبالحروب، والتهديدات، وقيام الاتحادات ولم يبق من آثارها سوى الرئيس نفسه أنور السادات، الذي أعلن بصورةٍ غير رسميةٍ تبرؤه منها، ومن سلفه الذي حمل اسمها أو حملت اسمه وهو جمال عبد الناصر الذي لم تقتصر ويلاته على مصر بل تجاوزت ذلك إلى المنطقة كلها.

وفي ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤م) أعاد أنور السادات تشكيل الوزارة[1]، وأخذ يسير نحو ما أطلق عليه الحرية، فقد حصل على شيء من التأييد بعد أن اعتقد الناس أنه قد حقق نصراً على العدو

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي:

١ - يتولى رئيس الجمهورية منصب رئيس الوزراء.
٢ - عبد العزيز محمد حجازي: نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء.
٣ - ممدوح محمد سالم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
٤ - عبد العزيز عبد القادر كامل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للشؤون الدينية.
٥ - أحمد إسماعيل علي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحربية.
٦ - محمود رياض: وزيراً للنقل والمواصلات.
٧ - إسماعيل فهمي: وزيراً للخارجية.
٨ - أحمد سلطان: وزيراً للكهرباء.
٩ - إسماعيل غانم: وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
١٠ - إبراهيم نجيب إبراهيم: وزيراً للسياحة والطيران المدني.
١١ - عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية.
١٢ - إسماعيل صبري عبد الله: وزيراً للتخطيط.
١٣ - عثمان عدلي بدران: وزير دولة للشؤون السودان.
١٤ - محمود محمد محفوظ: وزيراً للصحة.
١٥ - صلاح الدين محمد غريب: وزيراً للقوى العاملة.
١٦ - أحمد كمال أبو المجد: وزيراً للإعلام.
١٧ - أحمد كامل البدري: وزيراً للإنتاج الحربي.
١٨ - يوسف السباعي: وزيراً للثقافة.
١٩ - محمد محب محمد زكي: وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
٢٠ - أحمد فؤاد محيي الدين: وزير دولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية.
٢١ - أحمد عز الدين حسن هلال: وزيراً للبترول.
٢٢ - إبراهيم سالم محمدين: وزيراً للصناعة والتعدين.
٢٣ - حسن أحمد الشريف: وزيراً للتأمينات.
٢٤ - عبد الفتاح عبد الله محمود: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
٢٥ - عبد العزيز محمد عيسى: وزيراً لشؤون الأزهر.
٢٦ - عبد المعطي أحمد إسماعيل العرفي: وزيراً للنقل البحري.
٢٧ - البرت برسوم سلامة: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب.
٢٨ - عثمان أحمد عثمان: وزيراً للإسكان والتعمير.
٢٩ - مصطفى أبو زيد فهمي: وزيراً للعدل.
٣٠ - أحمد علي كمال: وزيراً للري.
٣١ - محمد عبد الفتاح إبراهيم: وزيراً للمالية.
٣٢ - محمد هادي المغربي: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
٣٣ - فتحي أحمد الشرقاوي: وزيراً للتجارة الخارجية.
٣٤ - مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتربية والتعليم.
٣٥ - يحيى عبد العزيز الجمل: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.

وعيّن:

عبد الحميد حسن: نائب وزير للشباب.
محمد أحمد السيسي: نائب وزير للسياحة والطيران المدني.

ثم عيّن فيما بعد:

محمد سميح أنور: وزير دولة للشؤون الخارجية.

الإسرائيلي وذلك تحت تأثير وسائل الإعلام، والشعب في مصر عاطفي يتأثر بسرعة، إضافة إلى ما أعطي من حرية بالنسبة إلى سلفه، ولما كانت خطوته المقرّر القيام بها لم تتم بعد لذا كان لا بدّ من مقدّمات لها من حرية، وإظهار الإخلاص، والعمل لصالح البلاد و... والاستماع إلى بعض الرجال، وإن كان يرغب أن يكون هناك صراع بين الفئات ليتمكّن من الخطو وإذا ما حدث نقد فإنما يقع الصراع بين الفئات المتباينة في الداخل، ويبقى هو في منأى، وتتمّ العملية.

وفي ٩ رمضان ١٣٩٤هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤م) شكل عبد العزيز حجازي الوزارة[1]، وبذا فقد ترك الرئيس منصب رئاسة الوزارة ليكون

(١) تشكلت الوزارة على النحو التالي:
١ ـ عبد العزيز محمد حجازي: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ ممدوح محمد سالم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
٣ ـ عبد العزيز عبد القادر كامل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الدينية، ووزيراً للأوقاف.
٤ ـ أحمد إسماعيل علي: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للحربية.
٥ ـ محمود رياض: وزيراً للنقل والمواصلات.
٦ ـ إسماعيل فهمي: وزيراً للخارجية.
٧ ـ أحمد سلطان: وزيراً للكهرباء.
٨ ـ إسماعيل غانم: وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
٩ ـ إبراهيم نجيب إبراهيم: وزيراً للسياحة والطيران المدني.
١٠ـ عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية.
١١ـ إسماعيل صبري عبد الله: وزيراً للتخطيط.
١٢ـ عثمان عدلي بدران: وزير دولة لشؤون السودان.
١٣ـ صلاح الدين محمد غريب: وزيراً للقوى العاملة.
١٤ـ أحمد كامل البدري: وزيراً للإنتاج الحربي.
١٥ـ محمد كمال أبو المجد: وزيراً للإعلام.
١٦ـ يوسف السباعي: وزيراً للثقافة.
١٧ـ أحمد فؤاد محي الدين: وزيراً للصحة.
١٨ـ أحمد عز الدين حسن هلال: وزيراً للبترول.

العمل باسم الحكومة التي ستتحمّل المهمة الأساسية في التصرف، وبدأت الخطا تُسرع نحو القيام بالمهمة المعدّة له والمقرّر أن يقوم بتنفيذها، وكان العمل يسير بالتقرّب من إسرائيل وفي الوقت نفسه تُهيأ الظروف الدولية، كما يسعى للتقرّب من البلدان العربية وخاصةً الشرقية منها، مع السعي للدعاية لنفسه في الداخل والقيام ببعض المشروعات التي تكون أداة لتلك

١٩ـ حسن أحمد الشريف: وزيراً للتأمينات.
٢٠ـ عبد الفتاح عبد الله محمود: وزير دولة للمتابعة والرقابة.
٢١ـ عبد العزيز محمد عيسى: وزيراً لشؤون الأزهر.
٢٢ـ عبد المعطي أحمد إسماعيل العرفي: وزيراً للنقل البحري.
٢٣ـ ألبرت برسوم سلامة: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب.
٢٤ـ عثمان أحمد عثمان: وزيراً للإسكان والتعمير.
٢٥ـ مصطفى أبو زيد فهمي: وزيراً للعدل.
٢٦ـ أحمد علي كمال: وزيراً للري.
٢٧ـ محمد عبد الفتاح إبراهيم: وزيراً للمالية.
٢٨ـ فتحي أحمد المتولي: وزيراً للتجارة.
٢٩ـ مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتربية والتعليم.
٣٠ـ يحيى عبد العزيز الجمل: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.
٣١ـ محمد سميح أنور: وزير دولة للشؤون الخارجية.
٣٢ـ طاهر أمين حسن: وزير دولة للتعاون الاقتصادي.
٣٣ـ محمود علي حسن: وزيراً للصناعة والتعدين.
٣٤ـ محمود أحمد عبد الآخر: وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
٣٥ـ محمد حامد محمود: وزير دولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية.
٣٦ـ عبد الرحمن الشاذلي: وزيراً للتموين.
ثم عين: أحمد حمدي النشار: وزيراً للمالية.
وأسندت وزارة التأمينات إلى محمد عبد الفتاح إبراهيم بعد وفاة حسن أحمد الشريف وزير التأمينات.
وعين: الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي وزيراً للحربية بعد وفاة أحمد إسماعيل علي.
وعين:
عبد الحميد حسن: نائباً لوزير الشباب.
محمد أحمد السيسي: نائباً لوزير السياحة والطيران المدني.

الدعاية، وأكثر ما كان يهمّ الشعب المصري يوم ذلك قناة السويس، وحقول النفط في سيناء لأنها تؤمّن دخلاً لمصر وربما أثر ذلك على حياة الشعب الذي يعيش في حالة من البؤس إذ لا تتوفر الحاجات الضرورية.

وفي ٤ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ (١٦ نيسان ١٩٧٥م) أعيد تنظيم المناصب العليا في الدولة، وعهد إلى ممدوح سالم بتشكيل الوزارة(١).

(١) صدر القرار رقم ٣٣٦ الذي عُيّن بموجبه:

أ - محمد حسني مبارك: نائباً لرئيس الجمهورية.

ب - ممدوح محمد سالم: رئيساً لمجلس الوزراء.

جـ - محمد حافظ غانم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتعليم العالي.

د - إسماعيل فهمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.

هـ - محمد عبد الغني الجمسي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحربية.

وكان أعضاء الوزارة على النحو الآتي:

١ - عبد اللطيف بلطية: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.

٢ - أحمد سلطان: وزيراً للكهرباء.

٣ - إبراهيم نجيب: وزيراً للسياحة.

٤ - عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية.

٥ - عثمان عدلي بدران: وزيراً للزراعة، ووزير دولة لشؤون السودان.

٦ - أحمد كمال أبو المجد: وزيراً للإعلام.

٧ - أحمد كامل البدري: وزيراً للإنتاج الحربي.

٨ - يوسف السباعي: وزيراً للثقافة.

٩ - أحمد فؤاد محي الدين: وزيراً للصحة.

١٠- أحمد عز الدين هلال: وزيراً للبترول.

١١- عبد الفتاح عبد الله محمود: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، والرقابة.

١٢- ألبرت برسوم سلامة: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب.

١٣- عثمان أحمد عثمان: وزيراً للإسكان والتعمير.

١٤- محمد عبد الفتاح إبراهيم: وزيراً للتأمينات.

١٥- مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتربية والتعليم.

١٦- محمد حامد محمود: وزير دولة للحكم المحلي، والتنظيمات الشعبية.

١٧- عبد الرحمن الشاذلي: وزيراً للتموين.

١٨- عادل يونس: وزيراً للعدل.

الحريات:

وأخذ الرئيس المصري يُعطي الحرية تدريجياً إذ وجد أنه من الأصلح له أن يستمع إلى آراء الآخرين، ويتصرّف من خلال ما يتشكّل عنده من القناعات خوفاً من العمل السري ضدّه، فقد أصدر قراراً بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٩٥هـ (٣ تموز ١٩٧٥م) بإعادة أملاك تسع عشرة شخصية سياسية كانت قد أمّمت أملاكهم، ومن بينهم فؤاد سراج الدين أمين سرّ حزب الوفد، وإبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الأسبق والأمين العام للهيئة السعدية.

وكان قد أصدر قراراً في ٢٨ جمادى الآخرة بالعفو عن ألفين من السياسيين الذين صدرت بحقهم أحكام قبل ٢٠ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٥ أيار ١٩٧١م) أي قبل المحاولة التي تزعمها علي صبري وعدد من

=

١٩- محمود عبد الرحمن فهمي: وزيراً للنقل البحري.

٢٠- إبراهيم حلمي عبد الرحمن: وزيراً للتخطيط.

٢١- حسين فهمي: وزيراً للداخلية.

٢٢- زكريا توفيق عبد الفتاح: وزيراً للتجارة.

٢٣- عبد العظيم عبد الله أبو العطا: وزيراً للري.

٢٤- عيسى عبد الحميد شاهين: وزيراً للصناعة والتعدين.

٢٥- محمد عبد المعبود الجبيلي: وزيراً للبحث العلمي والطاقة الذرية.

٢٦- جمال الدين محمد صدقي: وزيراً للنقل.

٢٧- أحمد أحمد أبو إسماعيل: وزيراً للمالية.

٢٨- محمد محمد زكي شافعي: وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.

٢٩- محمد كمال الدين حسني: وزيراً للمواصلات.

٣٠- محمد حمدي أبو زيد: وزيراً للطيران المدني.

٣١- محمد السيد حسين الذهبي: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.

ثم عُيّن فيما بعد:

محمد محمود رياض: وزير دولة للشؤون الخارجية.

السياسيين ضده، وقد شمل هذا القرار العفو عن الإخوان المسلمين، والشيوعيين.

وصدر في غرة شهر رجب قرار من مجلس الدولة المصري بالإجازة للأفراد بإصدار صحفٍ خاصةٍ، وكانت الصحف قد أُممت منذ عام ١٣٨٠هـ بموجب قانون تنظيم الصحافة.

ووافق الرئيس المصري على اقتراح من أعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية لفترةٍ ثانية، حيث تنتهي مدة رئاسته في شهر شوال ١٣٩٦هـ.

ووافق على إعادة فتح قناة السويس، وابتدأ تطهيرها بعد انسحاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة، وقد أُعيد فتحها في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٩٥هـ (٥ حزيران ١٩٧٥م) أي بعد مرور ثمان سنوات على إغلاقها.

وفي هذه الأثناء توتّرت العلاقات بين مصر وليبيا إذ حاولت الثانية منها العمل لضمّ قسمٍ من الصحراء الغربية المصرية إليها، وأخذت كل منها تتهم الأخرى باتهامات مثيرة، ثم تحسّنت العلاقات بين الطرفين، وقام ممدوح سالم رئيس الوزارة المصرية بزيارة ليبيا.

وفي مطلع رمضان من عام ١٣٩٥هـ أعلن فكّ الارتباط الثاني، وتقرّر انسحاب إسرائيل إلى ما بعد الممرات في سيناء، وعودة مكامن النفط في البلاعم وأبورديس إلى مصر.

وفي ١٧ شوال ١٣٩٥هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٧٥م) أخذت فكرة العودة إلى تعدّد الأحزاب للمعارضة البنّاءة خوفاً من استبداد الرأي الفردي وحب التسلّط، وبدأت فكرة إقامة المنابر الحرة تمهيداً لقيام الأحزاب، ولكن ذلك لم يجد أذناً صاغيةً لدى الشعب إذ تم ذلك ضمن الاتحاد الاشتراكي الذي يرمز إلى الاستبداد والطغيان الذي مارسه الحاكم ضد رعيته، ثم كلّف الرئيس المصري أنور السادات رئيس وزارته أن

يؤلّف حزب مصر الذي لم يكن سوى امتدادٍ للاتحاد الاشتراكي الذي هو أيضاً امتداد للاتحاد القومي، وما الاتحاد القومي سوى تتمة لهيئة التحرير كما أشار إلى إبراهيم شكري أن يُؤلّف حزب العمل، وأنشأ مصطفى كامل مراد حزب الاتحاد، وخالد محي الدين حزب التجمّع، وكانت خيوط هذه التجمعات تلتقي في يد الرئيس.

ثم ظهر حزب الوفد الجديد ولم يستمر سوى مائة يوم حيث توقّف نشاطه بعد ذلك لحرمان رئيسه فؤاد سراج الدين من الحقوق السياسية.

وفي ١٨ ربيع الأول ١٣٩٦هـ (١٩ آذار ١٩٧٦م) عُدّل تشكيل الوزارة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ برئاسة ممدوح سالم[1] الذي بعدْ

(١) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ ممدوح سالم: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ محمد حافظ غانم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية والخدمات، ورئيساً للجنة الوزارية للحكم المحلي.
٢ ـ إسماعيل فهمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٣ ـ محمد عبد الغني الجمسي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحربية والإنتاج الحربي.
٤ ـ أحمد سلطان: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزيراً للكهرباء والطاقة.
٥ ـ عبد اللطيف بلطية: وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.
٦ ـ إبراهيم نجيب: وزيراً للسياحة والطيران.
٧ ـ عائشة راتب: وزيرة للشؤون الاجتماعية، والتأمينات.
٨ ـ أحمد فؤاد محي الدين: وزيراً للصحة.
٩ ـ أحمد عز الدين هلال: وزيراً للبترول.
١٠ ـ عبد الفتاح عبد الله محمد: وزيراً للنقل والمواصلات.
١١ ـ ألبرت برسوم سلامة: وزيراً للدولة لشؤون مجلس الشعب.
١٢ ـ عثمان أحمد عثمان: وزيراً للإسكان والتعمير.
١٣ ـ مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتعليم.
١٤ ـ محمد حامد محمود: وزيراً للدولة للحكم المحلي، والتنظيمات الشعبية والسياسية.
١٥ ـ عادل يونس: وزيراً للعدل.

رئيس حزب مصر، وهو زعيم الأغلبية في مجلس الشعب رغم أن هذا المجلس والوزارة لم يكونا سوى امتداد للاتحاد الاشتراكي أي المجموعة التي تتحكّم في شؤون البلاد، حتى النقابات ومنها الاتحاد النسائي الذي تُشرف عليه زوج الرئيس المصري والتي تُسمّى سيدة مصر الأولى، ولم يكن دورها في السلطة بأقل من زوجها أبداً. بل كانت تتدخّل في كل الموضوعات وتحلّ القضايا باسمها، ولم يكن من يستطيع الوقوف في وجهها، وربما كانت من أسباب النقمة الرئيسية على أنور السادات زوجها.

وفي ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٦م) أعاد ممدوح

١٦ـ محمود عبد الرحمن فهمي: وزيراً للنقل البحري.
١٧ـ زكريا توفيق عبد الفتاح: وزيراً للتجارة والتموين.
١٨ـ حسين فهمي: وزيراً للداخلية.
١٩ـ عبد العظيم عبد الله أبو العطا: وزيراً للزراعة والري.
٢٠ـ عيسى عبد الحميد شاهين: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
٢١ـ محمد عبد المعبود الجبيلي: وزيراً للدولة للبحث العلمي والطاقة الذرية.
٢٢ـ جمال الدين محمد صدقي: وزيراً للدولة للإنتاج الحربي.
٢٣ـ أحمد أحمد أبو إسماعيل: وزيراً للمالية.
٢٤ـ محمد محمد زكي شافعي: وزيراً للاقتصاد والدولة للتعاون الاقتصادي.
٢٥ـ محمد السيد حسين الذهبي: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
٢٦ـ محمد محمود رياض: وزيراً للدولة للعلاقات الخارجية.
٢٧ـ أحمد فؤاد الشريف: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة والتنمية الإدارية.
٢٨ـ جمال العطيفي: وزيراً للإعلام والثقافة.
٢٩ـ حسن بهجت محمد حسني: وزيراً للدولة للزراعة وشؤون السودان.
٣٠ـ محمد محمود الإمام: وزيراً للتخطيط.
وتوفي عادل يونس فعيّن مكانه أحمد سميح طلعت.
وتوفي أحمد فؤاد الشريف.

سالم تشكيل الوزارة بقرار من رئيس الجمهورية[1].

---

(١) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ ممدوح محمد سالم: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ عبد المنعم القيسوني: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية.
٣ ـ محمد حافظ غانم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية والخدمات.
٤ ـ إسماعيل فهمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٥ ـ عبد الغني الجمسي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحربية والإنتاج الحربي.
٦ ـ أحمد سلطان: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للكهرباء والطاقة.
٧ ـ عبد اللطيف بلطية: وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.
٨ ـ إبراهيم نجيب: وزيراً للسياحة والطيران.
٩ ـ عائشة راتب: وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية.
١٠ـ أحمد فؤاد محي الدين: وزيراً لشؤون مجلس الشعب.
١١ـ أحمد عز الدين هلال: وزيراً للبترول.
١٢ـ عبد الفتاح عبد الله محمود: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
١٣ـ ألبرت برسوم سلامة: وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة.
١٤ـ مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتعليم.
١٥ـ محمد حامد محمود: وزير دولة للحكم المحلي، والشباب، والتنظيمات الشعبية والسياسية.
١٦ـ حسين فهمي: وزيراً للداخلية.
١٧ـ زكريا توفيق عبد الفتاح: وزيراً للتجارة والتموين.
١٨ـ عبد العظيم عبد الله أبو العطا: وزيراً للزراعة والري.
١٩ـ عيسى عبد الحميد شاهين: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
٢٠ـ محمد عبد المعبود الجبيلي: وزيراً للدولة للبحث العلمي، والطاقة الذرية.
٢١ـ جمال الدين محمد صدقي: وزير دولة للإنتاج الحربي.
٢٢ـ محمد محمود رياض: وزير دولة للعلاقات الخارجية.
٢٣ـ جمال العطيفي: وزيراً للإعلام والثقافة.
٢٤ـ عبد العزيز حسين: وزير دولة للزراعة وشؤون السودان.
٢٥ـ محمد محمود الإمام: وزيراً للتخطيط.
٢٦ـ أحمد سميح طلعت: وزيراً للعدل.
٢٧ـ علي عبد الحميد عبده: وزير دولة للتنمية الإدارية.
٢٨ـ حسن محمد حسن: وزيراً للإسكان والتعمير.

معاهدة دفاع مع السودان:

وفي ٢٥ محرم ١٣٩٧هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٧٧) وُقّعت معاهدة دفاع بين مصر والسودان، وقد وقّعها نيابةً عن مصر، الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي وعن السودان الفريق بشير محمد علي.

وفي اليوم التالي وجّهت مصر تحذيراً للحبشة التي كانت تقوم بحشد جيوشها على حدود السودان استعداداً للهجوم عليها، وأعلمت الحبشة أن أي هجومٍ على السودان إنما هو هجوم على مصر.

أعمال الشغب:

وقد قامت بعض أعمال التخريب في البلاد في يومي ٢٩ و ٣٠ محرم فألقى الرئيس المصري أنور السادات خطاباً اتهم فيه الحزب الوحدوي التقدمي اليساري أنه وراء هذه الأعمال، وأنه يتلقى التعليمات من موسكو.

الحرية السياسية:

وفي ١٤ صفر ١٣٩٧هـ (٢ شباط ١٩٧٧ م) أعطى أنور السادات حرية تكوين الأحزاب السياسية. وفي اليوم نفسه أعلن عن تعديل الوزارة[1].

= ٢٩ـ حامد عبد اللطيف السايح: وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.

٣٠ـ إبراهيم جميل مصطفى بدران: وزيراً للصحة.

٣١ـ محمود صلاح الدين حامد: وزيراً للمالية.

٣٢ـ محمد متولي عبد الحافظ الشعراوي: وزيراً للأوقاف، ووزير دولة لشؤون الأزهر.

(١) شمل التعديل الوزاري:

١ ـ ممدوح محمد سالم: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

٢ ـ عبد العظيم عبد الله أبو العطا: وزيراً للري.

٣ ـ عبد العزيز حسين: وزير دولة للمجمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشؤون السودان. =

وفي هذا الوقت كانت المحاولة السياسية تتجه نحو إقامة وحداتٍ بين بعض الأمصار العربية، وقد قطعت مرحلةً بين كل من مصر، وسوريا، والسودان، وفي ١٤ رمضان ١٣٩٧هـ (٢٨ آب ١٩٧٧م) أعلنت أسماء القيادة السياسية بين هذه الأمصار الثلاثة.

زيارة إسرائيل:

كان التخطيط أن يخطو الرئيس المصري خُطوةً أوسع مما قبله من حكام مصر، ومن غيره من البقية، لذا كان عليه أن يتفاهم مع عددٍ من رؤساء الدول العربية حتى لا ينفرد وحده بهذه الخطوة أو يضمن على الأقل عدم الهجوم عليه بشكلٍ واسعٍ وخاصةً أن الشعب العربي لن يتقبّل هذه الخُطوة ويضطر الرؤساء، في كثيرٍ من الأحيان مُسايرة الشعوب قبل سيرِ مثل هذه الخُطوات، وكان أكثر ما يُريده أن يتفاهم مع سوريا التي تُعدّ مركز الجبهة الشمالية وقوتها الرئيسية، كما أن مصر مركز الجبهة الجنوبية وقوتها الرئيسية، وإذا كان الشعب العربي في مصر أكثر ليونةً وتقبّلاً لهذه الخُطوة إلا أنه في بقية الدول العربية لن يتقبّل ذلك بتلك السهولة التي ربما يسكت عنها الكثير من المصريين.

قام أنور السادات في ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧هـ (٢٦ تشرين الأول

= ٤ ـ عبد المنعم محمود الصاوي: وزيراً للإعلام والثقافة.

٥ ـ إبراهيم محمود شكري: وزيراً للزراعة.

٦ ـ محب رمزي ستينو: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

٧ ـ آمال عثمان: وزيرة للشؤون والتأمينات الاجتماعية.

وأبعد: حسين فهمي وزير الداخلية

جمال العطيفي وزير الثقافة والإعلام.

وعُيّن محمد نبوي إسماعيل: نائباً لوزير الداخلية

كمال حامد خير الله: نائباً لوزير الداخلية

ثم عُيّن عبد الرزاق عبد القادر عبد المجيد وزيراً للتخطيط.

١٩٧٧م) بتعديل الوزارة، وعهد إلى ممدوح سالم رئيس الوزارة نفسه بإعادة تشكيلها(١).

(١) أعاد ممدوح سالم تشكيل وزارته على النحو الآتي:
١ - ممدوح محمد سالم: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - عبد المنعم القيسوني: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية، ووزيراً للتخطيط.
٣ - محمد حافظ غانم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية، ووزيراً لشؤون مجلس الوزراء، وشؤون السودان.
٤ - محمد عبد الغني الجمسي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للحربية والإنتاج الحربي.
٥ - أحمد سلطان: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للكهرباء والطاقة.
٦ - أحمد فؤاد محي الدين: وزيراً لشؤون مجلس الشعب.
٧ - أحمد عز الدين هلال: وزيراً للصناعة والبترول والتعدين.
٨ - مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتعليم ووزير دولة للبحث العلمي.
٩ - محمد حامد محمود: وزيراً للدولة للحكم المحلي، والشباب، والتنظيمات الشعبية والسياسية.
١٠- زكريا توفيق عبد الفتاح: وزيراً للتجارة والتموين.
١١- عبد العظيم عبد الله أبو العطا: وزيراً للري واستصلاح الأراضي.
١٢- عيسى عبد الحميد شاهين: وزيراً للدولة للرقابة والمتابعة.
١٣- محمد محمود رياض: وزيراً للشؤون الخارجية.
١٤- أحمد سميح طلعت: وزيراً للعدل.
١٥- حامد عبد اللطيف السايح: وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.
١٦- إبراهيم جميل مصطفى بدران: وزيراً للصحة.
١٧- محمود صلاح الدين حامد: وزيراً للمالية.
١٨- محمد متولي عبد الحافظ الشعراوي: وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر.
١٩- عبد المنعم محمود الصاوي: وزيراً للإعلام والثقافة.
٢٠- إبراهيم محمود شكري: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
٢١- محب رمزي ستينو: وزيراً للسياحة والطيران المدني.
٢٢- آمال عثمان: وزيرة للشؤون والتأمينات الاجتماعية.
٢٣- محمد نبوي إسماعيل: وزيراً للداخلية.
٢٤- حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للإسكان والتعمير.

وأعلن في ٢٨ ذي القعدة ١٣٩٧هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م) أمام مجلس الأمة أنه على استعداد للذهاب إلى جنيف للمفاوضة مع إسرائيل بل بإمكانه الذهاب إلى الكنيست ومُناقشة اليهود هناك، وربما كان هذا التصريح جسّ نبضٍ للشعب ولمعرفة ردّ الفعل الذي يمكن أن يكون داخل مصر وخارجها.

وأمام هذه التصريحات فقد قدّم استقالته من الوزارة المصرية إسماعيل فهمي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، ومحمد محمود رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية، وقد قبل الرئيس المصري هذه الاستقالات، وعيّن وزير الدولة بطرس بطرس غالي وزير دولة للشؤون الخارجية.

وقام الرئيس المصري بزيارةٍ مُفاجئةٍ إلى سوريا، وأمله كبير في أن يتجه إلى القدس مع الرئيس السوري حافظ الأسد، غير أن الشعب العربي في سوريا لا يمكنه السكوت عن مثل هذا التصرّف، وقبول مثل هذا الضيم، وقد رفض الرئيس السوري مُشاركة الرئيس المصري في هذه الخطوة ونصحه أثناء، وداعه بالعدول عنها، غير أن السادات كان من المقرّر أن يقوم بها، وقد عزم على ذلك، ولا يمكنه أن يتراجع، وفعلاً قام بزيارة القدس في ٨ ذي الحجة ١٣٩٧هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م).

وما إن عاد من الزيارة حتى تغيّرت النظرة إليه داخلياً وخارجياً، ففي

٢٥- بطرس بطرس غالي: وزير دولة.
٢٦- نعيم مصطفى أبو طالب: وزير دولة.
٢٧- عبد الستار مجاهد عرفة: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
٢٨- علي السلمي: وزير دولة.
٢٩- سعد محمد أحمد: وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.
ثم استقال إسماعيل فهمي: نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية ومحمد محمود رياض: وزير الدولة للشؤون الخارجية.
وعين بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

الداخل شعر الشعب أن الحرية التي أعطاها ولو كانت نسبية إلا أنه كان يقصد منها أن يشغل الناس في الخلافات فيما بينهم، فالصراع الحزبي يُلهي رجال الأحزاب بعضهم عن بعض وخاصة أن النشاط في أوله، كما حرص الرئيس المصري على إثارة الخلافات الدينية فأثار النصارى على المسلمين الذين اتهمهم بالتعصب والتطرف، كما عمل على تفرقة المسلمين فيما بينهم ونعت جماعة منهم بالرجعية وآخرين بالمرونة وإمكانية التفاهم معهم وذلك من أجل الايقاع بهم، كل هذا من أجل أن يشغل الناس عن خطوته التي خطاها.

ولكن هذا قد جعل حقداً عليه وخاصةً من الفئات الإسلامية التي اعتاد أن يُوجه إليها اللوم في مناسبةٍ وغير مناسبة، واستطاع أن يستوعب بعض المشايخ من أهل السوء ويطلب منهم مناقشة من سجن من الفئات الإسلامية في عمليةٍ لغسل الأدمغة حسب تخطيطه إلا أن بعض هؤلاء الشباب كان أقدر على الجدل من أولئك المشايخ ما داموا على الحق، وما داموا يتكلمون مؤمنين بما يقولون، أما أهل الشرّ فإنما يتكلمون إرضاءً لمن بعثهم، وزُلفى، وفي سبيل الحصول على مغنمٍ عند السلطان، دون الإيمان بما يُخاطبون به الذين يُناقشونهم، بل إن أحاديثهم للناس أثناء الوعظ والتذكير لتختلف عما يُجادلون به مع من كُلّفوا بجدالهم.

وفي الوقت نفسه فقد أعطى شيئاً من الحرية، وسمح بإصدار الصحف والمجلات، وأقام ما أطلق عليه اسم المنابر في سبيل رصد عناصر كل مجموعة لمراقبة أهل الرأي فيها والحركيين من أفرادها، فقد سمح للإخوان المسلمين بإصدار مجلة «الدعوة»، وكان همّه رصد العناصر العاملين فيها والذين ينشطون في الكتابة والتوزيع، وعملية الطباعة إذ أن ضعف إمكاناتهم المادية تُلزمهم على تكليف أفرادهم للقيام بمثل هذه المهمة، وقد استطاع أن يرصد ما أراد لحسن نية الإخوان وعدم إدراك قادتهم ألاعيب السياسة، وسوء المقصد.

كما أن المسلمين الملتزمين إسلامياً قد ضاقوا ذرعاً بزوج الرئيس «جيهان» التي كانت كالصبي المراهق تقطع البلاد طولاً وعرضاً، وتتحرك يميناً وشمالاً، تلتقي مع الرجال والنساء على حدٍّ سواء، ومع الساسة والتنظيمات الاجتماعية، وتتدخل بأمور السياسة، بل كانت صاحبة باعٍ طويلٍ فيما أطلق عليه «تقنين الشريعة»، وهي في كل هذه الحركة حاسرة سافرة هازلة كالفتيان.

وكانت كل الأحزاب التي وجدت حذرةً منه، تتحرك على حذرٍ، وتُصدر البيانات على وجلٍ، تخشى رجال المخابرات وتخاف ساعة البطش المفاجئة.

واستمرّ الحقد على الرئيس المصري والحذر منه حتى اغتيل عام ١٤٠٢هـ في احتفالٍ عام بتخطيطٍ وتدبيرٍ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

أما من الناحية الخارجية فقد وقف في وجه تصرّفه الحكومات العربية، فقاطعت مصر سياسياً إضافةً إلى وقف عضويتها في جامعة الدول العربية والمنظمات والمؤتمرات العربية والإسلامية، وانتقل مقرّ الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وكذا المؤسسات العربية الأخرى التي توزعت في عواصم الدول العربية، واستمرّ ذلك مدة عهد أنور السادات ومدةً من عهد خلفه حسني مبارك.

كان سكوت الشعب العربي في مصر على هذه الخطوة التي أقدم عليها رئيسه نتيجة تخطيط عدة عقودٍ من السنوات أذاق المسؤولون في البلد رعاياهم الذلّ، وسقوهم من كأس الإهانة حتى يصلوا إلى هذه المرحلة من الخنوع والسكوت عن كل ما يقوم به رؤساؤهم خوفاً من أن يُصيبهم ما أصابهم سابقاً. وأما الأحزاب التي قامت فلم تكن بحالةٍ أفضل من عناصر الشعب العاديين ليس خوفاً وإن كان هذا عند الأعضاء العاديين وإنما للسير في الطريق نفسه وأخذ الماء عنصر الحياة عندهم من النبع ذاته. وإذا

كانت الحركة الإسلامية قد أبدت بعض التأفف وعدم الرضا إلا أن الصوت كان ضعيفًا والخطورة أضخم منه والمخطط أكبر منه، ولم يحدث ردّ فعلٍ بالمعنى الصحيح ومرّت العاصفة ولم يحدث شيء رغم تبجّح السياسيين، ولم يكن أحد يتوقع هذا، وربما كانت تظهر همسات وترتفع أحيانًا لتصل إلى إعلانات وتصريحات بأننا موافقون على ما تمّ فقد قدّمت مصر الكثير من الضحايا ومن الأموال والتضحية في المصلحة ولم تصل إلى نتيجة، كل ذلك في سبيل الفلسطينيين الذين يعيشون بحالةٍ أفضل مما يعيشه المصريون، فليضحّوا من أجل بلدهم وأرضهم، ولا شكّ أن هذه كلمات مسمومة ومُوجّهة من أعداء وممن لا يخافون الله ويُردّدها جهلة غافلون، وعلى كلٍ فلم تحدث اضطرابات ولم تقع معتقلات.

وفي ٢ جمادى الآخرة عام ١٣٩٨هـ (٩ أيار ١٩٧٨م) عهد الرئيس المصري إلى ممدوح سالم بإعادة تشكيل الوزارة[1].

(١) أُعيد تشكيل الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ ممدوح محمد سالم: رئيسًا لمجلس الوزراء.

٢ ـ محمد عبد الغني الجمسي: نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للحربية والإنتاج الحربي.

٣ ـ أحمد سلطان: نائبًا لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير الكهرباء والطاقة.

٤ ـ أحمد فؤاد محيي الدين: وزيرًا لشؤون مجلس الشعب.

٥ ـ أحمد عز الدين هلال: وزيرًا للصناعة والبترول والتعدين.

٦ ـ مصطفى كمال حلمي: وزيرًا للتعليم، ووزير دولة للبحث العلمي.

٧ ـ محمد حامد محمود: وزير دولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب.

٨ ـ زكريا توفيق عبد الفتاح: وزيرًا للبترول.

٩ ـ عبد العظيم عبدالله أبو العطا: وزيرًا للري، ووزير دولة لشؤون السودان.

١٠ ـ عيسى عبد الحميد شاهين: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة.

١١ ـ حامد عبد اللطيف السايح: وزيرًا للاقتصاد والتعاون الاقتصادي.

١٢ ـ إبراهيم جميل مصطفى بدران: وزيرًا للصحة.

١٣ ـ محمود صلاح الدين حامد: وزيرًا للمالية.

ولم تكن الأوضاع في البلدان الأخرى بأفضل حالًا، إذ عدّوا ذلك قضيةً محليّةً، أو أن ما أصاب الشعب العربي في مصر قد أصابه في الأمصار الأخرى، على حين اتخذ الحكام في البلدان العربية إجراءات ضد الحكم المصري أكثر مما حدث من ردود فعلٍ من الشعب إذ كانوا يتوقعون حركاتٍ صاخبة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن سياسة الضغط والقمع التي اتُّخذت مدةً ليست قصيرةً قد أثّرت وألزمت الشعب على الخنوع والسكوت عمّا يحدث بسبب الخوف، وبسبب تعميق وترسيخ الفكرة الإقليمية حيث أصبح الشعب يعدّ كل ما يحدث في مصر أمر قضايا محليّة لا علاقة له بها، حتى قضية فلسطين أصبحت محليّة تخصّ أبناءها وأُبعدت عنها الصفة الإسلامية، وهذا ما يخطط له الأعداء ويعملون له منذ مدةٍ طويلة.

١٤ ـ محمد متولي عبد الحافظ الشعراوي: وزيرًا للأوقاف، ووزير دولة لشؤون الأزهر.

١٥ ـ عبد المنعم محمود الصاوي: وزيرًا للثقافة والإعلام.

١٦ ـ إبراهيم محمود شكري: وزيرًا لاستصلاح الأراضي.

١٧ ـ محب رمزي ستينو: وزيرًا للصناعة والطيران المدني.

١٨ ـ آمال عثمان: وزيرة للشؤون والتأمينات الاجتماعية.

١٩ ـ عبد الرزاق عبد المجيد: وزيرًا للتخطيط.

٢٠ ـ محمد إبراهيم كامل: وزيرًا للخارجية.

٢١ ـ محمد نبوي إسماعيل: وزيرًا للداخلية.

٢٢ ـ حسب الله محمد الكفراوي: وزيرًا للتعمير والمجتمعات الجديدة.

٢٣ ـ بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٤ ـ محمد مصطفى أبو طالب: وزيرًا للنقل والمواصلات والنقل البحري.

٢٥ ـ عبد الستار مجاهد عرفة: وزير دولة للإنتاج الحربي.

٢٦ ـ علي السلمي: وزير دولة للتنمية الإدارية.

٢٧ ـ سعد محمد أحمد: وزيرًا للقوى العاملة والتدريب المهني.

٢٨ ـ أحمد طلعت توفيق: وزيرًا للإسكان.

٢٩ ـ أحمد ممدوح عطية: وزيرًا للعدل.

٣٠ ـ محمود محمد داود: وزيرًا للزراعة.

٣١ ـ ناصف عبد المقصود إبراهيم طاهون: وزيرًا للتموين.

وفي ٣ ذي القعدة ١٣٩٨هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٨م) قبل الرئيس المصري استقالة حكومة ممدوح سالم وعهد إلى مصطفى خليل بتشكيل الوزارة[1]، ولم تكن استقالة ممدوح سالم إحساساً منه بما قام به من دور،

---

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

١ - مصطفى خليل: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ - فكري مكرم عبيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشعب.

٣ - كمال حسن علي: وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٤ - أحمد عز الدين هلال: وزيراً للبترول.

٥ - حامد عبد اللطيف السايح: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي.

٦ - محمد نبوي إسماعيل: وزيراً للداخلية.

٧ - محمود أمين عبد الحافظ: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

٨ - آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للشؤون والتأمينات الاجتماعية.

٩ - عبد الرزاق عبد المجيد: وزيراً للتخطيط.

١٠- حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير والمجتمعات الجديدة.

١١- بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

١٢- علي محمد السلمي: وزير دولة للمتابعة والرقابة.

١٣- سعد محمد أحمد: وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني.

١٤- محمود محمد داود: وزيراً للزراعة.

١٥- ناصف عبد المقصود طاحون: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

١٦- حسن محمد إسماعيل: وزيراً للتعليم والبحث العلمي والثقافة.

١٧- أحمد علي موسى: وزيراً للعدل.

١٨- سليمان متولي سليمان: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للحكم المحلي.

١٩- توفيق حامد كرارة: وزيراً لاستصلاح الأراضي.

٢٠- محمد عبد الهادي سماحة: وزيراً للري ووزير دولة لشؤون السودان.

٢١- عبد الأحد محمد عمر عبد الآخر: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب.

٢٢- علي فهمي الداغستاني: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.

٢٣- مصطفى متولي الحفناوي: وزيراً للإسكان.

٢٤- إبراهيم عبد الرحمن: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.

٢٥- مصطفى كمال صبري: وزيراً للكهرباء.

٢٦- علي جمال الناظر: وزير دولة للتعاون الاقتصادي. =

ولا تأثراً بما يسمع من نقد أو ما يُهمس نحوه من خيانة قام بها سيده وإنما كانت مهمته قد انتهت، وقد ذكرنا أن أنور السادات قد طلب منه أن يؤلف حزب مصر، وقد قام بما أوكل إليه، ثم رأى الرئيس المصري أن يكون هو زعيم حزب يحكم البلاد، فأنشأ الحزب الوطني الديمقراطي، وقد أضيفت كلمة ديمقراطي لأنه لم يكن الدستور ليُبيح إعادة حزب قديم، وكذا ضيفت كلمة «الجديد» إلى حزب الوفد. فلما تأسس الحزب الوطني الديمقراطي انضمّ إليه رجالات وأعضاء حزب مصر، وبقي رئيسه ممدوح سالم دون أية قاعدة فانسحب واستقال من الحكم، إذ فقد سبب وجوده، فالحزب الوطني هو امتداد لحزب مصر الذي قام مكان الاتحاد الاشتراكي وريث الاتحاد القومي بديل هيئة التحرير. وهكذا فهذا الحزب ونظيره لم يقم على مبدأ أو فكرة وإنما لمصلحة وصول صاحب السلطة فلما كان أنور السادات يدعم حزب مصر لقي تأييداً فلما أقام حزباً جديداً تبعته العناصر وانضوت تحت جناحه.

وفي ٢٤ رجب ١٣٩٩هـ (١٩ حزيران ١٩٧٩م) أعاد مصطفى خليل تشكيل الوزارة[1]. وأخذ الاستبداد يظهر من جديد والتبذير في الأموال

= ٢٧- محمد عبد الرحمن بيصار: وزيراً للأوقاف ووزير دولة لشؤون الأزهر.

٢٨- حسني محمد السيد علي: وزير دولة للإسكان.

٢٩- كمال توفيق أحمد نصار: وزير دولة للإنتاج الحربي.

٣٠- ممدوح كمال جبر: وزيراً للصحة.

٣١- علي لطفي محمود لطفي: وزيراً للمالية.

٣٢- محمد أحمد الملقي: وزيراً للدولة.

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

١ - مصطفى خليل: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ - فكري مكرم عبيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشعب.

٣ - كمال حسن علي: وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٤ - أحمد عز الدين هلال: وزيراً للبترول.

٥ - مصطفى كمال حلمي: وزيراً للتعليم والبحث العلمي. =

العامة يبدو على الرئيس إذ أصبح له في كل مدينة مصرية قصر يحمل اسم «استراحة»، ولا يقبل نصحاً ولا رأياً من أحد مما أخذ النقد يشتد والمعارضة الداخلية السرية تظهر.

وفي ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠هـ (١٤ أيار ١٩٨٠م) شكّل الرئيس

---

٦ - حامد عبد اللطيف السايح: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

٧ - محمد نبوي إسماعيل: وزيراً للداخلية

٨ - محمود أمين عبد الحافظ: وزيراً للسياحة والطيران المدني

٩ - آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للشؤون والتأمينات الاجتماعية

١٠- عبد الرزاق عبد المجيد: وزيراً للتخطيط

١١- حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير والمجتمعات الجديدة

١٢- بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية

١٣- سعد محمد أحمد: وزيراً للقوى العاملة والتدريب المهني

١٤- ناصف عبد المقصود طاحون: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية

١٥- سليمان متولي سليمان: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للحكم المحلي

١٦- توفيق حامد كرارة: وزيراً لاستصلاح الأراضي

١٧- محمد عبد الهادي سماحة: وزيراً للري ووزير دولة للشؤون السودانية

١٨- عبد الأحد محمد عبد الأحد: وزير دولة للشؤون مجلس الشعب

١٩- علي فهمي الداغستاني: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري

٢٠- مصطفى متولي الحفناوي: وزيراً للإسكان

٢١- إبراهيم عبد الرحمن عطالله: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية

٢٢- مصطفى كمال صبري: وزيراً للكهرباء

٢٣- علي جمال الناظر: وزير دولة للتعاون الاقتصادي والتمويل الخارجي

٢٤- كمال توفيق نصار: وزير دولة للإنتاج الحربي

٢٥- ممدوح كمال جبر: وزيراً للصحة

٢٦- علي لطفي محمود لطفي: وزيراً للمالية

٢٧- عبد المنعم أحمد النمر: وزيراً للأوقاف

٢٨- عبد الحميد حسن محمد: وزير دولة للشباب والرياضة

٢٩- أنور عبد الفتاح أبو سحلي: وزيراً للعدل

٣٠- منصور محمد محمود حسن: وزير دولة لرئاسة الجمهورية

المصري أنور السادات وزارة برئاسته[١]. ويبدو أن دور أنور السادات قد

---

(١) يتولى رئيس الجمهورية محمد أنور السادات رئاسة مجلس الوزراء.

أ - يعين محمد حسني مبارك نائباً لرئيس الجمهورية

ب - يعين كل من

١ - أحمد فؤاد محيي الدين: نائباً لرئيس مجلس الوزراء

٢ - فكري مكرم عبيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشعب

٣ - أحمد عز الدين هلال: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للبترول

٤ - محمد نبوي إسماعيل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزيراً للداخلية

٥ - عبد الرزاق عبد المجيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزيراً للتخطيط والمالية والاقتصاد

وينوب أحمد فؤاد محيي الدين عن رئيس الجمهورية في الإشراف على اجتماعات مجلس الوزراء في حالة غيابه، وهو يتولى تقديم برنامج الوزارة لمجلس الشعب.

ج - يعين كل من

١ - أحمد بدوي سيد أحمد: وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي

٢ - مصطفى كمال حلمي: وزير دولة للتعليم والبحث العلمي

٣ - آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية

٤ - حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان واستصلاح الأراضي

٥ - بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية

٦ - سعد محمد أحمد: وزير دولة للقوى العاملة والتدريب

٧ - محمود محمد داود: وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي

٨ - سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري

٩ - محمد عبد الهادي سماحة: وزيراً للري، ووزير دولة للشؤون السودانية

١٠- عبد الأحد محمد عبد الأحد: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب

١١- علي جمال الناظر: وزيراً للسياحة والطيران المدني

١٢- ممدوح كمال جبر: وزير دولة للصحة

١٣- أنور عبد الفتاح أبو سحلي: وزيراً للعدل

١٤- منصور محمد محمود حسن: وزير دولة للثقافة والإعلام

١٥- محمد عبد الله زكي: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية

١٦- محمد ماهر محمد علي أباظة: وزيراً للكهرباء

انتهى ويجب أن يأتي غيره ليقوم بدورٍ جديدٍ، فما قام به لم يكن له ردّ فعل عند الشعب العربي في مصر أو في غيرها ومعنى هذا أنه أصبح الوضع عند الشعب قابلاً لإنهاء قضية فلسطين أو بالأحرى إسرائيل غير أن أنور السادات لا يمكنه أن يقوم بأكثر مما قام به، وخاصة أن الشعب قد ملّه، وكرهه، ولذا فقد وُجّه لاتباع سياسة الظلم ليكون ضحيتها.

لقد قام باعتقالاتٍ واسعةٍ في شهر ذي القعدة من عام ١٤٠١هـ، وقد شملت ما يزيد على ١٢٣٥ شخصاً، وتحتلّ العناصر الإسلامية الطليعة فيها، مما أثار النقمة، وأخذت النفوس تتوثّب، وكانت الخيانة التي قام بها في زيارته للقدس، واشتداده على العناصر الإسلامية، ومحاولة النيل منها في كل مناسبةٍ، واستهتاره بأمر الدين رغم محاولة إظهاره، وتبذيره لأموال المسلمين، وتصرّف زوجه جيهان كلها عوامل دعت إلى الخيانة.

وفي الاحتفال الذي أقيم في ٨ ذي الحجة عام ١٤٠١هـ (٦ تشرين

---

* ١٧ـ أحمد أحمد نوح: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
١٨ـ جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.
١٩ـ زكريا البري: وزير دولة للأوقاف.
ثم عين:
١ ـ فؤاد كمال حسين: وزير دولة للمالية.
٢ ـ سليمان سليمان نور الدين: وزير دولة للاقتصاد.
٣ ـ عثمان أحمد عثمان: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الشعبية. ولم يلبث أن استقال.
٤ ـ سعد محمد السيد الشربيني: وزير دولة للتنمية الشعبية.
٥ ـ محمد عبد الحليم أبو غزالة: وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي وقائداً عاماً للقوات المسلحة.
٦ ـ أحمد سميح سامي: وزيراً للعدل بعد استقالة أنور عبد الفتاح أبو سحلي.
ثم عين ألبرت برسوم سلامة: وزير دولة
ومحمد رشوان محمود: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب والشورى.
ومحمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة للثقافة.
ومختار حسن ساع هاني: وزير دولة لشؤون مجلس الشعب والشورى.

الأول ١٩٨١م) بمناسبة حرب رمضان ١٣٩٣هـ، وبينما كان على منصة الشرف يرتدي البزة العسكرية وحوله أعوانه، وتمرّ أمامه أرتال الجند ومختلف أسلحة الجيش تقدّم منه الضابط خالد إسلامبولي وأطلق عليه النار وأرداه قتيلاً.

تولّى أنور السادات حكم مصر ما يزيد على أحد عشر عاماً، حكمت خلالها ست عشرة وزارة، شكّل:

محمود فوزي منها	أربع وزارات	٤
وعزيز صدقي	وزارةً واحدةً	١
وأنور السادات نفسه	ثلاث وزاراتٍ	٣
وعبد العزيز حجازي	وزارةً واحدةً	١
وممدوح سالم	خمس وزاراتٍ	٥
ومصطفى خليل	وزارتين	٢

١٦ وزارة

وكانت على الشكل التالي:

١ ـ محمود فوزي (الأولى): ١٩ شعبان ١٣٩٠ ـ ١٧ رمضان ١٣٩٠ هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٧٠ ـ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ م)

٢ ـ محمود فوزي (الثانية): ١٧ رمضان ١٣٩٠ ـ ١٩ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ ـ ١٤ أيار ١٩٧١ م)

٣ ـ محمود فوزي (الثالثة): ١٩ ربيع الأول ١٣٩١ ـ ٢٩ رجب ١٣٩١هـ (١٤ أيار ١٩٧١ ـ ١٩ أيلول ١٩٧١ م)

٤ ـ محمود فوزي (الرابعة): ٢٩ رجب ١٣٩١ ـ ١ ذي الحجة ١٣٩١هـ (١٩ أيلول ١٩٧١ ـ ١٧ كانون الثاني ١٩٧٢م)

٥ ـ عزيز صدقي: ١ ذي الحجة ١٣٩١ ـ ٢٢ صفر ١٣٩٣ هـ (١٧

كانون الثاني ١٩٧٢ - ٢٧ آذار ١٩٧٣ م)

٦ - أنور السادات (الأولى): ٢٢ صفر ١٣٩٣ - ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (١٧ آذار ١٩٧٣ - ٢٥ نيسان ١٩٧٤ م)

٧ - أنور السادات (الثانية): ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤ - ٩ رمضان ١٣٩٤هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤ - ٢٥ أيلول ١٩٧٤ م)

٨ - عبد العزيز حجازي: ٩ رمضان ١٣٩٤ - ٤ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤ - ١٦ نيسان ١٩٧٥ م)

٩ - ممدوح سالم (الأولى): ٤ ربيع الثاني ١٣٩٥ - ١٨ ربيع الأول ١٣٩٦هـ (١٦ نيسان ١٩٧٥ - ١٩ آذار ١٩٧٦ م)

١٠- ممدوح سالم (الثانية): ١٨ ربيع الأول ١٣٩٦ - ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦ هـ (١٩ آذار ١٩٧٦ - ٩ تشرين الثاني ١٩٧٦ م)

١١- ممدوح سالم (الثالثة): ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦ - ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٧٦ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٧ م)

١٢- ممدوح سالم (الرابعة): ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧ - ٢ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٧٧ - ٩ أيار ١٩٧٨م)

١٣- ممدوح سالم (الخامسة): ٢ جمادى الآخرة ١٣٩٨ - ٣ ذي القعدة ١٣٩٨ هـ (٩ أيار ١٩٧٨ - ٥ تشرين الأول ١٩٧٨ م)

١٤- مصطفى خليل (الأولى): ٣ ذي القعدة ١٣٩٨ - ٢٤ رجب ١٣٩٩هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٨ - ١٩ حزيران ١٩٧٩ م)

١٥- مصطفى خليل (الثانية): ٢٤ رجب ١٣٩٩ - ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (١٩ حزيران ١٩٧٩ - ١٤ أيار ١٩٨٠ م)

١٦- أنور السادات (ثالثة): ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠ - ٨ ذي الحجة ١٤٠١ هـ (١٤ أيار ١٩٨٠ - ٦ تشرين الأول ١٩٨١م)

٤ - عهد محمد حسني مبارك

انتهى دور مصر المرحلي بالخطوة التي خطاها الرئيس أنور السادات بزيارة القدس، والاعتراف بإسرائيل والصلح معها والتبادل السياسي مع حكومتها، وأدى هذا إلى مُقاطعة الدول العربية لمصر وانتقال مقرّ جامعة الدول العربية إلى تونس، كما نُقلت المؤسسات التابعة إلى الجامعة إلى العواصم العربية الأخرى، وإذا كان أنور السادات قد أدى هذا الدور فإن على خلفه محمد حسني المبارك أن يُنهي دور القطيعة العربية، وأن يُعيد لمصر مكانتها السابقة بين شقيقاتها، وأن يسير بها إلى ما سار سلفه أنور السادات دون أن تكون مُعارضته لها لسياسة مصر، ولا انتقاد منه لما تسير عليه بل ينطلق الجميع في مسيرة واحدة نحو ما سُمّي بالحلّ السلمي وإحلال السلام في المنطقة حسب الاصطلاح الذي أطلق يومذاك.

قُتل الرئيس محمد أنور السادات يوم ٨ ذي الحجة عام ١٤٠١هـ (٦ تشرين الأول ١٩٨١م) في الحفل الذي أقيم للاحتفال بذكرى حرب رمضان عام ١٣٩٣هـ، فتولّى رئاسة الجمهورية مُؤقتًا رئيس مجلس الأمة صوفي أبو طالب حسب الدستور المصري، فأصدر في اليوم التالي قرارًا عيّن فيه محمد حسني مبارك نائبًا لرئيس الجمهورية، كما فوّض في مُباشرة الاختصاصات المقررة في اللوائح والقوانين للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وترأس اجتماعات مجلس الوزراء القائم.

وانقضت عطلة عيد الأضحى التي كانت ستبدأ في اليوم التالي، وتسلّم بعدها محمد حسني مبارك مهمة رئاسة الجمهورية، وفي ١٦ ذي الحجة ١٤٠١هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨١م)، شكّل وزارة جديدة برئاسته[1].

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي:

١ - يتولى محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء.

٢ - يعين أحمد فؤاد محي الدين نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، وينوب عن رئيس الجمهورية في رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء في حالة غيابه، ويتولى تقديم برنامج الوزارة لمجلس الشعب.

٣ - يُعين كل من:

فكري مكرم عبيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

كمال حسن علي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.

أحمد عز الدين هلال: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزيراً للبترول.

محمد نبوي اسماعيل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للخدمات، ووزيراً للداخلية.

عبد الرزاق عبد المجيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية، ووزيراً للتخطيط والمالية والاقتصاد.

٤ - يُعين كل من:

١ - محمد عبد الحليم أبو غزالة: وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٢ - ألبرت برسوم سلامة: وزير دولة.

٣ - مصطفى كمال حلمي: وزير دولة والبحث العلمي.

٤ - آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية.

٥ - حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان واستصلاح الأراضي.

٦ - بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

٧ - سعد محمد أحمد: وزير دولة للقوى العاملة والتدريب.

٨ - محمود محمد داود: وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي.

٩ - سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.

١٠ - محمد عبد الهادي سماحة: وزيراً للري ووزير دولة لشؤون السودان.

١١ - عبد الأحد محمد عمر عبد الأحد: وزير دولة للشؤون مجلسي الشعب والشورى.

١٢ - علي جمال الناظر: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

وتم إعدام قاتل الرئيس السابق أنور السادات، وسارت البلاد بعدها بشكل يظهر عليه الهدوء لتأدية الدور المنوط بها. ولم يكن من خلافات سياسية مع البلدان العربية إلا ما كان مع ليبيا ومع سوريا وكلها صراعات إعلامية فقط لم تتعد ذلك، وأما بقية البلدان العربية فكانت السياسة الخارجية معها عادية تماماً.

اكتمل الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء عام ١٤٠٢هـ، ولم يبق من خلافٍ على الأرض بين مصر وإسرائيل سوى موقع طابا على خليج العقبة.

عادت مصر إلى نشاطها في المؤتمر الإسلامي، وألغي قرار الاعتقال الذي صدر في أواخر عهد الرئيس السابق أنور السادات.

وفي ٨ ربيع الأول ١٤٠٢هـ (٣ كانون الثاني ١٩٨٢م) كلّف الرئيس المصري محمد حسني المبارك الدكتور أحمد فؤاد محي الدين بتشكيل وزارة

= ١٣- ممدوح كمال جبر: وزير دولة للصحة.

١٤- محمد طه زكي: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.

١٥- محمد ماهر محمد عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.

١٦- أحمد أحمد نوح: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

١٧- جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.

١٨- زكريا البري: وزير دولة للأوقاف.

١٩- فؤاد كمال حسين: وزير دولة للهجرة.

٢٠- سليمان سليمان نور الدين: وزير دولة للاقتصاد.

٢١- سعد محمد السيد الشربيني: وزير دولة للتنمية الشعبية.

٢٢- أحمد سمير سامي: وزير للعدل.

٢٣- محمد رشوان محمود: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

٢٤- محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة للثقافة.

٢٥- مختار حسن سالم هاني: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

وقفت مصر بجانب العراق في حربها مع إيران، ودعمتها بشكل

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ - أحمد فؤاد محيي الدين: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - فكري مكرم عبيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
٣ - كمال حسن علي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٤ - أحمد عز الدين هلال: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للبترول.
٥ - محمد نبوي إسماعيل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للخدمات، ووزيراً للحكم المحلي.
٦ - محمد عبد الفتاح إبراهيم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزيراً للشؤون الاستثمار والتعاون الدولي.
٧ - محمد عبد الحليم أبو غزالة: وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
٨ - ألبرت برسوم سلامة: وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج.
٩ - مصطفى كمال حلمي: وزير دولة للتعليم والبحث العلمي.
١٠- محمود صلاح الدين حامد: وزيراً للمالية.
١١- آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية.
١٢- حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان واستصلاح الأراضي.
١٣- بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.
١٤- سعد محمد أحمد: وزير دولة للقوى العاملة والتدريب.
١٥- سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
١٦- محمد عبد الهادي سماحة: وزيراً للري ووزير دولة لشؤون السودان.
١٧- محمد ماهر محمد عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.
١٨- أحمد أحمد نوح: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
١٩- جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.
٢٠- سعد محمد السيد الشربيني: وزير دولة للتنمية الشعبية.
٢١- أحمد سمير سامي: وزيراً للعدل.
٢٢- محمد رشوان محمود: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
٢٣- محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة للثقافة.
٢٤- مختار حسين سالم هاني: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى. =

واضح تقرّبًا من السياسة العربية، وقد توّج هذا الموقف بقيام مجلس التعاون العربي بين كلٍ من مصر، والعراق، والأردن، واليمن وذلك عام ١٤٠٩هـ.

وسمح لأحزاب المعارضة باستئناف النشاط، إذ سمح لحزب الوفد بالعودة إلى مُمارسة نشاطه وصدر قرار ببطلان حرمان رئيسه فؤاد سراج الدين من الحقوق السياسية بل صدر قرار آخر بأن حزب الوفد لم يُحل ولكنه جُمّد، ويحقّ له النشاط في الوقت الذي يراه مُناسبًا، وأخذ الوضع يسير نحو الحياة الدستورية بصورةٍ باهتةٍ، ولكنها لم تكن سوى صفةٍ اسميةٍ للحياة الدستورية.

وفي ١٢ ذي القعدة ١٤٠٢هـ (٣١ آب ١٩٨٢م) تشكّلت حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء السابق أحمد فؤاد محيي الدين[1].

= ٢٥- جاد الحق علي جاد الحق: وزير دولة للأوقاف.
٢٦- محمد صبري زكي: وزير دولة للصحة.
٢٧- عادل محمود عبد الباقي: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للتنمية الإدارية.
٢٨- محمد صفوت محمد يوسف الشريف: وزير دولة للإعلام.
٢٩- كمال أحمد الجنزوري: وزيراً للتخطيط.
٣٠- فؤاد إبراهيم أبو زغلة: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
٣١- عادل إبراهيم طاهر: وزيراً للسياحة والطيران المدني.
٣٢- حسن سليمان أبو باشا: وزيراً للداخلية.
٣٣- فؤاد هاشم عوض: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٣٤- يوسف أمين والي: وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي.
ثم عُيّن جاد الحق علي جاد الحق شيخاً للأزهر، وعين إبراهيم الدسوقي عبد الحميد مرعي وزيراً للأوقاف.

(١) تشكلت الحكومة الجديدة على النحو الآتي:
١ - أحمد فؤاد محيي الدين: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - كمال حسن علي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية. =

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة المصرية تسير بخط متوازٍ مع السياسة العربية كي تعود إلى الجامعة العربية حتى تستطيع أن تؤدي الدور

---

٣ ـ محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٤ ـ أحمد عز الدين هلال: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للإنتاج، ووزيراً للبترول.

٥ ـ مصطفى كمال حلمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء للخدمات، ووزيراً للتعليم والبحث العلمي.

٦ ـ البرت برسوم سلامة: وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج.

٧ ـ محمود صلاح الدين حامد: وزيراً للمالية.

٨ ـ آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات الاجتماعية، ووزيرة دولة للشؤون الاجتماعية.

٩ ـ حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير، ووزير دولة للإسكان واستصلاح الأراضي.

١٠ـ بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

١١ـ سعد محمد أحمد: وزير دولة للقوى العاملة والتدريب.

١٢ـ أحمد ممدوح عطية: وزيراً للعدل.

١٣ـ سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.

١٤ـ محمد عبد الهادي سماحة: وزيراً للري.

١٥ـ محمد ماهر محمد عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.

١٦ـ أحمد أحمد نوح: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

١٧ـ جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.

١٨ـ محمد رشوان محمود: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

١٩ـ محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة للثقافة.

٢٠ـ مختار حسن سالم هاني: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

٢١ـ محمد صبري زكي: وزير دولة للصحة.

٢٢ـ عادل محمود عبد الباقي: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للتنمية الإدارية.

٢٣ـ محمد صفوت محمد يوسف الشريف: وزير دولة للإعلام.

٢٤ـ كمال أحمد الجنزوري: وزيراً للتخطيط.

٢٥ـ فؤاد إبراهيم أبو زغلة: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.

٢٦ـ حسن سليمان أبو باشا: وزيراً للداخلية.

=

النشاط بها والمكلفة به لكنها من حيث السياسة الداخلية لم تعمل على إقامة مشروعاتٍ حيوية تفيد الاقتصاد الوطني وترفع من مستوى المواطن المصري، وهذا ما جعل الوضع الاقتصادي يتردى باستمرار، ويشعر السكان بالبؤس والشقاء، ويحسّون بالحياة تطحنهم، فانزوى بعضهم بؤساً والغنى بعضهم الآخر زُلفى يتقرّب من السلطة يبتغي لقمة العيش. وفي ٥ شعبان ١٤٠٤هـ (٥ أيار ١٩٨٤م) توفي رئيس الوزراء، وهو في مكتبه فتولى رئاسة الوزارة نائبه كمال حسن علي حتى ١٧ شوال ١٤٠٤ هـ (١٦ تموز ١٩٨٤م) حيث كلّفه الرئيس المصري محمد حسني مبارك رسمياً بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ[1].

= ٢٧ـ يوسف أمين والي: وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي.

٢٨ـ إبراهيم الدسوقي عبد الحميد مرعي: وزير دولة للأوقاف.

٢٩ـ يوسف صبري أبو طالب: وزير دولة للتنمية الشعبية.

٣٠ـ وجيه محمد شندي: وزيراً لشؤون الاستثمار والتعاون الدولي.

٣١ـ مصطفى كامل السعيد إبراهيم: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.

٣٢ـ توفيق عبده إسماعيل: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

ثم عين في ٢٨ جمادى الأولى ١٤٠٣هـ:

١ ـ محمد سعد الدين مأمون: وزير دولة للحكم المحلي.

٢ ـ محمد ناجي محمود شتلة: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

٣ ـ محمد السيد الجروري: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.

(١) تشكلت الحكومة الجديدة على النحو الآتي:

١ ـ كمال علي حسن: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ ـ مصطفى كمال حلمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.

٣ ـ محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٤ ـ أحمد عصمت عبد المجيد: وزيراً للخارجية.

٥ ـ البرت برسوم سلامة: وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج.

٦ ـ محمود صلاح الدين حامد: وزيراً للمالية.

٧ ـ آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات الاجتماعية، والشؤون الاجتماعية. =

ومع الحرية المزعومة والحياة الدستورية المدّعاة إلاّ أن الحزب الحاكم «الحزب الوطني الديمقراطي» كان يتصرّف بأمور البلاد والعباد، بل إن قانون الانتخابات المبني على أساس القائمة الواحدة والذي يجعل من أصوات الأحزاب الضعيفة التي لم تحصل على نسبة معيّنة من الأصوات

---

٨ - حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير والمجتمعات الجديدة، واستصلاح الأراضي.

٩ - بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

١٠- سعد محمد أحمد: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.

١١- أحمد ممدوح عطية: وزيراً للعدل.

١٢- سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.

١٣- محمد ماهر عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.

١٤- جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.

١٥- محمد عبد الحميد رضوان: وزيراً للثقافة.

١٦- محمد صفوت محمد يوسف الشريف: وزيراً للإعلام.

١٧- محمد صبري زكي: وزيراً للصحة.

١٨- كمال أحمد الجنزوري: وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.

١٩- حسن سليمان أبو باشا: وزيراً للحكم المحلي.

٢٠- يوسف أمين والي: وزيراً للزراعة والأمن الغذائي.

٢١- وجيه محمد شندي: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

٢٢- مصطفى كامل السعيد إبراهيم: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.

٢٣- توفيق عبده إسماعيل: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

٢٤- محمد ناجي محمود شتلة: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

٢٥- أحمد رشدي: وزيراً للداخلية.

٢٦- عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للري.

٢٧- محمد محمود فرج عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.

٢٨- عبد الهادي محمد قنديل: وزيراً للبترول والثروة المعدنية.

٢٩- عاطف محمد محمد عبيد: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزيراً للتنمية الإدارية.

٣٠- عبد السلام عبد القادر عبد الغفار: وزيراً للتربية والتعليم.

٣١- حسن عبد الفتاح صدقي: وزيراً للإسكان والمرافق.

٣٢- محمد الأحمدي أبو النور: وزيراً للأوقاف.

يكون من نصيب أكبر الأحزاب، وهي طريقة وحيدة في الدنيا، وتجعل الحزب الحاكم يستمر في حصوله على الأغلبية وتبقى السلطة بيده على الدوام، كما تضعف الأحزاب الأخرى بجانبه، ولذا يقبض على الحكم بكلتا يديه ويستبد، وتضعف المعارضة ويكون أثرها محدوداً.

وفي ٢٠ ذي الحجة ١٤٠٥ هـ (٥ أيلول ١٩٨٥م) عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى علي لطفي محمود لطفي بتشكيل الوزارة فألف الحكومة من اثنين وثلاثين وزيراً[1].

---

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

١ - علي لطفي محمود لطفي: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ - محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٣ - أحمد عصمت عبد المجيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.

٤ - كمال أحمد الجنزوري: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.

٥ - يوسف أمين والي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة والأمن الغذائي.

٦ - محمود صلاح الدين حامد: وزيراً للمالية.

٧ - آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية.

٨ - حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للتعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي.

٩ - بطرس بطرس غالي: وزيراً للدولة للشؤون الخارجية.

١٠- سعد محمد أحمد: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.

١١- أحمد ممدوح عطية: وزيراً للعدل.

١٢- سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.

١٣- محمد ماهر عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.

١٤- جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.

١٦- محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

١٧- محمد صفوت الشريف: وزيراً للإعلام.

١٨- حسن سليمان أبو باشا: وزيراً للحكم المحلي.

١٩- محمد ناجي محمود شتلة: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

ومع ضعف المعارضة وعدم إقامة مشروعاتٍ حيويةٍ في البلاد فقد ضاق بعض الناس ذرعاً بالحكم، وظهرت بعض الأحداث التي أطلقت عليها السلطة أعمال الشغب والفوضى، وكان للتجمعات الإسلامية النصيب الأوفى منها لأنها كانت مستهدفةً باستمرار، وكان كل ما لا يروق الدولة يُعرف بالتطرّف أو هكذا تُسمّيه وكل ما يُسايرها هو المرونة والتعقّل حتى أصبح العمل الإسلامي إذا ما أوضح حقيقة الإسلام كان تطرّفاً إذ الدولة لا تسير على النهج الإسلامي، وكل من نافق وتزلّف وانتقد العمل الإسلامي كان هو العارف لدين الله الملتزم بشرعه، وأصبح كل من ينتقد يُتهم بالتطرّف، وظهرت كتابات كثيرة عن التطرّف، ومن كان اليوم متطرّفاً يُصبح غداً غير مُتطرّف، فيما لو ظهر على الساحة من يُنادي بالاستقامة، فكل مستقيمٍ مُتطرّف في نظرهم، والواقع أن الضغط هو الذي يُوجد التطرّف.

٢٠- أحمد رشدي: وزيراً للداخلية.

٢١- عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للري.

٢٢- محمد محمود عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.

٢٣- عبد الهادي محمد قنديل: وزيراً للبترول والثروة المعدنية.

٢٤- عاطف محمد محمد عبيد: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزير دولة للتنمية الإدارية.

٢٥- محمد الأحمدي أبو النور: وزيراً للأوقاف.

٢٦- محمد سلطان أبو علي: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.

٢٧- السيد علي السيد: وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

٢٨- منصور إبراهيم حسين: وزيراً للتربية والتعليم.

٢٩- عبد الرحمن لبيب: وزيراً للإسكان والمرافق.

٣٠- أحمد عبد المقصود هيكل: وزيراً للثقافة.

٣١- وليم لبيب سيفين: وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج.

٣٢- محمد فتحي محمد علي: وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.

٣٣- فؤاد عبد اللطيف سلطان: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

٣٤- حلمي عبد الرزاق الحديدي: وزيراً للصحة.

وفي ٩ ربيع الأول ١٤٠٧هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٨٦م) عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى عاطف محمد نجيب صدقي بتشكيل الحكومة[١].

---

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

١ - عاطف محمد نجيب صدقي: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ - محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

٣ - أحمد عصمت عبد المجيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.

٤ - كمال أحمد الجنزوري: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.

٥ - يوسف أمين والي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.

٦ - آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية.

٧ - حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية.

٨ - بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.

٩ - أحمد ممدوح عطية: وزيراً للعدل.

١٠- سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.

١١- محمد ماهر عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.

١٢- جمال السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.

١٣- محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

١٤- محمد صفوت الشريف: وزيراً للإعلام.

١٥- عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للري.

١٦- محمد محمود عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.

١٧- عبد الهادي محمد قنديل: وزيراً للبترول والثروة المعدنية.

١٨- عاطف محمد محمد عبيد: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزيراً للتنمية الإدارية.

١٩- السيد علي السيد: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.

٢٠- أحمد عبد المقصود هيكل: وزيراً للثقافة.

٢١- فؤاد عبد المعطي سلطان: وزيراً للسياحة والطيران المدني.

٢٢- زكي مصطفى بدر: وزيراً للداخلية.

٢٣- محمد جلال الدين أبو الذهب: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

وقامت الدولة تضغط على الحركة الإسلامية، وتحاول أن توقع بين الجماعات منها بعضها ضد بعض، وتأخذ آراء بعض العناصر البارزة من التطرف فيتحدثون عن التعصب والشدة في طلب الحق، ويُقصد منه العمل الإسلامي، وقد لجأ العمل الإسلامي إلى إنشاء مؤسسات إسلامية لسدّ ما قصّرت به الدولة إيجاد عمل لبعضهم واستثمار أموال من يملك منها فضغطت عليها الدولة وعملت على اتهامها وإماتتها والقضاء عليها بصور شتّى.

وعهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ٢٠ صفر ١٤٠٨هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٨٧م) إلى عاطف محمد نجيب صدقي بتشكيل حكومة جديدة[1].

٢٤ـ عادل عبد الحميد عز: وزير دولة لشؤون البحث العلمي.
٢٥ـ محمد راغب دويدار: وزيراً للصحة.
٢٦ـ يسري علي مصطفى: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٢٧ـ أحمد سلامة محمد: وزيراً للحكم المحلي.
٢٨ـ أحمد فتحي سرور: وزيراً للتعليم.
٢٩ـ محمد أحمد الرزاز: وزيراً للمالية.
٣٠ـ محمد علي محجوب: وزيراً للأوقاف.
٣١ـ عدلي عبد الشهيد بشاي: وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج.
٣٢ـ عاصم عبد الحق صالح: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.

(١) تشكلت الحكومة الجديدة على النحو الآتي:
١ ـ عاطف محمد نجيب صدقي: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ محمد عبد الحليم أبو غزالة: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
٣ ـ أحمد عصمت عبد المجيد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٤ ـ كمال أحمد الجنزوري: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للتخطيط.
٥ ـ يوسف أمين والي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي.
٦ ـ آمال عبد الرحيم عثمان: وزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية.

وبدا الحكم ضعيفاً وأخذ يترنّح رغم استبداد الحزب الواحد، وأخذ وزير الداخلية اللواء زكي مصطفى بدر يُشدّد قبضته، ويخرج عن دائرة الحرية السياسية والعمل الرسمي، ويتحدث بكلام غير مألوف لا يليق،

---

٧ ـ حسب الله محمد الكفراوي: وزيراً للإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة.
٨ ـ بطرس بطرس غالي: وزير دولة للشؤون الخارجية.
٩ ـ سليمان متولي سليمان: وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحري.
١٠ـ محمد ماهر عثمان أباظة: وزيراً للكهرباء والطاقة.
١١ـ جمال الدين السيد إبراهيم: وزير دولة للإنتاج الحربي.
١٢ـ محمد عبد الحميد رضوان: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
١٣ـ محمد صفوت الشريف: وزيراً للإعلام.
١٤ـ عصام راضي عبد الحميد راضي: وزيراً للأشغال العامة والموارد المائية.
١٥ـ محمد محمود عبد الوهاب: وزيراً للصناعة.
١٦ـ عبد الهادي محمد قنديل: وزيراً للبترول والثروة المعدنية.
١٧ـ عاطف محمد محمد عبيد: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ووزيراً للتنمية الإدارية.
١٨ـ فؤاد عبد اللطيف سلطان: وزيراً للسياحة والطيران المدني.
١٩ـ زكي مصطفى بدر: وزيراً للداخلية.
٢٠ـ محمد جلال الدين أبو الدهب: وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.
٢١ـ عادل عبد الحميد عز: وزير دولة لشؤون البحث العلمي.
٢٢ـ محمد راغب دويدار: وزيراً للصحة.
٢٣ـ يسري علي مصطفى: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.
٢٤ـ أحمد سلامة محمد: وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى.
٢٥ـ أحمد فتحي سرور: وزيراً للتعليم.
٢٦ـ محمد أحمد الرزاز: وزيراً للمالية.
٢٧ـ محمد علي محجوب: وزيراً للأوقاف.
٢٨ـ عاصم عبد الحق صالح: وزيراً للقوى العاملة والتدريب.
٢٩ـ فاروق محمود سيف النصر: وزيراً للعدل.
٣٠ـ موريس مكرم الله واصف: وزير دولة لشؤون التعاون الدولي.
٣١ـ فؤاد اسكندر اسكندر: وزير دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج.
٣٢ـ فاروق عبد العزيز حسني: وزيراً للثقافة.

ويبدو أن دور الحرية المزعومة قد انتهى، وتسير الموجة نحو حكم استبدادي جديد لتأدية دورٍ مطلوبٍ بعد أن خنع الشعب، ودنا من الاستسلام حتى الشركات اليهودية التي كانت المقاطعة العربية قد وضعتها ضمن قائمة المحظور التعامل معها قد نزلت إلى السوق لتأخذ مكانها، وكان آخرها شركة «فورد» للسيارات، وشركة «كولا» للمرطبات.

وفي ٧ شعبان ١٤٠٩هـ (١٤ آذار ١٩٨٩م) تم الاتفاق بين الجانب المصري والجانب الإسرائيلي بشأن بلدة (طابا) وما جاورها حيث عادت إلى مصر، ودفعت حكومة مصر ما يزيد على خمسة وأربعين مليون جنيه استرليني ثمن الفندق القائم هناك والمنشآت السياحية.

ولما كانت الحكومة تريد إضعاف الجماعات الإسلامية وهذا أمر أصبح طبيعياً كلما أرادت دولة أن تقوم بعمل أو تدخل معركة لا بدّ لها من القبض على رؤوس العمل الإسلامي، وقبل أن يقع مثل هذا فقد طلبت الدولة من عددٍ ممن يُشار إليهم أن يتحدثوا عن التطرف وأن الحكومة لا تعمد مخالفة الشرع، وقد أصدر هؤلاء المشايخ بياناً ذكروا فيه أن الحكومة لا ترد حكماً لله، ولا تقوم بعمل يُخالف الشرع، وإنما تحرص الحرص كله على العمل بمنهج الله، وتعمل تدريجياً حتى تجد الوقت المناسب لتطبيق الشريعة فعلى الشباب ألا يتسرعوا في الحكم عليها، ولا يتصرفوا بما يخالفها ويثير عليها[1].

(١) انظر مجلة الاعتصام العدد العاشر تاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٤٠٩هـ (كانون الثاني ١٩٨٩م).

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

يُقدّر عدد سكان مصر بما يقرُب من ستةٍ وأربعين مليوناً عام ١٤٠٨هـ، وتُقدّر الزيادة السنوية باثنين بالمائة، وتزيد هذه النسبة في الريف على ما هي عليه في المدن نتيجة العمل الزراعي.

يعيش معظم السكان في الوادي والدلتا أي في مساحةٍ لا تزيد على ثلاثةٍ وثلاثين ألفاً من الكيلومترات المربعة، وهو ما يُعادل ٣٠/١ من مساحة مصر البالغة مليون كيلومتر مربع تقريباً. أي أن ٩٨٪ من السكان يعيشون في هذه المنطقة، وتكون الكثافة ١١٠٠ في الصعيد، و٩٠٠ في الدلتا. أما الصحراء الغربية فيعيش فيها ٢٥٠,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ٤٥,٠٠٠ كم٢. وفي الصحراء الشرقية يعيش ٧٢,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ٣٠,٠٠٠ كم٢. وفي شبه جزيرة سيناء يعيش ٢١٠,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ٢٢,٠٠٠ كم٢. وفي الساحل الشمالي الغربي يعيش ٢٥٠,٠٠٠ في منطقة تبلغ مساحتها ١٨,٠٠٠ كم٢.

ويتجمّع ربع سكان مصر في المدينتين الكبريين القاهرة والاسكندرية إذ يعيش فيهما ما يزيد على أحد عشر مليوناً لذا فإن الحياة السياسية تكاد تتركّز فيهما.

يدين ٩٣,٥٪ من السكان بالإسلام، وجميعهم من أهل السنة والجماعة،

وقد وُجد في الآونة الأخيرة أفراد من الفرقة البهائية الضالة. وهناك ٦,٥٪ من النصارى وجلّهم من الأقباط. وقد وفدهم أفواج من نصارى بلاد الشام قبيل الحرب العالمية الأولى، وأكثر هؤلاء النصارى يعيشون في المدن، وتكون نسبتهم في القاهرة ١٠,١٣٪، وفي الإسكندرية ٦,٧٤٪، وتقل نسبتهم في مدن القناة فهي ٢,٧٨٪ في الإسماعيلية، و٤,٢٤٪ في بورسعيد، و٤,٢٧٪ في السويس. وأقل نسبة لهم في الدلتا في دمياط إذ لا تزيد على ٠,٢٥٪، وترتفع نسبتهم في مصر الوسطى أو في شمال الصعيد فهي: ١٤,٦٪ في سوهاج، و١٩,٣٨٪ في المنيا، و١٩,٩٩٪ في أسيوط، وفي الفيوم ٣,٧٧٪ وفي الجيزة ٣,٨٣٪.

وتعيش في مصر جاليات أوربية نصرانية منها: اليونانية والإيطالية وغيرهما، ويقيم أكثرها في القاهرة والإسكندرية.

أما اليهود فلا تزيد نسبتهم على ٠,٥٪ وبذا فلا يصل عددهم إلى ٢٥٠ ألفاً، وقد غادر أكثرهم مصر إلى فلسطين عندما استطاع اليهود السيطرة على القسم الأكبر منها وأقاموا لأنفسهم فيها دولة، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم من اليهود في البلدان العربية الأخرى التي كانوا يسكنون فيها بأمنٍ وأمانٍ. ويقيم معظم من بقي من اليهود في القاهرة والإسكندرية.

ويتكلّم السكان جميعاً اللغة العربية، غير أن اللهجة المصرية قد دخلها كثير من الكلمات الأجنبية وخاصةً التركية والإنكليزية والفرنسية نتيجة حبّ التقليد عند المصريين وبسبب سيادة التركية من قبل، ثم شيوع الإنكليزية والفرنسية، ومن اللهجة المصرية انتقلت هذه الكلمات إلى عدد من البلدان العربية نتيجة أسبقية مصر في التعلم، ووجود عددٍ من أبنائها يعملون في هذه المهنة في بلدانٍ عربيةٍ ثانية، إضافةً إلى أسبقية مصر لشقيقاتها في مهنة التمثيل.

ويعمل أغلب سكان مصر في الزراعة، وهم أهل الريف، أما أهل المدن فيعملون في الصناعة والتجارة، وبعضهم من المُلّاك، ومع الأسف فإن بعضهم متفرّغ لما يُسمّونه الفنّ، وللسرقة، وأحياناً للسؤال بطريقةٍ من الطرق. وجلّهم يعيش حياة استقرارٍ ولا تُمثّل البداوة سوى ٠,٠٧٪ من السكان، وأكثر القبائل تحيا حياة شبه استقرارٍ في الصحراء الغربية والشرقية وشبه جزيرة سيناء، والساحل الشمالي الغربي.

يمكن أن نُميّز في هذا العصر الصراعات الداخلية في مصر حسب ثلاث مراحل:

١ - **المرحلة الأولى**: وتمتدّ من ٢ رجب ١٣٤٠ - ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢ - ٢٣ تموز ١٩٥٢م). وتتميّز بالصراعات الحزبية، والأحزاب يزداد عددها في مصر مع مرور الأيام. وعدد منها قد انشقّ عن حزب الوفد، ويلتقي معظمها على مُحاربة حزب الوفد، ويُخطّط لذلك القصر والإنكليز كي يبقى التوازن قائماً - حسب اصطلاحهم - فلا يطغى الوفد، ويتحكّم بالبلاد وتكون له القوة وربما خرج عن رأي المحتلّين، أما القصر فيختلف عن المحتلّ في نظرته هذه، لأن الوفد على خلافٍ دائمٍ مع القصر، فكل منها يريد أن لا يكون له مُنازع في حرية اليد، ولا معادي في بسط النفوذ.

٢ - **المرحلة الثانية**: وتمتدّ من ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ - ١٥ شعبان ١٣٩٠هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢ - ١٥ تشرين الأول ١٩٧٠ م). وتتميّز بالصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، واتخاذ كل الإجراءات لإضعاف شأن الإخوان، واستعداء الناس عليهم وتسخير وسائل الإعلام للنيل منهم، وفي الوقت نفسه التمجيد بشخصية الحاكم وإرواء غروره بالسلطة.

٣ - **المرحلة الثالثة**: وتمتد من ١٥ شعبان ١٣٩٠هـ... إلى اليوم (١٥ تشرين الأول ١٩٧٠م - ....) وتتميّز بعودة الحياة الحزبية وصراعها فيما بينها وتنقّل الإخوان بين الأحزاب، وتعدّد الجماعات الإسلامية.

المرحلة الأولى

بدأ النشاط الحزبي بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يبق من الأحزاب التي نشأت قبل الحرب سوى الحزب الوطني، أما بقية الأحزاب أو التجمعات فقد وُجدت من جديدٍ، وكان أهمها حزب الوفد الذي يرجع عدد من رجاله إلى حزب الأمة الذي كان قائماً قبل الحرب والذي يرى المرونة مع الاحتلال. وعندما برز واكتسب شعبيةً للظروف التي نشأ فيها أو نتيجة العوامل الخارجية لظهوره على الساحة أسرع إليه أصحاب المصالح والذين يرغبون في الشهرة فانضووا تحت لوائه. لقد بدأ سعد زغلول بالالتفاف بالزعماء وضمهم إليه وتجميعهم حوله، وقد كان من غير شك صاحب إمكاناتٍ ومواهب، ولو لم يكن كذلك لم يقع الاختيار عليه ليقوم بمهمة التمكين لانكلترا في مصر، ولم يستطع أن يقوم بما قام به، ولم يؤدِّ الدور الذي أدّاه ورُسم له.

حزب الوفد:

تأسس حزب الوفد في ٨ صفر ١٣٣٧هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩١٨)، وقد التقى سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلي الشعراوي، ومحمد محمود سليمان، وحمد الباسل مع المعتمد البريطاني «ريجنالد وينغت»، فنفوا إلى جزيرة مالطة، ومنها سافروا إلى باريس، ولما رجعوا تشكّلت هيئة الوفد المصري من سبعة أعضاء، خمسة منهم من حزب الأمة والمتعاطفين معه، واثنان من الحزب الوطني.

توالى على رئاسة حزب الوفد اثنان من الزعماء فقط وهما: سعد زغلول، واستمرت حتى وفاته عام ١٣٤٦هـ، وخلفه مصطفى النحاس الذي بقي في رئاسة الحزب حتى أُلغيت الأحزاب بعد الحركة الانقلابية ٢ ذي القعدة عام ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م).

وشكّل حزب الوفد سبع وزاراتٍ حزبية، كما شارك في ثلاث وزاراتٍ ثانية، ولم يقبل الإنكليز إبرام أية معاهدةٍ إلا مع حزب الوفد، لأن الأحزاب الأخرى لم تكن واثقةً بنفسها من الناحية الشعبية، كما لم يثق الإنكليز بقدرتها، على حين يتوفّر هذا لحزب الوفد، ومن ناحيةٍ أخرى فإن انكلترا ترغب في إبراز هذا الحزب في الوقت الذي تُعلن أنها غير راضيةٍ عنه، كما تُجبره أحياناً لترك الحكم تأكيداً لعدم رغبتها في سياسته، غير أنها في الظروف الحرجة التي تُريد أن تضمن تأييدها والسير بجانبها تُجبره على تسلّم السلطة.

الأحرار الدستوريون

وبعد فشل مفاوضات عدلي ـ كيرزون وتصريح ٢ رجب ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط ١٩٢٢م) وانتقاد سعد الحاد لعدلي يكن تأسس حزب (الأحرار الدستوريون) في ٩ ربيع الأول من عام ١٣٤١هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٢٢م) برئاسة عدلي يكن. وقد توالى على رئاسة هذا الحزب أربعة زعماء وهم: عدلي يكن، وعبد العزيز فهمي، ومحمد محمود، ومحمد حسين هيكل، وكان أكثر أعضائه من الذين كانوا من حزب الأمة أو ممن كانت لهم علاقة بهذا الحزب، ومنهم: مدحت يكن، وحافظ عفيفي، وأحمد عبد الغفار، ودسوقي أباظة. وكان الصراع بين الوفديين والأحرار الدستوريين واضحاً.

حزب الاتحاد

وظهر حزب الاتحاد في الثالث من جمادى الآخرة من عام ١٣٤٢هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٢٤م)، وقد عمل على تأسيسه وكيل الديوان الملكي حسن نشأت، وكان رئيسه الفعلي، ولكن رسمياً يرأسه يحيى إبراهيم رئيس الوزارة السابق، وكانت مهمته الإيقاع بين الوفديين، والسير على سياسة

الديوان الملكي، وظهرت جريدة الاتحاد التي تنطق باسم هذا الحزب، ورأس تحريرها النائب الوفدي الذي انضمّ إلى حزب الاتحاد عبد الحليم البيلي، وظهرت كذلك في الاسكندرية جريدة «الشعب المصري» إضافة إلى جريدة «الليبرتيه» التي تصدر باللغة الفرنسية. وجعل هذا الحزب شعاره «الولاء للعرش»، وعلّق حسن نشأت تأسيس هذا الحزب الجديد بقوله: إن في البلد حزبين لا ثالث لهما، والحزب الجديد يُراد به أن يكون حزب موازنة في المجلس النيابي، يستطيع القصر به أن يُغلّب أحد الحزبين على الآخر. وقد انضمّ إليه محمد سعيد رئيس الوزراء الأسبق بعد أن انشقّ عن الوفد، واللواء المتقاعد موسى فؤاد. وأطلق على هذا الحزب «حزب الملك».

أقيم حفل تأسيس الحزب في فندق سميراميس يوم ٣ جمادى الآخرة عام ١٣٤٢هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٢٤م) وحضر الحفل ثلاثمائة شخص وتمّ اختيار لجنة تضمّ ثمانية وعشرين شخصاً بينهم ستة أعضاء في مجلس الشيوخ. ولم يتمّ بعد اختيار رئيس للحزب.

وفشلت محاولات إقناع توفيق نسيم، وأحمد ذو الفقار، وأحمد زيور في تسلّم رئاسة حزب الاتحاد، كما اعتذر للملك عزيز عزت في قبول هذا المنصب. ويبدو أنه قد انضمّ إلى هذا الحزب خمسة وعشرون عضواً في مجلس الشيوخ من بين خمسة وأربعين يُعلنون معارضتهم لسعد زغلول. وأصبح مكتب حسن نشأت في قصر عابدين ملتقى لأولئك الذين يرغبون التزلّف للملك، أو إنه مقرّ للحزب غير رسمي، وضمّ الحزب كثيراً من مُلاّك الأراضي الأغنياء، وأخيراً رست رئاسة الحزب على يحيى إبراهيم.

وكان لنجاح حزب الاتحاد، ولانفضاض بعض الزعماء عن الوفد أثر كبير في نفسية سعد وهذا ما جعله يترك قصره في القاهرة، ويذهب إلى فندق «مينا هاوس» بجوار الهرم ليعتكف هناك.

ولكن لم يلبث هذا الحزب أن ضعف إذ لم يحصل إلا على أربعة مقاعد في انتخابات (١٩٢٦ م) وعلى ثلاثة مقاعد في انتخابات (١٩٢٩ م)، وقد شارك بعد هذا بعضوين في وزارة محمد محمود، وبوزير واحد في كلٍّ من وزارتي حسن صبري، وحسين سري، وبوزير في وزارة محمد محمود الرابعة.

صدر أمر بحلّ المجلس النيابي في ٢٨ جمادى الأولى من عام ١٣٤٣هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٢٤م)، والدعوة إلى انتخابات، وأشرفت وزارة أحمد زيور على إجراء الانتخابات العامة.

عدّل رئيس الوزراء أحمد زيور قانون الانتخابات وجعلها على درجتين بعد أن كانت مباشرةً على درجةٍ واحدةٍ، وجرت الانتخابات، وحصل الأحرار الدستوريون وحزب الاتحاد على خمسةٍ وثمانين مقعداً أي أقل من ثلث مقاعد المجلس بينما حصل حزب الوفد على مائة وثلاثة وعشرين مقعداً. وقد سقط عدلي يكن في الانتخابات عن دائرة عابدين، وفاز خصمه طبّاخه الخاص الذي رشّحه سعد زغلول ضدّ سيّده، فغضب عدلي يكن من هذه النتيجة المخزية، واستقال من رئاسة الحزب، ونجح عبد العزيز فهمي في استلام منصب رئاسة حزب الأحرار الدستوريين.

اجتمع المجلس النيابي في ٢٨ شعبان ١٣٤٣هـ (٢٣ آذار ١٩٢٥م)، وتلا أحمد زيور خطاب العرش، وهو البيان الوزاري، وجرى اقتراع على رئاسة المجلس ففاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضدّ عبد الخالق ثروت الذي رشّحته الأحزاب الأخرى والذي حصل على ٨٥ صوتاً، وحُدّد موعد حلّ المجلس النيابي في أول ذي القعدة من عام ١٣٤٣هـ (٢٣ أيار ١٩٢٥م) على أن تجري عملية الانتخابات بعد يومين أي في الثالث من ذي القعدة غير أنها لم تجر إلا بعد عام من هذا التاريخ.

وكان أحمد زيور قد قدّم استقالة وزارته في ١٨ شعبان ١٣٤٣هـ

(١٣ آذار ١٩٢٥م)، وكلّف في اليوم نفسه بتشكيل وزارةٍ من الاتحاديين والأحرار الدستوريين والمستقلين.

ولكن الوئام بين الحزبين لم يكن قائماً، وكانت مهمّة أحمد زيور وإسماعيل صدقي التوفيق بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين.

وفي ١٨ ذي القعدة من عام ١٣٤٣هـ (٩ حزيران ١٩٢٥م) صدر قانون العقوبات للتشديد على الصحافة، وبعد ٢٤ ساعة من صدور هذا القانون يُسافر رئيس الوزراء أحمد زيور في إجازةٍ صيفيةٍ حُدِّدت بأربعة أشهرٍ، فتولّى مكانه بالنيابة يحيى إبراهيم أي في منصب رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، وكان يحيى إبراهيم ضعيفاً يخضع لزوجته وتفرض عليه المحسوبيات، ويضطر إلى أن يلجأ إلى عدم الصدق، والمنصب الذي تسلّم بالنيابة جعل منه أحاديث الشارع. كما كان الحديث يتناول أحمد زيور الذي سيُسافر إلى أوربا، وسيمرّ على لندن وسيلتقي بالمندوب السامي الجديد (جورج لويد) في الوقت الذي لا توجد في البلاد حياة نيابية، وسعد زغلول معتزل، والحكم ضعيف بل إن يحيى إبراهيم قد وقع تحت نفوذ حسن نشأت وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة، وحسن أنيس وكيل وزارة الخارجية.

وكان هناك خلاف بين يحيى إبراهيم وبين إسماعيل صدقي فقد اتهم إسماعيل صدقي بعلاقته مع ابنة يحيى إبراهيم، وانتحرت الفتاة نتيجة ذلك، ولا يستطيع أحدهما أن يرى الآخر مع أن كلاهما في وزارةٍ واحدةٍ أحدهما وزيراً للداخلية والآخر وزيراً للمالية، فلما سافر رئيس الوزراء أحمد زيور وآلت الرئاسة إلى يحيى إبراهيم لم يستطع إسماعيل صدقي أن يتحمّل ذلك، فقرّر السفر في إجازةٍ صيفيةٍ إلى أوربا أيضاً بعيداً عن مصر وعن يحيى إبراهيم.

ولما كان المندوب السامي «نيفيل هندرسون» قائماً بالنيابة أيضاً لذا

فقد بقي بعيداً عن الصراعات الداخلية في مصر، وترك أصحابها يُوجهون اهتمامهم إلى الخلافات الحزبية.

موضوع كتاب «الإسلام وأصول الحكم»:

وبدأ يتأجج الصراع الداخلي بسبب كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لمؤلفه الشيخ علي عبد الرازق، القاضي الشرعي بمحكمة المنصورة، والشيخ من أسرةٍ مصريةٍ معروفةٍ واسعة النفوذ والأملاك، وكانت ترعى حزب الأمة، وتعمل على تمويل حزب الأحرار الذي يعدّه كثير من السياسيين امتداداً لحزب الأمة.

وتوجد خصومة شخصية بين الملك وهذه الأسرة لأنها رفضت بيع بيتها المجاور للقصر الملكي في عابدين، وقد رفض الملك تعيين محمود عبد الرازق وزيراً عندما رشّحه محمد محمود عام ١٣٤٧هـ.

وحسن عبد الرازق شقيق الشيخ علي كان مؤيّداً للإنكليز في ثورة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م)، وقتل عند خروجه من اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين الذي عُقد في مقرّ جريدة «السياسة»، وشقيقاه محمود، ومصطفى من رجال الحزب البارزين.

وفي ٢ ذي الحجة من عام ١٣٤٣هـ (٢٣ حزيران ١٩٢٥م) يرفع اثنان وستون عالماً من رجال الأزهر إلى شيخه وإلى بعض المقامات العالية طلباً لمحاكمة الشيخ علي عبد الرازق.

الحزب الوطني يُهاجم من خلال صحفه الكتاب، ويستعدي الملك على حزب الأحرار الدستوريين، وفي الوقت نفسه يكون قد استعدى حزب الاتحاد، وهو حزب الملك على الأحرار أيضاً، ويقف حزب الوفد الموقف نفسه.

ويحرص حزب الاتحاد ألا يخوض في هذا الموضوع، ولذا فقد بقيت

صحيفة «الاتحاد» صامتة ثم أخذت بعد شهرين تتحدث عن الرأي وحرية الكلام...

أما جريدة «السياسة» صحيفة حزب الأحرار الدستوريين فهي وحدها التي دافعت عن الكتاب وصاحبه.

وفي ٨ محرم ١٣٤٤هـ (٢٩ تموز ١٩٢٥م) أعلنت هيئة كبار العلماء اتهامات الشيخ علي وأبلغته إياها، وأن المحاكمة ستكون يوم ١٥ محرم، فطلب التأجيل أسبوعًا واحدًا لإعداد دفاعه، فأجلت المحكمة إلى ٢٢ محرم، وعقدت في اليوم المذكور برئاسة محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر.

واستعان أنصار الشيخ وحزب الأحرار الدستوريين بالملك وبالمندوب السامي لمنع المحاكمة. وكثر الحديث والجدل حول هذا الموضوع.

ومن المعلوم أن مجلس العلماء يتمتع بمقتضى قانون عام (١٩١١م) بسلطة تجريد العالم من صلاحيته الدينية إذا ثبتت إدانته باقتراف أمرٍ غير لائق، ويتضمن هذا القرار بصورةٍ آليةٍ طرده - كإجراء إداري - من أيّ وظائف مدنيةٍ قد يشغلها.

ولمّا كان الشيخ علي قاضيًا في المحاكم الشرعية، فإن إدانته سيعقبها أمر مُوقّع من وزير العدل (الحقانية) بحرمانه من هذا المنصب. ووزير العدل هو عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين فلا يمكنه أن يُوقّع مثل هذا الأمر، وسيستقيل من الوزارة ولن يُوقّع هذا الأمر، وسيستقيل معه وزيرا الحزب أيضًا وهما محمد علي علوبة وزير الأوقاف، وتوفيق دوس وزير الزراعة، وربما تعاطف معهم وزير الداخلية إسماعيل صدقي. ومعنى ذلك سيؤدي الأمر إلى استقالة الحكومة ويختلف الحزبان اللذان تتألف منها الحكومة (الاتحاد والأحرار الدستوريون).

وسرت إشاعة أن الملك هدد بطرد شيخ الأزهر إن لم يصوت ضد الشيخ علي، وبدينه. وذلك لأن الملك أحمد فؤاد كان يطمح بالترشيح للخلافة بعد أن ألغى مصطفى كمال الخلافة في تركيا، فإذا لم يقف بجانب العلماء، فمعنى ذلك أنه لا يستحقّ أن يكون خليفةً للمسلمين إضافةً إلى أن الملك لا يُكنّ تقديرًا لأسرة عبد الرازق للخلاف الذي سبق أن ذكرناه، كما أنه لا يحبّ الأحرار الدستوريين.

لكن المعتمد البريطاني كان يرغب أن تكون وقيعة بين الملك وحزب الاتحاد من جهةٍ وبين حزب الأحرار من جهةٍ أخرى ويكون صراع بين الطرفين وتستفيد السلطة البريطانية فتنفذ مُخططاتها.

وجاء الموعد المحدد للمحاكمة يوم ٢٢ محرم ١٣٤٤هـ، وحضر الشيخ علي، وجرت المحاكمة واستمرّت ساعتين ونصف، وأصدرت بعدها هيئة كبار العلماء الحكم الآتي: «حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر، بإجماع أربعة وعشرين معنا من هيئة كبار العلماء، بإخراج الشيخ علي عبد الرازق، أحد أعضاء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الشرعية، ومؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) من زمرة العلماء».

الصراعات الشخصية:

كانت هناك صراعات بين رجالات مصر الكبار، وكان لهذه الصراعات دورها الكبير على السياسة الداخلية.

١ - بين إسماعيل صدقي وعبد الخالق ثروت: يبدو للعامة أن هناك صداقةً حميمةً بين الرجلين، والواقع أن بينهما خلافًا واسعًا. كان إسماعيل صدقي يأمل أن يتسلّم رئاسة الوزارة غير أن عبد الخالق ثروت كان يسد أمامه الطريق. لذا كان إسماعيل صدقي يلحّ ليكون عبد الخالق عضوًا في مجلس الشيوخ، كي يبتعد عن مجلس النواب، وهذا ما تم له أخيرًا عن طريق الملك.

٢ - بين عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين وبين يحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد، وقد بدأ العداء عندما كان يحيى إبراهيم رئيساً للوزراء، وقد كانت الوزارة يومذاك مُكلفةً بوضع الدستور، فكان عبد العزيز فهمي يُوجّه خطابات مفتوحةً في الصحف يُطالب فيها رئيس الوزراء بصدور الدستور.

وفي وزارة أحمد زيور كان عبد العزيز فهمي وزيراً للعدل، وقد طلب يحيى إبراهيم لابنه منصباً قضائياً استثناءً، وقد رفض عبد العزيز فهمي هذا الطلب بعنف، فلما استقال عبد العزيز فهمي من الوزارة عيّن ولد يحيى إبراهيم في المنصب الذي طلبه.

٣ - بين يحيى إبراهيم وإسماعيل صدقي: إن يحيى إبراهيم ضعيف في بيته ولزوجه أثر كبير عليه، وهذا ما جعل بناته يتصرفن بحرية، ونشأت علاقة بين إسماعيل صدقي وإحدى بنات يحيى إبراهيم وتطورت الصلة حتى فُضح الأمر، فانتحرت الفتاة فنشأت عداوة بين الرجلين.

٤ - وكان الملك أحمد فؤاد يكره عبد العزيز فهمي لأمور تتعلق بوقوف عبد العزيز فهمي أمام مصالح الملك في تبادل بعض أملاكه مع بعض أملاك الدولة، هذا إضافةً إلى كونه رئيس حزب الأحرار الدستوريين غير المرغوب كثيراً عند الملك.

٥ - ويكره الملك أحمد فؤاد إسماعيل صدقي أيضاً لأنه يظهر الاستقلالية مع أنه يتعاطف مع حزب الأحرار الدستوريين أكثر من أعضاء الحزب البارزين، ويرى الملك أنه ليس هناك من مُحايد، فلا بُدّ للرجل من أن يكون صاحب اتجاهٍ واضحٍ وخطٍّ بيّنٍ، وهذا لم يجده عند إسماعيل صدقي لذا كان يعدّه مُتناقضاً.

هذا إلى جانب الخلافات الحزبية وصراعات القيادات فكل ما عدا الوفديين يُحارب سعد زغلول ويقف في وجه الوفد، ويتضايق سعد زغلول

عندما يرى رجالاً عمل على إبرازهم، ثم تركوه وانفضّوا من حوله، وساروا نحو أحزابٍ أخرى، ويعملون من خلالها على حربه. وكان عبد العزيز فهمي يرى نفسه أحقّ بقيادة الأمة من سعد زغلول.

الصراعات الحزبية:

تُوفي أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو إبراهيم سعيد، وكان من حزب الوفد فأراد حزب الأحرار الدستوريين أن يُعيّن مكانه رجل من الحزب ورشّح لهذا المنصب أحد رجالاته وهو إبراهيم هلباوي، غير أن الاتحاديين قد رفضوا ذلك واشتد الخلاف بين الحزبين.

ورغب الأحرار أن يحصل إبراهيم الهلباوي على رتبة باشوية، ورفض الاتحاديون أيضاً فزاد الخلاف.

وجاء موضوع كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ورئيس الوزراء أحمد زيور غائب في أوروبا، وإسماعيل صدقي الذي يدعم الأحرار غائب في أوروبا أيضاً. وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت من رؤساء الوزارات السابقة وهم من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين أيضاً في أوروبا. وسبعة آخرون من زعماء الحزب في أوروبا وهم: محمد محمود وحافظ عفيفي وكيلا الحزب، وإبراهيم هلباوي، ووهيب دوس، ومحمد الشريعي، ونعمان الأعصر، وكامل بطرس.

أرسل شيخ الجامع الأزهر الحكم إلى رئيس الوزراء طالباً تنفيذه لأن المادة ١٦٨ من قانون الأزهر تجعل رئيس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ هذا القانون.

والمادة ١٠١ من قانون الجامع الأزهر، والتي أدين بمقتضاها الشيخ علي صريحة، وتقول: «إذا وقع من أحد العلماء أياً كانت وظيفته أو مهنته ما لا يُناسب وصف العالمية يُحكم عليه من شيخ الأزهر، بإجماع تسعة عشر

حاملاً معه من هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء، ولا يُقبل الطعن في هذا الحكم.

ويترتّب على الحكم محو اسم المحكوم عليه من سجلّات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى، وطرده من كل وظيفة، وقطع مرتّباته من أيّ جهة كانت، وعدم أهليته للقيام بأيّة وظيفة عمومية دينية كانت أم غير دينية».

وكان رئيس الوزراء بالنيابة يحيى إبراهيم لا يعرف ماذا يفعل؟ هل يُفصل القاضي بقرارٍ من مجلس الوزراء أم بمرسومٍ ملكيٍ، لأن القضاة يُعيّنون بمرسومٍ ملكيٍ، أم يُحال الأمر إلى وزير العدل لفصل الشيخ؟

وكان وزير العدل عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين بحيرة أكبر من حيرة رئيس الوزراء بالنيابة فالملك يريد تفتيت حزب الأحرار وهذه فرصة مناسبة، فإذا قام بفصل الشيخ عليّ عبد الرازق فإن أسرته ستتخلّى عن الحزب وهي أسرة يعتمد عليها الحزب، وتُشكّل بعض عناصره البارزين، وسينقسم الحزب، وإذا رفض الفصل فإن أعداء الحزب سيتهمونه بالإلحاد وستكون فرصة لإخراجه من الحكم، وسيتظاهر الملك بأنه من أنصار الدين ورجال العلم لتحقيق ما يُريد.

ووزير العدل عبد العزيز فهمي عضو في لجنة الدستور، ومن المعروفين بالدفاع عن الدستور، فكيف يتّخذ إجراءً غير دستوري؟ ويبدو أنه كان مستعداً لفصل الشيخ على ألاّ يُوقّع قرار الفصل بنفسه حسبما كان يُسِرّ لبعض إخوانه.

المعتمد البريطاني لم يكن مُتعاطفاً مع حزب الأحرار إلى الحدّ الذي يُؤيّد بقاءه في الحكم، فلم يُنذر المعتمد البريطاني (هندرسون) ولم يتوقد كما كان سابقه «اللنبي»، وإنّما يُريد أن يتصارع زعماء مصر بعضهم مع بعض ليلعب كما يرغب.

القصر مُتردّد، أيترك الأزمة قائمة ليحلّها رجالها بأنفسهم، ويستمرّ الصراع أم يتدخّل، ويسحب الثقة من الوزارة حتى تسقط الوزارة ويأتي بغيرها بالصورة التي يبغيها؟

ويرى وزير العدل عبد العزيز فهمي من ناحية أخرى أن قرار الفصل لو جاء من مجلس الوزراء فإن ذلك سيُريحه إذ يُخلّيه من مسؤولياته تجاه الحزب والأسرة، ولما لم يفعل مجلس الوزراء ذلك وإنما أحال الموضوع إلى وزير العدل، لذا فإن وزير العدل كان يُريد تأجيل الموضوع حتى تنتهي الأزمة، ويتخلّص من بعض الإحراجات له.

أرسل شيخ الجامع الأزهر الحكم بحيثياته إلى الشيخ على نفسه، والذي قام بدوره بإبلاغ وزير العدل أن القرار باطل، وأرسل الوزير يستشير أهل القانون. وبُحث الموضوع في مجلس الوزراء عدّة مرات، وطُولب وزير العدل بتنفيذ الأمر فأبى أن يُنفّذه على غير بيّنة، وأجاب: أنا لا أعمل إلا ما يرضى عنه ضميري مهما كانت الأحوال، وخرج رئيس الوزراء بالنيابة من الجلسة ليُقابل المندوب السامي والملك. وفي الجلسة التالية: أعلن مخاطباً وزير العدل أن عملنا معاً غير متيسر فإما أن تستقيل وإما أن أُقيلك، ورفض الوزير الاستقالة. فاستصدر يحيى إبراهيم مرسوماً بتعيين علي ماهر وزيراً للعدل بالنيابة.

وجرت محاولات لعدم فرط عقد التحالف بين الأحرار والاتحاديين، باشتراك أحد أعضاء حزب الأحرار بالوزارة، أو استقالة يحيى إبراهيم أو... غير أن حزب الأحرار قد قرّر في اجتماع مجلس الادارة التخلّي عن الوزارة. ويُقدّم وزيرا حزب الأحرار (توفيق دوس، ومحمد علي علوبة) استقالتهما، ويطلب منهما رئيس الوزراء بالنيابة الاستمرار في عملهما انتظاراً لقرار جلالة الملك، فكان الوزيران يحضران إلى مكتبيهما ويُوقّعان بعض الأوراق الرسمية.

وكانت الفكرة عند الديوان الملكي ورئيس الوزراء بالنيابة التخلص من إسماعيل صدقي بل يتكلم وزراء الاتحاد عن استقالتهم فيما إذا بقي إسماعيل صدقي في الوزارة، ويعلم إسماعيل صدقي أن دوره قادم لطرده من الوزارة لذا فقد قدّم استقالته تضامناً مع حزب الأحرار رغم ادعائه أنه مستقلّ. وقبلت استقالته قبل قبول استقالة وزراء الأحرار. وتأخر الملك في قبول استقالة وزيري الأحرار غير أنهما امتنعا عن مزاولة عملهما في الوزارة، وأخيراً صدر مساء الأحد ٢٤ صفر عام ١٣٤٤هـ (١٣ أيلول ١٩٢٥م) مرسوم ملكي بتعديل تأليف الوزارة التي استقال منها وزراء حزب الأحرار والتي يرأسها أحمد زيور. وقد عيّن أحمد ذو الفقار وزيراً للعدل مكان عبد العزيز فهمي، وعيّن محمد توفيق رفعت وزيرا للأوقاف والمواصلات مكان محمد علي علوبة، وعيّن نخلة جورجي المطيعي وزيراً للزراعة مكان توفيق دوس، وعيّن حلمي عيسى وزيراً للداخلية مكان إسماعيل صدقي.

وانضمّ الوزراء الجدد بعد تعيينهم وزراء إلى حزب الإتحاد، فأصبحت الوزارة كلها اتحادية، وانفرد حزب الاتحاد بالحكم.

ثمّ كل هذا ورئيس الوزراء أحمد زيور في مدينة (فيشي) بفرنسا يستجم، وأخبر برقياً بكل ما حدث، وبقي هناك حيث كان رئيساً صورياً.

ويستمرّ الصراع الحزبي بين الاتحاد وبين الأحرار، ويتمثل في الحرب الصحفية في جريدتي الاتحاد والسياسة، وأخيراً يستقيل توفيق دوس من حزب الأحرار.

ونفّذ وزير العدل الجديد علي ماهر حكم هيئة كبار العلماء ضدّ الشيخ علي عبد الرازق.

ووصل إلى مصر المندوب السامي الجديد (جورج لويد) بتاريخ ٤ ربيع

الثاني ١٣٤٤هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٢٥م)، وبدأت لقاءاته بالملك وكبار رجال الدولة.

وعاد رئيس الوزراء أحمد زيور بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني (٩ تشرين الثاني)، واشتدت معارضة الحكومة التي أصبحت ضعيفة، وتناولها الوفديون والأحرار، والقصد من ذلك النيل من الملك، وحسن نشأت، ورئيس الحكومة.

تدخّل المندوب السامي وضغط على الملك لنقل حسن نشأت من الديوان الملكي فعيّن وزيراً مفوضاً في مدريد.

واجتمع المجلس النيابي المنحلّ تلقائياً في ٤ جمادى الأولى أي بعد شهر من وصول المندوب السامي، وطالب الشعب بالدستور بل إن كثيراً من أفراد الأسرة المالكة قد طالبوا الملك أحمد فؤاد بالدستور.

استقال عبد العزيز فهمي من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين في شعبان ١٣٤٤هـ (آذار ١٩٢٦م)، واستقال أحمد زيور رئيس الوزارة، وأجريت الانتخابات في شوال ١٣٤٤هـ (أيار ١٩٢٦م)، وتشكّلت وزارة ائتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين لعام ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٤هـ (٧ حزيران ١٩٢٦م)، وكانت برئاسة عدلي يكن أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين، ورفض المندوب السامي أن يتسلّم سعد زغلول رئاسة الوزارة ليكون فوق رؤساء الأحزاب. ولإمكانية الضغط به على من يُريد، ولكن اختير رئيساً للمجلس النيابي. وكان قد اجتمع مؤتمر الخلافة في القاهرة في شهر شوال من عام ١٣٤٤هـ. ولم يحصل حزب الاتحاد في الانتخابات إلا على أربعة مقاعد.

في الشعر الجاهلي:

حصلت أزمة حول كتاب ألّفه طه حسين أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة (جامعة فؤاد سابقاً) فثار ضدّه علماء الأزهر، والطلاب الوفديون. واجتمع مجلس الجامعة لبحث الموضوع وترك الأمر لمدير الجامعة أحمد لطفي السيد ليتصرّف بالموضوع، وعندما عاد طه حسين إلى مصر من سفره في فرنسا تراجع عمّا ورد في الكتاب مما يتعلق في الأمور الدينية، غير أن الجامعة جمعت نسخ الكتاب من السوق، ولكن طه حسين أعاد طباعة الكتاب بعنوان جديد «في الأدب الجاهلي» بعد أن حذف بعض الفصول منه.

كان طه حسين يُهاجم سعد زغلول في جريدة السياسة. فهل ينتقم الوفديون ويُثيرون حلفاءهم في الوزارة الأحرار الدستوريين، أم يتركون حرية الرأي وليتكلّم طه حسين كما يُريد، ويتلقّون نقمة أهل العلم.

وكانت المعركة داخل المجلس النيابي، وكان وزير المعارف وفدياً وهو علي الشمسي كما كان وزير العدل وفدياً وهو أحمد زكي أبو السعود، وهما أصحاب الشأن في هذا الموضوع. وزادت المناقشة عنفاً بين رئيس مجلس النواب سعد زغلول ورئيس الوزراء عدلي يكن، ولما تدخّل وزيرا المعارف والعدل مُؤيدين رأي رئيس الوزراء على الرغم من أنهما من حزب الوفد غضب سعد زغلول وخرج من المجلس بعد أن رفعت الجلسة. واسترضى عدد من رجالات البلاد سعد زغلول أمثال حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ، وعدلي يكن رئيس مجلس الوزراء، ومحمد محمود، وفتح الله بركات.

وعاد المجلس النيابي للانعقاد في اليوم التالي، وأصرّ سعد زغلول على حقّ المجلس النيابي في مراقبة وتوجيه الحكومة، على حين بقي عدلي يكن يرفض هذا المبدأ. ولكنّه تقرّر ترك قضية طه حسين بين يدي وزير المعارف.

حزب الشعب

أسّس إسماعيل صدقي حزب الشعب في ٢٦ جمادى الآخرة من عام ١٣٤٩هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠م)، وأصدر جريدة الشعب التي يرأسها محمد زكي عبد القادر، وقد رأس الوزارة التي أجرت الانتخابات النيابية، وأشرفت عليها، وحصل حزب الشعب على أكثرية مقاعد المجلس النيابي فيها، وأعاد تشكيل الوزارة، ثم اختلف مع الملك أحمد فؤاد إذ خاف الملك من تسلّط إسماعيل صدقي. ثم شارك الحزب في وزارة عبد الفتاح يحيى التي تشكّلت بعد وزارة صدقي الثانية.

الهيئة السعدية

أجرت وزارة علي ماهر الانتخابات النيابية، وقد فاز فيها حزب الوفد فشكّل زعيم الحزب مصطفى النحاس الوزارة في ١٠ صفر ١٣٥٥هـ (١ أيار ١٩٣٦م)، وفي أيام هذه الوزارة تولّى الملك فاروق السلطة الدستورية في ١٨ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (٢٦ تموز ١٩٣٧م) فكان على مصطفى النحاس أن يُقدّم استقالة حكومته فقدّمها، وكُلّف ثانية بإعادة تأليفها فرآها فرصة مُناسبة للتخلّص من بعض الوزراء ومنهم وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي، فكان أن انشقّ حزب الوفد، وتأسس منه حزب الهيئة السعدية. وأصدر محمود فهمي النقراشي بياناً بتاريخ ٢ رجب ١٣٥٦هـ (٧ أيلول ١٩٣٧م) انتقد فيه مصطفى النحاس، وبعد ذلك أصدر حزب الوفد بياناً بعد ستة أيام (٨ رجب) فصل فيه النقراشي من الحزب.

وفي ١٨ رجب ١٣٥٦هـ انسحب رئيس المجلس النيابي من حزب الوفد بعد أن أصدر بياناً أيضاً انتقد فيه الوزارة النحاسية. وفي أواخر عام ١٣٥٦هـ تكوّنت الهيئة السعدية التي اختارت أحمد ماهر رئيساً لها.

وفي ٢٧ شوال ١٣٥٦هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٣٧م) قدّم مصطفى

النحاس استقالة حكومته، وكلّف محمد محمود بتشكيل حكومة جديدة. وقد جرت الانتخابات النيابية في شهر صفر من عام ١٣٥٧هـ (نيسان ١٩٣٨م) حصل فيها السعديون على أكثرية في المجلس إذ فازوا بثمانين مقعداً على حين لم يحصل الوفديون إلا على اثني عشر مقعداً.

الحزب الوطني:

توفي رئيس الحزب الوطني محمد فريد في أوروبا عام ١٣٣٨هـ، وكانت أهم النقاط التي يرتكز عليها هذا الحزب: ١ - رفض الاحتلال. ٢ - الجامعة الإسلامية. ٣ - تأييد الخديوي عبّاس حلمي، لذا لم يعترف الحزب بالسلطان حسين كامل ولا بخليفته أحمد فؤاد. غير أن أحمد فؤاد قد قوي مركزه عندما أصبح ملكاً.

وعاد الحزب الوطني إلى النشاط عام ١٣٣٨ في صحيفته «المحروسة» القاهرية، و «الأمة» في الاسكندرية، ولم تلبث أن صدرت بعد عام «اللواء المصري» التي يرأس تحريرها حافظ رمضان. وكان نائب رئيس الحزب علي فهمي كامل شقيق مصطفى كامل، وقد تبادل البرقيات مع الخديوي عبّاس حلمي مُتجاهلاً السلطان أحمد فؤاد، فطلب منه السلطان مُغادرة مصر، وأصدر أمراً بتعطيل صحيفة «اللواء المصري»، ولكنها لم تلبث أن عادت إلى الصدور بعد عام، وانتخب حافظ رمضان بعد عام آخر رئيساً للحزب بسبب غياب علي فهمي كامل. وقد ترك الحزب الروابط مع الكماليين ومع الخديوي عبّاس الثاني، واعترف بالملك فؤاد. وعلى كلٍ فإن شعار الحزب الوطني كان لا مفاوضات قبل الجلاء، والعمل الثوري.

ولم يكن الحزب الوطني على وفاقٍ مع الوفد ولا مع بقية الأحزاب التي انشقّت عن الوفد كالأحرار الدستوريين، والهيئة السعدية، وذلك بسبب

موقفه من الإنكليز وكذلك بالنسبة إلى بقية الأحزاب كالاتحاد بسبب موقفه من الملك.

لقد كان معظم نشاط الحزب الوطني منصباً في بداية الأمر على الصحافة، ومن هذا المجال كان يُهاجم خصومه السياسيين عندما يجد فرصةً لذلك. وكان على صلةٍ حسنةٍ مع مصر الفتاة، أما بالنسبة إلى المشاركة السياسية الإدارية فقد كان بعيداً عن الوزارات ولكنه شارك لأول مرة في وزارة محمد محمود التي تألّفت في ٢٩ شوال ١٣٥٦هـ (١ كانون الثاني ١٩٣٨م)، وفي وزارة حسن صبري (١٣٥٩هـ)، ووزارة أحمد ماهر، ووزارة محمود فهمي النقراشي وقد استقال حافظ رمضان من وزارة النقراشي في ٢ شوال عام ١٣٦٤هـ (٩ أيلول ١٩٤٥م)، وقد عُرف من رجالات هذا الحزب إضافةً إلى حافظ رمضان، نور الدين طرّاف، وعبد الرحمن الرافعي، وفكري أباظة، فتحي رضوان، سعد الدين كامل، ويوسف حلمي.

مصر الفتاة

وقد ظهرت في النصف الثاني من عام ١٣٥٢هـ، وأنشأها أحمد حسين، وفتحي رضوان، وكان الهدف الاستفادة من الشباب، وجذبهم عن طريق العادة على الطاعة والنظام، وحفظ نشيدٍ يُرددونه، ولباس زيٍ واحدٍ، وهذا يُغري الشباب، إذ يُشعرهم بالقوة عندما يكثر عددهم. وقد اتخذوا لباس القمصان الخضراء، وقد اتهمهم أعداؤهم بأنهم يُريدون السيطرة بالقوة.

وكانوا يُعادون حزب الوفد، وقد اتخذ حزب الوفد لشبابه لبس القمصان الزرقاء وحدث صدامات بين الجماعتين، حتى اضطرت الدولة إلى الغاء لباس القمصان الملوّنة بعد خمس سنواتٍ من تشكيل الجماعة، إذ أن

أصحاب القمصان الزرقاء قد تمكّنوا من ضرب أصحاب القمصان الخضراء.

لما كانت العداوة قد تأصّلت بين مصر الفتاة وحزب الوفد، لذا فإن رجالات حزب مصر الفتاة قد حاولوا الإفادة من معاداة بعض الأحزاب للوفد، وتقرّبوا منهم: مثل حزب الوطني، والأحرار الدستوريين، بل وصلوا إلى درجة أكبر من ذلك حيث عملوا على التعاون مع الطليان الذين برزوا يومذاك أيام موسوليني من أجل ضرب الإنكليز في مصر، وفكّر رجالات الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية، تسمية حزبهم بالحزب الإسلامي الوطني، وقد قضى هؤلاء الرجالات أكثر أيام الحرب في المعتقلات.

وبعد الحرب العالمية الثانية ترك فتحي رضوان جماعته والتحق بالحزب الوطني، وانفرد أحمد حسين برئاسة الحزب وسار به نحو خطٍّ اشتراكي، حتى أطلق عليه اسم «الحزب الاشتراكي»، وكانت الصحيفة الناطقة باسمه تسمى «الاشتراكية»، وتصدر مرتين في الأسبوع.

كان هذا الحزب أكثر الأحزاب ضجةً بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أظهر الصخب في المظاهرات، والاجتماعات، ووسائل العمل السياسي، ومهاجمة الإنكليز والقصر. واتهم أعضاء هذه الجماعة في حريق القاهرة ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢م).

ولم تشترك هذه الجماعة في المجالس النيابية ولا في الوزارات المتتالية لأن الحكومات كانت دائماً تلاحقها، وإن كان إبراهيم شكري وحده قد نجح في انتخابات عام ١٩٥٠م عن دائرة «شربين»، ودخل المجلس النيابي لشهرته في منطقته لا لكونه أحد أقطاب مصر الفتاة أو الحزب الاشتراكي.

الكتلة الوفدية

نشأت خلافات في حزب الوفد، وربما بدأ هذا الخلاف قبيل الحرب العالمية الثانية إذ بينما كان مكرم عبيد يُسيطر على الحزب، دخلت عناصر تقف في وجه هذه السيطرة وتمكّنت من جذب زينب الوكيل زوجة زعيم الحزب مصطفى النحاس إلى جانبها ومن بين هذه الشخصيات فؤاد سراج الدين فأصبح في الحزب جناحان.

ولما نجح مكرم عبيد في فرض سيطرته وحدث أن انشقّ محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر وتشكّلت الهيئة السعدية ظهرت في الأفق إشارات إلى هيمنة مكرم عبيد فأصبحت بعض الشخصيات تخافه، وتعمل في الخفاء على إبعاده عن الحزب.

ولما فرض الإنكليز أثناء الحرب العالمية الثانية حزب الوفد فرضاً على الحكم ليأمنوا المحافظة على الوضع في مصر، وهذا رغم أنف القصر. لذا فإن رجال القصر يريدون أن يثأروا من حزب الوفد ويعملوا على تجزئته في سبيل إضعافه، وهذا ما بدأه رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين باشا، وجاءت الفرصة المناسبة إذ طلب النحاس بعض الاستثناءات ورفضها وزير المالية مكرم عبيد ونشر مذكرة اللجنة المالية التي عدّها مصطفى النحاس تشهيراً به، فعدّل الوزارة وأخرج منها وزير المالية مكرم عبيد، ثم أخرج من الحزب.

تقدّم ١٤ نائباً وفدياً وثلاثة شيوخ من هيئة الوفد باستقالاتهم في مُذكرةٍ مشهورةٍ وشكّلوا «الكتلة الوفدية» برئاسة مكرم عبيد، وتذكر هذه المذكرة برنامج الكتلة المزمع إنشاؤها.

وكانت ظروف الحرب قائمةً، ويُعدّ رئيس الوزراء مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً، ومع ذلك فقد أصبحت الكتلة الوفدية تتحدّاه، بل رفع رجالها عريضةً إلى الملك يبدون فيها مخالفات الحاكم العسكري، وهذا ما

دعا إلى اعتقال مكرم عبيد واتخاذ إجراءات قمع ضد الكتلة الوفدية.

دخل الحزب الجديد الانتخابات التي جرت في أواخر عام ١٩٤٤م وحصل على تسعة وعشرين مقعداً، ولم يدخل الحزب انتخابات سوى هذه المرة، وشارك في وزارات السعديين الثلاث التي تشكّلت مرتين برئاسة أحمد ماهر والثالثة برئاسة محمود فهمي النقراشي.

بقي مكرم عبيد يُعطي لنفسه المكانة التي كانت له في حزب الوفد، فيظنّ بنفسه أكبر من الجميع حتى من رئيس الوزارة التي يُشارك هو فيها، ويُعدّ أحد أعضائها إذ كان بالفعل أكبر منه يوم كانا معاً في الحزب، فلما سار كل في خطّه غدت مكانته الشخصية مرهونة بمركزه الذي يحتلّه ومكانته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ما سبّب مُنغّصات واضحة في وزارة النقراشي مما جعلها تستقيل بسبب استقالة مكرم عبيد ورفاقه منها في ١٣ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (١٤ شباط ١٩٤٦م)، وهذه آخر مرة يشترك فيها مكرم عبيد أو بقية أعضاء حزبه في وزارة.

وأصدرت الكتلة صحيفة «الكتلة» ولكنها بقيت ضعيفة بسبب ضعف الحزب أولاً وأخيراً، رغم إمكانات مكرم عبيد البلاغية وجهده الكبير الذي يبذله حيث يظهر أثره في كل موضوع ولكن من الصعب بمكان أن يستمرّ إنسان وحده يبذل هذه الطاقة لمدة طويلة، الأمر الذي جعل الموضوع يتراجع تدريجياً.

والأمر الذي يُلفت الانتباه أن الأحزاب تنشأ، وتتمكّن مُباشرة من الحصول على أكثرية في المجلس النيابي، وتُشكّل الوزارة أو تُشارك في ائتلاف وزاري، يُلاحظ هذا في حزب الأحرار الدستوريين، والاتحاد، والهيئة السعدية، والكتلة الوفدية، وحزب الشعب، وإذا كان حزب الاتحاد قد برز بقوة القصر، وحزب الشعب بشخصية إسماعيل صدقي فإن بقية الأحزاب، وإن كنا لا ننكر قوة زعمائها المؤسسين لها، إلا أنها مُنشقة عن

حزب الوفد، والشكل الطبيعي ألا تحتلّ المكان الذي احتلّته بهذه السرعة وربما يعود هذا لأسباب منها:

١ ـ طبيعة الشعب في مصر الذي يُؤيّد من بيده السلطة، ويرغب في التزلّف إليه دون النظر إلى ماضيه أو السياسة التي يرتبط بها.

٢ ـ التلاعب في الانتخابات، فالذي يُشرف على الانتخابات يحصل على نتائج طيبة، وهذا يرتبط بالسبب الأول إلى حدٍّ.

٣ ـ رغبة القصر، ورغبة المندوب السامي أو المعتمد البريطاني في عدم بقاء السيطرة لحزبٍ واحدٍ حتى ولو كانت ترضى عنه الجهة التي تدعمه، خوفاً من تطوّراتٍ تحدث دون علمها، وعلى غير رأيها، وربما كان هذا السبب الذي دعا إلى الانشقاق المتتابع عن حزب الوفد، وإن كان لطبائع النفوس دور، كما للخلافات دور، وللمصالح مثل ذلك.

وكما تظهر الأحزاب بقوةٍ مباشرة تعود للاختفاء سريعاً، فبعد أن تبرز إثر دورةٍ انتخابيةٍ تعود للانكماش فترجع أحزاباً ثانويةً لها بعض الأثر، وقد تُشارك في إئتلافٍ وزاري، وربما اختفت من الساحة السياسية.

وإذا كان حزب الوفد قد بقي قوياً رغم الانشقاقات المتتابعة التي تعرّض لها فإن ذلك يعود إلى أنه لم يكن على وفاقٍ أبداً مع القصر الذي لم يرتح إليه الشعب في غالب الأحيان، كما يظهر للعامة أنه على خلافٍ مع الإنكليز الدخلاء المعتدين الذين يكرههم الشعب في قرارة نفسه، وإن كان يبدو أحياناً غير ذلك على عادة المصريين في عدم وقوفهم أمام المتسلّط بقوةٍ أو رغبة بعضهم في التزلّف وإن كان هذا ليس عاماً فإن في مصر من الفحول ما فيها، وفيها الكثير من العمالقة الرجال والقادة الأبطال فالغالب لا يمنع وجود الخصوص، والواقع أن الإنكليز على رضىً تام عن زعيمي الحزب الذين تولّوا أمره، وهم الذين أبرزوهما، إذ لم يرغبوا في مفاوضةٍ إلا مع هذا الحزب، وإذا حزب الأمر لم يقبلوا غيره حاكماً، وفي

الحرب العالمية الثانية عندما اشتدّ أمر المحور واقترب الألمان مع حلفائهم الطليان من حدود مصر الغربية، ضغط الإنكليز على القصر وألزموه في إعطاء الحكم لحزب الوفد وشكّل مصطفى النحاس الوزارة مرّتين حتى إذا انتهت الحرب وزال خوف الإنكليز وتراجع المحور، جرت الانتخابات وفازت الهيئة السعدية وتسلمت الحكم، وابتعد الوفد عن الساحة السياسية نسبياً. ولمّا اشتدّ ضغط الشعب على الإنكليز عام ١٣٧٠هـ، وجرت أعمال الفداء على ضفاف قناة السويس وكانت قضية فلسطين تؤثّر تأثيراً واضحاً في النفوس ويخشى من أحداث لم يجد الإنكليز بدّاً من تسليم الحكم إلى حزب الوفد، وعاد مصطفى النحاس يُشكّل الوزارة، غير أن انكلترا كانت تُظهر عداءها لحزب الوفد ولزعمائه عندما لا تكون بحاجة إليهم لترسّخ نفوذهم عند الشعب، وتُقوّي سلطانهم في نفوس أفراد المجتمع العاديين، وأكثر شعبنا ومعظم مجتمعاتنا على درجة من البساطة حيث يُصدّقون ما تنشره وسائل الإعلام حتى أولئك الذين يدّعون أنهم يُتابعون الأحداث، ويعرفون خفايا السياسة. وتدّخر انكلترا الوفد لوقت الملمّات وساعة حاجتها إليه.

أما الحزب الوطني فمعروف بعدائه للمحتلّ ويطرح دائماً شعار لا مفاوضات قبل الجلاء، كما هو معروف بخلافه مع القصر لذا فإنه قد بقي في ظلّ السياسة على الرغم من وجود عناصر قوية في عداد أعضائه، وإذا دعت الحاجة شاركت بعض هذه العناصر في الوزارة لقوّتها لا لانتمائها إلى الحزب الوطني، ولكن تحسب عليه بصفتها الحزبية. ومع هذا لا يمكننا أن ننفي إمكانية استغلال بعض عناصر هذا الحزب وتسييرها بخط مُعيّن والإفادة منها سياسياً غير أن هذه العناصر أيضاً تستغلّ لضعفها أو لسيرها وراء مصالحها وشهواتها لا لانتمائها إلى الحزب.

الحزب الشيوعي

على الرغم من انتشار الفقر في المجتمع المصري ووجود أصحاب الأملاك الواسعة وهما ما ترتكز عليها الشيوعية في دعايتها، وتجد الشُّاح الملائم في مثل هذا الوسط لبثّ سمومها، ومع هذا لم تجد البيئة المناسبة لها في مصر ولم تقم خلايا شيوعية ظاهرة على الأقلّ، ولعلّ ذلك يعود إلى سيطرة العاطفة الدينية لدى المصريين وهذا ما يحول دون تقبّلهم مثل هذه الأفكار الإلحادية التي تختفي تحت غطاء الظروف الاقتصادية والاجتماعية. هذا إضافة إلى أن انكلترا صاحبة الكلمة الأولى في مصر ذات نظام اقتصادي يختلف عن النظام الشيوعي وهذا ما حال أيضاً دون الجهر بمثل هذه الآراء خوفاً من السلطة، ورهبةً من أصحاب النفوذ من المُلّاك.

غير أن الحرب العالمية الأولى قد أفرزت في نهايتها سيطرة الحزب الشيوعي على مُقدّرات روسيا، وأخذ يمتدّ إلى بقية الأجزاء التي يُسيطر عليها الروس، وإذا كان قد وجد مُقاومةً في كثيرٍ من الجهات إلّا أنه في النهاية قد تربّع على كل أجزاء الإمبراطورية الروسية، وهذا ما شجّع قيام بعض الحركات التي حملت اسم الاشتراكية، وطرحت بعض الآراء في الصحف، في البلدان الأخرى ومنها مصر إذ ظهرت فيها تنظيمات اشتراكية ومن أهمها: «الحزب الاشتراكي المصري» الذي نشر برنامجه في جريدة الأهرام في ٢٥ ذي الحجة من عام ١٣٣٩هـ (٢٩ آب ١٩٢١م) ومن أبرز أعضائه: حسن عرابي صاحب الرأي الماركسي، وسلامة موسى الاشتراكي النزعة، ولم يستدر العام حتى حدث انشقاق في هذا الحزب إذ انفصلت شعبة الحزب في الإسكندرية ذات الاتجاه الماركسي، وسيطر الشيوعيون على الحزب، ولم يلبث أن قام زعماؤه بحركةٍ للسيطرة على المعامل في شهر رجب من عام ١٣٤٢هـ (شباط وآذار من عام ١٩٢٤م) فتصدّت لهم حكومة سعد زغلول واعتقلت الزعماء وأودعتهم السجن، وأصدرت أحكاماً ضدّهم في شهر ربيع الأول من عام ١٣٤٣هـ (تشرين

الأول ١٩٢٤م) وهكذا قُضي على هذا الحزب، غير أن الفكر لا يُقضى عليه بالضغط ولا يُحارب بالشدّة، وإنما بالفكر والحجة الأقوى، لذا قامت مجموعات مُتعدّدة حول أشخاصٍ معروفين، وإن كانت أكثر اعتمادها على العناصر النصرانية من يونانية، وإيطالية، وشامية.

وجاءت الحرب العالمية الثانية واشتدّ الغلاء حيث سيقت المواد الغذائية إلى الجبهات، وكانت الحكومات وخاصةً الخاضعة منها لنفوذ أو لسيطرة الدول المتحاربة تجمع المواد الغذائية بالإكراه، وإبقاء السكان بحالة من الجوع، والفقر، والمرض فتأثر الناس، وطُرحت عليهم الشعارات المعسولة فتقبّلتها بعض النفوس نتيجة الضيق الذي تُعانيه، فظهرت «الحركة المصرية للتحرّر الوطني» و«الشرارة» و«تحرير الشعب» و«الطليعة» و«الفجر الجديد» و«عصبة الماركسيين» كان هذا ولم تنته بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي نهاية الحرب كانت هناك ثلاثة تنظيمات شيوعية هي: «طليعة العمال» و«تُصدر مجلة «الفجر الجديد» و«الشرارة» وتضمّ مجموعةً من المتعلّمين، و«الحركة المصرية للتحرّر الوطني» وتشمل تنظيمين، أولها «عصبة الماركسيين» وثانيها «شعوب وادي النيل» وقد أصدرت صحيفة «أم درمان» التي يُشرف عليها الشيوعيون السودانيون من داخل هذا التنظيم.

قام الشيوعيون بحركاتٍ تخريبيةٍ لإشاعة الفوضى كعادتهم إذ أن حياتهم تنتعش في الفوضى، وهذا ما أدّى إلى استقالة حكومة النقراشي في ربيع الأول ١٣٦٥هـ (شباط عام ١٩٤٦م) وقيام حكومة إسماعيل صدقي التي ضغطت على الشيوعيين.

وجاءت أحداث فلسطين وأعلنت الأحكام العرفية، واضطر الشيوعيون إلى الخنوع، وخاصةً أن الامبراطورية الروسية، التي اعتمدوا على دعمها، وقوي مركزهم بمساعدتها قد أيّدت تقسيم فلسطين، ووقفت موقفاً مؤيّداً

لليهود فخجل من كان يستحي من الشيوعيين وسكتوا عن الحديث عن فكرتهم.

وعادت الحرية السياسية منذ تشكيل وزارة حسين سري الائتلافية في شوال من عام ١٣٦٨هـ حتى قيام الانقلاب العسكري في ذي القعدة من عام ١٣٧١هـ فتأسّس الحزب الشيوعي المصري، وأصدر جريدة «راية الشعب»، وكان هذا التنظيم سرياً، ومُعادياً صريحاً للوفد.

الإخوان المسلمون

أسّس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا المعلّم في الإسماعيلية، وقد وجد تجاوباً طيباً فالدعوة حقّ، والرجل مُخلص ونشيط، والتربة خصبة فالمصريون أصحاب عاطفة دينية، وقد يئسوا من الأنظمة الوضعية الفاسدة وملّوا الوعود الخلّابة بتحسين الأوضاع بانتهاء الاحتلال الأجنبي وخروج الدخيل على حين أن أصحاب الوعود يرتمون أمام القصر، ويتلقّون تعليمات المحتلّ، ويسيرون على نهجه وحسب إرشاداته، وكبار مُلّاك الأرض يرتعون في المناصب ويدخلون ضمن ألاعيب الساسة.

وبعد خمس سنواتٍ من العمل في الإسماعيلية بدءاً من عام ١٣٤٦هـ انتقل إلى القاهرة فوجد ما لقيه في الإسماعيلية من نجاح، وقويت الجماعة وبخاصةٍ بعد عام ١٣٥٥هـ نتيجة تأييد الثورة في فلسطين، فدعم الحاج محمد أمين الحسيني الحركة، كما تقرّب إلى حسن البنا عدد من الزعماء في مصر أمثال عبد الرحمن عزام، وعلي ماهر ليستفيدوا من نشاطه وحركته في مصر، بل وفي الدعاية لهم خارج مصر.

وفي عام ١٣٥٧هـ قرّر البنّا الدخول في معترك السياسة المصرية، وأصدر مجلة «النذير»، وأعلن أن شُعب الإخوان قد بلغ عددها ثلاثمائة شُعبة، وأعلن للإخوان أنه سيُخاطب رجالات البلاد، ويدعوهم للعمل بالإسلام، وسينصح، وأبان أن الإخوان سيُواجهون خصوماً عنيفين داخل

مصر وخارجها ويتعرضون للابتلاء.

وجاءت الحرب العالمية الثانية وزاد نشاط الإخوان، وكثر عددهم، وانضمّ إليهم أعضاء جدد كثيراً، وأصبح لهم فرق للجوّالة، وجمع السلاح، وتنظيم خاص سرّيّ يتدرّب على الطاعة والسلاح.

كان لهذا الإقبال الشديد على الجماعة، وهذا التنظيم والتدريب آثار إيجابية وأخرى سلبية، فمن الإيجابيات المساهمة في القتال في فلسطين وقد أبدوا ضروبًا كبيرةً من الشجاعة والتضحية بل إن العمل المصري في فلسطين يكاد يقتصر على ما قدّمه الإخوان، وإنهم قد دعموا الجيش المصري وأنقذوه عدّة مراتٍ من مآزق وقع فيها. وكانت الصحف كلها تذكر لهم هذه المآثر وتفتخر بها، ومن الإيجابيات أيضاً قتالهم الإنكليز على ضفاف قناة السويس لطرده من الأراضي المصرية كلها وذلك في عام ١٣٧١هـ، ويمكن أن نُضيف إلى الإيجابيات إنقاذهم لكثيرٍ من الشباب من الوقوع في مهاوي الرذيلة والأخذ بأيدي أعضائهم إلى طريق الخير وتأثير ذلك على المجتمع كله.

أما السلبيات فيمكن أن نقول: إن أعداداً قد دخلوا في صفوف الجماعة ولم يُربّوا التربية الكاملة مما يعرّضهم للوقوع تحت التأثيرات الكثيرة التي قد تُؤدّي إلى زلزلة الجماعة وتمزيق صفوفها، أو السير ببعض تجمّعات منها نحو طرق غير سليمةٍ، بل إن كثرة الإقبال كثيراً ما كانت حائلاً دون إمكانية احتضان وتربية كل العناصر الملتزمة حديثاً، وهذا ما يُؤدّي أيضًا إلى ضعفٍ في التربية الإسلامية في صفوف الجماعة. وإن القوة التي أظهرتها الجماعة في القتال سواء أكان ذلك في فلسطين أم على ضفاف القناة أم في المظاهرات أم في كثرة الأعداد التي كثيراً ما كانت تفخر رجالها قد جعل منها ما ينتاب أعداءها الحذر سواء أكانوا في الخارج أم في الداخل، وبدأت توضع الخطط للقضاء عليها أو لضربها من الداخل بزرع أفرادٍ فيها

ورعاياتهم وتوجيههم أو للتأثير على بعض العناصر بالمغريات المتعددة، وربما كان بعض الأحيان بإثارة حماسة الشباب في نفوس بعضهم بعضاً فيقوم بعض الأعمال التي تؤدّي بالجماعة إلى الهاوية. وإن النظام السري قد نما وشعر قادته بإمكاناتهم وقوّتهم وهذا ما أفقدتهم عنصر الطاعة عندما لا يؤخذ برأيهم، ويُحكّم السلاح وخاصة عندما غاب المرشد الأول حسن البنا وكذلك لعبت حماسة الشباب في هذا النظام الدور نفسه، بل ربما استطاع بعضهم أن يحتوي بعض هؤلاء الشباب تحت التأثير، ودوافع الحماسة والإخضاع للقوة. ولهذا كل ما يحدث من تفجيرات أو تخريب يُنسب للإخوان ولو كانوا بعيدين عنه كل البعد، وربما قامت به عناصر معادية لهم كي يُنسب إلى الإخوان، وإذا ما اغتيل أي إنسانٍ له خصومة أو خلاف مع الإخوان نُسب إليهم ذلك الاغتيال أو تلك الجريمة، وهم غالبًا لا يقومون بمثل هذه الأعمال خوفًا من الله إلا إذا كانت واضحة كل الوضوح في خيانة إنسانٍ ضالٍ أو وقوف أحدٍ يُحارب الله ورسوله علنًا ويتحدّى الدعوة.

ونتيجة الخوف من جماعة الإخوان المسلمين من أطرافٍ متعددةٍ، منها الإنكليز، والقصر، ورجالات الأحزاب الأخرى فقد أصدر رئيس الوزراء، محمود فهمي النقراشي أمراً بحلّ الجماعة بتاريخ ٧ صفر ١٣٦٨هـ (٨ كانون الأول ١٩٤٨م)، ولكن لم يمض أكثر من أربعةٍ وعشرين يومًا حتى قُتل النقراشي بتاريخ ٢٧ صفر فتعرضت الجماعة لضغوطٍ كثيرةٍ، وقُتل حسن البنا بعد ذلك بتاريخ ١٤ ربيع الثاني أي بعد مقتل النقراشي بستةٍ وأربعين يومًا، واستمرّ قرار حلّ الجماعة حتى أُلغي في عهد وزارة حسين سري في أوائل عام ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م)، حيث شاركت الجماعة في أعمال الفداء، على ضفاف قناة السويس، وكان لها الدور الأساسي في تلك الأعمال.

وكان همّ خصوم الإخوان العمل ضدّهم مثل: الوقوف في وجه ترشيح

حسن البنا للمجلس النيابي، حلّ الجماعة، ومُصادرة أملاكها، ومُطاردة أعضائها، بثّ الشائعات ضدها، اختلاق التهم ورمي أعضاء الجماعة بها، ارتكاب الجرائم ونسبها للإخوان مثل: حريق القاهرة، وإلقاء المتفجرات.

الصراع الديني

منذ أن فتح المسلمون مصر والأقباط يعيشون في ظلّ الحكم الإسلامي بكل أمنٍ وحريةٍ مُطمئنين على أنفسهم، وأملاكهم، وأموالهم، وأعراضهم اللّهم إلاّ في أوقاتٍ قصيرةٍ يعمل فيها الأقباط بتحريضٍ من الأوروبيين فينالون جزاء خيانتهم كما حدث أيام نزول الصليبيين في مصر سواء أكان ذلك أيام الحملات الصليبية أم أيام الاستعمار الصليبي من فرنسيين وانكليز، وما أن يخرج الصليبيون من البلاد حتى يعود الأقباط إلى رشدهم خوفاً أو تعقلاً فلا يجدون عند المسلمين إلا العفو والمسامحة حتى تزيد أحياناً على الحدّ، الأمر الذي يجعل الخيانة تتكرّر.

وفي هذه المرحلة أسّس الأقباط حزباً خاصاً بهم، أمام دعوة الحزب الوطني للخلافة الإسلامية - على زعمهم - وكانت لهم صحفهم، بل كانوا أصحاب عدة صحفٍ ومجلاتٍ، وكان الإنكليز يدعمونهم، ويُحرّضونهم على بعض الأعمال وضدّ بعض الفئات، ويركنون إلى المحتلّين، وقد حاول الانكليز إثارة الأقباط ضد الفدائيين من الإخوان المسلمين أثناء القتال على ضفاف قناة السويس، وقام جنود المحتلّ بإحراق كنيسة السويس وادعوا أن الإخوان أقدموا على هذا الفعل، وزار حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين البطريرك الذي ذكر أنه على يقينٍ تامٍ أن الإخوان بريئون من هذا العمل.

المرحلة الثانية

سبق أن ذكرنا أن هذه المرحلة قد امتازت بالصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، وإذا كانت الأحزاب قد ألغيت وتوقّف دورها ونشاطها خلال هذه المرحلة إلاّ أن الإخوان المسلمين ليسوا حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح أو ليسوا كبقية الأحزاب فهم أصحاب منهجٍ وفكرٍ وعملٍ لن يستطيعوا أن يتخلّوا عنه كما تفعل بقية الأحزاب التي يترك أعضاؤها مراكزهم ولقاءهم فيه، ويصبحوا مثل بقية الأفراد العاديين في المجتمع، وربما التقى بعضهم مع بعضٍ فتحدثوا عن أوضاع البلاد أو انتقدوا أو... وربما أخذ بعضهم منصباً فنسي ما كان يدعو إليه بالأمس أو تحققت مصلحة له فأصبح يُطنب في المديح ويُثني. أما الإخوان فإن عليهم واجباتٍ يتميزوا بها عن غيرهم، وهي العبادات، وصحيح أنها واجبة على كل مسلمٍ، وليس كل مسلمٍ منخرطاً في تنظيمٍ إلا أنّه معروف من كان داخل التنظيم من غيره، وما دام مواظباً على عباداته وسلوكه فهو في نظر غير الملتزمين بالعبادة والسلوك مُنظّم في جماعةٍ أو داخل في تنظيمٍ، وهذا أمر أصبح معروفاً في أكثر الأمصار الإسلامية.

والواقع أن الحرب كانت على الإسلام أكثر من أن تكون على جماعة الإخوان، فالحقد الصليبي على الإسلام كبير، وقد يأخذ أشكالاً مُتعددةً. فلو كان الحرب على التنظيم لكان شأن الإخوان شأن بقية الأحزاب، أغلقت المراكز، ومُنعت الاجتماعات وانتهى الأمر بمصادرة صحف ومجلات وأملاك وأموال الفئات كلها، ولكن الأمر غير ذلك فلو أن أحد أعضاء الإخوان استمرّ في عباداته وارتياده على المساجد وهذا واجبه، يفرضه عليه دينه لعُدّ هذا العضو أنه لا يزال على نشاطه وصلاته بإخوانه فيخضع للرقابة والضغط وللاعتقال، ويُحال بينه وبين أي عملٍ حكوميٍ يُريد أن يتسلّمه، ولكن لو أن أحد الأعضاء - وهو نادر - ترك عبادته، واتجه إلى

نحوه وفساده لظنَّ أنه قد صلح حاله وسار في طريق سليمة، وهذا منتهى الغرابة فالمستقيم الذي يسير في طريق صحيحة غير مرضي عنه ويسير في درب غير سليمة، والمنحرف الذي يمشي في الفساد والفجور مستقيم، وهذا في عُرف أعداء الإسلام، ومن هذا يصل المرء إلى أن العداء كان للإسلام لا لتنظيم جماعة الإخوان، وكل مسلم مستقيم لا يرضون عنه ينسبونه إلى الإخوان المسلمين أو أية جماعة إسلامية أخرى غير مرضي عنها من قبل المحتلين الأعداء أو المتسلّطين الخصوم، لذا كان الضغط منصبّاً عليهم دون سواهم.

وسبق أن ذكرنا في الفصل السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تحلّ محلّ انكلترا في مصر من جملة المراكز الأخرى التي تسعى أن تحلّ محلّ انكلترا وفرنسا فيها، وإذا كانت الولايات المتحدة وانكلترا أعداء للإسلام وللحركات الإسلامية الواعية كبقية الدول الصليبية إلا أن سبيل الولايات المتحدة في حربها ضدّ الإسلام يختلف عن طريق انكلترا العريقة في الاستعمار والتي لها أسلوبها الخاص في محاربة الإسلام. كانت انكلترا تستعدي في مصر القصر ومؤيديها من الأحزاب ورجالات البلاد على الحركات الإسلامية وأفرادها، وتُشيع الشائعات وتُحاول تنفير الناس من الحركات الإسلامية، وتدفع من يقوم ببعض الجرائم وتلصقها بأعضاء الحركات، ولا تترك وسيلةً إلا وتتخذها لتدمير التنظيمات بل وتشجّع الفرق المنحرفة والضالة وربما يصل الأمر بها إلى تبنيها، أما الولايات فقد رأت زرع أعوان لها بين أفراد الحركات الإسلامية وخاصةً الإخوان منهم واستخدامهم وسيلة لجرّ بعض الأعضاء البارزين إليها أو كسبهم إلى جانب أتباعها للتعاون معاً والسير بالجماعة إلى تغيير النظام، وهي تسعى إليه، وجعله يتجه للسير في فلكها بدلاً من أن يكون في خطّ انكلترا. فاتصلت بضباط في الجيش المصري ووجهتهم ليكونوا على صلةٍ بضباط تنظيم الإخوان في الجيش وفي النظام الخاص، وقد جرت صلات في القتال في

فلسطين وفي القناة، وتوقعوا أن يكون بعض الضباط الذين احتكّوا بهم على صلةٍ بالإخوان نتيجة السلوك والعبادة. الإخوان يُريدون تغيير النظام لتطبيق الإسلام، والولايات المتحدة تُريد تغيير النظام وإيجاد نظام تابع لها، والإخوان قوة يمكن الإفادة منها بل أوّل الفئات التي تتجه الأنظار نحوها للإفادة منها أو لاستغلالها لقوتها، وهكذا التقى الطرفان في هدفٍ واحدٍ هو تغيير النظام، وإن عمل كل منهما وحده، غير أن الإخوان يظنّون أن الضباط الآخرين مخلصين وطنيين ما داموا من أبناء البلاد فهم يسعون لمصلحة بلادهم، وقد رأوا فساداً قد استشرى يُريدون إصلاحه، لذا فقد مدّ الإخوان أيديهم نحوهم، أو كانت لهم قنوات تصلهم بهم. أما الطرف الآخر فإنه يُريد استغلال الإخوان لذا كان يحرص على إغراء بعضهم بكل الوسائل للسير معهم وربما حصلوا على بعض النصر فكسبوا بعض العناصر الأساسية والمهمة وخاصةً عندما تمكّنوا من السلطة، وكان من خطة الولايات المتحدة أن تحصل على مواضع أسلحة الإخوان التي استعملوها في فلسطين، وعلى مواطن ضعفهم، ومقاتليهم، ومراكز قوتهم من الصلة بين عناصرها ـ أقصد العناصر التي أصبحت تستطيع توجيهها ـ وعناصر الإخوان أو من الأعضاء الذين تمكّنت عناصرها من كسبهم وذلك لضرب الإخوان الضربة القاضية، أو استخدام تلك العناصر لحياكة بعض الألاعيب أو التمثيليات ورمي الإخوان ببعض التهم أو إلصاقها بهم، أو جعل بعض هؤلاء الأفراد يؤدّون بعض الأدوار فيجرّوا الإخوان إلى المهالك أو القيام بردود الفعل، وإذا تصرّف أحد هذه العناصر ببعض الأعمال أخذت الجماعة بجريرة عمله وقُضي عليه وعليها.

استطاعت الولايات المتحدة بالفعل تغيير النظام في مصر في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ، وساعدها على ذلك نقمة الشعب على الحكم ومفاسده، والقصر وفساده، ونقمة الجيش على أوضاعه وتسلّط الديوان عليه عن طريق بعض الأفراد، وكان للإخوان دور في هذا التغيير عن طريق عناصرهم في

الجيش، ومن طريق تأييدهم للحركة والوقوف إلى جانبها عسى أن يكون فيها خير للبلاد والمجتمع.

ونهض الجيش بالأمر، وأصدر قراراً بإلغاء الأحزاب، واستثنى الإخوان على أنهم جماعة دينية وليسوا حزباً سياسياً، وقام الإخوان في هذه المدة بنشاط فعّال ودور تأييدي بنّاء. فلما تمكّن رجال الجيش المهيئون لذلك أزاحوا من طريقهم كل مراكز القوى التي يمكن أن تقف في وجههم وفي مقدمتها الإخوان المسلمون، وصدر الأمر بحلّ الجماعة، فلما قامت تريد الدفاع عن نفسها وحماية ما انكشف من مراكزها عن طريق تلك الصلات بينها وبين السلطة الجديدة، وقف جمال عبد الناصر في وجهها، وهو الرجل القوي لأنه المهيأ لهذا الدور، فأزاح من طريقه كل ما يمكن أن تستند عليه الجماعة في حماية نفسها، ثم كانت حادثة تمثيلية الأزبكية، وبدأ الصراع واضحاً مكشوفاً سافراً بين جمال عبد الناصر ومن وراءه والإخوان المسلمين ومن يؤازرهم من الشعب أو بالأحرى من بقي إلى جانبهم لأن المؤيدين يكثرون في الرخاء، وعند اقتراب جني المصالح حسب توقعهم ويقلّون عند الشدّة فيتناثرون من جانب من ساروا بالقرب منه بالأمس عسى....

وأقول هنا وأكرّر وربما لألف مرّةٍ لا للنقد ولا لإصلاح رجال اليوم فإن أيامهم قد انصرمت وإنما لتربية الأجيال ولتعريف الدعاة، وكما زرع آباؤنا لنأكل، ونزرع ليأكل أبناؤنا وأحفادنا، وكذلك نكتب لتعتبر الأجيال من بعدنا ولنقدّم ما وصلنا إليه، إن تجميع الأعضاء والحرص على كثرة الأعداد دون تربيةٍ لا يؤدّي إلاّ إلى الاختلاف، والانشقاقات، والاحتواء، وضياع الدعوة. إن وجود أصحاب مصالح في أية حركةٍ سيجعل الخلاف يقع بين أفرادها بعد مدةٍ وجيزةٍ وخاصةً إن وجدت مغانم أو لاحت في الأفق مصالح.

لقد حرص الإخوان المسلمون في مصر وفي كثيرٍ من الأمصار

الإسلامية على زيادة الأعداد وحشد الأفراد لا إساءةً أو تفاخراً وإنما رغبةً في إسلام الناس ومحبةً في الأجر وأملاً في تطبيق الإسلام، ولم تكن عندهم الإمكانات لاحتواء هذه الجموع وتربيتها لذا بقي هناك نقص ظاهر في التربية، وعدم معرفة الواقع، والتصرّف السليم في الأوقات الحرجة، وفي الوقت نفسه كانت هناك أعداد من الذين التحقوا بالجماعة قد انضمّوا إليها مُجاملةً وصحبةً لأصدقائهم الملتزمين، ومنهم من انضمّ لأن أسرته قد عُرفت بهذا الاتجاه فدافع عنها عصبيةً لا إيماناً ومن الدفاع انقلب إلى عضو أو عُدّ منها لدفاعه عنها، ومنهم من ينوي الرفعة، ومنهم من يحرص على الفائدة بعد أن رأى النشاط والقوة فظنّ أنّ الوقت قد حان لقطف الثمار، وقد وصل بعض هؤلاء إلى القيادة ولا تزال الأفكار التي دخل عليها ترتع في نفسه وتراوده بين الحين والآخر، ولا شك أن هناك فئةً وهي الغالبة ما انضوت في صفوف الجماعة إلاّ إيماناً صادقاً للعمل في سبيل الله.

إن الخلل لا يظهر إلاّ في القادة الكبار الذين يظهرون للناس جميعاً ولهذا بدا الأمر واضحاً في قيادة الثورة، الضباط الأحرار، الذين حكموا البلد، والذين لم يكن التحاق أكثرهم بحركة الإخوان المسلمين إلاّ مصلحةً وإفادةً من قوّة الإخوان العسكرية والشعبية فأرادوا استغلالها للوصول إلى أهدافهم التي وضعوها نصب أعينهم، كما أن كثيراً من المدنيين لم يكونوا أقلّ من العسكريين مصلحةً، وقد أفاد العسكريون عندما وصلوا إلى السلطة من هؤلاء المدنيين أصحاب المصالح، فانتزعوهم من حركة الإخوان بتأمين بعض المصالح لهم، وضربوا بهم الجماعة وفرّقوا صفوفها فأضعفوها ثم تصرّفوا حيث شاءوا وقد زالت من أمامهم أكبر قوّةٍ كانوا يخشونها، وأكبر عثرة تُعرقل خط سيرهم المنحرف.

ولما كان العسكريون قد حكموا مصر، وسُلّطت عليهم الأضواء، وعرفهم الناس، فلا بدّ من بحث موضوع الصراع معهم. بدأ عمل الإخوان

في الجيش منذ عام ١٣٥٧هـ، وخاصة أن مجلة «النذير» الإخوانية كانت تُناقش بعض القضايا التي تحدث في الجيش ومنها القضايا الاجتماعية، وموضوع خدمة الضباط من قبل الأفراد الأمر الذي جعل كثيراً من أفراد الجيش يقرؤون هذه المجلة فتأثر بها عدد منهم، كما أن الإخوان كانوا دائمي الحديث عن الجهاد، وموضوع القوة، وعدم الخضوع للأعداء، وكانت مصر تئن من وطأة الاستعمار الإنكليزي، وهذه الموضوعات تُغري الشباب وتُثير فيهم الحماسة، وتهز مشاعرهم، وهذا ما جعل أعداداً من العاملين في الجيش يلتفتون نحو الإخوان، ويتأثرون بهم، أو يطمحون بالوصول إلى أهدافهم عن طريق هذه الجماعة.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية أراد بعض أفراد الجيش الإفادة من ظروف الحرب القائمة وتحقيق بعض مصالح مصر، فتقدّم عدد منهم في شهر ذي القعدة عام ١٣٦٠هـ، (كانون الأول ١٩٤١م) بعريضة تحمل توقيع اسم «الجنود الأحرار»، ورفعوها إلى السلطات العليا مُطالبين بإلغاء اتفاقية ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، مع انكلترا ومنع كل ما يتعارض مع الإسلام في الجيش، وكان المسؤول عن هذا النشاط صلاح شادي فإذا ما توسّم في ضابطٍ الخير ولاحظ عليه العبادة تعرّف عليه، وعرّفه على المرشد، ويقوم المرشد باللقاء معه، ثم يُعرّفه على وكيل الجماعة للشؤون العسكرية محمود لبيب، وأخيراً يجمعه محمود لبيب برئيس النظام الخاص عبد الرحمن السندي، إذ كان العمل العسكري في الإخوان المسلمين مرتبطاً يومذاك بالنظام الخاص الذي وجد عام ١٣٥٩هـ أي في نهاية السنة الأولى من بداية الحرب العالمية الثانية، وكان يُشرف عليه في أول الأمر لجنة مؤلفة من: صالح عشماوي، وحسين كمال الدين، وحامد شريت، وعبد العزيز أحمد، ومحمود عبد الحليم، ثم رُشّح لرئاسته عبد الرحمن السندي، وبقي يخضع لإشراف حسن عشماوي، وحسين كمال الدين المسؤولين عن الإخوان في القاهرة.

لما كثر عدد الإخوان في الجيش أفرد لهم قسم خاص، وكان رئيس قسم الجوالة في الإخوان محمود لبيب هو المسؤول عن هذا القسم ويُساعده في هذا الحقل الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف، ويتم التنسيق عادةً بين كلٍ من:

محمود لبيب الضابط السابق، وعبد المنعم عبد الرؤوف الضابط الطيار في الجيش.

صلاح شادي الضابط في الشرطة (البوليس).

عبد الرحمن السندي رئيس النظام الخاص

حسين كمال الدين المسؤول عن الإخوان في القاهرة.

وكان عدد الضباط الذين اتصلوا بالإخوان عن هذه الطريق، وأثناء الحرب العالمية الثانية كبيراً، ومنهم: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وحسين الشافعي، وكمال الدين حسين، وخالد محيي الدين، وصلاح سالم، وحسن إبراهيم، وحمدي أبو زيد، وعبد الرحمن عنان أي أكثر رجال الثورة. وقد عمل عدد منهم على تدريب الإخوان على الأسلحة في أوقاتٍ متعددةٍ، ومن هؤلاء المدربين جمال عبد الناصر، وصلاح سالم الذي كان يشتري الأسلحة للإخوان وينقلها إليهم من العريش إلى قناة السويس، وعبد اللطيف البغدادي الذي شكّل كتائب فدائية من الإخوان وأمدّهم بالأسلحة والذخيرة. ويبدو أن أكثر هؤلاء قد انضمّ إلى الإخوان حماسةً للجهاد والقتال الذي كان يُنادي به الإخوان، أو طمعاً إلى الوصول إلى السلطة، وإن كنا لا نستطيع أن ننفي الأثر الإيماني الذي يتجلّى في بعض الأوقات عند كثيرٍ منهم وخاصة عند كمال الدين حسين.

وكان الشباب عامةً والضباط خاصةً يتألّمون من وجود الإنكليز في قناة السويس ويتمنّون في كل حينٍ لو يتمكّنون من إزالتهم ويستعدّون لليوم الذي يُفسح أمامهم المجال لطردهم، وقد بلغت هذه الحماسة ذروتها

أثناء الحرب العالمية الثانية إذ كانت الظروف مناسبة لذلك وربما كان أنسب تلك الظروف عندما تقدّم الألمان مع الطليان في ليبيا نحو مصر، حتى فكّر عدد من الضباط بالاتصال مع الألمان للعمل على طرد الإنكليز من مصر، ومن هؤلاء الضباط أنور السادات، وقد دخل السجن من أجل هذا، وفرّ بعض الضباط المصريين إلى الألمان، وانتقل أحدهم بطائرته إليهم، ولكنه لم يستطع الوصول لسقوط الطائرة (عبد المنعم عبد الرؤوف).

وربما نستطيع أن نلحظ رغبة بعض هؤلاء الضباط بالسلطة، وحب المصلحة من الصلة بكل مراكز القوى القائمة يومذاك، ولنأخذ مثلاً أنور السادات الذي كان على صلة مع القصر عن طريق عبد الرؤوف نور الدين أحد ضباط الحرس الحديدي الذي يعمل لخدمة الملك وحمايته وتنفيذ أوامره، وعن طريق يوسف رشاد طبيب القصر الخاص، وقد نفّذ أنور السادات بعض العمليات لحساب القصر، وفي الوقت نفسه اتصل بالإخوان المسلمين، ولسنا ندري إن كانت له صلات أخرى مع جهاتٍ ثانية، وهذا أنموذج من الضباط الأحرار.

كان أبرز الضباط بلا شك وألمعهم وأكثرهم طموحاً جمال عبد الناصر، وكان لا يقف في وجه طموحه أخوة ولا عهد. اتصل جمال بالإخوان المسلمين بعد عودته من السودان، ولم يجد عند عبد الرحمن السندي رئيس النظام الخاص ورئيسه المباشر ما يُحقق أطماعه ويملأ نفسه، وقد قام جمال عبد الناصر في هذه المرحلة بتدريب الإخوان على السلاح. واتصل في عام ١٣٦٣هـ بالرائد محمود لبيب وسُرّ كل منهما بالآخر، واستمرّت الصلة بينهما، ولكن يبدو أن جمال عبد الناصر قد بدأ منذ عام ١٣٦٥هـ بالعمل لنفسه فكان يجمع الضباط حوله من خلف الرائد محمود لبيب، ولذا كان يُبدي له كثيراً من الودّ كي لا ينتبه إلى ما يُخطّط له.

وفترت الصلة بين الإخوان وبين مجموعة الضباط في المدة التي صدر فيها

قرار حلّ الجماعة أيام حكومة محمود فهمي النقراشي، ونعود مرةً أخرى إلى ضعف التربية لدى الإخوان فنُلاحظ أن هؤلاء الضباط في أيام غياب الجماعة عن الساحة يضيعون فيهيم كل في هواه على حين أن تربية الضباط يجب أن تكون على شيء من التركيز نتيجة ظروفهم والبيئة التي يعيشون فيها، وربما إذا أردنا أن نجد بعض الأعذار لهم نقول: إن الظروف التي مرّت فيها الجماعة بين أوقاتٍ تُعلن فيها الأحكام العرفية، وأيام تتوقف من النشاط بسبب الحلّ كل هذا جعل التربية ضعيفةً عند الضباط. ففي هذه المدة أهدي لخالد محي الدين بعض الكتب الشيوعية فتأثر بها ونحى نحوها فابتعد عن الخطّ الإسلامي الذي كان أحد أفراده.

وجاءت حكومة حسين سري إثر استقالة إبراهيم عبد الهادي فأصدرت الحكومة الجديدة قراراً بإعادة الجماعة وعاد النشاط إلى الإخوان، وأرادت مجموعة الضباط أن تستفيد من هذا النشاط وخاصةً أن معظمها كان له صلة سابقة مع الإخوان تنظيماً أو عملاً. وعرض صلاح سالم على عبد الفتاح غنيم إعادة تشكيل الضباط الذين كانوا من جماعة الإخوان قبل حلّها، فجمعه مع صلاح شادي الذي وافق على هذا العرض، وتمّ اللقاء بين كل من صلاح شادي، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وجمال عبد الناصر، وصلاح سالم، وكان اللقاء في مكتب حسن عشماوي، وطلب جمال عبد الناصر يومها برنامجاً ثقافياً لمجموعة من الضباط فقام حسن عشماوي بعمل ذلك المنهج وقدّم لجمال عبد الناصر.

وفي نهاية عام ١٣٧١هـ (مطلع عام ١٩٥٢م) زاد النشاط العسكري، وزاد نشاط الإخوان المسلمين، وظهرت الحركة الشيوعية، وأحسّت المخابرات الأجنبية بهذه التحركات كلها، بل إن نشاط جماعة الإخوان المسلمين كان شبه مكشوفٍ وظاهراً، وهذا ما دعا وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن تُرسل «كيرميت روزفلت» إلى مصر، واستمرّت هذه الزيارة لثلاثة أشهر، اتّصل خلالها بالمسؤولين، كما اتّصل بقيادة الضباط

الأحرار، ورجع وقد استكمل الصورة الحقيقية عن واقع مصر يومذاك، ورفع تقريراً إلى وزير خارجية الولايات المتحدة (دين اتشيسون) وقد جاء فيه ما ملخصه:

١ - لم تعد وزارة الخارجية تخشى الثورة الشعبية التي يسعى إليها الإخوان المسلمون أو الشيوعيون.

٢ - لم يعد هناك أمل في إبعاد الجيش عن القيام بانقلاب.

٣ - يرفع قادة الانقلاب شعارات فيها لين للشعب لإسكاته وليس فيها ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - يجب موافقة الحكومة الأمريكية على إقصاء فاروق عن الحكم وربما التخلّص من النظام الملكي نهائياً.

وقد رسم جمال عبد الناصر المسؤول عن تنظيم الضباط الأحرار لنفسه خطة في مطلع عام ١٣٧٢هـ يمكن أن نلخصها بما يلي:

١ - إبقاء الصلة مع الإخوان المسلمين للإفادة من قوتهم وشعبيتهم، وذلك بإظهار استمرار الارتباط بهم وتلقي التوجيه منهم.

٢ - إبعاد ضباط الإخوان عن مجموعة الضباط الأحرار، ولذا فقد أطاح برأس ضباط الإخوان عبد المنعم عبد الرؤوف قبل الحركة بثلاثة أشهر تقريباً، وأن تستمرّ الصلة به شخصياً أو بمن يثق به على ألاّ ينفرد بلقاء.

٣ - ألاّ يدخل مجموعة الضباط الأحرار ضابط ذو رتبة أعلى من رتبة جمال عبد الناصر كي يبقى هو المسيطر، وذلك حتى قبيل الحركة بقليل حيث يمكن قبول عناصر ذات رتب عالية تستغلّ مرحلياً، ويمكن التخلّص منها بسهولة بعد الحركة إذ ليست ذات جذور بين رجال الثورة، وذلك

كي تعود له القيادة دون منازع، وهذا ما حدث مع محمد نجيب على سبيل المثال.

٤ - الحرص على إيجاد نقاط إدانة للإخوان المسلمين تكون جاهزة عندما يريد أن يصطدم بهم، فيُشيع الشائعات عنهم، ويُثير حولهم التهم.

وجاءت الأمور مناسبة منذ أواخر عام ١٣٧١هـ فقد وقع حريق القاهرة في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢م)، ويعود السبب - كما مرّ معنا في الفصل الثاني - إلى أن القوات البريطانية في الإسماعيلية قد حاصرت قوات الشرطة المصرية، وطلبت منها تسليم الأسلحة ورفع الأيدي، فرفض ضباط الشرطة، ووقعت معركة ذهب ضحيتها سبعون من رجال الشرطة المصريين، فصدرت أوامر الحكومة المصرية إلى القوات في (الجيزة) والمكلّفة بحماية الجامعة بالسفر إلى الإسماعيلية لمعاونة إخوانهم هناك، واستلام أماكنهم، وفي الطريق وأثناء المرور بالقاهرة أخذ أفراد القوات يهتفون ضدّ الإنكليز، وضدّ الحكومة ويبدو أن هذا قد تمّ للفت نظر الشعب إلى ما حدث وإلى ما قد يحدث، وإشعار الناس بتقصير الحكومة، وفي الوقت نفسه فقد أحرقوا المحلات الإنكليزية. وكان ذلك اليوم قد بلغ العمل الفدائي مداه في قناة السويس، وأُعلنت في مصر الأحكام العرفية، وأُقيلت حكومة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، وكُلّف علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة، وهدّد الإنكليز بالزحف على القاهرة لإعادة النظام.

وكان جمال عبد الناصر قد كلّف مجدي حسنين بتدريب شباب الإخوان على استخدام الأسلحة الخفيفة. فلما كان يوم حريق القاهرة ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١هـ، طلب جمال من الإخوان مكاناً لإخفاء الأسلحة الموجودة في مدرسة الأسلحة الخفيفة، فنُقلت بسيارات منير دلة، وحسن عشماوي، وعبد القادر حلمي، وصالح أبو الرقيق إلى منزل عبد القادر حلمي، ثم نقلت إلى عزبة والد حسن عشماوي في الريف بناءً على طلب

جمال عبد الناصر الذي ذهب إلى العزبة، ورسم مخطط مكان التخزين بنفسه. واحتفظ جمال عبد الناصر لنفسه بالسرّ الذي يكمن وراء نقل هذه الأسلحة وتخزينها، فستكون يوماً تهمةً للإخوان على حيازة الأسلحة لمحاولات إجراميةٍ وتغيير نظام الحكم.

ومن الأمور التي جاءت مواتيةً للضباط الأحرار تغيير الوزارات المستمرة، فقد أُقيلت حكومة الوفد إثر حريق القاهرة يوم ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٧١هـ، وجاءت حكومة علي ماهر ولم تدم أكثر من ثلاثةٍ وثلاثين يوماً، إذ استقالت في ٣ جمادى الآخرة، وجاءت وزارة نجيب الهلالي ولم تزد مدتها على أربعة أشهرٍ، إذ استقال إثر عيد الفطر مباشرةً، وقد أشرفت حكومته على الانتخابات، وفشلت في جرّ الإخوان إلى دخول المعركة الانتخابية. وجاءت حكومة حسين سري ولم تستمرّ في عملها سوى سبعة عشر يوماً إذ استقالت في ٢٨ شوال من العام نفسه، وقد طلب تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية، ولكن الملك رفض وطلب تعيين حسين عامر، وعاد نجيب الهلالي إلى رئاسة الوزارة وعيّن إسماعيل شيرين وزيراً للحربية، غير أن هذه الحكومة لم تكمل يومها الثاني إذ قامت الحركة في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م).

ومن الأمور التي جاءت مناسبة للضباط الأحرار، انتخابات نادي القوات المسلحة إذ رشّح عامة الضباط اللواء محمد نجيب، واعترض الملك عليه ورشّح أحد أعوانه، غير أن نتائج الانتخابات قد أعطت اللواء محمد نجيب رئاسة النادي بالأغلبية، فكان هذا حافزاً لإمكانية العمل ضدّ القصر إذ دلّت هذه الحادثة أن الملك ليس له مؤيدين بين الضباط إلاّ النذر اليسير في حقيقة الأمر لا في الظاهر.

الحركة:

بعد حادثة حريق القاهرة كثر اللقاء بين جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين، وكان يمثّلهم: صالح أبو الرقيق، صلاح شادي، حسن عشماوي، عبد القادر حلمي. وقد ناقشوا موضوع الحركة، وتوصّلوا إلى:

١ - الانقلاب: إمكانية النجاح قائمة بل مضمونة إذ ذكر جمال عبد الناصر أن الحراسة في القاهرة بيد الجيش، وأكثر المشرفين عليها من الضباط الأحرار. وفي كل قطعةٍ مجموعة منهم عدا البحرية ولكن لا يُخشى منها إذ لا تُشكّل خطراً على الحركة.

٢ - الحكم: استبعدوا أن يظهر الإخوان في الواجهة فإن ذلك يُثير الدول الأخرى وخاصةً الكبرى منها. ولكن يُؤيّد الإخوان ويُوجهون.

كما أن الجيش يجب أن يبتعد عن السلطة وإنما يبقى المُوجِّه لها. لذا يجب أن يكون الحكم بيد سلطةٍ مدنيةٍ، وقد اقترح الإخوان حكومةً مدنيةً برئاسة علي ماهر.

٣ - التأييد الشعبي: اتفقوا على أن رجال الأحزاب سيُؤيّدون الحركة بل سيُسرعون في التقرّب لتأمين مصالحهم، ولن يستنكف سوى الشيوعيين، ولكن لا وزن لهم، وسيقوم الإخوان بالتأمين الشعبي، كما سيتولّون حراسة المنشآت.

٤ - الموقف الدولي: أكّد جمال عبد الناصر أن أمريكا لا تتدخّل بل تُؤيّد أيّ انقلاب ضدّ الملك، ولكن ليس لديه معلومات عن انكلترا.

٥ - الملك: إن الظروف هي التي تتحكّم في وضعه.

وفي يوم ٢٧ شوال ١٣٧١هـ (١٨ تموز ١٩٥٢م) تمّ لقاء في دار صلاح شادي حضره عن جماعة الإخوان المسلمين: صلاح شادي، وصالح أبو الرقيق، وحسن عشماوي، وعبد القادر حلمي، وعن مجموعة الضباط

الأحرار: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وقد رأوا ضرورة القيام بالحركة ولكن يجب أخذ موافقة المرشد العام حسن الهضيبي قبل ذلك، وكان الهضيبي في الاسكندرية، فأرسل الإخوان إليه فحضر إلى القاهرة، وتمّ اللقاء مع الضباط يوم ٣٠ شوال، واتّفقوا على تطبيق الشريعة، وأن تكون الحركة مُشاركةً بين جماعة الإخوان المسلمين ومجموعة الضباط الأحرار. وانطلق كل ليُؤدّي دوره.

وقد لاحظ ضباط من الإخوان المسلمين (عبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحي) تحركات الضباط الأحرار فجاءا إلى صلاح شادي يستوضحان عن الأمر فلم يُخبرهما إذ لم يكن مخولاً من المرشد بإعلام أحد عن الحركة.

وفي الساعة الثالثة من فجر ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م) تحركت القطعات العسكرية، واستلمت مراكزها، واستولت على المراكز المحدّدة لها، وجاءت الأوامر إلى عبد المنعم عبد الرؤوف بمحاصرة قصر الملك بالاسكندرية بقواته فأدّى دوره تماماً، ولم ينظر إلى خلافه مع جمال عبد الناصر الذي عمل على إبعاده عن الضباط الأحرار منذ ثلاثة أشهر. وقام الإخوان بدورهم أيضاً فوقفت جماعات منهم على طريق السويس لمقاومة الإنكليز فيما إذا فكّروا بالتقدّم نحو القاهرة، وكانت جماعات منهم أيضاً تقوم بحماية المنشآت والسفارات حسب خطةٍ مرسومةٍ بين القيادة العسكرية وقيادة الإخوان.

وبعد الانتهاء من استلام السلطة والسيطرة على جميع المرافق استدعى جمال عبد الناصر حسن عشماوي وطلب منه أن يُصدر المرشد حسن الهضيبي بياناً بتأييد الثورة.

وفي ٥ ذي القعدة أجبر الملك على التنازل عن العرش إلى ولي عهده الصغير أحمد فؤاد الذي لم يتجاوز من العمر ستة أشهرٍ على أن يقوم عليه

مجلس وصاية من كلٍ من: الأمير محمد عبد المنعم، ورشاد مهنا، وبهاء الدين بركات.

وفي ٧ ذي القعدة تم اللقاء بين حسن الهضيبي وجمال عبد الناصر في منزل محمود عبد الحليم وحضر اللقاء من الإخوان صلاح شادي، وحسن عشماوي، وعبد القادر حلمي، وقال يومها جمال عبد الناصر لحسن الهضيبي: قد يقال لك إننا اتفقنا على شيء والواقع أننا لم نتفق على شيء بعد. ودعا الهضيبي جمال عبد الناصر إلى تطبيق القرآن فردّ بأن الثورة قامت ضدّ الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي والاستعمار الانكليزي لا لتحكيم القرآن، وقد طالبت الثورة بالتحقيق في مقتل البنا، وطالبت حكومة علي ماهر بالإفراج عن السياسيين وفي مقدمتهم الإخوان.

وتشكّل مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب، وعُهد إلى علي ماهر بتشكيل وزارةٍ حسب رأي الإخوان

وفي ٩ ذي القعدة تم لقاء أيضاً في دار صالح أبو الرقيق بين حسن الهضيبي وجمال عبد الناصر.

الصراع بين الاخوان والثورة:

استقرّت الأوضاع واستتب الأمر لرجال الثورة، وشعرت جماعة الإخوان أنها شاركت مُشاركةً فعّالةً في الحركة، وأن لها اليد الطولى في النجاح سواء أكان ذلك في التأييد الشعبي أم في تأدية الدور المطلوب منها عسكرياً، وجوّالةً وفي التوجيه والتخطيط.

ورأى جمال عبد الناصر أنه قد آن الأوان للسير في مخططه لقطف ثمار جهده والعمل لنفسه، وقرّر أن يسير بالأمر منفرداً، يتخلص من الإخوان كما يتخلّص من الضباط أصحاب الرتب الذين هم أعلى منه رتبةً، ورأى أن عليه:

١ - توجيه الأنظار إلى الضباط الكبار بإبرازهم بدءاً للتخلص منهم، فسلّم اللواء محمد نجيب رئاسة مجلس قيادة الثورة، ثم رئاسة الوزارة، ثم رئاسة الجمهورية وليس بعد ذلك إلا الإقالة والعزل.

وحلّ الأحزاب والإبقاء على جماعة الإخوان المسلمين الذين يظنّون أن هذا الاستثناء قربى لهم وحسن صلة، وهو في الواقع حقداً، وفي سبيل إحصاء تحركاتهم وتصرفاتهم، وهم المجموعة القوية شعبياً، القوية عدداً، القوية تنظيماً.

وعندما تزول القوى الرئيسية من أمامه والتي تستطيع أن تقول: لا. لا يوجد بعدئذٍ من يقول له: لا، أو يقف في وجهه. وعندما يختلق أحداثاً أو يدّعي أشياء ضدّ من يُريد لا يوجد هناك من يكذّبه، وأجهزة الإعلام بيده، والمتزلّفون يُؤمّنون على أعماله، ويصفونها بالإلهام.

٢ - إبعاد الإخوان عن الضباط الأحرار كي لا يكون لهم عليهم أي أثرٍ، وكل ما يدّعيه ضدهم يُصدّق من قبل رجال الثورة، وقد رأينا كيف أبعد عبد المنعم عبد الرؤوف قبل ثلاثة أشهرٍ من قيام الحركة. وإذا استطاع شراء بعض عناصرهم التي في الجيش فهو أمر مطلوب، ويسعى له، وقد فعل، وتمكّن من إغراء بعضهم.

٣ - العمل على التفرقة بين الإخوان، وضرب مجموعةٍ بأخرى لإضعافهم، وإمكانية القضاء عليهم. وقد حرص على ضرب المرشد بالنظام الخاص الذي يرأسه عبد الرحمن السندي على الرغم من عدم محبته للسندي والشكوى السابقة منه. ويُمكنه استعمال طرق الإغراء بالمناصب لبعض هؤلاء ما دام الأمر قد أصبح بيده. وقد تمكّن من بعض النجاح عن هذه الطريق. فقد أخرج أحمد حسن الباقوري من الجماعة بتسليمه وزارة الأوقاف. وهيّأ صالح العشماوي لاستلام منصب المرشد العام، وسلّم إبراهيم الطحاوي رئاسة هيئة التحرير، وأعطى مجدي حسنين مديرية

التحرير، وترك له حرية العمل بالرشوة. واستقدم نجيب جويفل من بيروت وأعطاه جواز سفر، وكلّفه بمهمة التفرقة بين الإخوان في البلدان العربية ليكون بمنزلة المرشد العام. وقد استجاب هؤلاء لأطماعهم ومشوا في الطريق التي رسمت لهم.

والغريب أن جماعة الإخوان حتى الآن لم تأخذ عبرةً من هذه الدروس، ويعود السبب في ذلك إلى أن أفرادها لم يعترفوا بهذه الأخطاء، وإنما يجدون الأعذار والمبررات، وما دامت لا توجد أخطاء فالأمر صحيح وليس هناك من عبرةٍ، وإلى الآن لا يوجد في الجماعة جهاز لحماية أفرادها والسهر على أمنها لذا فكل يتصرّف بما يُرشده إليه فكره دون رقابةٍ ولا مُحاسبة، وربّما وُجد مثل هذا الجهاز في بعض الأوقات في بعض الأمصار ولكن لم يُمارس صلاحياته فبقي مُعطلاً كأن لم يوجد. كما لا يوجد في الجماعة مكتب استشاري، يُشير على المسؤول الأول، ويُقوّم أعماله لذا كانت تصدر تصريحات وخاصةً في الآونة الأخيرة غير مُوفّقة تُظهر ما يجب ستره، وتستر ما يجب إظهاره، بل تحدّث بعضهم عن أوائل حياته وقال: إنه رقص، وإنه مارس كل شيءٍ سوى الزنا والخمر، وهذا أمر ستره الله عليه، فيجب ستره لأنه يُقلّل من هيبة الرجل ويُضعف من شأنه، ولم ينصحه أحد من إخوانه ولم ينتقده أحد من جماعته، فالجماعة كأنها معصومة فلا أخطاء ولذا لا توجد عبرة نستفيد منها، وتقوم العصبية الحزبية التي لا يقرّها أحد، ولو تكلّم أحد وأراد النصح أجابه بعض صغار العقول: إن للجماعة علماءها وهم على معرفةٍ، ويُمكنهم التقويم وإسداء النصح عند الحاجة إليه فما حدث صحيح، ولا يمكن أن يصدر إلا صحيح لأن علماء الجماعة قد عرفوه وأقرّوا ذلك، فيصل بذلك إلى العصمة ولا يدري ما يقول سوى العصبية، وصحيح أنه توجد مجالس شورى في أكثر الجماعات الإسلامية القائمة لكنها لا تُمارس ما يجب مُمارسته وإنما يظنّ أعضاؤها أن مُهمّتهم قانونية فقط ومناقشة بعض الجوانب وخاصةً السياسية منها.

وزارة محمد نجيب:

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣٧١هـ (أيلول ١٩٥٢م) استدعى جمال عبد الناصر إلى مكتب قيادة الثورة حسن عشماوي، وأبلغه عن تضايق مجلس قيادة الثورة من رئيس الوزراء، علي ماهر، وقد اتخذ قراراً للتخلص من علي ماهر وإسناد رئاسة الوزارة إلى اللواء محمد نجيب، وأن يشترك عدد من الضباط الأحرار في هذه الوزارة، وأن يكون سليمان حافظ نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وأن يشترك الحزب الوطني أيضاً بوزيرين، ويرغب مجلس قيادة الثورة أن يشاور الإخوان المسلمين في هذا الموضوع.

وتم اللقاء بين حسن الهضيبي وجمال عبد الناصر، وقد دعا جمال عبد الناصر الإخوان إلى الاشتراك بالوزارة بثلاثة وزراء، وفي حالة عدم الرغبة في الاشتراك ترشيح أشخاص للوزارة، وكان يرى جمال أن يكون وزراء الإخوان: أحمد حسن الباقوري، وحسن عشماوي، ومنير دلّة.

اجتمع مكتب الإرشاد وقرر عدم الاشتراك بالوزارة غير أنه قد رشح بعض العناصر لها مثل عبد العزيز علي، وأحمد حسني، وقد تسلّما مناصب وزارية فعلاً، غير ان جمال عبد الناصر قد استطاع إقناع أحمد حسن الباقوري بالخروج عن قرار مكتب الإرشاد وقبول وزارة الأوقاف، وكان أن قدّم استقالته من الإخوان كلياً، وهكذا بدأت الإغراءات وبدأت عوامل التجزئة تظهر. وحاول كمال الدين حسين إقناع الجماعة بالعدول عن قرارها غير أنه لم يُفلح، وعدّ جمال عبد الناصر هذا التصرّف خلافاً بينه وبين الجماعة.

وما مرّت أربعة أشهر من العام الجديد ١٣٧٢هـ حتى بدأت الأحداث تتلاحق وتزدحم إذ بدأ كل طرفٍ - بالسرعة - لإنجاز ما خطّط له.

هيئة التحرير:

صدر قرار بحلّ الأحزاب السياسية ولم ينل هذا القرار الإخوان المسلمين على أنهم جمعية إصلاحية دينية وليسوا حزباً سياسياً، وقد قصد هذا القرار إزالة العقبات من وجه جمال عبد الناصر للتفرّد بالسلطة، وإزاحة كل منظمةٍ يُمكن أن يصدر منها نقد للحاكم الوحيد، إذ يُمكن بعدها تأسيس جماعةٍ يعتمد عليها في دعم سلطانه وتقوم بتنفيذ مآربه، وتحقق له كل ما يرغب، وتُهيّئ السبل لذلك.

قام جمال عبد الناصر بجولة في الوجه القبلي تهيئةً لتأسيس جماعته بإبراز شخصه بالاحتفالات وتسليط الأضواء على زعيم مصر الصاعد إلى القمة بالهتافات، وطلب من الإخوان قبل الزيارة تهيئة الاستقبال الشعبي له حيث يرغب، وقد قاموا بالفعل، غير أن هذا قد كان مُنغّصاً له ولهم، إذ كانت تثيره هتافاتهم الخاصة بدعوتهم، على حين كان يُريد أن يكون كل شيءٍ مُوجّهاً له ولمصلحته الخاصة التي يُريد منها الآن ظهوره في المجتمع بمظهر الزعيم المنقذ والرائد المصلح. وأحسّ من داخله وبكل جوارحه أنه لا يُمكن وجود جوادين في آنٍ واحدٍ، فإما هو وإما جماعة الإخوان، لذا يجب البدء بالتخطيط للقضاء عليهم والخلاص منهم.

وكان الإخوان قد ظنّوا عندما صدر القرار بحلّ الأحزاب السياسية واستثنى الإخوان إنما يُراد لهم خير غير أنهم شعروا الآن أن ذلك القرار قد استبقاهم ليكونوا مطيةً يرتقي عليهم جمال عبد الناصر، لذا يجب الحذر، ولم يقوموا بتقويم تلك المرحلة التي اجتازوها، ويعترفوا بما وقعوا فيه من زلات وإنما أوجدوا لأنفسهم التبريرات واعتقدوا أن كل ما قاموا به صحيحاً.

رجع جمال عبد الناصر من رحلته، وصدر الأمر بتشكيل هيئة التحرير لتكون القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الحكم وأسرع إليها المُتزلّفون

وانضموا إليها، وهرع نحوها أصحاب المصالح، وانضووا تحت لوائها، وأصبحت تمثل قطاعاً كبيراً من الشعب، وأسندت رئاستها إلى إبراهيم الطحاوي.

ومن الأمور التي يجب ملاحظتها أنه تشكل في سوريا في هذه الآونة حزب سياسي يحمل الاسم نفسه «هيئة التحرير» ويتزعمه رئيس جمهورية سوريا العسكري أديب الشيشكلي ومن العلوم أنهما يسيران في فلكٍ واحد، وقد جرت محاولات للتنسيق بين الهيئتين.

وأصبحت جماعة الإخوان المسلمين تمثل بالنسبة إلى جمال عبد الناصر وإلى هيئة التحرير الجماعة الضرار، ولا بدّ من إزالة إحدى الهيئتين، ولا شكّ فإن جماعة الإخوان المسلمين هي التي ستزول بصفتها المعادية لحاكم البلاد العسكري، وبصفتها الهرمة نسبياً على حين أن هيئة التحرير شابة وضخمة الإمكانات ما دامت مجموعة الحكم وبيدها الإغراءات من مناصب ومراكز و... ولكن الواقع غير ذلك فالإخوان المسلمون جماعة منظمة تحمل فكراً وتمثل عقيدة يؤمن بها أكثر المجتمع المصري على حين أن هيئة التحرير منظمة تضم أصحاب المصالح الذين يتفرقون عنها ويبتعدون منذ أول أزمة إذ لا يمكن لفردٍ من أعضائها أن يضحي في سبيل لا شيء، وهو قد وُجد في موقعه لمصلحته فقط فإن زالت مصلحته فلا داعي لوجوده أساساً، وهذا ما حدث فقد زالت هيئة التحرير وعفى عليها الزمن ونسيها الناس، ولا تزال جماعة الإخوان المسلمين قائمة.

رأى جمال عبد الناصر لإزالة جماعة الإخوان المسلمين دمجها في هيئة التحرير فتذوب شخصيتها، ويزول تميّزها، ويتوزّع أعضاؤها في المراكز والمناصب، وتطلّعاتهم والإغراءات التي توفّرها السلطة لهم.

اتصل جمال عبد الناصر بحسن عشماوي وأرسل إليه إبراهيم الطحاوي ليطلب منه العمل على دمج جماعة الإخوان المسلمين في هيئة التحرير، وقد

يحمل هذا الطلب تحت شعارٍ كاذب (توجيه الهيئة والإشراف عليها)، ويحمل هذا الطلب في طياته الإغراءات الواسعة إذ يعني توجيه السلطة واستلام الأمر وهذا ما تم الاتفاق عليه عند التخطيط للقيام بالحركة العسكرية. وطلب جمال عبد الناصر في الوقت نفسه تحديد موعد للقاء. وتم اللقاء في دار عبد القادر حلمي وحضره من جانب الإخوان: حسن عشماوي، صالح أبو الرقيق، فريد عبد الخالق، منير دلة، عبد القادر حلمي، محمود عبد الحليم، وحضره من جانب الضباط: جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، عبد اللطيف البغدادي، صلاح سالم، أنور السادات، وأحمد أنور (قائد البوليس الحربي). ورفض الإخوان هذا الدمج، وهذا أمر طبيعي إذ من المستحيل الموافقة عليه لأن الهدف منه معروف وهو إذابة كيان الجماعة ضمن إطار هيئة التحرير. وبعد الرفض أجابهم جمال عبد الناصر: إنكم عصاة. وإن جرى نقاش حول هذه العبارة إلا أن القصد من إلقائها هو الإيذان ببدء الخلاف والإشعار بأن كل طرفٍ يسير في طريق.

المفاوضات مع الإنكليز

كانت انكلترا تعتقد أن الحركة التي حدثت في مصر كانت مشاركة بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الضباط الأحرار، وكانت الحركة موجّهة ضدّ انكلترا بالدرجة الأولى ولما أحسّت بشيءٍ من الخلاف بين الطرفين المشاركين في الحركة وفي السلطة اليوم، وقد فكّرت زيادة الخلاف وكسب طرفٍ من هاتين الجماعتين إليها، وهذا الطرف هو الإخوان طبعاً رغم كرهها الشديد للإخوان بل حقدها الدفين عليهم وعلى دعوتهم، كما أن الإخوان لا يقلّون كرهاً لها عن كرهها لهم، والطرف الثاني وهو الضباط الأحرار مرتبط مع منافستها في الاستعمار الولايات المتحدة الأمريكية على حين أن الإخوان لا إرتباط لهم بأية جهةٍ من الجهات، فإذا استطاعت كسب ودّ الإخوان مرحلياً، وانتصرت بهم فقد رجعت إلى

مركزها وتسلّطها على مصر، وإن حدث قتال بين الطرفين واتهامات، وإن جرّد الاتصال بالإخوان سيحدث هذا فإن المجموعتين تضعفان ويمكنها إعادة نفوذها عن طريق رجالها الذين لم تزل لهم قوة، وإن انتصر الطرف الثاني وهو رجال الثورة من الضباط فإنها تكون قد تخلّصت من أحد العدوين، ولن يكون أسوأ مما حدث فقد تزعزعت أركانها في مصر. وربما تكتفي بإشاعة هي أن الإخوان عملاء، فإن لم يشعر أحد أشاعته هي ونشرت ما تم من لقاءات بينها وبينهم.

وكان مجلس قيادة الثورة العسكرية يرى ضرورة التفاهم مع انكلترا للجلاء عن قناة السويس وإن لم يتم ذلك عن طريق التفاوض والتفاهم فليس هناك من حلّ سوى العودة إلى الجهاد.

اتصل محمد سالم الذي له علاقة بالسفارة الإنكليزية نتيجة علاقته بها كمستشار في إحدى المؤسسات مع صالح أبو الرقيق ونقل له رغبة السفارة الإنكليزية بالالتقاء ببعض المسؤولين من الإخوان. فأبلغ صالح أبو الرقيق المرشد العام حسن الهضيبي بهذا الخبر، فكلّف المرشد العام كلاً من منير دلّة وصالح أبو الرقيق بالالتقاء مع (إيفانز) المستشار الشرقي للسفارة، وطلب منهما الاستماع دون إبداء الرأي، كما كلّف في الوقت نفسه حسن عشماوي لإبلاغ عبد الناصر بهذا الخبر.

أوضح (إيفانز) للإخوان أن انكلترا أصبحت على قناعة تامة بضرورة الجلاء، خلال سنتين على أن تكون هناك علاقة بينها وبين مصر بعد الجلاء، ونقل الإخوان هذا الحديث إلى المرشد فكلّف صالح أبو الرقيق بكتابة محضر عن اللقاء وإرسال نسخة منه إلى جمال عبد الناصر.

وتم لقاء بين المرشد و(إيفانز) في بيت المرشد بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (٩ شباط ١٩٥٣م)، واتصل المرشد إثرها بجمال عبد الناصر، وحدثت لقاءات في بيت منير دلّة. وضرب موعد للقاء جديد في ٨

جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ (٢٢ شباط ١٩٥٣م) بين المرشد و(إيفانز) في منزل المرشد، وأبلغ جمال عبد الناصر بالموعد فحضر قبل يومين من الموعد فأعلم ثانية بأن الموعد مع (إيفانز)، ورأى جمال عبد الناصر ألا تكون هناك مفاوضات قبل أن يكون هناك اتفاق تام مع الإخوان.

وجاء الموعد المحدّد، وأتى (إيفانز) إلى بيت المرشد، وعرض العرض نفسه الذي عرضه على صالح أبو الرقيق ومنير دلّة.

وتم لقاء بين جماعة الإخوان وممثّلي مجلس قيادة الثورة في منزل منير دلّة بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ (٢٥ شباط ١٩٥٣م) حضره عن جماعة الإخوان: حسن الهضيبي المرشد العام، وحسن عشماوي، وصلاح شادي، وصالح أبو الرقيق، وعبد القادر حلمي، ومنير دلّة، وحضره عن مجلس قيادة الثورة: جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، صلاح سالم. وفي اللقاء أبدى جمال عبد الناصر بُعد إمكانية التوجّه نحو المعسكر الشرقي، ولكن التوجّه نحو الغرب أمر طبيعي يفرضه الواقع وتحتّمه الظروف، وما يمنع إبقاء قاعدة الإسماعيلية بيد الإنكليز، ولكن يجب تحديد عدد المشرفين الإنكليز فهم عشرة آلاف ويرى المصريون ألا يزيد ذلك العدد على خمسة آلاف. وكذلك يُوافق - على عودة الإنكليز إلى القاعدة في حالة قيام حرب فعلية في بلادٍ تقع في خط الدفاع الأول عن مصر مثل تركيا، وليس كما يعرض الإنكليز في حالة وجود خطر قيام الحرب.

يبدو من هذا الكلام الذي طرحه جمال عبد الناصر وهو يحوي الخطوط الرئيسية التي قامت عليها اتفاقية الجلاء، فلا يعد أن هناك مُشاورات بين السفارة الإنكليزية في القاهرة وبين مجلس قيادة الثورة المصري إذ كان الإنكليز يتحركون على محورين ففي الوقت الذي كانوا يُفاوضون الإخوان المسلمين كانوا يتشاورون مع مجلس قيادة الثورة حيث

كانوا يرغبون في مسك أطراف الخيوط كلها بأيديهم أو أنهم عندما وجدوا تشدّداً من المرشد حسب رأيهم إذ طلب من (ايفانز) الجلاء مباشرة دون شروط، وأنه إذا أرادت انكلترا قيام علاقةٍ طيبةٍ مع مصر فإن ذلك لا يكون إلا بجلائها عن قناة السويس. فلما رأت السفارة الإنكليزية ذلك اتجهت إلى مجلس قيادة الثورة لعلّها تجد تجاوباً أكثر أو مرونةً أفضل، فوجدت تساهلاً لم يكن يخطر على بالها. وأغلب الظن أن الولايات المتحدة كانت وراء عملية التفاهم بين قيادة الثورة وانكلترا فكل طرفٍ حليف لها في جهة قيادة الثورة في مصر، وانكلترا في حلف الأطلسي ولكل مصلحة في الجهة التي يرتبط فيها.

ولكن جمال عبد الناصر مُمثّلاً لمجلس قيادة الثورة كان يُخفي ما يدور في السرّ بينه وبين الإنكليز، ويمكر بالإخوان، ويُخطّط لضربهم والتخلّص منهم بينما كان الإخوان من باب حسن النية أو إن شئت أن تسمّيها غفلة يذكرون كل شيءٍ مُباشرةً لجمال عبد الناصر ويُعلمونه ما يُريدون طرحه وموعد اللقاء، ويظنّون أن هذا يُبرّر لهم تلك اللقاءات السرية إذ لا يحقّ لهم الاتصال بدولةٍ أجنبيةٍ ما داموا لا يُمثّلون جهةً رسميةً، ويعتقدون أن إخبار السلطة مُمثّلةً بجمال عبد الناصر يُبرّر لهم ذلك غير أن جمال عبد الناصر كان يستفيد من هذا كثيراً فيحتفظ بهذا، من وثائق ومحادثات لإبرازها وقت الحاجة، الوقت الذي يُريد فيه ضرب الإخوان فيُبرز هذا للناس ويُبرهن على أنهم كانوا على صلةٍ رسميةٍ بدولةٍ أجنبيةٍ ولديه الدليل، ولا يستطيع أحد أن يُكذبه، بل لا يستطيع أن يقول له: إنك كنت على علم بكل تفصيلات الموضوع وخُطوةً خُطوةً فوسائل الإعلام بيده وليس في مصر فوقه أحد، ولا يُسمع سوى صوته، وهذا ما حدث فعلاً. لقد أصبحت الوثائق بيده، وبخط صالح أبو الرقيق، والمكالمات مُسجّلة بينه وبين حسن الهضيبي، كما أنه على علم بموضع الأسلحة التي خبّأها بيده في عزبة والد حسن عشماوي وبناءً على رأيه وتوجيهاته بل

وضَع المخزن حسب تخطيطه وكل هذه مستمسكات بيده، ويدين بها الإخوان وسيستعملها وقت الحاجة إليها. ولكن - مع الأسف - لا يزال الإخوان على موقفهم لم يعترفوا بهذه الغلطة التي وقعوا فيها، إذ ليس لهم الحقّ بالاتصال بأية سفارةٍ ما داموا لا يحملون الصفة الرسمية، مهما كانت قوّتهم ومهما كان دورهم في الثورة، ومهما كانت شعبيتهم. لذا لم يأخذوا العبرة مما حدث، وهم على وضعهم الذي كانوا فيه يوم ذاك. مع اعتبار التراجع بالنسبة إلى مرور الزمن.

وفي ١٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٣م) تشكّل وفد المفاوضة المصري برئاسة اللواء محمد نجيب وعضوية كلٍ من جمال عبد الناصر، وصلاح سالم، ومحمود فوزي، وحامد سلطان، وعلي حسن زين العابدين. ولما رأت انكلترا التساهل من الطرف المصري تشدّدت في مطالبها من مصر الأمر الذي أوقف المفاوضات في ٢٧ شعبان ١٣٧٢هـ (١١ أيار ١٩٥٣م) وجاء في اليوم نفسه (جون فوستر دالاس) وزير خارجية الولايات المتحدة لزيارة مصر.

كانت الولايات المتحدة ترغب في الاتفاق بين مصر وانكلترا لجلاء انكلترا عن قناة السويس وإنهاء وضعها في مصر، ولم تكن ترغب في الصدام، وكان اللواء محمد نجيب قد طلب من الرئيس ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة في ربيع الأول ١٣٧٢هـ (أوائل عام ١٩٥٣م) مساعدات عسكرية ومالية، فأجاب بموافقة الولايات المتحدة على ذلك إذا ما تمّ الاتفاق بين مصر وانكلترا، وقد رأينا أن المفاوضات قد بدأت ولكنها تعثّرت وتوقّفت، ثم استؤنفت في ١١ ذي القعدة ١٣٧٣هـ (١١ تموز ١٩٥٤م)، واستمرّت ستة عشر يوماً، حيث انتهت بوساطة الولايات المتحدة التي قدّمت لمصر أربعةً وأربعين مليون دولار أمريكي، وثلاثة ملايين دولار أيضاً هديةً شخصيةً لرئيس الدولة، وجاء مندوبان لتزويد مصر بالسلاح الذي يحتاج له الأمن الداخلي. ووقّع على الاتفاقية نهائياً في

٢٢ صفر ١٣٧٤هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٥٤م)، وقد انتقد الإخوان هذه الاتفاقية لأنها زادت في رباط قناة السويس بانكلترا بدلاً من أن تنهيه، وذلك لأن انكلترا كانت مُلزمةً بالجلاء عن قناة السويس حسب اتفاقية عام (١٩٣٦م) قبل أقلّ من عامين من تاريخ توقيع الاتفاقية الأخيرة، أما الآن فلها الحقّ في العودة إليها في حالة اعتداءٍ على أية دولةٍ عربيةٍ أو على تركيا، كما كان رأي الإخوان أن معاهدةً كهذه يجب أن تُعرض على مجلسٍ منتخبٍ. ويجب أن نُلاحظ هنا نقطةً ربّما يقول بعضهم: كيف تُنافس الولايات المتحدة الأمريكية انكلترا وفي الوقت نفسه ترغب في عقد اتفاقيةٍ بين مصر وانكلترا بل دفعت أموالاً في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية؟ والأمر واضح فإن الولايات المتحدة قد أخرجت انكلترا من مصر، وبقيت القناة ـ مرتبطةً في المعسكر الغربي ككل، وقابل جمال عبد الناصر انتقاد الإخوان بالتنكيل بهم.

انتقاد الإخوان للثورة

كان الإخوان ينتقدون الحكم العسكري لما فيه من تسلّطٍ واستبدادٍ، والحكم من قبل فردٍ أو على الأقلّ من قبل مجموعةٍ قليلة العدد وربّما لا خبرة لها في السياسة، لذا كانوا يرفضون حلّ التنظيمات السياسية والأحزاب ولو استثناهم من ذلك، فهم يعملون لمصلحة الأمة لا لمصلحة أنفسهم، ولا يُفكّرون في العصبية الحزبية والمكاسب الخاصة. وكانوا يدعون إلى إجراء انتخاباتٍ عامةٍ والعودة إلى الحياة النيابية، وهذا لا شكّ يُخالف رأي العسكريين الذين يُريدون أن يستأثروا بالسلطة، ويُطالب الإخوان بتحديد موعدٍ لإعلان الدستور، غير أن العسكريين لن يرضوا بهذا لأنه يحدّ من تسلّطهم واستبدادهم.

وكان الإخوان ينتقدون الحفلات التي تُسمّى بالترفيهية والتي تُقام في المعسكرات والتي كان يُحييها وجيه أباظة وأمثاله.

وانتقد الإخوان اتفاقية الجلاء، كما سبق أن ذكرنا، وقد هاجم حسن دوح زعيم الإخوان في الجامعة هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٣هـ (٢٧ آب ١٩٥٤م)، وفي اليوم نفسه هاجم جمال عبد الناصر الإخوان بمقرّ هيئة التحرير.

مخطط جمال عبد الناصر للصراع

إن لجمال عبد الناصر دوراً عليه أن يُؤدّيه لغيره، وهو تأمين مصالح الذين دعموه، وهذه المصالح تكاد تكون ثابتةً للولايات المتحدة، وربّما كان أهمها: التمكين لليهود في فلسطين، وتأمين قواعد للمعسكر الغربي في نقاطٍ مُهمّةٍ فيما يُسمّونه بالشرق الأوسط، ومحاربة الإسلام وضرب التنظيمات الإسلامية الحركية وخاصةً الإخوان المسلمين، وخنق الشيوعية. وكذلك فإنّ لجمال عبد الناصر دوراً يُؤدّيه تجاه نفسه فهو يُريد الزعامة بل لا يمكن أن يعمل في أي مجالٍ يكون فيه الرجل الثاني بل لا بدّ من أن يكون دائماً الرجل الأول بل الرجل الذي يأمر فلا يُخالف، ويتكلّم فلا يُناقش، وهذه ميزات أهّلته ليكون موضع الاختيار في الدور الذي سيُؤدّيه والمُهمة التي ستقع على عاتقه، وهي مُهمّة صعبة، ولكن إمكانات الرجل كافية، وطموحه وميزاته مناسبة.

لقد أدّى جمال عبد الناصر الخطوة الأولى، وحلّت الولايات المتحدة الأمريكية محلّ انكلترا في مصر، وأخذ يستعدّ لتنفيذ المراحل الثانية لمهمته الشخصية والعالمية.

عندما خطّط أو خُطّط له كان عليه أن يستغلّ جماعة الإخوان المسلمين وقد فعل وعليه الآن أن يتخلّص منهم. فما أن انتهى من المرحلة الأولى ووضع رجله على أول درجةٍ من السلّم حتى أخذ يُفكّر في الثانية وهي التخلّص من جماعة الإخوان المسلمين ومن ضربهم. فبدأ بإخبارهم أن هناك مجموعتين: مجموعة الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين ولكلٍ

لها طريقها ومنهجها لتبدو التفرقة من بداية الطريق، فقال حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين: إننا لم نتفق على شيء، وعندما زاره صلاح شادي ومنير دلّة، وطلبا منه عرض القوانين على الإخوان قبل إصدارها أجابهما: لا نريد وصايةً من أحدٍ. وعندما رفض الإخوان إذابة كيانهم في هيئة التحرير قال لهم: إنكم عصاة، وعندما دعاه حسن الهضيبي إلى تطبيق الشريعة أجاب: إن الثورة قد قامت ضدّ الظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي، والاستعمار الإنكليزي لا لتطبيق الشريعة، إذن فالمنهج مُتباين، والفكر مُغاير.

إن جمال عبد الناصر لا يستطيع أن يُنزل الضربة بجماعة الإخوان المسلمين ما دامت هناك فئات أخرى، وما دامت كلمته لم تزل بين كلمات، فهناك الملك ومجلس الوصاية، وهناك محمد نجيب، وهناك الأحزاب، فأخذ يُزيل عقبةً بعد عقبةٍ. حلّ الأحزاب بعد الثورة بستةِ أشهرٍ، وأزال النظام الملكي بعد أقلّ من سنةٍ في ٤ شوال ١٣٧٢هـ (١٦ حزيران ١٩٥٣م)، فلم يبق إلّا محمد نجيب والإخوان فلا بدّ من مُناورات ليرى بأيهم يبدأ.

وجّه اهتمامه ضدّ جماعة الإخوان المسلمين، وحاول أن يفرّق بينهم، وتمكّن من فصل أحمد حسن الباقوري، وكيل الجماعة بإدخاله في وزارة محمد نجيب، وكان يلتقي مع عبد الرحمن السندي رئيس النظام الخاص رغم كرهه له، ويحرّضه على المرشد العام وعلى القيادة، ويعمل على إبعاد حسن الهضيبي فشيع الشائعات ضدّه بأنه غريب عن الجماعة ـ والواقع أنه كان من الجماعة ومن بين أعضائها غير أن منصبه قد اقتضى في المدة الأولى أن يكون بعيداً عن الجو العام ـ وهذا بناءً على اتفاق بينه وبين حسن البنا. ويُرشّح صالح العشماوي لتولّي منصب المرشد العام حقداً لا حبّاً، وأخيراً رشّح النظام الخاص صالح عشماوي ليكون مرشداً، وقامت محاولة في ٢١ ربيع الأول ١٣٧٣هـ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣م) لاحتلال المركز العام

من قبل الفئات التي تريد التغيير، لإجبار الهضيبي على الاستقالة، وكانت النتيجة أن فُصل من الجماعة: عبد الرحمن السندي، وصالح عشماوي، وأحمد زكي، وأحمد عادل كمال، وأحمد عبد العزيز جلال، ومحمد الغزالي، ومحمود الصباغ، وسيد سابق وعدد من الإخوان. ومع ما في هذا الحادث من فاجعةٍ إلّا أن الإخوان قد تماسكوا واستمرّت الدعوة، وعُيّن يوسف طلعت مكان عبد الرحمن السندي مسؤولاً عن النظام الخاص.

وأرسل جمال عبد الناصر شاباً يدعى نجيب جويفل إلى البلدان العربية ليقوم بالدور نفسه في التفرقة بين الإخوان بعد أن كسبه إلى صفّه باستقدامه من بيروت، وكان قد فرّ إليها خلسةً بعد اتهامه في مقتل حامد جودة، وقدّم له جواز سفرٍ رسمي وأكرمه. وقد تمكّن نجيب من أداء مُهمته وخاصةً في سوريا[1]، واضطر حسن الهضيبي يومذاك من السفر إلى سوريا ولبنان في ٢٧ ذي القعدة ١٣٧٣هـ لحلّ هذه المشكلة غير أنه لم يُفلح، ووقع الخلاف في سوريا أو بالأحرى قد استمرّ إذ كانت رغبة نجيب جويفل إبعاد مصطفى السباعي عن قيادة العمل، والتفّ حول نجيب لفيف من الشباب الطامحين، وشكّل منهم نظاماً خاصاً، وأراد ربطه بمصر بحجة أن العمل في البلدان العربية كلها مرتبط في مصر، وذلك ليكون الارتباط بعبد الرحمن السندي أو نائبه أحمد زكي، وجاء المرشد، وأنكر هذا، وقال: كل بلدٍ عربي قد اختار تسمية خاصة للمسؤول عن التنظيم فمصر اختارت المرشد العام، واختارت سوريا، والأردن، والكويت والسودان المراقب العام، واختارت لبنان أمير الجماعة، واختارت العراق رئيس جمعية إنقاذ فلسطين. ولكل بلدٍ ظروفه الخاصة، فلا يصحّ أن يتحمل التنظيم في بلدٍ ما يحدث في البلد الثاني، ولكن الفكر واحد،

(١) يراجع في هذا الموضوع الى الجزء العاشر من هذا الكتاب في الباب الأول ـ الفصل الثالث.

والتعاون قائم، غير أن نجيب لم يسمع لأنه لا يرغب أن يسمع إلا في نفسه شيء يُريد أن يُحققه، واستمرّ الخلاف أو بالأحرى الانشقاق كما استمرت هذه الفكرة كل يُريد أن يُفسّرها كما تروق له، واستمرّ لكل بلدٍ تنظيمه حتى كان المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين في البلاد العربية في عام ١٣٨٢هـ، برئاسة عصام العطار من سوريا، ولمّا اقترح التنظيم السوري أن يكون التنظيم في البلدان العربية كلها واحداً كانت مصر أوّل المعارضين وكذلك العراق، والسودان. ولما عاد النشاط للتنظيم المصري بعد وفاة جمال عبد الناصر رأى القادة الجدد في التنظيم أن يكون لهم نفوذ على بقية البلدان العربية وحدث نتيجة ذلك انشقاق في سوريا. وهذا أمر غريب إذ أن دعوة الإخوان تقوم على المناداة بتطبيق الإسلام، ومن مبادىء الإسلام التي لا يجهلها أحد أن الخليفة لا يُشترط فيه أن يكون من مكانٍ دون مكان، على حين أنهم يفرضون على تنظيمات البلدان العربية أن يكون المسؤول (المرشد) - ويُمثّل الخليفة - من مصر.

وعندما فشل جمال عبد الناصر بالإيقاع بين الإخوان بالشكل المطلوب استدعى محمد فرغلي لإغرائه ففشل معه، وأصدر بعدها قراراً بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٥٤ م) بحل جماعة الإخوان المسلمين.

ووجد الحظ قد حالفه فبدأ الضغط على محمد نجيب حتى أجبره على تقديم استقالته إلى مجلس قيادة الثورة وقبلت في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (٢٥ شباط ١٩٥٤م)، غير أن الضغط الشعبي كان كبيراً إضافة إلى ما بدا على العسكريين من تذمّر، وخاصة ضباط الفرسان، وذلك أن كمال رفعت وحسن التهامي قد قبضا من نفسيهما على محمد نجيب ونقلاه إلى مقرّ سلاح المدفعية، وبعد حركة ضباط سلاح الفرسان في ٢٤ جمادى الآخرة التقى مجلس قيادة الثورة وورد عزم أكيد على تدمير سلاح

الفرسان، ولكن تغيّر في الوقت نفسه وصدر قرار عودة محمد نجيب وعودة الحكم المدني.

وفي اليوم التالي ٢٥ جمادى الآخرة أعيد محمد نجيب إلى مناصبه رئيساً للجمهورية، والوزارة، ومجلس قيادة الثورة، ولكن جمال عبد الناصر قد احتفظ لنفسه بالحاكم العسكري.

وفي اليوم التالي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (١ آذار ١٩٥٤ م) تظاهر الشعب وفرح بعودة الرئيس محمد نجيب، وكان الإخوان من المؤيدين لهذه المظاهرات والمشاركين فيها، وكان عبد القادر عودة بينهم، وخرج محمد نجيب ليرد على المتظاهرين، فرأى عبد القادر عودة فدعاه ووقف إلى جانبه، وقال محمد نجيب في خطابه ذاك: «إننا قررنا أن تكون الجمهورية نيابية، وعلى أساس أن نبدأ فوراً بتأليف جمعية تأسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة لتؤدي وظيفة المجلس النيابي موقتاً، وتراجع مواد الدستور بعد أن يتمّ وضعها، وبعد ذلك تعود الحياة النيابية إلى البلاد، وفي مدةٍ أقصاها المرحلة الانتقالية وهذا مُتّفق عليه، ونحن عند وعدنا الذي قطعناه على أنفسنا، من أننا لم نقم إلا لإعادة الدستور على أساسٍ سليمٍ في نهاية فترة الانتقال.

وفي ٢٨ جمادى الآخرة قامت سلطات الشرطة العسكرية (البوليس الحربي) باعتقال ١١٨ رجلاً منهم ٤٥ من الإخوان المسلمين، و٣٠ من الاشتراكيين و٥ من حزب الوفد، و٤ من الشيوعيين بتهمة أنهم يُريدون إحداث فتنة مُستغلّين الفرحة بعودة محمد نجيب، وكان من بين الإخوان: حسن الهضيبي، وعبد القادر حلمي، وصالح أبو الرقيق و.... وكان جمال عبد الناصر قد ظنّ أنّ لعبد القادر عودة دوراً فيما قاله الرئيس محمد نجيب إذ كان بجانبه الأمر الذي زاد من حقده على الإخوان.

وفي ٢١ رجب ١٣٧٣هـ (٢٥ آذار ١٩٥٤م) أعلن أن مجلس قيادة

الثورة لن يؤلف حزبًا، وليس هناك من حرمان أحد من الحقوق السياسية، وأن مجلس قيادة الثورة سيحل في ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٣هـ (٢٤ تموز ١٩٥٤م)، وستنتخب الجمعية التأسيسية انتخابًا مُباشرًا، وستنتخب هذه الجمعية رئيس الجمهورية وفي هذا اليوم أُفرج عن الإخوان المعتقلين جميعًا، وزارهم جمال عبد الناصر في بيت المرشد، وفي اليوم التالي عاد الإخوان إلى النشاط. وبعد أربعة أيام أيْ في ٢٥ رجب خرج عمال وزارة الزراعة في سيارات هيأتها لهم الوزارة وبتشجيع منها، وكانوا يهتفون في الشوارع، لا أحزاب، ولا حزبية، لا انتخابات ولا جمعية تأسيسية، وبنى جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة على هذا أن الشعب لا يريد مجلسًا نيابيًا ولا إجراء انتخاباتٍ لذا فقد حدث تراجع عما سبق أن أعلن، وبقي مجلس قيادة الثورة يُمارس صلاحياته وكذا الحاكم العسكري جمال عبد الناصر.

وكانت بعد ذلك قد بدأت حرب النشرات التي كان يُصدرها الإخوان يُندّدون فيها باتفاقية الجلاء، ويُبيّنون عُوارها.

وفي ٢٧ ذي القعدة خرج حسن الهضيبي إلى سوريا ولبنان لإصلاح ما حدث من خلافٍ ولم يُوفّق، ورجع بعد غيابٍ دام ستةً وعشرين يومًا.

محاولة اغتيال جمال عبد الناصر

اقتنع جمال عبد الناصر أنه لا بدّ من إنزال ضربةٍ قاسيةٍ بالإخوان المسلمين، ودبّرت تمثيلية، وأخذ محمود عبد اللطيف أحد عُمّال الإخوان إلى المكان المعدّ ليكون ساحة التمثيلية وبينما كان جمال عبد الناصر يُلقي خطابًا أطلقت عليه النار فوقع أرضًا ثم قام ليُلقي خطابًا حماسيًا وكان ذلك في ميدان المنشية في الإسكندرية بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٧٤هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٥٤م) فأُلقي القبض على محمود عبد اللطيف وقيل: إنه هو الذي أطلق النار مُحاولاً اغتيال جمال عبد الناصر. واستنكر كثير من

الناس هذا الأسلوب، وعُدّت الحادثة حقيقيةً فليس هناك من مصدرٍ سوى من خطّط لهذه الحادثة ورسم خطوطها وقام على تنفيذها.

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٥٤م) شُكّلت محكمة عسكرية برئاسة قائد الجناح جمال سالم، وقُدّم للمحكمة عدد من المتهمين وفي طليعتهم: يوسف طلعت، رئيس النظام الخاص، وصلاح شادي قائد تنظيم رجال الشرطة (البوليس)، وعبد المنعم عبد الرؤوف قائد التنظيم العسكري. وكانت النتيجة أن أعدم ستة من الإخوان وهم: يوسف طلعت، وعبد القادر عودة، ومحمد فرغلي، وهنداوي دوير، وإبراهيم الطيب، ومحمود عبد اللطيف، وقضت المحكمة بسجن المئات وأكثرهم من كبار الإخوان، وقضى بعضهم عشرين سنةً في السجن، وتوسّط عدد من زعماء المسلمين لتخفيف الحكم فلم يُجدِ ذلك، ونُفّذ الحكم، وخرجت مُظاهرات في أكثر أمصار العالم الإسلامي تُندّد بالظلم والتسلّط والحكم الاستبدادي وجمال عبد الناصر، وهذا ما زاد من حقد حاكم مصر. وانطلقت وسائل الإعلام تُطلق الشائعات، وتفتري الكذب على الإخوان، وقدّم لها جمال عبد الناصر ما ادخره في جعبته، مخزن الأسلحة الذي صنعه بنفسه والمفاوضات التي كان على علم بها وحيكت من هذين الموضوعين قضايا واتهامات لا حصر لها.

وتعرّض الإخوان عامّة لمحنةٍ قاسيةٍ داخل السجون بنفوسهم وأجسامهم وخارج السجون بأسرهم، ومسّهم ضرٌّ شديد، وحدثت أحداث يندى لها الجبين، وسكت الإخوان على آلامهم وجراحهم، واستمرت المحنة أكثر من عشر سنوات، وما كادت تنفرج حتى أعقبتها محنة ثانية، وقدّم الإخوان فوجًا جديدًا من الشهداء الأبرار.

كان سيد قطب قد أُلقي في السجن في المحنة الأولى ١٣٧٤هـ، وقضى عشر سنوات، وقوّم ما حدث، وأحسّ أنه كان هناك توسّع أفقي في التنظيم، ويجب أن تتكوّن قبل ذلك قاعدة صلبة يقوم عليها هيكل البنيان

التنظيمي، ونظر في المجتمع وتطلّعاته، ولمح الجاهلية الحديثة بكل أبعادها، واتجه إلى مُنطلقاتٍ جديدةٍ وأخذ يُدوّن بعض أفكاره، فكانت الأجزاء التي صدرت من كتابه «في ظلال القرآن» في السجن تختلف عما كان قد صدر منها قبل السجن، كما صدر له كتاب «معالم في الطريق» فكان له أثره في الناس وخاصة الناشئة منهم، وأخذ يُفكّر في أسس بناء تنظيمي جديدٍ، وخرج من السجن عدة أشهرٍ، ثم أعيد، ورأى المتسلّطون والجاهليون خطراً في هذا الرجل عليهم، بل كان هذا رأي أعداء الإسلام من قبل، فحُبكت مؤامرة لقتله، واتُّهم أنه يعمل لتغيير الأوضاع القائمة بالقوة، ونُفّذ فيه حكم الإعدام بتاريخ ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ (١ آب ١٩٦٦م) مع مجموعةٍ من إخوانه، رغم وساطاتٍ كثيرةٍ من زعماء العالم الإسلامي ومنهم: عبد السلام عارف الرئيس العراقي الذي لقي حتفه بعد هذه الوساطة، واستمرّت محنة الإخوان أو تجدّدت، غير أن الرئيس المصري كان قد بلغ أوج جبروته، وبدأت بعدها تتوالى هزائمه ويتعاقب فشله، وأحسّ موجّهوه أن دوره قد انتهى، ولم يعد قادراً على تأدية مُهمّاتٍ أخرى، وكان من مُخطّطاتهم أن تدخل قضية فلسطين مرحلةً جديدةً، وتتقدم خُطوة أخرى بالنسبة إلى مسؤولي جيرانها، ويجب أن يرحل هذا الصديق الذي خدمهم ثمانية عشر عاماً، وكان أن أخذ الزئبق يدخل في طعامه، ومات فجأة مُرهقاً وهو يستقبل أو يودّع حاكم الكويت.

الصراع مع الشيوعيين

برز الرئيس جمال عبد الناصر مؤيّداً ومؤيَّداً للمعسكر الغربي ومنه، وخاصةً الولايات المتحدة، وقد أدخل نفوذها إلى مصر وأحلّه محلّ النفوذ الإنكليزي، وأخذ يُؤدّي دوره المرسوم له ضمن دائرة طموحاته وحبه الشديد للزعامة وإرضاء غروره بها. غير أن ذلك قد بدا واضحاً وضوحاً صارخاً كاد يُفقده إمكانية تأدية الدور الواجب عليه عمله. كما أن استبداده وجبروته وتعلّقه بالوصول إلى القمة فجأة قد أبغض الناس فيه

وأكرههم له، وكم خرجت مُظاهرات في كثيرٍ من الأمصار الإسلامية تُندّد بالظلم والاستبداد وخاصةً أن بعضها قد أزيح عنه شيء من الكابوس الذي كان يجثم عليه من ضغط الاستعمار، وظلم المسؤولين فيه، والأحكام العرفية التي سادت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، ورأى بصيصاً من نور فانطلق يطلب المزيد من الضوء، ويعمل للزحزحة قليلاً من تحت ما وضع فوقه، فلما شعر أن ركاماً ثقيلاً وعبئاً غليظاً قد جيء به ليوضع فوق كاهل أبناء مصر ويخشى أن يلحقه منه أذى، أو يُصيبه شرر منه انطلق يُحاربه ويهتف بسقوطه. فكان على الموجّهين أن يخرجوا الرئيس المصري من الهوة التي كاد يسقط فيها، وأن يُمهّدوا له الطريق ليصل إلى هدفه ويُوصل إليهم ثمن ما قدّموه إليه.

وتجرّع المسلمون المرّ من الاستعمار الغربي إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها ويكفي ذكر ما أصابهم منه في فلسطين وكشمير، ويكفي جلوسه على صدور المسلمين في كثيرٍ من أمصارهم وكأنهم بهذه الجرعة الشديدة المرارة قد نسوا ما لحقهم من مُنافسة الاستعمار الشرقي في بلاد القفقاس، وتركستان، وبلاد التتار، وكأن الشدة القائمة تُنسي السابقة أو لا يذكر الإنسان إلا معاناته الحالية، لذا فكان كل من يتعاون أو يُفكّر في ذلك أو يلقى تأييداً ودعماً من تلك الجهة فقد حُكم عليه بالإعدام من قبل الشعب، ولما كان الارتباط سافراً بين جمال عبد الناصر والمعسكر الغربي لذا كان لا بدّ من وضع قناعٍ يُخفي تلك الحقيقة ويُغطّي بشاعتها. وإذن يجب إدخال الرجل في دور التجميل وإخراجه للناس من جديدٍ في ثوبٍ قشيبٍ ـ حسب تفكيرهم السياسي ـ.

كان العدوان الثلاثي، وكانت كراهية الناس شديدةً لدول العدوان من قدم استعماراً وعقيدةً وظلماً وسوءاً، واتجهوا لمحاربة تلك الدول، واضطروا للانضواء تحت لواء الذي يرفع شعار محاربتها أو من وضعته الظروف رمزاً لمقاتلها، فكان جمال عبد الناصر بطل الحرب المتوّج وإليه

تتجه الأنظار لذا رُشّح لتمثيل هذا الدور وهو التوجه نحو المعسكر الشرقي، حتى التحق به العامة وكانوا بالأمس يُحاربونه وتركوا خصومه وكانوا البارحة معهم، وغدا أعداؤه خصوم الأمة ـ حسب التصور الجديد ـ ويُرسل مندوبه من قريب إلى الشام فلا يوجد من يستقبله واليوم تحنّ إليه نفوس الشاميين.

ويُعلن توجهه إلى المعسكر الشرقي لأخذ السلاح فيُصبح كلامه شعاراتٍ لأنصاف المتعلّمين وأصحاب الغايات الذين يُريدون مُعاداة الحركة الإسلامية خصمهم التقليدي.

ولكن الزعيم المصري لا يُمكنه أن يُقدم على عملية التأميم التي قد تؤدي إلى حربٍ إلاّ إذا ضمن الموقف الدولي المتمثّل بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وإذا كانت الولايات المتحدة مضمون موقفها ولكنها غير مستعدةٍ في هذه الظروف للدخول في حرب مع الاتحاد السوفيتي أو شنّ حرب عالمية، لذا يجب ضمان موقف الاتحاد السوفيتي ليكون منسجماً مع موقف الولايات المتحدة وهذا يستدعي أيضاً التوجه نحو الاتحاد السوفيتي، ولكن لا يمكن أن يكون التوجّه هكذا مُباشرةً، ودون مُقدماتٍ أو أسبابٍ، ومن الدواعي لذلك أن يكون الأمر دولياً، ولا تعدم الدول الكبرى أسباباً تجعل لصنائعها مجالاً للتحرك لتخدم مصالحها وتُحقق أغراضها وتُنفّذ لها مُخطّطاتها. فقد سحبت الولايات المتحدة وانكلترا في ١١ ذي الحجة عام ١٣٧٥هـ (١٩ تموز ١٩٥٦م) تعهدهما بتمويل السدّ العالي وأعلن ذلك البنك الدولي، وأسرع الاتحاد السوفيتي ليُعلن استعداده لتمويل السدّ العالي وبنائه، وانطلقت اللعبة، وبدأت العلاقة تتوطّد مع الروس، وأعلن جمال عبد الناصر في ١٧ ذي الحجة قرار تأميم قناة السويس وظهر الأمر طبيعياً ـ حسب اللعبة الدولية ـ إذ كان ردّ فعلٍ من الرئيس المصري، ولمّا كانت الولايات المتحدة وانكلترا تمثّلان المعسكر الغربي، فتكون ردة الفعل بالتوجّه نحو المعسكر الشرقي، وبدا

للناس استقلالية الرئيس المصري ووطنيته وإخلاصه، وتابع مسلسل اللعبة الدولية فقام ردّ الفعل الغربي، وشنّت انكلترا وفرنسا غارةً على القاهرة في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٦م) على أنهما من أصحاب أسهم قناة السويس، وحدث العُدوان الثلاثي، وانطلق الشعب المصري يعمل على ردّ المعتدين ويقف وراء رئيسه، وأخذت وسائل الإعلام تُشيد بالرئيس الملهم، والوطنية، والزعامة... وتدخّل الرئيس الأمريكي والرئيس السوفيتي، وأنذرت دول العدوان الثلاثي بإنهاء القتال وتوقّف. وخرج جمال عبد الناصر مُنتصراً أمام الشعب، وبلغ أوجه القوة وليس هذا في مصر بل وفي البلدان العربية جميعها، وربما تعدّى ذلك إلى كثيرٍ من المسلمين خارج بلاد العرب إذ لم يعرف الشعب شيئاً عن خفايا السياسة الدولية، وما يجري خلف الأستار.

ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية لدقة إخراج اللعبة فقد بدا كبير أنصارها أنه من أعوان المعسكر الشرقي أو على الأقل قد تخلّص من ربقة النفوذ والاستعمار الغربي، وهذه هي اللعبة السياسية: أن يبدو المرء على غير حقيقته يتحرك نحو اليمين ويُشير إلى الشمال.

وهلّل الشيوعيون بالتوجّه نحو الروس، وهتفوا لجمال عبد الناصر بهذا الحدث العظيم، ورحّبوا بوصول النفوذ الروسي إلى مصر، ودخل الخبراء الروس لإقامة السدّ العالي، وأبدوا إعجابهم بتقدّمية جمال عبد الناصر بضرب الحركة الإسلامية وتجاوزه لآثار الرجعية في الأمة غير مبالٍ بما تُعشعش في عقول الناس من أفكارٍ وآراء رجعية، وقد زال أمامهم الخطر الإسلامي الذي يعدّونه عدوّهم الأول الذي يسبق الامبريالية بأشواطٍ طويلة.

ليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي بعيد عن اللعبة الدولية أو أنّ ساسته مغفّلون لدرجةٍ لم يُدركوا حقيقة جمال عبد الناصر وما يحدث على الساحة المصرية، نعم يُدركون كثيراً من الحقائق ولكن رضوا بما يحصلون

عليه من ربح في وضع أقدامهم على أرض مصر، ودخول رجالهم إليها كخبراء، وصلتهم مع أنصارهم مُباشرةً، وتوجه الشعب نحو الروس خلف الرئيس، وإذا كان الرئيس ميؤوس منه إلا أنّ الشعب لا يُدرك ما يدور في الخفاء، ويظنّ أنّ الروس أصدقاء له كما يُردّد، وهذا غاية ما يأمل به سدنة الكرملين.

ويبدو أن الشيوعيين قد غالوا في هذا النصر الذي أحرزوه بعد أن رأوا الخبراء الروس يصلون إلى مصر، والأسلحة الروسية تتدفّق على مصر، وتمادوا في تمجيد الرئيس المصري حتى خاف جمال عبد الناصر من طغيانهم، وخافت الولايات المتحدة من أن يتسرّب الدخان إلى الهشيم دون رؤية واضحة، حتى سدنة السياسة الروسية قد خشوا أن يتعلّق الشيوعيون في مصر بجمال عبد الناصر، وأن ينقلب عندهم الفكر الشيوعي العالمي إلى شيوعية وطنية. وكان على الولايات المتحدة أن تُوجّه للحدّ من النشاط الشيوعي وتُخوّف منه، وكان على جمال عبد الناصر أن يضغط، وكان على روسيا أن تُؤكد على الأفكار الشيوعية التي تتبنّاها.

وضغط جمال عبد الناصر على الشيوعيين وكبح جماحهم، وارتاحت الولايات المتحدة لهذا التصرّف، وصحا الشيوعيون من سكرتهم وأحسّوا أن جمال عبد الناصر ليس إلّا صديقاً مُؤقتاً وأنه في الواقع بعيد عن الفكر الشيوعي بل وعدوّ له. وارتاحت موسكو لهذا أيضاً إذ يُبعد أنصارها عن جمال عبد الناصر، وتُريد منهم أن يتربّوا في المحن وتحت الضغط لينشأوا حاقدين على مجتمعاتهم. وأعلن جمال عبد الناصر أنه صديق للروس، وأنه من دعاة السلام (الذي ينادي به الروس) ولكنه على خلاف مع الشيوعيين في مصر وسوريا ولا يقبل منهم تصرّفاتهم السياسية والاجتماعية وذلك كي لا يُتهم في دينه من قبل أعدائه. غير أن الشيوعيين لا يُريدون هذا فقط ولا يقبلون إلا أن يكون المرء منهم مُحارباً للأديان، عدوّاً للأوطان، لذا فهم عملوا ضدّ مشروعاته، وعندما أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقف

الشيوعيون ضدها، وخرج خالد بكداش الزعيم الشيوعي السوري من سوريا، وقبض عبد الحميد السراج المتصرّف في سوريا باسم جمال عبد الناصر على فرج الله الحلو، وأذابه في حوض الكبريت المكثّف. وظهرت الغيوم في جوّ العلاقات الودية بين جمال عبد الناصر والشيوعية، وكان الخط البياني لسياسة الرئيس المصري قد بدأ ينزل، وحدث الانفصال بين مصر وسوريا، وتجرّأ الناس على الهجوم على شخصه، وتورّط في اليمن، وبدأت تظهر حملات إعلامية ضدّه.

أراد جمال عبد الناصر أن يعود ثانية إلى دغدغة حلف وارسو والاتحاد السوفييتي والشيوعية فزار موسكو ومنها أعلن إعدام سيد قطب فابتهجت موسكو رضىً عن ذلك التصرّف وإن لم ترض عن جمال عبد الناصر ولا عن سياسته، وصفّقت واشنطن بكل ارتياح. غير أن نزوله استمرّ، وجاءت حرب ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) فأنزلته من مكانته، وأخذ يُعالج موقفه، ويُحاول تضميد جراحه من غير جدوى، وجاءه الأجل المحتوم.

ومن المعلوم أنه لم يكن في هذه المرحلة صراع بين الأحزاب لأنه لم يوجد سوى حزب واحد هو حزب الرئيس جمال عبد الناصر سواء سُمّي حركة التحرير أم الاتحاد القومي أم الاتحاد الاشتراكي حسب المراحل التي مرّ فيها.

المرحلة الثالثة

مات جمال عبد الناصر فجأة، وكاد يحصل صراع على السلطة لأن نـواب الرئيس لم تكن لهم بالواقع سلطة، وإنما كانوا أسماء من غير مُسمّيات، لأن شخصية جمال عبد الناصر كانت تطغى عليهم ولم تترك لهم مجالاً للعمل، كما أن الخوف منه كانت تجعلهم يسمعون ويُطيعون بل ويُحنون رؤوسهم، فقد تخلّص من أصدقائه، وأحبّ الناس إليه، وممن خدموه في العسر واليسر وأظهروا له الخضوع، وعدّوا فيه الرجولة، وقضوا حياتهم في رفعه والعمل على تعظيمه، فقد انتهى جمال سالم ولا نعرف كيف قضى نحبه، وانتهى صلاح سالم كأخيه، وعُزل كمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادي وحسين الشافعي من غير سبب، وفرضت على علي صبري الإقامة الجبرية دون داعٍ لها، ونُحر عبد الحكيم عامر وقالوا: انتحر، وأُقصي خالد محي الدين، وهؤلاء الذين عاونوه، وهم الذين نهضوا بالعبء معه، وتحمّلوا سوء تصرفاته، وحموه في الشدّة، ووقفوا في وجه خصومه وهم يعلمون أن صاحبهم مُخطىء، ومن رأى العبرة بغيره فليعتبر، وكان قد بقي من جماعته الكبار أنور السادات، وعلي صبري، وزكريا محي الدين لذا كانوا قوى سكوت فلمّا مات جمال عبد الناصر برز الذين كانوا الأداة المُنفّذة له والأيدي الباطشة بأمره من مخابراتٍ وأجهزةٍ خاصةٍ مثل: شمس الدين بدران، وسامي شرف، وصلاح نصر، وشعراوي جمعة، ومحمد فائق و....

مات جمال عبد الناصر وقد خلّف وراءه تركةً ثقيلةً تتمثّل في نقطتين:

١ ـ رهبة شديدة من السلطة نتيجة الظلم الذي لحق بالشعب عامة وبالإخوان المسلمين خاصةً حتى لم يعد أحد يجرؤ على قول الحقيقة، وأصاب الذلّ الناس، وهذا ما يهدف إليه المستبدّون.

٢ ـ فقر مدقع نتيجة الإجراءات التي اتخذها ومنها ما أطلق عليه الإشتراكية، حتى كره الناس هذا الاسم ومن يحمله رغم رفعه شعاراً والمناداة به أحياناً بسبب الخوف ومسايرة الحاكم فيما يقول.

جاء أنور السادات ليُؤدّي المهمة مهمة التمكين لليهود، والتي يجب دفعها خُطوةً نحو الأمام، إذ أصبح جمال عبد الناصر في أواخر أيامه عاجزاً عن دفعها بسبب الفشل الذي مُني به والهزائم السياسية التي أصابته، ورأى أنور السادات أنه عاجز عن معرفة رأي الشعب بسبب ما حلّ أيام جمال عبد الناصر من خوفٍ فهو يقول ما يُريد الرئيس لذا قرّر أن:

١ ـ يُعطي الحرية ويسمح بقيام الأحزاب السياسية، ويُفرج عن المعتقلين السياسيين فقد كانت السجون تغصّ بهم وتمتلىء، خاصةً بالإخوان المسلمين.

٢ ـ طرد الخبراء الروس والتوجّه إلى الولايات المتحدة صراحة مع الإبقاء على كلمة الاشتراكية. وفتح المجال أمام التجار والذين يُريدون العمل خارج مصر.

وتأمّل أن تؤدّي هذه السياسة إلى المصارحة مع الشعب، ودفع العجلة للاعتراف بدولة اليهود في فلسطين.

ولكن لا يستطيع أن يسير في هذه الطريق قبل أن يتخلص من منافسيه والذين بدؤوا في الصراع معه ما داموا يحملون شرف الانتماء إلى تلك الثورة التي هدّت كاهل مصر بالديون، والأعباء، والتضحيات، وقتل الكثيرين من السكان وإذلال من بقي، وهم من رجالها ومن مساعدي بطلها جمال عبد الناصر.

لقد استطاع أنور السادات أن يكسب الجولة على منافسيه وأن يقبض على رؤوسهم: علي صبري، وشعراوي محمد جمعة، ومحمد فوزي، وسامي

شرف، ومحمد فائق، وشمس بدران، وصلاح نصر. وأصبح سيد الموقف، ولا منافس له، ولا منازع فقد انتهى أصحاب شرف الانتماء إلى الثورة وبقي فريدهم، وحامل مشعلها. وإذا بقي ضابط آخر هو حسين الشافعي فوضعه في ظله نائباً له في رئاسة الجمهورية لكن لم يكن سوى صورة وكان من قوى السكوت.

استطاع أنور السادات إخراج منافسيه من ساحة الصراع إذ قبض عليهم يوم ٢٠ ربيع الأول ١٣٩١هـ (١٥ أيار ١٩٧١م)، فشعر الناس بالراحة إذ وجدوا ركائز الظلم تتهدم وقواعد الاستبداد تُدكّ القاعدة تلو الأخرى، وكسب السادات شيئاً من المحبة.

وأفرج عن المعتقلين السياسيين فخرج الآلاف من الأقبية ورأوا النور وخاصة الإخوان المسلمين فأحسّ الناس بشيء من الحرية، وإن كان الحذر يشوب كل حركة إذ لا يزالون يتصوّرون الإجرام السابق، ويرون في الرئيس الجديد شريكاً للرئيس السابق فيخشونه. ومع ذلك فقد شعروا بقليل من الانفراج، وإن كان الخوف لا يزال قائماً فسيّد الموقف اليوم أحد طغاة الأمس.

وطرد الخبراء الروس، وسار متوجهاً نحو الغرب، واستقبل الناس هذا بابتهاج لعلهم يحصلون على لقمة العيش التي حرمتهم إياها الاشتراكية والدعوة إليها، ولقي التأييد ونال محبة جزء من الناس وهم غالباً الذين أجاعتهم الاشتراكية وأذلّتهم.

وطرح فكرة الحرية، وأعطى الضوء الأخضر لقيام الأحزاب، وسمح بإنشاء الصحف والمجلات فلقي هذا سروراً من الشعب، وظنّوا أن الضوء سيبلج وينتهي الظلام فاكتسب شيئاً من الشعب على الرغم مما يقوم به المحتكرون، وما تعيشه البلاد من ضائقة إذ نسوا هذا أمام ما يحصلون عليه، والذي طال انتظارهم له، ويعدّونه أملاً لهم.

ودخل الحرب مع اليهود حرب رمضان، وأخذ الدعاية بالنصر في الأيام الأولى التي غطّت على الأيام التالية، كما كانت الدعاية الواسعة من شتى الجهات كفيلة أن تُغطّي على كل ما أتت به الأيام التي تلت العبور لقناة السويس واجتياز خط (بارليف) بل كفيلة بأن تُغطّي على أضعاف ما حدث. كما ابتهج الشعب في مصر بإعادة افتتاح قناة السويس.

ومن هذه الأعمال التي قام بها حصل على كل ما كان يريد إذ ربح الجولة على منافسيه وسبقهم فقبض عليهم، وبقي السيد الوحيد، وارتفع في أعين شعبه وغدا يمكنه أن يتصرّف بما يرغب وخاصة أن منافسة أصبحت بين الأحزاب التي أوجدها، فهي حديثة النشأة ويريد قادتها الحصول على مركزٍ ممتاز في البلد ليتمكّنوا من الحكم، ومن ناحية ثانية فإنه منذ مدة لم يحدث نشاط يمارسه الشباب، ولم تُعط الحرية منذ وقت طويل لممارسة هذا النشاط فاندفع الشباب، كما يتسابقون إلى الخروج في المنتزهات في يوم مشمس من أيام الربيع جاء بعد أيام مطيرة وقت عطلة.

وقبل أن يخطو الرئيس المصري خطوته المطلوب منه أن يسيرها جعل صراعاً في مصر يقوم بين الأحزاب أولاً ثم بين الأديان، أما الأحزاب وإن أخذت في محاولة لمنافسة الحزب الحاكم وهو الحزب الوطني الديمقراطي إلا أنها محاولة يائسة، فالحزب الحاكم بيده السلطة التي بيده المناصب والوظائف، والمصريون يجاملون السلطة كثيراً ويتودّدون لأصحاب المناصب أكثر، ولربما كان الضغط الكثير الذي قاسوه هو الذي جعل هذه العادة متأصّلة في نفوسهم، ولربما كان الفقر والحاجة هما اللذان يدفعانهم هذا السلوك، وإذا كان للسلطة اعتبار يُقدّر بين ٦٠ ـ ٧٠٪ في بلاد العالم فإن هذا الاعتبار يصل في مصر إلى أكثر من ٨٠٪ ثم هناك قانون الانتخابات الذي يجعل للحزب الحاكم تفوّقاً دائماً وهذا ما يبقي السلطة بيده باستمرار ويشجع الناس للتزلّف له وإظهار التأييد والانخراط في صفوفه وطلب العضوية. وأما الأديان فقد رغب الرئيس المصري أن

يُشجّع الأقباط ويُهدّد بهم المسلمين بأن الحركات الإسلامية فيما إذا بقيت على إصرارها بالمطالبة بتطبيق الشريعة وإظهار الشدّة فإن الأقباط سيتحركون، ويطلبون إبعاد الشريعة وسيحدث انشقاق في الصف الوطني لذا يجب على المسلمين أن يكونوا على درجةٍ من اللين والتعقل، وقد أخذ يدعو إلى لقاءات يحضرها علماء من المسلمين وبطارقة الأقباط ويستمع من كلا الطرفين، ويغمز أحياناً بالمسلمين كلما سنحت له الفرصة، ولم يكن هذا التصرف في مصلحته أو مصلحة مصر حسب زعمه إذ نلاحظ أن الأقباط قد بدأوا ينشطون في مناطق تجمعهم وخاصةً في الوجه القبلي في (أسيوط والمنيا ثم بني سويف) غير أن هذا النشاط القبطي قد قابله نشاط إسلامي في المناطق نفسها، وربما أدى هذا إلى احتكاكٍ والتقاءٍ على حين لو ترك الأمر على حالته الطبيعية لم يُفكّر الأقباط بأي شيء فهم يعيشون في أمنٍ واستقرارٍ وطمأنينةٍ واحترامٍ منذ أن دانت مصر بالإسلام ٢٠ للهجرة حتى يومنا هذا، وهذا ما يُطالب به أتباعه في معاملة أهل الذمة، وإذا حدثت بعض المنغصات في التاريخ فذلك عندما يقوى الصليبيون ويهددون المسلمين ويقتربون من حدودهم ويتصلون ببعض الأقباط فيستجيبون لهم، وهذا ما تم أيام الحروب الصليبية، ويوم مجيء الفرنسيين والانكليز مستعمرين وهذا ما أراد له أنور السادات أن يتم ليحمي نفسه من الحركات الإسلامية، غير أن الأقباط ما أن ينتهي أمر الصليبيين ويزول خطرهم عن ديار الإسلام، أو يجلوا عن الأرض حتى يعلموا أنهم كانوا على وهمٍ، فيعودون يطلبون العفو من المسلمين فيجدونهم رحماء رغم تكرار هذه الخيانة والأصل ألا يقبل المسلمون غدراً تكرر.

أما الحركات الإسلامية فقد كانت قبل الثورة قويةً تتمثل بالإخوان المسلمين، وإن وجدت مجموعات أخرى قدوتها، فقد وجدت جمعية الشبان المسلمين غير أنها كانت على صلةٍ وثيقةٍ بالإخوان وكذلك وجدت جمعية أنصار السنة لكن لم تكن لتختلف مع الإخوان، وهكذا تبدو الانسجام

غير أنه بعد انتهاء جمال عبد الناصر ومجيء أنور السادات إلى الحكم والإفراج عن الإخوان المسلمين ظهرت الحركة الإسلامية مهيضة الجناح، فهناك انقسامات حدثت في صفوف الإخوان في بداية الثورة، ووجد علماء استزلهم الشيطان فوقفوا ضد الإخوان مسايرة لرجال الحكم تزلفاً وطمعاً في مغنم، وهناك من استطاعت السلطة شراءهم، وكان عدد منهم من رجال الأزهر المعروفين أو أصحاب المناصب البارزين وهذا ما ضعضع الحركة. ثم كان الضغط وكان السجن وكان العذاب فسقط بعضهم وإن كان أكثرهم قد ثبت وأعانه الله على الصبر وتحمّل الأذى غير أن كثيراً من الناس الذين كانوا قريبين من الإخوان قد أخافهم الأمر فابتعدوا عن الجماعة وهكذا فقدت الحركة بعض أنصارها الذين كانوا بجانبها في السابق.

وفتح أنور السادات أبواب السجون وخرج الإخوان، خرجوا بقلوب ثابتةٍ غير أن بعضهم قد أثقله العذاب داخل السجن فخرج متثاقلاً، وبعضهم قد قضى ما يقرب العشرين سنةً داخل الأقبية صابراً محتسباً غير أن الزمن قد هدّ من جسمه وحطّ السنّ من بدنه وإن كانت الروح المعنوية عالية في أغلب الأحيان عند أكثرهم، ولكن الشباب وإن دبت الحماسة فيهم وتحركت روح الإيمان عندهم فاندفعوا إلى العمل، غير أنهم أحتوا النشاط تحت أجنحة القدماء الذين عرفوا فلا ضير عليهم والذين نجحوا في الامتحانات. وأراد أنور السادات أن يرصد نشاطهم من خلال تحركهم فسمح لهم بإصدار مجلة الدعوة أو العودة إلى إصدارها باسم صاحبها الأول رغم تركه الجماعة منذ مدةٍ ليست قصيرة المهمة كانت عنده الرصد، وعندهم الحركة، فانطلقوا في مهمتهم وتابع تنفيذ مخططه.

رأى الإخوان ألا يبرز أحدهم لذلك اعتمدوا على تشكيل قيادية جماعية من غير أن تُعرف عند المجتمع ومن غير أن يعرف من يبايع عند قادة الإخوان في البلدان العربية، وهذه طريقة بعيدة عن الإسلام لذا فقد

تعرّضوا لنقدٍ شديدٍ من هذه الناحية.

أرادت قيادة الحركة الإخوانية في مصر رغم اختفائها لفّ الإخوان المسلمين في بقية الأمصار تحت جناحها، رغم رفضهم هذه الفكرة سابقاً لأنه لكل بلدٍ مشكلاته الخاصة وأوضاعه السياسية الخاصة التي قد تعرّض الآخرين لأمورٍ هم في غنى عنها، ولم يكن الذين سبقوهم ليقرّوا هذا، وقد استبعد حسن الهضيبي - رحمه الله - هذا الموضوع كثيراً، وهذا التصرّف قد سبب انشقاق الإخوان في سوريا، وعرّض الإخوان في مصر لانتقاداتٍ كثيرةٍ منها غياب المسؤول، وعدم معرفة القائد.

ونتيجة هذا النقد ظهر عمر التلمساني - رحمه الله - كمسؤول ومن بعده حامد أبو النصر وكلاهما من الذين قضوا وقتاً مديداً في السجن، وتحمّلوا الكثير، وثبتوا ونجحوا في الامتحانات، ولكن لم يكونا بالفعل هما اللذان يقودان العمل إنما هناك أيدٍ تحركهما وهما واجهة، ورغم فضلهما لكن ليست لديهما كفاءة القائد[1]. إن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه من السابقين للإسلام وله من الفضل ما لغيره، وإن سعيد بن زيد من العشرة المبشرين بالجنة ومن السابقين وله من الفضل ما لغيره وإذا ما تحرّك جيش الجهاد يقوده خالد بن الوليد أو عمرو بن العاص رغم أفضلية ابن مسعود وسعيد بن زيد عليهما، والقاعدة الشرعية تصح ولاية الفاضل مع وجود الأفضل، وأبو بكر رضي الله عنه يقول: «إني لقد وليت عليكم ولست بخيركم»، ولكن يبدو أن عمر التلمساني - رحمه الله - وحامد أبو النصر قد وضعا لأنهما معروفان فلا حاجة للتعمية عنهما، وبارزان لا يحتاج الأمر للدعاية لهما كثيراً، وقد ثبتا أثناء المحنة فاكتسبا فضلاً يعرفه لهم أصحاب الفضل والإيمان أما الذين غير معروفين فيجب أن يبقوا خلف الواجهات يعملون لله، وربما ليسيران بالجماعة حسب رأيهم، ونرجو أن

---

(1) ولم يكن اختيارهما إلا لقدمهما في الجماعة وثباتهما، ولم أعرف شيئاً يبرر هذا الاختيار والوضع الأخير بلا خليفة

يكون في ذلك الخير. وإن كان يبدو على الشاشة بوضوح أن بطانة الرجلين ليست من النصحة إذ كثيراً ما صدرت تصريحات للمسؤول الأول لا تدل على خبرةٍ في القيادة ومعرفة في السياسة، وأمور يُحبّ ويفضل سترها، وإذا كان أغلبها يدل على إيمانٍ وطيبٍ إلا أن بعضها يعطي خطأً في السياسة ليس صحيحاً، وبعيداً عن الوعي الإسلامي والفكر الإيماني، وأكثر هذا ما كان في السياسة وهو الذي كان يمسّ قضية فلسطين، ولنمرّ سريعاً على بعضها: أجاب المرشد العام للإخوان المسلمين على سؤالٍ وجّهته إليه مجلة المجتمع الكويتية ضمن أسئلةٍ كثيرةٍ: هل يؤيّد الإخوان إقامة حكومةٍ فلسطينيةٍ في المنفى، أم أن الأمر لن يضيف جديداً؟ فقال: إن أمر تكوين حكومةٍ فلسطينيةٍ في المنفى هو من شأن الإخوة الفلسطينيين أنفسهم فهم أدرى الناس بحقيقة أمورهم، ونحن نؤيد كل خطوةٍ سليمةٍ وصادقةٍ تُعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني الكريم[1].

ولننظر إلى بعض الفقرات من الرسالة التي وجهها المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر حامد أبو النصر إلى الرئيس المصري حسني مبارك: فهذا يقتضينا الواجب الديني والوطني أن نتقدم لسيادتكم ببعض المقترحات رجاء أن تجدوا فيها ما ينفع الأمة في حاضرها ومستقبلها.

أولاً: عدم الدخول في أي تحالفٍ عسكريٍ تحت أي اسم[2]، وعدم منح تسهيلات عسكرية لأية دولةٍ من الدول[3] لما لذلك من أخطار ماحقة لا تخفى على سيادتكم.

---

(1) مجلة المجتمع
الواقع أن قضية فلسطين قضية إسلامية، وإقامة حكومة لهم تهم المسلمين جميعاً وليست من شأن الفلسطينيين وحدهم، وخاصة إذا علمنا أن الذي يتكلم باسم الفلسطينيين هي منظمة التحرير وهي تنطلق من منطلقات علمانية، وليست من منطلقات [illegible] لا يمكن أن نترك لها حرية التصرف، ونسكت إن كانت هناك ضرورات للكلام.

(2) أحتى لو كان التحالف إسلامياً ضد عدو الله؟

(3) أحتى لو كانت دولة إسلامية تبغي مداهمة يهود؟

ثانياً: عدم التورط في أي حربٍ إقليميةٍ عربيةٍ أو غير عربيةٍ[1]، فمن الميسور أن تبدأ الحرب ولكن من العسير انتهاءها وحسبنا تجربة اليمن في الماضي، والعراق حالياً[2].

وجاء في الرسالة نفسها في فقرة السياسة الداخلية: أما في مجال السياسة الداخلية فأود أن أعرض على سيادتكم بعض الحقائق:

أولاً: إن مصر هي زعيمة العالم الإسلامي وحاميته على مدى القرون، ومنارته عبر الأجيال بها يهتدون، ومنها يستمدون. وفي أزهرها الشريف يتعلمون أسمى المعارف وأرقى العلوم، وإن المصريين القدماء كانوا يؤمنون بالدين ويقدسون شعائره، وقامت حضارتهم القديمة منذ أكثر من سبعة آلاف عام مضى[3]، ثم أصبح المصريون في تاريخهم الحديث حماة الأمة الإسلامية والخلافة الإسلامية ومهبط آل بيت رسول الله، ﷺ. إن الصحوة الإسلامية التي تشهدها مصر الآن ليست نتوءاً بل هي تعبير صادق من صميم وجدانها أدركت هذا يا سيادة الرئيس منذ أكثر من خمسين عاماً مضت.

ويقول في الرسالة نفسها في مجال التعليم:

١ - إصلاح التعليم: فينبغي أن يتوحد التعليم في مصر حتى تتقارب ثقافات أبناء الوطن الواحد، ولا بد أن يكون التعليم في مستوى عالمي، يحفظ للأجيال المصرية قدراً من العلم لا يقلّ بحال عن أندادهم في الدول الأخرى، ولا بد أن يكون التعليم تعليماً قومياً[4]، لا يضيع معه تراث

(١) هل لو كانت ضد اليهود، أو دعم دولة إسلامية تعرضت لغزو اليهود؟

(٢) مجلة الشعب العدد ٣٧٦ الثلاثاء ١٨ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ (١٧ شباط ١٩٨٧م).

(٣) هل يقول أكثر من هذا أكثر دعاة القومية المصرية تطرفاً؟

(٤) هل يقول دعاة العصبية القومية بأكثر من هذا؟

الواقع أن الرسالة مطلوب بحثها، واجب الإكثار منها، مفروض النصح للمسؤولين، غير أنها جاءت بفكر امتزجت فيه الفكرة الإسلامية بالدعوة القومية الأمر الذي يدلّ =

الوطن وتاريخ الأمة، ولا تطغى عليه الثقافات الأجنبية كل هذا مع الحرص التام على تدريس المواد الدينية في كافة مراحل التعليم، كل بما يناسبها، بالقدر الذي ينبغي على كل مسلمٍ ومسلمةٍ أن يعلمه من أمور دينه، كما ينبغي العناية بالتربية والسلوك والعمل حتى ينشأ النشْ على مبادىء الأخلاق الفاضلة الكريمة.

ويبدو أن السياسة العامة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين قد أخذت تتجه للسير في طريقٍ لا تُرفض غالباً إذ يمكنها أن تخضع للعبة الدولية وتتحرك ضمن أطرها العامة دون معرفةٍ من القواعد التي تتحرك إيمانياً فقط ولا من شخصية المرشد العام الطيب.

إن طريقة اختيار المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر بأن يكون أكبر أعضاء مكتب الإرشاد في الماضي سناً لطريقة غريبة جداً، إذ لا تهتم بالكفاءة على القيادة ولا بأمرٍ آخر، وكأن القصد منها إيجاد شخص لا يستطيع الإشراف على مؤسسات الجماعة كاملة كي يتمكن أفراد من العمل باسمه من خلفه. وإنها لطريقة لا تختلف عن طريقة قانون الانتخابات المصري الذي يحرص على إبقاء الحزب الحاكم في السلطة وأخذ أصوات الأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على نسبةٍ معينةٍ إليه.

ولما كان قانون الانتخابات المصري لا يسمح للجماعات التي تحمل صفة دين معين دخول الانتخابات والوصول إلى المجلس النيابي، وكان الإخوان يرغبون في دخول المجلس النيابي، لذا فقد تحالف الإخوان مع حزب الوفد ودخلوا الانتخابات تحت مظلته وشعاره. وفي الدورة الانتخابية التالية تحالفوا مع حزب الأحرار بل انضم بعض أفرادهم إليه، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على عدم التميّز الإسلامي الصحيح، وعدم السعي وراء هذا التميّز.

= على سطحية، وعدم وضوح في الرؤية، وعدم وجود نصحة من الإخوة الأحبة، إلا تعرض أمثال هذه الرسالة على غيره؟، وأظن أن الهدف إظهار المرونة وعدم التميز لقبول فكر الجماعة داخلياً وخارجياً.

وعندما قامت الثورة في إيران كان هناك تعاطفاً من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين نحوها بل إن بعض التنظيمات فيه مثل لبنان، وسوريا قد اندفعوا خلفها وكانوا المنافحين عنها من غير نظر صحيح إلى موضوع العقيدة، ثم لم يلبث التنظيم السوري أن تحالف مع العراق وبدأ حملة شعواء عليها، وهذه تنظيمات ضمن التنظيم الدولي الذي يتبع تنظيم مصر وإن لم يتغير الوضع إلى هذه الدرجة في مصر. لذا فإن وزير الداخلية المصري زكي بدر يزعم ويتهم الإخوان أنهم أتباع إيران كذباً وزوراً، ويريد الهجوم عليهم وتشبيه فكرتهم بحركة الخميني بعد أن ظهر أنها ليست إسلامية وإنما عصبية متعصبة لمذهب بعيد عن الإسلام، أنها دموية متطرفة.

هذه السلوكيات فتتت الحركة الإسلامية الواحدة في مصر وجعلتها جماعات وإن لم يكن بينها صراعات صارخة إلا أنها قائمة، وسهل على من يريد الوقوف في وجهها بعد أن كان صعباً إذ كانت كلها من قبل وراء حركة الإخوان المسلمين.

بعد إعدام سيد قطب ـ رحمه الله ـ نشأت جماعة فهمت أن المفاصلة مع المجتمع الجاهلي مفاصلة تامة وليست مفاصلة شعورية، لذا فقد كفّرت هذا المجتمع، وانفردت برأيها وتصرفها وعُرفت باسم جماعة الهجرة والتكفير وبرزت مدةً ثم قلّ شأنها، وعُرف زعيمها مصطفى شكري.

وفي عام ١٤٠٦هـ لما عادت جماعة الإخوان المسلمين إلى النشاط رأى شباب عدم الانضواء تحت لوائها فالقيادة غير معروفة ولا يوثق بمجهول، ولما ظهر المرشد العام عمر التلمساني ظهر لهم أنه يستغلّ ولا يشرف تماماً على كافة مؤسسات التنظيم وأن آخرين يتحركون من خلفه ليسوا نصحة له ولا للدعوة، لذا فإن هؤلاء الشباب رفضوا الانضواء تحت جناح الإخوان وعملوا دون تنظيم ثم لم يلبثوا أن أطلقوا على أنفسهم اسم الجماعات الإسلامية «تنظيم الجهاد» وبرز منهم عمر عبد الرحمن كرأس لهم ـ هكذا

يظنّ ـ وقد كثر أفراد هذه الجماعة حتى فاقوا حركة الإخوان أو يزاحمهم أو هكذا يتصوّر المراقبون.

وأصبح تجمّع خاص بالحركة السلفية أيضاً، وقد برز في الإسكندرية الطبيب محمد إسماعيل، وفي القاهرة أسامة عبد العظيم وهو أحد الأساتذة في جامعة الأزهر.

وهناك جماعة أنصار السنة التي يُشرف عليها محمد حامد الفقي والجمعية الشرعية التي يتعهدها عبد اللطيف المشتهري، وجمعية الشبان المسلمين و...

كما أن هناك عدداً من العلماء الذين يرون رأي أصحاب السلطة ويتحركون بتوجيههم في سبيل مراكزهم وبعض المغانم التي يأملون بها، وهؤلاء أكثر ما يُضايق الشباب.

أما صراعات الأحزاب في هذه المرحلة فتكاد تكون ضعيفة لأنها تنصبّ بين الفئات المعارضة كلها وبين الحزب الحاكم الذي بيد السلطة ويملك الأغلبية وهذا ما يجعل المعارضة لا وزن لها، وخاصة أن قانون الانتخابات المصري يبقي الوضع على حاله الراهنة. وتتمثّل المعارضة في حزب الوفد الذي يرأسه فؤاد سراج الدين، وحزب الأحرار الذي يرأسه مصطفى كامل مراد، ويعمل الإخوان ضمنه ولهم عدد من النواب من المجلس النيابي، وحزب العمل الذي يرأسه إبراهيم شكري، وإن برز مجاهد أحمد الذي يُنافس إبراهيم شكري على زعامة الحزب، وحزب التجمع الذي يرأسه خالد محي الدين، وهناك حزب الأمة برئاسة أحمد الصباحي.

ولكن الحزب الحاكم لا يبالي بهذه المعارضة الحزبية وإنما يحسب حساباً للتجمعات الشعبية التي تتمثّل بالدرجة الأولى في التيار الإسلامي الذي يبرز في الجماعات التي تحدثنا عنها وفي مقدمتها الإخوان المسلمون، ثم أخذت

تظهر تجمعات ضعيفة تتمثل في الشيوعيين والناصريين ولكن لا يُؤبه بها أمام التيار الإسلامي لقلة أتباعها.

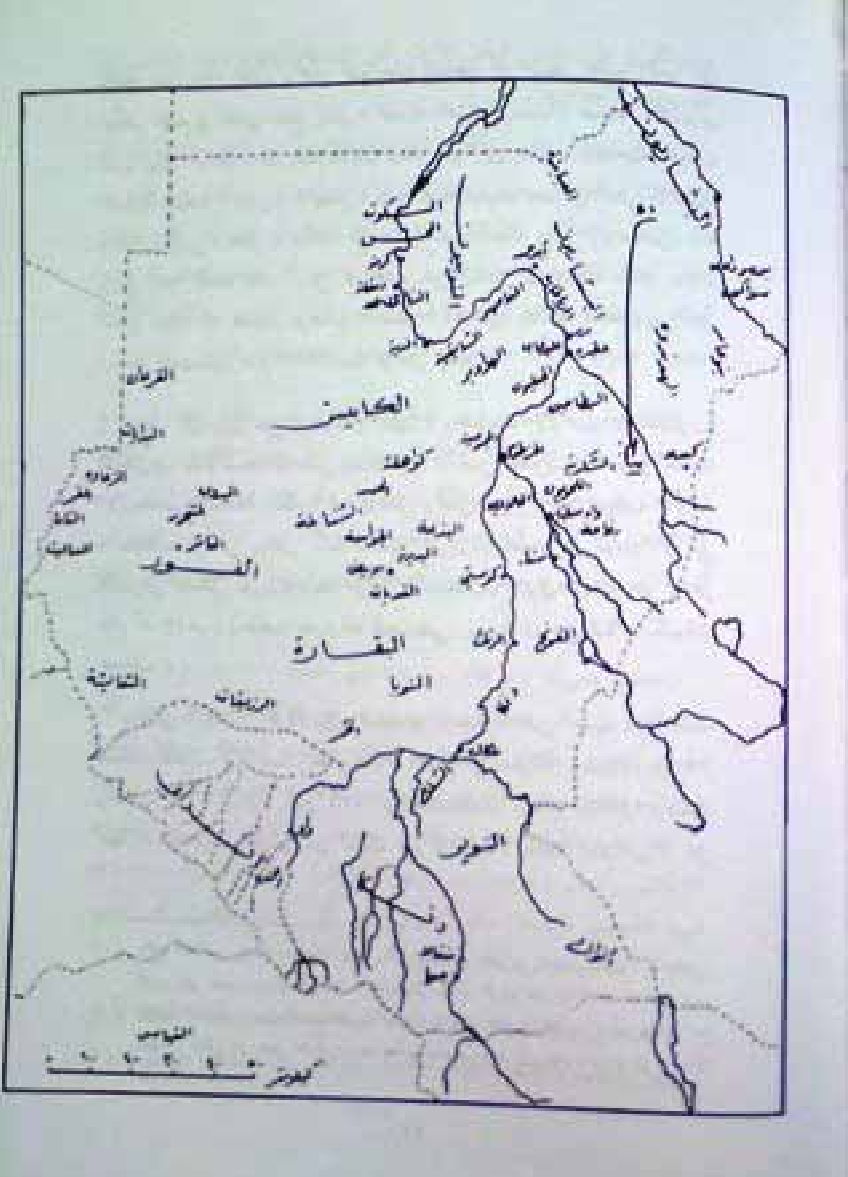
ويبدو أن هذه الحرية الدستورية المزعومة القائمة في مصر ستتحول إلى استبداد عسكري يفوقه استبدادية الحزب القائم بكثير وهذا ما يشير إليه خطّ مجريات الأحداث.

المراجع

- الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، يونان لبيب رزق، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - أيار ١٩٧٧م.
- الإخوان المسلمون رؤية من الداخل، محمود عبد الحليم.
- أسرار مجلس الوزراء، كامل مرسي، المكتب المصري الحديث، القاهرة - الإسكندرية.
- أصول الحكم - تاريخ مصر بالوثائق، محسن محمد، دار المعارف - القاهرة.
- البناء السياسي، إشراف: محمد فتح الله الخطيب، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- الثائر الصامت، عبد العزيز علي، دار المعارف - القاهرة.
- ثورة يوليو الأمريكية، محمد جلال كشك، الزهراء للإعلام العربي.
- دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠ - ١٩٥٢م، صبري أبو المجد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- موسوعة التاريخ الإسلامي، أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٨٨م.

الباب الثاني

السودان



لمحة تاريخية

من احتلال إنكلترا للسودان حتى إلغاء الخلافة

احتلّ محمد علي باشا والي مصر عام ١٢٣٦هـ منطقة وادي النيل في السودان الشمالي وبقي حكم هذا الجزء لأسرته من بعده، وفي عام ١٢٨٧هـ عين إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي ضابطاً إنكليزياً يهودياً هو «صموئيل بيكر» على السودان، وأعطاه رتبة فريق، وعهد إليه بفتح جنوبي السودان بما في ذلك ما يُسمّى اليوم «أوغندا»، فعمل بيكر لمصلحة بني جنسه وأهل عقيدته، ولما انتهت مدة عقده اختار إسماعيل ضابطاً إنكليزياً آخر هو «غوردن»، وقد جاء هذا أيضاً إلى المنطقة لخدمة المصالح البريطانية، وعمل في أوغندا للوقوف في وجه الإسلام، وبذل جهده لاعتناق الوثنيين النصرانية، وعندما انتهى عقده كافأه اسماعيل فعيّنه حاكماً عاماً للسودان فعمل على بثّ الفوضى، وإثارة الاضطرابات، والإساءة إلى زعماء القبائل في المنطقة كي يشعر أهل البلاد بفساد الحكم المصري، ويطلبوا الانضواء تحت ظل السيطرة الإنكليزية، كما أخذ يُفرّق بين المصريين والسودانيين، وبين شمالي السودان وجنوبيه، وهذا ما حرّك مشاعر السكان، وقامت الثورة المهدية عام ١٢٩٩هـ، ونجحت في السيطرة على المنطقة.

أما المنطقة الغربية من السودان «دارفور» فكانت تحت حكم أسرة الفور، وقد تمكّن الزبير باشا من دخول المنطقة، وأنهى حكم آخر ملوكها

وقتله عام ١٢٩٢هـ، وأعلن ضمّ هذه المناطق التي سيطر عليها كلها إلى الحكم المصري الذي يتبع بدوره الدولة العثمانية اسمياً، فمنحه الخديوي لقب باشا[(١)]، ثم ترك ابنه سليمان وسار هو إلى مصر، وجاءت القوات المصرية بقيادة «جسي» الايطالي، فاستسلم له سليمان بعد أن أُعطي الأمان، ولكن «جسي» غدر به وقتله مع سبعمائةٍ من رجاله رمياً بالرصاص. أما رابح أحد قادته فقد انتقل مع ألفين من أتباعه إلى منطقة تشاد حيث أسّس دولةً له هناك. وحكم المنطقة «سلاطين باشا» النمساوي الذي استسلم للمهديين عام ١٣٠٢هـ، وأعلن إسلامه.

سيطر المهديون على السودان كلها، وجاءت الأوامر الإنكليزية للمصريين بالانسحاب من السودان، وأحس المصريون خطر هذا الانسحاب ومصلحة انكلترا فيه فرفض رئيس الوزارة محمد شريف الأوامر واستقال، ورفض رياض باشا تشكيل الوزارة، فعهد إلى نوبار الأرمني النصراني فشكل الوزارة ونفذ أوامر الانسحاب، وتوفي المهدي في أواخر عام ١٣٠٣هـ، وخلفه عبد الله التعايشي، وجاءت على البلاد سنوات عجاف.

وتنوي انكلترا العودة إلى السودان واحتلالها من جديد، وأخذت تستعدّ لذلك. وهُزمت إيطاليا أمام الحبشة في معركة «عدوة» في ١٧ رمضان ١٣١٣هـ (١ آذار ١٨٩٦م) فاستنجدت ايطاليا بانكلترا وطلبت منها أن يتحرك الجيش من الشمال من «حلفا» باتجاه السودان أو من

---

(١) وقع الخلاف بين الزبير باشا وبين حاكم السودان المصري إسماعيل أيوب، فاستدعي الزبير إلى مصر، وترك دارفور لابنه سليمان، وسُيّر الزبير عام ١٢٩٤هـ لقتال الروس بجانب العثمانيين، ولما انتهت الحرب عام ١٣٠٣هـ عاد إلى مصر، واتهم بالتآمر مع المهديين فنفي إلى جبل طارق، وبعد عامين ونصف رجع إلى مصر، وتوفي في السودان عام ١٣٢٣هـ.

«سواكن» على ساحل البحر الأحمر نحو الداخل ليحول دون التفاهم بين المهديين والأحباش.

وتشكّل جيش مصري تحت قياداتٍ إنكليزية من أجل إعادة احتلال السودان، وتجمّع في حلفا، وصدرت الأوامر للجيش بالتقدم نحو السودان من المندوب السامي الإنكليزي دون علم الحكومة المصرية، فلما علمت بالخبر أبدى الخديوي غضبه لعدم استشارته غير أنه اضطر للخضوع للأمر الواقع، وإظهار الرضا بما تم إذ ليس له من الأمر شيء، وطلبت الحكومة المصرية نصف مليون جنيه من الاحتياطي العام لهذا الغرض.

قاد الجيش «كتشنر» وهو ضابط إنكليزي من سلاح الهندسة، وبلغ عدد أفراد هذه القوة عشرة آلاف مُقاتلٍ بالاستعداد الكامل، وتجمعت القطعات في الجنوب في منطقة «حلفا»، وفي ١٩ ذي القعدة من عام ١٣١٣هـ (١ أيار ١٨٩٦م) أعطيت له الأوامر بالتقدم في أرض السودان، وفي اليوم نفسه حدث اصطدام بين دوريةٍ من هذا الجيش وقوةٍ من الأنصار.

وحدثت معركة «فركة» يوم ٢٦ ذي الحجة ١٣١٣هـ (٧ حزيران ١٨٩٦م) ولم يكن عدد السودانيين ليزيد على ثلاثة آلاف على حين كان الجيش المصري بكامله وهو عشرة آلاف، فكانت النتيجة أن قُتل ثمانمائةٍ من السودانيين بينهم قائدهم «حمودة»، وجُرح خمسمائةٍ، وأُسر ستمائةٍ، وتراجع بقية الجيش نحو «دنقلة». وجرت الصلات سرية بين الضباط الإنكليز وأعيان «كردفان»، وزعيم الكبابيش، وعبد الله ولد سعد زعيم قبيلة الجعليين لإعادة الحكم المصري. غير أن الجيش المصري قد أُصيب بكارثة انتشار مرض الكوليرا بين أفراده.

وجد أمير دنقلة ولد بشارة أنه لا يستطيع الصمود أمام الغزاة فأخلى مدينته ودخلها «كتشنر» دون مُقاومةٍ، ووصل إلى مدينة «مروي». وعند

الإنكليز خطاً حديدياً على جناح السرعة بين «حلفا» و «أبو حمد»، وحاولت قوة مهدية المقاومة في «أبو حمد» غير أنها قد هُزمت أمام قوة السلاح رغم ما قدمت من تضحيةٍ، وكذلك فقد انسحب أمير «بربر» إلى أم درمان.

وجاءت قوة من الجيش المصري من «سواكن» على البحر الأحمر، وتقدمت نحو الداخل، وأخذت مدينة «كسلا» من أيدي الإيطاليين وذلك في ٢٦ رجب عام ١٣١٥هـ (٢٠ كانون الأول ١٨٩٧م). وانتصر «كتشنر» على قائد الجيش السوداني «محمود» في بلدة «النخيلة» على نهر عطبرة في ١٥ ذي القعدة ١٣١٥هـ (٦ نيسان ١٨٩٨م).

وتقدم الإنكليز بجنودهم المصريين نحو الجنوب وجرت معركة «كرري» في منتصف الطريق بين «شندي» و «أم درمان» يوم ١٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ (٢ أيلول ١٨٩٨م) وقتل في هذه المعركة عشرة آلاف من الأنصار من بينهم يعقوب أخو الخليفة عبد الله التعايشي ومحمد بن المهدي، وانتقل عبد الله التعايشي إلى إقليم «كردفان».

ودخل «كتشنر» الخرطوم ورفع عليها العلمان المصري والإنكليزي. وتمّ التفاهم مع الفرنسيين في «فاشودة».

وفي ٨ رمضان ١٣١٦هـ (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م) تمّ التوقيع على الحكم الثنائي للسودان وذلك بين «كرومر» المندوب السامي الإنكليزي في مصر، ووزير خارجية مصر بطرس غالي. وقد جاءت هذه الاتفاقية كما يأتي:

اتفاقية

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وجناب حكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة فخامة الحضرة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي تمت بالاتحاد حكومتي

جلالة ملكة الإنكليز والجناب العالي الخديوي، وحيث قد أصبح من الضرورة وضع نظامٍ خاصٍ لإدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة، وسنّ القوانين اللازمة لها لمراعاة ما هو عليه من الأهمية الكبرى لتلك الأقاليم من التخلف وعدم الاستقرار على وضعٍ حتى الآن، وما يلزم لكل جهةٍ من الاحتياجات المختلفة، وبمقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتّب على ما لها من حقّ الفتح فإن من حقها أن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره، وفي تنفيذه، وتوسيع نطاقه في المستقبل، وقد تبيّن أنه من الأفضل إلحاق «وادي حلفا» و«سواكن» إدارياً بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها، ولذلك فقد تمّ الاتفاق والاقرار بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

المادة الأولى: يُطلق لفظ السودان في هذه الاتفاقية على جميع الأراضي الواقعة جنوب خط العرض ٢٢ شمالاً، وهي:

أ ـ الأراضي التي لم تُخلها قطّ الجنود المصرية منذ عام ١٨٨٢م (١٢٩٩هـ).

ب ـ الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفقدتها موقتاً، ثم أعادت دخولها حكومة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

د ـ الأراضي التي قد تدخلها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن وإلى المستقبل.

المادة الثانية: يُرفع العلمان البريطاني والمصري في البر والبحر في جميع أنحاء السودان عدا مدينة «سواكن» فلا يرفع فيها إلا العلم المصري. (ثم ألحقت «سواكن» بإدارة السودان في اتفاقية خاصة في ربيع الأول ١٣١٧هـ (تموز ١٨٩٩م).

المادة الثالثة: تُفوّض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى

موظف واحد يُلقب حاكم عموم السودان، ويتم تعيينه بأمر سامٍ من الخديوي بناء على ترشيح من حكومة جلالة الملكة، ولا يُفصل من وظيفته إلا بأمرٍ سامٍ من الخديوي يصدر بموافقة الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة: إن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به، والتي من شأنها تحسين الإدارة في السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وما تؤول إليه والتصرّف فيها يجوز سنّها أو تحريرها أو نسخها من وقتٍ إلى آخر بمنشورٍ من الحاكم العام. وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء مُعيّنٍ منه، ويجوز أن يترتّب عليها صراحة أو ضمناً تبديل أو نسخ أي قانونٍ أو لائحةٍ من القوانين واللوائح المعمول بها.

المادة الخامسة: لا يسري على السودان أو على أي جزء منه شيءٌ ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن وما بعد إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالصورة السابق بيانها.

المادة السادسة: المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي يتم بموجبها التصريح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرّية التجارة أو السكن بالسودان أو الملكية ضمن حدوده لا يشمل تخصيص دولةٍ مُعيّنةٍ أو عدة دولٍ.

المادة السابعة: لا تُدفع رسوم على البضائع الواردة من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز دفع رسوم على البضائع العادية القادمة من غير الأراضي المصرية. وإذا ما وردت تلك البضائع عن طريق «سواكن» أو أي ميناءٍ آخر من موانئ البحر الأحمر فلا يجوز أن تزيد الرسوم على القيمة التي تدفع على ما يُماثلها من البضائع الواردة إلى مصر من الخارج. وتُقرّر رسوم على البضائع التي تُصدّرها السودان حسب ما

يُقدّره الحاكم العام من وقتٍ إلى آخر بالمنشورات التي يُصدرها بهذا الشأن.

المادة الثامنة: لا تمتدّ سلطة المحاكم المختلطة على أية جهةٍ من جهات السودان ولا يُعترف بها فيه بوجهٍ من الوجوه فيما عدا مدينة «سواكن». (أصبح الأمر نافذاً على مدينة سواكن) بعد اتفاقية ربيع الأول ١٣١٧هـ (تموز ١٨٩٩م).

المادة التاسعة: تُطبّق في السودان بكل أراضيه (عدا سواكن) الأحكام العرفية وتبقى سارية المفعول حتى يتم خلاف ذلك بمنشورٍ من الحاكم العام.

المادة العاشرة: لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري مراكز بالسودان، ولا يُسمح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة: يُمنع منعاً مُطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو أخذه منها، وسيصدر منشور بالإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذا الأمر.

المادة الثانية عشرة: اتفقت الحكومتان على وجوب محافظتهما على تنفيذ معاهدة «بروكسل» المبرمة بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٣٠٧هـ (٢ تموز ١٨٩٠م) فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية، والذخائر الحربية، والخمور وبيعها أو تصنيعها.

القاهرة ٨ رمضان ١٣١٦هـ (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م).

التوقيع: كرومر. بطرس غالي.

والواقع أن المعتمد البريطاني في مصر يُشرف على أوضاع السودان بشكلٍ غير مباشرٍ وخاصة أيام المعتمد كرومر. وكان المعتمد البريطاني كرومر يرى أن تكون السودان لانكلترا رغم أن الجندي المصري والخزينة المصرية تحمّلا العبء الكبير، ولكنه يرى أن كفاءة الجندي المصري القتالية

لولا التدريب الإنكليزي لم تكن موجودة. وأن المالية المصرية إن كانت قد تمت فإنما هو بفضل الإنكليز. وأن وجود بريطانيا في السودان يُنهي السيادة العثمانية الاسمية. ولكن ربط السودان بانكلترا يثير إشكالاتٍ دوليةً وخاصةً من قبل فرنسا لذلك فمن الأفضل تغطية وجود بريطانيا في السودان بإدخال مصر شريكاً لبريطانيا في الحكم للسودان، ومصر لا تتحرك إلا برأي الإنكليز وهم أصحاب السيادة الرسمية في مصر. ولو ضُمَّت السودان إلى مصر فإن السيادة العثمانية الاسمية هي المعترف عليها في مصر دولياً ولو كان ذلك نظرياً، والعلم عثماني، والنقد المتداول عثماني، والحكومة الشرعية هي حكومة الخديوي، ويُعيَّن الخديوي بمرسوم من السلطان، وإن كانت السلطة الفعلية بيد المعتمد السامي البريطاني. لذا فإن أفضل وسيلة لحكم السودان إنما هو اشتراك مصر وبريطانيا في ذلك، وهو ما أطلق عليه اسم «الحكم الثنائي»، إذ أن ذلك يحول دون الإشكالات الدولية بوجود مصر وفي الوقت نفسه يُنهي السيادة العثمانية بوجود انكلترا. مع أن مصر تحكم رسمياً من قبل بريطانيا.

وعُيِّن «كتشنر» أول حاكمٍ عام للسودان مع احتفاظه بمنصبه في الجيش المصري.

كان الخليفة عبد الله التعايشي قد انتقل بعد معركة «كرري» إلى إقليم كردفان، فأقام مدة في «أم ركبة» غرب «كوستي»، ثم اتصل بقائد حامية «الأبيض» الختيم موسى، ورحل إلى ديار قبيلة «الجوامعة»، واستقرّ في «الغبشة»، واتصل بقائد حامية «القضارف» أحمد فضيل.

حاول عبد الله التعايشي السير إلى جبال النوبة حيث يمكنه الاعتصام فيها لوعورة مسالكها، ولكنه وجد مُقاومةً عنيفةً فسار إلى «قدير» دار الهجرة الأولى للمهدي، واستقرّ هناك فأرسل له «كتشنر» حملة مؤلفة من ثمانية آلاف مُقاتل، غير أن الحملة لم تواصل السير إذ بلغها أن عبد الله التعايشي قد سار إلى «أم درمان» لأخذها من يد السلطات الإنكليزية.

فخرج إليه «وينغت» في جيشٍ لصدِّه عن العاصمة أم درمان فالتقى الطرفان في «أم دويكرات» صباح يوم ٢١ رجب ١٣١٧هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٨٩٩م)، فانتصر الإنكليز وقُتل التعايشي وأصحابه في المعركة.

بقي الجيش المصري حامياً للوضع في السودان دون أن يكون جيشاً خاصاً بالسودان، مع وجود قوةٍ رمزيةٍ إنكليزيةٍ لحفظ الذخيرة والأسلحة.

وكان للحاكم العام ـ كما نصّت الاتفاقية ـ سلطات واسعة ولكن عن طريق المعتمد الإنكليزي في مصر، وكان كرومر في بداية الأمر هو المعتمد البريطاني فهو صاحب الكلمة المسموعة والرأي المطاع، وربما أكثر من أي معتمدٍ آخر جاء بعده.

عيّن الحاكم العام في السودان «كتشنر» مُعاونيه من العسكريين في الإدارة المركزية، وكانت جميع الرواتب من الخزينة المصرية لأنهم ضباطاً بالأصل في الجيش المصري.

واضطرت انكلترا إلى سحب «كتشنر» من السودان ونقله مع عددٍ آخر من الضباط الإنكليز الذين يعملون في الجيش المصري إلى جنوبي إفريقية لزجّهم في حرب (البوير) التي كانت مُشتعلةً هناك. وسرت شائعة في الجيش وهي نقل عددٍ من الفصائل السودانية التي تعمل في الجيش المصري إلى جنوبي إفريقية، وبدأ العمل على سحب الذخيرة من تلك الفصائل فرفض الجنود تسلم أسلحتهم والذخيرة التي معهم، ففُصل عدد منهم وعوقب آخرون.

وعُيِّن حاكماً عاماً للسودان «رجنلد وينغت» خلفاً لـ «كتشنر» المنقول إلى جنوبي إفريقية، وفي الوقت نفسه كان «رجنلد وينغت» مدير شؤون الضباط في الجيش المصري كما كان سلفه «كتشنر». واضطر الحاكم الجديد أن يُعيِّن في الإدارة المركزية عدداً من الموظفين المدنيين ليحلّوا محلّ أولئك الضباط الإنكليز الذين نُقلوا إلى جنوبي إفريقية.

الحركات:

إن العاطفة الدينية قوية في السودان، واستطاعت الحركة المهدية أن تزيدها رسوخاً، غير أن الجهل يُخيم على الأوساط الشعبية على نطاق واسع الأمر الذي يجعلهم يتأثرون بكل من يُنادي بالإسلام سواء أكان عن علم وبيّنة وحكمة أم عن هوىً واستغلال، ولم يعدم وقت من الأوقات جهلة يريدون الإفادة من عاطفة الناس فيدعون دعاوى باطلة. لذا كان بين الحركات من ادّعى أمراً من الأمور كذباً ودجلاً.

في ١٣٣١هـ سار الشريف محمد الأمين من مهاجري الغرب لأداء فريضة الحج ورجع يحمل وثيقة تُثبت أنه من آل البيت وتدعو القبائل السودانية إلى مُناصرته، فسيّر إليه «ماهون» مدير كردفان حملة قضت عليه قبل أن يقوى أمره.

وفي عام ١٣٣٢ هـ ادّعى رجل في «سنجة» أنه نبي الله عيسى، عاد إلى الأرض ليُصلحها ويُقيم حكم الله فيها.

وفي عام ١٣٣٤هـ ثار مدير مركز «أبو رقاس» ولكن الحكم عاجله وقضى عليه.

وفي عام ١٣٣٥هـ ادّعى رجل آخر في القضارف أنه النبي المنتظر عيسى عليه السلام، ولكن أمره لم يتوسّع.

وفي عام ١٣٣٦هـ أعلن العصيان أحد رجال قبيلة الحلاويين، ويدعى «عبد القادر ولد حبوبة»، وقد كان مع الأنصار، ورافق الحملة التي انطلقت لغزو مصر بإمرة عبد الرحمن النجومي وأسر، ولكن قُضي عليه وأُعدم مع أتباعه.

وقامت ثورة في جبال النوبة، واستطاعت الحكومة القضاء عليها في شهر صفر من عام ١٣٣٦هـ (كانون الأول ١٩١٧م).

حركة علي دينار:

كانت أسرة «سولونغ» تحكم منطقة دارفور حتى عام ١٢٩٣هـ حيث استطاع الزبير باشا أن يدخلها وأن يقتل آخر الملوك فيها وهو إبراهيم، وأعلن الزبير تبعية دارفور للدولة العثمانية مع بقائه حاكماً عليها باسم العثمانيين، ثم استُدعي إلى مصر بعد أن وقع خلاف بينه وبين إسماعيل أيوب حاكم السودان من قبل مصر، فسار إلى القاهرة وترك ابنه سليمان مكانه، وفي مصر اعتقل الزبير ونفي إلى جبل طارق حيث قضى هناك عامين ونصف العام، وأعيد إلى مصر حيث بقي فيها حتى أيامه الأخيرة، ثم رجع إلى السودان، ومات فيها عام ١٣٣٣هـ، ودُفن بقرية (الجيلي) مسقط رأسه في محافظة الخرطوم على الضفة الشرقية لنهر النيل.

أما سليمان بن الزبير الذي حكم مكان أبيه عندما استُدعي إلى مصر فقد أرسلت له حملة عام ١٢٩٧هـ بإمرة (جسي) الإيطالي، وطُلب منه الاستسلام بعد إعطائه الأمان، وإرسال النصح له من أبيه بالتسليم، فلما أصبح بيد (جسي) أمر بقتله رمياً بالرصاص مع ٧٠٠ رجل من أتباعه، وهكذا انتهت أسرة الزبير أيضاً من دارفور.

حكم دارفور سلاطين باشا الذي استسلم لجيش المهديين، وأعلن إسلامه، غير أن عبدالله التعايشي حاكم السودان بعد المهدي والذي حل اسم خليفة قد استقدم إليه زعماء دارفور، ومنهم سلاطين باشا، ومنهم علي دينار بن زكريا من أسرة «سولونغ» التي كانت تحكم دارفور قبل مجيء الزبير إليها، وبقي هؤلاء على باب عبدالله التعايشي حتى معركة «كرري».

فرّ سلاطين باشا من بيت عبدالله التعايشي ووصل إلى مصر، وجاء في جيش «كتشنر» لدخول السودان.

وقبيل معركة «النخيلة» على نهر عطبرة في ١٥ ذي القعدة عام

١٣١٥هـ (٦ نيسان ١٨٩٨م) هرب من جيش المهديين إبراهيم علي الذي يمتّ إلى أسرة «سولونغ» بصلة والتجأ إلى جيش المصريين فأرسله «كتشنر» إلى دارفور لينشر الأمن في ربوعها - على حدّ زعمه - ويتسلّم زمام السلطة المؤقتة إلى أن يفرغ الجيش من مهمته في السيطرة على أرض السودان كله، وبعدها يرى «كتشنر» ما يراه صالحاً لحكم دارفور.

وبعد معركة «كرري» في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣١٦هـ (٢ أيلول ١٨٩٨ م) أو في اليوم السابق لها غادر أم درمان علي دينار بن زكريا بن السلطان محمد الفضل مع مجموعة من أصحابه تقلّ عن عشرة أفراد مُستغلّين فرصة الاضطراب التي سادت أم درمان، واتّجهوا نحو الغرب ناحية دارفور، وكان أثناء طريقه ينضمّ إليه بعض أبناء منطقته فلما وصل إليها إلا ومعه ما يقرب من ألفي رجل. وما حلّ في (الفاشر) حتى سلّمت له السلطات التي كانت تُباشر الحكم نيابةً عن المهديين.

بدأت المنافسة بين علي دينار وإبراهيم علي، وأخبر «كتشنر» بالخبر فطلب منهما التريّث ريثما ينتهي من أمر السودان تماماً، غير أن إبراهيم وجد نفسه دون علي دينار لذلك فقد تنازل له عن الأمر دون تدخل الحكومة.

كانت رغبة حكومة السودان إيجاد سلطنةٍ في دارفور بإمرة علي دينار، حيث تُترك له حكم المنطقة ذاتيًا على أن يطلب المستشارين منها، ويُقيم بجواره معتمد من قبلها، وأبدى علي دينار الموافقة والتزم بدفع ضريبةٍ معلومةٍ سنويًا، ولكنه لم يكن في قرارة نفسه ليرغب أن تتدخل حكومة السودان في شؤونه، لذا بدأ يعمل ضمناً لاستقلاله عنها. وفي الواقع فإن الحكومة قد تركته وشأنه وخاصةً أنه قد وطّد الأمن في منطقته والتي عجزت الحكومة بل ومن قبلها حكومات على توطيد الأمن في جهات دارفور. ولكن زعماء بعض القبائل المجاورة لدارفور بقيت تشنّ الغارات عليها كالبقارة، والرزيقات، والتاما وغيرها. وفي إحدى الغارات التي شنتها

قبيلة الرزيقات سار إليها علي دينار وأخضعها إلا أن زعيمها موسى مادبو) قد التجأ إلى الخرطوم فآوته الحكومة، فأخذ علي دينار يعتب على الحكومة في هذا التصرّف.

كان سلاطين باشا النمساوي قد ارتدّ عن الإسلام الذي أظهره أيام المهديين، وجاء إلى أم درمان ليعيش فيها على باب عبدالله التعايشي ثم فرّ إلى مصر وجاء مع «كتشنر» وارتفعت مكانته ثانيةً، وأصبح ضابط الاتصال بين الحكومة وبين علي دينار وكان في ردّه على خطابات علي دينار يُظهر نوعاً من الاستعلاء عليه، ويرفض علي دينار مثل هذه الأجوبة لسلطان.

بدأت العلاقات تتوتّر بين الحكومة السودانية والسلطان علي دينار، فهي ترى أن شهرته قد وصلت إلى درجةٍ أصبحت تزعجها، وكان يرسل محملاً إلى الحجاز في كل عام كيفية حكام المسلمين، وهي تتأثر من هذا كل التأثر، ويستطيع أن يخضع ما تعجز عنه، وبالمقابل فإنه يرى أنه لا يحصل على حقه ولا يلقى أية مُساعدةٍ فيطلب أسلحةً وذخيرة فلا يُعطى، ويعتدي الفرنسيون من تشاد على دارفور فلا تقوم حكومة السودان بأي ردّ فعلٍ بل تسكت عن هذا كلياً، ويقوم زعيم قبائل الرزيقات بمناهضته وتُؤويه حكومة السودان، ويتعدّى الكبابيش على دارفور فلا تُنصفه الحكومة منهم، وتفرّ قبائل الزيادية من وجهه إلى كردفان فلا تعيدها الحكومة، ويُرسل مندوبًا إلى الحجاز لشراء الذخيرة، فلا يسمح للمندوب بالسفر. وبذا فُقدت الثقة بين الحكومة والسلطان.

اندلعت الحرب العالمية الأولى ودخلت الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا ضدّ الحلفاء الذين هم: انكلترا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا و... وبدأت الشائعات تروّج في كل مكانٍ فأعداء أي طرفٍ يُشيعون الأخبار غير الصحيحة ضدّ الطرف الثاني، ومن هنا كان أعداء الإنكليز في السودان يُروّجون الشائعات ضدّ الحلفاء، ولمصلحة العثمانيين وتجد آذاناً

صافيةً عند المسلمين الذين يتعاطفون مع العثمانيين، وكثرت الشائعات من هذا النوع في دارفور حتى اضطرت الحكومة السودانية أن تخبر السلطان علي دينار أن الأخبار الصحيحة هي ما تنشره جريدة السودان التي تصدر في الخرطوم وما عدا ذلك فهو غير صحيحٍ يجب تكذيبه ومُعاقبة مُروّجيه.

ولما كان السلطان علي دينار مُتديناً فقد كان مُتعاطفاً مع العثمانيين ويقبل الأخبار التي تُشاع ضدّ الحلفاء وأن هزيمتهم أضحت وشيكةً، وقد بعث علي دينار برسالةٍ إلى خليفة المسلمين يُبدي له عواطفه نحو دولة الخلافة، وردّ أنور باشا وزير خارجية الدولة العثمانية على رسالة علي دينار بخطاب مُؤرّخٍ بـ١٩ ربيع الأول ١٣٣٣هـ (٣ شباط ١٩١٥م) يذكر له فيه اعتداء الحلفاء، وفتوى علماء المسلمين بأن الجهاد أصبح فرض عينٍ على المسلمين كافةً، وأنه قد أرسل له جعفر بك في حين أرسل للسنوسي في ليبيا نوري بك (شقيق أنور باشا)، ويروي له أيضاً انتصارات الدولة العثمانية وأصدقائها.

وردّ السلطان علي دينار على خطاب أنور باشا وأعلمه أنه قد قطع علاقته مع الكفار منذ أن اندلعت الحرب العالمية الأولى واعتدى الكفار على خليفة المسلمين وما فعل ذلك إلا غيرةً لدينه.

وصلت أخبار تلك المراسلات إلى الحكومة السودانية، وعرفت أن نيّة السلطان علي دينار إعلان العصيان على حكومة السودان، ورأت أن تبدأ به قبل أن يستعدّ أو يقوم هو بالهجوم، أو تصل إليه مساعدات من العثمانيين. وجهّزت الحكومة حملةً قوامها ثلاثة آلاف مُقاتلٍ أغلبهم من الجنود المصريين وجعلت قيادتها إلى «كلي باشا»، وسارت الحملة إلى دارفور، وفي شمال الفاشر بعشرين كيلومتراً جرت وقعة «برنجية» بين الطرفين، وثبت جيش السلطان غير أنه هُزم في النهاية أمام الأسلحة الآلية وخلّف خمسمائة قتيلٍ في أرض المعركة. وترك السلطان العاصمة وانتقل إلى جبل «مرّة» يتحصّن فيه، فتابعه (هدلستون) بعد أن علم أن أتباع

السلطان قد بدأوا يتخلّون عنه، وقُتل السلطان علي دينار يوم ١١ محرم عام ١٣٣٥هـ (٦ تشرين الثاني ١٩١٦م)، وضُمّت دارفور إلى السودان.

ونُلاحظ من هذه الحركات أن السودانيين لم يستكينوا لحكم الإنكليز ولم يهدأوا، وإذا كانت حركاتهم أو ثوراتهم غير كبيرةٍ ولا مُنظّمةً تنظيماً دقيقاً فإن ذلك يعود لأسبابٍ منها:

١ ـ البساطة التي تغلب على السودانيين، والعاطفة مع الجهل الذي يسود الأمر الذي يجعلهم يسيرون وراء كل ناعقٍ دون المعرفة الجيدة التي يجب أن يتمتع بها، وخاصةً أن تلك المرحلة التي نتحدث عنها كانت تغلب عليها تلك الصفة ليس في السودان فحسب بل في العالم الإسلامي كلّه.

٢ ـ اتساع أرض السودان التي تجعل اتصال الناس بعضهم مع بعض ضعيفاً، وخاصةً إذا علمنا سوء المواصلات في تلك المرحلة، والفقر، والعوامل الطبيعية التي تفصل بين الأقاليم كالصحارى في الشمال.

٣ ـ تغطية الاستعمار الإنكليزي بالحكم المصري، ومصر ترتبط اسميّاً بالدولة العثمانية التي تمثّل الخلافة الإسلامية، فالعلم في مصر عثماني، والنقد المتداول عثماني، والخديوي يُعيّن بأمرٍ من السلطان إذن مصر جزء من دولة الخلافة، والسودان ترتبط بمصر، فالسودان من أراضي الخلافة الإسلامية، وليس وضع الإنكليز، وسيطرتهم، ونفوذهم إلا أمور طارئة تزول بقوة المسلمين. وهذا ما يجعل المتدينين في السودان يحقدون على الإنكليز دون كبير نظرة سوء إلى الحكم لأنه من مصر، ومصر مسلمة، ومن أرض الخلافة الإسلامية وإن كان مغلوب على أمرها في الوضع الراهن، لذا لا يرون ضرورةً قصوى للقيام بالثورات التي قد تعود برد فعلٍ معاكسٍ قد يُؤدي إلى تمكين الإنكليز واتّباع طريقة التحكّم التام والضغط على السكان وزيادة الوطأة عليهم.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى، وأعلنت انكلترا الحماية على مصر،

وإلغاء التبعية الاسمية للدولة العثمانية تغيّر الوضع بالنسبة إلى السودانيين، وتغيّرت نظرتهم إلى الإنكليز إذ غدت نظرة كرهٍ ومقتٍ، فهم مستعمرون صليبيون يريدون إذلال المسلمين ومصّ دمائهم والسيطرة على بلادهم، غير أن ظروف الحرب، وتطبيق الأحكام العرفية قد حالت دون القيام بحركاتٍ اللهم إلا ما كان من حركة علي دينار ـ كما رأينا ـ أو ظهور النيّة عنده للقيام بحركة.

بعد الحرب:

بدأت مقاومة السودانيين للإنكليز بعد الحرب وأخذت طريق التنظيم وإن كان في أول أمره غير دقيق ولكنه يتفق والوسائل المتاحة له آنذاك، وإذا كان بعض شيوخ القبائل وبعض الأعيان تبدو عليهم الملاينة فإن ذلك يعود إلى وجودهم في الواجهة، واضطرارهم إلى التعاون مع المسؤولين في الحكم، والضغط عليهم أحياناً وإجبارهم على اتخاذ بعض المواقف في الأمور الرسمية كالتهنئة بالنصر إثر الحرب، والسفر إلى لندن للسبب ذاته، وفي الوقت نفسه لا ننسى أن لبعضهم مصالح وارتباطات ولا تزال مقدمةً على غيرها، وكما يجب أن نعترف أنهم ليسوا جميعاً على مستوىً من الوعي الإسلامي أو الفكري والسياسي.

نشأت بعد الحرب جمعية «الاتحاد السوداني»، وهي جمعية سرّية لمقاومة الإنكليز عن طريق المنشورات لنشر الوعي وتعبئة المجتمع ضد المتسلطين الصليبيين الدخلاء. وكان أكثر أعضاء هذه الجمعية من خريجي كلية «غوردن»، وقد بعثت هذه الجمعية بعض خريجي الكلية إلى مصر لمتابعة الدراسة.

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

ألغى مصطفى كمال الخلافة يوم ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) بتوجيه من انكلترا التي ارتبط بها الارتباط كله، فتناثرت الدول الإسلامية التي كانت تشعر برابطٍ يجمعها بعضها إلى بعض وإن كان يومها رابط تبدو عليه العاطفة غير أنه ذو جذورٍ راسخةٍ في النفوس، وغدا كل إقليمٍ يتخذ لنفسه مساراً منفصلاً يسير فيه ويريد أن يتطور ضمن حدوده، وتنشأ نتيجة هذه الانفصالية أفكار خاصة غريبة عن عقيدة سكان العالم الإسلامي وربما كانت موجّهةً إليهم من أعدائهم الأوروبيين، ويحدث بسبب ذلك التقوقع.

لم تعد انكلترا ترى ضرورةً لارتباط مصر والسودان بعضها مع بعض ما دامت دول الخلافة قد تناثرت، وأقاليمها قد تجزأت وتبعثرت، وغدت انكلترا تطرح فكرة (السودان للسودانيين)، وتحاول أن تصوّر للسودانيين الماضي وما حدث في ديارهم من آثار المصريين، دخول إسماعيل بن محمد علي وما فعله بالجعليين، الأحداث التي قام بها الإنكليز تنسبها إلى المصريين، المآسي التي تمت والمذابح والجرائم يوم عاد المصريون تحت قياداتٍ إنكليزية إلى السودان إثر القضاء على الحركة المهدية...

كانت مصر ترى أنّ قضية السودان مرتبطة بها الارتباط كلّه بل هي جزء منها على حين يرى الإنكليز أنّ قضية السودان منفصلة كلّ الانفصال

عن مصر، ولا علاقة لمصر بالسودان، ولا يُهمّها منها سوى مياه نهر النيل.

جمعية اللواء الأبيض:

أسّس الملازم علي عبد اللطيف[1] جمعية أسماها «جمعية اللواء الأبيض»، وقد ربطت كفاحها بمصر، وجعلت شعارها علماً رسم عليه نهر النيل من المنبع إلى المصب، وكتب تحته عبارة «إلى الأمام». وقد قامت هذه الجمعية بمظاهراتٍ في عددٍ من المدن السودانية فقُبض على رؤسائها وألقوا في السجن، وقد مات أمين سر الجمعية عبيد حاج الأمين في السجن، وبقي علي عبد اللطيف يُنقل من سجنٍ إلى آخر حتى مات، وقُضي على الجمعية في ذي القعدة من عام ١٣٤٢هـ (حزيران ١٩٢٤م). وكانت مظاهرات هذه الجمعية تأييداً لما يحدث في مصر.

كان الأعضاء في المجلس النيابي المصري ينتقدون الحكومة في سكوتها على ما تتمتع به انكلترا من وضعٍ ممتازٍ في السودان و ليس لمصر شيء من هذا على الرغم من أنها شريكة انكلترا في حكم السودان. كما كان الانتقاد على وضع قيادة الجيش المصري في السودان بأيد الإنكليز الذين لهم وحدهم حقّ القيادة بل حقّ التصرّف. وطالب أعضاء المجلس أيضاً بأن تُعرض ميزانية السودان على المجلس النيابي المصري كما كانت تُعرض على الجمعية التشريعية قبل الحرب فماذا جدّ بعد الحرب؟ وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تردّي الأوضاع والرجوع إلى الخلف. (الواقع كما

(١) ولد علي عبد اللطيف عام ١٣١٠هـ في حلفا، وعمل أبوه جندياً في الجيش المصري، والتحق علي عبد اللطيف بالمدرسة الحربية في الخرطوم وتخرج منها ضابطاً عام ١٣٢٩، وعيّن نائباً لقائد الكتيبة المرابطة في وادي مدني، واختلف مع رئيسه الإنكليزي بسبب التحية، وأحيل إلى الاستيداع، ورجع إلى الخرطوم وكتب مقالاً لجريدة «حضارة السودان» وهي الوحيدة يومذاك، فلم يُنشر المقال، وقُدّم صاحبه للمحكمة، وحكم عليه بسجن سنة، وقد سجن.

ذكرنا أنه قبل الحرب كانت مصر والسودان تتبعان اسمياً الدولة العثمانية ـ وكانت توجد خلافة والآن لا تبعية ولا خلافة ـ).

مظاهرات طلاب المدرسة الحربية:

وفي مطلع عام ١٣٤٢هـ (آب ١٩٢٤م) خرج طلاب المدرسة الحربية في الخرطوم بمظاهراتٍ سياسيةٍ تؤيّد ما يدور في مصر حول السودان، وعدّ الإنكليز هذه المظاهرات تمرّداً وخاصةً أنهم لم ينصاعوا لأوامر رؤسائهم من الضباط الإنكليز وهذا في العرف العسكري عصيان ويُقدّم من يقوم به إلى محكمةٍ عسكريةٍ، وقد أحاط الجيش الإنكليزي بالمدرسة الحربية وقبض على الطلاب فيها، وألقوا في السجن، وفُصل بعضهم. ومع أن الطلاب الذين يتخرّجون من هذه المدرسة يُقسمون على الولاء والطاعة للملك (ملك مصر) ولكن لا أثر لمصر على الجيش أبداً، ولو كان معظم أفراده من مصر بالذات.

مقتل حاكم عام السودان:

عقد اجتماع في لندن برئاسة رئيس الوزراء البريطاني رمزي مكدونالد وحضره المندوب السامي البريطاني في مصر الجنرال «اللنبي»، وحاكم عام السودان «لي ستاك»، واتفقوا فيه على أن تخرج مصر من السودان، وتتشكّل قوة دفاعٍ سودانيةٍ خاصة لا سلطة لمصر عليها ولا تضمّ مصريين.

وأثناء عودة الحاكم العام مرّ من القاهرة، وكان الفدائيون يُفكّرون باغتيال أمين سره فلما جاء هو اتجهت الأنظار نحوه، واغتيل يوم ٢١ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٤م). فأرسلت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى مصر لسحب القوات المصرية من السودان، ودفع ٧٥٠ ألف جنيه كنفقات لقوة الدفاع السودانية التي سوف تنشأ، ومطالب أخرى[1]

(١) يرجع إلى هذا الموضوع في الباب الأول من هذا الكتاب ـ الفصل الأول.

واستقالت بناءً على ذلك وزارة سعد زغلول وشكّل أحمد زيور وزارة جديدة قبلت شروط الإنذار كاملة، وبدأت بتنفيذها.

أخذت السلطات الإنكليزية بإجلاء القوات المصرية غير أن الجنود السودانيين قد تضامنوا مع المصريين وتحركوا لمنع انسحابهم، ويُحاول الحاكم العام للسودان «هدلستون» منعهم فيرفضون ويُصرّون على أن الأوامر إنما هي من (رفعت) الذي اتصل بالملك ليتلقى الأوامر منه لا ليصدرها. وأرسل الملك أمراً بطائرةٍ خاصةٍ. وسرت شائعة أن المدفعية تُقاوم أمر الجلاء، فهبّ الجنود السودانيون وخرجوا بأسلحتهم وذخيرتهم فتصدّت لهم القوات الإنكليزية التي تحتلّ كلية «غوردون»، ومنعتهم من التقدم، فأمر الحاكم العام «هدلستون» بإطلاق النار، ودمّر أكبر مستشفى آنذاك بالخرطوم، ودارت معركة بين السودانيين والقوات الإنكليزية استمرّت سبع ساعاتٍ فقُتل ثلاثة ضباطٍ من الإنكليز وأُصيب سبعة عشر من القوات الإنكليزية، غير أن الذخيرة قد نفدت من الجنود السودانيين فأُلقي القبض عليهم، وقُدّم أربعة ضباطٍ منهم إلى المحكمة فحكم عليهم بالإعدام، ثم خُفّف الحكم إلى خمس عشرة سنة سجناً.

وما انتهى شهر جمادى الأولى من عام ١٣٤٣هـ (كانون الأول ١٩٢٤م) حتى تم سحب الضباط والجنود المصريين، وأُخلي السودان منهم تماماً، ثم تبع ذلك سحب المدرسين وبعض الموظفين الآخرين. واقترح نائب الحاكم العام إنزال العلم المصري من جانب العلم البريطاني في كل أنحاء السودان وإزالة كل صفة قانونية للوجود المصري إذ لا يمكن إنشاء جيش مزدوج الطاعة، لملك مصر وللحاكم العام الإنكليزي، وإن الأسس التي بُني عليها الحكم الثنائي قد أصبحت مزعزعة الأركان.

أشاع الإنكليز أن هذه الحركات التي قامت في السودان ليست إلا من دعاية مصريةٍ، وتوجيهٍ وتمويلٍ مصريين، وتأثّر بهذه الشائعة بعض

السودانيين واعتقدوا أن مصر تريد أن تفرض سيطرتها على هذا الجزء من وادي النيل بينما يجب أن تكون السودان للسودانيين حسب هذا الشعار الذي طرحه الإنكليز، ولم يُطالب هؤلاء السودانيون البسطاء الإنكليز باستلام أهل البلاد للحكم وإحلالهم محل المصريين على أقلّ تقدير، أو تدريب المواطنين على استلام المناصب الإدارية وإنما اكتفوا بالدعاية الإنكليزية وقد كان لهذا الفريق السوداني من الناس التأييد الكامل من المستعمر وتقديمه على غيره. أما الفريق الذي قام بالحركات، ومن أيّدهم، ومن نظر بعين الواقع فقد كان يرى الإذلال الذي يتبعه الإنكليز ضد السودانيين، وما يتصرّف الضباط الأجانب من المستعمرين في محاولة احتقارهم للعسكريين المصريين والسودانيين على حدٍ سواء جنوداً وضباطاً لذا رأوا أنه لا بدّ من ربط مصيرهم بمصر ومقاومة المتسلّطين الغرباء بكل ما أوتوا من قوةٍ، وحتى لو كانوا أتباعاً لمصر حسبما تدعي انكلترا فهو أفضل بألف مرة من أن يكونوا تبعاً للإنكليز ويحيون في ذلٍ وامتهانٍ مدة حياتهم.

(جون مافي) وسياسته:

عُيّن حاكم عام جديد للسودان خلفاً للحاكم السابق المقتول «لي ستاك» وكان الحاكم الجديد يدعى «جوفري آرثر»، لكنه لم يلبث أن اختلف مع المندوب السامي الإنكليزي في مصر «جورج لويد»، كما اختلف مع كبار مُعاونيه في السودان لذا فقد قدّم استقالته ورحل عن البلاد، وعُيّن مكانه «جون مافي»، وكانت سياسته تقوم على مُقاومة النفوذ المصري، ومُراقبة طرق المواصلات بين البلدين، والضغط على المتعلمين، وتطوير الإدارة المحلية ومنحها سلطاتٍ واسعة. وتشكّلت في هذه الآونة قوة دفاع سودانيةٍ خاصة تدين بالطاعة للحاكم العام، وليس للحكم المصري أي نفوذ عليها، وإن كانت نفقاتها، وهي ٧٥٠ ألف جنيه تدفعها مصر سنوياً تبعاً للإنذار

الذي قبلته الحكومة المصرية (وزارة أحمد زيور) بعد مقتل «لي ستاك» حاكم عام السودان الأسبق.

الإدارة:

أصدر الحاكم العام لائحة الإدارة الأهلية حدّد فيها سلطات واختصاصات زعماء القبائل. إذ كانت الإدارة حسب لائحته تعتمد على شيوخ ورجال العشائر. وكانت المحاكم الأهلية تتعدّى على اختصاص المحاكم الشرعية وتهدف إلى إزالتها.

وعمل «جون مافي» على تأهيل بعض السودانيين لاستلام الوظائف الإدارية، غير أن الترشيح لا يكون حسب المؤهلات العلمية، وإنما حسب التوصيات من زعماء القبائل المتعاونة معهم، ومن رجالات الإنكليز أي من الذين يعملون باتجاهاتٍ خارجيةٍ ويقبلون الأفكار الغربية.

وكانت نتيجة هذه السياسة سيئةً جداً، إذ غدا الإداريون من الذين تهمهم مصالحهم ومصالح قبائلهم، ومن الذين يرتبطون بالسياسة الإنكليزية.

وكانت الأحكام القضائية لا تستند على شرعٍ ولا تعتمد على قانونٍ أو عرفٍ وإنما تصدر حسب نزواتٍ فرديةٍ وآراءٍ شخصيةٍ وقد تكون حسب مكانة المحكوم عليه وصلته بالغرباء الإنكليز.

وتراجع مستوى التعليم إذ فقد عنصراً أساسياً بترحيل المدرسين المصريين، وقد عملت الحكومة على إملاء الفراغ الذي تركوه بمديري المدارس الأولية، واستقدام عددٍ من الشاميين النصارى من خريجي الجامعة الامريكية في بيروت للتدريس في كلية غوردون.

وهبط المستوى العسكري لدى الضباط إذ أغلقت المدرسة الحربية، وأصبح الترفيع إلى رتبة الضباط يتم حسب الترشيح والرضا عن سلوك الجنود في الخضوع للإنكليز.

وَوُجدت النعرات القبلية والإقليمية لاعتماد الإدارات على رجال القبائل.

وبعُدت الشقة بين الإدارة والحكم المصري فلم تعد للحاكم العام صفة الارتباط بالجيش المصري والتبعية لوزير الحربية. وأصبحت القوة السودانية تدين بالولاء للحاكم العام وليس لملك مصر، وبشكلٍ عام فقد انفرد الإنكليز بالسيطرة على السودان، ولم يبق من آثار الحكم الثنائي سوى العلم المصري الذي يُرفع فوق الدوائر بجانب العلم الإنكليزي.

د ـ مياه نهر النيل:

كان كثيراً ما يُطالب بعض الزعماء المصريين بنصيب مصر في حكم السودان الثنائي، ويكون الردّ الإنكليزي إن مصر لا يُهمّها من السودان سوى مياه نهر النيل، وإن بريطانيا تضمن هذا لمصر.

وعندما أُقيم مشروع الجزيرة في السودان حُدّدت المساحات التي يمكن زراعتها، كما عُيّنت المدة التي لا يحقّ للسودان أن تأخذ فيها مياه من نهر النيل وهي أيام التحاريق وذلك لتصل المياه إلى مصر بشكلٍ منتظم.

ولما قُتل الحاكم العام «لي ستاك»، كان الإنذار الإنكليزي الذي قدّم المندوب السامي في مصر الجنرال «اللنبي» إلى حكومة سعد زغلول ينصّ على بندٍ يتعلق بمياه نهر النيل وهو أنّ للسودان الحقّ في زيادة مساحات الأرض المزروعة كما لها الحقّ في سحب ما تراه من مياهٍ في أي وقتٍ من الأوقات، ثم سحب هذا البند من الإنذار إلا أن مصر قد بقيت قلقةً على موضوع المياه حتى حدثت اتفاقية حول هذا الموضوع بين الطرفين عام ١٣٤٨م (١٩٢٩م).

ح - الأزمة الاقتصادية:

ظهرت أزمة مالية في العالم عام ١٣٤٨هـ، فانخفضت في السودان نتيجة ذلك أسعار القطن كما رافق ذلك نقص في الإنتاج بسبب انتشار أمراض القطن وغزو الجراد لحقول الذرة، فعملت الحكومة على تخفيض المصروفات فقللت عدد الوظائف وأنقصت رواتب خريجي كلية غوردون، فأحس هؤلاء الخريجون بالغبن الذي لحقهم، وهم يشعرون أنهم يعيشون تحت الضغط منذ مقتل الحاكم العام الأسبق «لي ستاك»، وزاد من شعورهم هذا عودة أول بعثة تعليمية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، إذ رجع هؤلاء المبتعثون عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م) ومعهم شيء من حرية الأفكار فبدأ الحديث عن الضغط وما يؤدي إليه، وعن الحرية وما ينتفق عنها، وعن العلم وما ينتج عنه، وكل هذا دعا إلى قيام إضراب.

د - إضراب طلاب كلية غوردون:

عندما اقتُطع من رواتب الخريجين أحسّ الطلاب أن رواتبهم ستكون ضئيلة عندما يتخرّجون، وحرّضهم الطلاب الذين رجعوا من بيروت فأعلنوا إضرابهم عن الدراسة، ولم تُجدِ مُحاولات إعادتهم. وتشكّلت لجنة من المتخرّجين ضمّت عشرة عناصر توسّطت بين الحكومة والطلاب، ونجحت في مساعيها إذ أنقصت الحكومة نسبة تخفيض الرواتب فأصبحت ٢٠٪ بعد أن كانت ٣٠٪، ولو أن ما حصل عليه الطلاب من زيادة كان قليلاً إلا أنه قد أثّر وأصبح سلاحاً عند الكثيرين.

ونستطيع أن نقول: إن قتل الحاكم العام الأسبق «لي ستاك» قد جرّ على السودان مُشكلاتٍ كثيرة، وحاول الحاكم الجديد «جون مافي» أن يثأر لسلفه من أهل السودان فصبّ عليهم نقمه بما قام به من تصرّفاتٍ سيئةٍ بقصد الانتقام والإغاظة ثأراً للحاكم المقتول.

جورج (ستيوارت سايمز):

انتهى عهد «جون مافي» وانتهى معه عهد الضغط والظلمة على السودان إذ عُيّن حاكم عام جديد للسودان هو «جورج ستيوارت سايمز».

أخذ الحاكم الجديد يُعيد شيئاً من الاتصال مع مصر. ودعا لزيارة بعثةٍ اقتصاديةٍ مصريةٍ إلى السودان.

وخفّف من الضغط على السكان وكبت الحريات.

وفي الوقت نفسه فقد تحسّنت الأوضاع الاقتصادية إذ انتهت الآفات الزراعية وتحسّنت أسعار القطن، وأعاد الرواتب إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، كما فتح الباب من جديدٍ لملء الشواغر في الوظائف. وأخذت الأوضاع تتطوّر وتتقدّم ولو كانت بصورةٍ نسبيةٍ.

معاهدة ١٣٥٥هـ في مصر:

كانت إيطاليا قد احتلّت اريتريا أو كانت من نصيبها عندما تقاسمت الدول الصليبية شرقي إفريقية عام ١٣٠٦هـ، غير أن إيطاليا أخذت بالتفكير في الحبشة وظهرت أطماعها فيها تماماً رغم أن الكنيسة هي المسيطرة على الحكم، وتُعدّ الحبشة دولةً نصرانيةً رغم أن أكثرية سكانها من المسلمين، ورغم أن الدول الصليبية التي تقاسمت فيما بينها شرقي إفريقية قد أعطت الحبشة جزءاً من هذه القسمة بصفتها دولةً نصرانيةً حيث حصلت على منطقتي (هود، والأوغادين) من الصومال وهما جزءان داخليان من الصومال ويدين أهلها بالإسلام، كما يختلف أبناؤهما عن الأحباش من حيث الأصول.

وهُزمت ايطاليا في معركة عدوة يوم ١٧ رمضان عام ١٣١٣هـ أمام الحبشة، غير أنها قد تحسّنت في اريتريا، فلما قام موسوليني وأخذ يُرسل جيوشه خارج إيطاليا تتوسّع في المناطق، وتنشر الذعر والإرهاب بما تقتل

وتدمّر، ومن هذه المناطق كانت ليبيا في غرب مصر والسودان وكانت الحبشة في شرق السودان.

واستطاعت جيوش إيطاليا أن تتسلّط على ليبيا وأن تغدر بالشيخ عمر المختار، وأن تُخيف الآمنين، كما استطاعت أن تدخل الحبشة، وأن تسيطر عليها، واضطر الامبراطور هيلاسيلاسي أن يخرج من بلاده، ورأت انكلترا وقد أصبح الحكم الإرهابي (الفاشستي) يُجاور مصر والسودان من الضرورة أن تعقد مُعاهدةً مع مصر تضمن عدم اتجاه أنظار بعض المصريين أو السودانيين إلى ذلك الحكم للتخلّص من الإنكليز، ومن هذا المنطلق كانت معاهدة ٩ جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ (٢٦ آب ١٩٣٦م).

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصّت في أحد بنودها على أن تبقى السودان شركةً بين مصر وانكلترا، ولم يكن لمصر من هذه الشركة كما سبق أن ذكرنا سوى رفع العلم المصري بجانب العلم الإنكليزي إلا أن الملاحق لها قد تعرّضت لموضوع السودان وزادت من الأثر المصري، حيث سمحت بإعادة فصيلةٍ من الجيش المصري إلى السودان تحت إشراف الحاكم العام، وجعلت المساواة بين المصريين والإنكليز في الوظائف عندما لا يتوفّر لها سودانيون، وكذلك أشارت إلى إقامة خبيرٍ اقتصاديٍ مصريٍ في الخرطوم، وكما يتساوى المصريون والإنكليز في الوظائف يتساوون أيضاً في التجارة والهجرة وملكية الأراضي.

ولقد كانت هذه الاتفاقية ذات أهميةٍ بالنسبة إلى انكلترا حتى جرت في القاهرة وليس في لندن، واشترك فيها ممثلون عن الأحزاب المصرية جميعها، ولم ينفرد بها حزب واحد، وعندما اتفق الفريقان المتفاوضان على كل فقراتها سافروا إلى لندن حيث جرت مراسيم التوقيع، ووافق عليها المجلسان النيابيان في كلٍ من القاهرة ولندن.

جورج ستيوارت سايمز وسياسته:

لم يرض الحاكم الجديد عما سار عليه سلفه من الضغط على المتعلمين، بل لا بد من أن تكون هناك سياسة تقارب بين السلطة والمتعلمين وهذا ما سار عليه إذ جعل المتعلمين يُشاركون في المجالس البلدية في المدن وخاصة في الخرطوم، بل رأى أن تكون إمكانية التعلم الجامعي للسودانيين.

الخريجون:

كان نشاط الخريجين يقتصر من الناحية الاجتماعية على كتابة بعض المقالات بين الحين والآخر في الصحف، أو إلقاء بعض الكلمات في المناسبات التي تقوم عادةً في البلدان الإسلامية مثل المولد النبوي والهجرة و... أو المناقشات في الجلسات الأدبية في البيوت أو الأندية هذا مع الخوف الشديد من السلطة نتيجة الضغط القائم.

وتأسّست دار للثقافة فكانت كمنتدى يتبادل فيها المتعلمون الآراء، وربما كانت مشكلة الرواتب أهم دوافع اللقاء والمناقشة لذا تكون جهاز إداري للعمل الجماعي من أجل حلّ هذه المشكلة، وتأسّست بعض المنتديات والجمعيات الأدبية. وأثناء المناقشات طُرحت في الجمعية الأدبية بنادي الخريجين بمدينة «واد مدني» فكرة إنشاء جهاز إداري للخريجين، وانتقلت الفكرة إلى العاصمة أم درمان، وفعلاً نشأت هيئة مؤتمر الخريجين في ١٢ ذي الحجة ١٣٥٦هـ (١٢ شباط ١٩٣٨م).

ووُضعت لهذه الهيئة أهداف، كما وُضع دستور، ومن أجل الحصول على مُوافقة السلطة على هذه الهيئة فقد شُكّلت بشكلٍ لا ترى فيها الحكومة أي خطر عليها أو أية صفة سياسية، وقد جاء هذا في خطاب أمين سرّ الهيئة الذي وجهه إلى أمين السر الإداري إذ جاء فيه: إن الهيئة تهدف إلى العمل في ميدان الإصلاح الاجتماعي والأعمال الخيرية، وليس من أهدافها إحراج الحكومة أو القيام بنشاطٍ يتعارض مع سياستها، وإن أغلبية

أعضائها من موظفي الحكومة، وهم يشعرون بواجبهم كموظفين، وهم على ثقة من أن الحكومة تقدّر موقفهم كمجموعة أخذت نصيباً من العلم عليها واجبات يجب أن تقوم بها للمصلحة العامة. وكذلك كان نصّ مقدمة دستور الهيئة في أنها تعمل لخدمة مصالح الخريجين أولاً ومصالح البلاد عامة ثانياً. وقد كان ردّ أمين السر الإداري باسم الحكومة بأنه يُرحّب بقيام هذه الهيئة ما دامت تهدف خدمة البلاد والأعمال الخيرية، ولكن الحكومة لا تعترف بها كهيئةٍ سياسيةٍ، وليس لها أن تُمثّل غير وجهة نظر أعضائها.

بدأت هيئة مؤتمر الخريجين نشاطها بجمع التبرعات لفتح المدارس الأهلية الابتدائية التي تحتاج إليها البلاد إذ لم يكن في السودان كله سوى عشر مدارس ابتدائية يومذاك. وفي الواقع فإن مؤسسي هيئة مؤتمر الخريجين كان ينوون منذ البداية على جعل هذا المؤتمر هيئةً سياسيةً تتحدث باسم أبناء السودان، ولكن بعد أن تقف على رجليها ويقوى ساعدها، وتُعرف في الأوساط العامة، ويظهر أثرها في المنتديات، ويبرز رجالها من خلال العمل الاجتماعي في البداية.

أخذ الخريجون بشكلٍ طبيعي يتصلون ببعض الأعيان والشخصيات المعروفة كأي عضوٍ في المجتمع السوداني، وكان من أبرز هذه الشخصيات عبد الرحمن المهدي بن محمد أحمد المهدي، وعلي الميرغني.

كان عبد الرحمن المهدي صغيراً عندما دخل الإنكليز إلى السودان على رأس الجيش المصري عام ١٣١٦هـ وشهد مصرع إخوته الذين هم أكبر منه برصاص الإنكليز فتولّدت في نفسه كراهية الإنكليز وحقده عليهم ولكن ليس بيده شيء، فعندما شبّ انصرف إلى أعماله الخاصة واتجه إلى زراعة القطن فاستفاد من ذلك مادياً وكثر الخير عنده، وأبدى كرماً فبرز، وكان يفد إليه أناس من جهات كردفان في الغرب من جماعة أنصار أبيه، وتضايق الإنكليز من هذا، تضايقوا من نجاح زراعة القطن عنده إذ

زادت من موارده فأنفق منها، وليس كالإنفاق على الناس طريق إلى الشهرة والظهور، وليست زعامة لبخيلٍ أو مقتّرٍ، وتضايقوا من وفود جماعات من غربي السودان إليه، وتضايقوا من التفاف الأنصار حوله، فكانت انكلترا لذلك تخشى من تطلعه إلى حركةٍ تشبه حركة أبيه، وخاصة أن جذور المهدية لم يقض عليها، وتحملها بعض الحركات التي قامت تُناوىء الإنكليز، هذا بالإضافة إلى العاطفة الدينية الموجودة في السودان والتي رسّخت جذورها الحركة المهدية، ورغب الإنكليز في لفّ عبد الرحمن المهدي في ركابهم، ومحاولة إشعاره أن ظهوره كان عن طريقهم، فقد أخذ إلى لندن تأييداً لانكلترا في حربها ضدّ الألمان والعثمانيين، كما سار مرةً ثانيةً إلى العاصمة الإنكليزية تهنئةً بالنصر في الحرب، وكانت الرحلة في المرتين مع أعيان السودان ومشايخهم وعدّ هو على رأس الوفد مع السيد علي الميرغني، ولكن لم يُخدع بهم وبسلوكهم فإن نفسه مليئة منهم إذ هم الذين قضوا على أسرته، وأزالوا الدولة التي أقامها والده، وحطّموا الحكم الإسلامي الذي يعمل له وفوق هذا كله فهم نصارى صليبيون مستعمرون أعداء له ولأمته ولبلده. ومع هذا كانوا يُظهرون له الاحترام ويحذرون منه أشدّ الحذر، وربما زاد الحذر والخوف منه عندما استضاف عام ١٣٥٤هـ الوفد التجاري المصري في الجزيرة، فقدم إليه الوفد، وكان هناك مجرىً صغير لفرع من النيل يحول دون وصول عربات الوفد فأشار على أنصاره بردمه فردم بساعات، ويحتاج ردمه إلى مشروعٍ من الدولة يستمرّ عدة أيام فأحسّ الإنكليز عنه من أنصاره، وطاعتهم له والبذل أمامه، فتوجّسوا منه خيفةً، وأصبحوا يحسبون له حساباً.

أما السيد علي الميرغني فكان والده محمد عثمان الميرغني يُعارض الحركة المهدية وقد انتقل إلى مصر يوم نجاحها وهناك نشأ وتربّى ولده علي الميرغني فكانت له صلات، ولما عاد المصريون والإنكليز إلى السودان رجع

إلى شرقي السودان وأقام في «الختمية» جنوب (كسلا) حيث يُدفن هناك جده الأعلى صاحب الطريقة الختمية فعمل مُوجهاً دينياً، ولما قُضي على عبد الله التعايشي انتقل السيد علي الميرغني إلى أم درمان يعمل موجهاً دينياً كوالده، ولم يكن الإنكليز يحذرون منه كحذرهم من عبد الرحمن المهدي إذ لم يسبق أن قضوا على أسرته ليتولّد عنده حقد عليهم، كما لم يُزيلوا دولةً أقامها أحد أسلافه، ولم يكن أبوه سوى مُوجّهٍ يلتفّ حوله الناس، بل عارض الحركة المهدية وانتقل إلى مصر وعاش في كنف السلطة الإنكليزية هناك حيث تسيطر على الحكم ورجع معهم، لذا كان الإنكليز يُظهرون له الاحترام، ويعدّونه الموجه الديني الأكبر نكايةً في عبد الرحمن المهدي أولاً ومُحاولةً لكسبه إلى صفهم ثانياً، وقد سافر إلى لندن على رأس الوفد في المرتين اللتين سافر بها عبد الرحمن المهدي. وكان السيد علي الميرغني يُبادل الإنكليز احتراماً باحترام.

برز هذان السيدان بين الخريجين العامليين مُعتمدين على ماضي أسرتيهما، فعبد الرحمن المهدي قد أقام والده حركة المهدية ودولتها، ولا يزال لها أتباع وأنصار وقد حملوا اسم الأنصار وهم أقرب إلى الطريقة الصوفية، وعلي الميرغني كان لوالده وجده أتباع الطريقة الختمية التي آلت إليه مشيختها. وغدت المنافسة بين الفريقين وكانت انكلترا تُغذّيها لتتمكن من تفرقة السودانيين وسيطرتها عليهم.

ولمّا بدأ الخريجون يلتفون بهذين السيدين، ويتأثر كل فريق بالسيد الذي يلتقي معه، بدأت الجذور الحزبية تتكوّن وتظهر تدريجياً. وفي الوقت نفسه أصبح الإنكليز يتقرّبون من المثقفين ويحرصون على كسب أو لفّ من يستطيعون للسير في ركابهم والتحرك في فلكهم. وأدّى الانشقاق في الخريجين إلى وجود مجموعتين: يتزعم الأول أحمد السيد الفيل، وقد نسبت مجموعته إليه وتابع علي الميرغني، ومحمد علي شوقي ونسبت جماعته إليه، وقد تابع عبد الرحمن المهدي. ورغم هذا الانشقاق فإن مؤتمر الخريجين قد أعلن

تأييده للديمقراطية ضد دول المحور، غير أنه رفض الدعوة إلى تجنيد السودانيين. وهكذا أخذ الخريجون يتدخلون في الأمور السياسية، إضافة إلى إذاعة بعض النشرات باسم مؤتمر الخريجين في إذاعة أم درمان التي أنشئت عام ١٣٥٩هـ.

وفي اجتماع الخريجين للمرة الثانية عام ١٣٥٨هـ، لم يكن عدد الحضور كبيراً، وأعيد انتخاب إسماعيل الأزهري أميناً عاماً للمرة الثانية. واهتم الخريجون بالتعليم إذ أوصوا بزيادة عدد المدارس، ومنذ عام ١٣٥٨هـ بدأت استشارة الخريجين بالمنح الدراسية للطلاب السودانيين الذين يدرسون في مصر، وقدم المؤتمر مذكرتين للحكومة إحداهما تخصّ المعهد العلمي في أم درمان، وتطالب الحكومة بزيادة المخصصات له، وإدخال المناهج الحديثة في الدراسة، واستقدام أساتذة له من الأزهر، وحبذا لو تولى الأزهر أمر إدارته، واختصت الثانية بالتعليم بشكل عام حيث من الواجب أن تستهدف السياسة التعليمية: محو الأمية ورفع مستوى التعليم، والتربية على روح التعاون. وقد قُدّمت المذكرة في جمادى الآخرة ١٣٥٨هـ.

وفي الاجتماع الثالث انتخب حماد توفيق أميناً عاماً، وحدثت خلافات مع الإدارة البريطانية فاستقال بعض الأعضاء، فانتخبت لجنة جديدة تولى رئاستها إسماعيل الأزهري.

وعندما انتصر الحلفاء على الإيطاليين في معركة «كرن» في ١٧ صفر ١٣٦٠هـ (١٥ آذار ١٩٤١م)، كما انتصروا في العلمين بقيادة مونتغمري أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر برقية للحاكم العام تبدي ارتياحها بهذا النصر، وتأمل بأن يعترف الحلفاء، بعد تحقيق النصر بحقوق السودان في حق تقرير المصير وبقية الدول العربية. وانتخبت لجنة جديدة عام ١٣٦١هـ برئاسة إبراهيم أحمد، وكانت ترى التعاون مع الإدارة البريطانية.

كانت انكلترا بعد ثورة اللواء الأبيض قد عملت على تعميق الخلاف بين الشمال والجنوب، وأخذت تحول دون انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية من الشمال إلى الجنوب، وخاصة أنها قد عدّت بعض قادة تلك الحركة من الجنوب، وقد قامت سياسة انكلترا منذ عام ١٣٤٩هـ على هذا الأساس، وأصدرت عدة قرارات وقوانين وتبنتها، وعدّت فيها الجنوب منطقة مُغلقة في وجه الشمال، وأهم أسس هذه السياسة:

١ - توفير العاملين الذين تحتاجهم الإدارة في الجنوب من غير الناطقين بالعربية.

٢ - استخدام اللغة الانكليزية لغة أساسية في التعامل، إلى جانب اللهجات المحلية.

٣ - حظر هجرة التجار من الشمال إلى الجنوب، وإغلاق الجنوب تماماً في وجه الشمال.

٤ - العودة إلى حياة التقاليد والأعراف.

٥ - منع الزواج المختلط بين الشمال والجنوب.

٦ - إبعاد القبائل ذات الأصول العربية من الجنوب.

ولما بدأت كفة الحرب تأخذ في الرجحان إلى جانب الحلفاء، قدّم مؤتمر الخريجين العام مذكرةً تضمّ المطالب الآتية:

١ - إصدار تصريح مُشترك في أقرب فرصة مُمكنة من الحكومتين الإنكليزية والمصرية يمنح السودان بحدوده الجغرافية حقّ تقرير مصيره بعد الحرب مُباشرةً، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحقّ حرية تامة، كما تكفل للسودانيين الحقّ في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاقٍ خاصٍ بين الشعبين المصري والسوداني.

٢ - تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص ما

لا يقلّ عن ١٢٪ من الميزانية للتعلم.

٣ - تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

٤ - فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥ - إلغاء قوانين المناطق المقفولة، ورفع قيود مزاولة التجارة والانتقال داخل الأراضي السودانية عن السودانيين.

٦ - وضع تشريع يُحدّد الجنسية السودانية.

٧ - وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنكليزية - المصرية.

٨ - عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة.

٩ - تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك بـ:

أ - إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤوليةٍ سياسيةٍ في جميع فروع الحكومة.

ب - قصر الوظائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها من غير السودانيين فتملأ بعقودٍ محدودة الأجل يتدرّب في أثنائها سودانيون لشغلها في نهاية المدة.

١٠ - تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

١١ - وضع قانون بإلزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبٍ معقولةٍ من وظائفها للسودانيين.

١٢ - وقف الإعانات لمدارس الإرساليات التبشيرية وتوحيد مناهج التعليم بين الشمال والجنوب.

غير أن الأمين الإداري الإنكليزي (دوغلاس نيوبولد) قد ردّ على المذكرة ردّاً مختصراً، وأعلن رفضها، وأعلنت الإدارة البريطانية أن المؤتمر بتقديمه هذه المذكرة قد نقض عهد التعاون معها، كما خالف شروط الاعتراف به.

وأما حيثيات الرد فقد كانت مبنيةً على:

١ - طرحت المذكرة قضايا تتعلّق بالوضع السياسي، وهي مسألة تخصّ دولتي الحكم الثنائي.

٢ - خالف المؤتمر دستوره وذلك بمحاولة جعل نفسه هيئةً سياسيةً على الصعيد الوطني، وادّعى أنه يُمثّل السودانيين.

٣ - إن الحكومة كانت تعي بالرغبة الوطنية المشروعة الخاصة بالمستنيرين السودانيين لزيادة مُساهمتهم في الإدارة وتطوير بلادهم. وهذا الأمر هو واجب ومسؤولية حكومة السودان وحدها ولا يخصّ أي هيئةٍ أو منظمةٍ سواها.

ولكن الأمين الإداري الإنكليزي حاول رأب الصدع مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر والتقى مع بعض أعضائها، وأرسل لهم خطاباً بأن الحكومة الإنكليزية لا تقف موقفاً مُعادياً من المستنيرين السودانيين، وأبدى استعداده للتعاون. ولكن بعد تبادل المذكرات طلب عدم استمرارها، وهذا ما وسّع شقّة الخلاف بين الطرفين، واتجه مؤتمر الخريجين إلى النشاط التعليمي والتنظيمي، وكان يُمثّل المعتدلين إبراهيم أحمد على حين يُمثّل إسماعيل الأزهري الأقل اعتدالاً. وانتخب في عام ١٣٦٢هـ إسماعيل الأزهري رئيساً للمؤتمر، وانسحب المعتدلون من اللجنة التنفيذية.

هنأ المؤتمر الحكومة بالنصر على إيطاليا عام ١٣٦٢هـ، وقال: إنه يأمل أن تستجيب الحكومة لمطالب السودانيين. وأخذت الحكومة على عاتقها مُشاركة السودانيين في الحكومة المركزية، وأعلنت عن تكوين مجلس

إستشاري لشمالي السودان. غير أن مؤتمر الخريجين رفض فكرة المجلس الإستشاري، وهدّد بفصل العضو الذي يشترك فيه وذلك:

١ - لأنه لم يكن للمجلس المقترح أية سلطة تشريعية.

٢ - لإبعاد الجنوب من المجلس، وقصره على الشمال فقط.

٣ - لأن غالبية الأعضاء من زعماء العشائر.

٤ - إن ما خُصّص لمؤتمر الخريجين من أعضاء وهو عضوان لا يمكنها القيام بأي عمل.

وإن هذا الرأي قد سبّب خلافاً آخر في المجلس إذ كان هناك من يرى المشاركة، وهو فرصته لمساهمة المتعلمين لمناقشة قضايا البلاد، وانفصل من المؤتمر أصحاب هذا الرأي.

المفاوضات بين مصر وانكلترا بعد الحرب الثانية:

كانت السودان نقطةً أساسيةً في كل المفاوضات التي جرت بين مصر وانكلترا، وكانت وجهتا نظريهما مختلفة تمام الاختلاف ففي الوقت الذي كانت مصر تطالب فيه انكلترا بالجلاء عن البلاد كانت تعدّ السودان جزءاً منها أو تحرص على ذلك على حين أن انكلترا ترغب في أن تفصل قضية مصر عن السودان، وترغب في البقاء في السودان وحكمها منفردةً، ولا ترى في قرارة نفسها معاهدة الحكم الثنائي سوى معاهدةٍ صوريةٍ تريد منها أن تستخدم المصريين في تنفيذ مطامعها في السودان.

مذكرة النقراشي:

في مطلع عام ١٣٦٥هـ وفي شهر محرم (كانون الأول ١٩٤٥م) قدّمت الحكومة المصرية مذكرةً رسميةً إلى انكلترا تتعلق بالجلاء عن مصر، وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان، ولكن الحكومة البريطانية قد ردّت

رداً غير مقبول إذ ادّعت أنها لا تزال تتمسك بمعاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، وهذا ما أدّى إلى قيام مظاهراتٍ في مصر قمعتها الحكومة، واضطر محمود فهمي النقراشي إلى تقديم استقالة حكومته في ١٤ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (١٥ شباط ١٩٤٦م)، وسحبت انكلترا مندوبها في مصر اللورد (كيلرن)، واعتمدت مكانه (رونالد كامبل). إلا أن المظاهرات قد استمرّت في مصر بل انتقلت إلى السودان حيث تظاهر طلاب كلية غوردون، واتحاد العمال الزراعيين، ومؤتمر الخريجين قد أسهم في هذه المظاهرات إسهاماً واضحاً.

مفاوضات صدقي - بيفن:

كلّف الملك إسماعيل صدقي بتأليف وزارةٍ مصريةٍ جديدةٍ، وتشكّل وفد مصري برئاسة رئيس الوزارة المصرية إسماعيل صدقي، وتألّف وفد إنكليزي برئاسة وزير الخارجية (بيفن) من أجل المفاوضات، وقدّم الوفد المصري في هذه المفاوضات ملحقاً خاصاً بالسودان جاء فيه: «يتعهّد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضاتٍ بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر». غير أن المفاوضات لم تتقدّم خطوةً واحدةً نحو الأمام رغم استمرارها مدةً طويلةً، وهذا ما جعل رئيس الوزراء إسماعيل صدقي يُقدّم استقالة حكومته في ٣ ذي القعدة ١٣٦٥هـ (٢٨ أيلول ١٩٤٦م). غير أن الملك فاروق رفض الإستقالة وطلب منه الاستمرار في الحكم والسفر إلى لندن لمتابعة المفاوضات، وتمّ الاستمرار، وتمّ السفر، وجرت المفاوضات واستمرّت شهراً كاملاً (٢٣ ذي القعدة - ٢١ ذي الحجة ١٣٦٥هـ)، وانتهت بالاتفاق على مشروع معاهدةٍ، وبروتوكولين: أحدهما يتعلّق بجلاء انكلترا عن مصر، ويتعلّق الثاني بالسودان وهذا ما يهمّنا وقد جاء فيه: «إن السياسة التي يتعهّد الطرفان

الساميان المتعاقدان اتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين، وتنمية مصالحهم، وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي، وتبعاً لذلك ممارسة حقّ اختيار نظام الحكم للسودان في المستقبل...... وإلى أن يتسنّى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما تبقى اتفاقية سنة ١٨٩٩م ساريةً، وكذلك المادة ١١[1] من معاهدة ١٩٣٦م مع ملحقها[2]

(١) تنص المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦م وملحقها على ما يلي:

١ ـ الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ كانون الثاني و ١٠ تموز ١٨٩٩م ـ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين.

٢ ـ وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء.

٣ ـ يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين.

٤ ـ تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.

٥ ـ لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة والملكية.

٦ ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان.

(٢) الملحق بالمادة (١١) هو:

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يجب أن يكون المبدأ العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة إلى الاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر، وإن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه.

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صبغة فنية أو -

والفقرات من ١٤ ـ ١٦[1] من المحضر المتفق عليه للمعاهدة المذكورة نافذة».

= إنسانية، ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد. وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً، وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين.

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تطبيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين.

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء.

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكون إلا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة إلى السودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا نقضهما لهذا الاتفاق.

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان.

(١) الفقرات من ١٤ ـ ١٦ هي:

١٤ ـ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة.

١٥ ـ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية، ووقت خلوها، ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها، فإن أحكام تلك الفقرة تسري فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة.

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت دون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية.

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين.

=

ولكن يبدو أن كل طرفٍ قد فهم الاتفاقية من خلال وجهة نظره الخاصة وما استقرّ في ذهنه، إذ صرّح إسماعيل صدقي بعد عودته إلى القاهرة «أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت نهائياً».

وصرّح وزير الخارجية البريطانية (بيفن) في مجلس العموم أنه لم يحدث أي تغيير على حالة السودان القائمة، وكل ما تم لا يعدو أن يكون تأكيداً لما هو قائم. ثم أكّد ذلك بمذكرة سُلّمت إلى السفير المصري في لندن بتاريخ ١٢ محرم ١٣٦٦هـ (٦ كانون الأول ١٩٤٦م).

واضطر إسماعيل صدقي بالرد على المذكرة، كما اضطر إلى تقديم استقالة حكومته في ١٥ محرم أي بعد ثلاثة أيام فقط من تسليم المذكرة البريطانية إلى السفير المصري. وكلّف الملك فاروق محمود فهمي النقراشي بتشكيل حكومةٍ جديدة.

إن التصريحات البريطانية قد شجّعت الحاكم العام في السودان إلى دعم العناصر التي تدعو إلى انفصال السودان عن مصر، كما أنهى خدمة قاضي قضاة السودان المصري حسن مأمون، ونشطت حركة الحاكم العام بما يتفق والأهداف الإنكليزية.

مفاوضات النقراشي ـ كامبل:

قدّمت حكومة محمود فهمي النقراشي في ٢٣ صفر ١٣٦٦هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٤٧م) مشروع بروتوكول خاص بالسودان، وقد جاء فيه:

= ١٦ ـ من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم، وستُرسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور.

«اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتي على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك أن يدخلا فوراً في مُباحثاتٍ عن السودان تُمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويُستشار فيها السودانيون.

وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمرّ اتفاقية سنة ١٨٩٩م سارية، وتظلّ المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦م مع ملحقها والفقرات من ١٤ ـ ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها». ولم يستطع الجانبان الاتفاق، لذا فقد قرر مجلس الوزراء المصري في ٣ ربيع الأول ١٣٦٦هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧م) قطع المفاوضات وعرض قضية البلاد على مجلس الأمن.

سافر وفد سوداني إلى مصر برئاسة إسماعيل الأزهري، وضمّ مختلف الأحزاب السودانية، لكن لم يلبث أن اختلف أعضاؤه ورجع أعضاء حزب الأمة ومن يُؤيّدهم إلى السودان. كما استطاعت انكلترا أن تزيد الشقاق بين الأطراف السودانية وقد سافر عبد الرحمن المهدي إلى لندن في مطلع عام ١٣٦٦هـ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦م) والتقى برئيس الوزارة البريطانية (اتلي) وبأعضاء مجلس العموم وزعماء المعارضة وحذّر الجميع من مغبة الاتفاق مع مصر لضمّ السودان إلى التاج المصري.

قضية السودان في مجلس الأمن:

قدّمت حكومة محمود فهمي النقراشي مذكرةً إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٦٦هـ (٨ تموز ١٩٤٧م) عن طريق الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عن طريق السفير المصري في نيويورك محمود حسن وقد جاء فيها: «إن احتلال القوات البريطانية لمصر في سنة ١٨٨٢م كان غير مشروع، وإن احتلالها للجزء الجنوبي لوادي النيل أي السودان كان تبعاً لذلك، وهذا ما مكّن لحكومة المملكة المتحدة من سنة ١٨٩٩م من أن تفرض على

مصر اشتراكها معها في إدارة السودان، وقد تنفرد بعدئذٍ بالسلطان، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر عاملةً على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين، وبثّ الانقسام بين السودانيين أنفسهم، وإثارة حركاتٍ انفصاليةٍ مُصطنعةٍ والحضّ عليها.

وأنه وفقاً للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ـ وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم مع حرية المفاوضات ـ سعت الحكومة المصرية في حسن نيةٍ إلى الوصول إلى حلٍ عادلٍ لهذا النزاع عن طريق مفاوضاتٍ مُباشرةٍ مع المملكة المتحدة، لكنْ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، وحاولت حكومة المملكة المتحدة التمسّك لمعاهدة ١٩٣٦م، لكنه لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها».

بحث مجلس الأمن القضية من ١٨ رمضان المبارك حتى ٢٤ شوال ١٣٦٦هـ (٥ آب حتى ١٠ أيلول ١٩٤٧م). وفي يوم ١٨ رمضان عرض رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي القضية أمام مجلس الأمن، وردّ عليه رئيس الوفد البريطاني (الكسندر كادوغان) ثم ردّ عليه النقراشي... وأخيراً امتنع مجلس الأمن عن إصدار قرارٍ بهذا الشأن. ففشلت مصر في بحث الموضوع.

مفاوضات صلاح الدين - بيفن:

أرسل وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين في جمادى الأولى ١٣٦٩هـ (آذار ١٩٥٠م) مذكرةً رسميةً إلى (أرنست بيفن) وزير خارجية بريطانيا لفتح باب المفاوضات للوصول إلى وضعٍ مُستقرٍ يُؤدّي إلى الاستقلال التام ووحدة وادي النيل، واستجابت بريطانيا لذلك، واستؤنفت المفاوضات في ١٣ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (٢٦ آب ١٩٥٠م)

واستمرت ما يقرب من عام حيث انتهت بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٧٠هـ (٢٦ تموز ١٩٥١م).

تقدمت الحكومة البريطانية ببعض المبادئ لتكون أساساً لمناقشة مسألة السودان وهي:

١ - بالنظر إلى اعتماد كلٍ من مصر والسودان على مياه نهر النيل، ولضمان التوسّع في كميات المياه التي يمكن الانتفاع بها - يتطلّب الأمر أن يرتبط الشعبان بأوثق علاقات الصداقة.

٢ - الهدف المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو أن تُمكّنا الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة.

٣ - بسبب الفروق الواسعة بين السودانيين في الثقافة، والجنس، والدين، والتطور السياسي - فإن الوصول إلى الحكم الذاتي الكامل - يقتضي تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودان.

٤ - من أجل ذلك تُوافق الحكومتان على أن تؤلّفا لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضّح في الفقرة الثانية ومساعدتهم على وضع دستورهم المقبل.

وقد اقترح الوفد المصري على أن تكون مبادئ المناقشة كالآتي:

١ - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

٢ - تمتع السودانيين في نطاق الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي.

٣ - انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين، وإنهاء الحكم القائم حالياً في السودان بعد انتهاء هذين العامين.

٤ - وفي حالة قبول هذه المبادئ، تُوافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضّح في الفقرة الثانية.

وطالت المباحثات دون فائدة، وفي الاجتماع الأخير ٢٢ شوال ١٣٦٩هـ قال وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين رئيس الوفد إلى الوفد الإنكليزي: «إنني لا أرى بارقة أملٍ تدلّ على إمكانية الاتفاق لأنكم: ١ - تُنكرون حقنا الثابت في وحدة مصر والسودان. ٢ - تدّعون لأنفسكم - دون حقٍ - مسؤوليات قبل السودان ونحن لا نُقرّكم عليها. ٣ - تتعلّلون بهذه المسؤوليات لتعقيد الموقف واستمرار الحالة القائمة في السودان - حيث يتعذر الوصول إلى حلٍ مرضٍ».

واتهم كل طرفٍ الآخر في موضوع تعثّر المفاوضات، وكان المصريون يرون أن المرحلة الانتقالية في السودان للحكم الذاتي تحتاج إلى سنتين على حين يرى الإنكليز أن هذه المدة تحتاج إلى خمسة عشر عاماً على الأقل.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦م:

وفي ٨ محرم ١٣٧١هـ (٨ تشرين الأول ١٩٥١م) ألغت الحكومة المصرية من جانبها معاهدة ١٩٣٦م، وصدق الملك فاروق على ذلك بعد أسبوع، وكان القرار قد وافق عليه مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالإجماع.

وصدر قرار آخر بتعديل الدستور، وقد ألغيت المادة ١٥٩ واستعيض عنها بالنص الآتي: «تجري أحكام الدستور على المملكة المصرية جميعها - ومع أن مصر والسودان وطن واحد - فإنه ينفرد نظام الحكم في السودان بقانونٍ خاص».

وألغيت المادة ١٦٠ واستعيض عنها بـ «يُلقّب الملك بملك مصر والسودان».

وصدر قانون آخر بوضع دستورٍ ونظامٍ خاص بالسودان، ويقضي هذا القانون بأن يكون للسودان دستور خاص تُعدّه جمعية تأسيسية تُمثّل أهالي

السودان، ويُنفَّذ بعد تصديق الملك عليه. ويكفل هذا الدستور قواعد أساسية أهمها:

١ - إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلسٍ أم من مجلسين.

٢ - الفصل بين السلطات الثلاث - التشريعية - التنفيذية - القضائية.

٣ - إنشاء مجلسٍ وزاري من أهل السودان وتكون الوزارة مسؤولةً مسؤوليةً تضامنيةً لدى الهيئة النيابية.

٤ - تشترك الهيئة النيابية مع الملك في مُمارسة السلطة التشريعية بما في ذلك اقتراح القوانين.

٥ - ضمان استقلال السلطة القضائية.

٦ - كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة.

٧ - يحتفظ بالشؤون الخارجية، وشؤون الدفاع، والجيش، والنقد، فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد.

غير أن رئيس الوزراء البريطاني «ونستون تشرشل» رفض هذا، وأعلن تمسّك حكومته بمعاهدة ١٩٣٦م، واتفاقيتي عام ١٨٩٩م، وأن حكم السودان من مسؤولية الحاكم العام.

وتشكّلت في مصر فرق الفدائيين التي لعب فيها الإخوان المسلمون دوراً كبيراً. وحدثت معركة في الإسماعيلية بين قوات الشرطة المصرية والإنكليز بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٥٢م).

وتمّ الانقلاب في مصر في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م) ورأى الحكام الجدد أن علاج مشكلة السودان كفيل بحلّ مشكلة الجلاء عن مصر. لذا قدّمت الحكومة في صفر ١٣٧٢هـ (تشرين الثاني ١٩٥٢)

مذكرةً للحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي للسودان وحقّ تقرير مصيره. وقد تضمّنت المذكرة:

١ - إن الحكومة المصرية تؤمن بحقّ السودانيين في تقرير مصيرهم.

٢ - وللوصول إلى هذا الهدف لا بدّ من:

أ - تمكين السودانيين من مُمارسة الحكم الذاتي الكامل.

ب - تهيئة الجوّ الحرّ المُحايد الذي لا بدّ من توفّره لتقرير المصير.

٣ - تُعدّ مدّة الانتقال تصفيةً للإدارة الثنائية.

٤ - يُعاون الحاكم العام للسودان في مدة المرحلة الانتقالية لجنة مؤلّفة من خمسة أعضاء: مصري - بريطاني - اثنين من السودان - وعضو هندي أو باكستاني تعيّنه حكومته.

٥ - تُشكّل لجنة من ستة أعضاء (ثلاثة من السودان، مصري، بريطاني، أمريكي، هندي أو باكستاني) وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانتخابات.

٦ - تكون الانتخابات مُباشرةً في جميع الدوائر باستثناء مديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ومديرية أعالي النيل.

٧ - تبدأ الانتخابات قبل نهاية عام ١٩٥٢م.

٨ - تُشكّل لجنة للسودنة للإسراع في سودنة الإدارة، والشرطة، وقوة دفاع السودان، وغير ذلك من الوظائف الحكومية. وعلى هذه اللجنة أن تُنجز مهمتها في ثلاث سنوات.

٩ - تُوصي الحكومة المصرية بإنشاء منصب وكيل وزارة سوداني يكون حلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء.

١٠ ـ تبدأ مدة المرحلة الانتقالية بتعيين اللجنة الخماسية، ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنواتٍ.

١١ ـ عند انتهاء المرحلة الانتقالية تعدّ الحكومة السودانية القائمة وقتذاك مشروعاً بقانون الانتخاب (جمعية تأسيسية).

١٢ ـ تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان بعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنةٍ واحدةٍ على الأقل.

١٣ ـ مهمة الجمعية التأسيسية: أ ـ تقرير مصير السودان. ب ـ إعداد دستور بما يتماشى مع القرار الذي يُتخذ. ويكون تقرير مصير السودان إما الارتباط بمصر على صورةٍ ما، وإما الاستقلال عن المملكة المتحدة ومصر.

١٤ ـ تحترم الدولتان القرار الذي تتخذه الجمعية التأسيسية في شأن مصر والسودان، وتتخذ كل من الحكومتين من جانبها التدابير اللازمة التي تكفل تنفيذ هذا القرار.

مباحثات محمد نجيب ـ ستفنسون:

بدأت المباحثات بين الطرفين في رئاسة مجلس الوزراء المصري بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢م)، وانتهت بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٢ شباط ١٩٥٣م). وكان الوفد المصري برئاسة اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء، وكان الوفد الانكليزي برئاسة (رالف ستفنسون) السفير الانكليزي في القاهرة، وأهم بنود هذه الاتفاقية:

١ ـ حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

٢ ـ تُعطى مرحلة انتقالية يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، وتكون هذه المرحلة تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية (المادتان ١، ٢).

٣ ـ يمارس الحاكم العام ـ إبان مرحلة الانتقال ـ سلطاته بمعاونة لجنة خماسية تُشكّل من اثنين من السودان، وعضو مصري، وعضو من بريطانيا، وعضو باكستاني (المادة ٣، ٤).

٤ ـ الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد (مادة ٥).

٥ ـ تُشكّل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة من السودانيين، وعضو مصري، وعضو من بريطانيا، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي تكون له رئاسة اللجنة (المادة ٧).

٦ ـ تُشكّل لجنة للسودنة من عضو مصري، وآخر بريطاني، وثلاثة أعضاء سودانيين وعضو أو أكثر من لجنة الخدمات العامة (مادة ٨) وحُدّدت وظيفة هذه اللجنة في ملحق الاتفاق بإتمام سودنة الإدارة، والشرطة، وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير. وتنظر اللجنة في الوظائف غير الضرورية أو الزائدة عن الحاجة التي يشغلها الموظفون المصريون أو البريطانيون، وحُدّد لهذه اللجنة مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام لإنهاء مهمتها.

٧ ـ تنتهي المرحلة الانتقالية عندما يعرب المجلس النيابي السوداني عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، وحينئذٍ يجب أن تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان، وتنتخب جمعية تأسيسية (المواد ٩، ١٠، ١١).

٨ ـ مهمة الجمعية التأسيسية: أ ـ أن تقرر مصير السودان كوحدةٍ لا تتجزأ إما بارتباطها بمصر على أية صورةٍ أو الاستقلال التام. ب ـ تُعدّ دستوراً للسودان يتوائم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد.

٩ ـ تحترم الحكومتان المتعاقدتان قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتتقدم كل منها باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. وقد أُلحق بهذا الاتفاق أربعة ملاحق، تتعلق بسلطات لجنة

الحاكم العام، وسلطات لجنة الانتخابات، وسلطات لجنة السودنة، وملحق بعض التعديلات لمشروع قانون الحكم الذاتي وفقاً لهذا الإتفاق.

أصدر الحاكم العام القانون التفصيلي للحكم الذاتي الكامل في السودان بتاريخ ٦ رجب عام ١٣٧٢هـ (٢١ آذار ١٩٥٣م).

وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٧٤هـ (١١ كانون الثاني ١٩٥٥م) أنهت لجنة السودنة مهمتها وأبلغت حكومة السودان دولتي الحكم الثنائي بقرار الجمعية التأسيسية بالرغبة في مزاولة حقّ تقرير المصير، وقبلت الدولتان قرار اللجنة.

وفي ٢٤ ربيع الأول عام ١٣٧٥هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٥٥م) جلت قوات الدولتين عن الأراضي السودانية نهائياً. وتركت الحكومة المصرية جميع الأسلحة الثقيلة الخاصة بها إلى السودان.

وفي ٥ جمادى الأولى عام ١٣٧٥هـ (١٩ كانون الأول ١٩٥٥م) أصدر مجلس النواب السوداني قراراً يقضي بأنه يعدّ جلاء الجيوش عن أرضه استقلالاً له، فلا حاجة إلى إجراء استفتاء لاختيار نوع الحكم.

وأعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية السودانية، وأبلغت دولتي الحكم الثنائي بذلك، ودعت لانتخاب جمعية تأسيسية لتضع الدستور النهائي للسودان.

وفي ١٧ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ (٣١ كانون الأول ١٩٥٥م) أقرّ المجلس النيابي السوداني الدستور وأصبح نافذاً من اليوم التالي أي من مطلع عام ١٩٥٦م.

التطورات الإدارية:

شكّل الحاكم العام لجنة خاصة بتاريخ ٢٧ ذي الحجة عام ١٣٦١هـ (٤ كانون الثاني ١٩٤٣م) لدراسة إمكانية تشكيل مجلسٍ استشاريٍ لشمالي

السودان، فقامت اللجنة بالمهمة، وأدخل الحاكم بعض التعديلات ثم أصدر قانوناً بإنشاء مجلسٍ استشاريٍ لشمالي السودان بتاريخ رمضان ١٣٦٢هـ (أيلول ١٩٤٣م)، وعدّه خُطوةً كي يشترك السودانيون في الحكومة المركزية.

وكان المجلس يتألف من رئيسٍ هو الحاكم العام، ونائبٍ للرئيس هو الأمين الإداري (دوغلاس نيوبولد) وثمانيةٍ وعشرين عضواً. (٣ أعضاء من كل إقليم من الأقاليم الشمالية الستة وهي: النيل الأزرق ـ كسلا ـ دارفور ـ كردفان ـ الخرطوم ـ الإقليم الشمالي) وعشرة أعضاء يُعيّنون من قبل الحاكم العام.

وقد قاطعت الأحزاب الاتحادية المجلس الإستشاري، وانتقدته، على حين أن حزب الأمة والجبهة الاستقلالية كانوا يرون أن التبعية لمصر جريمة.

ودعت الحكومة السودانية في ٢١ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (٢٢ نيسان ١٩٤٦م) لعقد مؤتمر إدارة السودان، ويتم تشكيل هذا المؤتمر من أعضاء بريطانيين بحكم وظائفهم، ومن ممثلين عن المجلس الإستشاري لشمالي السودان، وطلب الحاكم العام من الأحزاب الاتحادية ومن مؤتمر الخريجين إرسال ممثلين عنهم غير أنهم رفضوا الاشتراك فيه.

وفي ٩ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ (٣١ آذار ١٩٤٧م) قدّم رئيس المؤتمر (روبرتسن) للحاكم العام تقريراً شاملاً عن المؤتمر، وما يراه، وكان من أهم ما يراه.

١ ـ إنشاء جمعيةٍ تشريعيةٍ تتألف من أعضاء سودانيين يتم انتخابهم، بحيث تضمّ الجمعية التشريعية ممثّلين عن السودان كله شماليه وجنوبيه، وأن تحلّ محلّ المجلس الإستشاري وقد حُدّدت مهمتُها بالتشريع، والإدارة، والمالية، واقترح المؤتمر أن يكون عدد أعضاء الجمعية ستين عضواً، وربما

يزيد في المستقبل حتى يصل عدد الأعضاء إلى الثالثة، وأن يحتفظ بعدد من المقاعد يتم تعيين أصحابها عن طريق الحاكم العام.

٢ ـ إنشاء مجلس تنفيذي يحلّ محلّ مجلس الحاكم العام، ويتألف من اثني عشر عضواً (رئيس وثلاثة أمناء وستة وكلاء وعضوين يُرشحهم الحاكم العام).

ورفع الحاكم صورةً من التقرير إلى كلٍ من الحكومتين المصرية والبريطانية، وقد رفضته الحكومة المصرية وأبدت عليها الملاحظات التالية:

١ ـ إن تشكيل اللجنة التشريعية على هذه الصورة المقترحة لا يفسح المجال لتمثيل السكان تمثيلاً صحيحاً، فهي أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب، وأن من الواجب وضع قانونٍ للانتخاب يسمح بتمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً.

٢ ـ إن السلطات التي أعطيت للجمعية التشريعية محدودة بالنسبة إلى السلطات التي خُوّلت للحاكم العام ومُعاونيه الأربعة الذين يعدّون أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي، وهؤلاء كلهم من الإنكليز.

٣ ـ رأي الجمعية التشريعية لا يخرج عن أنه استشاري محض.

٤ ـ لا يتسنّى للجمعية التشريعية النظر في جميع القوانين قبل نفاذها، مع أنها لا تملك إلا الرأي الاستشاري.

٥ ـ لا يُستساغ الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية الجمعية التشريعية.

٦ ـ لا تملك الجمعية التشريعية إلا رأياً استشارياً في الميزانية كما هي الحال في بقية القوانين الأخرى.

٧ ـ لا يملك أعضاء الجمعية التشريعية اقتراح مشروعات قوانين يتقدّمون بها إلى الجمعية.

٨ ـ الحاكم العام له الحقّ المطلق في التصديق على التشريعات أو رفضها.

٩ ـ إن معاوني الحاكم العام في المجلس التنفيذي المقترح كلهم من الإنكليز، وقد أعطاهم النظام المقترح السيطرة على المجلس.

١٠ ـ يلقي النظام المقترح المسؤولية الكاملة على البريطانيين على الرغم من أن الغرض منه تدريب السودانيين على الحكم الذاتي.

١١ ـ لم يُشر النظام إلى الحريات الدستورية، والشخصية، والصحافة.

١٢ ـ لم يضمّ المؤتمر الذي أصدر هذه التوصيات عناصر كان من اللازم حضورها حتى يتمكّن المؤتمر من القيام بمهمته بشكلٍ مُرضٍ.

ورفض ذلك حزب الأمة وأنصاره، وكذلك رفضته أكثر الأحزاب الاتحادية غير أن المجلس الاستشاري قد وافق عليه، ومن ثم أصدر الحاكم العام قانون الجمعية التشريعية ونشر رسمياً في ١٢ شعبان عام ١٣٦٧هـ (١٩ حزيران ١٩٤٨م).

وحدثت مظاهرات صاخبة، ودعت الأحزاب الاتحادية إلى مقاطعة الانتخابات، وزاد الأمر تعقيداً اختلاف وجهات نظر أبناء السودان وخاصة الأنصار والختمية.

وفي ١٤ صفر ١٣٦٨هـ (١٥ كانون الأول ١٩٤٨م) افتتحت الجمعية التشريعية، وكان نصف أعضائها من الجبهة الاستقلالية، وقد استمرّت المظاهرات، واعتُقل إسماعيل الأزهري. وكان من قانون الجمعية أن تنتخب الجمعية رئيساً لها، ويكون وزيراً، وهو وبالاتفاق مع الحاكم العام يُعيّن الوزراء. ويستطيع الحاكم العام إقالة الوزراء ووكلائهم، وتعيين آخرين مكانهم، وحلّ الجمعية التشريعية بل له الكلمة الأول والأخيرة في كل شيء.

وفي شهر صفر ١٣٧٠هـ (تشرين الثاني ١٩٥٠م) تقدّم الأمين العام الإداري باقتراح جديد يقضي بأن يكون جميع أعضاء الجمعية التشريعية من المنتخبين، وأن يكون جميع أعضاء مجلس الوزراء من السودانيين، وأن يكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام الجمعية التشريعية عن كل الشؤون باستثناء الشؤون الخارجية. وأن يكون للسودان حكم ذاتي، وفي الوقت نفسه يبقى الحاكم العام مسؤولاً عن الشؤون الخارجية والدفاع ولديه سلطات مُحدّدة للتدخّل في الشؤون السياسية لحفظ الأمن والنظام، ووقف التدهور الاقتصادي، ومراعاة الطوائف الأجنبية بما في ذلك الموظفين الإنكليز.

وفي الشهر نفسه (صفر ١٣٧٠هـ) أصدرت الجمعية التشريعية قراراً بتكوين لجنة الانتخابات، ولم يمض شهر على ذلك حتى وافقت الجمعية على اقتراح بالحكم الذاتي بأغلبية ٣٩ صوتاً ضدّ ٣٨ عضواً.

غير أن الحاكم قد رفض هذا، وعدّ القرار ضعيفاً إذ أن نتيجة التصويت تدلّ على أن الانقسام قوي في الجمعية التشريعية، كما أن هذا ليس من اختصاص الجمعية التشريعية.

وفي ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (٢٠ شباط ١٩٥٢م) أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الأمين المدني أنه ليس من سياسة حكومة صاحب الجلالة إعداد السودان للحكم الذاتي في العام المقبل فلا بدّ من مرور مرحلة.

وفي هذه الآونة أخذت السودان تدخل ضمن السياسة الدولية، وذلك لأن الولايات المتحدة أخذت تحلّ محلّ شريكتيها فرنسا وانكلترا في مستعمراتها تارة بالغزو الاقتصادي وأخرى عن طريق الانقلابات العسكرية لتصبح دول أوروبا الغربية وكل الدول صاحبة النظام الرأسمالي تدور في فلكها كما تدور الدول الشيوعية في فلك الروس لتكون دول المعسكر أكثر ترابطاً في مواجهة دول المعسكر الآخر، وفي الوقت نفسه تريد الدول

الرأسمالية وفي طليعتها انكلترا وفرنسا أن يبقى لها كيانها وتبقى لها هيمنتها، وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تُنفّذ سياستها في بعض الدول وأن تنجح فيما قامت به، وجاء دور مصر وتعني مصر (مصر والسودان) لذا بدأت انكلترا ترسم لنفسها سياسةً جديدةً بعد أن كانت تهتم بالدرجة الأولى في فصل السودان عن مصر لاختلاف التطوّر السياسي بين المنطقتين ـ حسب مزاعمها السياسية ـ فإن مصر لا بدّ من أن تجلو عنها عاجلاً أم آجلاً، فإذا جاء وقت الجلاء ترى أن تتخذ الخطة لتبقى منطقة السودان ضمن دائرة نفوذها، في الوقت الذي ترى فيه مصر أن السودان جزء منها وانكلترا يجب أن تجلو عن الجزأين على أنها جزء واحد.

طلبت الحكومة البريطانية من رجالات الحكم في مصر الذين يُمكنها التعاون معهم أن يُوطّدوا علاقتهم بالسودانيين لتبقى المنطقتان في دائرة نفوذها ويمكنها الثبات أمام اللعبة أو السياسة الأمريكية، فكأن انكلترا أصبحت ترغب في بقاء مصر والسودان معاً على أن تُركّز جهودها فيها لتقوية نفوذها عن طريق أنصارها في الجزأين عامةً.

بدأ الحكم المصري يُفاوض حزب الأمة غير أن المفاوضات لم تلبث أن انقطعت في ١٨ شعبان ١٣٧١هـ، وقامت بعد ذلك بقليل حركة ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م)، وتغيّرت السياسة في مصر، وأصبح للولايات المتحدة النفوذ الأول فيها. ورأى الحكم الجديد أن موضوع جلاء انكلترا عن القناة والأراضي المصرية عامة إنما هو مرتبط بموضوع السودان لذا فإن من الأفضل فصل الموضوعين بعضهما عن بعض للحصول على الجلاء أولاً، وإذا كان للولايات المتحدة دور في هذا الشأن غير أنها لا تمانع في السيطرة على مصر مرحلياً ثم ترسم خطةً جديدةً لكن كان للحكام الجدد مصلحة فعادت المفاوضات مع حزب الأمة والجبهة الاستقلالية وتمّ الاتفاق في ٢٣ محرم ١٣٧٢هـ، ثم اتفقوا مع الأحزاب الاتحادية في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ. كانت سياسة انكلترا من البدء فصل السودان عن

مصر واستمرت على ذلك، وكانت سياسة حزب الأمة والجبهة الإستقلالية كذلك بل كانوا يعدّون التبعية لمصر جريمة. وكانت سياسة الحكم الجديد في مصر الالتفات إلى مصر لجلاء القوات الإنكليزية وللتمكين لأنفسهم، وهذا ما تفاهموا عليه مع الأحزاب الاتحادية وإن كان الأمر يقتضي عندهم وعند الولايات المتحدة توطيد الصلة مع الأحزاب الاتحادية من أجل المستقبل، ومن أجل إحلال السياسة الأمريكية مكان السياسة الإنكليزية في السودان.

وفي ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ تم الاتفاق بين مصر وانكلترا على منح السودان الحكم الذاتي، وحقّ تقرير المصير. وكان القرار الذي سبق أن ألمحنا إليه يقضي أن تتشكّل لجنة للانتخابات من ثلاثة من السودانيين، وعضو بريطاني، وعضوٍ أمريكي، وعضوٍ هندي.

وجرت الانتخابات النيابية في السودان ودعي المجلس للاجتماع في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٧٣هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٤م) وكان مؤلّفاً من الأحزاب الآتية:

الحزب الوطني الاتحادي	وحصل على	٥١	مقعداً.
حزب الأمة	وحصل على	٢٢	مقعداً.
الحزب الجمهوري الاشتراكي	وحصل على	٣	مقاعد.
المستقلون	وحصل على	١١	مقعداً.
الحزب الشيوعي	وحصل على	١	مقعد.
حزب الأحرار الجنوبيين	وحصل على	٩	مقاعد.
		٩٧	مجموع مقاعد المجلس النيابي.

وفي ٥ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ تشكلت أول وزارة سودانية برئاسة

إسماعيل الأزهري[1].

وكان مجلس الشيوخ يتألّف من ثلاثين عضواً حصل الحزب الوطني الاتحادي على اثني وعشرين مقعداً في هذا المجلس.

أخذت مصر تُفكّر بمدّ نفوذها إلى السودان لعلّها تستطيع ضمّ السودان إليها، وكانت الولايات تحثّ على هذا لتحلّ هي محلّ انكلترا في السودان عن طريق مدّ النفوذ المصري الذي غدا يتعاون مع الولايات المتحدة أو هو من صنائعها. وكُلّف الرائد صلاح سالم عضو مجلس الثورة المصري بمتابعة أوضاع السودان، وقد عقد اجتماعاً في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ مع حزب الأشقاء، الذي انضمت إليه الأحزاب الاتحادية (الأشقاء ـ الاتحاديون ـ الأحرار الاتحاديون ـ وحدة وادي النيل و....) وأنشوا الحزب الوطني الاتحادي.

وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (١ آذار ١٩٥٤م) زار وفد مصري برئاسة محمد نجيب السودان، غير أن حزب الأمة وأنصاره قد تجمهروا، وبدأت هتافات، واصطدموا مع الشرطة، واضطر محمد نجيب للعودة وقطع

(١) كانت الوزارة على الشكل الآتي:
١ ـ إسماعيل الأزهري: رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
٢ ـ مبارك زروق: وزيراً للمواصلات.
٣ ـ خلف الله خالد: وزيراً للدفاع.
٤ ـ أمين السيد: وزيراً للصحة.
٥ ـ ميرغني حمزة: وزيراً للري والزراعة والمعارف.
٦ ـ علي عبد الرحمن: وزيراً للعدل.
٧ ـ حماد توفيق: وزيراً للمالية.
٨ ـ سانتينو دينغ: وزيراً للدولة.
٩ ـ بولين ألير: وزيراً للدولة.
١٠ ـ إبراهيم المفتي: وزيراً للاقتصاد والتجارة.
١١ ـ محمد نور الدين: وزيراً للأشغال.
١٢ ـ داك داي: وزيراً للدولة.

الزيارة، وألغي الاحتفال، وأعلن حزب الأمة أنه لا يقبل أي نوع من التعاون مع مصر، وأنهم يريدون الاستقلال التام، وإذا لم يتم ذلك فستقع أحداث دامية ولن يستقر السودان.

وبدأت العجلة تدور نحو الاستقلال وتدوس على فكرة الاتحاد، فانسحب وزيران من الوزراء من الحزب الوطني الاتحادي وهما: ميرغني حزه، وخلف الله خالد، وسحبوا ثقتهم من إسماعيل الأزهري، وأنشأوا حزب الاستقلال الجمهوري مع أحمد جالي في ٩ جمادى الأولى ١٣٧٤هـ بتأييد علي الميرغني.

ثم جرت مصالحة بين زعيم طائفة الأنصار عبد الرحمن المهدي، وعلي الميرغني زعيم طريقة الختمية وأصدرا بياناً في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٥ كانون الأول ١٩٥٥م) أنهما يعملان لمصلحة السودان.

كما أعلن عبد الرحمن المهدي أنه من أنصار الاستقلال وذلك بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٧٤ هـ، وما كان من حزب الأمة إلا أن أيّد سياسة حزب الاتحاد الوطني وإسماعيل الأزهري.

وفي آخر يوم من أيام عام ١٣٧٤هـ (١٨ آب ١٩٥٥م) أعلن التمرّد في الجنوب، وكان الهدف الحصول على الحكم الذاتي، وأعلنوا أن الجنوب لن يُوافق على الاستقلال إن لم يمنح الجنوب الاستقلال الذاتي، وطلبت مصر من الحاكم العام إرسال قواتٍ مصريةٍ وإنكليزيةٍ للجنوب للقضاء على التمرّد لكنه رفض، وهدأت الأحوال ذاتياً.

وفي ١١ محرم ١٣٧٥هـ قرّر المجلس النيابي السوداني الاستفتاء المباشر، ووجده أفضل وسيلةٍ للتعبير الصحيح عن رغبة الشعب غير أنه لم يلبث أن وجده صعب التحقيق لذا فقد أقلع عنه بعد أن رأى صعوبة إجراء الاستفتاء.

وفي ٢٧ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ قدّم الحاكم العام للسودان استقالته إلى

رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري، وأعلنت الحكومة البريطانية وأبلغت الحكومة المصرية أيضاً أنها لا تريد ترشيح آخر ليحلّ محلّ الحاكم العام المستقيل في محاولة للتقرّب من السودانيين، فكان على السودانيين أن يُعلنوا استقلال بلدهم من داخل المجلس النيابي، كما على المجلس اختيار رأس الدولة. والتقت الأحزاب السودانية على تأليف حكومةٍ من مختلف الأحزاب واتفقت على أن يكون رئيسها إسماعيل الأزهري، غير أن الوزارة السابقة[1] قد استمرّت في مهمتها حتى شهر رجب حيث تشكلت حكومة قومية.

وفي يوم ٥ جمادى الأولى ١٣٧٥ أعلن الاستقلال في داخل المجلس النيابي فقد وقف النائب عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة[2] وقال: نحن

---

(١) كانت الحكومة على الشكل الآتي:
١ ـ إسماعيل الأزهري: رئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية.
٢ ـ محمد نور الدين: وزير الأشغال.
٣ ـ ميرغني حزة: وزير التربية.
٤ ـ حماد توفيق: وزير المالية.
٥ ـ إبراهيم المفتي: وزير التجارة.
٦ ـ مبارك زروق: وزير المواصلات.
٧ ـ خلف الله خالد: وزير الدفاع.
٨ ـ محمد أمين السيد: وزير الصحة.
٩ ـ علي عبد الرحمن: وزير العدل.
١٠ـ بدر الدين المدثر: وزير دولة.
١١ـ سانتينو دينغ: وزير دولة.
١٢ـ يحيى الفضلي: وزير الشؤون الاجتماعية.
١٣ـ محمد أحمد المرضي: وزير الحكومات المحلية.
١٤ـ إبراهيم حسن: وزير التعدين.
١٥ـ حسن عوض الله: وزير الزراعة.
١٦ـ مدثر علي البوشي: وزير العدل / لاحقاً.

(٢) من نواب حزب الأمة من منطقة دارفور.

أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن باسم شعب السودان القوي الباسل أن السودان قد أصبح دولةً مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بذلك فوراً.

وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٦م) كان استقلال السودان، وتشكّل مجلس السيادة الأول من خمسة أعضاء[1].

---

(١) تألّف مجلس السيادة من:

١ ـ أحمد محمد ياسين.

٢ ـ عبد الفتاح المغربي صالح.

٣ ـ أحمد محمد صالح.

٤ ـ سرسيو أرو.

٥ ـ الدرديري محمد عثمان.

الفصل الثاني

الاستقلال

انضمّت السودان إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ (١٩ كانون الثاني ١٩٥٦م) واستمرت حكومة إسماعيل الأزهري حتى ١ رجب ١٣٧٥هـ حيث ألّف وزارة قومية ضمّت مختلف الأحزاب[1]. وذلك أن كل الأحزاب قد ابتعدت عن مصر، وتقاربت آراؤها بعضها من بعض بعد أن رأوا أن رجال الثورة قد تنكّروا لرئيسهم

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ إسماعيل الأزهري: رئيس الوزراء، وزير الداخلية، وزير الدفاع.

٢ ـ مبارك زروق: وزير المواصلات والأشغال.

٣ ـ حماد توفيق: وزير المالية.

٤ ـ إبراهيم المفتي: وزير التجارة والصناعة.

٥ ـ علي عبد الرحمن: وزير التربية والتعليم.

٦ ـ محمد أمين السيد: وزير الصحة.

٧ ـ سانتينو دينغ: وزير دولة.

٨ ـ يحيى الفضلي: وزير الشؤون الاجتماعية والتعدين.

٩ ـ محمد أحمد المرضي: وزير الحكومات المحلية.

١٠ ـ خضر حمد: وزير الري.

١١ ـ مدثر البوشي: وزير المواصلات.

١٢ ـ حسن عوض الله: وزير دولة.

١٣ ـ فلمون ماجوك: وزير النقل الميكانيكي.

١٤ ـ بوث ديو: وزير الثروة الحيوانية.

محمد نجيب الذي كان يُعدّ أو هكذا يعدّه السودانيون على الأقل أنه رمز الوحدة بين مصر والسودان. ثم رأوا تصرّف رجال الثورة المصريين تجاه السودان فقد كان الرائد صلاح سالم وزير الإرشاد القومي وفي الوقت نفسه وزير شؤون السودان إذ حرص الحرص الشديد على ايقاع الخلاف أو زيادته بين الأنصار والختمية، وعمل على الاندساس بين صفوف الضباط السودانيين في الجيش وتشكيل مجموعة الضباط الأحرار ليكونوا بيد مصر تتصرّف بتوجيههم وتحريكهم حسب مصالحها كلما رأت ذلك، وقد أنفق الأموال الكثيرة في سبيل تحقيق أغراضه، وكل هذا بمنتهى الأعمال الصبيانية المكشوفة والمفضوحة وقد ذهب إلى الجنوب ومن أجل التقرّب إلى الشعب حسب رأيه - رقص عارياً مع مجموعة القبائل هناك داخل الأحراج ليرتبطوا به ما دام يُوافقهم ويعدّ نفسه واحداً منهم. والواقع أن هذا كله كان من سياسة الولايات المتحدة التي تريد أن تمدّ نفوذها إلى السودان وتحلّ محلّ انكلترا كما فعلت في مصر، وليكن سفراؤها في سياستها هذه أولئك الذين اعتمدتهم في مصر لنقل النفوذ من انكلترا إليها. وما دام الساسة السودانيون قد أدركوا هذا فقد أصبح من البعيد أن يعود النفوذ المصري إلى السودان وكذلك من وراءه ومن يُوجّهه على الأقل في المرحلة الراهنة بل إن هذا قد سبّب جفوة بين الشعبين الشقيقين المتجاورين. وقبلت السودان عضواً في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٩ ربيع الثاني ١٣٧٦هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦م).

انحلّ عقد حزب الاستقلال الجمهوري في هذه الأونة وقبل ثلاث سنوات والذي أسّسه، ميرغني حزه وخلف الله خالد وأحمد جالي، وظهر حزب جديد أطلق عليه حزب الشعب الديمقراطي وكان برئاسة علي عبد الرحمن وزير العدل في وزارة إسماعيل الأزهري السابقة، كما كان الحزب السابق برئاسة اثنين من وزراء إسماعيل الأزهري أيضاً وهما كما ذكرنا ميرغني حمزه وزير الري والزراعة والمعارف وخلف الله خالد وزير الدفاع.

وهذا ما خلخل الوزارة القومية[١]، واستقالت حكومة إسماعيل الأزهري، وتشكّلت وزارة ائتلافية[٢] ضمت أحزاب الأمة، والشعب الديمقراطي،

---

(١) عدل إسماعيل الأزهري وزارته بعد شهر من تشكيلها وأصبحت كما يأتي:
١ - إسماعيل الأزهري: رئيس الوزراء، ووزير الداخلية.
٢ - مبارك زروق: وزير الخارجية والعدل.
٣ - حماد توفيق: وزير المواصلات.
٤ - إبراهيم أحمد: وزير المالية والاقتصاد.
٥ - عبد الله خليل: وزير الدفاع.
٦ - زيادة ارباب: وزير الشؤون الاجتماعية.
٧ - محمد نور الدين: وزير الحكومات المحلية.
٨ - ميرغني حمزه: وزير الزراعة والري.
٩ - بنجامين لوبكي: وزير التعدين.
١٠ - ستانسلوس بايساما: وزير النقل الميكانيكي.
١١ - يوسف العجب: وزير دولة.

(٢) تشكلت الوزارة الائتلافية برئاسة عبد الله خليل وكانت كما يأتي:
١ - عبد الله خليل: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ - علي عبد الرحمن: وزير الداخلية.
٣ - ميرغني حمزه: وزير الزراعة والري.
٤ - إبراهيم أحمد: وزير المالية.
٥ - محمد أحمد محجوب: وزير الخارجية.
٦ - محمد نور الدين: وزير الحكومات المحلية.
٧ - زيادة أرباب: وزير العدل والتعليم.
٨ - محمد أمين السيد: وزير الصحة.
٩ - حماد توفيق: وزير التجارة.
١٠ - بنجامين لوبكي: وزير الأشغال.
١١ - مأمون حسين شريف: وزير المواصلات.
١٢ - يوسف العجب: وزير دولة.
١٣ - القرد بيرحوك: وزير التعدين.
١٤ - غوردون ايوم: وزير الثروة الحيوانية.
١٥ - أمين التوم: وزير دولة.
١٦ - محمد أحمد أبو سن: وزير الشؤون الاجتماعية.

والأحرار الجنوبيين، وأصبح الحزب الوطني الاتحادي في المعارضة. وعلى كل فإن هذه الوزارة تلقى تأييد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار قطب الائتلاف، وعلي الميرغني زعيم الطريقة الختمية قطب الائتلاف الثاني، والقطبان هما حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي، ولا تختلف هذه الوزارة عن سابقتها إذ كانت مؤيَّدةً أيضاً من الأنصار والختمية وكل ما في الأمر أن الختمية كانت تؤيد إسماعيل الأزهري وأصبحت اليوم تؤيِّد علي عبد الرحمن.

بدأت الشكوك تدور حول مصر وربما كان أهمها بسبب السدّ العالي الذي يُضيع على السودان جزءاً من مياه نهر النيل، وثانيها بسبب فكرة القومية العربية التي أخذت مصر تُصدِّرها إلى السودان وإلى بقية البلدان العربية وفي السودان مجموعات لا تنتمي إلى العنصر العربي فهي تُحارب الفكرة أولاً والأحزاب السودانية تريد ودّها للكسب الحزبي أو للظهور بالمظهر الوطني، وهناك نقطة أخرى تنطلق من النقطة الثانية وهي أن القوميين العرب بدأوا يظهرون في السودان، ويعرفون على حقيقتهم، وينمون عن طريق البذخ حيث يمدهم بالمال زكريا محيي الدين الذي غدا وزيراً للداخلية وأسّس دولة المخابرات، وهناك مشروع النقطة الرابعة الأمريكي الذي يقضي بتقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى الحكومات التي تحتاجها بغية بناء جهازها الدفاعي، كما أن الرئيس الأمريكي من حقه أن يُرسل القوات المسلحة الأمريكية للدفاع عن أي من الحكومات الصديقة في الشرق الأوسط التي تواجه تهديداً مسلحاً من قبل أية دولة أخرى تدور في فلك الشيوعية العالمية، وفي حالة عدم وجود مثل هذا التهديد السافر فيمكن تقديم المساعدات الاقتصادية، وهذا ما خوله الكونغرس الأمريكي للرئيس ايزنهاور.

كانت مصر تتلقى المساعدات الاقتصادية والأغذية من الدول الغربية كافةً ومن بينها أمريكا، ومع هذا فإن مصر تُعلن أن سيرها حسب خط

اشتراكي، وأن هناك عوامل لقاء وارتباط بينها وبين موسكو، كالسائق الذي يشير نحو اليسار ويتجه نحو اليمين.

وزار (ريتشارد نيكسون) نائب الرئيس الأمريكي عدة دول إفريقية ومنها السودان، وجرت محادثات بعد ذلك بين السودان والحكومة الأمريكية، ولعدم معرفة الساسة السودانيين بأساليب الألاعيب السياسية فقد ظنّ حزب الشعب الديمقراطي أن اللعبة إنما هي إحلال النفوذ الأمريكي في السودان مكان النفوذ المصري الذي هو حليف حزب الشعب الديمقراطي، ولم يدر محمد عبد الرحمن زعيم هذا الحزب أن النفوذ الأمريكي لا يدخل إلى السودان إلا عن طريق مصر، وأن التوجه نحو موسكو لم يكن سوى تعمية على الشعوب التي أخذت تتضايق من التصرفات والمواقف الأمريكية خاصةً والغربية عامة في الوقت الذي تكره فيه الشيوعية وتمقتها، لذا بدأ محمد عبد الرحمن يضع العراقيل في وجه حليفه في الحكم حزب الأمة. ولما زار نيكسون السودان خرجت المظاهرات التي دبّرها حزب الشعب الديمقراطي وأعوان الرئيس المصري جمال عبد الناصر وندّد المتظاهرون بالمواقف الأمريكية، لكن السفير الروسي كان أول رجالات السلك السياسي الذين يستقبلون نائب الرئيس الأمريكي.

وكان الرئيس المصري في غاية السرور وهو يرى الألاعيب تنطلي على حزب الشعب الديمقراطي وبعض رجال السياسة، وخاصة أنه كان في بداية ارتفاع الخط البياني لشهرته وتزعمه للشارع في كثير من البلدان العربية، ومع هذا فإن الذين يُخالفونه في السودان كثيرون، لذا بدأ بإعطاء الأوامر بالتحرك العسكري الذي عمل له الرائد صلاح سالم وزير شؤون السودان ومن بعده زكريا محيي الدين رئيس الوزارة.

وفي شهر رجب من عام ١٣٧٦هـ جرت محاولة انقلاب برئاسة العميد محمود أبو بكر، والنقيب عبد الرحمن كبيدة، ويعقوب كبيدة، وعمر خلف

الله، وعوض بابكر، والملازم أول جعفر النميري، وقد أبعد عدد منهم من الخدمة وأحيل بعضهم إلى الاستيداع بعد التحقيق والمحاكمة وكان الملازم أول جعفر النميري من الذين أحيلوا على التقاعد.

وكان الخلاف بين مصر والسودان حول مياه نهر النيل، وحول حلايب والحدود الشمالية، إذ كانت مصر تطلب من السودان التنازل لها عن المناطق الواقعة شمال خط العرض ٢٢° شمالاً، والحلايب بلدة صغيرة تقع على ساحل البحر الأحمر، وقد أثيرت هذه القضايا أثناء الاستعداد للانتخابات النيابية وفي الوقت نفسه كان الاستعداد للاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا (٣ شعبان ١٣٧٧هـ)، غير أن السودان قد رفض هذا التنازل وأعلن أنه سيُحارب في سبيل المحافظة على الحدود الشمالية. وسافر وزير الخارجية السودانية على رأس وفد إلى القاهرة في ٢٩ رجب، ورُفعت القضية إلى مجلس الأمن في ٢ شعبان. والواقع أن القصد من إثارة هذا الخلاف كان هو تأجيل الانتخابات السودانية إلى ما بعد الاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا حيث تُثار عاطفة الوحدة و تستفيد منها الأحزاب الاتحادية في السودان الناصرة للرئيس المصري أو تلك الأحزاب التي يستخدمها جمال عبد الناصر للدعاية لنفسه ولتنفيذ مخططاته، وربما استطاعت هذه الأحزاب النجاح والدعوة بالانضمام إلى دولتي الوحدة، وفي الوقت نفسه فإن الأحزاب السودانية الاستقلالية كانت أيضاً تريد الاستفادة من إثارة الرأي العام السوداني ضد مصر لتحقق الانتصار على خصومها في الانتخابات، كما أنها تخشى آثار الوحدة بين مصر وسوريا.

وجرت الانتخابات السودانية في موعدها المحدد يوم ٨ شعبان ١٣٧٧هـ (٢٧ شباط ١٩٥٨م)، واستمر الائتلاف بين أحزاب الحكومة (الأمة ـ الشعب الديمقراطي) واتفقا أيضاً على عدم التنافس فيما بينهما في الدوائر الانتخابية، وتقسيم الدوائر التي زادت على مقاعد المجلس النيابي السابق فيما بينهما، وخاضا الانتخابات بصورة غير مشروعة وتُخالف كل ما

يُسمّونه الديمقراطية حيث كان التنسيق بينهما شبه تام.

ظهرت نتيجة الانتخابات للجمعية التأسيسية في ٢٩ شعبان ١٣٧٧هـ. وكانت كالآتي:

حزب الأمة ٦٣ مقعداً

حزب الشعب الديمقراطي ٢٦ مقعداً.

الحزب الوطني الاتحادي ٤٠ مقعداً.

حزب الأحرار الجنوبي ٤٠ مقعداً.

وشكّل عبدالله خليل أمين عام حزب الأمة حكومة ائتلافية[1] من حزبه وحزب الشعب الديمقراطي الذي يتسلّم زعيمه علي عبد الرحمن وزارة الداخلية، وكانت المعارضة من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأحرار الجنوبي. ولم يكن الائتلاف الحكومي وطيد الأركان، وبدت تظهر بوادر

(١) تشكلت الوزارة الائتلافية الجديدة على الشكل الآتي:

١ ـ عبد الله خليل: رئيس الوزراء، وزير الدفاع.
٢ ـ ميرغني حمزة: وزير الداخلية والري.
٣ ـ إبراهيم أحمد: وزير المالية.
٤ ـ علي عبد الرحمن: وزير الزراعة والتجارة.
٥ ـ محمد أحمد محجوب: وزير الخارجية.
٦ ـ محمد نور الدين: وزير الصحة.
٧ ـ علي عبد الرحمن طه: وزير الحكومات المحلية.
٨ ـ محمد أحمد أبو سن: وزير الشؤون الاجتماعية.
٩ ـ زيادة أرباب: وزير العدل والتعليم.
١٠ ـ بوث ديو: وزير الأشغال.
١١ ـ مأمون حسين شريف: وزير المواصلات.
١٢ ـ فيرناند أرسيخ: وزير التعدين.
١٣ ـ أمين التوم: وزير دولة.
١٤ ـ عبد الله عبد الرحمن: وزير دولة.
١٥ ـ سانتينو دينغ: وزير الثروة الحيوانية.

للتفاهم والتقاء وجهات النظر بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وبدأت المناورات السياسية والإشاعات تنطلق في الشارع. وتطلب الحكومة المعونة الأمريكية وتُهاجم المعارضة ذلك بشدة، وأكثر ما يكون الهجوم من وسائل الإعلام المصرية، بل إن علي عبد الرحمن رغم كونه مُشاركاً في الحكومة فإنه يُشيع أن الولايات المتحدة قد طلبت مقابل المعونة إقامة مطارات حربية في (نيالا) و(جبيت).

وسرت شائعة نشرتها وكالة أنباء رويتر أن عبدالله خليل قد رحّب بالإنزال الأمريكي في لبنان لحماية الرئيس كميل شمعون، كما أن الشائعة قد صدرت بقبول عبدالله خليل لمبدأ ايزنهاور.

ومقابل هذا فإن علي عبد الرحمن قد رحّب بالثورة في العراق، وندّد بالإنزال الأمريكي في لبنان وبالحماية الإنكليزية للأردن. وقد وجّهت مصر حملةً إعلاميةً شديدةً على السودان حتى اضطرت الحكومة إلى الإعلان في ٣ محرم عام ١٣٧٨هـ (١٩ تموز ١٩٥٨م) أن قنصل مصر الجديد (علي خشبة) غير مرغوب فيه لاتهامه من قبل سلطات الأمن باتصاله بالعناصر المخرّبة، وأمرته بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة.

سافر أمين سر الحزب الوطني الاتحادي (خضر حمد) إلى مصر في ١٨ صفر ١٣٧٨هـ رغبةً في إعادة التفاهم بين الأحزاب الاتحادية، وطلب الرئيس المصري من إسماعيل الأزهري عدم الهجوم على علي عبد الرحمن، وجاءت الفرصة المناسبة للمعارضة كي تتحرك إذ ساءت الأوضاع الاقتصادية، واستطاع الحزب الشيوعي أن يؤثّر على اتحاد النقابات التي نظّمت المظاهرات المستمرة حتى ٨ ربيع الثاني ١٣٧٨هـ، وبدأت المعارضات بالنقد فأخذ إسماعيل الأزهري يتهم رئيس الحكومة بالرغبة في ربط السودان في فلك الدول الغربية إذ أخذ أسلحةً بريطانيةً، كما انتقد وزير الداخلية ميرغني حمزه، ووجّه له التهمة نفسها وبالتفاهم مع الأنظمة

الرجعية، وقام الإخوان المسلمون بمظاهراتٍ في جامعة الخرطوم تضامناً مع الشارع دون أن يكون لهم أية مصلحةٍ في ذلك.

لم يكن من طريق أمام الحكومة إلا أن تمنع تلك اللقاءات السياسية التي كانت تتم، وتقف في وجه مظاهرات الطلاب في جامعة الخرطوم وأم درمان خوفاً من زيادة تصاعدها.

وأخيراً أعلن حزب الشعب الديمقراطي فكّ الائتلاف القائم مدّعياً أن مجموعةً من حزب الأمة تفكر جدياً في إعلان الملكية في البلاد وتتويج عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان. وسافر عبدالله خليل رئيس وزراء السودان ووزير الري ميرغني حمزه إلى القاهرة للتفاهم مع الرئيس المصري على مياه نهر النيل، كما اتّفق الطرفان على أن تدفع مصر مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري كتعويضٍ لأهالي وادي حلفا الذي ستغرق مياه السد العالي بلدتهم وأرضهم.

رجع رئيس الوزراء إلى الخرطوم فوجد أن الجنوب يستعدّ للتمرّد من جديد. وهناك احتمال للتفاهم بين حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي. وأن الرئيس المصري يسعى للقيام بانقلابٍ في السودان وقيام حكومةٍ برئاسة إسماعيل الأزهري، ويتشكّل ائتلاف بين الحزبين (الاتحادي والشعب الديمقراطي). كما بلغه احتمال التفاهم بين حزبي الأمة والاتحادي لتشكيل حكومةٍ ائتلافيةٍ برئاسة الأزهري، وشعر عبدالله خليل أن حزبه أيضاً ضدّه من الخلف، وتوقع أيضاً أن تطرح الثقة بالوزارة في أول اجتماع للمجلس النيابي الذي كان مقرراً أن يكون في ٦ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م) وستسحب الثقة من حكومته، لذا أجّل اجتماع المجلس النيابي إلى ٢٧ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ (٨ كانون الأول ١٩٥٨) بعد أن كان في ٦ جمادى الأولى أي أنه قد أجّله مدة ثلاثة أسابيع ريثما يدرس الموضوع.

استقرّ رأي عبدالله خليل على تسليم السلطة إلى العسكريين فإنه أفضل له حسبما رأى من أن يتسلّمها من خصومه السياسيين، ودرس المجلس الأعلى للقوات المسلّحة الأمر، وكان من قبل متردداً، غير أن إلحاح رئيس الوزارة بالسرعة في استلام العسكريين للسلطة وذلك قبل انعقاد اجتماع المجلس النيابي، وأخيراً تمت موافقة الجيش، وتسلّم السلطة اللواء إبراهيم عبود في ٦ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ.

الانقلاب العسكري الأول

٦ جمادى الأولى ١٣٧٨ - ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ
(١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ - ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م)

حلّ القائد العام الأحزاب كلها وصادر ممتلكاتها، وألغى المجلس النيابي، وعطل الدستور والصحف، كما حلّ النقابات العمالية، وطالب الشعب بعدم الاشتغال بالأمور السياسية، ووعد بعودة الجيش إلى مراكزه في الوقت المناسب. وشكّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ثلاثة عشر عضواً[1]، وسلّم سبعةً منهم وزاراتٍ في الوزارة التي شكّلها، والتي شملت بعض المستقلين.

---

(١) شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من:

١ - الفريق إبراهيم عبود: القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
٢ - اللواء أحمد عبد الوهاب: نائب القائد العام.
٣ - اللواء محمد طلعت فريد.
٤ - اللواء أحمد عبد الله حامد.
٥ - العميد محمد أحمد عروة.
٦ - العميد أحمد مجذوب البحاري.
٧ - العميد أحمد رضا فريد.
٨ - العميد حسن بشير نصر.
٩ - العميد محمد نصر عثمان.
١٠ - العميد محمد أحمد التيجاني.
١١ - العميد محمد أحمد الخواض.
١٢ - العقيد عوض عبد الرحمن صغيرون.
١٣ - العقيد حسين علي كرار.

أعلنت الوزارة السودانية أنه لا يوجد في اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحدّ من استقلال السودان أو يخدش كرامته، وقد صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية. وقد وافق عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني على الحكومة وأظهرا التأييد، وهذا ما كان له أثره على نفسية الرئيس المصري الذي يصعب عليه أن يرى في دولة مجاورة له اتفاقاً بين أهلها دون أن يكون له أي تحرك وخاصة أن الذين أيّدوا من الختمية كان يعدّهم من أنصاره. لذا أخذت الشائعات تروّج للتفريق بين الطرفين المتنافسين: الأنصار، والختمية، فيُشاع أن نائب القائد العام وزير الداخلية اللواء أحمد عبد الوهاب يريد أن يستأثر بالسلطة لصالح حزب الأمة، وأنه على باب الإطاحة بالقائد العام. كما أخذت الدعايات تثير كوامن النفس الشخصية، وقد اتصل أناس بالضباط أصحاب الرتب العالية، وحرّضوهم. كيف يضمّ

---

(١) أما الوزارة فكانت على الشكل الآتي:

١ ـ إبراهيم عبود: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.
٢ ـ أحمد عبد الوهاب: وزيراً للداخلية، والحكومات المحلية.
٣ ـ محمد طلعت فريد: وزير الاستعلامات والعمل.
٤ ـ أحمد عبد الله حامد: وزير الزراعة.
٥ ـ محمد أحمد عروة: وزير التجارة.
٦ ـ أحمد مجذوب البحاري: وزير الحكومات المحلية.
٧ ـ أحمد رضا فريد: وزير المواصلات.
٨ ـ عبد الماجد أحمد: وزير المالية.
٩ ـ أحمد خير: وزير الخارجية.
١٠ ـ زيادة أرباب: وزير التربية والتعليم.
١١ ـ مكي لنا: وزير الري.
١٢ ـ سانتينو دينق: وزير الثروة الحيوانية.
كما اشترك في الوزارة في أوقات مختلفة:
١٣ ـ محمد أحمد علي: وزير الصحة.
١٤ ـ أحمد علي الزاكي: تسلّم وزارة الصحة في ٢٠ شباط ١٩٦٢
١٥ ـ سليمان حسين: تسلّم وزارة المواصلات في ٢٠ شباط ١٩٦٢
١٦ ـ مأمون بحيري: تسلّم وزارة المالية ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة رُتَباً دونهم؟ وكيف تشمل الوزارة عسكريين أقلّ منهم رتبة؟. وفي الوقت نفسه أطلقت الشائعات أن الحكم يميل إلى الغرب وأنه يُحارب الشيوعية لتتحرك أنصارها، ولتضعف الحكومة، ولتوضع أمامها العراقيل.

في ٢١ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ منعت جريدة «الطليعة» من الصدور، وهي صوت نقابة العمال. فأرسل اتحاد العمال احتجاجاً في ٢٧ جمادى الأولى، فألقت الحكومة القبض على الشفيع أحمد الشيخ أمين سرّ الاتحاد وعلى ستة من رفاقه. واحتجّ الاتحاد ثانية وبعث ببرقية إلى مكتب العمل الدولي في جنيف. وكان من قبل قد أعلن الحزب الشيوعي معارضته للانقلاب.

وفي ٢٢ شعبان أرسل العميد عبد الرحيم شنان قائد القيادة الشمالية في شندي، والعميد محي الدين أحمد عبدالله سعد قائد القيادة الشرقية في القضارف كتيبتين لدخول الخرطوم وهما في طريقهما إلى الجنوب بواسطة القطارات. وكانت الكتيبة الشمالية بقيادة العقيد أبو بكر فريد والكتيبة الشرقية بقيادة العقيد إبراهيم رمضان، وقد استطاعت هاتان الكتيبتان بمساعدة القوات القادمة من الجنوب بإمرة المقدّم حسن إدريس والرائد أحمد محمد أبو الذهب من احتلال الخرطوم في ٢٢ شعبان وتطويق القيادة العامة للجيش وإلقاء القبض على اللواء أحمد عبد الوهاب مع اثنين من أعضاء المجلس الأعلى، وحصار منزل الفريق إبراهيم عبود، ثم جاءت قوات إضافية من الشمالية والشرقية للدعم ـ وللسيطرة على الخرطوم. واضطر القائد العام أن يرضخ للأمر الذي يُطالب قادة الحركة وهو تشكيل مجلس أعلى جديد يضمّهم ويشمل أيضاً العميد مقبول الأمين الحاج قائد القيادة الوسطى بكردفان، وتصحيح موقف الحكومة من الجمهورية العربية المتحدة، ففي مساء ٢٤ شعبان أعلن الفريق إبراهيم عبود قبول استقالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتشكيل مجلس جديد يضمّ عشرة

من العسكريين بينهم قادة الحركة. ووقع خلاف داخل الوزارة وأصر اللواء أحمد عبد الوهاب على تقديم الانقلابيين إلى محكمة عسكرية لتمردهم وإثارة الفتنة والشائعات، وتأزّم الموقف داخل الجيش وكادت تحدث اشتباكات، واضطرّ أحمد عبد الوهاب إلى الاستقالة إذ لم يستجب لرأي من آرائه وذلك في ٢٩ شعبان، وهكذا خرج اللواء أحمد عبد الوهاب من المجلس ومن الحكومة، ودخل الانقلابيون المجلس وتسلّموا مناصب وزارية، إذ أعطي العميد مقبول الأمين الحاج وزارة الداخلية وفي الوقت نفسه تسلّم أمين سر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأعطي العميد عبد الرحيم شنان وزارة الحكومات المحلية، وأعطي العميد محي الدين أحمد عبدالله وزارة المواصلات، وأعيد بعض الضباط إلى الخدمة وكانوا من قبل قد طردوا من الجيش.

بدأ العميد عبد الرحيم شنان يثير المشكلات داخل المجلس الأعلى، وفي الوزارة ويسانده أيضاً اللواء محي الدين عبدالله، وفي ١٤ ذي القعدة من عام ١٣٧٨هـ تقدّمت أربعة سيارات مُدرّعة من القيادة الشرقية بالقضارف إلى الخرطوم لكنها اضطرّت إلى العودة، وحاولت قوة من (شندي) أن تتقدّم إلى الخرطوم أيضاً للغرض نفسه فاعتقل أفرادها قبل دخولهم المدينة، وكان القصد منها السيطرة على الحكم، وقد سبق ذلك هجوم واضح على اللواء حسن بشير نصر الذي تولّى مسؤولية الجيش بالنيابة عن الفريق إبراهيم عبود، فاتُّهم أنه يميل إلى حزب الأمة وإلى الغرب. غير أن باقي أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تضامن بعضهم مع بعض، ووقفوا بحزم، فأصدر المجلس أوامره بالقبض على العميد عبد الرحيم شنان والعميد محي الدين عبدالله وأنصارهم. وبعد شهر من الحركة قُدّم أفرادها إلى المحكمة التي أعلنت أحكامها في ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٩هـ وهي:

حكم العميد عبد الرحيم شنان بالإعدام.

العميد محي الدين عبدالله بالإعدام

المقدم محمد علي السيد بالسجن المؤبد.

المقدم حسن إدريس بالسجن المؤبد.

المقدم محمود حسيب بالسجن المؤبد.

الرائد أحمد محمد أبو الذهب بالسجن المؤبد.

المقدم عبد الحفيظ شنان بالسجن ١٥ عاماً.

النقيب محجوب بابكر سوار الذهب بالسجن ١٥ عاماً.

النقيب أسامة المرضي بالسجن عامين.

الملازم أول محمد علي كيلا بالسجن عامين

الرائد عبد الحفيظ حسيب بالسجن عاماً واحداً.

وطرد من الجيش سبعة عشر ضابطاً منهم:

١ - العقيد علي صالح سوار الذهب.

٢ - المقدم عبد الحليم شنان.

٣ - المقدم عباس أبو نوره.

٤ - النقيب عبد الغفار شنان.

٥ - النقيب جعفر النميري.

٦ - النقيب عبدالله الطاهر بكر.

كما أبعد اللواء حسن بشير نصر نائب الفريق إبراهيم عبود.

كما صدرت أحكام على أعضاء من الحزب الشيوعي منهم:

عبد الخالق محجوب.

الشفيع الشيخ.

أحمد سليمان.

عز الدين علي عامر.

جوزيف قرنق.

وفي ١٠ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ وضعت الحكومة يدها على حركة يقودها رشيد الطاهر بكر المراقب العام للإخوان المسلمين، وقد كان أول رئيس لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم واصطدم مع الشيوعيين في الاتحاد وقد تمكّن من إخراجهم منه. كان أخوه عبدالله قد اشترك في محاولة الانقلاب السابقة وطُرد من الجيش فكان يزور أخاه الرشيد في مكتب مكتب المحاماة الذي يشترك فيه مع محمد أحمد محجوب، ومجيء أخيه صار يلتقي مع زملاء أخيه من الضباط فسار في تيارهم، وعرض على الإخوان المسلمين فكرة الانقلاب فرفضوا وحذّروه من عاقبة الأمر، كما حذّره محمد أحمد محجوب شريكه في مكتب المحاماة، وحذّره أيضاً علي طلب الله الذي أخبره بأن الحكومة تراقب الحركة. وقبض على رشيد الطاهر بكر، والمقدم علي حامد، والمقدم يعقوب كبيدة.

ورأت الحكومة أن تشتدّ في أحكامها كي يُردع الطامعون في السلطة والمتطلّعون إلى الحركات والانقلابات، وشكّلت المحكمة بسرعة وقُدّم إليها الانقلابيون وخلال أسابيع قليلة صدرت الأحكام، وكانت إعدام خمسة ضباط وهم:

١ - المقدم علي حامد.

٢ - المقدم يعقوب كبيدة.

٣ - الرائد عبد البديع كرار.

٤ - النقيب عبد الحميد عبد الماجد.

٥ - النقيب الطيار الصادق محمد الحسن.

وصدر الحكم بحق ضابطين بالسجن المؤبد وهما: الرائد عبد الرحمن كبيدة، والملازم محمد محجوب عثمان.

كما صدر الحكم بسجن النقيب عبدالله الطاهر بكر مدة أربعة عشر عاماً، أما أخوه الرشيد الطاهر فقد حكم عليه بسجن خمس سنوات.

وتعرّض للطرد من الخدمة العسكرية والإحالة على الاستيداع: المقدم أبو بكر فريد، والرائد محمد خير محمد سعيد، والنقيب جعفر النميري، والنقيب محمد الحسن أبو طبارة، والملازم محمد حسن مكي.

وتشكّل وفد من اتحاد جامعة الخرطوم وذهب إلى الصديق المهدي وطلب منه التدخل والضغط على الحكومة حتى لا يُنفّذ حكم الإعدام في الضباط غير أنه رفض. فإن إعدامهم يزيد من النقمة على الحكم. ولم يمكنهم من الذهاب إلى علي الميرغني إذ أن طريقته متهمة على أن لها يداً في الحركة. ونُفّذت الأحكام بسرعة.

ومع أن الحكومة قد أرادت إعطاء ضجة لهذه الأحكام ليُردع الناس إلا أنها في الوقت نفسه قد حالت دون إقامة التعزية والنواح على عادة السودانيين وقد صلّى الناس مع اتحاد الطلاب صلاة الغائب على الذين أُعدموا وخرج المصلون من جامعة الخرطوم بمظاهرة صاخبة، واعتُقل عدد من الطلاب. كما اعتقل الرائد فاروق عثمان حمدالله.

وكان اتحاد الطلاب[1] قد تقدّم بمذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة يُطالبه بعودة الجيش إلى الثكنات العسكرية وذلك في شهر ربيع الأول من عام ١٣٧٩هـ فاعتقلت السلطة اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم.

وطلب الصديق المهدي تشكيل حكومة مدنية للإعداد للانتخابات فلم يُردّ عليه، وتقدّم إسماعيل الأزهري بمثل ذلك فلم يُسمع منه، وأُهملت المذكرتان.

وبدأ التنظيم والإعداد للإطاحة بالنظام، حيث تشكّلت الجبهة الوطنية

(١) كان رئيس اتحاد الطلاب جعفر الشيخ إدريس وهو من الإخوان المسلمين، وطالب بعودة الحياة المدنية أيضاً.

من حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي، وبعض المستقلين.

زار الرئيس المصري جمال عبد الناصر السودان في شهر جمادى الأولى من عام ١٣٨٠هـ، فأعدّ له الصديق المهدي استقبالاً شعبياً، كان القصد إبراز قوة الأنصار وحزبهم حزب الأمة.

وقدم السياسيون مذكرةً تُطالب بتشكيل حكومةٍ مدنيةٍ وإجراء الانتخابات وذلك في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠م)، ووقعت هذه المذكرة من حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والشيوعي من غير جدوى[١]، واستمرّ تقديم المذكرات، واستمرّ الإهمال لها.

أعيد تنظيم الضباط الأحرار في الجيش، وصدرت مجلتهم السرية الأولى «صوت القوات المسلحة»، وجرى تعديل قانون جامعة الخرطوم فأضرب الطلاب مدة يومين، وأخيراً وبعد سنتين أُلحقت الجامعة بوزارة التربية والتعليم، فتقدمت المذكرات احتجاجاً على هذه التصرفات، واستقال بعض أساتذة الجامعة.

وأضرب عمال السكك الحديدية فكانت النتيجة أن حُلّت نقابتهم.

وجرت مصادمات بين حزب الأمة والشرطة وقتل أحد عشر شخصاً.

أُرسلت برقية إلى الفريق إبراهيم عبود احتجاجاً على التعذيب لأحد السجناء السياسيين في مدينة «الأبيض»، وهو حسن أبو حسنين من الحزب الشيوعي.

---

(١) وقع على المذكرة صديق المهدي، إسماعيل الأزهري، عبد الله خليل، مبارك زروق، محمد أحمد محجوب، محمد أحمد المرضي، عبد الرحمن شاخور، عبد الله عبد الرحمن نقد الله، عبد الخالق محجوب، أحمد سليمان فاعتقلتهم السلطة وأضربوا عن الطعام فأطلق سراحهم.

بعد الجفوة التي كانت قد وقعت بين مصر والسودان سافر وفد من السودان ضم ثلاثةً من أعضاء المجلس العسكري فقط دون خبراء، وكان الوفد برئاسة اللواء محمد طلعت فريد، ووصل الوفد إلى القاهرة بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٥٩م)، وبحث الوفد موضوع توزيع مياه النيل بعد بناء السد العالي، وتمّ الاتفاق على أن تكون حصة مصر من مياه النهر ٥٥ مليار متر مكعب، ونصيب السودان ١٨ مليار متر مكعب، وتدفع مصر مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري كتعويض لأهالي وادي حلفا عن منازلهم وأراضيهم على حين أن حكومة عبدالله خليل الأخيرة كانت قد طلبت ٣٥ مليون جنيه مصري، ثم وجدت أن تكلفة البناء للسكان المهجّرين تصل إلى ٦٠ مليون جنيه. وبعد توقيع الاتفاقية أعلن الفريق عبود أن الجفوة التي كانت بين مصر قد انتهت. وأصبح الحكم في السودان بعدها تقدمياً في نظر الرئيس المصري وأعوانه، وغدت وسائل الإعلام في البلدين مُتشابهة إن لم نقل واحدةً. أما نتائج الاتفاقية عند الشعب في السودان فقد كانت صعبةً فلم يجد أهالي مدينة وادي حلفا أمامهم سوى المظاهرات تعبيراً عن سخطهم، وانتقلت تلك المظاهرات إلى مدينة عطبره وإلى بورسودان.

وكان للانفصال بين مصر وسوريا دور في الحركة السودانية إذ شجّع السكان على الرئيس المصري الذي هزّ الانفصال كيانه وحطّ من كبريائه إذ لم يستطع قبلها حاكم أو شعب عربي أن يخرج عن الرئيس حيث تنزله وسائل الإعلام الناصرية إلى أسفل سافلين، وتلوكه ألسنة الأعوان وتجرّحه أنيابهم.

وجاءت إضرابات الشيوعيين والنقابات العمال، وقامت مظاهرات الإخوان المسلمين في الجامعة والمعاهد العلمية، وتأزّم الموقف بين الشعب والحكم.

غير أن أشدّ الخطر قد جاء إلى السلطة من الجنوب حيث مسّ كيان

الغرب واتحاد الكنائس العالمي. لقد كان محافظ المديرية الاستوائية (علي بلدو) وقد فتح معاهد للقرآن الكريم ومدارس للغة العربية، وحرص الحكم على توحيد العطلة الأسبوعية في البلاد، حيث تصبح يوم الجمعة فإن ذلك أفضل من أن تكون يوم الجمعة في الشمال ويوم الأحد في الجنوب، هذا إضافةً إلى توحيد المناهج التعليمية إذ تصبح واحدةً بين الشمال والجنوب وهنا ثارت ثائرة الإرساليات التنصيرية في السودان، وأشاعت في الدول النصرانية أن جنوبي السودان مُهدَّد بالإسلام وذوبان ما فيه من نصارى وحثّهم للإسراع وإنقاذ أبناء الصليب، وبدأ التحريض، فما كان من الحكم السوداني إلا أن طرد ثلاثمائة رجل دين نصراني من رجال الإرساليات، فبدأ تحريض أبناء الجنوب من خارج البلاد، فنشأ تنظيم عسكري عُرِف باسم منظمة «الانيانيا» وبدأت بالهجوم على الثكنات العسكرية، والغارات على المراكز الحكومية. وفي الوقت نفسه كانت الفاتيكان تستحث الدول الأوروبية لتتحرك وتزيل نظام الحكم القائم في السودان، وتدخّل امبراطور الحبشة في الموضوع، وتدخّل وزير الخارجية اللبنانية فؤاد عمّون الذي هو معتمد بابوية الفاتيكان.

أخذت جماعة الإخوان المسلمين تُقيم ندواتٍ علمية في الجامعة، وأصدر الحكم العسكري أمراً بمنع تلك الندوات فلم يُستجب لطلبه وفي ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م) أقيمت ندوة علمية وحاولت السلطة منعها وأطلقت الرصاص وقُتل أحد القرشي طه، فعمّت المظاهرات، وتقدم أساتذة الجامعة باحتجاجاتٍ وقدّم بعضهم استقالته وأعلن قضاة المحكمة العليا الاحتجاج أيضاً واستقال بعضهم واضطر الحكم العسكري إلى ترك السلطة إلى المدنيين، ورشّح بعض القادة العسكريين سر الختم خليفة لاستلام رئاسة مجلس الوزراء، ووافقت الأحزاب وجبهة الهيئات عليه.

كان الفريق إبراهيم عبود قبل تركه الحكم بسنةٍ تقريباً قد أقام مؤسسة

تشريعية أطلق اسم «المجلس المركزي» ويتألف من سبعين عضواً يتم انتخاب بعضهم من قبل الشعب مباشرةً ويتم اختيار بعضهم الآخر، وقد ضمّ هذا المجلس ستةً وأربعين عضواً من أتباع الطريقة الختمية[1]، كما شمل اثني عشر عضواً من حزب الأمة، ومع أن هذا المجلس كان يتألف بأغلبية أعضائه من هاتين المجموعتين، فإن هاتين المجموعتين أيضاً قد كانتا من العوامل الأساسية في زوال حكم إبراهيم عبود، فكأن البلاد كلها تتألف من هاتين المجموعتين فقط. هذا ويُعدّ الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم.

(١) يُعدّ إبراهيم عبود من أتباع الطريقة الختمية لصلته الوثيقة مع زعيم الطريقة علي الميرغني، ولانتمائه بالأساس إليها.

الحكم المدني الثاني

١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤ - ٩ ربيع الأول ١٣٨٩ هـ
(٢١ تشرين الأول ١٩٦٤ - ٢٥ أيار ١٩٦٩م)

اجتمعت جهود مختلف الفئات للإطاحة بالحكم العسكري وعُقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي ضم:

١ - حزب الأمة.

٢ - الحزب الوطني الاتحادي.

٣ - حزب الشعب الديمقراطي.

٤ - حزب الاستقلال الجمهوري.

٥ - جبهة الميثاق الإسلامي.

٦ - الحزب الجمهوري الاشتراكي.

٧ - الحزب الشيوعي.

٨ - الحزب الإسلامي الاشتراكي.

٩ - حزب السلام الوطني الديمقراطي.

١٠- اتحاد جبال النوبا العام.

١١- حزب مؤتمر البجاة.

١٢- حزب الأحرار الجنوبيين.

١٣- جبهة الجنوب.

١٤- حزب الاتحاد الوطني السوداني (سانو).

١٥- اتحاد الكنائس العالمي.

١٦- جبهة الهيئات (النقابات والمهنيين).

ووضع الميثاق الوطني الذي ينص على:

١ - تصفية الحكم العسكري الحالي.

٢ - إطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة.

٣ - رفع حالة الطوارئ.

٤ - تأمين استقلال القضاء.

٥ - تأمين استقلال الجامعة.

٦ - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

٧ - تتبع الحكومة الانتقالية سياسة خارجية ضد الاستعمار.

٨ - أن تضمّ الوزارة الانتقالية عضواً من كل من الأحزاب التقليدية وهي: حزب الأمة - الوطني الاتحادي - الشعب الديمقراطي - الإخوان المسلمون - الحزب الشيوعي، وسبعة أعضاء من اتحاد النقابات ويكون من بينهم أمين عام اتحاد العمال، ورئيس اتحاد المزارعين، إضافة إلى عضوين من الجنوب وبهذا يكون عدد أعضاء الوزارة الانتقالية أربعة عشر وزيراً دون رئيس الوزارة.

ولما انسحب العسكريون من السلطة، واقترح بعض القادة العسكريين سر الختم خليفة لرئاسة الوزارة ووافقت عليه الأحزاب وجبهة الهيئات. شكّل سر الختم خليفة الوزارة[1]، وظهر أنها وزارة أكثر أعضائها من ذوي

---

(١) تشكلت الوزارة الانتقالية على الشكل الآتي:

١ - سر الختم خليفة: رئيساً للوزراء، وزير الدفاع.

٢ - محمد أحمد محجوب: وزيراً للخارجية «الأمة».

٣ - مبارك زروق: وزيراً للمالية «الوطني الاتحادي».

٤ - أحمد السيد أحمد: وزيراً للري «الشعب الديمقراطي».

٥ - محمد صالح عمر: وزيراً للثروة الحيوانية «إخوان مسلمون».

٦ - أحمد سليمان: وزيراً للزراعة «شيوعي».

الميول الشيوعية، فالوزراء الخمسة الذين يُمثلون الأحزاب معروفون وكذا وزراء الجنوب، أما ممثلو جبهة الهيئات فلم يكن من المتوقع أن يكونوا على هذه الصورة.

وإذا كانت الجفوة قد زالت بين البلدين الشقيقين المتجاورين مصر والسودان بعد توقيع اتفاقية مياه نهر النيل في ٩ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ ولكنها رجعت الآن من جديد، وتحاول مصر السيطرة على الوضع، وبدأت بمحاولة القيام بانقلاب على يد عدد من الضباط، وقد أعلن من إذاعة أم درمان في اليوم الأول من شهر رجب عام ١٣٨٤ هـ بيان بأسماء هؤلاء الضباط الذين منهم:

١ - العميد عمر الحاج موسى
٢ - العميد محمد الباقر أحمد
٣ - العميد مزمل سليمان غندور
٤ - المقدم جعفر النميري
٥ - المقدم فؤاد ماهر فريد
٦ - المقدم محمد عبد الحليم
٧ - المقدم أحمد عبد الحليم
٨ - الرائد فيصل حماد توفيق

---

٧ - خلف الله بابكر: وزيراً للاستعلامات والشؤون الاجتماعية.
٨ - عبد الكريم ميرغني: وزيراً للتجارة، والصناعة، والتموين.
٩ - الأمين محمد الأمين: وزيراً للصحة.
١٠- الشفيع أحمد الشيخ: وزيراً لشؤون الرئاسة.
١١- رحمة الله عبد الله: وزيراً للتربية والتعليم.
١٢- كليمنت أمبورو: وزيراً للداخلية.
١٣- أزبوني مونديري: وزيراً للمواصلات.
١٤- عابدين إسماعيل: وزيراً للحكومات المحلية.
١٥- عبد الرحمن العاقب: وزيراً للأشغال والثروة المعدنية.

٩ - الرائد فاروق عثمان حمدالله
١٠- الرائد عزت منصور دسوقي
١١- الرائد مصباح الصادق
١٢- الرائد علاء الدين محمد عثمان
١٣- النقيب بابكر عبد الرحيم
١٤- النقيب منير حمد
١٥- النقيب الرشيد محمد نور الدين
١٦- الملازم خالد حسن عباس

كما وزّع تنظيم الضباط الأحرار منشوراً هاجم فيه الحكومة وأثنى على الضباط المعتقلين وعدّهم عنوان الحرية ورمز الوطنية، وأنهم قد ساهموا مساهمةً فعالة في القضاء على الحكم البائد.

اختلف رئيس الوزراء سر الختم خليفة مع قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود حول هؤلاء الضباط إذ رأى إبراهيم عبود أن يُوزّع هؤلاء الضباط في أنحاء البلاد، ويُبعدوا عن العاصمة ما داموا لم يُباشروا التهمة التي ألصقت بهم، فتمّ ذلك وأبعد المقدّم جعفر النميري والرائد فيصل توفيق حماد إلى دارفور، ووزّع بعضهم في مديريات الجنوب، وعيّن بعضهم ملحقين عسكريين في السفارات السودانية في الخارج.

وفي ١٠ رجب ١٣٨٤هـ تقدّم مائتا ضابط بمذكرة تُطالب بتطهير القوات المسلحة فاعترض عليها قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود، وخرجت في اليوم التالي مظاهرات تُطالب بإبعاده، فاضطر إلى تقديم استقالته وخرج من الجيش.

وفي ١٤ رجب تشكّلت لجنة من بعض الضباط وبعض رجال القانون للعمل على تطهير القوات المسلحة، فكان أول ما عملته إبعاد نائب القائد العام اللواء الطاهر عبد الرحمن مقبول، واللواء عوض عبد الرحمن

صغيرون، ثم عملت على طرد عددٍ من الضباط الآخرين.

وفي ١٨ رجب أصدر مجلس الوزراء قراراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين والعسكريين وكان على رأسهم العميد عبد الرحيم شنان والعميد محي الدين أحمد عبدالله. وهكذا عاد عدد من الضباط المعتقلين والمبعدين، وأبعد عدد من القائمين على رأس عملهم، وأصبح الجيش يعمل بالسياسة تبعاً لتصرفات الحكومة فكان العمل تخريبياً أكثر مما يكون تطهيراً وإصلاحاً.

وكان رئيس الوزراء قد وعد في ٢٦ جمادى الآخرة بحلّ مشكلة الجنوب في بيانٍ وجّهه إلى الشعب، كما أعلن العفو العام عن المتمرّدين ومن كان قد ناصرهم من الجنوبيين، ودعا إلى عودة كل من غادر البلاد إلى الدول المجاورة فراراً من سياسة البطش والإرهاب التي كانت سائدةً أثناء الحكم العسكري. ثم دعا إلى عقد مؤتمرٍ قوميٍ تشترك فيه جميع الأحزاب السودانية الشمالية والجنوبية ويشهده مراقبون من سبع دولٍ إفريقيةٍ عربيةٍ وغير عربيةٍ وذلك للنظر في مشكلة الجنوب برمتها والتشاور في أفضل الوسائل لحلّها.

وفي ١٤ شعبان ١٣٨٤ هـ (١٨ كانون الأول ١٩٦٤م) جرى الانقسام والخلاف على الانتخابات التي ستجري في البلاد فقدّم رئيس الوزراء سر الختم الخليفة استقالة حكومته، ولكن عهد إليه ثانيةً فأجرى تعديلاً وزارياً[1] في ٢٢ شوال ١٣٨٤هـ (٢٣ شباط ١٩٦٥م).

(١) شمل التعديل الوزاري:
١ ـ محمد جبارة العوض: وزير دولة
٢ ـ صالح محمود إسماعيل: وزير الاستعلامات والشؤون الاجتماعية
٣ ـ محمد إبراهيم خليل: وزير الحكومات المحلية
٤ ـ علاري بادلولوقالي: وزير الأشغال والتعدين
٥ ـ أحمد المهدي: وزير الري

وكان في ٢٩ رجب ١٣٨٤هـ (٣ كانون الأول ١٩٦٤م) قد تشكّل مجلس السيادة الثاني من خمسة أعضاء[1]، وكانت رئاسته دوريةً، حيث يتناوب على الرئاسة عضو كل شهر.

وجرت الانتخابات النيابية في محرم ١٣٨٥هـ (أيار ١٩٦٥م) وكانت نتائجها كالتالي:

حصل حزب الأمة على ٧٣ مقعداً.
حصل الحزب الوطني الاتحادي على ٥١ مقعداً.
حصل المستقلون على ١٨ مقعداً.
وحصل حزب الشعب الديمقراطي على ٣ مقاعد.
وحصلت جبهة الميثاق الإسلامية على ٣ مقاعد.
وحصل مؤتمر البجاة على ١٠ مقاعد.

وتشكّل مجلس السيادة الثالث[2] في ٢٢ صفر ١٣٨٥هـ (٢١ حزيران

٦ ـ الرشيد الطاهر: وزير الثروة الحيوانية.
٧ ـ بدوي مصطفى: وزير التعليم.
٨ ـ الهادي عابدون: وزير الصحة.
وانضم إلى الوزارة في ٣ ذي الحجة ١٣٨٤هـ.
إبراهيم المفتي: وزيراً للمالية والاقتصاد.

(١) ضم مجلس السيادة الثاني:
١ ـ التيجاني الماحي
٢ ـ عبد الحليم محمد
٣ ـ مبارك الفاضل شداد
٤ ـ لويجي أدوك بونج
٥ ـ إبراهيم يوسف سليمان

(٢) ضم مجلس السيادة الثالث:
١ ـ إسماعيل الأزهري: اختارته الجمعية التأسيسية رئيساً دائماً لمجلس السيادة في ٩ صفر
٢ ـ خضر حمد.

١٩٦٥م) واختير إسماعيل الأزهري رئيساً دائماً للمجلس.

وعقد في ١٤ ذي القعدة ١٣٨٤هـ (١٦ آذار ١٩٦٥م) مؤتمر المائدة المستديرة لحلّ مشكلة الجنوب، وقد ضمّ مختلف الأحزاب[1]. وكان ذلك خطوة لردّ الثقة إلى النفوس، وقد عاد عدد من الذين كانوا قد غادروا البلاد، ومنهم «وليم دينغ» أحد أعضاء حزب الاتحاد الوطني السوداني (سانو) الذي حضر وشارك في المؤتمر مُمثّلاً، ولكن لم يلبث أن وقع الخلاف بين الشمال والجنوب.

عُهد إلى محمد أحمد محجوب تشكيل حكومة ائتلافية[2] إثر الانتخابات وقد ضمّت حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والإخوان المسلمين، فتألفت الوزارة[3] في ١٤ صفر ١٣٨٥هـ (١٣ حزيران ١٩٦٥م).

---

٣ - عبد الله الفاضل المهدي: توفي في ٢٨ محرم ١٣٨٦هـ وخلفه في مجلس السيادة داود الخليفة في ١٩ شوال ١٣٨٥هـ.

٤ - لوبنجي اودوك يونغ: استقال من المجلس مباشرة وخلفه فلمون مجوك في ٧ ربيع الأول ١٣٨٥هـ.

٥ - عبد الحليم محمد: استقال من المجلس وخلفه عبد الرحمن عبدون.

(١) ضم مؤتمر المائدة المستديرة:

١ - حزب الأمة: ومثله الصادق المهدي.

٢ - الوطني الاتحادي: ومثله إسماعيل الأزهري.

٣ - جبهة الميثاق الإسلامي: ومثله حسن الترابي.

٤ - حزب الشعب الديمقراطي: ومثله علي عبد الرحمن.

٥ - الحزب الشيوعي: ومثله عبد الخالق محجوب.

٦ - جبهة الجنوب: غوردون مورتات.

٧ - حزب سانو: وليم دينغ.

(٢) كان الاتفاق أن تضم حكومة محمد أحمد محجوب ٣ وزراء من كل من: حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي، وكتلة الجنوب، ووزيراً من كل من: الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي.

(٣) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

١ - محمد أحمد محجوب: رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

وبعد وفاة الصديق المهدي انشقّ حزب الأمة إلى قسمين: قسم تزعمه الصادق بن الصديق بن عبد الرحمن بن المهدي، وآخر تزعمه عمّه الهادي بن عبد الرحمن بن المهدي.

وأما حزب الشعب الديمقراطي فبقي خارج المجلس النيابي، ثم رجع فانضمّ إلى الوطني الاتحادي وأصبح الحزبان يحملان اسم حزب الاتحاد الديمقراطي ويحظى برعاية علي الميرغني شيخ الطريقة الختمية.

أما الإخوان المسلمون فقد اختلفوا مع المراقب العام السابق الرشيد الطاهر بكر، وكان قد خرج من السجن بعد الإطاحة بالحكم العسكري مع من خرج، وترشّح للانتخابات ونجح باسم الإخوان لكن كانت له صلة بالضباط الأحرار من الإخوان المسلمين في مصر وعلى رأسهم أبو المكارم عبد الحي لذا كان يرى فكرة إنشاء تنظيم عسكري واستلام السلطة عن

---

٢ - عبد الرحمن نقد الله: وزيراً للحكومات المحلية.

٣ - محمد أحمد المرضي: وزيراً للتجارة والصناعة والتعاون والتموين.

٤ - أحمد عبد الرحمن المهدي: وزيراً للداخلية.

٥ - محمد إبراهيم خليل: وزيراً للخارجية والعدل.

٦ - حسن عوض الله: وزيراً للتعليم.

٧ - الشريف حسين الهندي: وزيراً للري.

٨ - عبد الرحمن النور: وزيراً للاستعلامات والعمل.

٩ - أحمد بخاري: وزيراً للصحة.

١٠ - نصر الدين السيد: وزيراً للمواصلات.

١١ - عبد الحميد الصالح: وزيراً للدولة.

١٢ - عبد الماجد أبو حسبو: وزيراً للأشغال العامة والثروة الحيوانية.

١٣ - أندرو ويو: وزيراً للزراعة والغابات والمياه الريفية.

١٤ - ألفرد وول: وزيراً للدولة.

١٥ - بوث ديو: وزيراً للثروة المعدنية.

ثم عيّن:

١٦ - داود عبد اللطيف: وزيراً للاستعلامات والعمل.

طريق الانقلاب، فاختلف مع جماعته فانفصل عنهم، وسار في طريقه، حتى كان في التجمع الناصري «الاتحاد الاشتراكي» وتعاون مع جعفر النميري حيث عرفه يوم التخطيط للانقلاب الذي أسلفنا عنه، إذ كان صديق أخيه عبد الله الطاهر بكر.

وكانت هذه المرحلة مرحلة انصراف الناس من الصراع بين حزبي البلاد التقليديين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي أو بالأحرى بين الأنصار والختمية إلى الصراع بين الإخوان المسلمين والشيوعيين. فالإخوان يعتمدون على عاطفة الشعب الإسلامية ويعتمد الشيوعيون على دقة التنظيم والدعم الخارجي ومناصرة كل الفئات غير الإسلامية الملحدة والصليبية واليهودية. وقد بدأت الأزمة في ندوة عن مشكلة البغاء في معهد المعلمين العالي. فتعرّض المحاضر[1] إلى قول كارل ماركس بأن البغاء ظاهرة اجتماعية بورجوازية فقام أحد الشيوعيين للردّ وتعرّض لبيت النبوة وهذا ما أثار الشعب. ووصل الخبر الى الشارع فتجمهر الناس في مظاهرات عنيفة انطلقت إلى بيت رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهري مطالبين بحلّ الحزب الشيوعي فأخذته الحمية أيضاً، وأعلن أنه سيقود المظاهرات إن لم تتخذ الجمعية التأسيسية مرسوماً بحلّ هذا الحزب الملحد.

استمرت المظاهرات في شهر رجب ١٣٨٥هـ، وجهتها الجمعية التأسيسية لاتخاذ قرار سريع بحلّ الحزب، كما كان لخطباء المساجد دور وإسهام بتعبئة الشعور في كل أنحاء البلاد.

وفي اجتماع الجمعية التأسيسية بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٨٥هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٥م) أصدرت الجمعية التأسيسية تعديلاً للمادة ٤١، ألغت بموجبه عضوية النواب الذين ينتمون للحزب الشيوعي، وصدر قرار في ١٥

(١) كانت المحاضرة للسيدة سعاد الفاتح.

شعبان ١٣٨٥هـ (٨ كانون الأول ١٩٦٥م) بحلّ الحزب ومصادرة أملاكه.

لم يعترف الحزب بقرار الحل ورفع نائبان يمثلان الحزب مذكرة احتجاج إلى المحكمة الدستورية العليا، فأصدر القاضي صلاح حسن قاضي المحكمة العليا حكماً بعدم دستورية الحلّ. واستمرّ هذا الموضوع يشغل الرأي العام عدة سنواتٍ وحتى كان انقلاب ٩ ربيع الأول ١٣٨٩هـ (٢٥ أيار ١٩٦٩م) برئاسة العقيد جعفر النميري. فأيّدت نقابة المحامين قرار المحكمة الدستورية العليا، ودافعت الحكومة والجمعية التأسيسية عن رأيهما، وحدث خلاف بين القضاة، واستقال رئيس القضاء بابكر عوض الله وانتقل إلى مصر مؤيّداً وجهة نظر الشيوعيين، وقد أظهرته وسائل الإعلام المعادية للإسلام حتى غدا في مصاف المحامين عن الحرية التي لا يعرفها الشيوعيون ولم ترد في معاجم أفكارهم.

في هذه الأثناء عُقد مؤتمر المائدة المستديرة وجرى الخلاف بين الشمال والجنوب[1]. وفي ١٣ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١ تموز ١٩٦٦م) شكّل الصادق المهدي حكومة الثلاثية[2] من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي،

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب الصراعات الداخلية.
(٢) تألفت حكومة الصادق المهدي على النحو الآتي:
١ ـ الصادق المهدي: رئيساً للوزراء، ووزيراً للثروة الحيوانية، والمياه الريفية.
٢ ـ إبراهيم المفتي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٣ ـ حسن عوض الله: وزيراً للتعليم.
٤ ـ عبد الرحمن نقد الله: وزيراً للداخلية.
٥ ـ أحمد عقاري: وزيراً للصحة.
٦ ـ نصر الدين السيد: وزيراً للمواصلات والسياحة.
٧ ـ الشريف حسين الهندي: وزيراً للحكومات المحلية.
٨ ـ حمزة ميرغني: وزيراً للمالية والاقتصاد.
٩ ـ جيرفس يول اوباتيم: وزيراً للري.
١٠ ـ مأمون سنادة: وزيراً للعدل.

بعد أن سحب المجلس النيابي الثقة من حكومة محمد أحمد محجوب.

وفي ١٦ رمضان ١٣٨٦هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٦٦م) جرت محاولة انقلاب أعدّ لها الملازم خالد حسين الكد (ابن أخت عبد الخالق محجوب) وقد استغلّ تدريبه للجنود في بداية التحاقهم بالخدمة، وبدأ يتحدّث مع الرقباء، ووصلت المعلومات إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي الذي كلّف القوات المسلحة بمتابعة المؤامرة، وكان المخطط أن يتألّف مجلس القيادة العسكري بعد النجاح من:

١ - العقيد جعفر النميري.

٢ - المقدم الرشيد محمد نور الدين.

٣ - الرائد مصطفى عبادي.

٤ - الرائد عثمان أبو شيبة.

٥ - الرائد بابكر حسن إسماعيل.

٦ - النقيب هاشم العطا.

٧ - النقيب الرشيد أبو شامة عبد المحمود.

وتابعت المخابرات العسكرية خيوط المؤامرة وقبل التنفيذ ألقي القبض على المحرّكين لها من الضباط كما قُبض على أربعمائة من المدنيين على رأسهم عبد الخالق محجوب، والشفيع أحمد الشيخ والنواب الذين طُردوا من المجلس النيابي على أنهم من الحزب الشيوعي. وقد وُجدت أسلحة في منزل

---

* ١١- عز الدين السيد: وزيراً للصناعة والتعدين والتجارة والتموين.
١٢- أحمد إبراهيم دريج: وزيراً للتعاون والعمل.
١٣- أروب يور ايوك: وزيراً للأشغال.
١٤- أحمد عبد الرحمن المهدي: وزيراً للاستعلامات، والشؤون الاجتماعية، والدفاع.
١٥- محمد خوجلي: وزيراً للزراعة والغابات.
وبعد ما يقرب من ستة أشهر عُيّن محمد موسى الطلو، وعمر نور الدائم، أعضاء في مجلس الوزراء بدلاً من أحمد عبد الرحمن المهدي، ومحمد خوجلي.

معاوية سورج أمين سر الحزب الشيوعي، ومع هذا فقد خرج الجميع من السجن قبل انتهاء شهر رمضان حيث لم تصل مدة سجنهم إلى أسبوعين.

وشكل محمد أحمد محجوب وزارة[1] في ٢٢ محرم ١٣٨٧هـ (١ أيار ١٩٦٧م). وحلّ مجلس السيادة المجلس النيابي وجرت الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية في مطلع عام ١٣٨٨هـ (نيسان ١٩٦٨م)، وكانت نتائج الانتخابات كالآتي:

الحزب الاتحادي الديمقراطي ١٠١ مقعداً.

حزب الأمة جناح الهادي المهدي ٣٨ مقعداً.

حزب الأمة جناح الصادق المهدي ٣٥ مقعداً.

حزب سانو ١٥ مقعداً

المستقلون ١٠ مقاعد.

---

(١) شكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ - محمد أحمد محجوب: رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية.
٢ - حسن عوض الله: وزيراً للداخلية.
٣ - يحيى الفضلي: وزيراً للتخطيط والتعليم.
٤ - بوث ديو: وزيراً للري.
٥ - أحمد السيد أحمد: وزيراً للتجارة والتموين.
٦ - هيلاري باولو لوقالي: وزيراً للعمل والتعاون.
٧ - الشريف حسين الهندي: وزيراً للمالية والاقتصاد.
٨ - نصر الدين السيد: وزيراً للثروة الحيوانية.
٩ - عبد الماجد أبو حسبو: وزيراً للاستعلامات، والشؤون الاجتماعية، والعدل.
١٠- الفرد وول: وزيراً للأشغال.
١١- حسن محجوب مصطفى: وزيراً للحكومات المحلية.
١٢- ميرغني حسين زكي الدين: وزيراً للزراعة والغابات.
١٣- أحمد زين العابدين: وزيراً للصحة.
١٤- محمد زيادة: وزيراً للصناعة والتعدين.
١٥- محمد عبد الجواد: وزيراً للمواصلات، والسياحة.
١٦- اللواء محمد موسى ماديو: وزيراً للدفاع.

الأخوان المسلمون ٣ مقاعد.

اتحاد جبال النوبا العام ١ مقعد.

حزب البجاة ١ مقعد.

الجبهة الاشتراكية ٢ مقعد.

حزب النيل ١ مقعد.

وفي مطلع شهر صفر ١٣٨٨هـ (أيار ١٩٦٨م) اختار المجلس النيابي مجلس السيادة من

١ - إسماعيل الأزهري.

٢ - خضر حمد.

٣ - داود الخليفة عبدالله.

٤ - الفاضل البشري عبدالله.

٥ - جيرفس بياك.

وأمام صراعات الأحزاب بعضها مع بعض، وانقسام بعضها على بعض، وأمام مشكلة الجنوب التي استعصت على فئات الشمال، والتمرّد الذي يقوم به بعض الزعماء في الجنوب ويُسيطرون على السكان وعلى المنطقة كل هذا أظهر ضعف الحكم ولا بد من استبداله، وقام جعفر النميري بحركته.

كان جعفر النميري بعد حركة ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م) قد أرسل في بعثة إلى أمريكا للحصول على أركان حرب، ورجع إلى السودان بعد غياب أقل من سنتين، ورُفع إلى رتبة عقيد، والتحق بالقيادة الشرقية بالقضارف، واتهم بالاشتراك بحركة ١٦ رمضان ١٣٨٦هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٦٦م) التي قام بها الملازم خالد حسين الكد (ابن أخت عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي) غير أن المحكمة قد برأت ساحة جعفر النميري.

أوكلت الحكومة إلى جعفر النميري مهمة تدمير معسكرٍ لمنظمة (الانيانيا) الجنوبية، فتمكّن من القيام بالمهمة بمساعدة المظليين، والدفعية الثقيلة، فسلّطت الأضواء على هذه المهمة، وعمل الشيوعيون على إبراز شخصية قائد العملية.

نقل النميري إلى مدرسة المشاة في (جبيت) على تلال البحر الأحمر كقائدٍ ثانٍ للمدرسة.

الانقلاب العسكري الثاني

٩ ربيع الأول ١٣٨٩ - ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ
(٢٥ أيار ١٩٦٩ - ٦ نيسان ١٩٨٥م)

قام انقلاب عسكري بزعامة العقيد جعفر محمد النميري، واستولى على الحكم، وأزاح وزارة محمد أحمد محجوب، وشكل مجلساً للثورة[1]، وحكومة[2].

---

(١) ضم مجلس قيادة الثورة الضباط الآتية أسماؤهم:
١ - جعفر محمد النميري: رئيساً لمجلس قيادة الثورة.
٢ - فاروق عثمان حمد الله.
٣ - خالد حسن عباس.
٤ - مأمون عوض أبو زيد.
٥ - أبو القاسم هاشم.
٦ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
٧ - أبو القاسم محمد إبراهيم.
٨ - هاشم عطا الله.
٩ - بابكر النور عثمان.
هذا بالإضافة إلى بابكر عوض الله من المدنيين.

(٢) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ - بابكر عوض الله: رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للخارجية.
٢ - جعفر محمد النميري: وزيراً للدفاع.
٣ - فاروق عثمان حمدالله: وزيراً للداخلية.
٤ - عبد الكريم الميرغني: وزيراً للاقتصاد والتجارة.
٥ - منصور محجوب: وزيراً للخزانة.

وفي اليوم التالي أعاد إلى الخدمة عدداً من الضباط[1].

وكان الانقلاب العسكري قد استهدف الجبهة الإسلامية قبل غيرها إذ

---

٦ - مكاوي مصطفى: وزيراً للتخطيط.
٧ - محي الدين صابر: وزيراً للتربية والتعليم.
٨ - أمين الطاهر الشلي: وزيراً للعدل والنائب العام.
٩ - موريس سدرة: وزيراً للصحة.
١٠ - محمد عبدالله نور: وزيراً للزراعة والغابات.
١١ - محجوب محمد عثمان: وزيراً للإرشاد والإعلام.
١٢ - محمود حسيب: وزيراً للمواصلات.
١٣ - أبيل ألير: وزيراً للإسكان.
١٤ - سيد أحمد الجاك: وزيراً للأشغال.
١٥ - مصطفى أحمد إبراهيم: وزيراً للري.
١٦ - موسى المبارك: وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
١٧ - طه الطيب عابدون: وزيراً للثروة الحيوانية.
١٨ - فاروق أبو عيسى: وزير دولة لشؤون الرئاسة.
١٩ - جوزيف قرنق: وزيراً للتموين والتجارة.
٢٠ - خلف الله بابكر: وزيراً للإدارة المحلية.
٢١ - طه بعشر: وزيراً للعمل.
٢٢ - خلف الله بابكر: وزيراً للحكومة المحلية.
٢٣ - مرتضى أحمد إبراهيم: وزيراً للري.
وبقيت وزارات شاغرة.

(١) في ١٠ ربيع الأول صدر أمر بإعادة الضباط الآتية أسماؤهم:
١ - العقيد الطيار محي الدين أحمد مبروك.
٢ - العقيد محمد خير عمر.
٣ - المقدم أحمد عبد الحليم عبد الرحمن.
٤ - المقدم عمر محمد سعيد.
٥ - الرائد أحمد دوقة فضل موسى.
٦ - الرائد فاروق عثمان حمدالله.
٧ - النقيب محمد المباركة.
٨ - الملازم أول خليل أحمد طه.
٩ - الملازم أول النور عبد النور.

اعتقل أعضاءها قبل أن يعتقل أعضاء الحكومة.

وقد جرت تعديلات على هذه الوزارة[1]، وأملئت المناصب الشاغرة.

(1) في ٤ ربيع الثاني ١٣٨٩ هـ (١٩ حزيران ١٩٦٩ م) أعفي جوزيف قرنق من وزارة التموين والتجارة وأسندت مؤقتاً إلى أبيل ألير وزير الإسكان.
وعين عمر الحاج موسى: وزيراً للدفاع.
ومنصور خالد: وزيراً للشباب والرياضة.
وعثمان أبو القاسم: وزيراً للتعاون والتنمية الريفية.
ومبارك سنادة: وزيراً للإسكان.
جوزيف قرنق: وزيراً للدولة لشؤون الجنوب (وقد أحدثت في هذا التاريخ).
محمد عبد الله نور: وزيراً للإنتاج والإصلاح الزراعي (أحدثت في هذا التاريخ) وقد أضيفت إلى وزير الزراعة، والأغذية والموارد الطبيعية.
وفي ١٧ شعبان ١٣٨٩ هـ (٢٨ تشرين أول ١٩٦٩ م) عين:
جعفر محمد النميري: رئيساً للوزراء إضافة إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة.
بابكر عوض الله: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، والنائب العام.
الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للحكم الشعبي المحلي.
أحمد سليمان: وزيراً للمالية والاقتصاد.
عمر الحاج موسى: وزيراً للثقافة والإعلام.
الرائد هاشم عطا: وزيراً للثروة الحيوانية.
علي التوم: وزيراً للإنتاج والإصلاح الزراعي.
وفي الوقت نفسه فقد أعفي من منصبه كل من:
عبد الكريم ميرغني: وزير المالية والاقتصاد الوطني.
محجوب عثمان: وزير الثقافة والإعلام.
أمين الطاهر الشلي: النائب العام.
مكاوي مصطفى: وزير التخطيط القومي.
وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠ هـ (٢١ تموز ١٩٧٠ م) أعفي من الوزارة كل من:
أبيل ألير: وزير التموين والتجارة.
موريس سدرة: وزير الصحة.
موسى المبارك: وزير الصناعة.
طه بعشر: وزير العمل.
محمد عبد الله نور: وزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية.
سيد أحمد الجاك: وزير التشييد والأشغال العامة.

حل الانقلاب عنواناً اشتراكياً، وضمّ تحت هذا العنوان عناصر مختلفة، منها الشيوعية، ومنها الاشتراكية، ومن التي تُنادي بالاشتراكية وتعمل في الوقت نفسه بخط رأسمالي وهذه الأخيرة هي العناصر المؤيدة من الحكم في

= منصور خالد: وزير الشباب والرياضة.
أحمد سليمان: وزير المالية والاقتصاد.
وفي الوقت نفسه عيّن كل من:
جعفر محمد النميري: أضيفت وزارة الخارجية إلى مهامه رئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس مجلس الوزراء.
علي التوم: وزيراً للزراعة، والانتاج الزراعي، والغابات.
طه بعشر: وزيراً للصحة.
أحمد سليمان: وزيراً للصناعة.
أبيل ألير: وزيراً للتشييد والأشغال العامة.
فاروق أبو عيسى: وزيراً للعمل.
الرائد أبو القاسم هاشم أبو القاسم: وزيراً للشباب والرياضة.
أبو القاسم محمد إبراهيم: مساعد رئيس مجلس الوزراء.
المقدم بابكر النور: وزيراً للتخطيط القومي، مساعد رئيس مجلس الوزراء للاقتصاد.
سيد أحمد الجاك: وزيراً للمواصلات.
مأمون عوض أبو زيد: وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة، ورئيساً لجهاز الأمن القومي.
منصور محجوب: وزيراً للتجارة، والاقتصاد، والتموين.
محمد عبد الحليم: وزيراً للخزانة.
معاوية إبراهيم: وزيراً للخارجية.
وفي ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٢٢ آب ١٩٧٠ م) عيّن:
فاروق أبو عيسى: وزيراً للخارجية إضافة إلى وزارة العمل.
وفي ٢١ شعبان ١٣٩٠ هـ (٢١ تشرين أول ١٩٧٠ م) عيّن:
الرائد هاشم عطا: مساعداً لرئيس مجلس الوزراء للقطاع الزراعي إضافة إلى وزارة الثروة الحيوانية.
وفي ١٨ رمضان ١٣٩٠ هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ م) أعفي من منصبه:
المقدم بابكر النور: مساعد رئيس مجلس الوزراء للاقتصاد وزير التخطيط القومي.
الرائد هاشم عطا: مساعد رئيس مجلس الوزراء للقطاع الزراعي وزير الثروة الحيوانية.
الرائد فاروق حمد الله: وزير الداخلية.
وفي اليوم نفسه تسلّم

مصر القائم يومذاك والذي يتمثّل في جمال عبد الناصر.

بدأت الحركة بتطبيق الاشتراكية في بعض القطاعات، وانقسمت البلاد إلى قسمين: الحكومة وأنصارها من جهة، وجبهة المقاومة الشعبية من جهة أخرى، وقد ضمّت هذه المقاومة فئات من حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، وجبهة الميثاق الإسلامي، واختارت لجنة تخطيط لها تألّفت من:

١ ـ الشريف حسين الهندي: رئيساً، من الحزب الوطني الاتحادي.

- جعفر محمد النميري: وزيراً للتخطيط القومي.
الرائد زين العابدين محمد أحمد: مساعداً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للثروة الحيوانية.
الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للداخلية.
وفي ٢٢ رمضان ١٣٩٠ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ م) تسلّم:
مأمون بحي منور: وزيراً للثروة الحيوانية.
معاوية إبراهيم سورج: وزيراً للعمل.
وفي التاريخ نفسه أعفي:
الرائد زين العابدين محمد أحمد: وزير الثروة الحيوانية
فاروق أبو عيسى: وزير العمل
وفي ١٠ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٧١ م) تسلّم:
عثمان أبو القاسم: وزيراً للزراعة، والإنتاج الزراعي، والغابات
وفي ١٦ ذي الحجة ١٣٩٠ هـ (١١ شباط ١٩٧١ م) عُيّن:
جعفر محمد علي بخيت: وزير الحكم الشعبي المحلي.
عبد الرحمن عباس: وزير دولة للقطاع الخدمات.
محمد إدريس محمود: وزير دولة للقطاع الاقتصادي.
عبد الجليل حسن عبد الجليل: وزير دولة.
وفي ٢٦ ذي الحجة من العام نفسه أضاف الرئيس جعفر محمد النميري إلى مهامه منصب وزير الخزانة.
وفي ١٠ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ أعفي فاروق أبو عيسى من وزارة الخارجية
وفي ٢٤ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ (١٧ تموز ١٩٧١ م) عُيّن:
أحمد بابكر عيسى: أميناً لمجلس الوزراء برتبة نائب وزير.
وعزل جوزيف قرنق من منصبه.

٢ ـ عمر نور الدين: نائباً للرئيس، من حزب الأمة.

٣ ـ عثمان خالد مضوي: عضواً، من جبهة الميثاق الإسلامي.

٤ ـ محمد صالح عمر: عضواً، من جبهة الميثاق الإسلامي.

٥ ـ زين العابدين الركابي: عضواً، من جبهة الميثاق الإسلامي.

وابتدأ تدريب أفراد من جبهة المقاومة الشعبية، والعمل للإطاحة بالحكم، وقد يكون العمل مكشوفاً نتيجةً طبيعيةً للحياة القبلية في السودان التي لا يزال لها دورها. وقد طلبت الجبهة الدعم من الهادي المهدي فعرض شروطه للتعاون وهي:

١ ـ إبعاد الشيوعيين عن الحكم

٢ ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

٣ ـ تحديد مدة المرحلة الانتقالية لعودة الحياة الدستورية.

ومع أن هذه الشروط كان متفقاً عليها إلا أنها قد رُفضت بحجة أنه لا تُملى شروط للعمل الوطني، وما دام الاتفاق قائماً على أن الحكم غير شرعي ومرفوض.

بدأت الصدامات بين الحكومة وأنصارها من جهة وبين حركة المقاومة الشعبية من جهة أخرى، وكان أول الصدامات دخول قوات الأمن إلى مسجد عبد الرحمن المهدي الذي يتجمّع فيه الأنصار عادةً، فقُتل ثلاثون رجلاً من قوات الأمن على حين قُتل ألف من الأنصار (جماعة المهدي)، وقد رفض الهادي زيارة النميري لجزيرة (أبا)[1] لأنه لم يُجب على أسئلته التي وجّهها إليه.

تجمّعت قوات من جبهة المقاومة الشعبية في جزيرة (أبا)، وقد اذّعى

(١) جزيرة أبا: تقع في النيل الأبيض جنوب مدينة الخرطوم بحوالي أربعمائة كيلومتر، ويملكها المهدي.

الرئيس جعفر النميري يوم ٢٠ محرم عام ١٣٩٠هـ (٢٧ آذار ١٩٧٠م) أنه قد جرت محاولة لاغتياله بسكين، لذا فقد قامت قوات الحكومة وداهمت جزيرة (أبا) بالمدفعية، والمدرعات، والطائرات، واشترك الطيران المصري[١] فقتلت أعداداً كبيرةً من قوات الجبهة بل ومن السكان، وقد وصل الرقم عند بعض الجهات إلى ٢٥ ألف قتيل، وفي ليلة ٢٥ محرم أذيع نبأ مقتل الهادي المهدي عند الحدود الشرقية مع دولة الحبشة في محاولته الهرب من البلاد. وكانت القوة العسكرية التي أرسلها النميري إلى جزيرة (أبا) بقيادة العميد أبو الذهب، ومعه قائد حامية (كوستي) وبرفقة سبعمائة جندي.

وبعد معركة جزيرة (أبا) عمل الشيوعيون في الحكومة على جرّها لتصفية جميع أعدائهم تصفية جسدية، فعمّ القتل في البلاد، وساد جو من الرعب والذعر، فخنع الناس، وظهر إثر ذلك أن الشعب قد استكان، وأن الأمر قد استتب للحكام. ووضعت مكافأة مقدارها خمسة آلاف جنيه لمن يقبض على محمد صالح عمر.

انقسم الشيوعيون في السودان إلى فريقين: أحدهما بزعامة عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني ويرى ضرورة النضال الحزبي بصورة متميزة لتطبيق النظام الشيوعي وإعلان إقامة حكم شيوعي، والثاني بزعامة وزير الصناعة والتعدين أحمد سليمان، وفاروق أبو عيسى وزير الخارجية، ومعاوية عبد الحي إبراهيم وزير العمل، ويرى هذا الفريق ضرورة ركوب الحكم القائم والإفادة منه ريثما يتهيأ الجو المناسب فالشعب في السودان لا يمكن حمله الآن على تطبيق النظام الشيوعي إلا إذا أيد القسم الأكبر منه، ولو تم ذلك لانكشف أمر الشيوعية، وابتعد عنها

---

(١) كان الطيران المصري الذي اشترك في قصف جزيرة أبا بإمرة محمد حسني مبارك الذي أصبح فيما بعد رئيساً لجمهورية مصر العربية.

الناس، ولم يقتصر الأمر على السودان بل لكان لذلك صداه العالمي.

توسّعت شقة الخلاف بين الفريقين الشيوعيين، واستطاع فريق أحمد سليمان أن ينتصر، وأن يبعد أنصار الفريق الأول عن السلطة وعن مجلس قيادة الثورة، فأرسل المقدم بابكر النور عثمان، والرائد فاروق عثمان حمدالله إلى لندن، ونُحّي الرائد هاشم العطا من منصبه. أما عبد الخالق محجوب فقد وضع في البداية تحت الإقامة الإجبارية، ثم اختفى، وأخيراً زجّ به في السجن.

ابتدأ جعفر النميري يُهاجم الحزب الشيوعي الجناح المعارض جناح عبد الخالق محجوب، وكان أول هجوم له في البيان الذي ألقاه في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٠هـ (١٢ شباط ١٩٧١م)، وقد أعلن جعفر النميري آنذاك أنه لا مانع لديه من التعاون مع الشيوعيين الوطنيين بشرط خدمة البلاد تحت راية الحكم والاشتراكية والوطنية، واتهم الجناح المعارض له بالعمالة.

وفي ١٨ ربيع الأول ١٣٩١ هـ (١٣ أيار ١٩٧١ م) نحّى الرئيس جعفر النميري كلاً من:

١ - بابكر عوض الله: النائب الأول لرئيس الجمهورية، وعضو المكتب السياسي.

٢ - بابكر النور، وأبعد إلى لندن.

٣ - فاروق عثمان حمدالله، وأبعد إلى لندن.

٤ - هاشم العطا.

من المناصب التي يتسلّمونها، والرتب التي يحملونها في السودان.

وفي ٢٩ ربيع الأول من العام نفسه تمّ تعيين اللواء أركان حرب محمد الباقر أحمد نائباً للرئيس إضافةً إلى منصبه الرسمي كوزير للداخلية.

وكانت حكومة السودان قد عزمت على الدخول مع مصر وليبيا في

اتحادٍ عربي، ولكن الشيوعيين عارضوا هذا الاتحاد، وخاف عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني أن يُعيد لحزبه تجربته مع الحكم المصري أيام جمال عبد الناصر، كما أن ليبيا تُعارض الشيوعية صراحةً وتحاربها لذا لا بدّ من الوقوف في وجه هذا الاتحاد، ولما كان الحكم عازمًا على ذلك لذا فلا بدّ من حركةٍ تحول دون ذلك.

كما أن الجنوبيين يُعارضون هذا الاتحاد إذ يرون أن شخصيتهم تضيع فيه لذا فقد شدّدوا من هجماتهم بغية إزعاج الحكم، وشلّه، وإظهار المعارضة له، وكذلك فإن الشيوعيين يريدون إرضاء الجنوب للالتقاء معهم في الوثنية ومُعاداة الإسلام، ومُعارضة الحكم، كما لهم أنصار بينهم، ويرون فيهم سندًا قويًا وقت الأزمات، والحاجة إليهم عند التخطيط لتحريكهم ضد السلطة.

الانقلاب الشيوعي:

تحركت بعض القطاعات العسكرية بإمرة الرائد هاشم العطا وسيطرت على الوضع، واعتقلت اللواء جعفر النميري في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٩١هـ (١٩ تموز ١٩٧١م)، غير أنها لم تستطع السيطرة على الحكم لأكثر من ثلاثة أيام، حيث قامت القطعات الموالية لجعفر النميري، ودعمها طلبة الكلية العسكرية المصريون في الخرطوم، وبعض القوات المصرية المتمركزة في الجنوب، واستدعى وزير الدفاع في حكومة جعفر النميري اللواء خالد حسن عباس القوات السودانية المرابطة على حدود سيناء ضد إسرائيل، فنُقلت إلى السودان، إضافةً إلى الطيران المصري الذي اشترك في المعركة.

انتقل المقدم بابكر النور عثمان، والرائد فاروق عثمان حمدالله من لندن إلى السودان على طائرةٍ بريطانيةٍ، وهما من زعماء الانقلاب الذي وقع في السودان غير أن الطائرة قد أُجبرت على الهبوط في بنغازي في ليبيا، وقام الحكم الليبي بتسليمهما إلى اللواء جعفر النميري.

تمكن النميري من القيام بحركةٍ مضادةٍ وإحباط الانقلاب الشيوعي والعودة إلى الحكم في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٩١هـ، وأخذ في الهجوم على الذين كانوا وراء الانقلاب الشيوعي وقال: إن الروس هم الذين كانوا وراءه، وتأزّم الموقف بين الدولتين، وقطعت العلاقات السياسية بينهما.

وقُطعت العلاقات أيضاً مع العراق التي كانت قد أعلنت تأييدها للانقلاب منذ الساعات الأولى، وأرسلت وفداً على مستوى عالٍ لتنسيق التعاون بين العراق والانقلابيين، غير أن الوفد لم يستطع الوصول إلى السودان حيث احترق مع الطائرة التي كانت تقله إلى الخرطوم أثناء رحلتها.

ويُظنّ أن بريطانيا كانت مؤيّدةً للحركة في بدايتها، أو أنها استدرجت الانقلابيين للقيام بحركتهم غير المدروسة فلما تم لهم الأمر عملت على تحطيمها، وكان لها دور في الإعلان عن انتقال قادتهم من لندن إلى الخرطوم، وهبوط الطائرة التي تقلّهم في بنغازي.

نسب اللواء جعفر النميري كل ما حدث من فوضى، ومن تصرفات قتلٍ وانتقامٍ أثناء حكمه السابق إلى الشيوعيين، وأعلن عن قيام حكم وطني وجبهةٍ وطنيةٍ جديدةٍ في البلاد، وشكّل وزارة جديدة[1] في ٢٤

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ جعفر النميري: رئيساً للوزارة ووزيراً للتخطيط.
٢ ـ اللواء خالد حسن عباس: وزيراً للدفاع.
٣ ـ منصور خالد: وزيراً للخارجية.
٤ ـ اللواء محمد الباقر أحمد: وزيراً للداخلية، نائباً أول لرئيس الجمهورية.
٥ ـ أحمد سليمان: وزيراً للعدل، النائب العام.
٦ ـ عبد الرحمن عبدالله: وزيراً للخدمة العامة، والإصلاح الإداري.
٧ ـ جعفر محمد بخيت: وزيراً للحكومة المحلية.
٨ ـ مبارك سنادة: وزيراً للإسكان والمرافق العامة.
٩ ـ الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للصحة.

شعبان ١٣٩١ هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٧١ م)، وكان قد قام ببعض التعديلات في المناصب الوزارية[1] في ١١ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٣

* ١٠- بشير عبادي: وزيراً للمواصلات.
١١- موسى عوض بلال: وزيراً للتموين.
١٢- محمد عبد الحليم عبد الرحمن: وزيراً للخزانة.
١٣- إبراهيم منعم منصور: وزيراً للاقتصاد.
١٤- الرائد زين العابدين أحمد عبد القادر: وزيراً للنقل.
١٥- أحمد عبد الرحمن العاقب: وزيراً للصناعة.
١٦- وديع حبشي: وزيراً للزراعة.
١٧- عثمان أبو القاسم: وزيراً للتعاون والتنمية الريفية.
١٨- أحمد محمد الحسن: وزير التعليم العالي.
١٩- محمد النصري حمزة: وزيراً للإنتاج الحيواني.
٢٠- يحيى عبد المجيد: وزيراً للري والطاقة الكهربائية.
٢١- محيي الدين صابر: وزيراً للتربية والتعليم.
٢٢- عمر الحاج موسى: وزيراً للإعلام والثقافة.
٢٣- المقدم صلاح عبد العال: وزيراً للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية.
٢٤- عون الشريف قاسم: وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية.
٢٥- أبو القاسم هاشم: وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.
٢٦- موسى المبارك الحسن: وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
٢٧- أبيل ألير: وزير الدولة لشؤون الجنوب.
كما تضمن التشكيل الوزاري:
١ - اللواء مصطفى عثمان: نائباً لوزير الدفاع.
٢ - فخر الدين محمد: نائباً لوزير الخارجية.
٣ - أحمد عبد الحليم: نائباً لوزير الإعلام والثقافة.
٤ - نفيسة أحمد الأمين: نائبة لوزير الشباب والرياضة.
٥ - بيترجوات كوات: نائباً لوزير الدولة لشؤون الجنوب.
٦ - مهدي مصطفى الهادي: أمين عام رئاسة الجمهورية برتبة وزير.

(١) شملت التعديلات تعيين:
منصور خالد: وزيراً للخارجية.
موسى المبارك: وزيراً للعمل.
يحيى عبد المجيد: وزيراً للري.

آب ١٩٧١ م)، ضمت عدداً من الجناح الشيوعي المعارض للجناح الذي قام بالانقلاب، كما وعد بإنهاء مشكلة الجنوب، وهي أكبر مشكلة واجهت الحكم منذ الاستقلال، وكانت سبباً رئيساً في زوال معظم الحكومات التي تعاقبت على البلاد.

كان اللواء جعفر النميري قد أعلن بعد تسلّمه السلطة إعطاء الحكم الذاتي للجنوب، وقام بتعيين (أبيل ألير) أحد زعماء الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية، ودخل في المكتب السياسي للتنظيم السياسي الوحيد الموجود في البلاد، وأعلن النميري كذلك عن تعيين ثلاثة محافظين جدد لمديريات الجنوب من أبناء تلك المديريات، ومثّل الجنوب في الوزارة عدد من الوزراء، واشترك عدد من الجنوبيين في السلك السياسي السوداني. وبدأ النميري بالاتصال بالدول المجاورة التي تعطف على الجنوبيين، وبالدول الغربية ذات العلاقة، وبمجلس الكنائس العالمي، وبالإرساليات التنصيرية التي لا يتم شيء دونها، وأخيراً توالت الاتصالات التي انتهت باتفاقية أديس أبابا في ١٢ صفر ١٣٩٢هـ (٢٧ آذار ١٩٧٢م).

* زين العابدين محمد أحمد: وزيراً للمواصلات.
توبي مادوت: وزيراً للدولة لشؤون الجنوب.
مرتضى النصري حمزة: وزيراً للثروة الحيوانية.
لويجي أدوك: نائب وزير.
وفي الوقت نفسه عزل:
يحيى مأمون مسور: وزير الثروة الحيوانية.
معاوية إبراهيم: وزير العمل.
سيد أحمد الجاك: وزير المواصلات.
وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ حيث قتل:
عبد الرحمن عبد الله: وزيراً للحكم الشعبي المحلي.
كما سبق أن قتل:
نور محجوب: وزيراً للمالية والاقتصاد في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ (٢١ تموز ١٩٧١ م).

اقترح الجنوبيون تسع دول إفريقية ليكون المؤتمر في إحداها وهي: زائير، أوغندا، كينيا، الحبشة، تانزانيا، تشاد، الكمرون، ساحل العاج، إفريقية الوسطى، وأخيراً تم عقد المؤتمر في الحبشة.

وبدأت محاكمة زعماء الإنقلاب الشيوعي ومن أيدهم، وقد أعدم كل من: عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني، والمقدم بابكر نور عثمان الذي كان من المقرر أن يصبح رئيس مجلس قيادة الثورة، والرائد هاشم العطا رأس الحركة والمخطط لها، والرائد فاروق عثمان حمدالله، والمقدم محجوب إبراهيم، والنقيب بشير عبد الرزاق، والملازم أحمد زيادة، والشفيع أحمد الشيخ أمين عام اتحاد نقابات العمال، والدكتور مصطفى خوجلي المرشح لرئاسة الحكومة الانقلابية ثم استبدل هذا الحكم بالسجن مدة عشرين سنة.

كان التغيير في المناصب الكبرى وفي الدوائر الرسمية لإمكانية القبض على زمام الأمور والارتباط الدائم برأس البلاد[1].

(1) في ٢٤ شعبان ١٣٩١ هـ (١٤ تشرين أول ١٩٧١ م) أعفي:
نور محجوب من وزارة المالية والاقتصاد
وأبو القاسم محمد إبراهيم من وزارة الداخلية، وأسندت إليه وزارة الصحة.
وعُيِّن كل من:
صلاح عبد العال مبروك: وزيراً للشباب والرياضة.
موسى مبارك: وزيراً للشؤون رئاسة مجلس الوزراء.
بشير عبادي: وزيراً للمواصلات.
فخر الدين محمد: نائباً لوزير.
محمود جادين: نائباً لوزير الإسكان.
نفيسة أحمد الأمين: نائبة لوزير الشباب والرياضة.
وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٩١ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م) عُيِّن:
مهدي مصطفى الهادي: مستشاراً عاماً لرئاسة الجمهورية.
وأعفي: أحمد عبد الحليم من منصب كنائب لوزير الثقافة والإعلام.

ونُصِّب جعفر النميري رئيساً للجمهورية في ٢٢ شعبان ١٣٩١هـ (١٢ تشرين الأول ١٩٧١م) بعد الانتخابات، وأصبح الحزب السياسي الوحيد المعترف به هو الاتحاد الاشتراكي السوداني. إذ أحبَّ أن يكون الحكم دستورياً، فوُضعت قواعد للانتخابات، وأجريت الانتخابات في ١٤ شعبان ١٣٩٢ هـ (٢٢ أيلول ١٩٧٢ م)، وكان من شروط المرشح أن يُبرز شهادة من الاتحاد الاشتراكي السوداني بعدم الاعتراض على ترشيحه، واجتمع المجلس الذي عُرف باسم (مجلس الشعب القومي)، وكان عدد مقاعده مائة وخمسة وعشرين مقعداً، سبعون منها لفئات قوى الشعب العاملة، وهي تتوزع على النحو الآتي:

= وأعفي: بيتر جات كوث: منصب مستشار لوزارة الجنوب برتبة وزير بعد أن كان نائباً لوزير الجنوب.
وفي ١٧ ذي الحجة ١٣٩١ هـ (٢ شباط ١٩٧٢) عُيِّن:
أبو القاسم هاشم: وزيراً للتخطيط.
وأعفي: مهدي مصطفى الهادي: برتبة وزير.
وفي ٢٤ محرم ١٣٩٢ هـ (٩ آذار ١٩٧٢ م) عُيِّن:
مهدي مصطفى الهادي: وزير دولة لرئاسة الجمهورية.
أبو بكر عثمان محمد صالح: أمين عام لرئاسة الجمهورية برتبة نائب وزير.
وفي ٢٤ صفر ١٣٩٢ هـ (٨ نيسان ١٩٧٢ م) عُيِّن:
لورنس وول: وزير دولة للشؤون التخطيط.
سر الختم خليفة: وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
وبهاء الدين محمد أدريس: وزير دولة للشؤون مجلس الوزراء.
موسى مبارك: وزير الخزانة.
صموئيل لوباي: وزير دولة للشؤون الحكم الشعبي المحلي.
جعفر محمد علي بخيت: وزير الحكم الشعب المحلي.
محمود حسيب: نائب وزير الحكم الشعبي المحلي.
وفي ٢٦ صفر ١٣٩٢ هـ (٥ نيسان ١٩٧٢ م) عُيِّن:
أبيل ألير: وزير شؤون الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية.
وفي ١٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢ هـ (٢٤ تموز ١٩٧٢ م) أسند إلى:
بونا ملوال: نائب وزير الثقافة والإعلام.

١٠ مقاعد اتحاد المزارعين.

١٠ مقاعد اتحاد العمال.

٤ مقاعد الرأسمالية الوطنية.

٤ مقاعد القوات النظامية.

٨ مقاعد الأساتذة الجامعيين.

١ مقعد الأطباء.

١ مقعد المهندسون.

٢ مقعد المهن الزراعية.

٤٠

٣٠ مقعداً للمنظمات الجماهيرية وهي:

١٠ لجان تطوير القرى.

١٠ اتحاد الشباب.

١٠ اتحاد النساء.

٧٠

كما عين ٣٢ عضواً بينهم ثلاث نساء وبذا أصبح عدد النساء في مجلس الشعب ١٥ امرأة. وأعلن عن استقالة الحكومة، وشكّل حكومة جديدة[1].

---

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:

١ ـ اللواء جعفر محمد النميري: رئيساً للوزارة، وزيراً للدفاع.
٢ ـ اللواء محمد الباقر أحمد: وزيراً للداخلية.
٣ ـ منصور خالد: وزيراً للخارجية.
٤ ـ أحمد سليمان: وزيراً للعدل، والنائب العام.
٥ ـ عبد الرحمن عبدالله: وزيراً للخدمة العامة.
٦ ـ الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للصحة.
٧ ـ مبارك سنادة: وزيراً للإسكان والمرافق العامة.

في ٢ رمضان ١٣٩٢هـ (٩ تشرين الأول ١٩٧٢م).

وعين الرئيس السوداني لجنة مركزية للاتحاد الاشتراكي التنظيم السياسي الوحيد في السودان وتتألف من مائتين وستين عضواً، وتضم الوزراء جميعاً. وفي الوقت نفسه قبل استقالة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر من

---

٨ ـ جعفر محمد علي بخيت: وزيراً للحكومة المحلية.
٩ ـ بشير عبادي: وزيراً للمواصلات.
١٠ـ إبراهيم منعم منصور: وزيراً للاقتصاد الوطني.
١١ـ مليكة عوض خلاف: وزيراً للصناعة.
١٢ـ لورنس وول: وزيراً للتخطيط.
١٣ـ إبراهيم الياس: وزيراً للخزانة.
١٤ـ أحمد الأمين حميدة: وزيراً للنقل.
١٥ـ وديع حبيشي: وزيراً للزراعة.
١٦ـ يحيى عبد المجيد: وزيراً للري والقوى الكهربائية.
١٧ـ عبدالله عبد الرحمن: وزيراً للموارد الطبيعية.
١٨ـ بونا ملوال: وزيراً للإعلام والثقافة.
١٩ـ صلاح عبد العال منصور: وزيراً للشباب.
٢٠ـ سر الختم خليفة: وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
٢١ـ عوني الشريف: وزيراً للشؤون الدينية.
٢٢ـ محمد خير عثمان: وزيراً للتربية والتعليم.
٢٣ـ مهدي مصطفى الهادي: وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية.
٢٤ـ بهاء الدين محمد إدريس: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.
٢٥ـ صموئيل لوباي: وزير دولة لشؤون الحكم المحلي.
٢٦ـ عبد الله الحسن الخضر: وزير التعاون والتنمية الريفية.
٢٧ـ مصطفى عثمان: نائب وزير النقل.
٢٨ـ موسى عوض بلال: نائب وزير الصناعة.
٢٩ـ محمود حادي: نائب وزير الإسكان.
٣٠ـ نفيسة أحمد الأمين: نائبة وزير الشباب والرياضة.
٣١ـ أحمد بابكر عيسى: نائب وزير الأمين العام لمجلس الوزراء.
٣٢ـ عمر الحاج موسى: وزير الإعلام والثقافة.
٣٣ـ عبد العلام الحسن: وزير المصادر الوطنية.

عضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي[1].

وكانت الوزارة السودانية في شهر ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) كما هو مبيّن أدناه[2].

---

(١) كان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني يضم:

١ ـ جعفر محمد النميري.
٢ ـ بابكر عوض الله.
٣ ـ المقدم خالد حسن عباس.
٤ ـ الرائد مأمون عوض أبو زيد.
٥ ـ أبو القاسم هاشم.
٦ ـ أبو القاسم محمد إبراهيم.
٧ ـ الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
٨ ـ أبيل ألير.
٩ ـ محي الدين صابر.
١٠ ـ عثمان أبو القاسم.
١١ ـ موسى المبارك.
١٢ ـ مهدي مصطفى الهادي.
١٣ ـ أحمد عبد الحليم عبد الرحمن.
١٤ ـ بيتر غاسكون.
١٥ ـ كامل محجوب.

والأمين العام: الرائد مأمون عوض أبو زيد.

(٢) الوزارة السودانية:

١ ـ جعفر محمد النميري: رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.
٢ ـ منصور خالد: وزيراً للخارجية.
٣ ـ محمد الباقر أحمد: وزيراً للداخلية.
٤ ـ أحمد سليمان: وزيراً للعدل.
٥ ـ لورانس وول: وزيراً للتخطيط.
٦ ـ عبد الرحمن عبد الله: وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
٧ ـ جعفر محمد علي بخيت: وزيراً للحكم المحلي.
٨ ـ مبارك سنادة: وزيراً للإسكان.
٩ ـ أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للصحة.

وجرى تعديل في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني إذ أصبح كما هو مبيّن أدناه[1].

---

١٠ ـ بشير عبادي: وزيراً للمواصلات.
١١ ـ إبراهيم الياس: وزيراً للخزانة.
١٢ ـ إبراهيم منعم منصور: وزيراً للاقتصاد.
١٣ ـ موسى عوض بلال: وزيراً للصناعة.
١٤ ـ أحمد الأمين حيدة: وزيراً للنقل.
١٥ ـ وديع حبشي: وزيراً للزراعة.
١٦ ـ عبد الله الحسن الخضر: وزيراً للمصادر الطبيعية.
١٧ ـ يحيى عبد المجيد: وزيراً للري والطاقة الكهربائية.
١٨ ـ محمد خير عثمان: وزيراً للتعليم.
١٩ ـ عمر الحاج موسى: وزيراً للثقافة والإعلام.
٢٠ ـ صلاح عبد العال مبروك: وزيراً للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية.
٢١ ـ عون الشريف قاسم: وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية.
٢٢ ـ سر الختم خليفة: وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
٢٣ ـ مهدي مصطفى الهادي: وزيراً لشؤون الرئاسة.
٢٤ ـ بهاء الدين إدريس: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء.
٢٥ ـ صموئيل لوباي: وزيراً للشؤون المحلية للدولة.

(١) المكتب السياسي للاتحاد والاشتراكي السوداني:

١ ـ جعفر محمد النميري.
٢ ـ محمد الباقر أحمد.
٣ ـ أبيل ألير.
٤ ـ أبو القاسم محمد إبراهيم.
٥ ـ جعفر محمد علي بخيت.
٦ ـ منصور خالد.
٧ ـ بيتر غاتكوث.
٨ ـ أحمد عبد الحليم عبد الرحمن.
٩ ـ مهدي مصطفى الهادي.
١٠ ـ لويجي أدوك.
١١ ـ توبي مادوت.
١٢ ـ هيلاري لوغالي.

وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ (١١ أيار ١٩٧٣ م) أعيد تشكيل الوزارة[1].

١٣- لورنس وول.
١٤- جوزيف أودوهو.
١٥- عمر الحاج موسى.
١٦- إبراهيم منعم منصور.
١٧- صلاح عبد العال مبروك.
١٨- نفيسة الأحمد الأمين.
١٩- الرشيد الطاهر بكر.
٢٠- عز الدين السيد.
٢١- عبد الله الحسن الخضر.
٢٢- وديع حبيشي.
٢٣- عبد الرحمن عبد الله.
٢٤- بدر الدين سليمان.
٢٥- مبارك سنادة.

ويُضاف إلى هؤلاء، أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي السوداني.
أما المجلس التنفيذي الأعلى للجنوب فيضمّ أحد عشر عضواً برئاسة أبيل ألير، والناطق الرسمي كلينو حسن.

(١) أعيد تشكيل الوزارة على النحو الآتي:
- جعفر محمد النميري: رئيساً لمجلس الوزراء.
- محمد الباقر أحمد: نائباً للرئيس.
- أبيل ألير: نائباً للرئيس ورئيس اللجنة العليا للجنوب.
- عوض خلف الله: وزيراً للدفاع.
- منصور خالد: وزيراً للخارجية.
- عبد الله الحسن الخضر: وزيراً للداخلية.
- سر الختم خليفة: وزيراً للتعليم.
- بونا ملوال: وزيراً للثقافة والإعلام.
- عمر الحاج موسى: وزيراً للثقافة والإعلام.
- موسى عوض بلال: وزيراً للصناعة والمعادن.
- مبارك سنادة: وزيراً للإنشاء والأشغال العامة.
- زكي مصطفى: وزيراً للعدل، والنائب العام.

وفي ١ جمادى الآخرة ١٣٩٣ هـ (١ تموز ١٩٧٣ م) ردّ الرئيس جعفر النميري الاعتبار لعددٍ من الإخوان المسلمين والشيوعيين.

- أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية.
- وديع حبيشي: وزيراً للزراعة والمصادر الطبيعية.
- بشير عبادي: وزيراً للنقل والمواصلات.
- المقدم صلاح عبد العال مبروك: وزيراً لشؤون رئاسة الدولة والشؤون المصرية في السودان.
- إبراهيم منعم منصور: وزيراً للاقتصاد.
- يحيى عبد المجيد: وزيراً للري.
- جعفر محمد علي بخيت: وزيراً للحكم الشعبي المحلي والمرافق العامة.
- أحمد بابكر عيسى: أمين عام الحكومة بدرجة وزير دولة.
- حسين محمد علي بليل: أمين عام للدولة للتجارة.
- عون الشريف قاسم: الأمين العام للمجلس القومي للشؤون الدينية والأوقاف.
- جمال محمد أحمد: وزيراً للدولة.
- بهاء الدين محمد إدريس: وزيراً للدولة للشؤون الخاصة.
- محمد خير عثمان: وزيراً للدولة للتعليم العالي.
- حسين إدريس: وزيراً للدولة للأبحاث والخدمات.
- كمال عبد الله عشاوي: وزيراً للدولة للإنتاج الزراعي.
- يحيى عبد المجيد: وزيراً للدولة لشؤون الري.
- محمود حسيب: نائب وزير الحكم الشعبي المحلي.
- الشريف الخاتم: نائب وزير المالية.
- بشير صالح عيسى: نائب وزير للشباب والرياضة.
- فاطمة عبد المحمود: نائبة وزير الرعاية الاجتماعية.
- مصطفى عثمان: نائب وزير النقل والمواصلات.
- أندريو ويو: نائب وزير التسويق.

وجرت بعض التعديلات على الوزارة.
في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٩٣ هـ (١٠ تموز ١٩٧٣ م) عُيّن:
اللواء مصطفى عثمان نائب وزير النقل والمواصلات وزير دولة للتشييد والأشغال العامة مكان مبارك سنادة الذي أعفي من منصبه.
وفي ١ ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (٢٣ نيسان ١٩٧٤ م) عُيّن:
المقدم صلاح عبد العال مبروك وزير دولة لشؤون مصر بالسودان، وقد أنشئت هذه =

ثم ألقي القبض على ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي[1]، وكانوا قد اختفوا منذ الانقلاب الشيوعي الفاشل الذي وقع في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (١٩ تموز ١٩٧١م).

وفي بداية العام الجامعي ١٣٩٣هـ أصدر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بياناً بتوقيع أحمد عثمان مكي أعلن فيه أن هذا العام هو عام الحسم مع النظام وحمل البيان تاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ (١١ تموز ١٩٧٣م). وفي ٣٠ جمادى الآخرة خرج الطلاب بمظاهرة، وخرج كذلك الاتحاد الإشتراكي ووقع صدام بين الطرفين فقتل أحد الشباب وجرح آخرون.

وتضامن مع اتحاد الطلاب كل من نقابة المحامين، ونقابة السكة الحديدية، ونقابات النقل، وتجمع العمال وأعلنوا الإضراب لمدة ثلاثة أيام.

وأعلنت حالة الطوارىء وأغلقت المدارس والجامعات في ٨ شعبان ١٣٩٣هـ (٥ أيلول ١٩٧٣م).

جرت الانتخابات في ربيع الأول ١٣٩٤هـ (نيسان ١٩٧٤م)، وكانت الجمعية الشعبية تتألف من مائتين وخمسين عضواً يُنتخب نصفهم (١٢٥ عضواً) لمدة أربع سنوات، وتقدم الاتحادات المهنية، وتجمع العمال

= الوزارة لأول مرة، وكان يتولى وزير دولة لشؤون رئاسة الدولة، وفي الوقت نفسه عُيّن مكانه فيصل محمد عبد الرحمن.

وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (١٠ أيار ١٩٧٤م) أُحيل وزير الدفاع الفريق الطيار عوض خلف الله على التقاعد وتولى وزارة الدفاع مكانه الرئيس جعفر محمد النميري.

وفي ٢ رجب ١٣٩٤هـ (٢١ تموز ١٩٧٤م) عُيّن:

أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي

النذير دفع الله: وزيراً للصحة

وفي التاريخ نفسه أُعفي يحيى عبد المجيد من وزارة الري.

(١) وهم: علي حزبلي السيد، والسيد جعفر، وخضير نصار.

مائة عضو، ويختار الرئيس الخمسة والعشرين عضواً الباقين. وافتتحت الجمعية في شهر ربيع الثاني ١٣٩٤هـ. وكانت الوزارة السودانية في شهر جمادى الآخرة ١٣٩٤هـ (تموز ١٩٧٤م) كما هو مبيّن أدناه[1].

---

(١) ١ - جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، رئيس الوزراء.

٢ - محمد الباقر أحمد: النائب الأول للرئيس.

٣ - أبيل ألير: النائب الثاني للرئيس، رئيس المجلس التنفيذي الأعلى لجنوب السودان.

٤ - منصور خالد: وزير الشؤون الخارجية.

٥ - عوض خلف الله: وزير الدفاع.

٦ - جعفر محمد علي بخيت: وزير الحكم المحلي، والتنمية.

٧ - إبراهيم منعم منصور: وزير المالية والاقتصاد الوطني.

٨ - سر الختم خليفة: وزير التعليم.

٩ - وديع حبشي: وزير الزراعة والتغذية، والمصادر الطبيعية.

١٠ - عمر الحاج موسى: وزير الثقافة والإعلام.

١١ - أبو القاسم محمد إبراهيم: وزير الصحة والرعاية الاجتماعية.

١٢ - بشير عبادي: وزير النقل والمواصلات.

١٣ - وزير موسى عوض بلال: وزير الصناعة والتعدين.

١٤ - عبد الرحمن عبد الله: وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري.

١٥ - زاكي مصطفى: وزير العدل والنائب العام.

١٦ - عبد الله الحسن الخضر: وزير الداخلية.

١٧ - وزير صلاح عبد العال مبروك: وزير الشؤون المصرية.

١٨ - إبراهيم حسن علام: وزير المدقق العام.

١٩ - وزير جمال محمد أحمد: وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٠ - يحيى عبد المجيد: وزير دولة للري.

٢١ - صموئيل لوباي: وزير دولة للحكم المحلي.

٢٢ - بونا ملوال: وزير دولة للإعلام.

٢٣ - حسن محمد علي بليل: وزير دولة للتجارة.

٢٤ - كمال عبد الله عشاوي: وزير دولة للإنتاج الزراعي.

٢٥ - محمد خير عثمان: وزير دولة للتعليم العام.

٢٦ - أحمد بابكر بيرا: وزير دولة لأمانة سر الحكم.

٢٧ - مصطفى عثمان: وزير دولة للعمل والتنمية.

وعمّ إضراب الطلاب، واضطرت السلطة إلى الخضوع لشروط الطلاب، واعترفت باتحاد الطلاب القائم. واقتحم الطلاب الإسلاميون في جامعة الخرطوم لقاءً للاتحاد الاشتراكي وتوتّر الوضع.

والتقت المعارضة من جديد، وأُسست الجبهة الوطنية برئاسة زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، وبدأ التدريب العسكري خارج البلاد في ليبيا، وفي الحبشة. وكان شباب الإخوان المسلمين يهيِّئون الشعب داخل البلاد بالمظاهرات وتوزيع المنشورات. وفي الخارج بإذاعة بيانات الجبهة الوطنية.

انقلاب حسن حسين عثمان:

ووقع في ٢٩ شعبان ١٣٩٥ هـ (٥ أيلول ١٩٧٥ م)، وقد نجح في بداية الأمر، وأخرج الانقلابيون السجناء السياسيين من المعتقلات. لكن لم يلبث أن انتهى أمر جماعة الانقلاب، ورجع الرئيس جعفر محمد النميري إلى السلطة.

٢٨- فيصل محمد عبد الرحمن: وزير دولة لشؤون الرئاسة.

٢٩- حسين إدريس: وزير دولة للبحوث والخدمات.

٣٠- بهاء الدين محمد إدريس: وزير دولة لشؤون رئاسة الحكومة.

وتألف المجلس التنفيذي الأعلى للجنوب من اثني عشر عضواً برئاسة أبيل الير، والأمين العام كلمنو حسن وقل عدد أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي إذ خرج منه كل من:

١ - بيتر غاتكوث.

٢ - توفي مادوت.

٣ - صلاح عبد العال مبروك.

٤ - نفيسة الأحمد الأمين.

٥ - عز الدين السيد.

٦ - وديع حبشي.

٧ - عبد الله الحسن الخضر.

٨ - عبد الرحمن عبد الله.

٩ - مبارك سنادة.

وانضمّ إليه فقط عوض خلف الله.

وحاكم قادة الانقلاب وأعدمهم، وكانوا ثمانية عشر عسكرياً، واتهم الرئيس جعفر النميري الحكومة الليبية بأنها كانت وراء عملية الانقلاب الفاشلة.

انقلاب محمد نور سعد:

ولم يستدر العام حتى وقع انقلاب آخر بقيادة العقيد محمد نور سعد بتاريخ ٥ رجب ١٣٩٦ هـ (٢ تموز ١٩٧٦ م)، وهرب الرئيس جعفر النميري، واحتلّ الانقلابيون المعسكرات، ومطار الخرطوم، ودار الهاتف، وكان لشباب الإخوان المسلمين دور في احتلال المطار، ودار الهاتف.

واستطاع جعفر النميري أن يعود بعد يومين إلى مقره، وانضمّت إليه بعض القطعات، فقادها وقام بعملية مضادة، ولم يستطع دخول دار الهاتف إلا بصعوبة حيث كان يرابط فيها الإخوان المسلمون، وقُتل تسعة منهم، ورفضت جماعة الأنصار التي ساهمت في هذه الحركة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين هم في سجن (كوبر)، كما منعوا الإخوان المسلمين والاتحاديين من دخول دار الإذاعة التي سيطروا عليها، غير أنهم لم يعرفوا إدارة الأجهزة فيها، وربما كان هذا من أسباب فشل هذه الحركة. إذ اختلف القائمون بالحركة بعضهم مع بعض، وعطلوا الإذاعة عن البث. وساعدت مصر الحكومة السودانية إذ سمحت بانتقال ألفاً وخمسمائة جندي سوداني كانوا يرابطون على قناة السويس إلى جانب إخوانهم المصريين.

وقتل في هذه الحركة ثمانمائة شخص، سبعمائة منهم من الانقلابيين، وأعدم بعد ذلك ما يقرب من المائة شخص.

وكانت الوزارات تتغير باستمرار وتدخل عليها تعديلات بشكل دائم[1].

---

(١) كانت الوزارة في ٩ صفر عام ١٣٩٦ هـ (١٠ شباط ١٩٧٦ م) على النحو الآتي:
١ - جعفر محمد النميري: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.

٢ ـ محمد الباقر أحمد: النائب الأول لرئيس الجمهورية، وزيراً للداخلية.

٣ ـ أبل ألير: النائب الثاني لرئيس الجمهورية، رئيس مجلس الجنوب.

٤ ـ محجوب مكاوي: وزيراً للخارجية تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

٥ ـ خالد حسن عباس: وزيراً للصحة. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

٦ ـ بونا مال وال: وزيراً للثقافة والإعلام. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

٧ ـ صلاح عبد العال مبروك: وزيراً للشؤون المصرية في السودان.

٨ ـ منصور خالد: وزيراً للتربية. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

٩ ـ مأمون بحيري: وزيراً للتخطيط والاقتصاد الوطني. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

١٠ـ أبو القاسم محمد إبراهيم: وزيراً للزراعة والتغذية والموارد الطبيعية.

١١ـ عثمان حسن: وزيراً للأشغال.

١٢ـ بدر الدين سليمان: وزيراً للصناعة. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

١٣ـ فاطمة عبد المحمود: وزيرة للشؤون الاجتماعية. تسلّمت الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.

١٤ـ عبد الرحمن عبد الله: وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

١٥ـ بشير عبادي: وزيراً للمواصلات.

١٦ـ مأمون عوض أبو زيد: وزيراً للداخلية. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

١٧ـ يحيى عبد المجيد: وزيراً للري والطاقة.

١٨ـ عبد الله الحسن الخضر: وزيراً للشؤون الرئاسية. تسلّم مهامه في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

١٩ـ زين العابدين أحمد محمد عبد القادر: وزيراً للشباب والرياضة. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

٢٠ـ عون الشريف قاسم: وزيراً للشؤون الدينية والأوقاف. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

٢١ـ هارون العوض: وزيراً للتجارة والتموين. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

٢٢ـ محمد أحمد كرار وكان: وزيراً الحكم الشعبي المحلي. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

خلف الله الرشيد: رئيس المحكمة العليا.

زكي عبد الرحمن: النائب العام، ووزيراً للعدل. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

إبراهيم حسن علام: المراجع العام.

عز الدين حامد: وزير دولة للشؤون الرئاسية. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

فرنسيس دينغ: وزير دولة للشؤون الخارجية. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

عز الدين الحافظ: وزير دولة للتعليم العام.

إسماعيل الحاج موسى: وزير دولة للثقافة والإعلام. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

الشريف الخاتم: نائب وزير دولة للخزانة. تسلّم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.

بهاء الدين محمد إدريس، وزير دولة رئاسة الحكومة.

إبراهيم قنديل: وزير دولة للتعاون. تسلّم الوزارة في ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ.

عباس عبد الماجد: وزير دولة للإنتاج الزراعي. تسلّم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.

محمود حسيب: وزير دولة حاكم إقليم جنوبي كردفان.

أمين الربيع: وزير دولة حاكم إقليم شمالي كردفان.

بشير إبراهيم عثمان: وزير دولة للمالية. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

نصر الدين مصطفى: وزير دولة للتخطيط. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

عثمان هاشم عبد السلام: وزير دولة للاقتصاد. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

محمد نوم البيجاني: وزير دولة للتعليم العالي. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

مصطفى عثمان: وزير دولة للتشييد والأشغال العامة. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

أتون دالك: وزير دولة للحكم الشعبي المحلي. تسلّم الوزارة في ١٣ محرم ١٣٩٥ هـ.

أمين أبو سنينة: نائب وزير الصناعة. تسلّم الوزارة في ٥ جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ.

جمال محمد أحمد: وزيراً للخارجية. تسلّم الوزارة في ٥ جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ.

عبد المجيد إمام: وزيراً للعدل، والنائب العام. تسلّم الوزارة في ٥ جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ.

مزمل سليمان غندور: وزيراً للداخلية. تسلّم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.

مبارك عثمان رحمة: وزيراً للتجارة والتموين. تسلّم الوزارة في ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ.

ألفرد ودو: وزير دولة للشؤون الإدارية برئاسة الجمهورية. تسلّم الوزارة في ٢٣ شعبان ١٣٩٥ هـ.

الشريف الخاتم: وزير دولة للحكم الشعبي المحلي. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

عبد الرحمن عبد الله: وزير دولة للصناعة. تسلّم الوزارة في ٩ صفر ١٣٩٦ هـ.

وكان المجلس الأعلى للجنوب على الشكل الآتي:

أبيل ألير: رئيساً للمجلس.

غاما حسن: الوزير الإقليمي للزراعة.

كلينو حسن: الأمين العام.

ايزكيل كودي: الوزير الإقليمي للتنمية الريفية.

لورنس وول: الوزير الإقليمي للتجارة.

العقيد صموئيل أو جون: الوزير الإقليمي للطرق والمواصلات

هيلري باولو لوغالي: الوزير الإقليمي للمالية والتنمية.

ماديبع دي قرنق: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام والشباب.

جستنيان ياك: الوزير الإقليمي للصحة.

لوباري رامبا: الوزير الإقليمي للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

مريسيس شول: الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.

لورنس لوال لوال: الوزير الإقليمي للتربية.

أوليفر أكيتو: الوزير الإقليمي للإسكان والمرافق العامة.

ناثالي ألواك: الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.

وكان رشيد الطاهر بكر الناطق الرسمي باسم الجمعية الشعبية، ورئيسها جعفر محمد علي بخيت. أما في الجنوب فكان هيلري باولو لوغالي الناطق الرسمي على حين أن الأمين العام هو اسكندر لجيب.

وكان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الوحيد في السودان يتألف من:

١ - جعفر محمد النميري رئيساً.

٢ - محمد الباقر أحمد نائباً للرئيس.

٣ - أبيل ألير.

٤ - مكاوي عوض المكاوي.

٥ - أبو القاسم محمد إبراهيم.

٦ - بدر الدين سليمان.

٧ - الرشيد الطاهر بكر.

٨ - فاطمة عبد المحمود.

٩ - أحمد عبد الحليم.

١٠ - ناثالي ألواك.

١١ - مهدي مصطفى الهادي.

١٢ - عبد الله الحسين الخضر.

١٣ - عوض خلف الله.

١٤ - جعفر محمد علي بخيت.

١٥ - هيلري باولو لوغالي.

١٦ - لورنس وول وول.

١٧ - منصور خالد.

١٨ - عمر الحاج موسى.

١٩ - مأمون بحيري.

٢٠ - عبد الرحمن عبد الله.

٢١ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.

٢٢ - خالد حسن عباس.

٢٣ - مأمون عوض أبو زيد.

٢٤ - أبو القاسم هاشم.

وكانت الأمانة تتألف من:

١ - جعفر محمد النميري.

٢ - أبو القاسم محمد إبراهيم.

(١) في ١٤ ربيع الثاني ١٣٩٦ هـ (١٤ نيسان ١٩٧٦ م) عين كل من:
محمد الشاذلي عثمان: وزيراً للدولة.
عبد الرحيم مكي: وزيراً للدولة.
عبد الله الحسن الخضر: وزيراً لشؤون مصر في السودان.
واستقال في التاريخ نفسه:
صلاح عبد العال مبروك من وزارة شؤون مصر في السودان.
وفي ٢١ جمادى الأولى عين صغيرون زين صغيرون وزيراً للري.
وفي ٢٥ ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (٢٨ كانون أول ١٩٧٥ م) أبعد فيصل عبد الرحمن عن الوزارة.
وفي ١٣ شعبان ١٣٩٦ هـ (٩ آب ١٩٧٦ م) أبعد أبو القاسم محمد إبراهيم عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
وفي التاريخ نفسه عُيّن:
دفع الله الحاج يوسف: وزيراً للتربية والتعليم.
عباس عبد الماجد: وزيراً للزراعة.

تزلف يُفسّر بعدم الرضا، فيُبعد عن المسؤولية صاحبه.

وفي ٢١ صفر ١٣٩٧ هـ (١٠ شباط ١٩٧٧ م) جرت إعادة لتشكيل الوزارة[1]. وبعد شهرين أعيد انتخاب الرئيس جعفر محمد النميري رئيساً للدولة.

- علي شمو: وزير دولة للشباب والرياضة.
الفريق أول بشير محمد علي: وزيراً للدفاع.
والشريف الخاتم: وزيراً للحكم الشعبي المحلي.
وعُيّن في ١٦ شعبان ١٣٩٦ هـ (١٢ آب ١٩٧٦ م).
أحمد عبد الكريم بدري: وزير دولة للمواصلات.
وفي ٣ رمضان ١٣٩٦ هـ (٢٨ آب ١٩٧٦ م) عُيّن:
عبد الله الحسن الخضر: وزير شؤون مجلس الوزراء.
عز الدين الحامد: وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء.

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي:

١ - جعفر محمد النميري: رئيساً للوزراء، والرئيس الأعلى للقوات المسلحة.
٢ - محمد الباقر أحمد: النائب الأول للرئيس.
٣ - أبيل ألير: النائب الثاني، ورئيس المجلس الأعلى للمناطق الجنوبية.
٤ - منصور خالد: مساعد رئيس الجمهورية للتنسيق، ووزيراً للخارجية.
٥ - بشير محمد علي: وزيراً للدفاع.
٦ - خالد حسن عباس: وزيراً للصحة.
٧ - بونا ملوال: وزيراً للثقافة والإعلام.
٨ - دفع الحاج يوسف: وزيراً للتعليم.
٩ - الشريف الخاتم: وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني.
١٠- عبد الأحد عبد الله: وزيراً للزراعة والمصادر الطبيعية.
١١- عبد الرحمن عبد الله: وزيراً للصناعة والمعادن.
١٢- فاطمة عبد المحمود: وزيرة للشؤون الاجتماعية.
١٣- كرم الله العو: وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
١٤- حسن عابدين: وزير دولة للشؤون الرئاسة.
١٥- فرنسيس دينغ: وزير دولة للشؤون الخارجية.
١٦- حسن أحمد يوسف: وزير دولة لشؤون التعليم.
١٧- إسماعيل الحاج موسى: وزير دولة لشؤون الثقافة والإعلام.

وفي ١١ جمادى الآخرة ١٣٩٧ هـ (٢٩ أيار ١٩٧٧ م) جرت تعديلات وزارية واسعة، شملت تغييرات في الحقائب الوزارية، ودخل

١٨- عبد الرحيم مكي: وزير دولة لشؤون الري والتغذية والمصادر الطبيعية.
١٩- بشير عبادي: وزير للنقل والمواصلات.
٢٠- عبد الوهاب إبراهيم: وزير دولة للداخلية.
٢١- صغيرون الزين صغيرون: وزير دولة للري والطاقة المائية.
٢٢- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر: وزير للرياضة والشباب.
٢٣- عون الشريف قاسم: وزير للشؤون الدينية والأوقاف.
٢٤- هارون العوض: وزيراً للتجارة والتموين.
٢٥- نصر الدين مصطفى: وزيراً للتخطيط.
٢٦- بهاء الدين محمد إدريس: وزيراً للشؤون الخاصة.
٢٧- محمد هاشم عوض: وزيراً للتعاون.
٢٨- مأمون عوض أبو زيد: وزيراً للحكم الشعبي المحلي.
٢٩- حسن عمر: وزيراً للعدل والنائب العام.
٣٠- عثمان هاشم عبد السلام: وزير دولة للتجارة والاقتصاد الوطني.
٣١- محمد بشير حامد: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.
٣٢- عز الدين حامد: وزير دولة للشؤون المصرية في السودان.
٣٣- علي شمو: وزير دولة للشباب والرياضة.
٣٤- أحمد عبد الكريم بدري: وزير دولة للمواصلات والنقل.
٣٥- محمد الشاذلي عثمان: وزير دولة للري.
٣٦- اللواء مصطفى عثمان: وزير دولة للتشييد والعمران.
٣٧- معاوية أبو بكر: وزير دولة للتشييد والعمران.
٣٨- أمين أبو سنينة: وزير دولة.

أما المجلس الأعلى للحزب فبقي أعضاؤه كما كانوا عليه في العام الماضي.
وأما الجمعية الشعبية فكان رئيسها مهدي مصطفى الهادي، ومركز الناطق الرسمي شاغراً، وفي الجنوب كان الناطق الرسمي جوشان ملوال والأمين العام توماس كوم
ودخل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني:
بيتر غاتكوث.
بشير عبادي.
وخرج منه:
فاطمة المحمود.

الوزارة أعضاء جدد ونُحّي آخرون، فقد أضيف وزراء للدولة محمد هاشم عوض، وخالد الخير، كما دخلت أم سلمى سعيد كنائبة لوزير الشباب والرياضة.

اللقاء بين الحكومة والمعارضة:

التقى رئيس الجبهة الوطنية المعارضة للحكومة الصادق المهدي مع ممثل السلطة بتاريخ ٢١ رجب ١٣٩٧ هـ (٧ تموز ١٩٧٧ م) دون أن يعلم بذلك اللقاء بقية قادة الجبهة آنذاك. ثم تمت المصالحة مع الإخوان المسلمين مع بقائهم في صف المعارضة.

وجرت تعديلات على الوزارة إذ عيّن الرئيس جعفر النميري نائباً له، ووزيراً للخارجية الرشيد طاهر بكر في ٢٧ رمضان ١٣٩٧ هـ (١٠ أيلول ١٩٧٧ م)، وهو من كبار جماعة الإخوان المسلمين سابقاً، إذ كان قد مضى المراقب العام لهم في السودان، ثم اعتزلهم، وأصبح من أعضاء الاتحاد الاشتراكي المؤيد لرئيس مصر جمال عبد الناصر.

واستمرّ جعفر النميري في طريقته بالتغييرات الوزارية والتعديلات بشكل مُستمرّ، وكانت الوزارة في ربيع أول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) تضم عناصر جديدة[1].

\- جعفر محمد علي بخيت.
عوض خلف الله.

(١) كانت الحكومة على النحو الآتي:

١ ـ جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، رئيس الوزراء، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير المالية.

٢ ـ عبد المجيد محمد إبراهيم: النائب الأول للرئيس.

٣ ـ أبيل ألير: رئيس المجلس الأعلى للجنوب، ونائب الرئيس، ووزير الشؤون الخارجية.

وفي هذا العام جرت الانتخابات، وأصبحت الجمعية الشعبية تتألف من ثلاثمائة وأربعة أعضاء، يُنتخب منهم مائتان وأربعة وسبعون عضواً لمدة

---

٤ ـ بشير محمد علي: وزير الدفاع، ورئيس القوات الشعبية.
٥ ـ خالد حسن عباس: وزير الصحة.
٦ ـ بونا ملوال: وزير الثقافة والإعلام.
٧ ـ دفع الله الحاج موسى: وزير التعليم.
٨ ـ عبد الله أحمد عبد الله: وزير الزراعة، والتغذية، والمصادر الطبيعية.
٩ ـ معاوية أبو بكر: وزير العمل والتدريب.
١٠ ـ بشير عبادي: وزير الصناعة.
١١ ـ فاطمة عبد المحمود: وزيرة الشؤون الاجتماعية.
١٢ ـ كرم الله العوض: وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري.
١٣ ـ عبد الرحمن عبد الله: وزير المواصلات.
١٤ ـ عمر محمد الطيب: وزير الأمن الوطني.
١٥ ـ يحيى عبد المجيد: وزير الري والطاقة الكهربائية.
١٦ ـ زين العابدين محمد أحمد عبد القادر: وزير الشباب والرياضة.
١٧ ـ شريف قاسم: وزير الشؤون الدينية.
١٨ ـ هارون العوض: وزير التجارة والتموين.
١٩ ـ وزير نصر الدين مصطفى: وزير التخطيط الوطني.
٢٠ ـ بهاء الدين محمد إدريس: وزير شؤون الرئاسة.
٢١ ـ محمد هاشم عوض: وزير التعاون.
٢٢ ـ مأمون عوض أبو زيد: وزير الطاقة والتعدين.
٢٣ ـ حسن عمر أحمد: وزير العدل والنائب العام.
٢٤ ـ خالد الخير عمر: وزير دولة للشؤون الرئاسة.
٢٥ ـ فرنسيس دينج: وزير دولة للشؤون الخارجية.
٢٦ ـ حسن أحمد يوسف: وزير دولة للتعليم.
٢٧ ـ إسماعيل الحاج موسى: وزير دولة للثقافة والإعلام.
٢٨ ـ محمد الشاذلي عثمان: وزير دولة للزراعة والتغذية والمصادر الطبيعية.
٢٩ ـ عثمان هاشم عبد السلام: وزير دولة للمالية والاقتصاد الوطني.
٣٠ ـ عز الدين حامد: وزير دولة لشؤون مصرف السودان.
٣١ ـ علي شمو: وزير دولة للرياضة والشباب.
٣٢ ـ أحمد عبد الكريم بدري: وزير دولة للمواصلات.

أربع سنوات، أما الباقي وهو ثلاثون عضواً فإن الرئيس السوداني جعفر محمد النميري يتولى تعيينهم.

---

* أما المجلس الأعلى للجنوب فقد تشكل على النحو الآتي:
١ - أبيل ألير: رئيساً للمجلس.
٢ - غاما حسن: الوزير الإقليمي للزراعة.
٣ - ايزكيل كودي: الوزير الإقليمي للتعاون والتنمية الريفية.
٤ - لورنس وول وول: الوزير الإقليمي للتجارة.
٥ - صموئيل أبو جون: الوزير الإقليمي للطرق والمواصلات.
٦ - بيتر غاتكوث: الوزير الإقليمي للمالية والتنمية.
٧ - ماديغ دي قرنق: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.
٨ - جستيان ياك: الوزير الإقليمي للصحة.
٩ - لوباري رامبا: الوزير الإقليمي للشباب والرياضة.
١١- عيسى كولانغ: الوزير الإقليمي.
١٢- مرسيس شول: الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.
١٣- لورنس لوال لوال: الوزير الإقليمي للتربية.
١٤- أوليفر أكيتو: الوزير الإقليمي للإسكان والمرافق العامة.
١٥- ناتالي ألواك: الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.
١٦- هنري باغو: الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.
أما الجمعية الشعبية فالناطق الرسمي باسمها: أبو القاسم هاشم ورئيسها أمين جمال الدين.
وأما الجمعية الشعبية للمناطق فالناطق الرسمي باسمها جون ألاك ورئيسها توماس كوم.
ويشمل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني:
١ - جعفر محمد النميري.
٢ - محمد البشير أحمد.
٣ - أبيل ألير.
٤ - بيتر غاتكوث.
٥ - أبو القاسم محمد إبراهيم.
٦ - خلف الله رشيد.
٧ - الرشيد الطاهر بكر.
٨ - أحمد عبد الحليم.
٩ - بشير محمد علي.
١٠- مهدي مصطفى الهادي.

أجرى الرئيس جعفر النميري تعديلات وزارية، فكانت الصيغة الوزارية في جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م) على النحو المشار إليه أدناه[1].

---

* ١١- دوما ملوال.
١٢- بشير عبادي.
١٣- هيلري باولو لوغالي.
١٤- لورنس وول.
١٥- منصور خالد.
١٦- جوزيف لاغو.
١٧- محمد هاشم عوض.
١٨- عبد الرحمن عبد الله.
١٩- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
٢٠- خالد حسن عباس.
٢١- مأمون عوض أبو زيد.
٢٢- أبو القاسم هاشم.
٢٣- موسى المبارك.
٢٤- عون الشريف قاسم.
٢٥- صلاح عبد العال مبروك.
هذا بالإضافة إلى الأمانة العامة التي تضم تسعة أعضاء.

(١) ١ - جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.
٢ - أبيل ألير: نائب الرئيس.
٣ - جوزيف لاغو: نائب الرئيس، رئيس المجلس الأعلى للمناطق الجنوبية.
٤ - الرشيد طاهر بكر: نائب الرئيس، وزير الشؤون الخارجية.
٥ - عثمان هاشم عبد السلام: وزير المالية والاقتصاد الوطني.
٦ - خالد حسن عباس: وزير الصحة.
٧ - علي شمو: وزير الثقافة والإعلام.
٨ - دفع الله الحاج يوسف: وزير التعليم.
٩ - عبد الله أحمد عبد الله: وزير الزراعة والتغذية والمصادر الطبيعية.
١٠- محمد سيد أحمد عبد الله: وزير التشييد والنقل.
١١- بشير عبادي: وزير الصناعة.

كان الإخوان المسلمون في هذا الوقت يطالبون بتعديل الدستور، وتقييد السلطات المطلقة للرئيس، وحرية الصحافة، وقد قاطعوا الاستفتاء

١٢- كرم الله العوض: وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري.

١٣- أحمد عبد الكريم بدري: وزير المواصلات.

١٤- عمر محمد الطيب: وزير الأمن الوطني.

١٥- يحيى عبد المجيد: وزير الري والطاقة.

١٦- محمد هاشم عوض: وزير التجارة والتموين.

١٧- نصر الدين مصطفى: وزير التخطيط الوطني.

١٨- أبو بكر عثمان محمد صالح: وزير الشؤون مجلس الوزراء.

١٩- شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.

٢٠- مصطفى عثمان حسن: وزير النقل.

٢١- بهاء الدين محمد إدريس: وزير شؤون الرئاسة.

٢٢- مهدي الفحل: وزير العدل والنائب العام.

٢٣- خالد الخير عمر: وزير دولة لشؤون الرئاسة.

٢٤- فرنسيس دينغ: وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٥- إسماعيل الحاج موسى: وزير دولة للثقافة والإعلام.

٢٦- محمد الشاذلي عثمان: وزير دولة للزراعة، والتغذية والمصادر الطبيعية.

٢٧- فاروق المقبول: وزير دولة للمالية والاقتصاد الوطني.

٢٨- عز الدين حامد: وزير دولة للشؤون.

٢٩- يوسف ميخائيل: وزير دولة مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية.

٣٠- محمد محجوب سليمان: وزير دولة مستشاراً صحفياً لرئيس الجمهورية.

٣١- الشيخ بشير الشيخ: وزير دولة مستشاراً لشؤون الحكم الشعبي المحلي لدى رئيس الجمهورية.

ثم عيّن في ٢٥ رمضان ١٣٩٩ هـ (١٨ آب ١٩٧٩ م):

حيدر كبسون: وزير دولة للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

أما المجلس الأعلى للجنوب فكان على النحو الآتي:

١ - جوزيف لاغو: رئيس المجلس.

٢ - صموئيل أرويول: الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.

٣ - بنيامين بول أكول: الوزير الإقليمي للزراعة والغابات والحيوانات ومصادر السمك.

٤ - جوزيف أدوهو: الوزير الإقليمي للتعاون والتنمية الريفية.

الذي جرى لتجديد الولاء لرئيس الجمهورية.

وقام الإخوان بمظاهرات تعلن سخطها على غزو الروس لأفغانستان،

---

٥ - إيزكيل ماكوي كودي: الوزير الإقليمي التجارة والصناعة والتموين.

٦ - جوزيف جيمس توميورا: الوزير الإقليمي للطرق والمواصلات.

٧ - لورنس وول وول: الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.

٨ - سيمون موري: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.

٩ - باسيفيكو لوليك: الوزير الإقليمي للصحة والرعاية الاجتماعية.

١٠- أكوت أتم: الوزير الإقليمي للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

١١- دانيال كوت ماثويث: الوزير الإقليمي للشباب والرياضة.

١٢- صموئيل فيتوت: الوزير الإقليمي للسياحة.

١٣- ماترو أوبور أتيخ: الوزير الإقليمي للتربية.

١٤- بارنابا دومو: الوزير الإقليمي للإسكان والمرافق العامة.

١٥- أرنو لوب: الوزير الإقليمي لشؤون الرئاسة والمجلس التنفيذي العالي.

١٦- صموئيل لوني: الوزير الإقليمي للشؤون القانونية.

وكان رئيس الجمعية الشعبية بدر الدين سليمان والناطق الرسمي باسمها أبو القاسم هاشم. وأما الجمعية الشعبية للمناطق فإن الناطق الرسمي هو كلمنت مبورو ورئيسها فيليب أكوت.

وأما المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي فكان كما يأتي:

١ - جعفر محمد النميري.

٢ - محمد البشير أحمد.

٣ - أبيل ألير.

٤ - بيتر غاتكوث.

٥ - أبو القاسم محمد إبراهيم.

٦ - خلف الله رشيد.

٧ - الرشيد الطاهر بكر.

٨ - أحمد عبد الحليم.

٩ - عبد الرحمن عبد الله.

١٠- زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.

١١- خالد حسن عباس.

١٢- مأمون عوض أبو زيد.

١٣- أبو القاسم هاشم.

كما قادوا مظاهرات أخرى تطالب بتطبيق الشريعة إذ قامت ثورة في إيران تدعو إلى ذلك وإن كانت على فكرة الرفض التي لا يعرف العامة شيئاً عنها. وكذلك قاموا بمظاهرات تستنكر زيارة الرئيس المصري أنور السادات لدولة اليهود التي اغتصبت أرض فلسطين وأقامت عليها حكماً لها.

وأخذ الإخوان يُلحّون على تطبيق الشريعة الإسلامية لإنقاذ أوضاع السودان مما هي عليه بعد أن فشلت القوانين الوضعية من رأسمالية، واشتراكية، وشيوعية وغيرها في وضع حدٍ للتدهور المستمر[1].

= ١٤ـ بشير محمد علي.
١٥ـ مهدي مصطفى الهادي.
١٦ـ بونا ملوال.
١٧ـ بشير عبادي.
١٨ـ هيلري باولو لوقالي.
١٩ـ لورنس وول وول.
٢٠ـ منصور خالد.
٢١ـ جوزيف لاقو.
٢٢ـ محمد هاشم عوض.
٢٣ـ موسى المبارك.
٢٤ـ عون الشريف قاسم.
٢٥ـ صلاح عبد العال مبروك.
٢٦ـ صادق عبد الرحمن المهدي.
٢٧ـ حسن عبد الله الترابي.
٢٨ـ أحمد المرضي.
٢٩ـ كلمنت مبورو.
٣٠ـ صموئيل أرو.
٣١ـ بدر الدين سليمان.

(١) كانت الدولة والوزارة في ربيع أول ١٤٠٠ هـ (شباط ١٩٨٠ م).
١ ـ جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء.
٢ ـ عبد الماجد خليل: النائب الأول للرئيس، وزير الدفاع، القائد الأعلى للقوات المسلحة. =

وأضيف في ربيع الأول ١٤٠٠ هـ (شباط ١٩٨٠ م) إلى الجمعية الشعبية حوالي ١٢٠ ـ ١٤٠ مقعداً من التنظيمات الأخرى حيث نال حزب

= ٣ ـ أبيل ألير: نائب الرئيس.
٤ ـ جوزيف لاقو: نائب الرئيس، رئيس المجلس الأعلى للمناطق الجنوبية.
٥ ـ الرشيد الطاهر بكر: نائب الرئيس، وزير الشؤون الخارجية.
٦ ـ بدر الدين سليمان: وزير المالية والاقتصاد الوطني.
٧ ـ نصر الدين مصطفى: وزير التخطيط الوطني.
٨ ـ دفع الله الحاج يوسف: وزير التربية والتعليم.
٩ ـ إسماعيل الحاج موسى: وزير الثقافة والإعلام.
١٠ـ خالد حسن عباس: وزير الصحة.
١١ـ فاروق المقبول: وزير التجارة والتعاون والتموين.
١٢ـ عثمان حسن عبد السلام: وزير الصناعة.
١٣ـ عبد الله أحمد عبد الله: وزير الزراعة والتغذية والمصادر الطبيعية.
١٤ـ محمد سيد أحمد عبد الله: وزير العمل والعمران.
١٥ـ شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
١٦ـ يحيى عبد المجيد: وزير الري والطاقة الكهربائية.
١٧ـ عمر محمد الطيب: وزير الأمن الوطني.
١٨ـ بهاء الدين محمد إدريس: وزير شؤون الرئاسة.
١٩ـ أحمد سيد حمد: وزير المواصلات.
٢٠ـ جلال علي لطفي: وزير الشؤون الاجتماعية.
٢١ـ خالد الخير عمر: وزير دولة للشؤون الرئاسة.
٢٢ـ أبو بكر عثمان محمد صالح: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.
٢٤ـ محمد محجوب: وزير دولة للشؤون الصحفية.
٢٥ـ بشير الشريف: وزير دولة لشؤون الحكومات المحلية.
٢٦ـ عز الدين حمد: وزير دولة للشؤون المصرية.
٢٧ـ عثمان عبد الله النذير: وزير دولة للمالية والاقتصاد.
٢٨ـ محمد ميرغني مبارك: وزير دولة للشؤون الخارجية.
٢٩ـ محمد حسن الهلالك عمر الأمين: وزير دولة للزراعة والتغذية والمصادر الطبيعية.
٣٠ـ محمد حيدر كسرون: وزير دولة للخدمة العامة والإصلاح الإداري.
٣١ـ أحمد سالم: وزير دولة للتعاون، والتجارة والتموين.
أما المجلس الأعلى للجنوب فكان على النحو الآتي: =

الأمة عشرين مقعداً، والحزب الاتحادي الديمقراطي ثلاثين مقعداً، وجماعة الإخوان المسلمين عشرين عضواً، وحوالي ٤٠ - ٦٠ مقعداً للشخصيات ذات النفوذ المحلي، وما بقي وهو ما يقرب من عشرة مقاعد إلى الأحزاب اليسارية الوطنية.

- ١ - جوزيف لاقو: رئيساً للمجلس.
- ٢ - بيتر قاتكوث: الوزير الإقليمي للمالية، والصناعة والتخطيط الاقتصادي.
- ٣ - جوزيف أدوهو: الوزير الإقليمي للخدمة العامة والمصادر البشرية.
- ٤ - ناثال أنواك ألولادين: الوزير الإقليمي للإدارة والشؤون القانونية، والتنسيق.
- ٥ - جوزيف جيمس تومبورا: الوزير الإقليمي للعمل الشعبي، والإسكان، والطرق والمواصلات.
- ٦ - باسيفيكو لوليك: الوزير الإقليمي للصحة.
- ٧ - جوستين ياك أروب: الوزير الإقليمي للزراعة والمصادر الطبيعية.
- ٨ - بارنابا دومو: الوزير الإقليمي للتربية والتعليم.
- ٩ - مارتين ماجير: الوزير الإقليمي للتعاون والتجارة والتموين.
- ١٠ - لورنس وول وول: الوزير الإقليمي لشؤون الوزارة.
- ١١ - امبروز ريغ تيك: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.

وكانت الجمعية الشعبية السودانية برئاسة عون الشريف قاسم، وكان الناطق الرسمي باسمها أبو القاسم هاشم، وأما الجمعية الشعبية للمناطق فرئيسها ميخائيل وول، والناطق باسمها عيسى كولانج.

أما المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني فيتألف من:

جعفر محمد النميري.

أبيل ألير.

زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.

خالد حسن عباس.

عمر محمد الطيب.

الرشيد طاهر بكر.

بدر الدين سليمان.

مهدي مصطفى الهادي.

أحمد السيد حمد.

عون الشريف قاسم.

وكانت السلطة التنفيذية في ربيع الأول ١٤٠١ هـ (كانون الثاني ١٩٨١ م) على النحو الموضح أدناه[1].

= إسماعيل الحاج موسى.

عبد الله محمد عبد الله.

بيتر قاتكوث قوال.

هيلري لوقالي.

بونا ملوال.

جوزيف لاقو.

نفيسة أحمد الأمين.

(١) ١ - جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء.
- ٢ - عبد الماجد خليل: نائب الرئيس، وزير الدفاع، القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- ٣ - أبيل ألير: نائب الرئيس، رئيس المجلس الأعلى للجنوب.
- ٤ - بدر الدين سليمان: وزير المالية والاقتصاد الوطني.
- ٥ - نصر الدين مصطفى: وزير التخطيط الوطني.
- ٦ - دفع الله الحاج يوسف: وزير التربية والتعليم.
- ٧ - إسماعيل الحاج موسى: وزير الثقافة والإعلام.
- ٨ - خالد حسن عباس: وزير الصحة.
- ٩ - فاروق إبراهيم مقبول: وزير التعاون والتجارة والتموين.
- ١٠ - عز الدين حامد: وزير الصناعة.
- ١١ - عبد الله محمد عبد الله: وزير الزراعة، والتغذية والمصادر الطبيعية.
- ١٢ - محمد سيد أحمد عبد الله: وزير التشييد والعمل.
- ١٣ - شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
- ١٤ - الرباح عبد السلام: وزير الري والطاقة الكهرمائية.
- ١٥ - عمر محمد الطيب: وزير الأمن الوطني.
- ١٦ - بهاء الدين محمد إدريس: وزير شؤون الرئاسة.
- ١٧ - أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
- ١٩ - حسن عبد الله الترابي: وزير العدل والنائب العام.
- ٢٠ - خالد الخير عمر: وزير دولة لشؤون الرئاسة.
- ٢١ - أبو بكر عثمان محمد صالح: وزير دولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء.
- ٢٢ - محمد محجوب: وزير دولة للشؤون الصحفية.
- ٢٣ - بشير الشريف: وزير دولة لشؤون الحكومات المحلية.

تشكلت لجنة لتعديل القوانين حتى تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وكانت

٢٤- محمد أحمد الحاج: وزير دولة للشؤون المصرية.

٢٥- عبد الرحمن عبد الوهاب: وزير دولة للمالية والاقتصاد الوطني.

٢٦- محمد ميرغني مبارك: وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٧- محمد حسن الحاك: وزير دولة للزراعة والتغذية والمصادر الطبيعية.

٢٨- عمر الأمين: وزير دولة للزراعة والتغذية والمصادر الطبيعية.

٢٩- محمد حيدر كسوت: وزير دولة للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

٣٠- أحمد سليم: وزير دولة للتعاون والتجارة والتموين.

٣١- محمد عثمان أبو ساق: وزير دولة للإعلام.

٣٢- ميرغني محمد أحمد: وزير دولة للتخطيط الوطني.

أما المجلس الأعلى للجنوب فكان على الشكل الآتي:

١ - أبيل ألير: رئيساً للمجلس.

٢ - بيتر غاتكوث غوال: نائباً للرئيس، والوزير الإقليمي، للمالية والصناعة والتخطيط الاقتصادي.

٣ - هيلري لوغاري: الوزير الإقليمي لإدارة الشرطة والسجون.

٤ - عيسى كولانج: الوزير الإقليمي للطرق والمواصلات والنقل.

٥ - جوستين يا أروب: الوزير الإقليمي للتعاون والتنمية.

٦ - غاما حسن: الوزير الإقليمي للزراعة والمصادر الطبيعية.

٧ - أرثر أكوين: الوزير الإقليمي للتجارة والصناعة والتموين.

٨ - توبي مادوت: الوزير الإقليمي للإسكان والعمل.

٩ - مارتين ماجير: الوزير الإقليمي للشؤون القانونية، والتنسيق.

١٠- صموئيل أبوجون: الوزير الإقليمي للسياحة والصيانة.

١١- أندرو ويو: الوزير الإقليمي للتعليم.

١٢- دانيال غاتغيك: الوزير الإقليمي لشؤون المجلس الأعلى.

١٣- زكريا دينج: الوزير الإقليمي للصحة.

١٤- جوزيف بوكلو: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.

١٥- ماثوه ماجوك: مستشار رئيس المجلس التنفيذي الأعلى.

وأما الجبهة الشعبية السودانية فكان المنظم لها عبد الحميد صالح، وكان الناطق الرسمي باسمها الرشيد الطاهر بكر. وأما الجبهة الشعبية للمناطق في جوبا فكان رئيسها سيمون موري، والناطق الرسمي أنجلو بيدا.

أما المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني فكان يتألف من:

السلطة التنفيذية في جمادى الأولى عام ١٤٠٢ هـ (آذار ١٩٨٢ م) على النحو المبين أدناه[1].

---

١ - جعفر محمد النميري: رئيساً.

٢ - عبد الماجد خليل: أميناً عاماً.

والأعضاء هم:

١ - أبيل ألير.

٢ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.

٣ - خالد حسن عباس.

٤ - عمر محمد الطيب.

٥ - الرشيد الطاهر بكر.

٦ - بدر الدين سليمان.

٧ - مهدي مصطفى الهادي.

٨ - أحمد السيد حمد.

٩ - عون الشريف قاسم.

١٠- حسن عبد الله الترابي.

١١- إسماعيل الحاج موسى.

١٢- عبد الله محمد عبد الله.

١٣- بيتر غاتكوث غوال.

١٤- هيلري لوقالي.

١٥- يونا ملوال.

١٦- جوزيف لاغو.

١٧- نفيسة محمد الأمين.

(١) ١ - جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وزير الزراعة والري.

٢ - عمر محمد الطيب: نائب الرئيس، وزير الأمن الوطني.

٣ - أبيل ألير: نائب الرئيس.

٤ - إبراهيم منصور: وزير المالية والاقتصاد الوطني.

٥ - الناذي دفع الله: وزير التعليم والتوجيه.

٦ - علي محمد فادي: وزير الصحة.

٧ - فاروق إبراهيم مقبول: وزير التعاون والتجارة والتموين.

٨ - محمد البشير الوافي: وزير الصناعة.

٩ - خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) تعدلت السلطة التنفيذية،

١٠- بابكر علي التوم: وزير التشييد والعمل.
١١- محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
١٢- محمد بهاء إدريس: وزير مجلس الرئاسة.
١٣- خالد الخير عمر: وزير مجلس الرئاسة.
١٤- أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
١٥- محمد ميرغني مبارك: وزير الشؤون الخارجية.
١٦- أبو بكر محمد عثمان صالح: وزير شؤون مجلس الوزراء.
١٧- حيدر محمد كبسون: وزير القوى العاملة.
١٨- يوسف ميخائيل بخيت: وزير الشؤون القانونية.
١٩- شيخ بشير الشيخ: وزير اللامركزية.
٢٠- محمد محجوب سليمان: وزير الشؤون الصحفية.
٢١- حسن عبد الله الترابي: وزير العدل والنائب العام.
٢٢- بشير إبراهيم عثمان الشاقي: وزير دولة للمالية والتخطيط الاقتصادي.
٢٣- عبد الرحمن عبد الوهاب: وزير دولة للمالية والتخطيط الاقتصادي.
٢٤- عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير دولة للزراعة.
٢٥- صغيرون زين الصغيرون: وزير دولة للري.
- يوسف سليمان: وزير دولة للطاقة والتعدين.
- محمد عثمان أبو ساق: وزير دولة للشؤون الداخلية.
- أحمد سليم أحمد: وزير دولة للتعاون والتجارة والتموين.
- محمد الحسن أحمد الحاج: وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء.

المجلس الأعلى للمناطق الجنوبية

١ - كاسمولا عبد الله رازاس: رئيس المجلس.
٢ - أندرو ماكوت: نائب الرئيس، وزير التعاون الإقليمي، والتطور التنظيمي.
٣ - جوزيف كوال: الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
٤ - لورنس وول: الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
٥ - توبي مادوت: الوزير الإقليمي للصحة والرعاية الاجتماعية.
٦ - صموئيل كبيوت: الوزير الإقليمي للسياحة والصيانة.
٧ - أوثوان داك: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.
٨ - فيليب أوبانغ أوبوي: الوزير الإقليمي للتربية والتعليم.
٩ - ألكسندر نجب: الوزير الإقليمي لشؤون المجلس التنفيذي الأعلى.

١٠- ويلسون ايرمايا: الوزير الإقليمي للشؤون القانونية والتنسيق.
١١- ماثوه بابك: الوزير الإقليمي للزراعة والمصادر الطبيعية.
١٢- إرنو لوب: الوزير الإقليمي للصناعة والتعدين.
١٣- نيقولا أبويا: الوزير الإقليمي للإسكان.
١٤- صموئيل ريتزي: الوزير الإقليمي للخدمة العامة والقوى العاملة.
١٥- داريوس بشير: الوزير الإقليمي للنقل والمواصلات أما الجمعية الشعبية فقد أصبحت تضم ١٥١ عضواً منهم:

٦٨ ينتخبون لمدة أربع سنوات.
٧٠ يقدمهم العمال والاتحادات.
١٣ يختارهم الرئيس.

وكان رئيس الجمعية الشعبية بدر الدين سليمان والناطق الرسمي عز الدين السيد. أما الجمعية الشعبية للمناطق الجنوبية والتي اختيرت في جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (أيار ١٩٨٠ م) في جوبا فقد كان رئيسها سيمون موري، والناطق الرسمي أطو بيرا.

أما الاتحاد الاشتراكي السوداني فقد كانت رئاسته تتألف من:

١ - جعفر محمد النميري: رئيساً.
٢ - عوض مالك: نائباً للرئيس.

أما المكتب السياسي فقد شمل:

١ - ابيل ألير.
٢ - زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
٣ - خالد حسن عباس.
٤ - عمر محمد الطيب.
٥ - الرشيد الطاهر بكر.
٦ - بدر الدين سليمان.
٧ - أحمد السيد أحمد.
٨ - عون قاسم الشريف.
٩ - إسماعيل الحاج موسى.
١٠- حسن عبد الله الترابي.
١١- عبد الرحمن محمد.
١٢- عبد علي شاش.
١٣- الفاتح محمد.

وأصبحت كما هو موضح أدناه[1]. وقد انتهت لجنة تعديل القوانين من

14- بشير بشارة.
15- أحمد إبراهيم دريج.
16- عبد الله محمد عبد الله.
17- بيتر غالكوث غوال.
18- بونا ملوال.
19- جوزيف لاغو.
20- نفيسة أحمد الأمين.

(1) 1 - جعفر محمد النميري: رئيس الدولة، رئيس الوزارة، وزير الدفاع.
2 - عمر محمد الطيب: النائب الأول للرئيس، وزير الأمن الوطني.
3 - جوزيف لاغو: نائب الرئيس.
4 - إبراهيم منعم منصور: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
5 - عثمان سيد أحمد اسماعيل: وزير التعليم.
6 - علي محمد فادي: وزير الصحة.
7 - محمد البشير الحراجي: وزير الصناعة.
8 - خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.
9 - بابكر علي التوم: وزير التشييد والعمل.
10- محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
11- عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير الزراعة والري.
12- بهاء الدين محمد إدريس: وزير في مكتب الرئيس.
13- خالد الخير عمر: وزير في مكتب الرئيس.
14- أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
15- محمد عثمان أبو ساق: وزير الإعلام والتوجيه الوطني.
16- محمد ميرغني مبارك: وزير الشؤون الخارجية.
17- أبو بكر محمد عثمان صالح: وزير في مكتب رئيس مجلس الوزراء.
18- محمد الحسن أحمد الحاج: وزير في مكتب رئيس مجلس الوزراء.
19- حيدر محمد كبسون: وزير شؤون القوى العاملة.
20- يوسف ميخائيل بخيت: وزير الشؤون القانونية.
21- شيخ بشير الشيخ: وزير شؤون اللامركزية.
22- محمد محجوب سليمان: وزير الشؤون الصحفية.
23- حسن عبد الله الترابي: وزير العدل والنائب العام.

مهمتها، وأخذ تطبيق الشريعة الإسلامية يُنفَّذ من شهر ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، فأثار ذلك الأمر الأعداء، وكأن الأرض قد زلزلت تحت أقدامهم فتحرك اتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التنصيرية، والدول الصليبية، وأتباع الأنظمة الوضعية كلها، وإسرائيل، وأصحاب العصبيات، وحَذَّر الرئيس السوداني من مغبة ذلك، فخاف على مركزه، وأخذ يُغيِّر رأيه ويُبدِّل طريقه إذ استحب الحياة الدنيا، وكانت السلطة التنفيذية في جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (شباط ١٩٨٤ م) على النحو الموضح أدناه[1].

---

* أما المجلس التنفيذي الأعلى للجنوب فقد بقي وكان في ذلك العام على النحو الآتي:
1 - جيمس جوزيف تومبورا: رئيس المجلس.
2 - داهول أشول: نائب الرئيس والوزير الإقليمي للشؤون القانونية.
3 - اوتوان داك: الوزير الإقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي.
4 - فليب أوباغ أوبونق: الوزير الإقليمي للتربية والتعليم.
5 - أمبرو ديغي: الوزير الإقليمي للزراعة والمصادر الطبيعية.
6 - نيكانورا ماكوك: الوزير الإقليمي للصحة والرعاية الاجتماعية.
7 - ترشيحولو لولواك: الوزير الإقليمي للإسكان.
8 - سيفارينو والي: الوزير الإقليمي للنقل والمواصلات.
9 - فاروق أكاشاه: الوزير الإقليمي للثقافة والإعلام.
10- جون وول: الوزير الإقليمي للتنسيق والتطور التنظيمي.
11- عاباكوك سورو: الوزير الإقليمي للسياحة والصيانة والمصادر.
12- صموئيل رمبزي: الوزير الإقليمي للخدمات والقوى العاملة.
13- شارلس غوات كاغولي: الوزير الإقليمي للحكومة اللامركزية.
14- نيقولا أبيا: الوزير الإقليمي للتجارة والتموين.
15- دانيال ماتويس: الوزير الإقليمي للصناعة والتعدين.
16- كورنيليو كوريوم: الوزير الإقليمي للتنسيق في الخرطوم.
17- فرنسيس واغو: الوزير الإقليمي لشؤون المجلس التنفيذي الأعلى.
18- باسيفيكو لادولوليك: مستشار الشؤون السياسية.
19- داريوس بشير: مستشار الحكومة الشعبية المحلية.

(1) جعفر محمد النميري: رئيس الدولة.

أعلن الرئيس جعفر محمد النميري في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (١٠ آذار ١٩٨٥ م) عن اكتشاف مؤامرة ضده من الإخوان المسلمين، فألقى القبض على بعضهم، وأبعد الآخرين، وأعلن تغيير الوزارة[1]. وألغت

عمر محمد الطيب: النائب الأول للرئيس، وزير الأمن الوطني.
جوزيف لاغو: النائب الثاني للرئيس.
الوزارة:
١ ـ جعفر محمد النميري: رئيس الوزراء، وزير الدفاع.
٢ ـ إبراهيم منعم منصور: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
٣ ـ عثمان سيد أحمد إسماعيل: وزير التعليم.
٤ ـ علي محمد فادي: وزير الصحة.
٥ ـ ——— : وزير التعاون والتجارة والتموين.
٦ ـ محمد الشيخ الواحي: وزير الصناعة.
٧ ـ خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.
٨ ـ أنيل أليو: وزير التشييد والعمل.
٩ ـ محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
١٠ ـ عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير الزراعة والري.
١١ ـ بهاء الدين محمد إدريس: وزير في مكتب الرئاسة.
١٢ ـ خالد الخير عمر: وزير في مكتب الرئاسة.
١٣ ـ أحمد عبد الرحمن محمد: وزير الشؤون الداخلية.
١٤ ـ محمد خوجلي صالحين: وزير التوجيه والإعلام الوطني.
١٥ ـ محمد ميرغني مبارك: وزير الشؤون الخارجية.
١٦ ـ أبو بكر محمد عثمان صالح: وزير في مكتب رئاسة الوزارة.
١٧ ـ محمد الحسن أحمد الحاج: وزير في مكتب رئاسة الوزارة.
١٨ ـ بدر الدين سليمان: وزير العمل والضمان الاجتماعي.
١٩ ـ الرشيد الطاهر بكر: وزير العدل والنائب العام.

(١) ١ ـ رأس الدولة:
جعفر محمد النميري: رئيس الدولة.
عمر محمد الطيب: النائب الأول للرئيس، رئيس جهاز أمن الدولة.
جوزيف لاغو: النائب الثاني للرئيس.
الرشيد الطاهر بكر: النائب الثالث للرئيس.

الدولة دعم الغذاء والوقود، فارتفع سعر الخبز بنسبة ٣٣٪، فازداد إحساس الناس بالضيق، وقامت المظاهرات التي كانت تمهيداً للانقلاب الذي قام بتاريخ ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م) أي بعد أقل من شهر من إعلان الرئيس جعفر النميري لاكتشاف مؤامرة من الإخوان المسلمين ضده، ولم يكن ذلك الإعلان سوى وجود مبرر لضرب هذه الجماعة، وقد عمّت الفوضى البلاد مدة هذا الشهر وهذا ما دعا الجيش للتحرك والقيام بالانقلاب.

---

٢ ـ مجلس الرئاسة:
جعفر محمد النميري: رئيس مجلس الوزراء.
عبد الرحمن سوار الذهب: وزير الدفاع.
عبد الرحمن عبد الوهاب: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
عثمان سيد أحمد إسماعيل: وزير التعليم والتربية.
عبد السلام عيسى: وزير الصحة والرعاية الاجتماعية.
فوزي رحيم وصفي: وزير التجارة والصناعة والتعاون.
أبو فورون: وزير الشؤون القانونية.
خالد حسن عباس: وزير النقل والمواصلات.
أنيل أليو: وزير التشييد والعمل.
محمد شريف التهامي: وزير الطاقة والتعدين.
عثمان عبد الرحمن حكيم: وزير الزراعة والري.
خالد الخير عمر: وزير في مكتب الرئيس.
علي ياسين إبراهيم: وزير الشؤون الداخلية.
علي محمد شمو: وزير الثقافة والإعلام.
هاشم عثمان: وزير الشؤون الخارجية.
محمد الحسن أحمد الحاج: وزير الشؤون الرئاسية.
فرح حسن: وزير العمل والضمان الاجتماعي.
حسن بشير: وزير الطيران المدني والسياحة.
صموئيل زين الصفيرون: وزير الري والطاقة الكهربائية.
فيصل محمد عبد الرحمن: وزير الدولة في مجلس الرئاسة.
مرسي الهيد: وزير العدل والنائب العام.

نلاحظ مما تقدم أن عهد الرئيس جعفر محمد النميري قد مرّ بأربع مراحل:

أ - التعاون مع الشيوعيين وتسليمهم المناصب الحساسة في الدولة والمراكز العسكرية، وتقديم العناصر الملحدة غير أنهم لم يصدقوا معه، ولم يقبلوا منه ما دام ليس منهم، ولم يُظهر شيوعيته، ولم يُعلن قيام الدولة الشيوعية في السودان، ولم يرتبط بموسكو، رغم أن الدولة بأيديهم لذا فقد قاموا ضده بانقلاب، ولكنهم فشلوا، وحصلوا على بعض ما اقترفوا.

٢ - التوجه نحو الرأسمالية، وتقديم العناصر الموالية للغرب والمعروفة بالاتجاه العلماني، غير أن الشعب ضاق ذرعاً بالانتهازيين، وأصحاب المصالح، وعانت الدولة من الفساد، والرشوة.

وأراد سدنة النظام الرأسمالي من الرئيس جعفر محمد النميري أن يسير خطوات أوسع نحو الارتماء بالأحضان، والتنكر لعقيدته وأمته، وأن يفسح المجال للتنصير في الجنوب على نطاق كبير، وأن يعلن استقلال الجنوب لترتع الإرساليات التنصيرية بصورةٍ أرحب رغم أنه أعطى الجنوب المزيد من الحرية وجعل منه إقليماً شبه مستقل ولكن لم يقنع المتمرّدون ومن وراءهم بهذا بل يريدون المزيد...

٣ - التوجه نحو الإسلام إذ لم يرض عنه سدنة النظام الرأسمالي ولا الإرساليات التنصيرية، ولا اتحاد الكنائس العالمي مما أجبره على تركهم والتحرك تدريجياً نحو الإسلام عدوّهم الألد، وربما تحرك في نفسه الإيمان، وعزّ عليه أن يتخلّى عن عقيدته أو أن يجعل أمته همَلاً فأخذ يعود إلى اتجاهاته بعاطفة لا بإيمان صادق. وقد يكون نظر بعين الواقع فوجد أن بلاده لم تجن من الشيوعية إلا القتال، ولم تحصد من الرأسمالية إلا الشوك، وقد جرّب كلاهما وبقيت بلاده فقيرة بيئة متخلّفة فأراد تجربة الإسلام فانطلق نحوه، فأخذت أوضاع البلاد تتحسّن وتزدهر، وشعر

السكان بالطمأنينة، وساروا وراء رئيسهم وأيدوه، ولو استمرّ الوضع بتطبيق الإسلام لتقدمت البلاد، وعاش الناس بأمنٍ ورفاهيةٍ.

٤ - طار صواب أعداء الإسلام، وخشوا أن تخرج السودان من أيديهم إلى النهاية، وأن تحذو البلدان الإسلامية حذوها وتُطبّق الإسلام، وأن يقبل الناس نحو الإسلام بعد أن أحسّوا بالخير، ويسلم من لم يسلم، وهذا ما يُشكّل خطراً على سدنة الصليبية واليهودية، والبلدان النصرانية كلها، وعلى أصحاب النظريات السياسية والاقتصادية، ورجال الأنظمة الوضعية... لذا فقد خوّفوا الرئيس جعفر محمد النميري من استمراره على هذا السلوك، وحذّروه من بقائه على هذا التفكير...

خاف النميري وقرر تغيير خطه فأعلن عن اكتشافه مؤامرة من الإخوان المسلمين ضده فبدأ بالتخلّي عنهم، والحرب عليهم، ورجع يلتمس النصر من الغرب ومن الشرق... فأظهروا تأييدهم له، وحمايته من خصومه... وأبطلوا رميه في أماكن المهملات... وتضايق المسلمون أيضاً منه بعد أن رأوا ارتماءه في أحضان الأعداء... وخافوا أن يضيعوا ما كسبوه من تطبيق الشريعة وحصلوا عليه من الأمن والطمأنينة وتحسّن الأوضاع الاقتصادية...

قامت حركة ضده وأطاحت بنظامه الغريب. وبقي المسلمون يعملون على استمرار تطبيق القوانين الشرعية، وأخذ الأعداء من رأسماليين، وشيوعيين، وعلمانيين، وصليبيين، ويهود يُحاربون استمرارية تطبيق تلك القوانين ووحّدوا صفوفهم وعملوا على دعم حركة التمرّد في الجنوب للتخلّص من تطبيق الشريعة الإسلامية ووضعوا ثقلهم وراء تلك الحركة الانفصالية، وخلف الدول المجاورة النصرانية، ويدعم ذلك اتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التنصيرية، والدول النصرانية كافةً من شيوعيةٍ ورأسمالية، وإسرائيل، وكل من يسير في فلك هذه الدول.

لذا أصبح استمرار تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحدّ الفاصل للتفاهم أو الاختلاف في كل حوارٍ أو مناقشةٍ، وتأييد النظام القائم أو محاربته.

ورغم أن الرئيس جعفر محمد النميري قد جعل من الجنوب إقليماً خاصاً، وجعل له مجلساً تنفيذياً أعلى أشبه ما يكون بحكومةٍ مستقلةٍ فإن جون قرنق يُحمّله مسؤولية كل ما حدث إذ يدعي أن جعفر النميري كان يريد أن يتخلّص من معاهدة «أديس أبابا» عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م). كما يتهمه بحلّ المجلس النيابي والتنفيذي للجنوب عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) دون سندٍ دستوري.

الانقلاب العسكري الثالث

١٦ رجب ١٤٠٥ - ١٦ رجب ١٤٠٦ هـ

(٦ نيسان ١٩٨٥ - ٢٦ آذار ١٩٨٦ م)

قام بالانقلاب وزير الدفاع عبد الرحمن سوار الذهب مع عدد من كبار ضباط الجيش الذين شكّلوا المجلس العسكري[1] الأعلى الذي تحمّل مسؤولية تسيير الحكم، وقد أعلن من البداية أنه لا يريد الاستئثار بالسلطة، وإنما سيسلمها إلى حكومةٍ مدنيةٍ بعد مرحلةٍ انتقاليةٍ لا تزيد على السنة، وقد وفى بوعده فعلاً.

عمل المجلس العسكري قبل كل شيءٍ على إنهاء قضية الجنوب، ودعا ما يُسمّى بالحركة الشعبية المتمرّدة إلى صفوف القوى الوطنية التي قامت بالحركة الانقلابية غير أنه لم يجد أية استجابةٍ من قبل المتمرّدين.

وأصدر المجلس العسكري عفواً عاماً، وأمر بوقف إطلاق النار، ووجّه النداءات المتكررة إلى جون قرنق للحضور إلى الخرطوم للتفاهم. غير أن

---

(١) ضم المجلس العسكري:
١ - الفريق أول: عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب.
٢ - الفريق: تاج الدين عبد الله.
٣ - الفريق: يوسف حسين.
٤ - الفريق: توفيق خليل.
٥ - اللواء: حسن تاج.

المتمرّدين وصف المجلس العسكري برئاسة عبد الرحمن سوار الذهب[1] أن (مايو رقم - ٢ -) وأخذ جون قرنق يدعو إلى التمرّد، ويُحرّض السكان على القيام ضدّ الحكم العسكري القائم.

كلّف قائد الانقلاب العسكري عبد الرحمن سوار الذهب رئيس نقابة الأطباء دفع الله الجزولي بتشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ[2] لمدة سنة واحدةٍ، تجري في نهاية مدتها انتخابات الجمعية التأسيسية، وتسلّم الحكم للمدنيين.

أرسل رئيس الوزراء دفع الله الجزولي خطاباً إلى جون قرنق زعيم الحركة الشعبية المتمرّدة في الجنوب للانضمام إلى صفوف السودانيين والتفاهم معهم، غير أن جون قرنق شنّ هجوماً على الحركة العسكرية وعلى الحكم في بيان أصدر بتاريخ ٢٩ رجب ١٤٠٥ هـ (١٩ نيسان ١٩٨٥ م)

---

(١) كان عبد الرحمن سوار الذهب صديقاً لجون قرنق، وقبل أن يعلن جون قرنق تمرده بيومين كان عند عبد الرحمن سوار الذهب في منزله وقد تناول عنده طعام الغداء.

(٢) تشكلت الحكومة في ٢ شعبان ١٤٠٥ هـ (٢٢ نيسان ١٩٨٥ م) على النحو الآتي:
١ - دفع الله الجزولي: رئيساً للوزراء.
٢ - صموئيل أرو: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للري.
٣ - إبراهيم طه أيوب: وزيراً للخارجية.
٤ - عوض عبد المجيد: وزيراً للمالية، والتخطيط.
٥ - سيد أحمد السيد: وزيراً للتجارة، والتعاون، والتموين.
٦ - عبد العزيز عثمان موسى: وزيراً للطاقة، والصناعة، والتعدين.
٧ - بيتر جات كوث: وزيراً للنقل والمواصلات.
٨ - صديق عابدين: وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية.
٩ - حسين أبو صالح: وزيراً للصحة والرعاية الاجتماعية.
١٠ - أوليفر باتالي البينو: وزيراً للخدمة العامة والعمل.
١١ - اللواء عباس مدني: وزيراً للداخلية.
١٢ - أمين مكي مدني: وزيراً للتشييد والبناء.
١٣ - محمد بشير حامد: وزيراً للثقافة والإعلام.
١٤ - بشير حاج التوم: وزيراً للتعليم.

كردٍّ على خطاب رئيس الوزراء، ثم أصدر بياناً آخر بتاريخ ٨ رمضان ١٤٠٥ هـ (٢٧ أيار ١٩٨٥ م) هاجم فيه الحكام العسكريين الجدد بشكلٍ أعنف مما جاء في البيان الأول.

وأعلنت الحركة الشعبية المتمرّدة في الجنوب بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٤٠٥ هـ أنها ستردّ على خطاب رئيس الوزارة دفع الله الجزولي، غير أنها لم تفعل. وكانت مطالب جون قرنق التي أعلنها بعد قيام الحركة العسكرية في ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ هي إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي اتخذت في ذي الحجة من عام ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، ووقف إطلاق النار، ورفع حالة الطوارئ، ووقف إعلان سيادة الشمال على الجنوب.

ولما كانت قضية الجنوب أهم مشكلةٍ تواجه السودان لذا فقد جرت عدة مبادراتٍ، وكان منها:

مبادرة جوزيف لاغو:

جوزيف لاغو أحد زعماء الجنوب، تسلّم الوزارة مراتٍ عدة، وتقلّد منصب رئيس المجلس التنفيذي الأعلى في الجنوب سنواتٍ عدة. اقترح أن تترك الحركة الشعبية المتمرّدة في الجنوب شعار الاشتراكية الذي ترفعه لأنه غير مقبول سواء أكان في الشمال أم في الجنوب، كما اقترح قيام حكومةٍ قويةٍ على أساسٍ نسبيٍ بين الشمال والجنوب، وبناء جيش سوداني على أساسٍ نسبي أيضاً، وإقامة مجلس رأسيٍ للدولة مؤلفٍ من خمسة أعضاء على أن يكون اثنان منهم من أبناء الجنوب.

مبادرة الأساقفة النصارى:

تعد النصرانية قضية الجنوب السوداني قضيةً ذات أهميةٍ بالغةٍ بالنسبة لها حيث يجري فيها صراع بينها وبين الإسلام على حد رأي سدنتها من الأساقفة والبطارقة لذا فهم يمدون أنوفهم في كل موضوع بل يثيرون

الشغب والفوضى باستمرار ضد الحكم القائم، ويتحركون باسم الصليبية ويحرّضون النصارى في العالم أجمع ودولهم ضد المسلمين ولدعم الجنوب ولو كان دعماً للوثنية.

تقدّم الأساقفة بمبادرةٍ منهم باقتراحاتٍ في ربيع الثاني من عام ١٤٠٦ هـ (كانون أول ١٩٨٥ م)، ومن هذه الاقتراحات إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية المعمول بها، وإيجاد حلولٍ لمشكلات الجنوب.

مبادرة الحكومة:

كان الحكم السوداني قبل هذا، وفي مطلع عام ١٤٠٦ هـ (أيلول ١٩٨٥ م) قد طرح إجراء تجمّعٍ وطنيٍ يضمّ جميع القوى الشعبية في السودان لبحث قضية الجنوب.

مبادرة حزب الأمة والنقابات:

تمّ اجتماع بين حزب الأمة ممثلاً في إدريس البنا، وبشير عمر علي، وشاركت فيه بعض النقابات وبين الحركة الشعبية المتمرّدة مبادرةً من حزب الأمة، وقد تمّ الاجتماع في شهر رجب من عام ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م)، واقترح حزب الأمة تجميد قوانين الشريعة الإسلامية، وقد عُرف هذا الاتفاق باسم «اتفاقية كوكادام».

الحكم المدني الثالث

١٦ رجب ١٤٠٦ - ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ

(٢٦ آذار ١٩٨٦ - ٣٠ حزيران ١٩٨٩ م)

وجرت الانتخابات النيابية في السودان لتشكيل الجمعية التأسيسية في شعبان ١٤٠٦ هـ (نيسان ١٩٨٦ م) حسب الوعود التي قطعها على نفسه قائد الانقلاب العسكري عبد الرحمن سوار الذهب، واجتمعت الجمعية التأسيسية في ١٦ شعبان ١٤٠٦ هـ (٢٦ نيسان ١٩٨٦ م)، وحاز حزب الأمة على أكثر الأصوات، وتلاه الحزب الاتحادي الديمقراطي فالجبهة الإسلامية، فاختير الصادق المهدي رئيساً للوزارة[1]، كما تشكّل في الوقت

---

(١) تشكلت الوزارة يوم الاثنين ٧ رمضان ١٤٠٦ هـ (١٥ أيار ١٩٨٦ م)، وقد ضمت ثمانية وزراء من حزب الأمة، وستة وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وأربعة وزراء من أحزاب الجنوب، وأبعد عن الوزارة الحزب القومي السوداني الذي يرأسه فيليب غبوش، وكانت الوزارة على النحو الآتي:

١ - الصادق المهدي: رئيساً للوزراء، وزيراً للدفاع (الأمة).
٢ - عمر نور الدائم: وزيراً للزراعة. (الأمة).
٣ - آدم موسى مادبو: وزيراً للطاقة. (الأمة).
٤ - مبارك عبد الله الفاضل: وزيراً للصناعة. (الأمة).
٥ - بكري أحمد عديل: وزيراً للتربية. (الأمة).
٦ - صلاح الدين عبد السلام خليفة: وزيراً لشؤون مجلس الوزراء. (الأمة).
٧ - بشير عمر علي: وزيراً للمالية. (الأمة).
٨ - عبد المحمود حاج صالح: وزيراً للعدل. (الأمة).
٩ - زين العابدين الشريف الهندي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للخارجية (اتحادي ديمقراطي).
=

نفسه مجلس لرئاسة الدولة[1] من خمسة أعضاء يُمثلون الحزبين الرئيسيين وهما: حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إضافةً إلى عضوٍ يُمثل الجنوب. وقد شغلت مشكلة الجنوب الحكومة والشعب المدة كلها.

قام الصادق المهدي بزيارةٍ للحبشة، والتقى فيها مع جون قرنق لمدة تسع ساعاتٍ يوم ٢٤ شوال من عام ١٤٠٦ هـ (١ تموز ١٩٨٦ م)، وأبدى الصادق المهدي وجهة نظره في إعادة النظر في اتفاقية (كوكادام) لأنه لم يُشارك فيها حزبان رئيسيان هما: الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية إضافةً إلى أن إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية لا بدّ لها من إيجاد بديلٍ لها قبل إلغائها. غير أن جون قرنق رأى أن الصادق المهدي يُريد التهرّب من الاتفاق، وأن إعادة النظر في الاتفاقية أو إلغاءها لا بدّ من موافقة كل من حضر الاتفاقية، وحدث خلاف بين الرجلين، وعدّ قرنق أن الاتصال مع ليبيا ومع الحبشة ليس له من داعٍ لولا الرغبة في العمل على خنق حركته لذا فقد أعلن عن توطين نفسه لحربٍ طويلةٍ.

- ١٠- سيد أحمد حسين، وزيراً للداخلية. (اتحادي ديمقراطي).
- ١١- محمد طاهر جيلاني، وزيراً للإسكان. (اتحادي ديمقراطي).
- ١٢- محمد وفيق أحمد، وزيراً للإعلام. (اتحادي ديمقراطي).
- ١٣- محمود يوسف أبو حريرة، وزيراً للتجارة. (اتحادي ديمقراطي).
- ١٤- حسين أبو صالح، وزيراً للصحة. (اتحادي ديمقراطي).
- ١٥- الدوالدوا دينغ، وزيراً للحكم المحلي. (جنوب).
- ١٦- جاشو ديلوار، وزيراً للحكم المحلي. (جنوب).
- ١٧- إسماعيل أباكار، وزيراً للثروة الحيوانية. (جنوب).
- ١٨- وولتر كونيجوك، وزيراً للعمل.
- ١٩- خالد ياجي، وزيراً للوحدة والسلام.
- ٢٠- سرفينو والي، وزيراً للاتصالات. (جنوب).

(١) ضمّ مجلس رئاسة الدولة، أحمد علي ميرغني رئيساً من الحزب الوطني الاتحادي، وادريس البنا نائباً للرئيس من حزب الأمة، وكل من ميرغني النصري من الوطني الاتحادي، وعلي حسن تاج الدين من حزب الأمة، وباسفيكو لادوليغ ممثلاً للجنوب.

وفي ١١ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (١٦ آب ١٩٨٦ م) أسقطت الحركة الشعبية الجنوبية طائرةً مدنيةً فوق مدينة (ملكال)، بإطلاق صاروخ من نوع سام - ٧ - فأغلقت قناة الحوار.

أما الجبهة الإسلامية فقد عارضت اتفاقية (كوكادام)، وأرسلت وفوداً إلى الحبشة، وكينيا، وأوغندة، وانكلترا التقت بمُمثلين عن الحركة الشعبية التي يترعمها جون قرنق، وطرحت حلاً لقضية الجنوب مُغايراً لاتفاقية كوكادام، وهو ما عُرف بميثاق السودان، وترى إقامة حكمٍ اتحادي في البلاد، وعقد مؤتمرٍ للسلام بدلاً من المؤتمر القومي الدستوري ذلك في شهر جمادى الأولى من عام ١٤٠٧ هـ (مطلع عام ١٩٨٧ م).

ندوة واشنطون:

في ١٨/١٧ جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (١٧/١٦ شباط ١٩٨٧ م) عقد فرانسيس دنغ أحد زعماء الجنوب السوداني، وكان وزيراً أيام حكم جعفر النميري ندوةً في مدينة واشنطون في معهد (ودور ويلسون) الدولي للعلماء، وقد رأى رجال الندوة أن قضية الجنوب ليست صراعاً بين المسلمين والنصارى، ولا بين الشمال والجنوب، وإنما نتيجة التخلّف القائم في جنوبي السودان، وأنه يمكن اعتماد اتفاقية (كوكادام) منطلقاً لحلّ المشكلات.

وفي ٧ رمضان من عام ١٤٠٧ هـ (٥ أيار ١٩٨٧ م) أسقطت قوات جون قرنق طائرةً سودانيةً أخرى فوق مدينة (ملكال) أيضاً، فازداد الوضع سوءاً، وخاصةً أنه كان قد أشيع في الشهر الماضي عن محاولةٍ جرت لتغيير نظام الحكم غير أن الصادق المهدي قد نفى ذلك.

وفي ١٦ شوال ١٤٠٧ هـ (١٣ حزيران ١٩٨٧ م) أعلن الشيوعيون عن رأيهم في القضية فاقترحوا إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء

اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر لإعطاء الثقة للحركة الشعبية المتمردة وزعماء الجنوب كافة.

وفي ذي الحجة من عام ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) تقدم الرئيس النيجري (أوباسنغو) بمبادرة منه وبوساطة من فرانسيس دينغ باقتراح لحل مشكلة الجنوب بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، والاتفاقات العسكرية، وتحديد جدول أعمال المؤتمر الدستوري.

وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) قام وفد من الأحزاب الإفريقية السودانية بزيارة الحبشة، وأوغندة، وكينيا، والتقى الوفد بممثلين عن الحركة الشعبية المتمردة وزعماء تلك الدول وتم توقيع ثلاثة مواثيق التزموا فيها بخط الحركة الشعبية والتوقيع على اتفاقية (كوكادام).

وعمل الرئيس الأوغندي (يوري موسفيني) على الوساطة لحل المشكلة... ولكن الحركة الشعبية قد رفضت المبادرة وكل ما سبق من مبادرات.

وفي ربيع الثاني من عام ١٤٠٨ هـ (أواخر عام ١٩٨٧ م) قامت قوات الحركة الشعبية باحتلال الكرمك، وتصدت لها القوات الحكومية وأوقفتها من التقدم.

وفي جمادى الأولى من عام ١٤٠٨ هـ (مطلع عام ١٩٨٨ م) تم التوقيع على ميثاق السودان الانتقالي الذي يقضي بتشكيل لجنة من الأحزاب الموقّعة عليه كافة، وتُسمى لجنة كلّ الأحزاب، وقد شكّلت هذه اللجنة لجنة تسيير برئاسة (باسفيكو لادوليغ) عضو مجلس الرئاسة، غير أن حلّ حكومة الائتلاف وتشكيل حكومة الوفاق[1] قد جمّد نشاط اللجنة.

---

(١) تشكلت حكومة الوفاق في ٢٨ رمضان ١٤٠٨ هـ (١٤ أيار ١٩٨٨ م) على النحو الآتي:

١ ـ الصادق المهدي: رئيساً للوزراء.

وفي احتفالات ليبيا بالفاتح من أيلول (٢٠ محرم ١٤٠٩ هـ) حضر وفد سوداني إلى طرابلس، وكان برئاسة حسين سليمان أبو صالح وزير

---

٢ ـ الفريق أول مهندس عبد الماجد خليل: وزيراً للدفاع.

٣ ـ حسين سليمان أبو صالح: وزيراً للخارجية.

٤ ـ حسن عبد الله الترابي: وزيراً للعدل، ونائباً عاماً.

٥ ـ فاتح التيجاني: وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية.

٦ ـ بكري أحمد عديل: وزيراً للطاقة والتعدين.

٧ ـ صلاح الدين عبد السلام خليفة: وزيراً للشؤون رئاسة مجلس الوزراء.

٨ ـ محمود بشير جماع: وزيراً للري والموارد المائية.

٩ ـ شيخ محجوب: وزيراً للتربية والتعليم العالي، والبحث العلمي.

١٠ ـ ريتشارد ماكوي: وزيراً للتنسيق الإقليمي، وتخطيط الحكم المحلي.

١١ ـ أوهاج محمد موسى: وزيراً للصحة.

١٢ ـ عبد الوهاب عثمان: وزيراً للصناعة.

١٣ ـ علي حاج محمد آدم: وزيراً للتجارة الداخلية، والتعاون، والتموين.

١٤ ـ إسماعيل أدكر: وزيراً للثروة الحيوانية.

١٥ ـ والدوامو دينغ: وزيراً للنقل.

١٦ ـ تاج السر مصطفى عبد السلام: وزيراً للاتصالات العامة.

١٧ ـ عثمان عمر علي الشامي: وزيراً للأشغال العامة، وتخطيط إسكان.

١٨ ـ ماسيور أبور: وزيراً للعمل.

١٩ ـ مبارك عبد الله الفاضل المهدي: وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.

٢٠ ـ عبد الله محمد أحمد حسن: وزيراً للثقافة والإعلام.

٢١ ـ أحمد عبد الرحمن محمد: وزيراً للرعاية الاجتماعية، وشؤون اللاجئين.

٢٢ ـ جشو دي وال: وزيراً للشباب والرياضة.

٢٣ ـ حسن شو: وزيراً للإغاثة والنازحين.

٢٤ ـ فضل الله علي فضل الله: وزيراً للخدمة العامة، والإصلاح الإداري.

٢٥ ـ عبد الملك الجعلي: وزيراً للشؤون الدينية.

٢٦ ـ أمين بشير فلين: وزيراً للسياحة، والفنادق، والطيران.

٢٧ ـ الدلو بيد: وزيراً رئيساً لمجلس الجنوب.

وبذا ضمّت هذه الوزارة:

١ ـ عشرة وزراء من حزب الأمة.

٢ ـ ستة وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي.

الخارجية السوداني، وقد جرت مفاوضات مع المسؤولين في ليبيا لتشكيل لجانٍ سودانيةٍ - ليبيةٍ للإعداد لمشروع الوحدة بين البلدين، وقد صدر بيان مشترك بهذا الشأن، اذ أعلن نائب الأمين العام للحزب الاتحادي سيد أحمد الحسين أن الحزب يرفض أي شكلٍ من أشكال الوحدة مع ليبيا، وذلك للعلاقة التاريخية التي تربط الحزب بمصر والتي أرسى دعائمها علي الميرغني راعي الحزب، وإسماعيل الأزهري مؤسس الحزب ومعظم القيادات التقليدية للحزب. هذا مع العلم أن وزير الخارجية السوداني رئيس الوفد حسين سليمان أبو صالح هو الذي وقع على البيان المشترك، وهو من الحزب الاتحادي نفسه. كما أعلن تاج السر محمد صالح وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية وهو من الحزب الاتحادي الديمقراطي نفسه عدم علمه أو موافقته على البيان، وأن التوقيع على البيان إنما تم بصفة حسين سليمان أبو صالح الشخصية لا بصفته الوزارية ولا بصفته الحزبية، فرد وزير الخارجية بأن التوقيع قد تم بصفته الحكومية كما أن أعضاء من الحزب قد شاركوا في إعداد هذا البيان مشيراً إلى زميله في الوفد وفي الوزارة وفي الحزب، وهو أحمد سعد عمر وزير شؤون رئاسة الجمهورية. أما صحافة الحزب الاتحادي فكانت تسخر من هذا المشروع.

أما حزب الأمة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء، وهو الحزب الرئيسي في الحكم فقد أعلن تأييده للبيان، ولمشروع الوحدة، وإن وزير الإعلام عبد الله محمد أحمد الذي ينتمي إلى حزب الأمة هو الذي قطع برامج الإذاعة وأذاع البيان، كما أن عمر نور الدائم وزير المالية والاقتصاد وهو من كبار رجالات حزب الأمة قد أعلن صراحة تأييده وتأييد الحزب لمشروع الوحدة، واتهم الحزب الاتحادي بالتهرب من المسؤولية، وقال: إن

---

٣ - خمسة وزراء من الجبهة الإسلامية.

٤ - خمسة وزراء من الأحزاب الجنوبية الصغيرة والتي تؤيد رئيس الوزراء.

٥ - وزيراً واحداً يمثل الحزب الوطني السوداني الذي يمثل سكان النوبا.

الشريف حسين الهندي كان من أكبر المؤيدين لمشروع الوحدة مع ليبيا، وقد وقع بياناً بذلك عام ١٣٩٢ هـ، كما شارك يومها بالتوقيع على ذلك البيان حزب الأمة ممثلاً بشخصية (عمر نور الدائم)، والإخوان المسلمون ممثلين بعثمان خالد مضوي.

وأما الجبهة الإسلامية فكان موقفها عادياً ليس فيه شيء من المعارضة رغم توقيع اثنين من أعضائها على البيان وهما: عثمان خالد مضوي، ومهدي إبراهيم، وفي الوقت نفسه ليس في موقفها نوع من الحماسة.

وهذا قد جعل خلافاً في الحكومة حسب اتجاهات أعضائها، وفي الوقت نفسه وقع خلاف بين أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي.

وتقدمت الحكومة الجديدة بمبادرةٍ جديدةٍ عن طريق الحبشة (منغستو مريام)، وقد نصت المبادرة على عقد اجتماع تمهيديٍ لمناقشة ترتيبات وقف إطلاق النار، وتنشيط عمليات الإغاثة للمناطق المتضررة، وموعد، ومكان اللقاء للمؤتمر القومي الدستوري، وجدول أعمال المؤتمر، ومناقشة طبيعة الدولة أهي مركزية أم اتحادية؟ وموضوع الدين والسياسة، وتوزيع الثروة والتنمية العادلة، والمشاركة في الحكم.

وجرت عدة لقاءاتٍ بين ممثلين من حزب الأمة ومن الحركة الشعبية نوقشت فيها اتفاقية (كوكادام) وإمكانية تعديلها باتفاقيةٍ جديدةٍ.

الاتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية:

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) التقى بعض أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة سيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب، نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية مع وفدٍ من حركة جون قرنق، وبحثوا موضوع إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت مع مصر في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٦ هـ (١٥ حزيران ١٩٧٦ م)، ورأى الحضور

ضرورة لقاء الزعيمين زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني، وزعيم الحركة الشعبية جون قرنق. بدأت المحادثات في (لندن) ثم انتقلت إلى (نيروبي) ثم الى (أديس أبابا) حيث التقى الزعيمان، واتفقا في ٩ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٨٨ م) على:

١ - تجميد قوانين الشريعة الإسلامية.

٢ - إلغاء الاتفاقات العسكرية ومنها معاهدة الدفاع المشترك مع مصر.

٣ - وقف إطلاق النار.

٤ - رفع حالة الطوارئ.

٥ - عقد المؤتمر الدستوري في ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (٣١ كانون أول ١٩٨٨ م).

غير أن الجبهة الإسلامية قد عارضت هذه الاتفاقية بعنف، ولما كانت الجبهة مُشاركةً في الحكومة لذا فإن الحكومة لم تُوافق على هذه الاتفاقية، وسقطت عندما طُرحت على المجلس النيابي. وهذا ما دعا إلى خروج الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكم، كما اضطر أعضاء الحزب في مجلس رئاسة الدولة إلى الاستقالة[1]، وجاءت هذه الأزمة في الوقت الذي حدثت فيه زيادة في أسعار السكر الأمر الذي أدى إلى انشقاق في الجبهة الداخلية.

وفي يوم الخميس ١٢ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) أي بعد الاتفاقية بثلاثة أيام أطلقت قوات جون قرنق صاروخاً من نوع سام - ٧ - على طائرة وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل والقائد العام للقوات المسلحة السودانية الفريق أول فتحي أحمد علي بعد إقلاعها من

(١) أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في مجلس رئاسة الدولة. أحمد علي ميرغني رئيس المجلس، وميرغني النصري.

مدينة (واو) بلحظات وكان على متن الطائرة أيضاً عدد من القادة العسكريين[1].

إن هذا الحادث أعطى صفة الخداع لتلك الاتفاقية كما أعطى المبرر لمعارضة الجبهة الإسلامية لهذه الاتفاقية.

انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة فأعاد الصادق المهدي تشكيل الوزارة حيث دخلتها الجبهة الإسلامية[2]. وبقيت مشكلة الجنوب شغل السلطة الرئيسي.

(١) ادعت جماعة جون قرنق أن الذين أطلقوا الصاروخ على الطائرة من الذين كانوا داخل الأحراز ولم يعلموا بما تم من اتفاق، مع العلم أن عبد الماجد خليل هو الذي كان قد بعث جون قرنق إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على شهادة الدكتوراه.

(٢) شمل التعديل الوزاري عدداً من الوزارات، وقد عُيّن بموجبه:

١ - حسن عبد الله الترابي، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية.
٢ - والدواهرا ديبج، نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للزراعة والموارد الطبيعية.
٣ - مأمون يوسف، وزيراً للصحة.
٤ - مبارك عبد الله الفاضل المهدي، وزيراً للداخلية.
٥ - عبد الله محمد أحمد، وزيراً للاقتصاد.
٦ - حسن شيخ إدريس، وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
٧ - حبيب سرنوب الضو، وزيراً للطاقة والتعدين.
٨ - تاج السر مصطفى، وزيراً للنقل والمواصلات.
٩ - بشير عمر محمد فضل الله، وزيراً للثقافة والإعلام.
١٠ - حافظ الشيخ زاكي، وزيراً للعدل، ونائباً عاماً.

أما باقي الوزارات فلم تحدث فيها تغييرات حيث احتفظ في حقيبته الوزارية كل من:

١١ - الفريق أول عبد الماجد حامد خليل وزيراً للدفاع.
١٢ - عمر نور الدائم، وزيراً للمالية والتخطيط.
١٣ - علي الحاج محمد آدم، وزيراً للتجارة الداخلية.
١٤ - أحمد عبد الرحمن محمد، وزيراً للرعاية الاجتماعية والزكاة.
١٥ - محمود بشير جماع، وزيراً للسياحة والفنادق.
١٦ - صلاح الدين عبد السلام خليفة، وزيراً لشؤون الرئاسة.
١٧ - ريتشارد ماكوي، وزيراً للتنسيق الإقليمي.

منبر برغن:

عُقد ما عُرف بمنبر «برغن» في النرويج، وقد ضمّ كل القوى السياسية بالسودان بما فيها حركة «قرنق»، وقد هدّد وفد الجبهة الإسلامية فيما إذا طُرح موضوع اتفاق الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، ولكن لم يتوصّل الحضور إلى نتيجة.

محاولة انقلاب:

جرت محاولة انقلاب أعدّ لها أنصار الرئيس السوداني السابق جعفر محمد النميري غير أنها فشلت وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون أول ١٩٨٨ م).

مذكرة القوات المسلحة:

تقدّمت القوات المسلحة بمذكرة إلى الحكومة، وطالبتها بتوسعة قاعدة الحكم، وبحث قضية الجنوب بشكلٍ جدي، إمّا بتقديم المال للقوات المسلحة للقضاء على المتمرّدين، وإمّا بالمفاوضة لإحلال السلام.

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة:

شكّل الصادق المهدي حكومةً جديدة[1] في ١٨ شعبان ١٤٠٩ هـ (٢٥ آذار ١٩٨٩ م) لبحث قضية الجنوب بشكلٍ جدي، فتبنّت مبادرة

= ١٨- فضل الله علي فضل الله: وزيراً للخدمات العامة، والإصلاح الإداري.
١٩- إسماعيل أدكر: وزيراً للثروة الحيوانية.

(١) تشكلت الحكومة ولم يكتمل بعد توزيع الحقائب الوزارية، ودون اشتراك أحزاب الجنوب التي وقع خلاف فيما بينها أدّى إلى سحب مرشحيها للوزارة. كما حدث خلاف داخل حزب الأمة فأُسندت وزارة الطاقة والتعدين إلى عمر بشير الذي كان قد أُعطي وزارة النقل، ومن لم يبقَ دون وزير. وقام الصادق المهدي باستعجال مجلس رئاسة الدولة بقبول الحكومة حتى يزول الغموض الذي ساد الأجواء السياسية في الأيام =

السلام، وشكّلت لجنةً وزاريةً لهذا الغرض. واجتمعت اللجنة الوزارية مع ممثلين عن الحركة الشعبية وتحدّد يوم ١٧ صفر ١٤١٠ هـ (١٨ أيلول ١٩٨٩ م) موعداً لاجتماع المؤتمر الدستوري.

وعاد الصادق المهدي بعد خمسة أشهرٍ من توقيع اتفاقية الحزب الوطني الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية فوافق عليها، وجرت الجولة الأولى من المباحثات في شهر ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، وتقرر أن تكون الجولة الثانية في ١ ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (٤ تموز ١٩٨٩ م) غير

= السابقة. وقد صدرت المراسيم الخاصة بتشكيلها من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي مناصفة، وكانت على النحو الآتي:

١ - الصادق المهدي: رئيساً لمجلس الوزراء. من حزب الأمة.
٢ - مبارك عثمان رحمة: وزيراً للدفاع. من حزب الأمة.
٣ - عمر نور الدائم: وزيراً للمالية والتخطيط. من حزب الأمة.
٤ - مبارك الفاضل المهدي: وزيراً للداخلية. من حزب الأمة.
٥ - الشيخ محجوب جعفر: وزيراً للتربية والتعليم. من حزب الأمة.
٦ - بشير عمر: وزيراً للطاقة والتعدين. من حزب الأمة.
٧ - إسماعيل أدكر: وزيراً للإسكان والأشغال. من حزب الأمة.
٨ - محمود بشير جماع: وزيراً للري والقوى المائية. من حزب الأمة.
٩ - صلاح الدين عبد السلام خليفة: وزيراً لشؤون الرئاسة. من حزب الأمة.
١٠- سيد أحمد الحسين: وزيراً للخارجية. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١١- حسين أبو صالح: وزيراً للإعلام. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٢- أوهاج محمد موسى: وزيراً للرعاية الاجتماعية. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٣- ميرغني عبد الرحمن: وزيراً للتجارة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٤- عثمان عمر علي الشامي: وزيراً للعدل ونائباً عاماً. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٥- إبراهيم رضوان: وزيراً للصناعة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٦- عبد الرحمن أبو الكل: وزيراً للصحة. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٧- عكاشة بابكر: وزيراً للعمل. من الحزب الاتحادي الديمقراطي.
١٨- أبو زيد محمد صالح: وزيراً للخدمة العامة. ن الحزب الاتحادي الديمقراطي.

أن حركة الجيش التي قادها العميد عمر حسن أحمد البشير قد أنهت الموضوع.

محاولة انقلاب:

أعلن الصادق المهدي عن محاولة انقلاب وقعت في ١٥ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (١٨ حزيران عام ١٩٨٩ م) بقيادة العميد صلاح القوي من سلاح المظلات، والعميد علي يوسف، والمقدم محمد أبو سن، وأعلن أنها كانت لصالح الرئيس السوداني السابق جعفر النميري.

الانقلاب العسكري الرابع

في صباح يوم الجمعة ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩ م) وقع الانقلاب العسكري الرابع بقيادة العميد الركن عمر حسن أحمد البشير[1]، الذي أعلن نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة الجديد[2] في

---

(١) عمر حسن أحمد البشير: ولد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) في قرية جنوب شندي تدعى (حوش ودبانقا) حصل على الثانوية العامة عام ١٣٨٥ هـ، والتحق بالكلية العسكرية، وتخرج منها ١٣٨٧ هـ في سلاح المظلات، وينتمي إلى قبيلة (الجعليين)، ونال درجة الماجستير في العلوم العسكرية (أركان حرب) من الخرطوم، وانتدب للعمل في وزارة الدفاع في دولة الإمارات العربية عام ١٣٩٩ هـ، ثم عمل في القيادة العامة رئيساً لأركان حرب سلاح المظلات، ثم في اللواء الثامن جنوبي كردفان، ثم في منطقة (بانتيو) جنوبي السودان، وقاد فرقته العسكرية لتحرير مدينة (مايوم) من أيدي المتمردين عام ١٤٠٧ هـ، وله ستة إخوة ذكور هو أكبرهم. وابتعث إلى القاهرة لحضور دورة تدريبية، وهو في طريقه من جنوبي السودان إلى القاهرة مكث في الخرطوم للراحة عدة أيام وحضّر للانقلاب وقاده.

(٢) تألف مجلس قيادة الثورة من:

١ ـ العميد الركن عمر حسن أحمد البشير رئيساً.
٢ ـ العميد الركن الزبير محمد صالح نائباً للرئيس.
٣ ـ العميد الركن التيجاني آدم طاهر عضواً.
٤ ـ العميد الركن فيصل علي أبو صالح الزين عضواً.
٥ ـ العميد الركن عثمان أحمد حسن عثمان عضواً.
٦ ـ العميد الركن إبراهيم نايل إيدام عضواً.

السودان، وقد أعلن قادة الانقلاب بياناتهم باسم «الحركة القومية لتصحيح الأوضاع» ثم أطلقوا على أنفسهم «ثورة حزيران» ثم «ثورة الإنقاذ الوطني»، وقد أعلنت البيانات الإطاحة بحكومة الصادق المهدي، وتعطيل الدستور، وحلّ المجلس النيابي، والأحزاب السياسية، ومجلس رأس الدولة، وحكومات الأقاليم، وجميع النقابات، ومصادرة أملاك الأحزاب. وألغت رخص الصحف، وحلّت الجمعيات كلها غير الدينية منها ثم عين قائد الانقلاب نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع، وقائداً للقوات المسلحة، وفي اليوم الثاني للانقلاب، أعلن العفو العام، وتوقّف إطلاق النار، ونشاط عمليات الإغاثة.

وقع الانقلاب في الوقتِ الذي كان فيه رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغني في اليونان لقضاء إجازته هناك. كما أن رئيس الوزراء الصادق المهدي كان يستعدّ للسفر إلى ليبيا للقيام بزيارةٍ رسميةٍ، وكان سيغادر الخرطوم في اليوم التالي للانقلاب.

وفي يوم الاثنين ٧ ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (١٠ تموز ١٩٨٩ م) أي بعد عشرة أيامٍ من وقوع الانقلاب تشكّلت الوزارة برئاسة قائد الانقلاب

= ٧ ـ العميد الركن البحري حسين محمد فراج عضواً.
٨ ـ العقيد الركن سليمان محمد سليمان البدري عضواً.
٩ ـ العقيد الركن الطيار فيصل مدني عضواً.
١٠ـ المقدم الركن محمد الأمين خليفة يونس عضواً.
١١ـ المقدم الركن بكري حسين صالح عضواً.
١٢ـ الرائد إبراهيم شمس الدين إبراهيم عضواً.
١٣ـ العميد دومنيك كاسيانو لينوا والفيت عضواً.
١٤ـ العقيد بيو بكوان دينغ عضواً.
١٥ـ العقيد مارتن ملوال أروب عضواً.
١٦ـ العقيد البحري صلاح الدين محمد أحمد كرار.

العميد عمر حسن البشير(١)، والذي حل بعدها رتبة فريق

وفي ١٧، ١٨ محرم ١٤١٠ هـ (١٩ و٢٠ آب ١٩٨٩ م) كانت جولة المفاوضات الأولى للسلام سافر وفد إلى الحبشة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة والتقى بممثليه عن الحركة الشعبية، وتم الاتفاق أن يكون الاتصال مباشراً بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية عن طريق السفارة السودانية في أديس أبابا.

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ الفريق عمر حسن أحمد البشير: رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.
٢ ـ العميد الزبير محمد صالح: نائباً لرئيس الوزراء.
٣ ـ المقدم الطبيب إبراهيم محمد خير: وزيراً لشؤون الرئاسة.
٤ ـ علي سحلول: وزيراً للخارجية.
٥ ـ العميد فيصل علي أبو صالح: وزيراً للداخلية.
٦ ـ حسن إسماعيل البيلي: وزيراً للعدل، ونائباً عاماً.
٧ ـ علي محمد شمو: وزيراً للثقافة والإعلام.
٨ ـ سيد علي زكي: وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادي الوطني.
٩ ـ أحمد علي قنيف: وزيراً للسياحة والثروة الطبيعية.
١٠ـ عبد الله دينق نيال: وزيراً للإرشاد والتوجيه.
١١ـ ناثالي باتكي أسيو: وزيراً للحكم المحلي وتنسيق شؤون الأقاليم.
١٢ـ يعقوب أبو شورة موسى: وزيراً للري.
١٣ـ عبد المنعم خوجلي: وزيراً للطاقة والتعدين.
١٤ـ محمد عمر عبد الله: وزيراً للصناعة.
١٥ـ محجوب البدوي محمد: وزيراً للتربية والتعليم.
١٦ـ محمد الهادي مأمون المرضي: وزيراً للإسكان والتشييد والمرافق العامة.
١٧ـ بيتر أورات أدور: وزيراً للإغاثة وشؤون النازحين.
١٨ـ علي أحمد إبراهيم: وزيراً للنقل والمواصلات.
١٩ـ جورج كونقا: وزيراً للعمل والتأمينات الاجتماعية.
٢٠ـ فاروق البشري: وزيراً للتجارة والتعاون والتموين.
٢١ـ شاكر السراج: وزيراً للصحة والرعاية الاجتماعية.

وفي الوقت الذي كان الحكم يُفاوض المتمردين كان في الوقت نفسه يستعدّ لمنازلتهم وينتصر عليهم، ويُقلّل من دائرة نفوذهم وذلك لأنه رأى تعنّتهم، وعدم الرغبة عندهم بالوصول إلى حلٍّ إذ كان وراءهم من نصارى ويهودٍ وعلمانيين من يُشجّعهم لبث الفوضى في أرجاء السودان رغبةً منهم في امتداد نفوذ الإرساليات النصرانية لتعمل عملها في شمالي السودان وكل أنحائه. وإن انتصار الحكم السوداني الجديد على المتمرّدين قد هزّ كيان الأعداء، للمسارعة في دعم الحركة الشعبية في الجنوب ومدّها بما تحتاج إليه مادياً ومعنوياً، وأسرعت الحبشة، وإسرائيل، ونصارى إفريقية، واتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التنصيرية لتقديم المساعدات والوقوف إلى جانب المتمرّدين، وتدعم ذلك كله الدول الكبرى وبقية الدول النصرانية التي تعدّ نفسها صاحبة الشأن.

كما أن الاتجاه العام للحكم يميل إلى الإسلام، وهذا ما زاد من حقد الأعداء حتى أن الولايات المتحدة قد قطعت المساعدات التي كانت تُقدّمها للسودان بحجة أن الحكم إسلامي وقد أعلنت هذا بكل صراحةٍ ومن غير خجلٍ، وحبذا لو يدرك المسلمون الذين يتجهون شرقاً أو غرباً إلى ما وراء هذا الإعلان.

وتنتظر الدول الأخرى لتؤدّي دورها تجاه هذا الحكم وبشكلٍ أقوى مما بدأت به الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٣ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١ كانون أول ١٩٨٩ م) جرت مفاوضات أيضاً بين الحكومة السودانية[1] والحركة الشعبية المتمرّدة التي

(١) كان وفد الحكومة برئاسة اللواء الطيار عبد الخالق إبراهيم، ويضم في عضويته كلاً من:
١ ـ سفير السودان في الحبشة علي ليري.
٢ ـ العميد كمال علي مختار.
٣ ـ عبد الباسط سبدرات.
٤ ـ عبد السميع عمر.

يتزعمها جون قرنق[1]، واستمرّت خمسة أيام دون الوصول إلى نتيجة.

وتبثّ الحركة الشعبية المتمرّدة أخبارها عن طريق إذاعة أديس أبابا التي تُخصّص لها ساعةً كل يوم لتذيع أنباء الحوادث الدائرة في الجنوب من وجهة نظرها، وتُوجّه النداءات لأبناء السودان، والدول المجاورة، والنصارى لدعمها، وتبثّ اتهاماتها للحكومة السودانية.

ومن المؤسف أن كل من يختلف مع الحكم القائم لأي سببٍ من الأسباب يتجه نحو المتمردين دون التفكير في شؤون عقيدته أو أمته أو بلاده التي يُحاربها أعداء من الخارج ويدعمون جون قرنق ليُؤدّي الدور عنهم، وربما يغضّ المرء الطرف عن إنسانٍ عاديٍّ جاهلٍ فيجد له العذر لجهله أما أمثال منصور خالد الذي شغل في يوم من الأيام نائب رئيس الدولة وتقلّد عدة وزاراتٍ، وعدة مناصب سياسية هامة ثم يلتجىء إلى جون قرنق ويكون رئيس وفده، والرجل الناطق باسمه، وأمثال مبارك عبد

ـ ٥ ـ العقيد حسن ضحوي.
٦ ـ عبد الله إدريس.
٧ ـ غازي صلاح الدين.
٨ ـ فيليب أوبانغ.
٩ ـ ماثيور أوبور.
١٠ـ أندرو كاوانغ.
١١ـ أندرو ليك.
١٢ـ لاح محمد إبراهيم.
١٣ـ فضل السيد أبو قصيصة.

(١) كان وفد الحركة الشعبية المتمرّدة يضم:
١ ـ منصور خالد.
٢ ـ ياسر عرمان.
٣ ـ بنجامين برنابا.
٤ ـ اليجا مالو.
٥ ـ محمد سعيد بازرعة.

الله الفاضل المهدي الذي يُعدّ أحد أقطاب حزب الأمة، ذلك الحزب الذي يدّعي الاتجاه الإسلامي، وحامي الأنصار، وأن أسرة مبارك من آل المهدي قد حلت لواء الإسلام في سنوات خلت... ومع ذلك فإن مجرد ابتعاده عن السلطة قد جعله يُعادي الحكم الجديد، ويتجه إلى المتمردين، مع علمه الكامل أن العهد الجديد لا يُحارب بهذه الضراوة إلا لما يحمل من أفكارٍ وتوجّهٍ إسلامي.

غير أن الشعب قد انتبه إلى ما لم ينتبه إليه الساسة الكبار فعضد الحكم وشمّر عن الساعد لقتال المرتدين.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تزيد مساحة السودان على مليونين ونصف من الكيلومترات المربعة، وهي مساحة كبيرة، إذ تُعدّ السودان أكبر البلدان العربية مساحةً، وكذلك أكبر دول إفريقية، ومع هذا فلا يزيد عدد سكانها على اثنين وعشرين مليونًا كثيرًا، وبذا فالكثافة السكانية قليلة مع إمكانات البلاد الكثيرة.

ويختلف السكان من حيث الأصول، ويتباينون حسب نمط المعيشة، ويفترقون حسب المناطق وأنواع المناخ ومع ذلك فإن هذا لا يُسبّب تفرقةً فيما بينهم، وإنما يبدو الاختلاف حسب العقيدة، وهذا هو الواقع والصحيح، وإن كان الأعداء المتمثّلون في المستعمرين وفي الإرساليات النصرانية هم الذين حاولوا توسعة هذا الخلاف في محاولةٍ لنشر النصرانية بين القبائل الوثنية في الجنوب، وفي محاولةٍ لفصل الجنوب عن الشمال، ومع هذا الذي يجب أن يُدركه المسلمون، ويعملوا على توثيق أواصر الصلة فيما بينهم، ويسعوا للوقوف في وجه الأعداء فإن المصالح قد فرّقتهم، والأهواء قد شتّتتهم، وجاءت الأحزاب السياسية فقسّمتهم وجعلتهم فرقًا أمام الأعداء فسُهل النيل منهم، ورسم المخططات لإذلالهم.

الجماعات البشرية:

إن موقع السودان واتساع أرضه قد جعله مواطناً لعددٍ من الجماعات البشرية وطريقاً لمرور عددٍ آخر فاستقرّ على أرضه بعضها ومن أهم هذه الجماعات:

١ - النوبيون:

ويعيشون في شمالي السودان على طرفي نهر النيل، ويُشكّلون ٢,٩٪ من سكان البلاد، ويدينون بالإسلام، ويتكلّمون العربية إضافة إلى لغتهم الخاصة. وهم: الدناقلة ويسكنون المناطق الواقعة إلى جنوب مدينة «دنقلة» وإلى الشمال منها. و«المحَس» شمال المجموعة الأولى، و«السُّكّوت» قرب الحدود المصرية. ويعيش الآن نصف هذه المجموعات في المديرية الشمالية أي في مواطنهم الأصلية، على حين قد ارتحل النصف الآخر طلباً للرزق، فأقام نصف المرتحلين في العاصمة «الخرطوم»، وبعضهم في مديرية «النيل الأزرق»، وأكثر القسم الباقي يعمل في «كردفان» و«كسلا». ولما غمرت مياه السدّ العالي أجزاء من أراضي «المحَس» و«السُّكّوت» انتقلوا إلى العمل والاستيطان في مشروع «خشم القربة».

٢ - البجاة:

وينتشرون في الشمال الشرقي من السودان بين البحر الأحمر، ونهر النيل، ونهر عطبرة، ويدينون جميعاً بالإسلام، ويُجيدون العربية مع لغتهم الخاصة، ويمتهنون رعي الإبل غالباً ثم الزراعة، ويُشكّلون ٦٪ من سكان البلاد، وهم أربع مجموعاتٍ رئيسية إضافة إلى مجموعاتٍ أخرى وقبائل صغيرة، والمجموعات الكبرى هي: البشاريون: ويؤلّفون ١٠/١ البجاة، وجماعة «أم علي» يعيشون في الشمال الشرقي، وجماعة «أم ناجي» يُقيمون حول عطبرة حتى سهل «البطانة». والأمرار: ويؤلّفون ٦/١ البجاة،

ويُقيمون شمال الخط الحديدي عطبرة - بور سودان. والهدندوة: ٣/١ البجاة، ويتنقلون بين «سواكن» و«سنّار». وبنو عامر: ٦/١ البجاة، ويصلون إلى اريتريا، ويسكنون في منطقة «كسلا» و«القضارف» و«خور بركة».

٣ - العرب:

ويُقيمون في المناطق الوسطى، وقد جاءوا في أوقاتٍ مختلفةٍ ومنهم:

أ - الجعليون: ويعيشون على طول مجرى نهر النيل من جنوب دنقلة إلى جنوب أم درمان، وتعيش جماعات منهم على مجرى النيل الأبيض، وأخرى وسط كردفان. وهم مجموعات كثيرة، وبطون متعددة، حتى غدت بطون كثيرة وقبائل لها استقلاليتها، ويظنّ أفرادها أنهم لا يرتبطون بغيرهم.

ب - الكواهلة: ويُقيمون على النيل الأبيض، وشمالي كردفان، ومنهم مجموعة تسكن على النيل الأزرق.

ج - جهينة: ويعيشون في منطقة الجزيرة، وسهل البطانة، ومنهم: رفاعة، والشكرية، والحلاوين، وكنانة، والعوامرة، والخوالدة. كما انتقلت مجموعات منهم إلى غرب نهر النيل، ويعيش معظمهم في منطقة كردفان، ومنهم الكبابيش والبقارة.

الفونج: ويدّعون الانتساب إلى بني أمية، ويُقيمون بجنوب الجزيرة.

وهناك الرشايدة، والزبيدية، والعبابدة، والقرعان، والزغاوة، والبدايات، والهواوير. وكلهم من العرب، والعرب في السودان جميعهم من المسلمين.

٤ - الفور:

ويسكنون غربي السودان في المنطقة المنسوبة إليهم «دارفور»، وعليهم ملامح الزنوج، وإن كانوا يدعون الانتساب إلى العباسيين. وهم عدة مجموعاتٍ ويبدو أن بعضها يعود إلى أصلٍ عربي، وربما رجعت إلى بني هلال، وهي «الكنجارة»، ومجموعات تبدو عليها التقاطيع الزنجية مثل «الداجو» و«الميدوب» و«التاما» و«القمر» و«المساليت» وغيرها.

٥ - أهل النوبا:

وهم من الزنوج، ويسكنون تلال النوبا إلى الغرب من النيل الأبيض وشمال بحر الجبل، وتُمثّل هذه القبائل ٤٪ من مجموع سكان السودان، وبدأ الإسلام ينتشر بينهم، واللغة العربية تدخل إلى لسانهم، وحاولت الإرساليات النصرانية البروتستانية تنصيرهم غير أنها فشلت.

٦ - المجموعة السودانية:

وتعيش في الجنوب الغربي، وتُمثّل ٣,٥٪ من مجموع السكان، وأبرز قبائل هذه المجموعة: الزاندي الذين لهم لغة مكتوبة، والبونغو، والميتو.

٧ - المجموعة النيلية:

وتعيش في مديرية أعالي النيل، وبحر الغزال، وتُمثّل ١٧,٥٪ من مجموع السكان، وأشهر قبائلها الدنكا، والنوير، والشُلك، والأنواك، واللو، واللانغو، وربما كانت قبيلة الدنكا نصف هذه المجموعة، وتُمثّل النوير الربع.

٨ - المجموعة النيلية الحامية:

وتعيش في المديرية الاستوائية، وتُمثّل ٤٪ من مجموع السكان، وهي عدد من القبائل مثل: الباري، والمنداري، والكوكو، والمورو وغيرها.

٩ - الهمج:

وهم عدد من المجموعات تعيش في الجبال الواقعة جنوبي الجزيرة، ومنها قبائل: البرتا، والبورون.

ويعيش في السودان عدد من الأجانب تبلغ نسبتهم ١٠٪ من مجموع السكان، معظمهم من غربي إفريقية، ويقيمون في بور سودان، وكسلا، والجزيرة، وكردفان ودارفور ويعمل أكثرهم حمالة أو في المشروعات الزراعية، وهناك بعض اليمنيين وبعض المصريين وغيرهم.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف الكبير في المجموعات العرقية والتجمعات القومية إلا أنه لم تحدث صراعات على هذه الأسس، وإن كانت تحدث أحياناً خلافات بين القبائل وربما كانت من أصلٍ واحدٍ، على مناطق الرعي، أو رغبةً في توسعة منازل هذه القبائل بعضها على حساب بعض. غير أن الصراعات التي حدثت إنما قامت على أساس العقيدة.

يدين أكثر من ٨٠٪ من السكان بالإسلام، ويشمل العرب، والبجاة، والنوبيون، والفور وجزءاً من أهل النوبا، وقسماً من سكان الجنوب.

ويدين بالنصرانية ما يقرب من ٥٪ فقط يعيش معظمهم في الجزء الجنوبي من البلاد، وقد اعتنقوا النصرانية تحت تأثير الاستعمار والإرساليات التنصيرية، ورغم أن هذه النسبة قليلة إلا أن أثرها كبير وذلك بسبب الإمكانات التي تملكها والتي تمدها بها الإرساليات، وبسبب الدعم الكبير من قبل الدول الأوروبية عامةً، وبسبب انتشار الوثنية في أماكن وجودها الأمر الذي يجعل الوثنيين الضعفاء البسطاء الفقراء يتبعون النصارى الأقوياء بالدعم الذي يتلقونه، الماكرين بالمخططات التي ترسمها لهم الإرساليات، الأغنياء بالمساعدات التي تصل إليهم، ويضطر الوثنيون مسايرة النصارى للحصول على الدواء والغذاء والتعلم وكل هذا بيد الإرساليات النصرانية،

لذا يتوهم كثير من الناس أن الجنوب نصراني، وربما شاع هذا حتى ثبت في أذهان الناس وخاصة أن أحداث الجنوب التي تتحرك بإمرة النصارى للسبب الذي سبق وذكرت. وتعيش في الشمال أقلية نصرانية في المدن، وهم من الأقباط ويعودون إلى أيام النصرانية الأولى حيث انتشرت في السودان في القرن النصراني الأول، وعاش هؤلاء النصارى بين المسلمين في أمن وأمان. كما يوجد النصارى الأرثوذكس وغيرهم من أتباع بقية المذاهب، ويعود بعضهم إلى أصل يوناني. كما يرجع بعضهم إلى بلاد الشام الذين عملوا في الماضي تجاراً والذين سهل الاستعمار قدومهم إلى السودان كما سهل مجيئهم إلى مصر في تلك المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ومن المدن التي يعيش فيها هؤلاء النصارى الخرطوم، بورسودان، كسلا، القضارف، وادي مدني، عطبرة، الأبيض، كوستي.

وتوجد أعداد من اليهود لا يصل عددهم إلى المئات.

وتوجد مجموعة من الهنود الهندوس وتتوزع في الخرطوم، وبورسودان، وكسلا، والقضارف.

ويعيش ١٥٪ من مجموع السكان من الوثنيين في جنوبي السودان وجبال النوبا، ورغم هذه النسبة المرتفعة قليلاً إلا أن أثرهم ضعيف بسبب الحياة البدائية التي تعيشها قبائلهم أو السلطة الغالبة. غير أن وقوعهم تحت تأثير رجال النصرانية الذين تدفعهم الصليبية وتشحنهم الإرساليات حقداً قد جعلهم يعدون دائماً ضمن أبناء الجنوب الذين يتحركون حسب الرأي النصراني. ولم يكن الخلاف قائماً قبل مجيء الاستعمار، فانكلترا هي التي أثارت الصراع بين الشمال والجنوب أو بين المسلمين في الشمال وسكان الجنوب من الوثنيين الذين يسيرون بالتوجيه النصراني. وذلك بغية جذب الوثنيين إلى النصرانية والتأثير عليهم.

الصراع بين الشمال والجنوب:

وهو في الواقع صراع بين الإسلام والنصرانية، وهو ما أوجده الاستعمار وعملت الإرساليات التنصيرية على تحريكه باستمرار. إن الصراع بين العقائد لم يحدث في ديار الإسلام في أي مرحلة من مراحل التاريخ بل عاش أصحاب العقائد الأخرى من أهل الكتاب ومن تبعهم من المجوس في ظل الإسلام حياة كلها طمأنينة وسعادة، محفوظة أموالهم، مأمونة أعراضهم، محترمة عقائدهم، محمية دور عبادتهم. وإذا حدث أن وقعت بعض الأحداث البسيطة، وهي لم تقع، ورجعنا نتقصى أسبابها وجدنا جهة خارجية تغذيها، وقد بدأت تظهر هذه الأحداث بعد الحروب الصليبية إذ انحاز بعض النصارى إلى الغزاة المعتدين وبقوا على صلة بهم بعد اضطرارهم إلى الرحيل. ثم لما ضعف المسلمون وقوي الصليبيون وقاموا بغزوهم الاستعماري بدؤوا يحركون نصارى البلدان التي دخلوها ليكونوا عوناً لهم، وأداة يُسيّرونها، ووسيلة يحكمون بها، وعيوناً لهم على أبناء وطنهم، وجهازاً للحكم مُعداً فيما إذا ارتحل الصليبيون عن البلد، يُنفذون مخططاتهم عن طريقهم، ويبقون على ارتباط بهم، وعملوا على نشر النصرانية تحت هذه الإغراءات وإغراءات منها المال، ومنها الجنس، ومنها التعليم، وتقديم الدواء والغذاء، وأعدوا لذلك الإرساليات التنصيرية لتؤدي هذا الدور على أن هذا من مهمتها الأساسية التي وجدت من أجلها فهي مؤسسات تعليمية، وصحية، واجتماعية ولكنها لم تكن في الواقع سوى مؤسسات صليبية تعمل لدينها وتطعن في بقية العقائد وخاصة الإسلام الذي تعده عدوها الأول، استعمارية تعمل بتوجيه دولها لتمكين نفوذها وترسيخ أقدامها في البلدان التي احتلتها، فهي تؤدي دور دولها وتأخذ منها الأعطيات السخية، وتنفذ سمومها بدافع حقدها الصليبي، على حين تدعي الدول الاستعمارية الغازية أنها دول علمانية لا تهتم بأمر العقائد ولا تفضل ديناً على آخر، والجميع عندها سواء، تدعي هذا وقد أوكلت

مهمتها إلى رجال الإرساليات المختصين بهذه الأمور فهم أقدر على تنفيذ هذه السياسة. وربما نجد أنموذجاً على هذه السياسة بعمل انكلترا في السودان.

طبقت انكلترا سياستها الاستعمارية الصليبية في السودان بعد إعادة احتلاله، وقد مرّت هذه السياسة بثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى:

منذ إعادة الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد اتخذت انكلترا في هذه المرحلة قراراً بعد إعادة الاحتلال بأربع سنواتٍ فصلت فيه الجنوب عن الشمال، وعاملت كل قسم معاملةً تختلف عن معاملة الآخر بحجة أن الجنوب في حاجةٍ إلى المزيد من الوقت والمال والوسائل لتطويره بسبب الحياة البدائية فيه. وكانت الحجة الثانية هي حماية الجنوبيين من تجارة الرقيق التي يُمارسها الشمال - حسب دعواها - إذ هي الدولة الرحيمة بالعالم، والتي تحمل وحدها صفة الإنسانية بغضّ النظر عما يقترف من جرائم في مستعمراتها، وتُشرّد شعوباً وتحلّ مكانها آخرين، ولكن ربما كان لها بعض المبررات وهي أنها قد فقدت هذه الإنسانية فيما بعد وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى إذ وجدت مآسي الحرب وما تقوم به الدول الأخرى فاضطرت إلى مسايرتها فوعدت اليهود بإعطائهم أرض فلسطين وإحلالهم محلّ سكانها الآمنين بشرط أن يرتكبوا أبشع الجرائم ضد المسلمين مع مراعاة حماية النصارى. وكانت السمة الغالبة على السياسة البريطانية في جنوبي السودان عدم التدخل في شؤون هذا الإقليم إلا بالقدر الذي تُمليه عليها ضرورات حفظ الأمن، وهيبة الحكم، وتيسير نشاط المُنصّرين، وعدم القيام بأي مشروعٍ من المشروعات الإنشائية بسبب الفقر إلا بمقدار ما تقتضيه الضرورات الثلاث: الأمن - الحكم - التنصير. وقد أعطي للمتنصّرين حرية العمل التامة بغية إحداث نوع من التحسّن العام في أحوال

السكان واكتساب ولائهم للحكم الإنكليزي بالإضافة إلى كسبهم إلى النصرانية. وذلك لأن تحسّن أحوال السكان لا يتم إلا عن طريق الإرساليات التنصيرية لأنها مختصة بالمعرفة النصرانية، والتعليم، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، أما دولة انكلترا العظمى يومذاك فهي غير مستعدة للقيام بمثل هذه المهمات أو عاجزة عن ذلك لذلك فقد أطلقت يد الإرساليات النصرانية لتؤدّي عنها هذه الأعمال الجليلة التي تعمل على تحسّن أوضاع السكان. وكان المنصرون يرون بسبب حماستهم الشديدة لدينهم أنه لا بدّ من السعي لتنصير سكان البلاد جميعاً من مسلمين ووثنيين، شماليين وجنوبيين فإن أوضاع السكان لا تتحسّن إلا إذا اعتنقوا النصرانية الديانة الوحيدة للحضارة والمدنية إذ لا يمكن للبشرية أن تتطوّر، وتتحسّن أوضاع أبنائها إلا إذا دانت للنصرانية، ولم يكن «كرومر» حاكم السودان الإنكليزي يومذاك يرى هذا الرأي لذلك فقد تعرّض لكثيرٍ من الضغوط كي يسمح بذلك. وقُسّم الجنوب إلى عددٍ من مناطق النفوذ كل منطقةٍ لإحدى الكنائس أو المذاهب النصرانية المختلفة تُمارس فيها نشاطها بحريةٍ كاملة بغية تنصير السكان، وفي الوقت نفسه فقد فُتحت بعض المدارس التنصيرية في مدينة الخرطوم، وبنيت فيها كنيسة، وبُرّر ذلك بوجود عددٍ من غير المسلمين في المدينة. وكانت الحكومة النمساوية تدعم الإرساليات والمدارس الكاثوليكية إضافةً إلى حكومات فرنسا وإيطاليا، على حين تدعم انكلترا الكنائس، والإرساليات، والمدارس الإنجيلية، وعدد من آباء هذه الكنيسة من ذوي النفوذ والجاه في العالم كله. وهكذا مضت الجمعيات النصرانية في مزاولة نشاطها في جنوبي السودان في حمى الحكومة الاستعمارية ومساعدتها مما كان له أعمق الأثر في تعميق هوة الاختلاف بين جزئي السودان.

المرحلة الثانية:

وتمتد من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت انكلترا قبل هذه المدة تعدّ مصر والسودان وحدةً مالية وإدارية فلما قامت الحركة في مصر بعد الحرب الأولى ضدّ انكلترا ولو كانت تمسك خيطها بيدها، إلا أنها خشيت أن يمتدّ لهب تلك الحركة إلى السودان، ولم تستعدّ لها، ولم تُهيىء الرجال الذين يُحرِّكونها، ويقبضون زمامها بشكلٍ ترتاح إليه كما فعلت في مصر، لذا خافت أن تفلت الأمور من يدها وتسير الحركات على غير هواها ودون رأيها لذا فقد عملت على تغيير سياستها والعمل على فصل مصر عن السودان، والتأكيد على سياسة فصل شمالي السودان عن جنوبيه وبشكلٍ أوضح وأمتن، وتهدف من وراء ذلك إلى عزل جنوبي السودان عن المؤثرات الإسلامية إلى أبعد حدٍّ ممكن، لذلك عملت على أن يكون الموظفون في الجنوب من أبناء المديريات الجنوبية، وإذا دعت الضرورة القصوى إلى موظفين في الجنوب لا تتوفّر في أبنائه فيجب أن يكونوا من أقباط مصر. كما جعلت العطلة الأسبوعية يوم الأحد، وبحثت إنشاء نظام لامركزي في السودان، يستهدف فصل الأقاليم الشمالية الإسلامية عن الإقليم الجنوبي الوثني، وتقرّر بناءً على هذه السياسة أن يجتمع مديرو الجنوب وحدهم منفصلين عن مديري الشمال.

وقد صدر قانون الجوازات عام ١٣٤٠هـ، وكان أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية فعاليةً لفصل شطري السودان بعضهما عن بعض. فقد عدّ هذا القانون المديريات الجنوبية مناطق مُقفلة لا يحق للمسلمين مهما كانت جنسياتهم دخولها على حين يسمح لرجال الإرساليات التنصيرية بصبغها بالألوان التي يرونها. وأدخل بموجب هذا القانون نظام التصاريح الذي يمنع الأجانب من دخول السودان دون إبداء أي سببٍ لذلك، وخوّل هذا القانون السلطة اعتبار أية منطقةٍ تُريدها مُقفلة. وجعل المناطق

المقفلة قسمين: قسم سُمّي بالمناطق المقفلة تمامًا وقد حرّم دخولها على الأجانب والسودانيين الشماليين تحريمًا تامًا، وقسم سمح للمسؤولين بإعطاء تصريح لدخولها لمن يرون ومنع من يرون. وأقيمت منطقة مجرّدة بين الشمال والجنوب كالمناطق التي يدور فيها قتال ضار، وتوقّف فيه القتال بتوسط جهةٍ معينةٍ.

وبعد أن تمّ طرد الشماليين من الجنوب، والفلاتة[1]، والغرباويين[2]، والبندالة[3] بدأ تنفيذ المخطط البريطاني بشنّ الحملات الإرهابية على الذين اعتنقوا الإسلام من الجنوبيين، وتسمّوا بأسماء عربية، وبدأ فصل كل مسلم جنوبي من أي عملٍ حكوميٍ يتولاه.

وفي الوقت نفسه فقد منع قانون الجوازات أيضاً هجرة الجنوبيين إلى الشمال للعمل خوفًا من المؤثرات الإسلامية عليه، وفي الوقت الذي منع التجار المسلمين شجّع التجار اليونانيين والشاميين النصارى بالمتاجرة مع الجنوب. ولما كانت العلاقات بين جزئي السودان ليست تجاريةً فقط بل هي اجتماعية ورسمية لذا فقد أبعد الموظفون الشماليون عن الجنوب أيضاً، غير أن هذا قد أنقص الإداريين، ولم يكن باستطاعة الجنوبيين ملء الشواغر الإدارية الناجمة عن رحيل الشماليين، ولم يكن التدريب كافيًا لدى الجنوبيين لذا فقد عملت الحكومة على تشجيع الإرساليات النصرانية وزيادة المعونات لها للقيام بتدريب الجنوبيين على إدارة الأعمال.

وعملت الإدارة البريطانية على محو اللغة العربية من مناهج التدريس ومن التحدّث بها وشجّعت اللهجات المحلية واللغة الإنكليزية كلغةٍ بديلةٍ، كما رغّبت في التعصّب القبلي، ومنعت استعمال الكلمات العربية مثل شيخ،

(١) الفلاتة: هو الاسم الذي يطلق في السودان على كل القادمين إليه من مسلمي غرب إفريقية، وأصله مشتق من قبيلة الفولاني.
(٢) الغرباويين: يقصد بهم سكان غرب السودان أي كردفان ودارفور.
(٣) البندالة: قوم المنحدرون من آباء عرب وأمهات من جنوبي السودان.

وسلطان، واتخذت العبارات المقابلة لها في اللهجات المحلية مثل كلمة «بنغ» عند قبائل الدنكا، وحثت زعماء العشائر وعامة الناس الجنوبيين على المحافظة على أسمائهم القبلية، وكانت السلطة ترفض تسجيل أي مواطن جنوبي باسم عربي، وكانت تعطيه رقماً مؤقتاً حتى يبقى حاملاً معه اسماً قبلياً يشبه أسماء الحيوانات. ومن الغريب فعلاً أن نجد مسلماً يتكلم العربية، واسمه اسم نصراني أو وثني، ثم يتقدم بطلب للدراسة في جامعة إسلامية.

وحاربت الإدارة البريطانية صنع الألبسة العربية، وحاولت اتخاذ الأزياء الأجنبية أو الإبقاء على العري، وربما يتساءل المرء عن هذه الحضارة التي تحرص على الإبقاء على العري خوفاً من انتشار لباس معروف لدى شعب من الشعوب. فهل العري خير من اللباس؟ وهل الخوف من هذا الشعب لهذه الدرجة؟ وما السبب في ذلك؟.

وفي الوقت الذي ركد فيه التعلم في الشمال ركوداً تاماً اهتمت الحكومة المستعمرة بتعليم أبناء الجنوب على يد الإرساليات النصرانية لتربية الأجيال على كره الإسلام، وتثقيفهم الثقافة الغربية، وجعلهم أعواناً لسلطتها وخاصة بعد جذبهم إلى دياناتها، وكانت تزيد الإعانات إلى هذه الإرساليات بين المدة والأخرى وذلك لمساعدتها في تنفيذ خطتها التي تسعى إليها. وكان التعلم في المدارس الابتدائية باللهجات المحلية التي جعلت كتابتها بالحرف اللاتيني، وفي المدارس المتوسطة كانت اللغة الإنكليزية هي السائدة.

ورأت انكلترا أن تضم جنوبي السودان إلى شرقي إفريقية أو إلى أوغندة واعتبارها دولة واحدة وذلك لإبعاد الجنوب الوثني عن الشمال المسلم، ولتحول دون تقدم الإسلام نحو الجنوب، ولتقطع الطريق على الدعاة والتجار المسلمين، ولتزيد عدد الوثنيين في الدولة المقترحة وفي الوقت نفسه تقل نسبة المسلمين فيضعف شأنهم ويقل مركزهم، وبدأت

انكلترا تهيئ لهذه الخطة فشقت الطرق بين جنوبي السودان وأوغندة، وهي غير موجودة مع شمالي السودان، كما وجهت أبناء جنوبي السودان لإتمام دراستهم في جامعة (ماكريري) الأوغندية التي افتتحتها بدلاً من التوجه إلى الخرطوم. ويظهر هذا جلياً مما وصفه الحاكم البريطاني العام للسودان في أواخر عام ١٩٢٩م (١٣٤٧هـ) بأن سياسة جديدة ستتبع و تقوم على عدة أسس أهمها:

١ ـ إلغاء تطبيق القوانين الحديثة واللجوء إلى العرف والتقاليد للتحكم بين أبناء الجنوب.

٢ ـ العمل على تشجيع اللهجات المحلية، وتثبيت الحياة القبلية بكل مظاهرها وعاداتها وتقاليدها.

٣ ـ نشر اللغة الإنكليزية، وجعلها لغة رسمية، ولغة التفاهم الرئيسية بين القبائل الجنوبية ومحاربة اللغة العربية والأسماء العربية.

٤ ـ محاربة العادات والتقاليد التي انتقلت من الشمال إلى الجنوب، وتشجيع العري والإبقاء عليه.

٥ ـ نقل كل ضباط الإدارة والحكومة المحلية الشماليين من الجنوب. وتحدد ٣١ كانون الأول من عام ١٩٣٠م (٥ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ) موعداً أقصى لطرد الشماليين بعدما صدر قانون الجوازات الذي تكلمنا عنه عام ١٩٢٢م (١٣٤٠ هـ).

وعمدت الإدارة البريطانية إلى تخفيض مرتبات الجنوبيين بحجة أن الحياة لا تستدعي أجوراً عالية، وأصبح أجر العامل اليومي لا يزيد على ثلاثة قروش فازداد البؤس نتيجة انخفاض الدخل، وكانت هذه سبيل لتوجه السكان نحو الكنائس والإرساليات النصرانية وطلب المساعدات منها. وتدخلت الكنائس فعلاً وقدمت المساعدات المادية والعينية، فسدت بذلك

النقص الذي نشأ من تخفيض المرتبات، وظهرت للأهالي بمظهر العطوف الرحيم الذي يهتم بالإنسان، ولعل أن تكون هذه المساعدات مجالاً للإقبال على النصرانية بعد أن سيطرت الكنائس على العاملين في القطاع الحكومي بالمدن.

٣ - المرحلة الثالثة:

وتمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عهد الاستقلال عام ١٣٧٦هـ، وقد حدثت عدة أمور سياسية جعلت انكلترا تُغيّر سياستها القائمة في السودان، وأهم هذه الأمور:

أ - تغيّرت السياسة الاستعمارية الصليبية بعد الحرب العالمية الثانية إذ أصبح سدنة الاستعمار وخاصةً الإنكليزي منه يُفضّلون تسليم الحكم في البلاد المستعمرة إلى رجالٍ من أهل البلاد، فهم يحملون الصفة الوطنية غير أنهم يرتبطون معهم مُقابل تسليمهم السلطة، وهم مقابل هذا يُنفّذون المخططات الاستعمارية الصليبية سواء أكانت سياسيةً أم إقتصاديةً أم اجتماعيةً أم دينيةً، حيث تكون بلادهم مفتوحةً لبضائع المستعمرين السابقة، ويختار المستعمرون من المواد الخام التي تتوفّر في البلاد ما يشاءون ولهم حرية التنقيب والاستخراج والتصدير حسب المصلحة التي يراها. ولا يرتبطون مع دولةٍ ثانيةٍ إلا بعلمهم كما لا يعقدون معاهدةً أو حلفاً مع آخرين إلا برأيهم، وللمستعمرين الحق في إنشاء قواعد عسكرية سواء أكانت بريةً أو بحريةً أم جويةً وربما كان أكثر من ذلك، وهو الاحتفاظ بعددٍ من جنود المستعمرين على جزء من أرض الوطن، وتقديم التسهيلات والخدمات المطلوبة وقت الضرورة وخاصةً أيام الحروب، هذا بالإضافة إلى مساعدة مدارس الإرساليات النصرانية وحمايتها وإعطاءها استقلاليتها في التربية والمناهج، والمحافظة على الحرية الفردية والدينية ويقصد من وراء هذا المصطلح لا الصورة البراقة التي تعطيها، ولا الناحية الإنسانية التي ربما

تخطر على بال الناس، وإنما القصد منها إعطاء الفرد الحرية الكاملة في الفساد من شربٍ للخمر، وزنا، وتحرّرٍ من الأخلاق، وحرية التعبير على كل ما هو متعارف عليه أنه غير مسموحٍ به كالأدب السافر ويقصد به غير الأدب والكلام على العقائد والمقدساتِ و... وقبول النصح أي العمل بالإيعاء عن الفئات والتجمعات فهذه فرقة يمكن التعاون معها والإفادة منها، وتلك رجعية يجب الحذر منها ومراقبتها وضربها بحزمٍ وشدةٍ إن دعا الأمر و... وربما كانت هذه الأمور ما يتطلّبها المستعمر من الذين يُؤهلهم لتسلّم السلطة أو يمنحهم الدعم والحماية إذا ساروا عليها، وإذا خالفوا حسب تخطيطٍ لهم يطلّقونه بأنفسهم خديعةً أو حسب نزواتٍ فرديةٍ تخلّى المستعمرون عنهم فأصبحوا عرضةً للتيارات التي قد تعصف بهم أو بالأحرى سيخضعون لنقمة ساداتهم الذي ولّوهم الأمر، وسيُزيلونهم عما تصيّروهم عليه، والأمر سهل على المستعمرين إذ لديهم أكثر من جوادٍ يُراهنون عليه، وكل منهم مُسرج مُعدّ للوقت اللازم، ولذا يكون الخنوع أكثر والخوف أشدّ على المنصب، والتمسك به يؤدي إلى الاستسلام للذي يُخشى منه. ومن يُطاح به يكون عبرةً لخلفه فيبقى أكثر طواعيةً وأشدّ خضوعاً، مثل هؤلاء، وعلى هذا النهج ربّى المستعمرون لهم أعواناً قبل أن يرحلوا واستمرّ ذلك بعد ذهابهم.

قدّر المستعمرون أن هذه البلاد نتيجة ظروفها الاقتصادية ستبقى مرتبطةً بالاستعمار الذي خطّط لهذه السياسة، فالمواد الأولية التي تنتجها البلاد لا تجد لها سوقاً إلا في أوروبا، والمصنوعات ليس لها معامل في البلاد لذا، وهي بحاجةٍ إليها، مضطرة إلى أن تشتريها من أوروبا. وبهذه السياسة يُوفّر المستعمر على نفسه تكاليف الإدارة، وإيجاد الحامية على حين لم يتغيّر شيء بالنسبة إليه من الناحية الخارجية والاقتصادية بل والاجتماعية، وفي الوقت نفسه فهو ليس بحاجةٍ إلى مقاومة الحركات التي تُطالب بالاستقلال، وليس بحاجةٍ إلى الإعلام للردّ على الدعاية ضدّه والنقمة عليه

فإن ما يريده يُحققه على أيدي أبناء البلاد الذين تقوم عليهم النقمة والحركات والثورات ويستدعيه الأمر إلى البطش والعنف وربما كان هذا من طبعه وسياسته الخاصة المحليّة والمُوجّهة، وينظر المستعمر من بعيد ويُردّد إنها أحداث داخلية لا تتدخّل فيها.

ب - دلّت خطط انكلترا في شرقي إفريقية على ضعف وعدم وضوح وخاصةً فيما يتعلّق بربط جنوبي السودان بشرقي إفريقية نتيجة الخلاف وعدم التجانس، وما يجب أن يُبذل من جهودٍ وأموالٍ في سبيل رفع المستوى.

جـ - النقد الشديد لسياسة الفصل التي تنتهجها انكلترا فقد قدّم مؤتمر الخريجين إلى حكومة السودان عام ١٣٦٠هـ مذكرةً تقضي بإلغاء نظام المناطق المقفلة، ورفع القيود التي كانت مضروبةً على تحركات السودانيين داخل بلادهم، وأرسلت لجنة «السودنة» التي أنشئت عام ١٣٦٥هـ لجنةً فرعيةً لدراسة أوضاع الجنوب، حيث قدّمت تقريراً ضافياً بعد زيارتها للجنوب فضحت فيه السياسة البريطانية وانتقدتها أشدّ النقد.

وبناءً على ذلك كله، وبناءً على الصعوبات التي كان يجدها الموظفون الإنكليز في الجنوب وخاصةً بالنسبة إلى الأسماء حيث كان للكثير أسماء يُعرفون بها بين أترابهم وفي القبيلة وهي أسماء عربية بينما هي في السجلات الحكومية أسماء قبلية، وهذا مايستغرق وقتاً طويلاً للتحقق من هذا. لذا عقدت الحكومة مؤتمراً في مدينة «جوبا» عام ١٣٦٦هـ برئاسة السكرتير الإداري وعضوية مديري المديريات الجنوبية، ومدير ديوان شؤون الموظفين، وسبعة عشر من أعيان الجنوب بعضهم زعماء العشائر وبعضهم الآخر من خريجي مدارس الإرساليات النصرانية، وستة أعضاء من الشمال، وقرّر المؤتمر رغبة الجنوبيين في الاتحاد مع الشمال في دولةٍ واحدةٍ، وبناءً عليه تقرّر وجوب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة، كما يجب تشجيع التجارة وتحسين المواصلات بين الجزأين، وتوحيد سياسة التعليم.

أخذت انكلترا بمقترحات المؤتمر وغيّرت سياستها السابقة، وربما فكّرت في الإبقاء على السودان موحداً، وتستطيع بما لها من نفوذٍ في الإقليمين وبما بينهما من خلافٍ أن تثير المشكلات في كل وقتٍ ترى من مصلحتها ذلك، وكثيراً ما يلجأ المستعمرون إلى مثل هذا فقبل أن يرحل المستعمر يُبقي بعض المشكلات الحادة أو الخلافات القائمة بين أجزاء الدولة الواحدة أو مع الدول المجاورة لها. وهكذا كان لانكلترا الأثر الكبير في وجود مشكلة جنوبي السودان وترك جراحٍ عميقةٍ بين الشمال والجنوب لا يمكن علاجها ومعالجتها بسهولة.

وجاء الاستقلال عام ١٣٧٦هـ والسودان مُوحّد غير مجزّأ، وإن كانت فكرة التجزئة قائمةً في نفوس عددٍ من أبناء الجنوب، ممن اعتمدتهم الدولة المستعمرة من النصارى، ومن ربّتهم على هذه الفكرة وعلى كره الشمال المسلم.

اصطدمت الحكومة الوطنية أثناء تطبيق سياستها التعليمية الموحدة بالواقع المرّ الذي أوجده في الجنوب المستعمرون والإرساليات التنصيرية، ولذا فقد اهتمت بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما معالجة المشكلة على الصعيد السياسي والدستور فقد أوكل الأمر كله إلى لجنة الدستور القومية التي لم تكن من صلاحياتها بحث هذا الأمر. كما أن أعضاء الجنوب في هذه اللجنة قد انسحبوا منها عندما رفضت البحث في طلب تقدّموا به قبل الاستقلال لإقامة حكومةٍ اتحاديةٍ في المديريات الجنوبية.

تأسّس في الجنوب حزب «الاتحاد الوطني السوداني» (سانو)، ويرأس هذا الحزب (جوزيف أودوهو) وأمين سره (وليم دينغ) ومساعده (اكري غادين) كما انضمّ إليه (سالريتو لاهورا)[1] رئيس حزب الأحرار الجنوبي، وكثير من المتحمسين والذين لديهم حماسة زائدة ضد الشمال.

---

(١) قتل سالريتو لاهورا على الحدود الأوغندية عام ١٣٨٧هـ.

ومع استمرار مشكلة الجنوب استمرت الصدامات بين أبناء الشمال وأنصار الحكومة الوطنية وبين أبناء الجنوب الذين قادهم حزب الاتحاد الوطني السوداني، وزادت أعمال التمرّد والعصيان.

استمرت مشكلة الجنوب وازدادت تأزماً أيام الحكم العسكري برئاسة الفريق إبراهيم عبود إذ ظهرت في الجنوب منظمة عسكرية عُرفت باسم (أنيانيا) ومعناها ثعبان الكوبرا السام الأسود، وقد أعلنت في بيان لها أن الصبر قد نفد، وأن العنف هو الطريق الوحيدة للوصول إلى حلٍّ حاسم، ونشطت هذه المنظمة في أعمالها، وأخذت تتلقى المساعدات العسكرية والمادية من جهاتٍ دوليةٍ متعددةٍ، ولعل أكبر المساعدات كانت تأتي عن طريق الإرساليات التنصيرية.

حاولت الحكومة العسكرية معالجة مشكلة الجنوب غير أنها سلكت حلاً غير مقبول إذ اتخذت أسلوب البطش والإرهاب والقتل دون تمييز مما أذهل مسلمي الجنوب حيث نالهم ما نال غيرهم وأصاب الآمنين ما لحق بالمتمردين وهذا ما أجبر عدداً من المسلمين في الجنوب إلى العمل مع الوثنيين ضد تصرّف الحكومة غير الصحيح، فقد قُتل عدد من زعماء التجار وكبارهم، واضطر عدد من السكان إلى الهرب خارج الحدود عبر أراضي أوغنده، والحبشة، وكينيا، وتشاد.

وإضافةً إلى هذا فقد أقدم الحكم العسكري على طرد الإرساليات التنصيرية من الجنوب على أنها أساس المشكلة، ومع أنه تصرّف داخلي ومنطقي إلا أنه قد أزعج المستعمرين بشكلٍ كبيرٍ فطار صوابهم لأنهم يعملون خلف رجال تلك الإرساليات، ومنذ تلك اللحظة تغيّرت النظرة للحكم العسكري وبدأت تقوية خصومه وتجميع صفوفهم، وعُقد مؤتمر المائدة المستديرة حيث ضمّ أحزاب الشمال وأحزاب الجنوب إضافةً إلى اتحاد الكنائس العالمي، وجبهة الهيئات التي تضمّ النقابات والمهنيين التي

تشكلت إثر ذلك. ونتيجة المقاومة اضطر الحكم العسكري إلى ترك السلطة وتسلّمتها حكومة مدنية برئاسة «سر الختم خليفة»، ووجه رئيس الوزراء في بيان وجهه إلى الشعب في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤م) أعلن فيه العفو العام عن المتمردين ومن كان قد ناصرهم من الجنوبيين، ودعا إلى عودة كل من غادر البلاد إلى الدول المجاورة فراراً من سياسة البطش والإرهاب التي كانت سائدةً أثناء الحكم العسكري، كما دعا إلى عقد مؤتمرٍ قوميٍ تشترك فيه جميع الأحزاب السودانية الشمالية والجنوبية ويشهده مراقبون من سبع دولٍ إفريقيةٍ عربيةٍ وغير عربيةٍ وذلك للنظر في مشكلة الجنوب برمتها والتشاور في أكثر الوسائل نجاحاً لحلّها.

عُقد مؤتمر المائدة المستديرة بالخرطوم على الصورة التي سُمّي بها وذلك في شهر ذي الحجة من عام ١٣٨٤هـ (آذار ١٩٦٥م) فكان خطوةً لرد الثقة إلى النفس، ولتلمّس الطريق إلى حلولٍ سياسيةٍ وإداريةٍ مُرضيةٍ من الشمال والجنوب على حدٍّ سواء، وقد عاد عدد من الذين غادروا البلاد ومنهم (وليم دينغ) أحد زعماء حزب سانو وشارك في مؤتمر المائدة المستديرة، ولكن لم يلبث أن ظهر الخلاف بين الشمال والجنوب.

قال الجنوبيون: إن مؤتمر جوبا عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) الذي طالب بالوحدة بين الشمال والجنوب لم يكن يُمثّل إرادة الجنوبيين، كما ادّعى أنصاره، وإن اتفاقية ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) كانت بين انكلترا، ومصر، وأحزاب الشمال، ولم يكن أي رأيٍ للجنوبيين فيها، وإن استغلال الشمال للجنوب كان في الماضي والحاضر إذ لم تقم أية مشروعاتٍ حيويةٍ في الجنوب. ثم طالبوا باستقلال الجنوب، وانسحاب الجيش وقوات الأمن من المديريات الجنوبية، وادّعوا أن الحكومة لا تسيطر على الوضع.

واقترحت أحزاب الجنوب وهي: حزب سانو، وجبهة الجنوب إجراء

استفتاء في مديريات الجنوب تحت إشراف هيئة مستقلة على أن ترفع حالة الطوارىء، ويعود الجيش إلى ثكناته في الشمال، وتتعهد أحزاب الجنوب بالعمل على إنهاء التمرّد. ولا شك فإن انسحاب الجيش من الجنوب هو تسليم زمام السلطة إلى المتمرّدين. وترى أحزاب الجنوب أن يكون الاستفتاء على الاحتمالات الآتية:

أ - الاتحاد اللامركزي.

ب - الوحدة المركزية.

جـ - الانفصال.

وتكون نتائج الاستفتاء ملزمة للشمال والجنوب على حد سواء. إن الاستفتاء الذي يجري له الجنوب بعد انسحاب الجيش وقوات الأمن سيكون تحت ترتيب وتهيئة وضغط المتمرّدين، وإن كانت توجد هيئة إشرافٍ مستقلة، بل يمكن لأحزاب الجنوب أن تلعب لعبتها وعلى مرأى من هيئة الإشراف وتدّعي بعدئذٍ ما تريده، ويتمّ الأمر، وتظهر النتائج، وتأخذ الصفة الشرعية، ولهذا فإن أحزاب الجنوب كانت مطمئنةً إلى النتائج حسب ما ترغب.

أما أحزاب الشمال فترى أن حزب سانو وجبهة الجنوب لا يُمثّلان رأي الجنوبيين وإنما يفرضون أنفسهم على السكان فرضاً والدليل على ذلك أنها قد أصدرا بياناً دعوا فيه لوقف القتال، ولكن لم يُستجب لندائها. ومعنى سحب قوات الأمن من الجنوب حسب طلب أحزاب الجنوب إنما معناه تعرّض حياة المواطنين هناك للخطر، وخاصة أنه توجد فئات تعيث فساداً في المنطقة دون احترامٍ لأي قانون، وكذلك بالنسبة لسحب الجيش إلى الشمال، فالجيش لكل البلاد وليس لمنطقةٍ دون أخرى، كما لا يصح لجماعات تتمثّل في الحكومة بثلاثة وزراء أن تتهمها بأنها لا تسيطر على الوضع ولا على الجيش إلا إن كان هؤلاء الوزراء لا يُمثّلون أحداً. وإن كل الأقوال التي تكلمت فيها أحزاب الجنوب لا يُفهم منها إلا الرغبة في

تقسيم البلاد، وهذا ما لا يرضاه مواطن. وأن الاستفتاء الآن لا يمكن أن يتم بسبب الأمطار، وسوء المواصلات، وفساد المتمرّدين، إضافةً إلى أن حق تقرير المصير هو حقّ للأمة وليس لجزء منها، كما أن الاستفتاء إعلان صريح لفشل المؤتمر. وأن انتخاب عام ١٣٧٣هـ كان ممثّلاً للشعب السوداني تمثيلاً صادقاً، حيث تم تحت إشراف لجنة دولية، وأعلن المجلس المنتخب آنذاك استقلال السودان بحدودها الحالية المعروفة وذلك في ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٧٥هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٦م).

ورأت أحزاب الشمال أن أفضل حلٍّ هو الحكم الإقليمي حيث اعتقدت أن الحكم المركزي لا يناسب الحال بسبب وجود الخلاف، كما أن الحكم الاتحادي لن يؤدّي إلا إلى الانفصال وزيادة أعمال القتال. ورأت هذه الأحزاب الشمالية أن يكون للجنوبيين في الحكومة المركزية نيابة رئاسة الجمهورية وما لا يقلّ عن ثلاثة وزراء، ونواب حسب السكان.

أصرّ الجنوبيون على الاستفتاء، وأضافوا نقطةً رابعة يمكن الاستفتاء عليها وهي الحكم المحلي، وبالنتيجة لم يتوصّل مؤتمر المائدة المستديرة إلى قرارٍ إجماعي حول شكل الحكم الذي ينبغي تطبيقه في البلاد، إلا أنه قرّر وجوب استبعاد شكلين للحلّ هما: الانفصال واستمرار الوضع الحالي (الدولة المركزية) لذلك طلب من الأعضاء، أن يتقدموا إلى اللجنة بمقترحاتهم حول الوضع الدستوري لمعالجة المشكلة.

وأخيراً تم الاتفاق على الحكم الإقليمي، ووُضّحت سلطات الحكومة المركزية والإقليمية والمشتركة بينهما، إلا أن الخلاف قد عاد فظهر حول تقسيم البلاد إلى أقاليم، ثم أصدرت اللجنة القومية للدستور توصيات حول الحكم الإقليمي وذلك في ١٦ شوال عام ١٣٨٧هـ (١٦ كانون الأول عام ١٩٦٧م). وبينما كانت الحكومة تقوم من جهتها بتنفيذ القرارات كانت الأحوال في الجنوب سيئةً وتزداد تعقيداً، حيث كانت أعمال العنف تعرقل

تنفيذ ما يجب عمله لذلك بقيت المشكلة قائمةً. وتتهم الحكومة منظمة (الأنيانيا) بالقيام بأعمال الإرهاب، وتدينها، بينما يقول الجنوبيون: إن هذه الأعمال ليست من طرفٍ واحدٍ بل إن جنود الحكومة هم الذين يرتكبون أغلبها.

ويبدو من هذا أن المفاوضين الجنوبيين من حزب (سانو) وجبهة الجنوب لا يمثلون أبداً سكان مناطقهم حيث أن أعمال التمرّد لا تزال قائمةً بل تزداد والمفاوضات مستمرة وأن النداء الذي وجهاه إلى وقف أعمال العنف لم يستمع إليه أحد ولم يلتفت إليه المشاغبون. ثم إن الخلاف إنما هو قائم على أساس شمال وجنوب أو مسلم وغير مسلم بغضّ النظر عما تعنيه كلمة مسلم، فالإخوان المسلمون والشيوعيون وبقية الأحزاب على اختلافها في الشمال على اتفاقٍ في وجهات النظر وأحزاب الجنوب على اختلافها مع اتحاد الكنائس العالمي على اتفاقٍ في وجهات نظرهم فالمشكلة موضوع انتماء إلى عقيدةٍ دون النظر إلى الإيمان بها، فالحقد على الشيوعي الذي ينتمي إلى أصلٍ إسلاميٍ كالحقد على أي مسلمٍ آخر مؤمنٍ بدينه متقيّدٍ بتعاليمه.

وأثناء أحد الاجتماعات تلقت أمانة السرّ برقيةً من حزب (سانو) بشرقي إفريقية مضمونها فصل (وليم دينغ) من الحزب وتكليف جبهة الجنوب بتمثيلهم في اللجنة إلا أن (وليم دينغ) ومؤيديه أصرّوا على أنهم الممثلون الشرعيون لحزب (سانو)، ورغم وصول ممثلٍ جديدٍ لحزب (سانو) من الخارج إلا أن اللجنة قررت الاعتراف بحق حزب (سانو) في داخل البلاد بالتمثيل في اللجنة، وهكذا ظهر الانشقاق في هذا الحزب، وتزعّم (وليم دينغ) جناحاً بينما تزعّم الجناح الآخر (جوزيف أودوهو) من خارج البلاد، واستمرّت الانشقاقات، وتشكيل الجبهات، ومنها جبهة (أزانيا) للتحرر والتي تهدف لإقامة دولةٍ تحمل اسم (أزانيا)[1] تبلغ

---

(١) أزانيا: اسم لمملكة قديمة قامت في الجنوب.

مساحتها ربع مساحة السودان أي ما يقرب من ستمائة وخمسين ألف كيلومتر مربع، وتضم ٣٧٪ من مجموع سكان السودان. وقد قامت أيضاً حكومات جنوبية خارج البلاد، منها حكومة جنوبي السودان المؤقتة برئاسة (أكري غادين) وقامت عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، وحلّت مكانها حكومة النيل المؤقتة[1]، ونافستها حكومة (أنايدي) المؤقتة، وكانت لكل من هذه الحكومات جهات ومصادر لتقديم المساعدات المادية والعسكرية والإعلامية ومن وراء كل هذا الإرساليات التنصيرية ومجلس اتحاد الكنائس العالمي.

وظهرت خلال هذه الانشقاقات في القيادة السياسية زعامة الكولونيل (جوزيف لاغو) رئيس منظمة (الأنيانيا) الذي قاد العمل السياسي والعسكري للجنوبيين من خارج البلاد.

وعندما استقرّ وضع جعفر النميري في الحكم وعد بإنهاء مشكلة الجنوب، وهي أكبر مشكلةٍ واجهت الحكم منذ الاستقلال، وكانت سبباً رئيساً في زوال الحكومات التي تعاقبت على البلاد. وكان الرئيس جعفر النميري قد أعلن بعد حركة ٧ ربيع الأول ١٣٨٩هـ (٢٥ أيار ١٩٦٩م) إعطاء الحكم الذاتي للجنوب، وقام بتعيين (أبيل ألير) أحد زعماء الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية، ودخل في التنظيم السياسي القائم في البلاد، وأعلن عن تعيين ثلاثة محافظين جددٍ لمديريات الجنوب من أبناء تلك المديريات، ومثّل في الوزارة عدد من الوزراء، واشترك عدد من الجنوبيين في السلك السياسي السوداني، وبدأ الاتصال بالدول المجاورة التي تعطف على الجنوبيين، وبالدول الغربية ذات العلاقة، ومجلس اتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التنصيرية التي لا يتمّ شيء في هذا المجال دونها، وأخيراً توالت

---

(١) حكومة النيل المؤقتة أقامها (غوردون مارتان)، وقد عارض اتفاقية أديس أبابا. أما حكومة (أنايدي) فقد أقامها الجنرال (تافنق) بعد فشل انقلاب ضد (غوردون مارتان) وحكومته (حكومة النيل المؤقتة)، وكان قد تسلّم رئاسة أركان حكومة (أكري غادين)، وهو يعارض أيضاً اتفاقية أديس أبابا.

الاتصالات التي انتهت باتفاقية (أديس أبابا) في مطلع عام ١٣٩٢هـ (آذار ١٩٧٢م).

وتقدم الجنوبيون باقتراح تسع دولٍ إفريقية ليكون المؤتمر المقترح فيها، وهي: زائير، أوغنده، كينيا، الحبشة، تانزانيا، الكاميرون، ساحل العاج، تشاد، إفريقية الوسطى. ويلاحظ أن ستاً من هذه الدول مجاورة للسودان، وهي ذات حكوماتٍ نصرانية تُعادي الإسلام وإن كان بعضها ذا أكثرية مسلمةٍ وهي: الحبشة، وتشاد، وتانزانيا، وإفريقية الوسطى، والكاميرون، وساحل العاج أما أوغنده فكان عيدي أمين لا يزال يسير في فلك الدول الأوروبية، ولم يتجه بعد نحو الدول الإسلامية، وكانت مقرّ الحكومات المؤقتة السودانية الجنوبية، إضافةً إلى أنها ترغب في فصل الجنوب السوداني عن الشمال وترى أنه ربما ينضم الجنوب إليها كما كانت خطة انكلترا الدولة المستعمرة للمنطقتين.

وكانت تشاد تساعد المتمردين وتعمل حكوماتها على إقامة معسكراتٍ لهم وتقوم على تدريبهم في أرضها، وتحرص على فصل الجنوب السوداني عن شماليه.

وأما الحبشة فقد كانت يومذاك من أكبر مراكز العداوة للإسلام، وقاعدةً لانطلاق الاستعمار، كما أنها مركز للإرساليات النصرانية ومن هذا المنطلق فهي تساعد ثوار جنوبي السودان ضدّ الشمال، ولما كانت السودان تساعد ثوار اريتريا لذا فإن الحبشة قد اتخذت من مساعدة الجنوب ضغطاً على الشمال لوقف مساعدة الثورة الاريترية، وهذا ما حدث بالفعل حيث توقفت كل مساعدةٍ للثورة الاريترية بل إن الحدود السودانية قد أغلقت في وجهها تماماً الأمر الذي جعلها تضعف عما كانت عليه من قبل. وكانت عاصمة الحبشة (أديس أبابا) مركزاً لتسوية القضية السودانية. ولكن يجب أن نؤكّد أن مساعدة الحبشة للمتمردين في الجنوب لم تكن ردّة فعلٍ لمساعدة السودان الدائمة للثورة الاريترية، وإنما كانت مساعدة الحبشة تقوم

على أساس العقيدة ومعاداة الإسلام.

ويجب ألا ننسى دعم اليهود في فلسطين للمتمردين، واتحاد الكنائس العالمي، ثم هناك سوء المواصلات، وكثرة المستنقعات، والقتال داخل الغابات، والبيئة التي لم يعتد الشماليون على القتال فيها. كل هذه العوامل مجتمعةً قد ضغطت على الشمال وجعلته يقبل بالشروط التي يفرضها الجنوبيون. أما الجنوبيون فقد رأوا أن الانفصال مستحيل لأن المنطقة فقيرة ومعزولة وسط إفريقية، وبعيدة عن كل صلة بالبحر الذي يُسهّل ارتباطها ببقية دول العالم، وأن الانضمام إلى إحدى الدول المجاورة أمر صعب، فقد كانت أوغنده هي الهدف الذي يُسعى إليه غير أنها أصبحت الآن لا تختلف كثيراً عن الشمال بعد تحوّل الرئيس عيدي أمين الفكري والسياسي، إضافةً إلى أن انتشار الإسلام في أوغنده وتوسّعه بسرعةٍ يجعل المستقبل غامضاً بل إن مصلحة التنصير والإرساليات النصرانية فصل أوغنده عن المناطق المسلمة في الشمال بدولةٍ وثنيةٍ يكون للتنصير فيها دوره الكبير وقاعدته الخطيرة. كما أن العمل العسكري صعب لتفوّق الشمال عددياً وثقافياً، إضافةً إلى سوء المواصلات التي تُعيق الحركة بالنسبة للقوات المقاتلة.

وإن عدم اتفاق زعماء الجنوب على رأيٍ واحدٍ بالنسبة إلى المستقبل لعب دوراً، فقد كان مُمثّل جبهة الجنوب (أكري غادين) قد طالب باسم جبهته التي يترعمها (أزبوني منديري) بالاستقلال للجنوب، وكُلّف (أميورو) الوزير في حكومة إبراهيم عبود العسكرية عام ١٣٨٤ بالعمل لذلك، أما (وليم دينغ) مُمثّل حزب (سانو) فقد اقترح نظاماً اتحادياً يُعطي فيه الجنوب صلاحياتٍ واسعةً.

هذه العوامل مجتمعةً أيضاً جعلت قادة الجنوب يتنازلون عن بعض الشروط التي كانوا في الماضي يُصرّون عليها، وجعلتهم أكثر مرونةً حيث يرضون عن بعض شروط الشمال.

انعقد مؤتمر (أديس أبابا)، ومثّل الشمال فيه (أبيل ألير) نائب رئيس الجمهورية، وهو من مديريات الجنوب، ويرافقه (داقيد كول) أحد قادة الجنوب، وهذا التمثيل معناه موافقة الشمال على ما يُمليه الجنوب إذ كان الحلّ كله بيد أهل الجنوب حيث يُمثّلون الطرفين المتنازعين، أما رئيس وفد الجنوب فكان (جوزيف لاغو) قائد قوات (الأنيانيا)، وحضر المؤتمر مُمثّلون عن المنظّمات الكنسية، والمنظّمات الدولية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وانكلترا، وعدد من الدول الاسكندنافية، والفاتيكان وهذه الجهات كلها كانت وراء المشكلة. ويدلّ هذا الحشد على أهمية هذه القضية بالنسبة إلى الحضور وخاصة دول أوربا النصرانية والفاتيكان.

أعدّت الحكومة السودانية مؤتمراً لإغاثة وتوطين أهل الجنوب أثناء انعقاد المؤتمر، ورصدت المنظمة الدولية (اليونيسيف) ثلاثة ملايين دولار للمساهمة في المشروعات الصحية.

توصّل المؤتمر إلى الاتفاق على قيام اتحاد بين الشمال والجنوب، تقوم فيه الحكومة المركزية بكل شؤون الدفاع، والخارجية، والمالية، والتعلم، والمواصلات، كما شمل إصدار قانون بالعفو العام عن الذين شاركوا في التمرّد والعصيان، وعملوا ضدّ السلطة. وتمّ الاتفاق على:

١ ـ أن تكون اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية، وأن تكون اللغة الإنكليزية لغة رئيسة في الجنوب إلى جانب اللغة المحلية الأساسية التي تقتضي الإدارة بضرورة استعمالها.

٢ ـ تصبح مديريات الجنوب إقليماً واحداً، ويقصد بمديريات الجنوب: مديريات أعالي النيل، وبحر الغزال، والاستوائية بحدودها التي كانت عليها يوم الاستقلال عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م).

٣ ـ تكون مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي.

٤ ـ يكون للإقليم الجنوبي مجلس تشريعي وآخر تنفيذي.

٥ ـ تُقدّر القوات المسلّحة في الجنوب باثني عشر ألف جندي، نصفهم من الجنوبيين خلال خمس سنوات.

٦ ـ يتمّ التوقيع النهائي على هذا الاتفاق يوم ١١ صفر عام ١٣٩٢هـ (٢٧ آذار ١٩٧٢م)، وهذا التأخير لإمكانية إبلاغ الأوامر للثوار الجنوبيين حيث لا تسمح الظروف الطبيعية بالإبلاغ السريع.

ويمكن أن نقول: إن انكلترا والمنظمات الكنسية الدولية كان يمكنها إبقاء مشكلة الجنوب السوداني قائمةً تستفيد منها كلما وجدت لها مصلحة في ذلك هذا فيما لو كان سكان الجنوب من المسلمين حيث ترغب دائماً في اقتتال الطرفين، وإجراء فعالية الأسلحة على الجانبين. ولكن العقيدة متباينة، وزيادة القتل في الجنوبيين لا تُوافق عليه أبداً، وإقامة دولةٍ في الجنوب فيه مصلحة لاتحاد الكنائس العالمي وللاستعمار حيث ينتهي حلّ المشكلة. وقد نتج عن الحل:

١ ـ وقف القتل في أبناء الجنوب، وتوطينهم، وإعادة المشرّدين إلى ديارهم.

٢ ـ إعادة عمل التنصير بشكلٍ جيدٍ ومُنظّم بعد أن ضعُف أثناء تأزّم المشكلة.

٣ ـ إضعاف قوة السودان بعد تجزئته.

٤ ـ الفصل بين مسلمي أوغنده وشمالي السودان بدولةٍ مصطنعة يحتضنها التنصير والاستعمار.

٥ ـ إنهاء مشكلة اريتريا بالضغط على السودان فيما إذ فكّر بمساعدة الاريتريين، وحصرها بقطع كل طرق المساعدة.

٦ ـ إضعاف مصادر الثورة في تشاد ضدّ حكومة الأقلية النصرانية، وقد تكرّرت هذه الثورة ثلاث مرات خلال ستة أعوام، وقادتها من

المسلمين الذين لهم صلات مع السودان.

وقد عارضت الجبهة الوطنية السودانية، وهي التي تعارض حكم الرئيس جعفر النميري، هذا الاتفاق، ووزعت بياناً حمل توقيع حسين الهندي[1] رئيس الجبهة، وعمر نور[2]، وعثمان خالد مضوي[3]. وقالت الجبهة في بيانها: إن هذا الاتفاق سيؤدي حتماً إلى الانفصال التام خاصةً وأن مديريات الجنوب قد أصبحت إقليماً واحداً[4].

وبعد اتفاقية أديس أبابا فتحت الحدود بين أوغنده والسودان في ٢٩ ربيع الأول ١٣٩٢هـ (١١ أيار ١٩٧٢م) بعد أن أغلقت لمدة ثلاثة أعوام كاملة من قبل أوغنده بحجة أن القوات السودانية كانت تلاحق مجموعات من المتمردين داخل أراضيها.

وظنّ الناس أن الأزمة قد فرجت ولو نسبياً غير أنه لم تلبث أن ظهرت بوادر أزمة جديدة في مطلع عام ١٤٠٠هـ بين الحكومة المركزية وعدد من السياسيين الجنوبيين بشأن اتجاه الحكومة إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. وقد بعث عدد من السياسيين الجنوبيين مذكرةً إلى الرئيس النميري يحذرونه من مغبة هذا العمل. ورد النميري بإجراء استفتاء في الجنوب لمعرفة الرأي بهذا الشأن، فانقسم الجنوبيون إلى فريقين: أحدهما يوافق على التقسيم حتى لا تبقى سيطرة قبيلة «الدنكا» أكبر قبائل الجنوب

(١) حسين الهندي: من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي، وكان وزيراً للمالية في حكومات محمد أحمد محجوب التي قامت حركة ٧ ربيع الأول ١٣٨٩هـ ضدها.

(٢) عمر نور: من حزب الأمة.

(٣) عثمان خالد مضوي: من الإخوان المسلمين ويمثل جبهة الميثاق الإسلامي.

(٤) حدث خلاف حول تقسيم السودان أثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة إذ رفض الشمال دمج مديريات الجنوب الثلاث في إقليم واحد.

على المنطقة كلها، ومن أصحاب هذا الرأي، جوزيف لاغو[1] والفريق الآخر يُعارض التقسيم ويرى فيه تجزئة للجنوب أمام الشمال، ويتزعم هذا الرأي «أبيل ألير»[2] أحد أبناء «الدنكا»، وفي شهر ربيع الثاني من عام ١٤٠٣هـ قبض الجنوبيون على ثلاثة عشر رجلاً معظمهم من التجار وخطفوهم قرب حدود أوغنده، وهذا ما سبّب قلقاً في السودان كله إذ أنه بداية حوادث عنف أو حرب أهلية قادمة عليها البلاد.

وعندما بدأت فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، واشترك الإسلاميون في السلطة، وإن لم يكونوا الأساسيين فيها، وإنما مُشاركة، اهتزّ رؤوس المتمردين، وحركهم الذين يُساعدونهم ويدعمونهم وعادت عملية الفوضى والإرهاب إلى الجنوب، وبدأ وضع الحكومة يترنّح، وأحسّ الرئيس النميري بسخونة الوضع وأحبّ أن يركن إلى هوى نفسه، وبدلاً

(١) جوزيف لاغو: ولد في قرية جولي من قرى مديرية جوبا في المديرية الاستوائية عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م)، وينتمي لقبيلة «المادي»، ودرس في مدارس الإرساليات النصرانية، التي تتبع الكنيسة الإنكليزية، والتحق في الخرطوم بالكلية العسكرية في الخرطوم عام ١٣٧٨هـ وتخرج منها عام ١٣٨٠هـ، وعندما اختير للتدريب في انكلترا، ذهب ليودّع أهله غير أنه دخل حدود أوغنده والتحق بحركة جنوب السودان عام ١٣٨٣هـ، ثم انضم إلى حزب سانو عام ١٣٨٤هـ، وعندما تسلم رئاسة الحزب (أكري قادين) خلفاً لجوزيف أودهو تسلم جوزيف لاغو رئيس الجناح العسكري لمنظمة (الأنيانيا)، وعاد الاتفاق إلى المنقسمين تحت اسم جديد هو (أزانيا) فعاد جوزيف لاغو عام ١٣٨٦هـ إلى رئاسة الأركان من جديد. وعندما أقام (أكري قادين) حكومة مؤقتة عام ١٣٨٨هـ تسلم جوزيف لاغو رئاسة أركانها. وطلب منه (غوردن مارتان) استلام رئاسة أركان حكومة النيل المؤقتة التي أسسها ولكنه رفض ذلك، وبقي يعمل وحده في منظمة (الأنيانيا) حتى مؤتمر (أديس أبابا). ثم عمل رئيساً للمجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي، ثم أقاله النميري من منصبه وسلّمه نيابة رئيس الجمهورية.

(٢) أبيل ألير: أحد أبناء قبيلة الدنكا، تسلم رئاسة حكومةٍ مؤقتةٍ، ونائب الرئيس الجمهورية بعد اتفاقية أديس أبابا.

من أن يثبت ويتخذ الإجراءات اللازمة ضد المتمرّدين والمشاغبين ضعفٌ وجبنٌ، وأزاح الإسلاميين عن مواضعهم ولكن لم يجده ذلك نفعاً فلم يلبث أن سقط، كما أن تغيير الوضع لم يُفِد السودان شيئاً إذ استمرّ التمرّد في الجنوب.

كان أحد ضباط الجيش السوداني وهو «جون قرنق» وهو من الجنوب قد أعلن انفصاله عن الجيش السوداني مع قطعته، وأخذ يقود حركة المتمرّدين من جديد، وأصبح لهم مطلب جديد هو عدم تطبيق الشريعة الإسلامية ما داموا هم لا يؤمنون بالإسلام هذا بالنسبة إلى الذين يرون استمرار الاتحاد مع الشمال أي المعتدلين، أما الآخرون فلا يرون بُدّاً من الانفصال.

ومن المؤسف أن فئاتٍ من الشمال تؤيّد المتمرّدين في المطالبة بإلغاء القوانين الإسلامية التي طُبّقت، وعدم التفكير في موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية، وتجد هذه الفئات مُبرّراً لحركة التمرّد في الجنوب أي أن الجنوب أصبح يجد له مؤيدين ومناصرين في الشمال.

ومن المؤسف أيضاً أن المسلمين لم يستفيدوا من تجاربهم في الأمصار الثانية، وينتبهوا إلى أولئك الذين يؤهّلونهم في الكليات العسكرية إلى أنه لا يركن لغير المسلمين، وإنهم خوفاً من أن يتّهموا بالتعصّب للدين أو العصبية لإقليم يقبلون أبناء أولئك الأعداء، فإذا ما وصلوا إلى مرحلة التأهيل والتدريب والقيادة أذاقوا المسلمين الويلات بغضّ النظر عن انتماءاتهم وتطبيقهم للإسلام فإن كل ما ينتمي إلى الإسلام سيناله غضب أولئك وحقدهم ولو كان كافراً بالإسلام.

وأنه من المؤسف أيضاً أنه في الوقت الذي يستعدّ فيه أهل الجنوب للتمرّد والعصيان ويعدّوا العدّة لذلك فإن أهل الشمال يختلفون على الحكم ويقوم الصراع بين الأحزاب سواء على أمورٍ فكرية وربما كان لأهل الحقّ

منهم عذرهم أم على كسب الشعب إلى جانبهم لتسلّم السلطة والانفراد بها أم لأخذ الحظ الأوفى منها.

الطرق:

انتشرت الطرق الصوفية في السودان لعدم وجود الجهاد في تلك المرحلة ونتيجة الخمول الذي ينتشر غالباً لدى سكان المناطق الحارة وخاصةً الرطبة منها، فالطرق تؤمّن الجانب الروحي لأتباعها مع المحافظة على الكسل الذي يميل إليه سكان تلك الجهات باسم التواكل أو الزهد والقناعة بالكفاف. وأول هذه الطرق التي انتشرت في السودان كانت الشاذلية التي تنتسب إلى أبي الحسن الشاذلي[1]، وقد دخلت إلى السودان عن طريق (محمد أبو دنانة) وذلك في أواخر القرن التاسع الهجري يوم كان الحكم لا يزال بأيدي النصارى إذ كانت مملكة «علوة» هي صاحبة السلطة.

ثم دخلت الطريقة القادرية عام ٩٥٢هـ عن طريق (تاج الدين البهاري) المتوفى عام ٩٦٠ أي في بداية عهد الفونج، وتنتسب هذه الطريقة إلى عبد القادر الجيلاني[2].

ثم جاءت الختمية على يد (محمد عثمان الميرغني)[3] في أواخر عهد الفونج

(١) أبو الحسن الشاذلي: علي بن محمد بن محمد بن خلف المتولي المصري الشاذلي، ولد وتوفي بالقاهرة، من فقهاء المالكية، له عدة تصانيف، ينسب إلى بلدة (شاذلة) بتونس، حيث يعود إليها في نسبه، وكانت وفاته عام ٩٣٩هـ.

(٢) عبد القادر الجيلاني: عبد القادر بن موسى بن عبدالله بن جنكي دوست الحسني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي، ولد في جيلان وراء طبرستان، انتقل وهو شاب إلى بغداد، وبها توفي عام ٥٦١هـ، وله عدة كتب، وتنتشر الطريقة القادرية في كثير من الأمصار الإسلامية.

(٣) محمد عثمان الميرغني: ولد بالطائف عام ١٢٠٨هـ، وتعلّم بمكة، وانتقل إلى مصر، واستقرّ بالسودان بـ(الختمية) جنوب (كسلا)، وتوفي بالطائف عام ١٢٦٨هـ، وله عدة كتب.

الذي انتهى عام ١٢٣٦هـ، ولقيت في السودان ميداناً رحباً لانتشارها.

وهناك الطريقة السمانية التي تنتسب إلى (محمد بن عبد الكريم السمان) وقد دخلت إلى السودان عن طريق أحمد الطيب بن البشير العباسي، وصاحب الطريقة محمد ولد بالمدينة المنورة عام ١١٣٠ وتوفي بها عام ١١٨٩هـ.

وأخيراً جاءت طائفة الأنصار التي وجدت مع الحركة المهدية على يد محمد بن أحمد المهدي الذي ثار على الأوضاع القائمة في البلاد وما فيها من فسادٍ، وتمكّن من السيطرة على المنطقة، وانسحب المصريون من السودان.

ولم يكن هناك صراع حادّ بين هذه الطرق، وإنما يلتفّ عدد من الناس حول شيخهم، ويعملون على نشر طريقتهم بالاتصالات والزيارات، وليس من أهدافٍ حتى تتضارب مع أهداف الطريقة الأخرى. ومع ذلك فقد انصبّ ما يمكن أن تُسمّيه صراعاً في الصراع الحزبي القائم إذ كانت الطريقة الختمية تؤيّد الحزب الوطني الاتحادي على حين تؤيّد طائفة الأنصار حزب الأمة، ويتنازع هذان الحزبان على السلطة، ويضمّان أعضاء يلتفون حول واجهاتٍ سياسيةٍ.

صراع المجموعات العرقية:

سبق أن ذكرنا أنه توجد عدة مجموعاتٍ عرقيةٍ في السودان، وإن لم يحدث بينها صراع واضح أو حاد، فإن كل مجموعةٍ قد شكّلت لها حزباً خاصاً بها، فالبجاة انضووا تحت لواء حزب مؤتمر البجاة، وشكّل «النوبا» اتحاد جبال النوبا العام، وكان لأهل الجنوب أحزابهم الخاصة بهم.

وتقوم الأحزاب على أساس قبلي أو إقليمي أو قومي عندما يضعف الإيمان في النفوس، ويحلّ محلّه أفكار أخرى بعيدة عنه كل البعد. أو عندما يغيب الحكم الإسلامي عن الساحة فلم يعد هناك من يحمل للجهاد،

ويشحن النفوس بمزيدٍ من الإيمان، ويقدّم للشعب حاجاته الأساسية، عندها ينفرط عقد الأمة وتتمزّق وتتوزّع إلى تجمعاتٍ قبليةٍ وإقليميةٍ وقوميةٍ، ومن باب الصراع القائم تحاول أن تتجمع على بعض هذه الأسس الواهية، وقد يكون لها مصالح وأماني تتعارض مع مصالح التجمعات الأخرى فيقع نوع من الخلاف، ومع ذلك فإنه لا يُعدّ صراعاً كما سبق أن ألمحنا، وإنما ينصبّ في الصراع الكبير القائم بين الشمال والجنوب فأحزاب الشمال على اختلاف جنسياتها وأقاليمها وأصولها تلتقي بعضها مع بعض لتقف في وجه أحزاب الجنوب التي تلتقي بعضها مع بعض أيضاً رغم تباين قبائلها وخلافاتها فيما بينها.

الصراع الحزبي:

بدأت الحركات الوطنية تبرز في السودان قبيل الحرب العالمية الثانية، ولعلّ أول ما برز كان مؤتمر الخريجين العام الذي ظهر عام ١٣٥٧هـ برئاسة إسماعيل الأزهري، وقامت الحرب وشغل الناس بأحداثها فلما وضعت أوزارها شهد السودان ميلاد الأحزاب السياسية التي كان من أبرزها:

١ ـ حزب «الأشقاء» برئاسة إسماعيل الأزهري ويدعو إلى الاتحاد مع مصر لتكوين جبهةٍ متحدةٍ في وادي النيل يمكنها الوقوف بقوة أمام أعدائها، ويُصدر صحيفة باسم «الأشقاء»، وقد نشأ هذا الحزب عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) ويؤيّده شيخ الطريقة الختمية علي الميرغني. وقد انقسم هذا الحزب عام ١٣٧١هـ إلى جناحين، أحدهما برئاسة إسماعيل الأزهري والآخر برئاسة محمد نور الدين، وقد حل هذا اسم الجبهة الاتحادية.

٢ ـ حزب الاتحاديين، وظهر أيضاً عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) برئاسة عبدالله ميرغني، ويُصدر صحيفةً تحمل اسم «اللواء»، وضمّ مجموعةً من المتعلمين فقط، ويرى الاتحاد مع مصر على نظام اللامركزية (الاتحاد)

٣ ـ حزب الأحرار: ونشأ في العام نفسه الذي نشأت فيه الأحزاب السابقة، ويرى قيام حكومة في السودان مع وجود اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وكان يُصدر صحيفة «الأحرار».

٤ ـ حزب وحدة وادي النيل: وتأسس عام ١٣٦٤هـ برئاسة الدرديري أحمد إسماعيل، وينادي بوحدة وادي النيل، والجلاء عن مصر والسودان، ويُصدر صحيفة «الحقيقة».

وقد عملت الطريقة الختمية على تأسيس جبهة وطنية من هذه الأحزاب، فظهر الحزب الوطني الاتحادي، مع استمرارية حزب الأشقاء، وحزب وحدة وادي النيل، كما أن مصر لها دورها في دمج هذه الأحزاب بعضها مع بعض.

٥ ـ الحزب الوطني: وظهر عام ١٣٦٣هـ، وينادي بتدريب السودانيين وتأهيلهم للحكم الذاتي.

٦ ـ حزب الأمة: وظهر عام ١٣٦٤هـ، وقد رفع شعار «السودان للسودانيين»، ويُصدر صحيفة الأمة. وكان برئاسة الصديق بن عبد الرحمن المهدي، وتسلّم عبدالله خليل الأمانة العامة. وقد عملت جماعة الأنصار على تأسيس الجبهة الاستقلالية من هذين الحزبين بزعامة حزب الأمة، ولقي ذلك تأييد من عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار.

٧ ـ الحزب الجمهوري الاشتراكي: وقد ظهر عام ١٣٧١هـ حيث انفصل زعماء من رجال القبائل، وأسّسوا هذا الحزب. وكان برئاسة يوسف العجب.

٨ ـ حزب الشعب الديمقراطي: وقد نشأ برئاسة علي عبد الرحمن بتأييد علي الميرغني الذي سحب ثقته من إسماعيل الأزهري. ولكن سيعود هذان الحزبان للالتقاء بعد مدة.

٩ ـ الحزب الشيوعي: وقد نشأ عام ١٣٦٥هـ، وبرز في بداية الأمر على شكل مجموعات بين الطلاب الذين كانوا يدرسون في مصر، حيث كانوا يصدرون هناك مجلة «أم درمان»، وكان من بينهم عبد الخالق محجوب، وقد أسّسوا أيضاً اتحاد الطلبة السودانيين، ورابطة الطلبة السودانيين، وفي الوقت نفسه كان بعضهم يعمل في صفوف حزب الأمة مثل: عبده ذهب حسنين، وعبد الماجد أبو حسبو، وعز الدين علي عامر، ومنهم من يعمل بتحرير جريدتهم «الأمة» أمثال: حداي، ومحمد أمين حسين. كما تعاون بعضهم الآخر مع إسماعيل الأزهري أمثال: إبراهيم المفتي. والمهم أن يُحقّق لجماعته نصراً عن أي طريق مهما كان يخالفه بالرأي بل مهما كان ملتوياً في نظره.

وكان يتزعم الحركات الشيوعية في مصر (هنري كورييل) وهو أحد الإنكليز الذين خدموا في مصر. كما كان في السودان وكيل عريف إنكليزي يدعى «ستوري»، أسّس حلقةً لدراسة الأفكار الماركسية، وقد اتصل مع أحمد زين العابدين، وحسن محمد الحامد، والطاهر السراج، وجاء المدرس الإنكليزي (دكنسون) فأكمل عمل ستوري وكان أول من نظم حلقة لدراسة الماركسية في السودان ثلاثة من الأرمن قدموا إليها (١٣٣٥ ـ ١٣٣٨هـ) وهم: (ارتين أركيان) و(بيادروس ساهوتيان) و(أينس ظهربيان) وعندما ذهبوا انتهى التنظيم.

لا شك أن الجهل في الفكر الماركسي والحركة الشيوعية هو الذي جعل السودانيين ينخرطون في صفوف تلك الحركة التي تُخالف عقيدتهم وأفكارهم، كما أن الفقر الذي كان يعصر السكان هو الذي جعل الناس يستهوون الكلام الشيوعي المعسول في تقديم الخدمات لهم والآمال العريضة التي يُؤمّلهم بها، إضافةً إلى الدعم غير القليل الذي كانوا يجدونه من الحكومات الشيوعية سواء أكانت موسكو أم بكين أم غيرها والتي تُريد استغلالهم لتمكينهم من السيطرة على المنطقة ثم تقديمها لهم ليحلّوا محلّ

المستعمرين السابقين أو على الأقل لتحريكهم لمصلحتها في سبيل الضغط على المستعمرين أو على الحكام الوطنيين فيما بعد لتنفيذ آرائها، أو مخططاتها وسياستها سواء أكانت محلية أم دولية.

وكما حدث في بقية الأحزاب من انشقاقات فقد حدث في الحزب الشيوعي أيضاً إذ فصل عبد الخالق محجوب نصف أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني أثناء غيابهم، كما حدث في الحزب جناح يرتبط بموسكو، ويُؤيِّد سياستها، ويسير على نهجها، وآخر يُؤيِّد بكين وينحو منحاها في الفكر الماركسي والسياسة العامة.

١٠ - الإخوان المسلمون: وقد ظهروا عام ١٣٦٦ هـ، انطلاقاً من عقيدة الشعب، وقاموا يدعون إليها، ويحاولون تعليم الناس مبادىء الإسلام، وتوضيح أن الإسلام يشمل مختلف الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية ولا يصحّ عزل جانب من هذه الجوانب، فالإسلام دين ودولة، ولا يصحّ أخذ أي منهج يُخالف ذلك، وفي الوقت نفسه لا يصحّ المناداة بمذهب اقتصادي آخر أو تطبيقه سواء أكان شيوعياً أم رأسمالياً و... وبرز من قادتهم رشيد الطاهر الذي تولّى في السبعينات قيادة العمل. ثم ظهر حسن الترابي الذي عمل على تأسيس جبهة الميثاق الإسلامي لتضمّ أيضاً غير المنظمين من الإسلاميين إذ كانت هذه الجبهة تعمل ضمن دائرتين تشمل الأولى المنظمين في صفوف الإخوان المسلمين على حين تشمل الثانية الآخرين من الإسلاميين، وكانت تصدر لهم جريدة تعمل باسمهم، وتحمل اسم «الميثاق».

١١ - الحزب الاشتراكي الإسلامي: وقد أسسته مجموعة رفضت الانضواء تحت لواء الإخوان المسلمين، ومنهم: بابكر كرار النور، وميرغني النصري، وعبدالله زكريا، ومحمد يوسف مضوي.

هذا بالنسبة إلى أحزاب الشمال. ورغم هذا التعدد فإننا نستطيع أن

نقول: إنها تُصنّف في أربع فئات.

أ - حزب الأمة: ويلقى تأييد جماعة الأنصار، ويتزعمه آل المهدي، ويحمل عاطفة دينية، وفيه مجموعات قريبة من الصوفية، وتسير معه كل الأحزاب التي كانت ترى الاستقلال عن مصر في بداية الأمر، ثم اندمج أكثرها به.

ب - الحزب الوطني الاتحادي، أو الاتحادي الديمقراطي، ويلقى تأييد الطريقة الختمية وهي طريقة صوفية، ويتزعمه مشايخ الطريقة من آل الميرغني، ويُظهر أحياناً عاطفة دينية باردة، لكن تهمه السلطة قبل كل شيء وقد انضوت فيه بقية الأحزاب التي كانت ترى الوحدة مع مصر وذلك قبل الاستقلال.

جـ - الإخوان المسلمون: ويعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية، وينادون بذلك، وينْظَمون ضمن جبهة الميثاق، ويتزعمهم حسن الترابي.

د - الحزب الشيوعي: ويعمل على تطبيق الفكر الشيوعي عامةً، ويُنادي بتطبيق المنهج الاقتصادي الخاص بالحزب، ويُحاول جذب العمال إليه والفلاحين والفقراء من الناس ويُمنيهم الأماني، ويلقى دعم الحكومات الشيوعية الأجنبية، ويهاجم الأديان عامةً والإسلام خاصة، ويقول عنها: إنها خرافات.

وقد كان الصراع قائماً في البداية وخاصة في المرحلة التي سبقت الاستقلال والمرحلة التي تلتها مباشرةً بين حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية التي تؤيده في الاستقلالية وبين الحزب الوطني الاتحادي والأحزاب الاتحادية التي تُؤيده في الوحدة مع مصر. ويبدو أن كفة الأحزاب الاستقلالية هي التي نجحت وتمّ الاستقلال. واستمرّ ذلك الصراع حتى تمّ الانقلاب العسكري الأول وحتى نهايته عام ١٣٨٤هـ.

ثم ظهر في المرحلة الثانية الإخوان المسلمون والحزب الشيوعي حيث

انضمّا إلى المجموعتين السابقتين، فأصبحت الفئات المتصارعة أربع فئات، وإن أصبح الصراع يحمل الواجهة الفكرية بعد أن كان يحمل الواجهة السياسية والوصول إلى السلطة قبل كل شيء. لقد أصبح الإخوان المسلمون الآن يُنادون بتطبيق الإسلام ويُعارضهم الشيوعيون أشد المعارضة وقد حققوا جانباً مما يُنادون به، وأصبح الصراع يقوم على هذا الجانب لمتابعة الخطأ فيه أو لمسح ما تم، ويتأرجح حزب الأمة بين التأييد المطلق وبين ما يُسبّب (التروّي) في محاولةٍ لتوطيد سلطانه ونفوذه على الدولة. أما الحزب الاتحادي فيترنّح بين صوفيته الباردة ورغبته في بقائه في السلطة والتمكين لأفراده وهو إلى جانبه الثاني أقرب لذا فهو على غير وفاقٍ مع الإخوان.

ويُنادي الحزب الشيوعي بتطبيق فكره ويُعارضه الإخوان المسلمون أشدّ المعارضة، وقد نجح في القيام بحركةٍ انقلابيةٍ إذ شارك في الحكم، ولكن لم يلبث سلطانه أن انهار وعاد جعفر النميري إلى السلطة وقُدّمت المجموعة الشيوعية الانقلابية إلى المحكمة فأعدم بعضها، وسُجن بعضها الآخر، ومع هذا فقد بقي للحزب الشيوعي قوة ونفوذ لا يستطيع أحد إغفال ذلك، وسيبقى ذلك ما وجد الفقر والجهل وما دامت مشكلة الجنوب إذ يُؤيّد مُحرّكوها الشيوعيين الذين يُعارضون تطبيق الشريعة الإسلامية والتي يعدّها نصارى الجنوب مشكلتهم الأولى، وتدعم ذلك الإرساليات التنصيرية التي لا تتوانى أبداً في دعم الحزب الشيوعي ما دام يعارض تطبيق الشريعة ويحارب الإخوان المسلمين وبهذا يلتقي أعداء المسلمين من شيوعيين ورأسماليين في خندقٍ واحدٍ ضدّ الإسلام وهذا أمر طبيعي. أما حزب الأمة فيُعارض الحزب الشيوعي على استحياء حرصاً على مصالحه السياسية. ولا يعرف الحزب الاتحادي أين يضع أقدامه على خجلٍ وإن كان أقرب إلى السكوت منه إلى المعارضة.

إن من يُهاجم الإخوان المسلمين يحمل عليهم مشاركتهم لجعفر النميري في السلطة عندما سايرهم في تطبيق الشريعة الإسلامية، ثم نكص على عقبيه،

وقد تم الانقلاب عليه فيعدّونهم من أنصار حكم جعفر النميري على حين ألقى بهم في السجون في آخر عهده، ثم يقولون عنهم: إنهم متشددون في دعوتهم وينظرون إلى غيرهم نظرة خاصة.

ومن يُهاجم الشيوعيين يحمل عليهم أنهم لا تهمّهم سوى الشيوعية، وقد قاموا بانقلابٍ على حكمٍ هم شركاء فيه، وأنهم غير وطنيين إذ يعملون بوحيٍ من الخارج سواء أكان ذلك من (موسكو) أو (بكّين)، وأن عقيدتهم تُخالف الإسلام فهم مُلحدون عُملاء.

أما حزب مؤتمر البجاة فقد تأسّس بعد المرحلة التي تكوّنت فيها الأحزاب السودانية، وهو حزب محلي صغير، يعمل لمصلحة تلك الجماعة التي تعيش في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، وتأثير هذا الحزب ضعيف في سياسة البلاد العامة.

وأحزاب الجنوب وهي وإن كانت محلية بل قبلية بالدرجة الاولى إلا أنها ذات تأثيرٍ حساس بسبب مشكلة الجنوب، ومن هذه الأحزاب:

١ - حزب الاتحاد الوطني السوداني، ويعرف بـ «سانو» وكان برئاسة (جوزيف اوردوهو) وانتخب (وليم دينغ) أميناً عامّاً له، و(أغري غادين) أميناً مساعداً. ثم انضمّ إلى الحزب (ساترينو لاهورا) رئيس حزب الأحرار الجنوبي، والذي قتل عام ١٣٨٧هـ على الحدود الأوغندية. وقد حدث انشقاق في الحزب عام ١٣٨٧هـ إذ تزعّم (جوزيف اودوهو) جناحاً، وتزعّم (وليم دينغ) جناحاً آخر، وقد تأسّس الحزب عام ١٣٨٤هـ.

٢ - حزب اتحاد جبال النوبا العام: وهو حزب محلي يمثّل أبناء هذه المنطقة (جبال النوبا) لذا فإن تأثيره في السياسة العامة ضعيف.

٣ - حزب الأحرار الجنوبي: وتأسّس عام ١٣٧٣هـ، وحلّ عام ١٣٧٨ هـ. وقد برز فيه (سطانسلاوس بياساما) و(بنيامين لولي)، وقد

أخذ دوره ثم حل محله حزب (سانو).

٤ - جبهة الجنوب: وقامت عام ١٣٨٤ بزعامة كليمنت أمبورو، وتتمتع بتأييد واسع في الجنوب.

٥ - حزب الوحدة السوداني: وتأسس عام ١٣٨٤هـ برئاسة سانتينو دينغ.

٦ - حزب السلام الديمقراطي الوطني.

٧ - حزب النيل.

٨ - الحزب الديمقراطي الجنوبي.

ولا شك فإن تعدد هذه الأحزاب الجنوبية مع تعدد القبائل أيضاً وصراعها بعضها مع بعض، وعدم وضوح الأهداف، والخلاف مع الشمال كل هذه تؤدي إلى الصراعات الحزبية في الجنوب أيضاً، والانقسامات داخل الحزب الواحد، والانشقاقات، وقيام منظمات عسكرية بعضها شديد التطرّف وبعضها الآخر أقل تطرفاً. وقيام حكومات مختلفة فيما بينها خارج البلاد، قد تلتقي في بعض النقاط وقد تختلف أحياناً ويقع بينها صراع. فإن حكومة النيل الموقتة التي أعقبت حكومة جنوبي السودان التي أسسها (أقري جادين) كانت برئاسة (غوردن مارتان) وقد كانت هذه الحكومة (النيل الموقتة) تُعارض اتفاقية (أديس أبابا) أشد المعارضة، وكذلك قامت حكومة (أنانيدي) الموقتة التي تُعارض حكومة (النيل الموقتة) وقد أسسها الجنرال (تافن) وذلك بعد أن فشل بانقلابه ضد (غوردن مارتان).

ورغم أن عدد أتباع النصرانية في جنوبي السودان قليل إلا أنهم هم المسيطرون، وهم الذين يُؤسّسون الأحزاب، وهم الذين يقودون الحركات، وذلك بسبب الإمكانات المادية الضخمة التي تقدمها لهم المؤسسات النصرانية

والإرساليات التنصيرية، والتحريض الدائم لهم. وأن عدداً كبيراً من السكان يضطر لمسايرتهم عصبيةً للقبيلة، وخوفاً منهم لوجودهم تحت حاهم، إضافةً إلى التخويف القبلي الدائم من الشمال، إذ أن وسائل إعلام القبيلة إنما هو بيد رؤسائها من أتباع النصرانية.

وقد ظهرت أحزاب جديدة في الشمال وفي الجنوب ومنها:

الحزب القومي السوداني (غبوش).
حزب الشعب السوداني الإفريقي (سابكو).
حزب البعث العربي (العراقي).
حزب البعث العربي (السوري).
حزب العمل.
حزب التجمع الناصري.
قوى الريف.
التضامن المستقل.

ولكن هذه التكتلات أو الأحزاب أو التجمعات لا تزال صغيرةً تعيش على هامش الأحزاب أو المجموعات الكبرى، وإن كان لبعضها وزن في الحياة العامة بسبب الإمكانات التي تمدّه بها بعض الدول الأخرى سواء أكانت عربيةً أم غير عربية.

المراجع

- الامبريالية والقومية في السودان، مدثر عبد الرحيم، دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧١ م.
- تاريخ الانتخابات في السودان، محمد إبراهيم طاهر، بنك المعلومات السوداني ١٩٨٦ م.
- تاريخ الحركة الوطنية في السودان، محمد عمر بشير، الدار السودانية للكتب - الخرطوم ١٤٠٠ هـ.
- تاريخ السودان الحديث، ضرار صالح ضرار، دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٨ م.
- تاريخ سودان وادي النيل وعلاقته بمصر، شوقي عطا الجمل، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٠ م.
- جعفر النميري والأحداث الساخنة، عبد الله أبو إمام،
- السودان عبر القرون، مكي شبيكة، دار الثقافة - بيروت ١٩٦٥ م.
- قضية وحدة وادي النيل، يونان لبيب رزق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ١٩٧٥ م.
- وجاء مايو، عامر المقاد، دار الجيل - بيروت ١٩٧٢ م.
- يقظة السودان، إبراهيم أحمد العدوي، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٩ م.

فهرس الموضوعات

